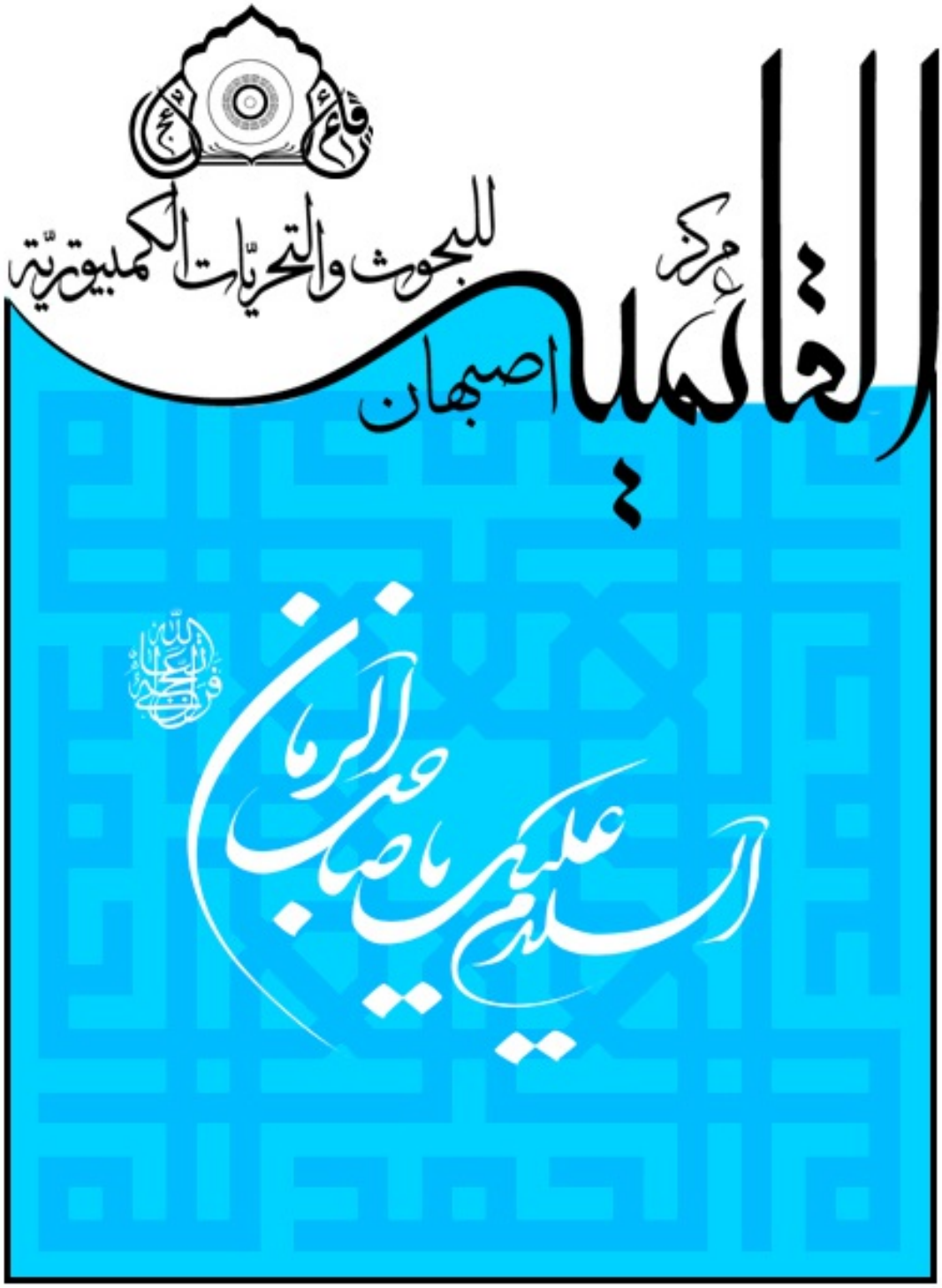

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

موارد السجن
في
النصوص و الفتاوى

بسم الله الرحمن الرحيم

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی

كاتب:

نجم الدين طبسی

نشرت فی الطباعة:

مكتب الاعلام الاسلامی

رقمی الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵
موارد السجن فی النصوص و الفتاوی ----- ۳۷
اشارة ----- ۳۷
الإهداء ----- ۳۷
المقدّمة: ----- ۳۷
القسم الأوّل فی موارد السّجن ----- ۴۰
اشارة ----- ۴۰
الباب الأوّل فی الدم: و فیه سبعة عشر فصلا ----- ۴۰
اشارة ----- ۴۰
الفصل الأوّل ----- ۴۱
۱- الحبس فی تهمة الدم ----- ۴۱
اشارة ----- ۴۱
الروایات ----- ۴۱
آراء فقهائنا ----- ۴۳
النتیجة ----- ۴۶
آراء المذاهب الاخری ----- ۴۶
فروع و مطالب ----- ۴۶
الأول: أصل الحبس للمتهم بالقتل ----- ۴۶
الثانی: فصّل بعض الفقهاء بین طلب الأولیاء الحبس و عدمه ----- ۴۷
الثالث: مدة الحبس: ----- ۴۷
الرابع؛ اذا قتل المتّهم بالقتل غیر الولی بعد ثبوت القصاص علیه او قبله، الظاهر أنّه یقاد منه ----- ۴۷
الخامس: هل یحبس القاتل خطأ؟ ----- ۴۷
السادس: هل یختص الحبس بالتهمة فی القتل أم یشمل الجرح أیضا؟ ----- ۴۸

السابع: هل الحبس على سبيل الوجوب أو الاستحباب ---- ۴۸
[۲-] موارد يمكن إلحاقها بالحبس فى تهمة الدم ---- ۴۸
أ- حبس الغلام الذى قتل اللائط به ---- ۴۸
ب- الحبس مع شاهد واحد ---- ۴۹
ج- الممتنعون عن اليمين فى القسامة ---- ۴۹
الفصل الثانى حبس من دل على شخص يراد قتله ---- ۵۱
الفصل الثالث حبس من امسک شخصا للقتل ---- ۵۱
اشارة ---- ۵۱
الروايات ---- ۵۱
آراء فقهائنا ---- ۵۴
آراء المذاهب الاخرى ---- ۵۷
فروع ---- ۵۹
الفصل الرابع حبس الآمر بالقتل ---- ۶۰
اشارة ---- ۶۰
الروايات ---- ۶۰
آراء فقهائنا ---- ۶۱
آراء المذاهب الاخرى ---- ۶۳
الفصل الخامس حبس من خلّص القاتل من القصاص ---- ۶۵
اشارة ---- ۶۵
الروايات ---- ۶۵
آراء فقهائنا ---- ۶۵
الفصل السادس حبس من يقوم بالاغتيال ---- ۶۷
الروايات ---- ۶۸
الفصل السابع حبس القاتل بعد عفو الأولياء ---- ۶۹

اشارة ----- ۶۹
الروایات ----- ۶۹
آراء فقهائنا ----- ۷۰
آراء المذاهب الاخری ----- ۷۰
الفصل الثامن حبس الجانی حتی یستکمل الولی الشروط ----- ۷۲
اشارة ----- ۷۲
آراء فقهائنا ----- ۷۲
آراء المذاهب الاخری ----- ۷۵
الفصل التاسع حبس المسلم اذا قتل الذمّی ----- ۷۶
اشارة ----- ۷۶
آراء فقهائنا ----- ۷۶
آراء المذاهب الأخری ----- ۷۷
الفصل العاشر حبس القاتل اذا هرب بعد أخذ الدیة ----- ۷۷
الفصل الحادی عشر حبس القاتل فی الشهر الحرام ----- ۷۸
اشارة ----- ۷۸
آراء فقهائنا ----- ۷۸
آراء المذاهب الاخری ----- ۷۹
الفصل الثانی عشر حبس المولی الذی قتل عبده ----- ۷۹
اشارة ----- ۷۹
الروایات ----- ۷۹
آراء فقهائنا ----- ۸۱
آراء المذاهب الاخری ----- ۸۲
الفصل الثالث عشر حبس العبد القاتل بأمر مولاه ----- ۸۳
اشارة ----- ۸۳

الروايات و آراء فقهائنا ----- ۸۳
آراء فقهائنا ----- ۸۴
آراء المذاهب الاخرى ----- ۸۶
الفصل الرابع عشر حبس العبد القاتل عمدا ----- ۸۷
الفصل الخامس عشر حبس من قتل مستأمنا ----- ۸۷
الفصل السادس عشر حبس القاصد اهلاک ولده ----- ۸۷
الفصل السابع عشر حبس المقتص له حتى يبرأ المقتص منه ----- ۸۸
اشارة ----- ۸۸
آراء فقهائنا ----- ۸۸
الباب الثّانى الحبس فى السرقة: و فيه اثنا عشر فصلا ----- ۸۹
اشارة ----- ۸۹
الفصل الأوّل حبس السارق فى الثالثة ----- ۹۰
اشارة ----- ۹۰
الروايات ----- ۹۰
آراء فقهائنا ----- ۹۳
آراء المذاهب الاخرى ----- ۹۶
الفصل الثانى حبس السارق الأشل، و الأقطع ----- ۹۷
اشارة ----- ۹۷
الروايات ----- ۹۷
آراء الفقهاء المثبتين للحبس ----- ۹۸
آراء المذاهب الاخرى ----- ۹۹
آراء فقهائنا النافين للحبس فيه ----- ۹۹
الفصل الثالث حبس سارق الحلية ----- ۱۰۱
الفصل الرابع حبس الطرّار و المختلس و القفّاف ----- ۱۰۱

اشارة ----- ۱۰۱
الروایات ----- ۱۰۱
آراء فقهائنا فی الطرّار و المختلس و القفاف ----- ۱۰۲
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۰۳
الفصل الخامس حبس الناقب للبیت، و الکاسر للقفل و شبهه ----- ۱۰۴
اشارة ----- ۱۰۴
الروایات ----- ۱۰۴
آراء فقهائنا ----- ۱۰۴
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۰۵
الفصل السادس حبس النبّاش ----- ۱۰۵
اشارة ----- ۱۰۵
الروایات ----- ۱۰۶
آراء فقهائنا ----- ۱۰۶
آراء المذاهب الأخری ----- ۱۰۸
الفصل السابع حبس من باع حرا ----- ۱۰۹
اشارة ----- ۱۰۹
الروایات ----- ۱۰۹
آراء فقهائنا ----- ۱۱۰
آراء المذاهب الأخری ----- ۱۱۰
الفصل الثامن حبس السارق لغیبة المسروق منه ----- ۱۱۱
اشارة ----- ۱۱۱
آراء فقهائنا ----- ۱۱۱
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۱۲
الفصل التاسع حبس قاطع الطریق ----- ۱۱۲

اشارة ----- ۱۱۲
الروایات ----- ۱۱۲
آراء فقهائنا ----- ۱۱۳
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۱۵
الفصل العاشر حبس من اعان قطّاع الطریق ----- ۱۱۶
اشارة ----- ۱۱۶
آراء فقهائنا ----- ۱۱۶
آراء المذاهب الأخری ----- ۱۱۷
الفصل الحادی عشر الحبس لتهمة السرقة ----- ۱۱۷
اشارة ----- ۱۱۷
أ- الحبس الی أن یأتی بالمتاع المسروق ----- ۱۱۷
الروایات ----- ۱۱۷
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۱۸
ب- حبس المتهم بالسرقة حتی یحضر الشهود ----- ۱۱۸
الروایات ----- ۱۱۸
ج- حبس المتهم لتعدیل الشهود ----- ۱۱۸
د- حبس المتهم الذی یدّعی ملکیته للمتاع ----- ۱۱۹
الفصل الثانی عشر حبس المعروف بالسرقة ----- ۱۱۹
الباب الثّالث الحبس فی الإیذاء الجسمی بغیر الجرح: و فیه ثلاثة فصول ----- ۱۲۰
اشارة ----- ۱۲۰
الفصل الأوّل حبس الممثّل ----- ۱۲۰
اشارة ----- ۱۲۰
الروایات من طرقنا و کلمات فقهائنا ----- ۱۲۰
الروایات ----- ۱۲۱

التنكيل يوجب الانعتاق، الروايات و آراء فقهائنا ----- ۱۲۲
آراء المذاهب الاخرى ----- ۱۲۲
الفصل الثانى حبس من حلق شعر امرأة، أو أزاله ----- ۱۲۳
اشارة ----- ۱۲۳
الروايات ----- ۱۲۳
آراء فقهائنا ----- ۱۲۴
آراء المذاهب الاخرى ----- ۱۲۴
الفصل الثالث حبس من ضرب عبده ----- ۱۲۵
الباب الرّابع الحبس فى السب و الإيذاء و الافتراء: و فيه اربعة فصول ----- ۱۲۵
اشارة ----- ۱۲۵
الفصل الأوّل هل يحبس ساب النبى (ص) ----- ۱۲۵
اشارة ----- ۱۲۵
الروايات من طرقنا ----- ۱۲۶
آراء فقهائنا ----- ۱۲۶
آراء المذاهب الاخرى ----- ۱۲۸
الفصل الثانى حبس من سبّ مسلما أو هجاه ----- ۱۲۹
اشارة ----- ۱۲۹
آراء فقهائنا ----- ۱۳۰
آراء المذاهب الاخرى ----- ۱۳۰
الفصل الثالث حبس من يؤذى الناس ----- ۱۳۱
الفصل الرابع حبس الآمر بالافتراء ----- ۱۳۲
الباب الخامس الحبس فى ترک الواجبات و فعل المحرمات: و فيه اربعة فصول ----- ۱۳۲
اشارة ----- ۱۳۲
الفصل الأوّل الحبس للمنع عن محارم اللّه ----- ۱۳۳

الروایات ----- ۱۳۳
آراء فقهائنا ----- ۱۳۳
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۳۴
الفصل الثانی حبس تارک الفرائض ----- ۱۳۴
اشارة ----- ۱۳۴
آراء فقهائنا ----- ۱۳۴
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۳۶
الفصل الثالث حبس المبتدع ----- ۱۳۷
الفصل الرابع هل یحبس المکثر للحدیث عن النبی (ص)؟ ----- ۱۳۸
الروایات ----- ۱۳۸
الباب السّادس الحبس فی السحر و أضرابه: و فیه فصلان ----- ۱۳۹
اشارة ----- ۱۳۹
الفصل الأوّل حبس الساحر و الکاهن و العرّاف ----- ۱۳۹
اشارة ----- ۱۳۹
معنی الکهانة ----- ۱۳۹
آراء فقهائنا ----- ۱۴۰
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۴۱
الفصل الثانی حبس المنجم ----- ۱۴۱
اشارة ----- ۱۴۱
معنی المتنجم ----- ۱۴۲
آراء فقهائنا ----- ۱۴۲
الباب السّابع حبس بعض أصحاب السلوک المنحرف و المحدودین: و فیه ستة فصول ----- ۱۴۴
اشارة ----- ۱۴۴
الفصل الأوّل حبس شاهد الزور ----- ۱۴۴

اشارة ----- ۱۴۵
الروایات من طرق الفریقین ----- ۱۴۵
آراء فقهائنا ----- ۱۴۶
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۴۸
الفصل الثانی حبس العالم الفاسق، الطبیب الجاهل، المکری المفلس ----- ۱۴۹
اشارة ----- ۱۴۹
الروایة ----- ۱۴۹
آراء فقهائنا ----- ۱۵۰
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۵۰
الفصل الثالث حبس السکاری المتباعجین بالسکاکین ----- ۱۵۱
الروایات ----- ۱۵۱
الفصل الرابع حبس الاشرار- الفاسدین ----- ۱۵۲
اشارة ----- ۱۵۲
الروایات ----- ۱۵۲
آراء فقهائنا ----- ۱۵۳
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۵۳
الفصل الخامس حبس من اقیم علیه حد القطع حتی یبرأ ----- ۱۵۴
الروایات ----- ۱۵۴
الفصل السادس الحبس للاستتابة عن الذنب ----- ۱۵۵
الباب الثّامن حبس المرتد: و فیه ثلاثة فصول ----- ۱۵۵
اشارة ----- ۱۵۵
الفصل الأوّل حبس المسلم الذی یرتد ----- ۱۵۶
اشارة ----- ۱۵۶
الروایات من طرقنا ----- ۱۵۶

الروایات من طرق السنة ----- ۱۵۶
آراء فقهائنا ----- ۱۵۷
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۵۸
الفصل الثانی حبس المرأة المرتدة ----- ۱۶۰
اشارة ----- ۱۶۰
معنی الروایة ----- ۱۶۱
آراء فقهائنا ----- ۱۶۲
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۶۵
هل تخلد المرتدة فی السجن؟ ----- ۱۶۷
الفصل الثالث حبس من یری الألوهیة فی علی (ع) ----- ۱۶۸
الباب التاسع الحبس فی الفحشاء: و فیه عشرة فصول ----- ۱۶۸
اشارة ----- ۱۶۸
الفصل الأوّل الحبس لإقامة الحد ----- ۱۶۹
اشارة ----- ۱۶۹
الروایات ----- ۱۶۹
آراء فقهائنا ----- ۱۷۱
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۷۱
تنبیهان ----- ۱۷۲
الفصل الثانی الحبس للفصل بین حدّین ----- ۱۷۲
اشارة ----- ۱۷۲
الروایات ----- ۱۷۳
آراء فقهائنا ----- ۱۷۴
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۷۴
الفصل الثالث الحبس للمنع من الزّنی ----- ۱۷۴

الروایات ----- ۱۷۴
و من المذاهب الاخری ----- ۱۷۵
الفصل الرابع حبس الزانی باخته ----- ۱۷۵
اشارة ----- ۱۷۵
الروایات ----- ۱۷۶
آراء فقهائنا ----- ۱۷۶
الفصل الخامس حبس الزانیة ----- ۱۷۸
اشارة ----- ۱۷۸
الآیات و الروایات ----- ۱۷۹
آراء المفسرین ----- ۱۷۹
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۸۲
آراء فقهائنا ----- ۱۸۲
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۸۲
الفصل السادس حبس الزانی غیر المحصن ----- ۱۸۳
اشارة ----- ۱۸۳
الروایات ----- ۱۸۳
آراء فقهائنا ----- ۱۸۳
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۸۴
الفصل السابع حبس الممسک علی الزنی ----- ۱۸۴
الفصل الثامن حبس القواد ----- ۱۸۴
اشارة ----- ۱۸۴
الروایات ----- ۱۸۵
آراء فقهائنا ----- ۱۸۵
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۸۶

مدة النفی ----- ۱۸۷
الفصل التاسع هل یحبس فی اللواط؟ ----- ۱۸۷
اشارة ----- ۱۸۷
الروایات ----- ۱۸۷
آراء فقهائنا ----- ۱۸۸
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۸۸
الفصل العاشر حبس من یطأ جاریته المشترکة ----- ۱۸۹
اشارة ----- ۱۸۹
آراء فقهائنا ----- ۱۸۹
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۸۹
الباب العاشر الحبس فی الخمر و المسکرات: و فیه اربعة فصول ----- ۱۹۰
اشارة ----- ۱۹۰
الفصل الاوّل حبس الشارب نهار الصیام ----- ۱۹۰
اشارة ----- ۱۹۰
آراء فقهائنا ----- ۱۹۱
الفصل الثانی حبس ساقی الخمر ----- ۱۹۱
الفصل الثالث حبس السکران حتی یفیق ----- ۱۹۲
آراء المذاهب ----- ۱۹۲
الفصل الرابع حبس السکران اذا أقرّ بحق ----- ۱۹۲
اشارة ----- ۱۹۲
آراء فقهائنا ----- ۱۹۲
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۹۳
الفصل الخامس: حبس المکثر للخمر ----- ۱۹۳
[آراء فقهائنا] ----- ۱۹۳

الباب الحادی عشر الحبس فی مسائل الزوجیّة: و فیه ثمانیة فصول ----- ۱۹۴
اشارة ----- ۱۹۴
الفصل الأوّل حبس المولی الممتنع من الفیء أو الطلاق ----- ۱۹۴
اشارة ----- ۱۹۴
معنی الایلاء: ----- ۱۹۴
الآیات و الروایات ----- ۱۹۵
آراء فقهائنا ----- ۱۹۶
آراء المذاهب الاخری ----- ۱۹۸
الفصل الثانی حبس المظاهر الممتنع عن الفیء أو الطلاق ----- ۱۹۹
اشارة ----- ۱۹۹
الروایات ----- ۱۹۹
آراء فقهائنا المصرحین بالحبس ----- ۱۹۹
آراء فقهائنا ممن لم یصرّح بالحبس ----- ۲۰۰
آراء المذاهب الاخری ----- ۲۰۱
الفصل الثالث حبس الممتنع عن تعیین زوجته أو زوجاته ----- ۲۰۱
اشارة ----- ۲۰۱
آراء فقهائنا ----- ۲۰۱
آراء المذاهب الاخری ----- ۲۰۲
الفصل الرابع الحبس فی امتناع احد الزوجین من الطلاق ----- ۲۰۲
الفصل الخامس حبس الزوج و الولی لترک النفقة ----- ۲۰۳
اشارة ----- ۲۰۳
الروایات ----- ۲۰۳
آراء فقهائنا ----- ۲۰۴
آراء المذاهب الاخری ----- ۲۰۶

الفصل السادس حبس الزوج الممتنع عن اللعان ----- ۲۰۷
اشارة ----- ۲۰۸
الآثار من غير طرقنا ----- ۲۰۸
آراء المفسّرين ----- ۲۰۸
آراء فقهائنا ----- ۲۰۸
آراء المذاهب الاخرى ----- ۲۰۹
الفصل السابع حبس الزوج فی بعض موارد الطلاق ----- ۲۱۰
اشارة ----- ۲۱۰
فرع ----- ۲۱۱
الفصل الثامن حبس من يؤذی زوجته ----- ۲۱۲
الباب الثّانی عشر حبس أعداء الدولة و مناوئيه: و فيه أحد عشر فصلا ----- ۲۱۲
اشارة ----- ۲۱۲
الفصل الأوّل هل يحبس الجاسوس؟ ----- ۲۱۳
اشارة ----- ۲۱۳
ما ورد فی الجاسوس ----- ۲۱۳
آراء فقهائنا القائلين بالتعزير ----- ۲۱۶
آراء المذاهب الاخرى القائلين بالحبس ----- ۲۱۸
آراء فقهائنا حول: تجسس الذمی ----- ۲۱۸
آراء المذاهب الاخرى ----- ۲۲۰
آراء الفقهاء حول خروج الجاسوس الی الجهاد ----- ۲۲۰
آراء المذاهب الاخرى القائلين بغير الحبس ----- ۲۲۱
آراء فقهائنا حول المعاهد و المستأمن اذا تجسس ----- ۲۲۲
الفصل الثانی حبس الباغی ----- ۲۲۲
اشارة ----- ۲۲۲

آراء فقهائنا فی معنی الباغی ----- ۲۲۳
آراء المذاهب الاخری ----- ۲۲۳
الروایات ----- ۲۲۴
آراء فقهائنا ----- ۲۲۵
آراء المذاهب الاخری ----- ۲۲۶
الفصل الثالث حبس الاسری ----- ۲۲۷
اشارة ----- ۲۲۷
الروایات و النصوص ----- ۲۲۷
الفصل الرابع اخذ الرهائن و حبس الکفار و البغاة مقابل اسر المسلمین و حبسهم ----- ۲۲۹
اشارة ----- ۲۲۹
آراء الفقهاء ----- ۲۳۰
الفصل الخامس حبس غیر البالغ من المشرکین ----- ۲۳۱
اشارة ----- ۲۳۱
آراء القائلین بالحبس ----- ۲۳۱
آراء القائلین بعدم قبول قوله ----- ۲۳۱
آراء القائلین بالقبول بلا یمین ----- ۲۳۲
الفصل السادس حبس الممتنعین عن دفع الجزیة ----- ۲۳۲
الفصل السابع حبس اهل الجزیة اذا ارادوا الفرار الی دار الحرب ----- ۲۳۳
الفصل الثامن حبس من اراد الخروج علی الإمام (ع) ----- ۲۳۳
الفصل التاسع حبس المحارب ----- ۲۳۴
اشارة ----- ۲۳۴
الآیة الشریفة و تفسیرها ----- ۲۳۵
آراء فقهائنا القائلین بالحبس ----- ۲۳۶
آراء فقهائنا القائلین بالتغریب ----- ۲۳۷

آراء المذاهب الاخری ----- ۲۳۸
القائلون بغیر الحبس ----- ۲۳۹
الفصل العاشر حبس العجزة و النساء و الأطفال من البغاة ----- ۲۴۰
اشارة ----- ۲۴۰
آراء فقهائنا ----- ۲۴۰
آراء المذاهب الاخری ----- ۲۴۱
الفصل الحادی عشر الحبس للنزول علی حکم الامام ----- ۲۴۱
[الفصل الثانی عشر] حبس من یؤذی النبی ص: ----- ۲۴۱
الباب الثّالث عشر حبس العمّال و الموظّفین: و فیه ثلاثة فصول ----- ۲۴۲
اشارة ----- ۲۴۲
الفصل الاوّل حبس العامل الخائن ----- ۲۴۲
اشارة ----- ۲۴۲
الروایات ----- ۲۴۲
الفصل الثانی حبس ملقن العامل الخائن ----- ۲۴۵
الفصل الثالث حبس الأمیر المداهن ----- ۲۴۵
الباب الرّابع عشر الحبس فی الحقوق المالیة: و فیه ثمانیة عشر فصلا ----- ۲۴۶
اشارة ----- ۲۴۶
الفصل الأوّل حبس الممتنع عن اداء دینه ----- ۲۴۷
اشارة ----- ۲۴۷
الروایات ----- ۲۴۷
آراء فقهائنا ----- ۲۵۰
آراء المذاهب الاخری ----- ۲۵۳
مدة الحبس ----- ۲۵۵
فروع ----- ۲۵۶

الفرع الأول: هل يتعين على الموسر المماطل الحبس، أو ان الحاكم مخير بينه و بين بيع ماله؟ ---- ۲۵۶
الفرع الثاني: هل يحبس الوالد فی دين ولده؟ ---- ۲۵۶
اشارة ---- ۲۵۶
و مما يلحق به: حبس الوالد ببيع مال ابنته، أو يأخذ مهرها: ---- ۲۵۷
الفرع الثالث: هل يحبس المديون لو كان مريضا أو اجيرا للغير ---- ۲۵۸
اشارة ---- ۲۵۸
آراء فقهائنا ---- ۲۵۸
الفرع الرابع: هل يحبس العاقلة اذا امتنعوا من أداء الدية؟ ---- ۲۵۸
الفرع الخامس: هل يحبس المديون للدولة؟ ---- ۲۵۹
الفرع السادس: لا نرى منعا فی شمول الأدلة لحبس المسلم للذمی، و الذمی للمسلم، و الحربی المستأمن، و العبيد و النساء، و السيد فی دين
الفرع السابع: قد يقال تحبس المرأة التی تبيع دار زوجها بغير رضاه الی أن يجيز ذلک ---- ۲۵۹
الفرع الثامن: قيل يحبس الصبی التاجر، و المتلف متاع الغير تأديبا ---- ۲۶۰
الفرع التاسع: قد يقال بحبس الشفيع الذی لم يسلم الثمن فی الحال ---- ۲۶۱
الفصل الثانی حبس المديون الذی يدعی العسر ---- ۲۶۱
اشارة ---- ۲۶۱
الروايات و الآثار ---- ۲۶۱
كلمات الاعلام حول الرواية ---- ۲۶۲
آراء فقهائنا ---- ۲۶۳
آراء المذاهب الاخری ---- ۲۶۶
فروع ---- ۲۶۸
الفرع الأول: هل يحبس مدعی الاعسار من دون حلف مدعی اليسار؟ ---- ۲۶۸
الفرع الثانی: مدة الحبس: ---- ۲۶۸
اشارة ---- ۲۶۸
آراء فقهائنا ---- ۲۶۸

آراء المذاهب الاخری ----- ۲۶۹
الفرع الثالث: هل یجبر علی التکسب: ----- ۲۶۹
الفرع الرابع: هل یسلّم المدیون المعسر الی الغرماء لیستعملوه؟ ----- ۲۷۰
فیه أقوال ثلاثة ----- ۲۷۰
القول الأوّل: ما أورده العلامة فی القواعد: ----- ۲۷۰
القول الثانی: ان یدفع الی الغرماء لیستعملوه أو یؤاجروه ----- ۲۷۰
القول الثالث: ما اختاره ابن حمزة فی الوسیلة: ----- ۲۷۰
الفرع الخامس: هل یحبس المکاتب اذا عجز عن نجم من نجومه؟ ----- ۲۷۱
الفصل الثالث حبس المدیون المعسر، لو صرف المال فی الحرام أو کان مخالفا للحق ----- ۲۷۲
اشارة ----- ۲۷۲
آراء فقهائنا ----- ۲۷۳
الفصل الرابع حبس المفلس حتی یبیع أمواله ----- ۲۷۳
اشرة ----- ۲۷۳
آراء فقهائنا ----- ۲۷۴
آراء المذاهب الاخری ----- ۲۷۵
الفصل الخامس حبس الغاصب، و آکل مال الیتیم، و خائن الامانة ----- ۲۷۵
اشارة ----- ۲۷۵
الروایات ----- ۲۷۶
آراء فقهائنا ----- ۲۷۶
آراء المذاهب الاخری ----- ۲۷۸
الفصل السادس حبس الراهن ----- ۲۷۸
اشارة ----- ۲۷۸
آراء فقهائنا ----- ۲۷۸
آراء المذاهب الاخری ----- ۲۸۰

الفصل السابع حبس الكفيل ----- ۲۸۰
اشارة ----- ۲۸۰
الروايات ----- ۲۸۱
- الآثار- ----- ۲۸۲
آراء فقهائنا ----- ۲۸۲
آراء المذاهب الاخرى ----- ۲۸۵
فرع: حكم المكفول لو كان محبوسا ----- ۲۸۶
آراء فقهائنا ----- ۲۸۶
الفصل الثامن حبس المدعى عليه الممتنع عن الكلام ----- ۲۸۶
اشارة ----- ۲۸۶
آراء فقهائنا القائلين بالحبس ----- ۲۸۷
آراء المذاهب الاخرى ----- ۲۹۰
آراء فقهائنا القائلين برد اليمين ----- ۲۹۰
الفصل التاسع حبس الملتوى فى المحكمة، و الذى اغلظ للحاكم فى القول ----- ۲۹۱
اشارة ----- ۲۹۱
آراء فقهائنا ----- ۲۹۱
آراء المذاهب الاخرى ----- ۲۹۲
الفصل العاشر حبس المدعى عليه الممتنع عن الحضور فى المحكمة ----- ۲۹۳
اشارة ----- ۲۹۳
آراء فقهائنا ----- ۲۹۳
آراء المذاهب الاخرى ----- ۲۹۴
الفصل الحادى عشر حبس المدعى عليه حتى يحضر المدعى الشهود ----- ۲۹۴
اشارة ----- ۲۹۴
آراء فقهائنا المثبتين للحبس ----- ۲۹۵

آراء فقهائنا النافین للحبس ----- ۲۹۵
آراء المذاهب الاخری ----- ۲۹۷
الفصل الثانی عشر حبس المدعی علیه حتی یعدل الشهود ----- ۲۹۹
اشارة ----- ۲۹۹
آراء فقهائنا ----- ۲۹۹
آراء المذاهب الاخری ----- ۳۰۱
مدة الحبس ----- ۳۰۱
اشارة ----- ۳۰۲
آراء فقهائنا ----- ۳۰۲
آراء المذاهب الاخری ----- ۳۰۲
الفصل الثالث عشر الحبس فی النکول ----- ۳۰۲
و فیه فروع: ----- ۳۰۲
الفرع الاول: حبس الناکل عن الیمین فی الدین للمیت، و الوارث الناکل عن الیمین فی الوصیة ----- ۳۰۲
اشارة ----- ۳۰۲
آراء فقهائنا ----- ۳۰۳
آراء المذاهب الاخری ----- ۳۰۵
الفرع الثانی: حبس المدعی علیه الناکل عن الیمین مع عدم البینة للمدعی ----- ۳۰۵
اشارة ----- ۳۰۵
آراء فقهائنا ----- ۳۰۵
آراء المذاهب الاخری ----- ۳۰۷
الفرع الثالث: حبس المدعی علیه الناکل عن الجواب و التفسیر: ----- ۳۰۷
اشارة ----- ۳۰۷
آراء فقهائنا ----- ۳۰۷
آراء المذاهب الاخری ----- ۳۰۹

الفرع الرابع: حبس المدعى عليه لو انكر وجود المحكوم به: ----- ۳۰۹
الفصل الرابع عشر حبس الشهود الى وقت صلاة العصر ----- ۳۱۰
الآيات و الروايات ----- ۳۱۰
آراء المفسرين ----- ۳۱۱
آراء المذاهب الاخرى ----- ۳۱۲
الفصل الخامس عشر حبس العبد الذى يخاف اباقه ----- ۳۱۳
الروايات ----- ۳۱۳
الفصل السادس عشر حبس العبد الآبق ----- ۳۱۴
اشارة ----- ۳۱۴
الروايات ----- ۳۱۴
آراء فقهائنا ----- ۳۱۴
آراء المذاهب الاخرى ----- ۳۱۵
الفصل السابع عشر حبس المولى الشريک اذا أبى عن دفع حصّة شريكه ----- ۳۱۶
اشارة ----- ۳۱۶
الروايات و الآثار ----- ۳۱۶
آراء فقهائنا ----- ۳۱۶
آراء المذاهب الاخرى ----- ۳۱۷
الفصل الثامن عشر هل يحبس صاحب الماشية، اذا افسدت الحرث و الزرع؟ ----- ۳۱۸
اشارة ----- ۳۱۸
آراء المذاهب الاخرى ----- ۳۱۸
القسم الثانى فى الحقوق و الاحكام ----- ۳۱۹
اشارة ----- ۳۱۹
الفصل الاوّل حق المسجون اذا ثبتت براءته ----- ۳۲۰
اشارة ----- ۳۲۰

آراء فقهائنا ----- ۳۲۰
من هو الضامن؟ ----- ۳۲۲
اشارة ----- ۳۲۲
اما خطأ الحاکم: ----- ۳۲۳
اشارة ----- ۳۲۳
آراء فقهائنا ----- ۳۲۳
امّا خطأ الشهود: ----- ۳۲۴
اشارة ----- ۳۲۴
آراء فقهائنا ----- ۳۲۴
آراء المذاهب الاخری ----- ۳۲۴
الفصل الثانی حقه فی حضور الشعائر الدینیة ----- ۳۲۵
اشارة ----- ۳۲۵
الروایات ----- ۳۲۵
آراء فقهائنا ----- ۳۲۵
آراء المذاهب الاخری ----- ۳۲۷
الفصل الثالث حقه فی ملاقاة اقربائه و غیرهم ----- ۳۲۷
اشارة ----- ۳۲۷
الروایات و الآراء ----- ۳۲۷
الفصل الرابع حقه فی الرفاهیة ----- ۳۲۸
اشارة ----- ۳۲۸
الروایات و الآراء ----- ۳۲۸
آراء المذاهب الاخری ----- ۳۲۸
الفصل الخامس حقه فی الاجازة ----- ۳۳۰
الفصل السادس حقه فی تعجیل محاکمته ----- ۳۳۰

اشارة ----- ۳۳۰
الروایات ----- ۳۳۱
آراء فقهائنا ----- ۳۳۱
آراء المذاهب الاخری ----- ۳۳۴
الفصل السابع حقه فی حضور زوجته معه ----- ۳۳۵
اشارة ----- ۳۳۵
الروایات ----- ۳۳۵
آراء فقهائنا ----- ۳۳۶
آراء المذاهب الاخری ----- ۳۳۶
الفصل الثامن هل یحبس لو کان مریضا أو اجیرا؟ ----- ۳۳۷
اشارة ----- ۳۳۷
آراء فقهائنا ----- ۳۳۷
آراء المذاهب الاخری ----- ۳۳۸
الفصل التاسع فصل النساء عن الرجال فی السجن ----- ۳۳۸
اشارة ----- ۳۳۸
النصوص التاریخیة ----- ۳۳۹
آراء الفقهاء ----- ۳۳۹
الفصل العاشر فصل الاحداث عن الکبار، و المسلمین عن غیرهم ----- ۳۴۰
اشارة ----- ۳۴۰
الآراء ----- ۳۴۰
الفصل الحادی عشر تشغیل المسجون ----- ۳۴۱
الفصل الثانی عشر نفقة المسجون ----- ۳۴۲
اشارة ----- ۳۴۲
الروایات و الآثار ----- ۳۴۲

و یستدل بروایات اخری ----- ۳۴۴
آراء فقهائنا ----- ۳۴۶
آراء المذاهب الاخری ----- ۳۴۷
الفصل الثالث عشر لو مرض فی السجن فعلی من تکالیفه ----- ۳۴۸
الفصل الرابع عشر تحریم التعذیب لانتزاع الاقرار ----- ۳۴۹
اشارة ----- ۳۴۹
أ- الروایات و الآثار ----- ۳۴۹
اشارة ----- ۳۴۹
آراء فقهائنا ----- ۳۵۲
آراء المذاهب الاخری ----- ۳۵۳
ب- النصوص التی توهم بالجواز ----- ۳۵۵
ج- کلمات المجوزین ----- ۳۵۷
اشارة ----- ۳۵۷
آراء المذاهب الاخری ----- ۳۵۷
[د] لو مات السجین ----- ۳۵۸
الفصل الخامس عشر معنی التأدیب و التشدید فی السجن و حدوده ----- ۳۵۸
اشارة ----- ۳۵۸
اما التشدید فی السجن ----- ۳۵۹
الفصل السادس عشر الخروج من السجن ----- ۳۶۳
الفصل السابع عشر هل التعزیر یشمل الحبس؟ ----- ۳۶۵
اشارة ----- ۳۶۵
التعزیر لغة ----- ۳۶۵
التعزیر عند الفقهاء ----- ۳۶۶
الفرق بین الحد و التعزیر ----- ۳۶۷

فقهاؤنا المصرحون بشمول التعزير او التأديب للحبس ----- ۳۶۸
آراء المذاهب الاخرى ----- ۳۶۹
التعزير المالى ----- ۳۷۰
الفصل الثامن عشر لو لم يكن للقاضى سجن ----- ۳۷۱
الفصل التاسع عشر حكم السجن و اقامة الحد فى الحرم ----- ۳۷۱
اشارة ----- ۳۷۱
آراء فقهائنا ----- ۳۷۱
آراء المذاهب الاخرى ----- ۳۷۲
الفصل العشرون بناء السجن فى الإسلام ----- ۳۷۲
اشارة ----- ۳۷۲
النصوص ----- ۳۷۳
الكلمات و الآراء ----- ۳۷۴
الفصل الواحد و العشرون ما كتب حول الموضوع مستقلا أو ضمنا ----- ۳۷۶
[الفهارس] ----- ۳۷۷
الفهارس العامّة ----- ۳۷۷
فهرس الآيات القرآنية ----- ۳۷۷
سورة البقرة- ۲ ----- ۳۷۸
سورة آل عمران- ۳ ----- ۳۷۸
سورة النساء- ۴ ----- ۳۷۸
سورة المائدة- ۵ ----- ۳۷۸
سورة الانعام- ۶ ----- ۳۷۸
سورة التوبة- ۹ ----- ۳۷۸
سورة مريم- ۱۹ ----- ۳۷۹
سورة النور- ۲۴ ----- ۳۷۹

سورة العنكبوت- ۲۹ ---- ۳۷۹
سورة محمّد- ۴۷ ---- ۳۷۹
سورة الممتحنة- ۶۰ ---- ۳۷۹
فهرس احاديث المعصومين عليهم السلام ---- ۳۷۹
أ ---- ۳۷۹
ب ---- ۳۸۳
ت ---- ۳۸۳
ث ---- ۳۸۳
ج ---- ۳۸۴
ح ---- ۳۸۴
د ---- ۳۸۴
ر ---- ۳۸۴
س، ش ---- ۳۸۴
ص، ض ---- ۳۸۴
ع ---- ۳۸۴
ف ---- ۳۸۵
ق ---- ۳۸۶
ک ---- ۳۸۶
ل ---- ۳۸۷
م ---- ۳۸۷
ن ---- ۳۸۸
ه ---- ۳۸۸
و ---- ۳۸۸
ی ---- ۳۸۹

فهرس الآثار ----- ۳۹۰
أ ----- ۳۹۰
ب ----- ۳۹۱
ت ----- ۳۹۱
ج ----- ۳۹۱
خ ----- ۳۹۱
ر ----- ۳۹۱
ش ----- ۳۹۱
ص ----- ۳۹۱
ع ----- ۳۹۱
ف ----- ۳۹۲
ق ----- ۳۹۲
ک ----- ۳۹۲
ل ----- ۳۹۲
م ----- ۳۹۲
و ----- ۳۹۳
ی ----- ۳۹۳
فهرس اسماء المعصومین علیهم السلام ----- ۳۹۳
فهرس الأعلام (الأسماء و الألقاب) ----- ۳۹۴
الأسماء ----- ۳۹۴
[أ] ----- ۳۹۴
ب ----- ۴۰۱
ت ----- ۴۰۲
ث ----- ۴۰۲

ج ---- ۴۰۲
ح- خ ---- ۴۰۲
د- ذ ---- ۴۰۴
ر ---- ۴۰۴
ز ---- ۴۰۴
س ---- ۴۰۵
ش ---- ۴۰۶
ص- ط ---- ۴۰۷
ع ---- ۴۰۷
غ ---- ۴۱۱
ف ---- ۴۱۱
ق ---- ۴۱۲
ک ---- ۴۱۲
ل ---- ۴۱۲
م ---- ۴۱۲
ن ---- ۴۱۵
ه ---- ۴۱۶
و ---- ۴۱۶
ی ---- ۴۱۶
فهرس الألقاب ---- ۴۱۷
أ ---- ۴۱۷
ب ---- ۴۱۷
ث ---- ۴۱۷
ج ---- ۴۱۸

ح ---- ۴۱۸
خ ---- ۴۱۸
د- ذ ---- ۴۱۹
ر- ز ---- ۴۱۹
س ---- ۴۱۹
ش ---- ۴۱۹
ص ---- ۴۲۰
ط ---- ۴۲۰
ف ---- ۴۲۱
ق ---- ۴۲۱
ک- گ ---- ۴۲۱
م ---- ۴۲۲
ن ---- ۴۲۳
و- ی ---- ۴۲۳
فهرس الأماکن ---- ۴۲۳
[أ] ---- ۴۲۳
ب ---- ۴۲۴
ت ---- ۴۲۴
ج ---- ۴۲۴
ح ---- ۴۲۴
خ ---- ۴۲۵
د ---- ۴۲۵
ر ---- ۴۲۵
س ---- ۴۲۵

ش ----- ۴۲۵
ص- ض- ط ----- ۴۲۵
ع ----- ۴۲۶
ف ----- ۴۲۶
ق ----- ۴۲۶
ک ----- ۴۲۶
م ----- ۴۲۶
ن ----- ۴۲۷
ه ----- ۴۲۷
و ----- ۴۲۷
ی ----- ۴۲۷
فهرس القبائل و الفرق ----- ۴۲۷
فهرس الأعداد و الأرقام ----- ۴۲۸
الواحد ----- ۴۲۸
الاثنان ----- ۴۲۹
الثلاثة ----- ۴۲۹
الاربعة ----- ۴۳۰
الخمسة ----- ۴۳۰
الستة ----- ۴۳۰
الثمانية ----- ۴۳۰
التسعة ----- ۴۳۱
العشرة ----- ۴۳۱
العشرون ----- ۴۳۱
الثلاثون ----- ۴۳۱

الاربعون ----- ۴۳۱
الخمسون ----- ۴۳۱
خمسة و سبعون ----- ۴۳۱
الثمانون ----- ۴۳۲
المائة فما فوق ----- ۴۳۲
فهرس الاشعار ----- ۴۳۳
مصادر البحث ----- ۴۳۳
اشارة ----- ۴۳۳
- ألف- ----- ۴۳۳
- ب- ----- ۴۳۴
- ت- ----- ۴۳۵
- ج- ----- ۴۳۶
- ح- ----- ۴۳۶
- خ- ----- ۴۳۷
- د- ذ- ----- ۴۳۷
- ر- ----- ۴۳۷
- س- ----- ۴۳۸
- ش- ----- ۴۳۸
- ص- ط- ----- ۴۳۹
- ع- ----- ۴۳۹
- غ- ----- ۴۳۹
- ف- ----- ۴۴۰
- ق- ----- ۴۴۰
- ک- ----- ۴۴۱

- ل- ---- ۴۴۱
- م- ---- ۴۴۱
- ن- ---- ۴۴۴
- ه- ---- ۴۴۵
- و- ---- ۴۴۵
- ی- ---- ۴۴۵
تعریف مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة ---- ۴۴۵

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی

اشارة

نام کتاب: موارد السجن فی النصوص و الفتاوی

سرشناسه : طبسی، نجم‌الدین، - ۱۳۳۴

عنوان و نام پدیدآور : موارد السجن فی النصوص و الفتاوی: دراسه تتناول موارد السجن و حقوق السجین/ تالیف نجم‌الدین الطبسی

مشخصات نشر : قم: الحوزه العلمیه القم، مکتب الاعلام الاسلامی، مرکز النشر، ۱۴۱۶ق. = ۱۳۷۴.

مشخصات ظاهری : ص ۶۳۲

فروست : (دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم۱۶۷)

شابک : ۹۶۴-۴۲۴-۰۱۶-۲بها:۹۰۰۰ریال ؛ ۹۶۴-۴۲۴-۰۱۶-۲بها:۹۰۰۰ریال

یادداشت : کتابنامه: ص. [۶۱۴] - ۶۳۲؛ همچنین به‌صورت زیرنویس

موضوع : زندان (فقه)

موضوع : زندانیان

موضوع : زندان -- احادیث

شناسه افزوده : حوزه علمیه قم. دفتر تبلیغات اسلامی. مرکز انتشارات

رده بندی کنگره : BP۱۹۵/۶/ط۲م۸ ۱۳۷۴

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۷۵

شماره کتابشناسی ملی : م۷۵-۴۹۵۷

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِیمِ

أهدی هذا الجهد المتواضع الی سیّدی و مولای صاحب الأمر و الزمان الإمام «الحجة بن الحسن العسکری» عجّل اللّه فرجه الشریف، و کلّی أمل أن یقع منه موقع القبول و الرضا.

المؤلّف

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۷

المقدّمة:

باسمه تعالی

الحمد للّه رب العالمین، و الصلاة و السّلام علی النّبی المصطفی محمّد و اهل بیته الطّاهرین، سیّما بقیّة اللّه فی الأرضین الحجّة ابن الحسن المهدی ارواحنا لتراب مقدمه الفداء.

و بعد قبل عشر سنوات خلون وقع فی یدی کتیب تناول فیه مؤلفه بعض المسائل الاسلامیة، منها مسألة السجن، الّا انه کان قد تناولها بشکل محدود من خلال موارد قلیلة، ممّا اشعرنی بأن البحث بحاجة الی مزید من السعة و العمق و الشمول، الأمر الذی کان قد دفعنی

الی البحث فی هذه المسألة لمعرفة کلیاتها و تفصیلاتها و خصائصها و لجمع اطرافها و نسج خیوطها املا فی ان اوفّق لرسم صورة تامة الملامح کاملة الأبعاد لهذه المسألة من خلال الاجابة عن العدید من الأسئلة المرتبطة بالموضوع کالأسئلة التالیة، علی سبیل المثال لا الحصر:

۱- هل ان هناک جرائم یعالجها الإسلام بالسجن؟

۲- هل السجن مقصور علی موارد توقیفیة محدودة، لا یجوز تعدیها؟ أم ان السجن تعزیر، أمره الی الحاکم الشرعی موردا و مدة؟

۳- هل ثمة جرائم عقوبتها الحبس المؤبد؟

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۸

۴- کیف تعامل الدولة الاسلامیة السجناء؟ هل ثمة منهج تربوی و عملی تغییری تقوم علی اساسه هذه المعاملة؟

۵- هل یسمح للسجناء بالاتصال بذویهم او بلقائهم؟ و فی أیّة موارد؟

۶- هل یسمح لهم بالخروج اثناء مدة الحبس، و فی أیة حالة؟

۷- هل یعذب السجین فی الدولة الاسلامیة، و فی آیة شروط؟

۸- لو أقر السجین بشیء بعد التعذیب أو بالتهدید بالحبس و التعذیب، فما هی قیمة هذا الاعتراف و الإقرار من الناحیة الشرعیة؟

و اسئلة أخری کثیرة...

هذه التفصیلات التی تنشأ من ترابطها و اتّساقها صورة الموضوع بکل أبعادها. بذلت قصاری طاقتی و غایة جهدی- بتوفیق من اللّه تبارک و تعالی- حول التحقیق فیها، منقطعا الیها طیلة اربع سنین، و فی العطلات الصیفیة للحوزة العلمیة المقدسه خاصة.

راجعت المجامع الحدیثیة و الفقهیة، أغوص فی بحارها، مفتشا فی أعماقها عن ضالتی، ثم خرجت و فی یدی أکثر من مائة مورد، و وقفت علی ما هو اعم من المؤبّد و النظارة و المؤقت.

کانت الخطوة الأولی: جمع الآیات الکریمة و الروایات و الأحادیث الشریفة التی تتعلق بالسجن أولها نوع من الاشارة الیه.

و کانت الخطوة الثانیة: البحث عن الدلالة، و عن صحة أسناد الأحادیث و الروایات.

و الخطوة الثالثة: مراجعة فتاوی الفقهاء فی ما یتعلق بالموضوع، مراعیا فی ذلک الترتیب الزمنی و سنة الوفاة.

و الخطوة الرابعة: نقل الفتاوی التی تتعلق بالسجن، و المستندة الی قواعد عامة من دون ورود نص خاص فی خصوص المورد.

و الخطوة الخامسة: الاشارة الی موارد الاتفاق بین الامامیة و غیرهم من المسلمین، و الی ما تنفرد به الامامیة من آراء، و ما یتفرد به غیرهم، و ما تقوله الامامیة ازاء ما یتفرد به سواهم.

و لا ادّعی ان ما قمت به علی هذا الصعید کان جامعا مانعا ... لکننی نظرا الی قلة من نهض بالتألیف فی مثل هذا الموضوع بخاصة، و ندرة البحوث المختصة فی موضوعنا هذا و مواضیع اخری فی الدراسات الحوزویة العلیا، یمکننی القول اننی وفقت (و الحمد للّه)

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۹

لجمع ما هو نادر فی فنّه و ألفت بینه.

و مع ذلک کله، فلتکن هذه المحاولة بدایة لمن یرید ان یخوض فی هذا الجانب من بحر الفقه الاسلامی.

و فی الختام، اود ان الفت نظر القارئ العزیز الی النقاط التالیة:

۱- لیس الکتاب کتاب فتوی بل هو عرض للأدلة و الفتاوی، فمن اراد الرأی النهائی فی کل مسألة فعلیه مراجعة الفقهاء و مراجع التقلید ادام اللّه عزهم، و استفتائهم فی ذلک.

۲- اننی اعرض الروایات الواردة عن غیر الامامیة، و فتاواهم، من اجل الاطلاع علی متبنیاتهم فی هذا المجال او مقایستها مع متبنیات الإمامیة، و لا بد ان نشیر الی ان لکل منهما طریقته الخاصة فی الاستدلال، بناء علی الاختلاف فی بعض المبانی الاصولیة، کالقیاس و

الاستحسان ... و ان اتفقوا فی اصول مهمّة اخری کحجیة ظواهر الکتاب مثلا...

۳- ان الموارد التی ذکرتها فی الحبس، لیست کلها موارد للحبس واقعا، فقد اتیت بکل ما جاء تحت عنوان الحبس، و من کل الآراء الاسلامیة، من اجل ان اجمع کل الموارد التی قیل بلزوم الحبس فیها، ثم لیتعین ما هو الصواب من خلال التمحیص و المناقشة.

۴- مما یؤسف له ان بعض الکتب، تکتفی ببعض الروایات التی تضیء جانبا من القضیة موضوعة البحث، ثم تدعی انّها توصلت الی تحدید رأی الإسلام فی تلکم القضیة، من دون مراجعة الروایات ذات الدلالات المعارضة، و من دون مراجعة اسانیدها، و العنایة بتمییز الصحیح من الضعیف، و من دون الاهتمام بفتاوی الفقهاء و مستنداتها.

فلربما تأثّر الکاتب بشعارات خلابة بما یتعلق بالسجن و السجناء، و هی غیر اسلامیة، فینسبها الی الإسلام بلا دلیل و لا مستمسک، او یتنکر لما هو من الإسلام بلا حجة و دلیل.

لقد حاولت ان یکون کل رأی متبنّی فی هذه الدراسة معتمدا علی دلیله و مستمسکة، خالصا من کل شائبة غیر اسلامیة.

۵- حرصت علی ان تکون هذه المحاولة قائمة علی اساس المقارنة بین آراء الفقهاء المسلمین بعامة، و بذلت الجهد فی أن لا یشذّ رأی اسلامی عن هذا الحصر، و ألّا ینحصر البحث فی اطار رأی الامامیة فقط، مع ما احسّه من اسف بالغ، حیث أری الکثیر الکثیر من المصنفات التی تغصّ بها المکتبة الاسلامیة، فی شتّی المباحث و الموضوعات، تکتفی

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۰

بنقل آراء المذاهب الاربعة، معرضة عن کل روایة او رأی مدوّن فی مصنّفات الامامیة، مع ان المؤلّفات الامامیة و ما حوته من الروایات و آراء الفقهاء تبلغ عشرات الالوف او تزید، بل ان بعض تلک المصنّفات المحسوبة علی الإسلام- مع الأسف- تتعرض الی آراء بعض المارقین عن الإسلام کالخوارج و غیرهم، فی حین تأبی ان تنهل من معین فقهاء الامامیة، الزلال الطهور.

و فی المقابل نجد أن کثیرا من مصنفات الامامیة قامت علی اساس المقارنة بین فقة الامامیة و المذاهب الاخری، خذ مثلا: الانتصار، الخلاف، التذکرة ... و غیرها کثیر.

۶- لا بدّ من الانتباه الی حقیقة إنّ کل شبکة جزئیة من الاحکام الاسلامیة التی تتعلق بمجال من مجالات الحیاة الاجتماعیة لا یمکن ان تؤتی ثمارها علی الوجه الصحیح الا- بتطبیق کل أحکام الإسلام علی کل هذه الحیاة الاجتماعیة، أی لا بدّ من نزول شبکة کل الاحکام الاسلامیة لتحکم واقع حیاة الناس، حتی یمکن لأحکام المجال الخاص ان تعطی نتائجها صحیحة تامّة، من هنا نستنتج انّ شبکة احکام السجن لا تؤتی ثمارها التربویة و العملیة الا بوجود حکومة اسلامیة تطبق کل احکام الإسلام علی جمیع مرافق حیاة المجتمع.

۷- إنّ هذا الکتاب یحتوی علی قسمین: اما القسم الاوّل: فی موارد السجن- و هی العمدة من هذه المجموعة- و قد رتّبتها علی اربعة عشر بابا، و کل باب یحتوی علی فصول قد تناهز العشرین. و امّا القسم الثانی: فهو مرکّب من عشرین فصلا حول حقوق السجین و أحکامه، و ما یتعلّق بالموضوع من أبحاث تاریخیة و غیرها.

۸- لقد عرضت هذه المحاولة علی جمع من اساتذة الحوزة العلمیّة فی قم المقدّسة، من ذوی الاعتبار و المکانة الرفیعة، و علی بعض الکتّاب و اهل الفضیلة، فتفضلوا بکثیر من الملاحظات النافعة و التوجیهات القیمة و التنبیهات النیرة، التی استفدت منها فی سدّ الثغرة و النقص ... فمنهم من اتعب نفسه الزکیة فی مراجعة جمیع هذه الدراسة و مطالعتها بدقة، و اخصّ بالذکر: شیخنا الاستاذ آیة اللّه الشیخ محمّد الفاضل اللنکرانی و حجة الإسلام و المسلمین الشیخ علی الکورانی و اخی العزیز حجة الإسلام الشیخ محمد جعفر الطبسی و حجة الإسلام الشیخ محمد علی الانصاری و غیرهم، کما تفضل آخرون بمطالعة شطر من المسوّدات، و اخصّ بالذکر: آیة اللّه الشیخ یوسف الصانعی، و حجة الإسلام و المسلمین السید جعفر مرتضی العاملی و حجة

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۱

الإسلام الشیخ محمد جواد الطبسی ... فلهم علیّ ایادی لا تنسی و اوّد ان أنوّه الی:

اننی قد اعددت رسالة مماثلة لهذه الرسالة فی «موارد النفی و التغریب» ارجو ان اوفّق فی القریب العاجل الی اخراجه و نشره، و اللّه المسدّد للصواب.

قم المقدسة- نجم الدین الطبسی ۳/ صفر الخیر/ ۱۴۱۱ یوم میلاد الامام محمد بن علی الباقر علیه السلام

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۳

القسم الأوّل فی موارد السّجن

اشارة

الباب الاول: الحبس فی الدم.

الباب الثانی: الحبس فی السرقة.

الباب الثالث: الحبس فی الایذاء الجسمی بغیر الجرح.

الباب الرابع: الحبس فی الایذاء الروحی و السب.

الباب الخامس: الحبس فی ترک الواجبات و فعل المحرّمات.

الباب السادس: الحبس فی السحر و اضرابه.

الباب السابع: حبس بعض اصحاب السلوک المنحرف و المحدودین.

الباب الثامن: حبس المرتد.

الباب التاسع: الحبس فی الفحشاء.

الباب العاشر: الحبس فی الخمر و المسکرات.

الباب الحادی عشر: الحبس فی المسائل الزوجیة.

الباب الثانی عشر: حبس اعداء الدولة و مناوئیها.

الباب الثالث عشر: حبس العمال و الموظفین.

الباب الرابع عشر: الحبس فی الحقوق المالیة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۵

الباب الأوّل فی الدم: و فیه سبعة عشر فصلا

اشارة

الحبس فی تهمة الدم.

و یلحق بها:

أ- حبس الغلام الذی قتل اللائط به.

ب- الحبس مع شاهد واحد.

ج- حبس الممتنعین عن الیمین فی القسامة.

۲- حبس من دل علی شخص یراد قتله.

۳- حبس من امسک شخصا للقتل.

۴- حبس الآمر بالقتل.

۵- حبس من خلّص القاتل من القصاص.

۶- حبس من یقوم بالاغتیال.

۷- حبس القاتل بعد عفو الأولیاء.

۸- حبس الجانی حتی یستکمل الولیّ، الشروط.

۹- حبس المسلم اذا قتل الذمیّ.

۱۰- حبس القاتل اذا هرب، بعد اخذ الدیة.

۱۱- حبس القاتل فی الشهر الحرام.

۱۲- حبس المولی الذی قتل عبده.

۱۳- حبس العبد القاتل بأمر مولاه.

۱۴- حبس العبد القاتل عمدا.

۱۵- حبس من قتل مستأمنا.

۱۶- حبس القاصد إهلاک ولده.

۱۷- حبس المقتص له حتی یبرأ المقتص منه.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۷

الفصل الأوّل

۱- الحبس فی تهمة الدم

اشارة

وردت روایات عند الفریقین بحبس المتّهم بالقتل، کما أفتی بمضمونها کثیر من فقهائنا، و مالک بن أنس، و إن خالف فی ذلک المحقق الحلّی و الشهیدان و غیرهم بدعوی انها عقوبة لم یثبت موجبها.

کما وقع البحث فی مدة الحبس، فالأکثرون علی أنه: ستة أیام و منهم من قال:

ثلاثة و نسب الی بعض أنه الی سنة. و لکن هذا کله فی تهمة القتل فقط فلا یشمل تهمة الجرح کما صرح بذلک فی الجواهر «۱».

و نتعرض أولا الی الروایات، ثم الی کلمات الفقهاء.

الروایات

۱- الکافی: علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن النوفلی، عن السکونی، عن أبی عبد اللّه (ع) قال: «إنّ النبی (ص) کان یحبس فی تهمة الدم ستة ایام، فإن جاء أولیاء

---

(۱). جواهر الکلام ۴۰: ۲۶۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۸

المقتول ببیّنة، و الّا خلّی سبیله» «۱».

و رواه الشیخ فی التهذیب ۱۰: ۱۵۲ ح ۳۹ و فی سنده: أبی اسحاق، و رواه أیضا فی ۱۰: ۱۷۴ ح ۲۳-: و فیه «فإن جاء أولیاء المقتول بثبت، و الّا خلّی سبیله».

و رواه أیضا فی ۱۰: ۳۱۲ ح ۵- و فیه «فإن جاء اولیاء المقتول ببینة تثبت».

قال العلامة المجلسی: «ضعیف علی المشهور» «۲».

۲- دعائم الإسلام مرسلا: عن علی (ع) أنّه قال: «لا حبس فی تهمة الّا فی دم.

و الحبس بعد معرفة الحق ظلم» «۳».

۳- و فیه: و عنه «أمیر المؤمنین (ع)» أنّه دخل یوما الی مسجد الکوفة من الباب القبلی، فاستقبله نفر فیهم فتی حدث یبکی، و القوم یسکّتونه، فوقف علیهم أمیر المؤمنین (ع) فقال للفتی: ما یبکیک؟ فقال: یا أمیر المؤمنین إنّ أبی خرج مع هؤلاء النفر فی سفر للتجارة، فرجعوا و لم یرجع أبی، فسألتهم عنه، فقالوا: مات، و سألتهم عن ماله، فقالوا: لم یخلّف مالا، فقدّمتهم الی شریح فلم یقض لی علیهم بشیء غیر الیمین، و أنا اعلم یا أمیر المؤمنین، أنّ أبی کان معه مال کثیر.

فقال لهم أمیر المؤمنین (ع): «ارجعوا» فردّهم معه؛ و وقف علی شریح فقال:

«ما یقول هذا الفتی، یا شریح؟» فقال شریح: یا أمیر المؤمنین، إنّ هذا الفتی ادّعی علی هؤلاء القوم دعوی، فسألته البیّنة فلم یحضر احدا، فاستحلفتهم، فقال أمیر المؤمنین: «هیهات یا شریح لیس هکذا یحکم فی هذا» فقال شریح: فکیف أحکم یا أمیر المؤمنین فیه؟ فقال علی (ع): «أنا أحکم فیه، و لأحکمنّ الیوم فیه بحکم ما حکم به بعد داود النبی (ع) أحد» ثم جلس فی مجلس القضاء، و دعا بعبد اللّه بن أبی رافع- و کان کاتبه- و أمره أن یحضر- صحیفة و دواة، ثم أمر بالقوم أن یفرّقوا فی نواحی المسجد، و یجلس کل رجل منهم الی ساریة، و اقام مع کل واحد منهم رجلا و أمر بأن تغطّی رءوسهم، و قال لمن حوله: «اذا سمعتمونی کبّرت فکبّروا» ثم دعا برجل

---

(۱). الکافی ۷: ۳۷۰ ح ۵.

(۲). انظر ملاذ الاخیار ۱۶: ۳۰۳، ۳۵۶، ۶۸۱- و مرآة العقول ۲۴: ۲۰۳.

(۳). دعائم الإسلام ۲: ۵۳۹ ح ۱۹۱۶- و عنه المستدرک ۱۷: ۴۰۳ ح ۳ و ۱۸: ۲۷۲ ح ۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۹

منهم، فکشف عن وجهه، و نظر الیه و تأمّله، و قال: «أ تظنّون أنّی لا أعلم ما صنعتم بأبی هذا الفتی؟ أنی اذا لجاهل» ثم أقبل علیه فسأله، فقال: مات یا أمیر المؤمنین، فسأله کیف کان مرضه؟ و کم مرض؟ و أین مرض؟ و عن أسبابه فی مرضه کلها؟ و حین احتضر، و من تولی تغمیضه؟ و من غسّله؟ و ما کفن فیه؟ و من حمله؟ و من صلی علیه؟

و من دفنه؟ فلما فرغ من السؤال رفع صوته، و قال: «الحبس الحبس» فکبّر و کبر من کان معه، فارتاب القوم، و لم یشکّوا أنّ صاحبهم قد أقرّ.

ثم دعا برجل آخر، فقال له مثل ما قال للأوّل، فقال: یا أمیر المؤمنین، إنّما کنت واحدا من القوم، و قد کنت کارها لقتله، و أقرّ بالقتل.

ثم دعاهم واحدا واحدا من القوم، فاقرّوا أجمعون ما خلا الأول، و أقرّوا بالمال جمیعا و ردّوه، و الزمهم ما یجب من القصاص، فقال شریح: یا أمیر المؤمنین کیف کان حکم داود، فی مثل هذا الذی أخذته عنه «...؟ ۱».

قال المجلسی «ره» عن هذا الحدیث ضمن بیان له: «ضعیف علی المشهور» «۲».

۴- عجائب الأحکام: «إنّ علیا حبس متهما بالقتل، حتی نظر فی أمر المتهمین معه بالقتل.» «۳»

۵- السنن الکبری: «عن أبی جعفر: إنّ علیا (ع) قال: إنّما الحبس حتی یتبین للإمام، فما حبس بعد ذلک فهو جور» «۴».

۶- الحاکم: «عن بهز بن حکیم، عن أبیه، عن جده: أنّ النبی (ص) حبس رجلا فی تهمة» «۵».

قال الشوکانی: رواه الخمسة الّا ابن ماجة: و فیه دلیل علی أنّ الحبس کما یکون حبس عقوبة، یکون حبس استظهار فی غیر حق، بل لینکشف به بعض ما ورائه، و قد

---

(۱). دعائم الإسلام ۲: ۴۰۴ ح ۱۴۱۸ و عنه المستدرک ۱۷: ۳۸۵ ح ۲، انظر الوسائل ۱۸: ۲۰۴- البحار ۴۰: ۲۵۹ الکافی ۷: ۳۷۱ ح ۸.

(۲). مرآة العقول ۲۴: ۲۰۴.

(۳). عجائب الاحکام: ۶۲.

(۴). السنن الکبری ۶: ۵۳.

(۵). مستدرک الحاکم ۴: ۱۰۲- رواه الترمذی ۴: ۲۸. أقضیة رسول الله ص: ۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۰

بوب أبو داود علی هذا الحدیث، فقال: باب «فی الحبس فی الدّین و غیره» «۱».

۷- و فیه عن أبی هریرة: «إنّ النبی (ص) حبس فی تهمة یوما و لیلة.

و قال الحاکم: استظهارا و احتیاطا» «۲».

قال الهیثمی: «و فی السند ابراهیم بن خثیم بن عراک، و هو متروک عندهم.» «۳».

۸- المصنف: «عن معمر، عن بهز بن حکیم بن معاویة، عن أبیه، عن جده، قال:

أخذ النبی (ص) ناسا من قومی فی تهمة، فحبسهم، فجاء رجل من قومی النبیّ (ص) و هو یخطب، فقال: یا محمد! علی ما تحبس جیرتی؟ فصمت النبی (ص) عنه فقال: إنّ الناس یقولون: إنّک لتنهی عن الشرّ و تستخلی به، فقال النبی (ص) ما یقول: فجعلت أعرض بینهما بکلام مخافة أن یسمعهما فیدعو علی قومی دعوة لا یفلحون بعدها، قال:

فلم یزل النبی (ص) حتی فهمها، فقال: قد قالوها؟ و قال: قائلها منهم؟ و اللّه لو فعلت لکان علیّ ما کان علیهم خلّوا عن جیرانه» «۴».

۹- و فیه: «إن النبی ص حبس رجلا فی تهمة ساعة من نهار ثم خلّی عنه» مصنف عبد الرزاق ۸: ۳۰۶ ح ۱۵۳۱۱ کنز العمال ۵: ۸۵۰ ح ۱۴۵۴۱

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «و المتهم بالقتل ینبغی أن یحبس ستة ایام، فان جاء المدعی ببیّنة، أو فصل الحکم معه، و الّا خلّی سبیله» «۵».

۲- القاضی ابن البراج: «و اذا اتهم انسان بالقتل، وجب أن یحبس ستة ایام، فإن احضر المدعی ببیّنة تشهد له بما ادّعاه، أو فصل الحکم فیه، و الّا أطلق من الحبس، و لم یکن للمدعی سبیل علیه.» «۶»

۳- ابن حمزة: «و المتهم بقتل اخر لم یخل: اما انکر، او أقرّ، فإن انکر، حبس ثلاثة

---

(۱). نیل الاوطار ۷: ۱۵۲.

(۲). مستدرک الحاکم ۴: ۱۰۲.

(۳). کشف الاستار ۲: ۱۲۸ ح ۱۳۶۰.

(۴). مصنف عبد الرزاق ۱۰: ۲۱۶ ح ۱۸۸۹۱- أحمد ۵: ۲- سنن ابو داود ۳: ۳۱۴- سنن الترمذی ۴: ۲۸- أقضیة رسول الله ص: ۷ السنن الکبری ۶: ۵۳- التراتیب الاداریة ۱: ۲۹۶- المعجم الکبیر ۱۹: ۴۱۴ و ۹۹۶ و ۹۹۸.

(۵). النهایة: ۷۴۴.

(۶). المهذب ۲: ۵۰۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۱

ایام، فإن قامت علیه بیّنة، و الا خلّی سبیله» «۱».

۴- المحقق الحلی: «اذا اتهم، و التمس الولی حبسه حتی یحضر بیّنة، ففی اجابته تردد، و مستند الجواز ما رواه السکونی ...، و فی السکونی ضعف» «۲».

۵- و قال فی المختصر: «قیل: یحبس المتهم بالدم ستة أیام، فان ثبتت الدعوی، و الّا خلّی سبیله، و فی المستند ضعف، و فیه تعجیل لعقوبة لم یثبت سببها.» «۳»

۶- العلامة الحلّی: «لو اتهم بالقتل و قام اللوث حبس اذا طلب الولی ذلک حتی یحضر ببیّنة لروایة السکونی عن الصادق (ع): إنّ النبی کان یحبس فی تهمة الدم ستة ایام، فإن جاء الأولیاء بالبیّنة، و الّا خلّی سبیله.» «۴»

۷- و قال فی المختلف: «و التحقیق أن نقول: إن حصلت التهمة للحاکم بسبب، لزم الحبس ستة ایام عملا بالروایة و تحفظا للنفوس عن الاتلاف، و ان حصلت لغیره فلا عمل بالاصل.» «۵»

۸- و قال فی القواعد: «قیل و یحبس المتهم فی الدم مع التماس خصمه حتی یحضر البیّنة.» «۶»

۹- الفاضل الابی: «هذه الفتوی مستفادة مما رواه السکونی عن أبی عبد الله ع و السکونی عامی و القائل به هو الشیخ، و ربما کان نظره أیضا إلی أن فیه احتیاطا فی تفتیش الدماء» کشف الرموز ۲: ۶۱۶ ۱۰- الشهید الأول: «قاعدة ۲۱۷: ضابط الحبس توقف استخراج الحق علیه و یثبت فی مواضع.. و المتهم بالدم ستة ایام.» «۷»

۱۱- الفاضل المقداد: «فی موارد الحبس: و المتهم بالدم ستة ایام.» «۸»

۱۲- الشهید الثانی فی الروضة: «و الروایة (أی روایة السکونی) ضعیفة و الحبس

---

(۱). الوسیلة: ۴۶۱.

(۲). شرایع الإسلام ۴: ۲۲۷.

(۳). المختصر النافع ۲: ۲۹۸.

(۴). تحریر الاحکام ۲: ۲۵۴.

(۵). مختلف الشیعة: ۹: ۳۱۸ المسألة ۲۴.

(۶). قواعد الاحکام ۲: ۲۹۸.- انظر: المقتصر لابن فهد ۴۳۲.

(۷). القواعد و الفوائد ۲: ۱۹۲.

(۸). نضد القواعد الفقهیة: ۴۹۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۲

تعجیل عقوبة لم یثبت موجبها فعدم جوازه أجود.» «۱»

۱۳- و قال فی المسالک: «القول بحبس المتهم بالدم ستة ایام للشیخ و اتباعه..

و الأصح عدم الحبس قبل ثبوت الحق مطلقا.» «۲»

۱۴- الفیض الکاشانی: «و هل یجوز حبس المنکر الی أن یحضر بیّنة المدعی؟ قیل نعم الی ستة ایام کما فی الخبر و قیل: ثلاثة ایام و لا مستند له، و الأصح عدم الحبس قبل ثبوت الحق مطلقا.» «۳»

۱۵- الشیخ محمد حسن النجفی ...: « و علی کل حال فلا یخلو العمل بالخبر المزبور هنا- خبر السکونی- من قوة لاعتضاده بعمل من عرفت، و حکایة الاجماع علی العمل بأخبار الراوی المزبور الذی فی غالب روایاته التوقع «۴» عنه، المؤیّد بتتبع کثیر من المقامات المنفرد فی روایتها.. نعم الظاهر اختصاص الحکم بالقتل دون الجراح..» «۵»

«المامقانی: «إذا اتهم رجل بالدم و التمس الولی الحاکم حبسه حتی یحضر بیّنة، ففی إجابته إلی ذلک و حبسه ستة أیام وجه لا یخلو من قرب» مناهج المتقین ۵۱۵.

۱۶- الامام الخمینی: «لو اتهم رجل بالقتل، و التمس الولی من الحاکم حبسه، حتی یحضر البیّنة، فالظاهر جواز إجابته، إلّا اذا کان الرجل ممن یوثق بعدم فراره، و لو اخّر المدعی إقامة البیّنة الی ستة ایام یخلّی سبیله.» «۶»

۱۷- السید الخوئی: «لو اتّهم رجل بالقتل، حبس ستة ایام، فإن جاء أولیاء المقتول بما یثبت به القتل فهو، و الّا خلّی سبیله.» «۷»

---

(۱). الروضة البهیة ۱۰: ۷۶.

(۲). مسالک الافهام ۱۵: ۲۲۳.

(۳). مفاتیح الشرائع ۲: ۱۲۴.

و قد اکتفی العلامة المجلسی بنقل الاقوال فی المسألة: کتاب الحدود و القصاص و الدیات ص ۹۵.

(۴). کذا فی النسخ الثلاثة و لعل الصحیح «النوفلی» و اللّه العالم، (هامش الجواهر).

(۵). جواهر الکلام ۴۱: ۲۶۰.

(۶). تحریر الوسیلة ۲: ۴۸۰.

(۷). مبانی تکملة المنهاج ۲: ۱۲۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۳

۱۸- السید الگلپایگانی: «نعم لو أراد ولی المقتول، فله أن یحبس المتهم لمدة ستة ایام، فإن لم یثبت فی هذه المدة یفرج عنه.» «۱»

۱۹- الخونساری: «و أما ما ذکر من تعجیل العقوبة مع عدم ثبوت سببها فیمکن أن یقال فیه: انه لا مانع من الاحتیاط من جهة حفظ النفوس کالاحتیاط فی حفظ المال، فان المدین الذی یدعی الاعسار و عدم التمکن من تأدیة الدین یحبس حتی یظهر حاله.

و المؤدب للصبی یضرب الصبی للاهتمام بدرسه مع امکان قصوره و عدم تقصیره.

و بناء العقلاء الاعتماد بخبر الثقة مع أنه کثیرا یتفق خلاف مقصودهم للزوم الحرج الشدید فی البناء علی تحقق القطع بل بلزوم اختلال عیش بنی آدم» جامع المدارک ۷: ۲۴۹.

قال السبزواری: لو اتهم شخص بالقتل و التمس الولی من الحاکم الشرعی حبسه حتی تحضر البینة جاز له إجابته إن کان ممن یحتمل فراره دون من لم یکن کذلک، و لو أخر الولی إقامة البینة الی ستة أیام یخلی سبیله.

قال: لأن ذلک فی الجملة من شئون الحسبة و للحاکم الشرعی الولایة علیها، و لا یعد ذلک من تعجیل العقوبة قبل الاستحقاق حتی لا یجوز، و فی خبر السکونی ... و لا وجه للمناقشة فی الحدیث بضعف السکونی، لاحتفافه بقرائن توجب سکون النفس إلی التوثیق أو الصدور و لذا استقر نظر المحققین علی الاعتماد علیه بلا فرق بین قتل النفس و الجراح لأنه بعد أن رأی الحاکم الصلاح فیه و کان

ذلک من شئون الحسبة یکون الحکم موافقا للقاعدة، فلا وجه للاقتصار علی خصوص مورد النص حینئذ.

مهذب الأحکام ۲۸: ۲۷۹.

النتیجة

الأصل الأولی یقتضی عدم جواز حبس الغیر و حصره بمجرد التهمة، إلّا أن یقوم دلیل. و هو فی المقام: اما روایة السکونی، و قبولها علی المبنی. و اما روایة الدعائم فدلالتها واضحة، و انّما الإشکال فی سندها و فی کتاب الدعائم، و اما الروایة الثالثة، فمرسلة و اما الروایة الرابعة- عن أبی جعفر «ع» - و إن کانت مطلقة و تشمل المورد، الا أنّها مرسلة.

و اما الروایة الخامسة فهی مرسلة، و إن کانت ظاهرة الدلالة فی حبس المتهم بالدم، اذ فیها «الحبس الحبس».

و اما الروایة السادسة، فهی غیر ظاهرة فی المطلوب، مع ضعف السند، و کذلک الروایة الثامنة.

ثم إن عملنا بروایة السکونی فلا بد من القول بوجوب حبسه لمدة ستة ایام، و لا وجه لدعوی- ینبغی- کما عن الشیخ الطوسی إلّا أن یراد به الوجوب.

و قد یقال بأنّ هذه التهمة لو تحققت عند الحاکم فیحبس المتهم و إلّا فلا، عملا بمقتضی ظاهر روایة السکونی، حیث تحققت التهمة عند النبی (ص) فحبس المتّهم، و إن امکن دعوی الحبس، حتی و لو لم تحصل التهمة للحاکم، عملا بمقتضی الإطلاق، ثم لو قلنا: إنّ حکمة تشریع الحبس هی المنع من فرار المتهم لکان لتفصیل «تحریر الوسیلة» وجها.

هذا کله مع قطع النظر عن اهمیّة الدم، و لزوم مراعاة الاحتیاط فیها، و الّا فبمجرده یکفی للقول بحبس المتهم بالقتل.

---

(۱). مجمع المسائل ۳: ۲۰۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۴

آراء المذاهب الاخری

۲۰- المدونة: «مالک: فی المتهم بالدم اذا ردّت الیمین علیه، أنّه لا یبرأ دون أن یحلف خمسین یمینا، فأری أن یحبس حتی یحلف خمسین یمینا.» «۱»

۲۱- قال المرداوی فی اللوث: «و إن طلبوا أیمانهم فنکلوا، لم یحبسوا- قال: هذا المذهب، بلا ریب و جزم به فی الهدایة، و المذهب و الخلاصة و الهادی، و الوجیز و غیرهم، و قدّمه فی المغنی و المحرر و الشرح، و النظم، و الرعایتین، و الحاوی الصغیر و غیرهم و عنه: یحبسون، حتی یقرّوا، أو یحلفوا، و اطلقهما فی الفروع و الزرکشی» «۲».

فروع و مطالب

الأول: أصل الحبس للمتهم بالقتل

، و استدل علیه بروایة السکونی و أنّ عمل فقهائنا برواياته یجبر ضعفها، و کذا بمرسلة الدعائم و سائر المراسیل، و مراعاة الاحتیاط و التحفظ فی الدماء. و خالف الآخرون، لأنّ الحبس تعجیل عقوبة لم یثبت موجبها، فلا یجوز، و بتضعیف السکونی، و روایته لأنّها

مخالفة للأدلة «۳» و بإرسال بقیة الروایات.

الثانی: فصّل بعض الفقهاء بین طلب الأولیاء الحبس و عدمه

«۴» و لعل مستندهم انه یعتبر فی اخذ الحاکم الحق، طلب ذی الحق ۵.

الثالث: مدة الحبس:

۱- ستة ایام، و هو مقتضی روایة السکونی بعد حمل اطلاق مرسلة الدعائم علی روایة السکونی، أو العمل بروایة السکونی رأسا، لإرسال روایة الدعائم، و هو رأی الشیخ الطوسی فی النهایة و جمع من الإمامیة.

۲- ثلاثة ایام، و هو قول ابن حمزة و یحتمل أن یکون دلیله الغاء الخصوصیة فی

---

(۱). المدونة الکبری ۶: ۴۱۶.

(۲). الانصاف ۱۰: ۱۴۸- انظر ۱۱: ۲۶۰.

(۳). انظر المختلف: ۹: ۳۱۷ المسألة ۲۴ عن السرائر ۳: ۳۴۳.

(۴) ۴ و ۵. انظر الجواهر ۴۱: ۲۶۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۵

التأجیل الی ثلاثة فی امهال المرتد و الشفیع و شموله للمقام. «۱»

۳- سنة کاملة، نقل ذلک عن الاسکافی، و لا دلیل علیه و یحتمل أن یکون تصحیف ستة، فیکون موافقا للشیخ و اتباعه. «۲»

۴- الحبس الی إحضار البیّنة أو فصل الخصومة من دون تحدید بزمان، اذ لم یتعرضوا له «۳».

الرابع؛ اذا قتل المتّهم بالقتل غیر الولی بعد ثبوت القصاص علیه او قبله، الظاهر أنّه یقاد منه

، و ذلک لأن موجب القود إزهاق النفس المعصومة المکافئة، عمدا عدوانا:

۱- قال العلامة الحلّی رحمه اللّه: «و لو وجب علی مسلم قصاص فقتله غیر الولی وجب علیه القود.» «۴»

۲- قال السید الخوئی: «اذا کان علی مسلم قصاص، فقتله غیر الولی بدون إذنه، ثبت علیه القود. بلا خلاف و لا اشکال، لأنّه محقون الدم بالاضافة الیه..» «۵».

۳- قال السرخسی: «و اذا قتله رجل فی حبس الامام قبل أن یثبت علیه شیء ثم قامت البیّنة بما صنع. فعلی قاتله القود، لأنّ العصمة و التقوّم لا یرتفع بمجرد التهمة ما لم یقض القاضی بحل دمه بعد ما قتل، لفوات المحل، فوجود هذه البیّنة کعدمها إلّا أن یکون القاتل هو ولی المقتول الذی قتله هذا، فی قطع الطریق، فحینئذ لا یلزمه شیء، لأنّه استوفی حق نفسه.» «۶»

الخامس: هل یحبس القاتل خطأ؟

لم أجد من تعرض لهذه المسألة، و لعلّ ذلک لوضوحها، فان مقتضی القواعد أنّه لا حبس علیه، لأنّ الحبس امّا حد أو تعزیر و هما مرفوعان عن المخطئ بحدیث الرفع.

قال فی المدوّنة: «قلت: أ رأیت القتل خطأ هل فیه تعزیر و حبس فی قول مالک؟

---

(۱). مسالک الافهام ۱۵: ۲۲۳.

(۲). جواهر الکلام ۴۱: ۲۶۱.

(۳). القواعد و الفوائد ۲: ۲۹۸.

(۴). تحریر الاحکام ۲: ۲۴۸.

(۵). مبانی تکملة المنهاج ۲: ۶۹.

(۶). المبسوط ۹: ۲۰۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۶

قال: ما سمعت من مالک فیه شیئا، و لا علمت أنّ أحدا یعزر فی الخطأ أو یحبس فیه، و أری أنّه لیس علیه حبس و لا تعزیر.» «۱»

السادس: هل یختص الحبس بالتهمة فی القتل أم یشمل الجرح أیضا؟

قد یقال بالشمول و ذلک نظرا الی لفظ «الدم» فی الروایات، و قد یجاب: بأنّ المراد بها خصوص القتل بقرینة الذیل «فإن جاء أولیاء المقتول..» و قد استظهر الجواهر اختصاص الحکم بالقتل. «۲»

و عن الشهید: «المتهم بالقتل او فی بعض العبارات: بالدم و هو یشمل الجراح» شرح الارشاد الجنایات و قال الخونساری: «هل یشمل مطلق الدم او خصوص القتل؟

لعل ذکر المقتول مانع عن الاطلاق». جامع المدارک ۷: ۲۴۹.

السابع: هل الحبس علی سبیل الوجوب أو الاستحباب

، الظاهر من کلام الشیخ فی النهایة هو الثانی حیث قال: ینبغی. و ظاهر الباقین الوجوب.

[۲-] موارد یمکن إلحاقها بالحبس فی تهمة الدم

أ- حبس الغلام الذی قتل اللائط به

المناقب: «عن أبی القاسم الکوفی، و القاضی النعمان فی کتابیهما قالا: رفع الی عمر أنّ عبدا قتل مولاه. فأمر بقتله، فدعاه علی علیه السلام، فقال له: أ قتلت مولاک؟ قال نعم، قال: فلم قتلته؟ قال: غلبنی علی نفسی و أتانی فی ذاتی، فقال (علیه السّلام) لأولیاء المقتول: أ دفنتم ولیکم؟ قالوا: نعم: قال: و متی دفنتموه؟ قالوا الساعة، قال لعمر: احبس هذا الغلام، فلا تحدث فیه حدثا حتی تمرّ ثلاثة أیام، ثم قال لأولیاء المقتول: اذا مضت ثلاثة ایام فاحضرونا فلما مضت ثلاثة ایام حضروا، فأخذ علی (ع) بید عمر، و خرجوا، ثم وقف علی قبر الرجل المقتول، فقال علی (ع) لأولیائه: هذا قبر صاحبکم؟ قالوا: نعم، قال: احفروا، فحفروا حتی انتهوا الی اللحد فقال: أخرجوا میّتکم، فنظروا الی أکفانه فی اللحد، و لم یجدوه، فاخبروه بذلک.

فقال علی علیه السلام: اللّه أکبر، اللّه أکبر، و اللّه ما کذبت و لا کذّبت سمعت

---

(۱). المدونة الکبری ۶: ۴۲۰.

(۲). جواهر الکلام ۴۱: ۲۶۱- انظر مفتاح الکرامة ۱۰: ۸۴ تعلیقات علی باب القصاص.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۷

رسول اللّه (ص) یقول: من یعمل من أمّتی عمل قوم لوط، ثم یموت علی ذلک، فهو مؤجل الی أن یوضع فی لحده، فاذا وضع فیه، لم یمکث أکثر من ثلاث حتی تقذفه الأرض الی جملهٔ قوم لوط، المهلکین، فیحشر معهم». «۱»

و قد تضعف الروایهٔ بالإرسال، و لعلّها واقعهٔ خاصهٔ کما ذکر الشهید الثانی فی بعض قضایا علی (علیه السلام) «۲» خاصهٔ اذ لم یکن مع الدعوی شاهد، نعم أفتی فقهاؤنا بوجوب الدفع و هدر دم الشاذ:

۱- قال ابن البراج: «و اذا اراد انسان غلاما أو امرأهٔ علی فجور فدفعاه عن أنفسهما فمات کان دمه هدرا.» «۳»

۲- قال المحقق الحلی: «للإنسان أن یدفع عن نفسه و حریمه ... و یذهب دم المدفوع هدرا جرحا کان أو قتلا.» «۴»

۳- قال الشهید الثانی: «و الأقوی وجوب الدفع عن النفس و الحریم مع الإمکان و لا یجوز الاستسلام » «... ۵».

ب- الحبس مع شاهد واحد

۱- قال الشیبانی: «و لا کفالهٔ فی الحدود و القصاص، و لا یحبس فیها، حتی یشهد شاهدان، أو شاهد عدل یعرفه القاضی » «... ۶».

۲- المدونهٔ: «قلت: أ رأیت إن شهد شاهد علی القتل خطأ أو عمدا، أ تحبس هذا المشهود علیه حتی تسأل عنه؟ قال: أمّا فی الخطأ، فلا یحبس لأنّه انما یجب الدیهٔ علی العاقلهٔ، و امّا فی العمد، فانه یحبسه، حتی یسأل عن الشاهد، فاذا زکی، کانت

---

(۱). مناقب ابن شهر آشوب ۲: ۳۶۴- و عنه المستدرک ۱۴: ۳۴۵ ح ۹- درر الاخبار ۱: ۲۵۹ نقلا عن (الغرر و الدرر) للسید المرتضی- شرح الاخبار ۲: ۳۲۰ ح ۶۵۸- البحار ۷۹: ۷۱ و ۲۴.

(۲). انظر الروضهٔ البهیهٔ ۱۰: ۱۶۸- ملاذ الاخیار ۱۶: ۶۸۵.

(۳). المهذب ۲: ۵۱۴.

(۴). شرایع الإسلام ۴: ۱۸۹- جواهر الکلام ۴۱: ۶۵۲.

(۵). مسالک الافهام ۱۵: ۱۵.

(۶). الجامع الصغیر للشیبانی: ۳۶۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۸

القسامهٔ، و ما لم یزک لم تکن فیه قسامهٔ، قلت: و هذا قول مالک» «۱».

أقول: لقد تعرض فقهاؤنا- فی باب دعوی القتل و ما یثبت به- لهذه المسألهٔ و أنّ القتل و ما یجب به القصاص لا یثبت إلّا بشاهدین، أو بشاهد و امرأتین- کما فی المبسوط و عن الفاضل- و لکن عن ابن الجنید و أبی الصلاح و الشیخ فی النهایهٔ و القاضی و العلامهٔ فی المختلف: یثبت بالرجل و امرأتین الدیهٔ دون القصاص «۲».

و علی أیّ حال لا یثبت بالشاهد الواحد لا القصاص و لا الدیهٔ، نعم یتحقق به التهمهٔ فیحبس الی ستهٔ ایام- علی التفصیل الذی مرّ.

ج- الممتنعون عن الیمین فی القسامهٔ

لم تصرح الروایات الواردهٔ من طرقنا و لا فتاوی فقهائنا بالحبس فی هذه الحالهٔ:

۱- التهذیب: عن فضالهٔ بن ایوب، عن ابان عن محمد بن مسلم، عن أبی عبد اللّه (ع) أنّه قال: «فی رجل کان جالسا مع قوم فمات و

هو معهم، أو رجل وجد فی قبیلة، و علی باب دار قوم، فادعی علیهم، فقال: لیس علیهم شیء، و لا یطل دمه» «۳».

۲- و فیه عن ابن سنان، عن أبی عبد اللّه (ع) نحوه، قال: «لا یطل دمه و لکن یعقل.» «۴»

۱- قال الشیخ الطوسی، فی الجمع بینها و بین الروایات التی فیها «أن یغرّم أهل تلک القریة إن لم توجد بیّنة علی أهل تلک القریة، أنهم ما قتلوه.

قال: لا تنافی بین هذین الخبرین و بین الأخبار المتقدمة، لأنّ الدّیة، انّما تلزم اهل القریة و القبیلة الذین وجد القتیل فیهم اذا کانوا متّهمین بقتله و امتنعوا من القسامة حسب ما قدّمناه فیما مضی، فأمّا اذا لم یکونوا متّهمین بقتله، أو أجابوا الی القسامة فلا دیة علیهم، و یؤدّی دیة القتیل من بیت المال » «... ۵».

---

(۱). المدونة الکبری ۶: ۴۲۰.

(۲). انظر جواهر الکلام ۴۱: ۱۹۶/ کتاب القصاص.

(۳). التهذیب ۱۰: ۲۰۵ ح ۱۳.

(۴). التهذیب ۱۰: ۲۰۵ ح ۱۴ و ۱۵.

(۵). التهذیب ۱۰: ۲۰۵ ح ۱۴ و ۱۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۹

۲- و قال المحقق الحلّی: «و لو وجد فی قریة مطروقة، أو خلة من خلال العرب، أو فی محلة منفردة مطروقة، و إن انفردت، فإن کان هناک عداوة، فهو لوث، و إلّا فلا- لوث لأنّ الاحتمال متحقق هنا. و لو وجد بین قریتین، فاللوث لأقربهما الیه، و مع التساوی، فی القرب، فهما فی اللوث سواء.» «۱»

۳- و قال السید الخوئی: «لو ادّعی الولی القتل علی واحد أو جماعة، فإن اقام البیّنة علی مدّعاه فهو، و إلّا فإن لم یکن هنا لوث طولب المدعی علیه بالحلف، فإن حلف سقطت الدعوی، و إن لم یحلف کان له رد الحلف الی المدعی.

و ان کان لوث طولب المدعی علیه بالبیّنة، فإن اقامها علی عدم القتل فهو، و إلّا فعلی المدعی الإتیان بقسامة خمسین رجلا لإثبات مدّعاه، و الّا فعلی المدعی علیه القسامة کذلک، فإن أتی بها سقطت الدعوی و إلّا الزم الدعوی.

و الوجه فی ذلک، هو أنّ مقتضی ما دل علی جعل القسامة، و أنّه اذا لم یقسم المدعی کانت القسامة علی المدعی علیه: أنه اذا امتنع عن الحلف، ألزم بالدعوی، و إلّا کان الزامه بالحلف لغوا و هذا ظاهر. ثم قال: بقی هنا شیء: و هو أنّ المدعی علیه اذا لم یکن شخصا معیّنا و قد وجد القتیل عند طائفة، أو قبیلة، أو قریة، و امتنعوا عن الحلف الزموا بالدّیة، و تدل علی ذلک- مضافا الی عدم جواز الاقتصاص ممن لم یثبت أنّه قاتل- صحیحة برید بن معاویة. و اما ما فی صحیحة مسعدة بن زیاد من لزوم أداء الدیة الی أولیاء القتیل بعد حلف المتهمین، فلا دلالة فیه علی اخذ الدّیة منهم بل تؤدّی الدیة من بیت المال، فانّ دم المسلم لا یذهب هدرا.» «۲»

و لکن بعض السنة یری حبس المدعی علیه حتی یحلف:

۱- قال ابن الجلاب ...: « فإن نکل المدعون للدم عن القسامة، و ردّت الایمان علی المدعی علیهم، فنکلوا حبسوا حتی یحلفوا، فإن طال حبسهم ترکوا، و علی کل واحد منهم مائة جلدة، و حبس سنة» «۳».

---

(۱). شرایع الإسلام ۴: ۲۲۲- انظر جواهر الکلام ۴۱: ۲۲۰- و الوسیلة لابن حمزة: ۴۳۹.

(۲). مبانی تکملة المنهاج ۲: ۱۰۲- انظر الروضة البهیة ۱۰: ۷۳.

(۳). التفریع ۲: ۲۰۹ فصل ۹۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۰

۲- و قال السمرقندی: «و لو وجد فی السجن، و لا یعرف من قتله، فعند أبی حنیفة و محمد، علی بیت المال، و عند أبی یوسف، تجب القسامة، و الدیة علی أهل السجن» «۱».

۳- و قال الحنفی الموصلی: «کلّ میت به أثر، فإذا وجد فی محلة لا یعرف قاتله و ادّعی ولیه القتل علی أهلها، أو علی بعضهم عمدا، أو خطا، و لا بیّنة له، یختار منهم خمسین رجلا یحلفون باللّه ما قتلناه، و لا علمنا له قاتلا، ثم یقضی بالدیة علی أهل المحلة و کذلک إن وجد بدنه، أو أکثره أو نصفه، مع الرأس، فان لم یکن فیهم خمسون، کررت الایمان علیهم، لتتمّ خمسین و من أبی منهم، حبس حتی یحلف، و لا یقضی بالدیة، بیمین الولی. «۲»

و قال: و یستحلف فی القصاص، فان نکل اقتص منه فی الأطراف، و فی النفوس یحبس حتی یحلف.» «۳»

۴- و قال الکاسانی: «فلهم- أی أولیاء الدم- أن یختاروا من یتهمونه و یستحلفون صالحی العشیرة الذین یعلمون أنّهم لا یحلفون کذبا، و لو طولب من علیه القسامة بها فنکل عن الیمین حبس حتی یحلف أو یقرّ» «۴».

الفصل الثانی حبس من دل علی شخص یراد قتله

لم اجد من تعرض له من فقهائنا، و لکن تشمله ادلة التعزیر، و منه التعزیر بالحبس، إلّا أن نقول إنّ مجرد الدلالة لیست سببا قویا.

و قد یقال: إنّها اعانة علی الإثم، و هی محرّمة، فیعزر علی فعله المحرم، لکن دعوی

---

(۱). تحفة الفقهاء ۳: ۱۳۴.

(۲). الاختیار ۵: ۵۳.

(۳). الاختیار ۲: ۱۱۳.

(۴). بدائع الصنائع ۷: ۲۸۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۱

کلیة الکبری- کل اعانة علی الإثم محرّم- أول الکلام «۱».

قال الشافعی: «أ رأیتم رجلا دل علی رجل فقتله: و الذی دل یری أنّه سیقتله إن قدر علیه، أ یقتل الدال و القاتل جمیعا، و قد دل علیه فی موضع لا یقدر علی أن یتخلص منه، ینبغی فی قولکم أن تقتلوا الدال کما تقتلون الممسک ... ثم قال: هذا لیس بشیء.. لا یقتل الّا القاتل، و لکن علی الآخر التعزیر و الحبس.» «۲»

الفصل الثالث حبس من امسک شخصا للقتل

اشارة

وردت روایات- و فیها الصحاح- بحبس الممسک للقتل، مؤبدا و قد أفتی الإمامیة بمضمونها، و لا خلاف عندهم فی ذلک، بل ادّعی بعضهم الاجماع علیه و قد صرّح السید المرتضی انّه: مما انفردت الامامیة به «۳».

و قد اختلف فقهاء السنة فیه فمنهم من وافقنا و منهم من افتی بقتله أو بتعزیره أو بحبسه سنة، أو قال: لا شیء علیه.

الروایات

۱- الکافی: «علی بن ابراهیم، عن أبیه، و محمد بن یحیی، عن أحمد بن محمد جمیعا، عن ابن أبی عمیر، عن حماد بن عثمان، عن الحلبی، عن أبی عبد اللّه (ع)، قال: قضی أمیر المؤمنین (ع) فی رجلین أمسک احدهما، و قتل الآخر، قال: یقتل القاتل، و یحبس الآخر حتی یموت غمّا، کما کان حبسه علیه حتی مات غمّا.» «۴»

---

(۱). مصباح الفقاهة ۱: ۴۳۰ ... « حکم الاعانة علی الإثم: أنه لا دلیل علی حرمتها علی وجه الاطلاق، ما لم یکن فی البین تسبیب».

(۲). الام ۷: ۳۳۱- انظر المحلی ۱۰: ۵۱۱، مسألة ۲۰۹۰.

(۳). انظر الانتصار: ۲۷۰.

(۴). الکافی ۷: ۲۸۷ ح ۱- الفقیه ۴: ۸۶ ح ۲- التهذیب ۱۰: ۲۱۹ ح ۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۲

قال العلامة المجلسی: «و هی صحیحة» «۱» و قال فی المرآة: «صحیح و علیه فتوی الأصحاب.» «۲»

۲- و فیه: «علی بن ابراهیم، عن محمد بن عیسی، عن یونس، عن زرعة، عن سماعة، قال: قضی أمیر المؤمنین (ع) فی رجل شدّ علی رجل لیقتله، و الرجل فارّ منه فاستقبله رجل آخر، فامسکه علیه حتی جاء الرجل فقتله، فقتل الرجل الذی قتله، و قضی علی الآخر الذی أمسکه علیه ان یطرح فی السجن أبدا حتی یموت فیه لأنّه امسکه علی الموت.» «۳»

و رواه الشیخ عن الحسین بن سعید، عن ابن أبی نجران، عن عاصم، عن محمد بن قیس، عن أبی جعفر (ع) مثله «۴».

قال المجلسی «موثق بالسند الأول، و صحیح بالسند الثانی و علیه الفتوی.» «۵»

۳- و فیه: «علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن النوفلی، عن السکونی، عن أبی عبد اللّه (ع): إنّ ثلاثة نفر رفعوا الی أمیر المؤمنین واحد منهم أمسک رجلا، و أقبل آخر فقتله، و الآخر یراهم، فقضی فی الرؤیة أن تسمل عیناه، و فی الذی أمسک أن یسجن حتی یموت کما أمسکه، و قضی فی الذی قتل أن یقتل» «۶».

قال المجلسی الأول: «و بمضمونها عمل الأصحاب لتأیّدها بروایات صحیحة..» «۷».

سمل: فقأ عینه بحدیدة محماة «۸».

۴- و فیه: «محمد بن یحیی، عن أحمد بن محمد بن عیسی، عن بعض اصحابه، عن

---

(۱). ملاذ الاخیار ۱۶: ۴۶۲.

(۲). مرآة العقول ۲۴: ۳۹.

(۳). الکافی ۷: ۲۸۷ ح ۲- التهذیب ۱۰: ۲۱۹ ح ۷.

(۴). التهذیب ۱۰: ۲۱۹ ح ۸.

(۵). ملاذ الاخیار ۱۶: ۴۶۱.

(۶). الکافی ۷: ۲۸۸ ح ۴- الفقیه ۴: ۸۸ ح ۸، و عنه الوسائل ۱۹: ۳۵ ح ۳.

(۷). روضة المتقین ۶: ۸۸.

(۸). مجمع البحرین ۵: ۳۹۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۳

محمد بن الفضیل، عن عمرو بن أبی المقدام، قال: کنت شاهدا عند البیت الحرام، و رجل ینادی بأبی جعفر المنصور، و هو یطوف، و یقول: یا أمیر المؤمنین، إنّ هذین الرجلین طرقا أخی لیلا، فأخرجاه من منزله، فلم یرجع إلیّ، و اللّه ما أدری ما صنعا به؟ فقال لهما: ما

صنعتما به؟ فقالا: یا أمیر المؤمنین کلّمناه، فرجع الی منزله، فقال لهما:

وافیانی غدا، صلاة العصر، فی هذا المکان فوافوه من الغد، صلاة العصر، و حضرته، فقال لأبی عبد اللّه جعفر بن محمد (ع)، و هو قابض علی یده: یا جعفر اقض بینهم.

فقال: یا أمیر المؤمنین، اقض بینهم انت، فقال له: بحقی علیک إلّا قضیت بینهم، قال:

فخرج جعفر (ع) فطرح له مصلّی قصب، فجلس علیه، ثم جاء الخصماء فجلسوا قدّامه، فقال: ما تقول؟ قال: یا بن رسول اللّه، إنّ هذین طرقا أخی لیلا، فأخرجاه من منزله، فو اللّه ما رجع إلیّ، و و اللّه ما ادری ما صنعا به، فقال: ما تقولان؟ فقالا: یا بن رسول اللّه، کلّمناه، ثم رجع الی منزله، فقال جعفر (ع): یا غلام، اکتب «بسم اللّه الرحمن الرحیم، قال رسول اللّه (ص): کلّ من طرق رجلا با للّیل فأخرجه من منزله، فهو له ضامن إلّا ان یقیم البیّنة أنه قد ردّه الی منزله» یا غلام، نحّ هذا فاضرب عنقه، فقال: یا بن رسول اللّه، و اللّه ما أنا قتلته، و لکنی امسکته، ثم جاء هذا فوجأه، فقتله، فقال: أنا ابن رسول اللّه، یا غلام نحّ هذا و اضرب عنق الآخر، فقال: یا بن رسول اللّه، و اللّه ما عذبته و لکنی قتلته بضربة واحدة، فأمر أخاه فضرب عنقه، ثم أمر بالآخر فضرب جنبیه و حبسه فی السجن، و وقّع علی رأسه: یحبس عمره، و یضرب فی کل سنة خمسین جلدة» «۱».

قال المجلسی: «الحدیث صحیح» «۲».

و قال فی الملاذ: «و لم یذکر ما فیه من التعزیر فی کل سنة زائدا علی الحبس فی غیره من الأخبار، و لم نجد من تعرض له من الأصحاب، و لعله من خصوصیات تلک الواقعة» «۳».

---

(۱). الکافی ۷: ۳۸۷ ح ۳- التهذیب ۱۰: ۲۲۱ ح ۱، بسنده عن عمرو بن ابی المقدام- دعائم الإسلام ۲: ۴۰۶ ح ۱۴۱۹ مرسلا- و عنه المستدرک ۱۸: ۲۲۸ ح ۱.- المناقب ۳: ۳۸۱- عنه البحار ۱۰۱: ۳۹۷ ح ۴۱

(۲). مرآة العقول ۲۴: ۳۹.

(۳). ملاذ الاخیار ۱۶: ۴۶۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۴

و قال السید الخوئی: «هی معتبرة» «۱».

قوله وجأه: طعنه. قوله وقّع علی رأسه: حکم علیه «۲».

۵- قال السبزواری: و أما مضمرة عمرو بن أبی المقدام الدالة علی ضرب جنبی المحبوس ... فیمکن اختصاصها بموردها، کما أنه یمکن إیکال الضرب و الجلد إلی الحاکم الشرعی فإنه یری ما لا یری غیره.

مهذب الأحکام ۲۸: ۱۹۷ ۶- الانتصار: «إنّ النبی (ص) قال فیمن قتل غیره، و أمسک الآخر: أنّه یقتل القاتل، و یصبر الصابر» «۳».

۷- الجعفریات: «أخبرنا عبد اللّه، أخبرنا محمد، حدثنی موسی، قال: حدثنا أبی، عن أبیه، عن جده جعفر بن محمد عن أبیه، عن جده، عن علی (ع) انه أتی برجلین امسک احدهما و جاء الآخر فقتل، فقال: اما الذی قتل، فیقتل، و اما الذی أمسک، فانه یحبس فی السجن حتی یموت» «۴».

۸- الدعائم: «عن أمیر المؤمنین (ع)، أنّه قضی فی رجل قتل رجلا و آخر یمسکه للقتل، و آخر ینظر لهما لئلا یأتیهم بعد احد، فقضی بأن یقتل القاتل، و ان یمسک الممسک فی الحبس بعد أن یجلد، و یخلد فی السجن حتی یموت، و یضرب فی کل عام خمسین سوطا نکالا، و تسمل عینا الذی کان ینظر لهما.» «۵»

۹- البحار، عن مقصد الراغب: «قضی علی (ع) فی رجل أمسک رجلا حتی جاء آخر فقتله، و رجل ینظر، فقضی بقتل القاتل، و قلع عین الذی نظر و لم یعنه، و خلّد الذی امسک فی الحبس، حتی مات.» «۶»

۱۰- المستدرک: «کتاب درست بن أبی منصور: عن بعض اصحابنا، عن أبی عبد اللّه، و عن أبی جعفر (علیهما السلام): فی رجل عدا علی رجل و جعل ینادی:

احبسوه احبسوه، قال: فحبسه رجل، و ادرکه فقتله، قال: فقال أمیر المؤمنین (علیه السلام): یحبس الممسک حتی یموت، کما حبس المقتول علی الموت» «۷».

أقول: و لا یمکن الاستدلال بها لإرسالها، و لأنه لیس لنا طریق معتمد الی کتاب

---

(۱). مبانی تکملة المنهاج ۲: ۱۱.

(۲). مرآة العقول ۲۴: ۴۰.

(۳). الانتصار: ۲۷۱.

(۴). الجعفریات: ۱۲۵- و عنه المستدرک ۱۸: ۲۲۷ ح ۱.

(۵). دعائم الإسلام ۲: ۴۰۹ ح ۱۴۲۶- و عنه المستدرک ۱۸: ۲۲۸ ح ۳.

(۶). بحار الأنوار ۱۰۴: ۳۹۸ ح ۴۸- و عنه المستدرک ۱۸: ۲۲۸ ح ۵- المناقب ۲: ۱۹۶- و عنه البحار ۱۰۴: ۳۸۶.

(۷). مستدرک الوسائل ۱۸: ۲۲۷ ح ۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۵

درست، اضف الی ذلک، البحث و التأمل فی الدلالة: و هل أنّ مجرد الامساک و لو لم یعلم أنّه یرید قتله یوجب السجن المؤبد؟! او یقال بأنّ اطلاق الروایة تحمل علی صورة العلم بأنّه یرید قتله!

القرطبی: «النبی ص: فی الذی أمسک رجلا للآخر حتی قتله «اقتلوا القاتل و اصبروا الصابر.» قال أبو عبید: یعنی احبسوا الذی حبسه للموت حتی یموت.»

أقضیة رسول الله (ص) ص ۱۱ مجمع بحار الأنوار ۳: ۲۸۶ کنز العمال ۱۵: ۱۰ ح ۹ ۳۹۸۳۹ ۱۱- الدارقطنی: «نا أبو عبید، نا مسلم بن جنادة، نا وکیع، عن سفیان، عن اسماعیل بن امیة، قال: قضی رسول اللّه صلّی اللّه علیه و سلم: فی رجل أمسک رجلا، و قتله الآخر، فقال: یقتل القاتل، و یحبس الممسک.» «۱»

۱۲- ابن أبی شیبة: «عیسی بن یونس، عن الأوزاعی، عن یحیی بن أبی کثیر، قال:

إنّ علی بن أبی طالب أتی برجلین، قتل أحدهما و أمسک الآخر، فقتل الذی قتل، و قال للذی أمسک: امسکته للموت، فانا احبسک فی السجن حتی تموت» «۲».

۱۳- الأم: «عن عطاء بن أبی رباح، عن علی (ع) انه قال فی رجل قتل رجلا متعمدا و أمسکه آخر، فقال: یقتل القاتل و یحبس الآخر فی السجن حتی یموت» «۳».

۱۴- «عن قتادة قال: قضی علی أن یقتل القاتل و یحبس الحابس للموت» کنز العمال ۱۵: ۸۲ ح ۴۰۱۹۵ ۱۵- «إذا أمسک الرجل و قتله الآخر یقتل الذی قتل و یحبس الذی أمسک» کنز العمال ۱۵: ۱۰ ح ۳۹۸۳۸

آراء فقهائنا

۱- الشیخ المفید: «و اذا اجتمع ثلاثة نفر علی انسان، فأمسکه واحد منهم، و تولّی الآخر قتله، و کان الثالث عینا لهم ینذرهم ممن یصیر الیهم، أو یراهم، قتل القاتل به و خلّد الممسک له الحبس حتی یموت، بعد ان ینهک بالعقوبة و یسمل عین الثالث» «۴».

۲- السید المرتضی: «و مما انفردت به الامامیة القول: بأنّ الثلاثة اذا قتل احدهم و امسک الآخر، و کان الثالث عینا لهم حتی فرغوا،

أنّه یقتل القاتل و یحبس الممسک ابدا حتی یموت، و تسمل عین الناظر لهم» «۵».

۳- الشیخ الطوسی: «و اذا اشترک نفسان فی قتل رجل فقتله احدهما و امسکه

---

(۱). سنن الدارقطنی ۳: ۱۴۰ ح ۱۷۷- انظر مصنف ابن ابی شینبة ۹: ۳۷۲- السنن الکبری ۸: ۵۰- مصنف عبد الرزاق ۹: ۴۲۷ و ص ۴۸۰- المحلی ۱۰: ۶۲۱- شرح النووی ۱۸: ۳۸۲- نیل الاوطار ۷: ۲۳- کنز العمال ۱۵: ۱۱ ح ۳۹۸۴۱.

(۲). المصنف ۹: ۳۷۳ ح ۷۸۴۸- و عنه المحلی ۱۰: ۵۱۲. اقضیة رسول الله ص: ۱۱.

(۳). الام ۷: ۳۳۱- انظر السنن الکبری ۸: ۵۱.- کنز العمال ۱۵: ۸۲ ح ۴۰۱۹۴ عن ابن حبان فی الثقات.

(۴). المقنعة: ۷۴۵.

(۵). الانتصار: ۲۷۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۶

الآخر، قتل القاتل و حبس الممسک حتی یموت، فإن کان معهما ثالث ینظر لهما، سملت عینه» «۱».

۴- و قال فی المبسوط: «و روی اصحابنا انه یحبس حتی یموت، و قال بعضهم، یعزر، و لا شیء علیه، و قال بعضهم: إن کان مازحا عزّر، و ان کان للقتل، فعلیهما القود» «۲».

۵- و قال فی الخلاف: «روی اصحابنا، إنّ من أمسک انسانا حتی جاء آخر فقتله، إنّ علی القاتل القود، و علی الممسک أن یحبس ابدا حتی یموت و به قال ربیعة، الی أن قال: دلیلنا اجماع الطائفة و اخبارهم لأنّهم ما رووا خلافا لما بیّناه..» «۳».

۶- سلار بن عبد العزیز: «فإن اشترکوا فی قتله، لا- بأن فعل کل واحد منهم بالعادة الجاریة بأن یموت معه. بل بأن یقتله منهم قوم و ینظر لهم آخرون و یمسکه آخرون، قتل من قتله، و أدّی فاضل دیتهم، و خلّد ممسکه الحبس حتی یموت، و سملت عین من نظر لهم.» «۴»

۷- القاضی ابن البراج: «و اذا اشترک اثنان فی قتل انسان فقتله واحد منهما، و امسکه الآخر، قتل القاتل، و حبس الممسک فی السجن حتی یموت، و یضرب فی کل سنة خمسین سوطا.» «۵»

۸- السید ابن زهرة: «.. و خلّد الممسک فی الحبس و سملت عین الرقیب بدلیل اجماع الطائفة» «۶».

ابن ادریس: «و إذا اشترک نفسان فی قتل رجل فقتله أحدهما و أمسکه الآخر قتل القاتل و خلد الممسک السجن حتی یموت..» السرائر ۳: ۳۴۵.

۹- علی بن حمزة الطوسی: «فإن اشترک جماعة علی قتل واحد لم یخل من ثلاثة...

أو امسکه واحد و قتله آخر و ربا لهما ثالث، و یلزم القصاص علی القاتل، و التخلید فی

---

(۱). النهایة: ۷۴۴.

(۲). المبسوط ۷: ۴۹.

(۳). الخلاف ۵: ۱۷۳، مسأله ۳۶.

(۴). المراسم: ۲۳۸.

(۵). المهذب ۲: ۴۶۸.

(۶). غنیة النزوع: ۴۰۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۷

الحبس علی الممسک و سمل العینین علی الرابی» «۱».

۱۰- المحقق الحلی: «و لو امسک واحد و قتل آخر، فالقود علی القاتل دون الممسک، لکن الممسک یحبس ابدا.» «۲»

۱۱- و قال فی المختصر النافع: «و لو أمسک واحد و قتل الآخر و نظر الثالث، فالقود علی القاتل، و یحبس الممسک أبدا و تفقأ عین الناظر.» «۳»

۱۲- یحیی بن سعید: «فان امسکه واحد و قتله آخر و نظر لهما ثالث، قتل القاتل و حبس الممسک عمره بعد ضرب جنبیه، و ضرب کل عام خمسین جلدة و سملت عینا الناظر.» «۴»

۱۳- العلامة الحلی: «و لو أمسکه واحد و قتله آخر، قتل القاتل و حبس الممسک دائما، و لو نظر لهما ثالث سملت عیناه، و لا یرجع احدهم علی الولی بشیء.» «۵»

۱۴- و قال أیضا: «و لو أمسک واحد و قتل آخر، و نظر ثالث: قتل القاتل و خلّد الممسک السجن ابدا، و سملت عین الناظرین» «۶».

۱۵- الشهید الثانی: «قوله: و لو امسک واحد : ... هذا أیضا من باب اجتماع السبب و المباشرة مع تغلیب المباشرة، و الأصل فی ذلک قوله (ص) یقتل القاتل و یصبر الصابر.. و فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (ع) قال: قضی أمیر المؤمنین (ع) و غیرهما من الأخبار الکثیرة » «... ۷».

۱۶- العلامة المجلسی ...: « و الذی امسک یحبس حتی یموت» «۸».

۱۷- الفیض الکاشانی: «اذا اتفق المباشر و السبب، ضمن المباشر فی الأکثر،

---

(۱). الوسیلة: ۴۳۶.

(۲). شرایع الإسلام ۴: ۱۹۹.

(۳). المختصر النافع: ۲۹۲.

(۴). الجامع للشرائع: ۵۷۹.

(۵). تحیر الاحکام ۲: ۲۴۲.

(۶). قواعد الاحکام ۲: ۲۸۳.

(۷). مسالک الافهام ۱۵: ۸۴.

(۸). حدود و قصاص، دیات: ۷۲، و ۱۱۷ ترجمنا عبارته الی العربیة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۸

کالذابح مع الآمر أو الممسک، فیقتل الذابح اجماعا و یحبس الآخران مخلّدا..» «۱».

۱۸- الشیخ محمد حسن النجفی ...: « لکن الممسک یحبس ابدا؛ بلا خلاف أجده فی شیء من ذلک، بل عن الخلاف و الغنیة و غیرهما الاجماع علیه للمعتبرة المستفیضة، منها صحیح الحلبی، و خبر سماعة ... و غیرهما من النصوص..» «۲».

۱۹- السید الخوئی: «لو أمسکه و قتله آخر: قتل القاتل و حبس الممسک مؤبدا حتی یموت، بعد ضرب جنبیه، و یجلد کل سنة خمسین جلدة.» «۳»

۲۰- الامام الخمینی: «لو أمسکه شخص و قتله آخر و کان ثالث عینا لهم، فالقود علی القاتل، لا الممسک، لکن الممسک یحبس أبدا حتی یموت فی الحبس » «... ۴».

۲۱- السید الگلپایگانی: «من أمسک رجلا و قتله الآخر، یقتل القاتل و یحبس الممسک حتی یموت» «۵».

۲۲- الشیخ الوالد: «الثالث: و لو امسکه واحد و قتله آخر، و نظر ثالث، بدون أن یدافع عن المقتول مع تمکّنه عن الدفاع، قتل القاتل و

خلّد الممسک السجن الی أن یموت فی السجن و سملت عین الناظر، هذا هو المشهور، بل ادعی علیه الاجماع کما عن الخلاف و الغنیة، فالعمدة هی الصحیحة ... و فی الموثّق ... و للنبوی » «... ۶».

أقول: تتلخص ادلّة الحکم المذکور فیما یلی:

۱- دعوی الاجماع، عن السید المرتضی، و الشیخ الطوسی و اشار الیه الریاض و الجواهر، لکن قد یقال: بأنه مدرکی، أو محتمل المدرکیة.

۲- الروایات: و العمدة فیها الروایة الأولی و الثانیة و الثالثة و الثامنة.

۳- الشهرة: التی تعضد بعض الروایات الضعیفة سندا.

۴- النبوی المعروف: و هو قوله (ص) «یقتل القاتل و یصبر الصابر» و طریقه

---

(۱). مفاتیح الشرائع ۲: ۱۱۲.

(۲). جواهر الکلام ۴۱: ۴۲.- مناهج المتقین ۵۰۹.

(۳). مبانی تکملة المنهاج ۲: ۱۱ مسألة ۱۶.

(۴). تحریر الوسیلة ۲: ۴۶۳.

(۵). مجمع المسائل ۳: ۲۰۹ مسألة ۸۰.

(۶). ذخیرة الصالحین ۸: ۶۷ (مخطوط).

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۹

ضعیف عندنا، و قد ذکره الشیخ الطوسی ظاهرا للتأیید أو الاحتجاج به علی من صحّ عنده للاحتجاج.

و اما الریاض فقد ذکره مستدلا به. فتأمل.

آراء المذاهب الاخری

۲۳- مالک: «قال مالک فی الرجل یمسک الرجل للرجل فیضربه فیموت مکانه:

إنّه إن امسکه و هو یری أنّه یرید قتله قتلا به جمیعا. و إن امسکه و هو یری أنّه إنّما یرید الضرب ممّا یضرب به الناس. لا یری أنّه عمد لقتله، فانه یقتل القاتل، و یعاقب الممسک اشدّ العقوبة، و یسجن سنة، لأنّه امسکه، و لا یکون علیه القتل» «۱».

۲۴- قال الشافعی: «و اذا حبس الرجل للرجل رجلا أیّ حبس ما کان:

بکتاف او ربط الیدین او امساکهما او إضجاعه له و رفع لحیته عن حلقه فقتله الآخر، قتل به القاتل و لا قتل علی الذی حبسه و لا عقل و یعزر و یحبس لأن هذا لم یقتل و انما یحکم بالقتل علی القاتلین و هذا غیر قاتل.» «۲»

۲۵- و قال أیضا ابو حنیفة فی الرجل یملک الرجل للرجل فیضربه بسلاح فیموت مکانه: «إنّه لا قود علی الممسک، و القود علی القاتل، و لکن الممسک یوجع عقوبة، و یستودع فی السجن» «۳».

۲۶- ابن حزم «هل علی الممسک للقتل قود أم لا؟ و کذلک الواقف و الناظر و الربیئة و المصوّب و الدال و المتبع و الباغی؟

الممسک لیس قاتلا، لکنه حبس انسانا حتی مات، فواجب أن یفعل به مثل ما فعل، فیمسک محبوسا حتی یموت.» «۴»

۲۷- «و قد روی عن ربیعة الرأی: أنه یقتل القاتل و یحبس الممسک حتی

---

(۱). الموطا ۲: ۸۷۳.

(۲). الام ۶: ۳۰.

(۳). الام ۷: ۳۳۰.

(۴). المحلی ۱۰: ۵۱۱ مسألة ۲۰۹۰.- انظر ۱۰: ۴۲۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۰

یموت» «۱».

۲۸- ابن قدامة: «و اما الممسک، فإن لم یعلم أنّ القاتل یقتله فلا شیء علیه ... و إن امسکه له لیقتله، مثل أن ضبطه له حتی ذبحه، ففی روایة یحبس حتی یموت، و روی أنه یقتل أیضا.» «۲»

۲۹- المرداوی: «قوله: و إن أمسک انسانا لآخر لیقتله، قتل القاتل و حبس الممسک حتی یموت. فی احدی الروایتین- و هو المذهب، جزم به الخرقی، و الوجیز و المنوّر، و منتخب الآدمی و غیرهم، و قدمه فی المحرر، و النظم، و الفروع و غیرهم.

قال الزرکشی: هذا اشهر الروایتین، و اختیار القاضی و الشریف و أبی الخطاب فی خلافاتهم، و الشیرازی، و هو من المفردات.

و الاخری: یقتل أیضا الممسک، اختاره أبو محمد الجوزی، و قدمه فی الرعایتین و الحاوی الصغیر و قال ابن الصیرفی، فی عقوبة أصحاب الجرائم: فی الممسک القتل.

ذهب بعض أصحابنا المتأخرین الی أنّه تغلّ ید الممسک الی عنقه حتی یموت، و هذا لا بأس به» «۳».

۳۰- محمد بن اسماعیل الصنعانی: «و عن ابن عمر، عن رسول اللّه (ص): اذا امسک الرجل، و قتله الآخر یقتل الذی قتل، و یحبس الذی أمسک...

و الحدیث دلیل علی أنه لیس علی الممسک سوی حبسه، و لم یذکر قدر مدّته، فهی راجعة الی الحاکم، و أن القود أو الدیة علی القاتل، و الی هذا ذهبت الهادویة و الحنفیة و الشافعیة للحدیث. و لقوله تعالی: «فمن اعتدی «۴»..، و ذهب مالک و النخعی و ابن أبی لیلی الی أنهما یقتلان جمیعا اذ هما مشترکان فی قتله، فانه لو لا الإمساک ما قتل » «... ۵».

۳۱- الشوکانی: «قال بعد نقله لمرفوعة اسماعیل: اقتلوا القاتل و اصبروا الصابر.

---

(۱). الانتصار: ۲۷۰- نیل الاوطار ۷: ۲۳.

(۲). المغنی ۷: ۷۵۵.

(۳). الانصاف ۹: ۴۵۶.

(۴). البقرة: ۱۹۴.

(۵). سبل السلام ۳: ۴۹۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۱

قال: و الحدیث فیه دلیل علی أنّ الممسک للمقتول حال قتل القاتل له، لا یلزمه القود، و لا یعد فعله مشارکة حتی یکون ذلک من باب قتل الجماعة بالواحد، بل الواجب حبسه فقط.

و قد حکی صاحب البحر هذا القول عن العترة، و الفریقین یعنی الشافعیة و الحنفیة.» «۱»

۳۲- الجزیری: «الحنفیة قالوا:.. و الممسک لم یباشره، فلا قصاص علیه، بل یجب علیه التعزیر، فیحبسه الإمام فی السجن حتی یموت..

الشافعیة قالوا:.. و یعزر الذی أمسک حسب ما یراه الحاکم فی طول المدة و قصرها، لأنّ الغرض تأدیبه و لیس بمقصود استمراره للموت.

المالکیة: اذا امسک شخص رجلا و کان یقصد قتله، فقتله آخر و لو لا الإمساک ما قدر القاتل علی قتله، فیجب علیهما معا، الممسک

لتسببه و القاتل لمباشرته القتل بنفسه، و قد اشترطوا فی وجوب القود علیهما شروطا ثلاثة معتبرة: فی الممسک، و هی أن یمسکه لأجل القتل، و أن یعلم أنّ الطالب قاصد قتله، و أن یکون لو لا یمسکه ما ادرکه القتل، فإن امسکه لأجل أن یضربه ضربا معتادا، او کان لم یعلم أنّه یقصد قتله، او کان قتله لا یتوقّف علی امساک له، قتل المباشر وحده، و هو القاتل فعلا، و ضرب الممسک مائة سوط، و حبس سنة کاملا، تأدیبا له و تعزیرا.

الحنابلة قالوا: فی احدی روایتیهم: یقتل القاتل و یحبس الممسک حتی یموت فی جمیع الأحوال، و فی الروایة الاخری قالوا: انهما یقتلان جمیعا علی الاطلاق.» «۲»

فروع

الأول: الظاهر أنّ حبس الممسک من جملة حقوق الناس، فیسقط بإسقاطه، و لم أجد من تعرض لهذا الفرع، الّا ما رأیته عن الامام الراحل السید الخمینی- قدّس سرّه-، حیث صرح بذلک، و إلیک ترجمة السؤال و الجواب:

---

(۱). نیل الاوطار ۷: ۲۳.

(۲). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۳۰۲.- انظر المجموع ۱۸: ۳۸۳- رحمة الامة ۲: ۱۰۰ السراج الوهاج ۴: ۸- المیزان الکبری ۲: ۱۴۲- فتح المعین: ۱۳۶ حلیة العلماء ۷: ۴۶۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۲

السؤال: «هل حبس الممسک، هو من حقوق الناس کما فی القصاص بحیث یسقط بالعفو عنه، أو أنّه حق اللّه و أنّه من الحدود؟

الجواب: انه من حقوق الناس و یسقط بإسقاطه.» «۱»

الثانی: الظاهر من أکثر الروایات أنّ المراد من امساکه، امساکه حین فراره، لکی یتمکن منه القاتل و کذا من کلام الطوسی- ره- و من کلام السید و المحقق و الجواهر، و السید الخوئی: هو الشد و الضبط، و لکن لا یبعد أن یکون المقصود به الإمساک العرفی فیدور الحکم مداره، إذ لیس للفرار أو شد الوثاق خصوصیة، اذ یصدق الامساک علی: إقفال بیت أو طریق، و ما شابه.

الثالث: هل الحبس مؤبد أم محدود بوقت؟ ظاهر روایاتنا و صریح بعضها و صریح فتاوی فقهائنا و الاجماع المذکور أنّه مؤبد، و لکن یبدو من فقهاء المذاهب الاخری غیر ذلک، قال الشوکانی: «و الحبس المذکور جعله الجمهور موکولا الی نظر الإمام فی طول المدة و قصرها، لأنّ الغرض تأدیبه و لیس بمقصود استمراره الی الموت، و قد أخذ بما روی عن علی (ع) من الحبس الی الموت، ربیعة.» «۲»

الرابع: هل یجلد فی السجن زائدا علی عقوبة الحبس المؤبد؟

و الجواب: یری البعض ضربه خمسین جلدة فی کل سنة، کما عن القاضی ابن البراج فی المهذب «۳»، و هو رأی السید الخوئی من المعاصرین «۴»، و لم یرد الّا فی روایة أبی المقدام «۵» و هی مرسلة.

الخامس: ما هی عقوبة الناظر- الرائی-؟ هل هی الفقأ أو السمل؟ أو أنهما بمعنی واحد و إن اختلف التعبیر فی لسان الروایات.

قال الطریحی: «الفقهاء- بالهمزة: الشق، یقال: فقأت عینه أفقاؤها أی: شققتها،

---

(۱). موازین قضائی از دیدگاه امام خمینی ۱: ۱۵۸.

(۲). نیل الاوطار ۷: ۲۳.

(۳). المهذب ۲: ۴۶۸.

(۴). مبانی تکملة المنهاج ۲: ۱۱.

(۵). الکافی ۷: ۲۸۷ ح ۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۳

و منه الدعاء: افقأ عنّی عیون الکفرة الفجرة: أی شقها و اعمها عن النظر إلیّ و تفقّأت السحابة عن مائها، أی: انفقأت و انشقت» «۱» و قال: «سملت عینه: اذا فقأتها بحدیدة محماة» «۲» فالسمل اخص من الفقاء و لذا قال بعض الفقهاء فی عقوبة الناظر: «و سملت عین الناظر. هذا هو المشهور.

و قیل یفقأ عین الناظر کما فی القوی المعتضد بالشهرة- و اللّه العالم بحقایق الأحکام.» «۳»

السادس: هل یحبس الممسک للقطع؟

قال به ابن حزم و المرداوی من ابناء السنة:

۱- ابن حزم: «من أمسک آخر حتی فقئت عینه أو قطع عضوه أو ضرب، الحکم فیه: أن یقتص من الفاقئ، و الکاسر و القاطع و الضارب بما فعل و یعزر الممسک، و یسجن، علی ما یراه الحاکم» «۴».

۲- المرداوی: «فائدة، مثل هذه المسألة فی الحکم: لو امسکه لیقطع طرفه، ذکره فی الانتصار، و کذا: إن فتح فمه و سقاه آخر سمّا» «۵».

أقول: إنّ الروایات وردت فی الممسک علی القتل و لا یمکن التعدی الی الممسک علی القطع الّا بتنقیح المناط القطعی، و هو غیر حاصل، و لیس من مذهبنا القیاس، فنقف علی مورد النصّ و لا نتعدی منه الی غیره، و یحتمل قویا ان یکون حکمه التعزیر لارتکابه المحرم و لم أجد من تعرض له من فقهائنا.

السابع: قد یقال إنه یلحق بالإمساک بالید، الإغفال و المنع عن الفرار و الدفاع بالکذب و الزور. و لکن لا دلیل علیه.

---

(۱). مجمع البحرین ۱: ۳۳۲.

(۲). مجمع البحرین ۵: ۳۹۹.

(۳). ذخیرة الصالحین ۸: ۶۷، للشیخ الوالد.

(۴). المحلی ۱۰: ۴۲۷ مسألة ۲۰۲۹.- انظر کتاب الحجة للشیبانی ۴: ۴۰۴.

(۵). الانصاف ۹: ۴۵۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۴

الفصل الرابع حبس الآمر بالقتل

اشارة

المشهور عند فقهائنا، حبس الآمر بالقتل، بل ادعی علیه الاجماع کما عن الشهید الثانی- و به وردت روایة صحیحة و عمل اکثر الاصحاب بها کما صرح بذلک صاحب الجواهر، اما فقهاء المذاهب الاخری فقال بعضهم: یقتل الآمر فقط و قال بعضهم: یقتل المباشر فقط، و قالوا: قتلهما معا و بعدم قتلهما، و بتعزیر الآمر فقط، و نتعرض للروایات، ثم کلمات الفقهاء.

الروایات

۱- الکافی: «محمد بن یحیی، عن أحمد بن محمد، و عدة من اصحابنا، عن سهل بن زیاد جمیعا، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن

زرارة، عن أبی جعفر (ع) فی رجل أمر رجلا بقتل رجل فقتله؟ فقال: یقتل به الذی قتله، و یحبس الآمر بقتله فی السجن، حتی یموت» «۱».

و رواه الشیخ فی التهذیب باسناده عن احمد بن محمد، عن ابن محبوب مثله. «۲»

و رواه الصدوق باسناده عن ابن محبوب مثله الّا أنّه قال: أمر رجلا حرّا. «۳»

قال المجلسی: «صحیح، و الحکمان مقطوع بهما فی کلام الاصحاب» «۴».

۲- المحلی: «روینا عن سلیمان بن موسی قال: لو أمر رجل عبدا له، فقتل رجلا، لم یقتل الآمر، و لکن یدیه «۵» و یعاقب و یحبس، فإن أمر حرّا، فإنّ الحر إن شاء اطاعه،

---

(۱). الکافی ۷: ۲۸۵ ح ۱- و عنه الوسائل ۱۹: ۳۲ ح ۱.

(۲). التهذیب ۱۰: ۲۱۹ ح ۱۱- الاستبصار ۴: ۲۸۳ ح ۱.

(۳). الفقیه ۴: ۸۱ ح ۱۷.

(۴). مرآة العقول ۲۴: ۳۵.

(۵). ای یؤدی الدّیة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۵

و إن شاء لا، فلا یقتل الآمر» «۱».

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «و اذا أمر انسان حرا بقتل رجل، فقتله المأمور وجب القود علی القاتل، دون الآمر، و کان علی الامام حبسه ما دام حیّا، فان أمر عبده بقتل غیره، فقتله، کان الحکم أیضا مثل ذلک سواء» «۲».

۲- ابو الصلاح الحلبی: «و من قتل او جرح غیره بغیر حق لأمر آمر أو اکراهه، فالقود و القصاص مستحق علیه دون الآمر و المکره...، و یخلّد الآمر و المکره الحبس، حتی یموت» «۳».

۳- علی بن حمزة الطوسی: «و إن أمر عبدا صغیرا أو کبیرا غیر ممیز لزم الآمر القود، و ان کان ممیزا کان القصاص علی المباشر، و اذا لزم القود المباشر، خلّد الآمر فی الحبس، و إن لزم الآمر، خلّد المباشر فی الحبس، إلّا أن یکون صبیا أو مجنونا» «۴».

۴- السید ابن زهرة: «و القود علی المباشر للقتل دون الآمر به، أو المکروه علیه، کل ذلک بدلیل الاجماع المشار الیه، و قد روی: أنّ الآمر ان کان سید العبد، و کان معتادا لذلک قتل السید، و خلّد العبد فی السجن و ان کان قادرا قتل و خلّد السید فی الحبس» «۵».

۵- المحقق الحلی: «اذا اکرهه علی القتل، فالقصاص علی المباشر دون الآمر...

و فی روایة علی بن رئاب یحبس الآمر بقتله حتی یموت..» «۶».

۶- و قال فی المختصر: «و لو اکره علی القتل، فالقصاص علی القاتل لا المکره، و کذا

---

(۱). المحلی ۱۰: ۵۰۸.

(۲). النهایة: ۷۴۷.

(۳). الکافی فی الفقه: ۳۸۷- انظر المختلف ۹: ۳۲۹ المسألة ۳۰.

(۴). الوسیلة: ۴۳۸.

(۵). غنیة النزوع: ۴۰۷.

(۶). شرایع الإسلام ۴: ۱۹۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۶

لو أمره بالقتل فالقصاص علی المباشر و یحبس الآمر ابدا» «۱».

۷- العلامة الحلی: «یضمن الآمر فیما یتحقق فیه الاکراه، و أمّا ما لا یتحقق فیه کقتل النفس فانه لا یجب علیه قصاص و لا دیة، نعم یحبس دائما الی أن یموت، هذا اذا کان المقهور بالغا عاقلا» «۲».

۸- الشهیدان: «لو اکرهه علی القتل فالقصاص علی المباشر دون الآمر، و لکن یحبس الآمر حتی یموت- و یدلّ علیه مع الاجماع صحیحة زرارة عن الباقر (ع) فی رجل أمر رجلا بقتل رجل فقتله- هذا اذا کان المقهور بالغا عاقلا.» «۳»

۹- الحلی فی القواعد: «أن یعتدل السبب و المباشر کالإکراه مع القتل، و هنا القصاص علی المباشر، و لا دیة علی المکره، بل یحبس دائما، و لا کفارة أیضا، و یمنع من المیراث علی إشکال، و علی کل تقدیر یضمن الآمر فی کل ما یتحقق فیه الاکراه، أمّا ما لا یتحقق فیه کقتل النفس، فانه لا یجب علیه القصاص و لا دیة، نعم یحبس دائما الی أن یموت «۴» إذا کان المقهور بالغا عاقلا.»

۱۰- الشهید الثانی: «و اما المکره فیخلّد الحبس لروایة علی بن رئاب عن زرارة عن أبی جعفر (ع).. و نسبة المصنف «۵» الحکم الی الروایة، یؤذن بالتوقف فیه، و لا بأس به لصحة الروایة» «۶».

۱۱- السید الطباطبائی: «.. و یحبس الآمر حتی یموت فی المشهور، بل علیه الاجماع فی الروضة و غیرها و هو الحجة مضافا الی الصحیح فی رجل أمر رجلا..» «۷».

۱۲- الشیخ محمد حسن النجفی: «قال بعد کلام المحقق: فی روایة علی بن رئاب

---

(۱). المختصر النافع: ۲۹۳.

(۲). قواعد الاحکام ۲: ۲۸۱.- انظر تفصیل الأقوال فی المهذب البارع ۵: ۱۴۷.

(۳). الروضة البهیة ۱۰: ۲۷.

(۴) قواعد الاحکام ۲: ۲۸۳.

(۵). ای المحقق الحلی فی الشرائع.

(۶). مسالک الافهام ۱۰: ۸۶.

(۷). ریاض المسائل ۱۶: ۱۹۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۷

یحبس الآمر.. قال: و لا بأس بالعمل بها بعد صحّتها و عمل غیر واحد من الأصحاب بها» «۱».

طبسی، نجم الدین، موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، در یک جلد، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم - ایران، اول، ه ق موارد السجن فی النصوص و الفتاوی؛ ص: ۶۷

۱۳- المامقانی: «اذا أکرهه الظالم علی قتل شخص بأن توعده بالقتل ... نعم یحبس علی الاظهر حتی یموت» مناهج المتقین: ۵۰۹.

۱۴- السید الخوئی: «لو أمر غیره بقتل احد، فقتله، فعلی القاتل القود، و علی الآمر الحبس مؤبدا الی أن یموت، و لو أکرهه علی القتل، فان کان ما توعد به دون القتل، فلا ریب فی عدم جواز القتل، و لو قتله- و الحال هذه- کان علیه القود، و علی المکره الحبس المؤبّد، و ان کان ما توعد به هو القتل، فالمشهور أنّ حکمه حکم الصورة الأولی، و لکنه مشکل و لا یبعد جواز القتل عندئذ، و علی

ذلک فلا قود، و لکن علیه الدیة، و حکم المکره بالکسر فی هذه الصورة حکمه فی الصورة الأولی، هذا اذا کان المکره بالفتح بالغا عاقلا- و امّا اذا کان مجنونا او صبیّا غیر ممیز، فالقود علی المکره و اما اذا کان صبیا ممیزا فلا قود لا علی المکره و لا علی الصبی، نعم علی عاقلة الصبیّ الدیة، و علی المکره الحبس مؤبدا.» «۲»

۱۵- الامام الخمینی: «لو اکرهه علی القتل، فالقود علی المباشر إذا کان بالغا عاقلا دون المکره و ان أوعده علی القتل، و یحبس الآمر به أبدا حتی یموت، و لو کان المکره مجنونا أو طفلا غیر ممیز فالقصاص علی المکره الآمر، و لو أمر شخص طفلا ممیزا بالقتل، فقتله، لیس علی واحد منهما القود، و الدیة علی عاقلة الطفل، و لو أکرهه علی ذلک فهل علی الرجل المکره القود أو الحبس أبدا؟ الأحوط الثانی.» «۳»

۱۶- السید الگلپایگانی: «.. من أمر غیره بالقتل، فقتل، یقتل القاتل، و یحبس الآمر.» «۴»

۱۷- الشیخ الوالد: «یحبس الآمر فی السجن حتی یموت، هذا هو المشهور، بل علیه الاجماع، و المستند و العمدة هو الصحیح.» «۵» و هی صحیحة زرارة عن أبی جعفر علیه السلام.

---

(۱). جواهر الکلام ۴۱: ۴۵.

(۲). مبانی تکملة المنهاج ۲: ۱۳، مسألة ۱۷.

(۳). تحریر الوسیلة ۲: ۴۶۳، مسألة ۳۴.

(۴). مجمع المسائل، ۳: ۲۰۹- انظر ۲۰۴.

(۵). ذخیرة الصالحین ۸: ۶۶ (مخطوط).

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۸

آراء المذاهب الاخری

۱۸- ابن حزم: «من أمر غیره بقتل انسان فقتله المأمور، قال علی: اختلف الناس فی هذا، فقالت طائفة: یقتل الآمر وحده، و قالت طائفة: یقتل المأمور وحده و قالت طائفة: یقتلان جمیعا، و قالت طائفة: لا یقتل واحد منهما ... الی أن قال: فسواء أمر عبده أو عبد غیره، أو صبیا أو بالغا أو مجنونا اذا کان متولّی القتل أو الجنایة بالقطع أو الکسر أو الضرب أو أخذ المال انّما فعل کل ذلک بأمر الآمر و لو لا أمره لم یفعله فالآمر و المباشر فاعلان لکل ذلک جمیعا، و أما اذا أمره ففعل ذلک باختیاره طاعة للآمر، فالمباشر وحده القاتل و القاطع و الکاسر و الفاقئ و الجانی، فعلیه القود وحده و لا شیء علی الآمر لأنه لا خلاف فی أنّه لا یقع علیه هاهنا اسم قاتل و لا قاطع و لا جالد، و لا کاسر، و لا فاقئ، و انما الأحکام للأسماء فقط..» «۱».

۱۹- الموصلی: «و لو أکره بالقتل علی القتل، لم یفعل، و یصبر، حتی یقتل، فان قتل اثم، و القصاص علی المکره.» «۲»

۲۰- المرداوی: «قوله: «و ان أمر کبیرا عاقلا- عالما بتحریم القتل به: فقتل فالقصاص علی القاتل» - و هذا المذهب، نص علیه، و علیه الأصحاب.

و امّا الآمر؛ فالصحیح من المذهب: انّه یعزر لا غیره نص علیه. و قدّمه فی الفروع و الرعایتین، و الحاوی، و غیرهم.

و عنه: یحبس کممسکه، و فی المبهج روایة: یقتل أیضا.

و عنه: یقتل بأمره عبده، و لو کان کبیرا عاقلا عالما بتحریم القتل.» «۳»

أقول: و حاصل الأدلة فی المقام:

۱- خبر ابن رئاب عن الباقر (ع) و هو العمدة فی المسألة و قد وصفه المحقق بالروایة، و الشهید الثانی فی الروضة، و صاحب الریاض

و الجواهر بالصحیحة، و کذا

---

(۱). المحلی ۱۰: ۵۱۱- ۵۰۸.- انظر ۱۰: ۳۵۹ أیضا.

(۲). الاختیار ۲: ۱۰۸.

(۳). الانصاف ۹: ۴۵۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۹

من المعاصرین کالسید الخوئی و الشیخ الوالد.

و یظهر من صاحب الجواهر أن ضعفها بسهل بن زیاد مجبور بعمل الأصحاب، فان لم نقل بأن عملهم جابر، أو أن الأمر فی سهل سهل «۱»، فیشکل ثبوت الحکم بهذه الروایة.

لکن الصدوق رواها عن ابن محبوب عن علی بن رئاب عن زرارة «۲»، و طریقه الی ابن محبوب صحیح «۳» و هو: محمد بن موسی بن المتوکل، عن عبد اللّه بن جعفر الحمیری، و سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمد بن عیسی، عن الحسن بن محبوب» «۴».

۲- الإجماع: الذی ادّعاه الشهید الثانی فی الروضة، و عنه الریاض، و نقله الوالد.

۳- الشهرة: التی ادعاها صاحب الریاض، و من المعاصرین: السید الخوئی.

أقول: یکفی فی المقام الصحیحة التی رواها الصدوق، و لولاها لأمکن الخدشة فی الاجماع بأنه مدرکی، و الشهرة بأنها لم تثبت.

و الظاهر أنهما- الآمر، و المکره- متباینان مفهوما، و اما مصداقا فانهما من وجه أو مطلق بحیث یکون الأمر، اعم من الإکراه. معنی الإکراه: من الکره، و الکره، بالفتح بمعنی الإباء و المشقة تکلفها فتحتملها، و الکره- بالضمّ- المشقة تحتملها من غیر أن تکلفها قالها ابن سیده، و قال الفراء: الکره ما اکرهک غیرک علیه و بالضم ما اکرهت نفسک علیه، اکرهته؛ حملته علی امر هو له کاره. «۵»

و الأمر: هو طلب العالی من الدانی شیئا، و لعل ذلک الشیء لم یکن موردا لکراهة المأمور، کما انه لا یمکن فیه توعد و تهدید.

لکن الفقهاء: لم یفرضوا کلّا من العنوانین علی حدة بل ذکروهما معا: اما لأجل

---

(۱). انظر معجم رجال الحدیث ۸: ۳۴۰.

(۲). الفقیه ۴: ۸۱ ح ۱۷.

(۳). انظر معجم رجال الحدیث ۵: ۹۱.

(۴). الفقیه- المشیخة- ۴: ۴۹.

(۵). لسان العرب ۱۳: ۵۳۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۷۰

أن الاکراه غالبا لا یکون بدون الأمر، و اما لأجل أن الحکم فیهما واحد، و ان اختلفا موضوعا. أو لأنهما بمعنی واحد فهما مترادفان؛ فتأمل.

فائدة: لو کان المتوعد علی المکره هو القتل، فقد تفرد السید الخوئی علی ما نعلم، بجواز القتل، و لا قصاص علیه، بل تجب الدّیة «۱»، و ذلک لعدم شمول الاکراه الوارد مورد الامتنان، المقام. و انّ المورد من تزاحم الواجب مع الحرام- وجوب حفظ نفسه، و حرمة قتل الغیر- و لکن لا یذهب دم امرئ مسلم هدرا فیجب علیه الدیة.

أقول: علی فرض کون المورد من باب التزاحم و تساوی الملاکین، فلا وجه لتحمله الدّیة، لأنّ حفظ نفسه المستلزم لقتل الغیر کان بأمر من الشارع، فالدّیة من بیت المال، فتأمل، فان المورد من قبیل تجویز أکل مال الغیر عام المجاعة.

الفصل الخامس حبس من خلّص القاتل من القصاص

اشارة

وردت روایة صحیحة عن الصادق (ع) بحبس من خلّص القاتل من أیدی أولیاء المقتول الی أن یحضره، و قد تعرض فقهاؤنا لهذه المسألة فی کتابی الکفالة و الحدود، و قد أفتی جمع منهم بمضمونها. منهم: الحلبی و یحیی بن سعید و المحدّث البحرانی، و صاحبا الجواهر و مفتاح الکرامة، و کذا جمع من المعاصرین، کما أفتی الآخرون بضمانه الدّیة أو احضار القاتل، اما المذاهب الاخری فلم نعثر لهم فیه علی رأی.

الروایات

۱- الکافی: «محمد بن یحیی، عن احمد بن محمد و علی بن ابراهیم، عن أبیه جمیعا، عن ابن محبوب، عن أبی أیوب عن حریز عن أبی عبد اللّه (ع) قال: سألته عن رجل قتل رجلا عمدا فرفع الی الوالی، فدفعه الوالی الی أولیاء المقتول لیقتلوه، فوثب علیهم قوم

---

(۱). مبانی تکملة المنهاج ۲: ۱۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۷۱

فخلّصوا القاتل من أیدی الأولیاء، فقال (ع): أری أن یحبس الذین خلّصوا القاتل من أیدی الأولیاء حتی یأتوا بالقاتل. قیل: فإن مات القاتل و هم فی السجن؟ قال:

فإن مات فعلیهم الدّیة یؤدّونها جمیعا الی أولیاء المقتول.» «۱»

و رواه الصدوق فی الفقیه بسند صحیح «۲».

و رواه الشیخ فی التهذیب، و فیه: «فدفع الی الوالی» «۳».

و رواه الحر العاملی، عن الکافی و الفقیه و التهذیب، بزیادة: «أبدا» «۴».

قد یناقش دلالة الروایة علی وجوب الحبس و لکن یجاب بثبوت الحبس من جهة اخری و هی حرمة المنع عن اجراء حدود اللّه تعالی و لکنه لیس استدلالا بالروایة حینئذ قال الخونساری: «و ظاهر هذه الروایة تعین الاحضار لا التخییر بین الاحضار و الدیة و الروایة فی خصوص القتل العمدی و التعمیم منوط بالقطع بعدم الفرق » ... جامع المدارک ۳: ۳۹۱.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «و من خلّی قاتلا- من ید ولیّ المقتول بالجبر و الاکراه، کان ضامنا لدیة المقتول، إلّا أن یردّ القاتل الی الولیّ و یمکّنه منه» «۵».

۲- ابو الصلاح: «و من خلّص قاتل عمد من أولیاء مقتوله قسرا، أخذ بإحضاره، فان أحضره، و إلّا حبس حتی یحضره، فان مات القاتل فعلیه الدّیة» «۶».

۳- یحیی بن سعید: «و یحبس مفلّت من یقاد من ید ولیّ القود قهرا حتی یحضره فان مات هاربا الزم المحبوس بالدّیة» «۷».

۴- العلّامة الحلّی: «من أطلق غریما من ید صاحب الحق قهرا ضمن احضاره، أو أداء ما علیه. فلو کان قاتلا لزمه احضاره أو دفع الدّیة، و مع الدفع اذا حضر القاتل هل یقتل و یستعید الدافع من الأولیاء؟ و فیه إشکال، فلیس للدافع قتل القاتل، و هل له الزامه بما أدّی عنه

علی تقدیر انتفاء جواز قتله؟ فیه نظر» «۸».

---

(۱). الکافی ۷: ۲۸۶ ح ۱.

(۲). الفقیه ۴: ۸۰ ح ۱۵.

(۳). التهذیب ۱۰: ۲۲۳ ح ۸.

(۴). وسائل الشیعة ۱۹: ۳۴ ح ۱، ۱۳: ۱۶۱ ح ۱.

(۵). النهایة: ۳۱۶.

(۶). الکافی فی الفقه: ۳۹۵.

(۷). الجامع للشرائع: ۵۷۱.

(۸). تحریر الاحکام ۱: ۲۲۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۷۲

۵- و قال أیضا: «و لو کان قاتلا لزمه احضاره، أو الدیة، فان دفعها ثم حضر الغریم تسلط الوارث علی قتله، فیدفع ما اخذه وجوبا، و ان لم یقتل، و لا یتسلط الکفیل لو رضی هو و الوارث بالمدفوع علی المکفول بدیة، و لا قصاص.» «۱»

۶- و قال المجلسی الأول: «روی ابن محبوب عن أبی ایّوب فی الصحیح کالشیخین، عن حریز : ... و یدل علی أنّ من خلّص القاتل من أیدی أولیاء الدم یکون کفیلا له و یحبس الی أن یحضر القاتل، فإن مات لزمه الدیة؛ و ان کانوا جماعة، و هذا مخصوص بالدم بخلاف سائر الحقوق، و هل حکم القصاص فی الأطراف حکمه؟ فیه إشکال.» «۲»

۷- و قال المجلسی الثانی: «الحدیث صحیح، و المشهور بین الأصحاب أنه یلزمه:

اما احضاره، أو الدیة، و ظاهر الخبر أنّه یلزمه ابتداء تکلیف الاحضار و الحبس، فان مات القاتل، فالدیة، و یمکن حمله علی المشهور.» «۳»

۸- و قال الحر العاملی: «و من خلص القاتل من ید الولی وجب علیه احضاره أو الدیة » «... ۴».

۹- و قال المحدّث البحرانی، بعد نقله صحیحة حریز: «و هذا الخبر کما تری ظاهر الدلالة فی أنّ حکم المسألة الثانیة انّما هو حبس من أطلق للقاتل حتی یحضره، و لا تعرض فیه لما ذکروه من التخییر: بین احضاره و بین دفع الدّیة، و الامام (ع) إنما أوجب علیه الدیة بعد موت القاتل و عدم احضاره، فهو ظاهر فی أنّه مع حیاة القاتل فلیس الحکم الّا احضاره، و تسلیمه الی أولیاء الدم ... الی ان قال: حیث لم یفرق بین کون قتل العمد و غیره، و فی هذا أیضا ما فی سابقه، فانّ وجوب الدیة علی المخلّص انّما ثبت فی صورة موت القاتل خاصة، کما عرفت من الخبر المتقدم، بمعنی أنّ المخلص له، لم یسلمه حتی مات، و إلّا فمع حیاته، فالحکم انّما هو احضاره، فیحبس المخلّص له حتی

---

(۱). قواعد الاحکام ۱: ۱۸۳.

(۲). روضة المتقین ۱۰: ۳۲۸- انظر کتابه الفتوائی: «فقه فارسی» ص ۱۰۲.

(۳). ملاذ الاخیار ۱۶: ۴۷۰- و مثله فی مرآة العقول ۲۴: ۳۸.

(۴). بدایة الهدایة ۲: ۴۷۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۷۳

یحضره.» «۱»

۱۰- الشیخ النجفی: «و لو کان المطلق بالفتح قهرا قاتلا عمدا لزمه احضاره أو دفع الدّیة مع التعذر، و لو بموت بلا خلاف أجده فیه أیضا، بل عن الصیمری الاجماع علیه للصحیح، أو الحسن، عن أبی عبد اللّه.. و منه یعلم ارادة ذلک من التخییر المزبور فی المتن و غیره، نعم لو کان القتل موجبا للدّیة علی المطلق اتّجه التخییر المزبور علی الوجه الذی تقدّم.» «۲»

کما أورد صاحب الجواهر فی مسألة سقوط الدّیة بموت القاتل، و لکن لم یتعرض لحکم هذا الفرع هناک «۳».

۱۱- السید العاملی: «و هو- روایة حریز- ظاهر فی خلاف ما ذکروه من التّخییر بین احضاره، و بین دفع الدّیة و ظاهر فی أنّه مع حیاة القاتل لیس الحکم الّا احضاره و تسلیمه، کما هو مقتضی الکفالة.

و منه یفهم حکم المسألة الأولی- من أطلق غریما من ید صاحب الحق- فان مرجع المسألتین الی أمر واحد و هو من أطلق من علیه حق من ید غریمه قهرا فانه یضمنه و یجب علیه احضاره و تسلیمه لمن أخذه من یده أو أنّ للحاکم أن یحبسه کما یحبس الکفیل حتی یحضره » «... ۴»

۱۲- السید الخوئی: «لو اراد أولیاء المقتول القصاص من القاتل، فخلصه قوم من ایدیهم، حبس المخلّص حتی یتمکن من القاتل، فان مات القاتل أو لم یقدر علیه، فالدّیة علی المخلص.

و قال فی هامشه: «تدل علی ذلک صحیحة حریز» «۵».

۱۳- السید الگلپایگانی: «و من خلّص القاتل من ید ولیّ المقتول، یحبس ابدا،

---

(۱). الحدائق الناضرة ۲۱: ۷۲.

(۲). جواهر الکلام ۲۶: ۱۹۹.

(۳). جواهر الکلام ۴۱: ۳۱۱.

(۴). مفتاح الکرامة ۵: ۴۴۰.

(۵). مبانی تکلمة المنهاج ۲: ۱۲۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۷۴

حتی یأتی بالقاتل..» «۱»

۱۴- الشیخ الوالد: «و لو کان قاتلا لزمه احضاره، و دفعه الی اولیاء المقتول أو دفع الدیة عنه، و لعل وجهه أن یده یده فعلیه ضمانه و ضمان ما غصبه أو قتله..» «۲» ثم أورد ما قاله الحدائق.

۱۵- السبزواری: لو أراد الولی القود من الجانی فخلصه شخص منه، سجن الشخص حتی یتمکن الولی من الجانی فإن مات الجانی أو لم یقدر علیه فالدیة علی الشخص الذی خلصه.

لقاعدة التسبیب، و عن الصادق فی معتبرة حریز ۲۸: ۳۱۲.

أقول: إنّ الروایة صحیحة، فلا بد من الفتوی بمضمونها، و هو الحبس الی أن یحضر القاتل، و لا نری وجها لدعوی التخییر بین الاحضار و الدّیة، کما عن شیخ الطائفة. و قد أفتی الحلبی من القدماء و المحدّث البحرانی، و السید الخوئی، و السید الگلپایگانی من المتأخرین و المعاصرین بمضمونها، و لعله الأقرب.

و قد یقال بثبوت الحبس بدلیل آخر، و هو: إنّ الحاکم یحبس فی مورد حقوق الناس و هذا منه، کما اشار الیه الشهید الأول فقال: «القاعدة ۲۱۷: ضابط الحبس توقف استخراج الحق علیه» «۳».

الفصل السادس حبس من یقوم بالاغتیال

الروایات

۱- قرب الاسناد: «و عنه عن جعفر بن محمد، عن أبیه (ع) إن علیا علیه السلام، خرج یوقظ الناس لصلاة الصّبح، فضربه عبد الرحمن بن ملجم بالسیف علی أمّ رأسه، فوقع علی رکبتیه، فأخذه، فالتزمه، حتی أخذه الناس، و حمل علیّ حتی أفاق، ثم قال للحسن و الحسین علیهما السلام، احبسوا هذا الأسیر و أطعموه و اسقوه، و أحسنوا اساره، فان عشت، فانا أولی بما صنع بی، إن شئت استنقذت، و إن شئت عفوت و إن شئت

---

(۱). مجمع المسائل ۳: ۲۰۹.

(۲). ذخیرة الصالحین ۵: ۱۸۵.

(۳). القواعد و الفوائد ۲: ۱۹۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۷۵

صالحت، و إن متّ، فذلک إلیکم، فان بدا لکم، أن تقتلوه، فلا تمثلوا به.» «۱»

۲- التهذیب: «محمد بن أحمد داود ... عن أبی مطر قال: لما ضرب ابن ملجم الفاسق لعنه الله أمیر المؤمنین ع قال له الحسن ع أقتله؟ قال: لا و لکن احبسه فاذا مت فاقتلوه، و إذا مت فادفنونی فی هذا الظهر فی قبر أخوی هود و صالح علیهما السلام التهذیب ۶: ۳۳ ح ۱۰- عنه البحار ۱۱: ۳۷۹- قال المجلسی: «مجهول» ملاذ الاخیار ۹: ۸۴.

۳- البحار: «عن الإمام العسکری و أما کلام الذراع المسمومة فان رسول الله ص لما رجع من خیبر جاءته امرأة من الیهود قد أظهرت الإیمان و معها ذراع مسمومة مشویة وضعتها بین یدیه...

إذ أنطق الله الذراع فقالت: یا رسول الله لا تأکلنی فانی مسمومة ... فقال ص ایتونی بالمرأة ثم أمر بها فحبست » ... البحار ۱۷: ۳۱۹

أقول: نقلها المجلسی عن التفسیر المنسوب إلی الإمام العسکری:

و فیه اختلاف فعن کثیر من الأعاظم: أنه من الکتب المعتمدة بین الإمامیة کالصدوق و الطبرسی و الراوندی و ابن شهرآشوب و الکرکی و الشهید الثانی و المجلسی الأول و الثانی و الحر العاملی و الفیض و البحرانی و الحویزی و الطبسی و رده آخرون کابن الغضائری و العلامة الحلی و التفرشی و الداماد و الأردبیلی و القهپائی و البلاغی و السید الخوئی و ثالث: إن شأن هذا التفسیر شأن سائر الروایات الواردة عنهم علیهم السلام یریدون بذلک أنه لا بد من التحقق فی صحة ما ورد فیه» انظر کتاب درر الأخبار ج ۱ و تقریر أبحاثنا فی مجلة الکوثر ۴- المصنف: «أخبرنا عبد الرزاق، عن ابن جریج، قال: اخبرنی عبد الکریم، أخبرنی قثم مولی الفضل، أنّ علیا دعا حسینا و محمدا، فقال: بحقّی لما حبستما الرجل، فان متّ منها، فقدّماه فاقتلاه، و لا تمثلا به، قال: فقطعاه و حرّقاه، قال: و نهاهما الحسن رضی اللّه عنه» «۲».

أقول: و عبد الکریم مشترک بین ثقة و ضعیف سیما إذا کان: ابن أبی المخارق فقد صرحوا بضعفه (تهذیب الکمال ۱۲: ص ۱۳) الجوهر النقی: «إنّ ابن ملجم دخل فی المسجد فی فروع الفجر الأول، فدخل فی الصلاة تطوعا، ثم افتتح القراءة، فجعل یکرر هذه الآیة (وَ مِنَ النّاسِ مَنْ یَشْرِی نَفْسَهُ ابْتِغاءَ) «۳» فأقبل علی و بیده محسر (کذا) یوقظ الناس للصلاة فمر بابن ملجم و هو یردد الآیة، فظن انه تعیّا فیها، ففتح له (وَ اللّهُ رَؤُفٌ بِالْعِبادِ) ۴ ثم انصرف علی، فتبعه فضربه علی قرنه، فقال علی: احبسوه ثلاثا و اطعموه و اسقوه، فان أعش أری فیه رأیی، و إن امت فاقتلوه، و لا- تمثّلوا به، فمات و أخذه عبد اللّه بن جعفر فقطع یده و رجلیه، فلم یجزع، و أرادوا قطع لسانه فجزع، فقیل له ما هذا الجزع علی لسانک وحده، قال انی أکره أن تمرّ بی ساعة من نهار، لا اذکر اللّه فیها، ثم قطعوا لسانه و ضربوا عنقه» «۵».

أقول: الزیادة المذکورة فی روایتی المصنف و الجوهر محل تأمل، خاصة مع ملاحظة أنّ أحدا لم یذکر أنّ ابن ملجم کان من أهل الذکر و العبادة، فقد ثبت عند الفریقین من مقام الامام الحسین (ع) و أخیه محمد و ابن عمه عبد اللّه بن جعفر و إطاعتهم الکاملة لأمیر المؤمنین (ع) و للإمام الحسن (ع) و قد ورد من طرقنا قول أمیر المؤمنین (ع):

«إن عشت رأیت فیه رأیی، و ان هلکت فاصنعوا به ما یصنع بقاتل النبی فسئل عن

---

(۱). قرب الإسناد: ۱۴۳ ح ۵۰۹- و عنه الوسائل ۱۹: ۹۶ ح ۴ و فیه «استقدت» - و عنه المستدرک ۱۱: ۷۸ ح ۱- و عنه جامع احادیث الشیعة ۱۳: ۱۷۹ ح ۵، انظر المناقب لابن شهر آشوب ۳: ۳۱۲- بحار الأنوار ۴۲: ۲۱۸ ح ۲۰.

(۲). مصنف عبد الرزاق ۱: ۱۵۴ ح ۱۸۶۷۲.

(۳) ۳ و ۴. البقرة: ۲۰۷.

(۵). الجوهر النقی (بهامش السنن الکبری ۸: ۵۹- عن الامامة و السیاسة: ۱۶۰- بتفاوت).

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۷۶

معناه، فقال: اقتلوه ثم احرقوه بالنار» «۱».

«فلما توفی امیر المؤمنین (ع) و دفن، جلس الحسن و أمر به فضرب عنقه، و استوهبت أم الهیثم بنت الأسود النخعیة جیفته لتتولّی احراقها، فوهبها لها فأحرقتها بالنار» «۲».

وجه الاستدلال بهذه الروایة أنها دلت علی جواز حبس من اقدم علی الاغتیال و خشی علی المغتال الموت فیحبس للاستظهار، و لا خصوصیة للثلاثة أیام الواردة فی کلام أمیر المؤمنین (ع) لاحتمال أن یکون عارفا بمدة بقائه بأخبار النبی (ص) فیجوز الحبس أکثر منها، و قد یناقش ذلک: بأن المورد خاص بأمیر المؤمنین (ع) و لا یصحّ الغاء الخصوصیة فیه و فی أمثاله من القضایا الخاصة أو المحتملة الخصوصیة فی واقعة معینة.

الفصل السابع حبس القاتل بعد عفو الأولیاء

اشارة

وردت روایتان بحبس القاتل بعد عفو الأولیاء:

أحدها من طرقنا بسند حسن موثّق رواها الشیخ الطوسی فی التهذیبین و الشیخ الصدوق فی الفقیه. و لکن أفتی العلامة الحلی بعدم جواز الحبس و الضرب، و یظهر من بعض المعاصرین القول به إلّا أن یعفو الحاکم.

و الثانیة رواها البستی فی معالم السنن عن أنس بن مالک و عبّر عنها بما یشعر بضعفها، و یبدو أنّه یقول بعدم جواز الحبس کما هو رأی الشافعیة و الحنابلة، و قال مالک و اللیث و الأوزاعی: یضرب و یحبس سنة.

الروایات

۱- الکافی: «علی بن ابراهیم عن أبیه، عن أحمد بن الحسن المیثمی عن ابان عن

---

(۱). المناقب لابن شهر آشوب ۳: ۳۱۲ و عنه البحار ۴۲: ۲۲۹، ۲۳۰- و ما روی فی البحار ۴۲: ۲۹۷، عن أبی مخنف فضعیف المأخذ.

(۲). المناقب لابن شهر آشوب ۳: ۳۱۳- و عنه البحار ۴۲: ۲۲۹، ۲۳۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۷۷

الفضیل بن یسار قال: قلت لأبی جعفر (ع) عشرة قتلوا رجلا فقال: إن شاء أولیاؤه قتلوهم جمیعا و غرّموا تسع دیات، و ان شاءوا تخیّروا رجلا فقتلوه، و أدّی التسعة الباقون الی أهل المقتول الأخیر عشر الدّیة کل رجل منهم، قال: ثم إنّ الوالی بعد یلی أدبهم و حبسهم.» «۱»

و رواه الصدوق باسناده عن القاسم بن محمد، عن ابان عن الفضیل بن یسار «۲».

و رواه الشیخ الطوسی فی التهذیب «۳» و الاستبصار «۴»، عن الکافی.

و قال المجلسیان: «حسن موثق» «۵».

أقول: یظهر من ذیل الروایة جواز الحبس تعزیرا فلا ینحصر التعزیر بالجلد و الضرب و سیأتی الإشارة إلیه فی آخر الکتاب.

آراء فقهائنا

۱- قال العلامة الحلّی: «و اذا عفی عن القاتل سقط عنه القصاص و القود و لا یحبس سنة و لا یضرب.» «۶»

۲- ولایة الفقیه ...: « و الظاهر أنّ المراد بالأدب الضرب، فمقتضی الحدیثین أنّ القاتل عمدا اذا ادّی الدّیة کان للوالی تعزیره و حبسه أیضا، للحق العام الاجتماعی، اللهم إلّا أن تقتضی المصلحة عفوه.» «۷»

اقول: یظهر أنّه یمیل الی القول بجواز الحبس، و لم أجد من تعرض لهذا الفرع من فقهائنا غیر العلامة.

و ابان بن عثمان ثقة و ان کان فاسد المذهب «۸»، و الروایة و إن کانت موافقة للعامة لکن لا یوجد لها معارض.

---

(۱). الکافی ۷: ۲۸۳ ح ۴.

(۲). الفقیه ۴: ۸۵ ح ۱.

(۳). التهذیب ۱۰: ۲۱۷ ح ۱.

(۴). الاستبصار ۴: ۲۸۱ ح ۱.

(۵). روضة المتقین ۱۰: ۳۴۵- ملاذ الاخیار ۱۶: ۴۵۹- مرآة العقول ۲۴: ۳۱.

(۶). تحریر الاحکام ۲: ۲۵۶.

(۷). ولایة الفقیه ۲: ۵۰۵.

(۸). انظر معجم رجال الحدیث ۱: ۱۵۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۷۸

آراء المذاهب الاخری

۱- قال مالک: «فی القاتل عمدا اذا عفی عنه: أنه یجلد مائة جلدة و یسجن سنة.» «۱»

۲- المدوّنة: «أ رأیت إن عفوت عن هذا العبد علی أن یکون العبد لی، و قد قتل ولیّی عمدا، فاخذته أ یضرب مائة، و یحبس عاما فی قول مالک؟ قال: نعم. و ذلک رأیی.

قلت: و کذلک لو اقرّ أنّه قتل ولیّ هذا الرجل عمدا، فعفا عنه هذا الرجل، أ یضرب مائة و یحبس عاما؟ قال: نعم کذلک. قال مالک: إنّه یضرب مائة، و یحبس عاما.

قلت: أ رأيت لو أنّ رجلاـ من أهـل الذمـة أو عبـدا لرجـل من المسـلمين أو لرجل من أهل الذمـة قتلا رجلا من المسـلمين أو من أهل الذمة أ تضـربهما مائة و تحبسهما عاما فی قول مالك؟ قال: قال لی مالك: فی الذی يقتل عمدا فيعفو أولياء الدم عنه انه يضرب مائة و يحبس عاما، فأری فی هذا انهما يضـربان مائة و يحبسان عاما، كل من قتل عمدا اذا عفی عنهم، عبيدا كانوا أم إماء أو احرارا، مسلمين كانوا أو ذميين، أو عبيدا لأهل الذمة، فهم فی ذلك سواء.» «۲»

۳- و قال الشافعی: «كل من قتل فی حرابة أو صـحراء أو مصـر أو مكابرة أو قتل غيلة علی مال أو غيره أو قتل نائرة، فالقصاص و العفو الی الأولياء و ليس الی السلطان من ذلك شیء الّا الأدب اذا عفا الولی.» «۳»

۴- قال البستی بعد نقله لحديث وائل بن حجر، عن النبی (ص) فی قاتل جیء به الی النبی (ص) و دعا (ص) ولیّ المقتول، و طلب منه العفو، فأبی، و اعطاه الدية فأبی، الّا القتل..

قال: «و فيه دليل علی أنّ القاتل اذا عفا عنه لم يلزمه التعزير و حكی عن مالك بن

---

(۱). الموطا ۲: ۸۷۴.

(۲). المدونة الكبری ۶: ۴۰۳.

(۳). الام ۸: ۳۲۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۷۹

أنس أنّه قال: يضرب بعد العفو مائة و يحبس سنة.» «۱»

۵- و قـال ابن رشـد: «و اختلفوا فی القاتـل عمـدا، يعفی عنه، هـل يبقی للسـلطان فيه حق أم لا؟ فقال مالك و الليث: إنّه يجلـد مائـة و يسجن سنة، و به قال أهل المدينة، و روی ذلك عن عمر.

و قالت طائفة؛ الشافعی و احمد و اسحاق و ابو ثور: لا يجب عليه ذلك؛ عن عمر.

و قال ابو ثور: إلّا أن يكون يعرف بالشر فيؤدّبه الامام علی قدر ما يری. و لا عمدة للطائفة الأولی الّا أثر ضعيف، و عمدة الطائفة الثانية: ظاهر الشرع، و أنّ التحديد فی ذلك لا يكون الّا بتوقيف، و لا توقيف ثابت فی ذلك.» «۲»

۶- و قـال ابن قدامـة: «اذا عفـا عن القاتل مطلقا صـح و لم تلزمه عقوبـة، و بهـذا قال الشافعی و اسـحاق و ابن المنـذر و ابو ثور، و قال مالك و الليث و الأوزاعی: يضرب و يحبس سنة.» «۳»

۷- و قال ابن تيميـة: «و اذا سـقط القود عن قاتل العمد، فانه يضـرب مائة جلدة، و يحبس سـنة عند مالك، و طائفة من أهل العلم دون الباقين» «۴».

۸- و قال الجزيری: «اختلف العلماء فی القاتل عمدا اذا عفی عنه أولياء الدم هل يبقی للسلطان فيه حق أم لا؟

المالكيـة و الحنفية، قالوا: إنّ للحاكم حقا علی القاتل اذا عفا عنه أولياء الدم، و له أن يجلده مائة جلدة، و يسـجنه سـنة كاملة، و به قال أهل المدينة.

الشافعية و الحنابلة، قالوا: لا يجب علی الحاكم شـیء من ذلك إلّا أن يكون القاتل معروفا بالشـر و الأذی، فيجوز للإمام أن يؤدّبه علی حسب ما يری، بالحبس أو الضرب، أو التأنيب، و حجتهم فی ذلك، ظاهر الشرع.» «۵»

---

(۱). معالم السنن ۴: ۳.

(۲). بداية المجتهد ۲: ۴۰۴.

(۳). المغنی ۷: ۷۴۵.

(۴). الفتاوی الکبری ۴: ۲۱۳.

(۵). انظر الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۲۶۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۸۰

الفصل الثامن حبس الجانی حتی یستکمل الولی الشروط

اشارة

و من موارد الحبس: فیما لو کان بعض أولیاء الدم صغیرا أو غائبا أو مجنونا فعن کثیر من فقهائنا- رضوان اللّه علیهم- عدم جواز الاقتصاص لسائر الأولیاء بل یحبس القاتل الی استکمال الشروط، و کذلک عن السنة، و لم یرد فی المقام نص بالخصوص، و لکن لعل الوجه فیه: اما أنّه لا یعلم ما یریده الغائب او لأجل عدم تحقق التشفّی الذی هو حکمة القصاص، فیحبس الحاکم القاتل حفظا لحقوقهم، و قد فصّل البعض بین الصغیر و المجنون، کما فصل آخرون بین خوف فراره فیحبس و عدمه فلا یحبس، کما اکتفی بعض آخر بأخذ الکفیل أو الوثیقة النقدیة أو جعله تحت المراقبة، کما نفی البعض الآخر من فقهائنا جواز الحبس فیه محتجا بأنه عقوبة خارجة عن الموجب.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «فان کان الوارث واحدا یولّی علیه- مجنون أو صغیر-، و له أب أو جدّ، مثل أن قتلت امه، و قد طلّقها أبوه، فالقود له وحده، و لیس لأبیه أن یستوفیه، بل یصبر حتی اذا بلغ کان ذلک الیه، و سواء کان القصاص طرفا أو نفسا، و سواء کان الولیّ أبا أو جدّا أو الوصیّ، الباب واحد. و فیه خلاف. فاذا ثبت انه لیس للوالد أن یقتصّ لولده الطفل أو المجنون، فانّ القاتل یحبس حتی یبلغ الصبی، و یفیق المجنون، لأنّ فی الحبس منفعتهما معا: للقاتل بالعیش، و لهذا بالاستیثاق.» «۱»

۲- علی بن حمزة: «إن کان لغیر الرشید ولیّ لم یکن له الاستیفاء، فإن عفا علی مال صح، فاذا رشد ولیّ الدم أو بلغ الطفل رشیدا رضی بذلک فقد صح، و ان لم یرض و أراد القود کان له ذلک اذا ردّ ما أخذ ولیه، و ان لم یعف الولی علی مال حبس القاتل الی وقت القصاص. و إن

---

(۱). المبسوط ۷: ۵۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۸۱

کان ولی الدم غائبا، و کان واحدا حبس القاتل حتی یحضر.» «۱»

۳- المحقق الحلّی: «قال- أی الشیخ- لو کان الولیّ صغیرا، و له أب أو جدّ، لم یکن لأحد أن یستوفی حتی یبلغ، سواء کان القصاص فی النفس أو الطرف، و فیه إشکال. و قال: أی الشیخ یحبس القاتل حتی یبلغ الصبی أو یفیق المجنون. و هو اشدّ إشکالا من الأول.» «۲»

۴- العلامة الحلّی: اکتفی بنقل کلام الشیخ الطوسی «۳».

۵- و قال فی القواعد: «.. و لو کان فیهم غائب أو صغیر أو مجنون، قیل: کان للحاضر الاستیفاء، و کذا للکبیر و العاقل لکن یشترط أن یضمنوا نصیب الغائب و الصبی و المجنون من الدیة و یحتمل حبس القاتل الی أن یقدم الغائب و یبلغ الصبی، و یفیق المجنون، و لو کان المستحق للقصاص صغیرا أو مجنونا و له أب أو جدّ، قیل: لیس لأحد الاستیفاء حتی یبلغ الصغیر أو یفیق المجنون سواء کان فی

النفس أو الطرف، و یحبس القاتل حتی یبلغ، أو یفیق، لأنه تفویت، یعنی انه لا یمکن تلافیه، و کل تصرف هذا شأنه لا یملکه الولی، کالعفو عن القصاص.. و لو قیل: للولی الاستیفاء، کان وجها.» «۴».

۶- فخر المحققین ولد العلامة، عند توضیح عبارة والده: «و یحتمل حبس القاتل ... أقول: اما المصنف، فقال: یحتمل حبس القاتل: لأنّ القتل غیر مختص بالحاضر و الکامل، و القتل لا یتبعض، فوجب تأخیره الی زوال اعذار الشرکاء، و إلّا لزم تضییع حقوقهم، فیحبسه الحاکم لحفظ حق المولّی علیه و الغائب، لأنّه یجب علیه حفظ حقوقهم، و لا یتم الّا بالحبس هنا، و ما لا یتم الواجب إلّا به فهو واجب.» «۵»

۷- الشهید الأول: «یثبت الحبس فی مواضع: ۱- الجانی اذا کان المجنیّ علیه

---

(۱). الوسیلة: ۴۳۹.

(۲). شرایع الإسلام ۴: ۲۲۹.

(۳). تحریر الاحکام ۲: ۲۵۵.

(۴). قواعد الاحکام ۲: ۲۹۹.

(۵). إیضاح الفوائد ۴: ۶۲۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۸۲

غائبا أو ولیّه حفظا لمحل القصاص..» «۱»

۸- الشهیدان- الأول و الثانی-: «و لو کان الولی صغیرا و له أب أو جدّ لم یکن له الاستیفاء الی بلوغه لأنّ الحق له، و لا یعلم ما یریده حینئذ، و لأنّ الغرض التشفی، و لا یتحقق بتعجیله قبله، و حینئذ فیحبس القاتل حتی یبلغ.» «۲»

۹- الفیض الکاشانی: «و علی تقدیر التأخیر هل یحبس القاتل الی کماله؟ قال الشیخ: نعم، و الأظهر لا لأنّه عقوبة خارجة عن الموجب، لا موجب له.» «۳»

۱۰- قال السید محمد جواد العاملی فی التعلیقة علی کلام الفاضل الهندی:

«و یحتمل حبس القاتل، قال: وجهه انه یجب علی الحاکم حفظ حقوقهم، و لا یتم هنا الّا بالحبس، و ما لا یتم الواجب إلّا به فهو واجب، و الشارح لم یبیّن الوجه فی ذلک.

قوله: لکون الحبس ضررا علی القاتل غیر منصوص: قد یقال فیه مثل ما قال فی المبسوط فی مثله: إن فی الحبس منفعتهما معا للقاتل بالعیش، و لهذا بالاستیثاق.» «۴»

۱۱- قال الشیخ النجفی بعد کلام المحقق الحلی فی خصوص غیبة البعض: «و هو واضح الوجه بناء علی عدم اعتبار الأذن، أمّا علیه، فلعل وجهه ترتّب الضرر علی الحاضر أو الکامل بالتأخیر الذی هو معرض زوال الحق. و حبسه الی أن یقدم الغائب، و یبلغ الصبی، و یفیق المجنون، أو یموتوا، فیقوم ورثتهم مقامهم أو یرضی الحاضر الکامل بالدیة، ضرر علی القاتل، و تعجیل عقوبة لا دلیل علیه، و ان احتمله الفاضل فی القواعد مقدمة لحفظ حقوقهم، و جمعا بین مصلحة التعیّش و الاستیثاق، بل مقتضی اطلاقه ذلک، و إن لم یرج افاقة المجنون منهم، إلّا أنّه کما تری.» «۵»

۱۲- الإمام الخمینی: «سؤال: لو حکم بالقصاص علی قاتل العمد و کان أولیاء الدم صغارا، فنظرا لوجوب تأخیر القصاص الی البلوغ- کما هو رأیکم- و طلبهم

---

(۱). القواعد و الفوائد ۲: ۱۹۲- و مثله الفاضل المقداد فی نضد القواعد الفقهیة: ۴۹۹.

(۲). الروضة البهیة ۱۰: ۹۶.

(۳). مفاتیح الشرائع ۲: ۱۴۰.

(۴). مفتاح الکرامة ۱۰: ۹۰ (آخر الجزء العاشر).

(۵). جواهر الکلام ۴۱: ۲۸۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۸۳

القصاص، فهل یجوز حبس القاتل الی زمان البلوغ أم لا؟ الجواب: ان المحکومیة بالقصاص لا تکون مجوزا للحبس، نعم لو خیف فراره فلا مانع من اخذ الکفیل أو وثیقة نقدیة أو غیر نقدیة، و فیما لو خیف الفرار و کان زمان البلوغ قصیرا فلا مانع من حبسه.» «۱»

۱۳- و قال فی تحریر الوسیلة: «اذا کان له أولیاء شرکاء فی القصاص، فان حضر بعض، و غاب بعض، فعن الشیخ- قده- للحاضر الاستیفاء، بشرط ان یضمن حصص الباقین من الدیة، و الأشبه أن یقال: لو کانت الغیبة قصیرة، یصبر الی مجیء الغائب، و الظاهر جواز حبس الجانی الی مجیئه، لو کان فی معرض الفرار، و لو کان غیر منقطعة، أو طویلة، فأمر الغائب بید الوالی، فیعمل بما هو مصلحة عنده، أو مصلحة الغائب.

و لو کان بعضهم مجنونا، فأمره الی ولیه، و لو کان صغیرا، ففی روایة: انتظروا الذین قتل ابوهم ان یکبروا، فاذا بلغوا خیّروا فإن احبّوا قتلوا، أو عفوا أو صالحوا.» «۲»

۱۴- السید الخوئی: «اذا کان ولی المیت صغیرا أو مجنونا و کان للولی ولیّ، کالأب، أو الجد أو الحاکم الشرعی، فهل لولیه الاقتصاص من القاتل أم لا؟ قولان:

لا یبعد العدم، نعم اذا اقتضت المصلحة أخذ الدیة من القاتل أو المصالحة معه فی أخذ شیء جاز لولیه ذلک. و قال فی الذیل: و ذلک لعدم ثبوت إطلاق أو عموم یدل علی ثبوت الولایة له علیه فی کل مورد حتی فی مثل القصاص.» «۳»

۱۵- السید الگلپایگانی فی جواب سؤال عن مقتول له زوجة و ولد صغیر هل یقتص من القاتل أو یحبس الی أن یبلغ الصغیر: «فی الفرض المذکور: للقیّم الشرعی أن یأخذ الدّیة- بما أنّه کفیل- و یودعه فی محل مأمون، ثم بعد بلوغ الصغار، إن رضوا بالدیة فبها و الّا فیرد الدیة علی القاتل و یقتص منه إن طلب الأولیاء ذلک. ثم أن القاتل لا بد و أن یکون تحت المراقبة و النظر الی زمان بلوغهم، و لا حاجة الی حبسه،

---

(۱). موازین قضائی از دیدگاه امام خمینی ۱: ۱۵۴، ان هذا السؤال و الجواب، و کذلک السؤال عن السید الگلپایگانی ترجمناه الی العربیة.

(۲). تحریر الوسیلة ۲: ۴۸۳.

(۳). مبانی تکملة المنهاج ۲: ۱۳۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۸۴

و اما زوجة المقتول فلا حق لها بالنسبة الی القصاص و لا المال المذکور الی أن یبلغ الصغار، و اللّه العالم» «۱».

أقول: المسألة خلافیة کما رأیت لعدم وجود دلیل خاص فیها و قد صرح الشیخ بالحبس و ذکره العلامة، علی أنه احتمال، و أکثر فقهائنا علی أنه یستوفی منه الحق لا سیما اذا کان الولی مجنونا للجمع بین الحقین و عدم الإضرار بالجانی و یحتمل القول بالتفصیل بین القتل و الجرح، و بین غیاب الولی و جنونه، أو طول المدة و قصرها کما ذکره السید الامام الخمینی رضوان اللّه علیه، إلّا أن یقال بعدم ثبوت اطلاق أو عموم یدل علی ثبوت الولایة حتی فی هذه الموارد.

آراء المذاهب الاخری

۱۶- الشیبانی: «رجل قتل و له أولیاء صغار و کبار، فللکبار أن یقتلوا القاتل، و قال أبو یوسف و محمد: لیس لهم ذلک، حتی یدرک الصغار» «۲».

۱۷- قال الشافعی: «.. و حبس القاتل حتی یحضر الغائب و یبلغ الطفل. «۳»

و قال:.. و ان کان جرحا حبس له الجارح حتی یبلغ فیختار القود، أو الأرش.» ۴

۱۸- ابن حزم: «مسألة: مقتول کان فی أولیائه غائب أو صغیر أو مجنون اختلف الناس فی هذا، فقال أبو حنیفة: اذا کان للمقتول بنون و فیهم واحد کبیر و غیرهم صغار، ان للواحد الکبیر أن یقتل و لا ینتظر بلوغ الصغار قال: فان کان فیهم غائب لم یکن للحاضرین أن یقتلوا حتی یقدم الغائب و هو قول اللیث بن سعد، و به یقول حماد بن أبی سلیمان، و قال مالک: مثل ذلک سواء سواء، و زاد أن المقتول اذا کان له ولد صغیر و أخ کبیر أو أخت کبیرة، فللأخ أو للأخت أن یقتلا قودا، و لا ینتظر بلوغ الصغیر، و کذلک للعصبة أیضا، و هو قول الأوزاعی، و رأی مالک للعصبة اذا کان الولد صغیرا أن یصالحوا علی الدیة و ینفذ حکمهم.

---

(۱). من استفتاء بامضائه دام ظله.

(۲). الجامع الصغیر: ۴۹۵.

(۳) ۳ و ۴. الام ۸: ۲۳۹، ۱۳۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۸۵

و قال ابن أبی لیلی، و الحسن بن حی، و ابو یوسف و محمد و الشافعی: لا یستقید الکبیر من البنین حتی یبلغ الصغیر و روی هذا القول عن عمر بن عبد العزیز.. و الذی نقول به.. إنّ القول قول من دعی الی القود، فللکبیر و للحاضر العاقل أن یقتل و لا یستأنا بلوغ الصغیر، و لا افاقة المجنون، و لا قدوم الغائب، فإن عفا الحاضرون البالغون لم یجز ذلک علی الصغیر و لا علی الغائب و لا علی المجنون بل هم علی حقهم فی القود حتی یبلغ الصغیر و یفیق المجنون، فاذا کان ذلک فان طلب احدهم القود قضی له به، و ان اتفقوا کلهم علی العفو جاز ذلک حینئذ لما ذکرنا..» «۱»

۱۹- ابن قدامة: «فصل: و کل موضع وجب تأخیر الاستیفاء، فان القاتل یحبس حتی یبلغ الصبی و یعقل المجنون و یقدم الغائب، و قد حبس معاویة: هدبة بن خشرم فی قصاص حتی بلغ ابن القتیل، فی عصر الصحابة، فلم ینکر ذلک.

و بذل الحسن و الحسین و سعید بن العاص لابن القتیل سبع دیات فلم یقبلها، فان قیل: فلم لا یخلّی سبیله کالمعسر بالدین؟

قلنا: لأنّ فی تخلیته تضییعا للحق، فانه لا یؤمن هربه، و الفرق بینه و بین المعسر من وجوه، أحدها: أنّ قضاء الدین لا یجب مع الإعسار، فلا یحبس بما لا یجب، و القصاص هاهنا واجب، و انّما تعذّر المستوفی.

الثانی: ان المعسر، اذا حبسناه، تعذر الکسب لقضاء الدین فلا یفید بل یضر من الجانبین و هاهنا الحق نفسه یفوت بالتخلیة لا بالحبس.

الثالث: أنه قد استحق قتله، و فیه تفویت نفسه و نفعه، فاذا تعذّر تفویت نفسه جاز تفویت نفعه لإمکانه.

فان قیل: فلم یحبس من أجل الغائب و لیس للحاکم علیه ولایة اذا کان مکلّفا رشیدا، و لذلک لو وجد بعض ماله مغصوبا لم یملک انتزاعه؟

قلنا: لأن فی القصاص حقا للمیت و للحاکم علیه ولایة، و لهذا تنفذ وصایاه من الدیة، و تقضی دیونه منها، فنظیره أن یجد الحاکم من ترکة المیت فی ید إنسان شیئا

---

(۱). المحلی ۱۰: ۴۸۳ مسألة ۲۰۷۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۸۶

غصبا و الوارث غائب، فإنّه یأخذه» «۱».

۲۰- القرافی: «شرع الحبس فی ثمانیة مواضع:

الأول: یحبس الجانی لغیبة المجنی علیه، حفظا لمحل القصاص.» «۲»

۲۱- و قال محیی الدین النووی: «اذا کان القصاص لصغیر أو مجنون أو لغیر رشید لم یستوف الولی له.. فاذا ثبت هذا فان القاتل یحبس الی أن یبلغ الصبی و یفیق المجنون و یصلح المفسد.» «۳»

۲۲- و قال الجزیری: «الشافعیة و الحنابلة فی أظهر روایتهم، و الصاحبان من الحنفیة قالوا: اذا کان أولیاء الدم فیهم صغار و کبار فلیس للکبار تعجیل القصاص، بل ینتظر و یحبس القاتل، و لا یخلّی سبیله بکفیل حتی یدرک الصغار و یبرأ المجنون..» «۴».

الفصل التاسع حبس المسلم اذا قتل الذمّی

اشارة

لا خلاف عند فقهائنا فی عدم قتل المسلم بالکافر، لاشتراط المساواة فی الدین، فی القصاص، اما الکافر الذمی، فادّعی بعضهم الاجماع علی أنه یقتل به؛ إن اعتاد القتل، بعد ردّ فاضل دیته، و هو رأی المهذّب البارع و الانتصار و غایة المراد و الروضة و الصدوق و الشیخین و سلار و ابنی حمزة و زهرة و سعید و النافع، و غیرهم، بل ادعی الجواهر: انه المشهور علی جواز الاقتصاص منه.

اما لو لم یکن معتادا لذلک، فلا خلاف نصّا و فتوی فی التعزیر و غرامة الدیة «۵» و هو

---

(۱). المغنی ۷: ۷۴۰.

(۲). الفروق ۴: ۷۹.

(۳). المجموع ۱۸: ۴۵۰، م ۴۴۲۳- انظر: الشرح الکبیر ۹: ۳۸۵- نهایة المحتاج ۷: ۲۸۴- البحر الفائق ۸: ۲۹۹- التشریع الجنائی ۲: ۲۳۸.

(۴). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۲۷۳.

(۵). انظر جواهر الکلام ۴۱: ۱۴۰- الانتصار: ۲۷۲- شرایع الإسلام ۴: ۲۱۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۸۷

بمعناه الواسع یشمل الحبس. لکن جمعا من فقهاء السنة صرحوا بالحبس.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ المفید: «و للسلطان أن یعاقب من قتل ذمیا عمدا، عقوبة تنهکه» «۱».

۲- الشیخ الطوسی: «اذا قتل مسلم کافرا لم یقتل به، سواء کان معاهدا أو مستأمنا أو حربیا، فالمعاهد هو الذمی، و المستأمن من دخل إلینا بأمان فی رسالة أو حاجة من تجارة و نحوها، و الحربی من کان مباینا مقاطعا فی دار الحرب، و فیه خلاف، فاذا ثبت أنه لا قود علیه، فعلیه التعزیر، و علیه الدیة و الکفارة» «۲».

۳- السید ابن زهرة: «و کذا لو کان معتادا لقتل أهل الذمة؛ قتل لفساده فی الأرض لا علی وجه القصاص.» «۳»

۴- المحقق الحلّی: «.. فلا یقتل مسلم بکافر، ذمّیا کان أو مستأمنا أو حربیا، و لکن یعزّر و یغرّم دیة القاتل، و قیل: ان اعتاد قتل أهل الذمة، جاز الاقتصاص بعد ردّ فاضل دیته» «۴».

آراء المذاهب الأخری

۵- المدونة الکبری: «قال ابن القاسم: و بلغنی عن مالک أنه قال: اذا قتل رجل مسلم ذمیا عمدا أو عبدا عمدا، فانه یضرب مائة و یحبس سنة.» «۵»

۶- ابن حزم: «و ان قتل مسلم عاقل بالغ ذمیا أو مستأمنا عمدا أو خطأ فلا قود علیه و لا دیة و لا کفارة، و لکن یؤدّب فی العمد خاصة، و یسجن حتی یتوب کفّا لضرره...

---

(۱). المقنعة: ۷۳۹.

(۲). المبسوط ۷: ۵.

(۳). غنیة النزوع: ۴۰۷.

(۴). شرایع الإسلام ۴: ۲۱۱.

(۵). المدونة الکبری ۶: ۴۰۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۸۸

و قد اختلف الناس فی هذا فقالت طائفة منهم أبو حنیفة: یقاد المسلم بالذمی فی العمد و علیه فی قتله خطأ الدیة و الکفارة، و لا یقتل بالمعاهد و إن تعمد قتله، و لا نعلم له فی قوله هذا سلفا أصلا.

و قالت طائفة، منها مالک: لا یقاد المسلم بالذمی الّا أن یقتله غیلة، أو حرابة فیقاد به، و لا بد، و علیه فی قتله خطا أو عمدا غیر غیلة الدیة فقط، و الکفارة فی الخطأ.

و قالت طائفة منها الشافعی: لا یقاد المسلم بالذمی أصلا لکن علیه فی قتله ایاه عمدا أو خطأ الدیة و الکفارة..» «۱»

الفصل العاشر حبس القاتل اذا هرب بعد أخذ الدیة

۱- الکافی: «حمید بن زیاد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن احمد بن الحسن المیثمی، عن ابان بن عثمان، عن أبی بصیر، قال: سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن رجل قتل رجلا متعمدا، ثم هرب القاتل فلم یقدر علیه، قال: ان کان له مال اخذت الدیة من ماله، و إلّا فمن الأقرب فالأقرب، فان لم یکن له قرابة، و داه الإمام، فانه لا یبطل دم امرئ مسلم. و فی روایة اخری: ثم للوالی بعد حبسه و أدبه» «۲».

رواه فی التهذیب بدون الزیادة الموجودة فی الکافی «۳».

قال فی الروضة: «و رویا فی الموثق، عن أبی بصیر ... و فی روایة أخری: ثم للوالی بعد حبسه و ادبه: أی لو أدّی دیته، و قدر علیه، و عمل بهما أکثر الأصحاب.» «۴»

قال العلامة المجلسی: «موثق و آخره مرسل.» «۵»

---

(۱). المحلی ۱۰: ۳۴۷ مسألة ۲۰۲۱، ۱۱: ۳۹- انظر ۱۰: ۳۵۹.

(۲). الکافی ۷: ۳۶۵ ح ۳- روضة المتقین ۱۰: ۴۱۶- و عنه الوسائل ۱۹: ۳۰۳ ح ۲.

(۳). التهذیب ۱۰: ۱۷۰ ح ۱۱.

(۴). روضة المتقین ۱۰: ۴۱۶.

(۵). مرآة العقول ۲۴: ۱۹۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۸۹

اقول: لم أجد هذه الاضافة فی غیر الکافی، و لم أجد من أفتی بها، نعم تعرضوا لنظیرها و هی: اذا هرب و لم یقدر علیه حتی مات اخذت من ماله و الّا فمن الأقرب، فالأقرب، من دون تعرض للذیل- و قد تعرض لها السید المرتضی، و الشیخ فی النهایة، و ابن زهرة، و ابن البرّاج، و غیرهم «۱».

قد یقال: بأنّ إعراض الاصحاب عن الذیل مما یوهن حجیته، لکن الإعراض یتوقّف علی ذکر الفرع ثم الإعراض عنه، و لم یثبت.

الفصل الحادی عشر حبس القاتل فی الشهر الحرام

اشارة

وردت نصوص کثیرة بتغلیظ الدیة و الکفارة علی القاتل فی الشهر الحرام، و لکن لم نجد من فقهاء المسلمین من یقول بجواز حبسه أو تأخیر القصاص الی الشهر الحرام لو لم یظفر به إلّا فی شهر حلال، إلّا ابن حزم. حیث لا دلیل عندهم علی وجوب المماثلة فی القصاص فی الأشهر الحرم.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الصدوق: «فان قتل رجل رجلا فی أشهر الحرم فعلیه الدیة و صیام شهرین متتابعین من أشهر الحرم..» «۲»

۲- الشیخ الطوسی: «دیة الخطأ یغلظ فی الشهر الحرام و فی الحرم..» «۳»

۳- ابو الصلاح الحلبی: «.. و ان کان القتل فی الحرم أو فی شهر حرام فقد روی:

ان علیه دیة و ثلثا.» «۴»

---

(۱). انظر جواهر الکلام ۴۱: ۳۱۰.

(۲). المقنع: ۱۸۲- الطبعة الجدیدة.

(۳). الخلاف ۵: ۲۲۲ مسألة ۶- انظر المبسوط ۷: ۱۱۶.

(۴). الکافی فی الفقه: ۳۹۱- انظر ص ۴۲۰ أیضا.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۹۰

۴- القاضی ابن البراج: «و اذا قتل انسان غیره فی الحرم، أو فی أحد الأشهر الحرم؛ طلبت منه الدیة للقتل، و الثلث لانتهاکه حرمة الحرم، و الاشهر الحرم..» «۱».

۵- سلار بن عبد العزیز: «.. و ان کان قتل فی الحرم أو فی أشهر الحرم فعلیه دیة و ثلث..» «۲».

۶- المحقق الحلی: «لو قتل فی الشهر الحرام الزم دیة و ثلثا من أی الأجناس کان؛ تغلیظا» «۳».

۷- الشهید الثانی: «تغلیظ الدیة بالقتل فی الأشهر الحرم بزیادة الثلث موضع وفاق، و به نصوص کثیرة.» «۴»

۸- الشیخ محمد حسن النجفی: «و لو قتل فی الشهر الحرام الزم دیة و ثلثا من أی الأجناس کان تغلیظا- قال: بلا خلاف أجده، بل

الإجماع- بقسميه- عليه، بل المحكى منهما صريحا فضلا عن الظاهر مستفيض أو متواتر، بل فى المسالك: أن به نصوصا كثيرة، و فى محكى الخلاف نسبته الى اجماع الفرقة..» «۵».

آراء المذاهب الاخرى

۹- ابن حزم: «و من قتل أو جرح فى شهر حرام، فلم يظفر به إلّا فى شهر حلال، فإنّ وليّ الاستقادة من الدم أو الجرح مخيّر: إن شاء تأخيره الى شهر حرام، و ان لم يرد ذلك فهو بعض حقه؛ تجافى عنه، و يحبس الذى وجب عليه القود، فأخّره المجنى عليه، أو وليّ الدم حتى يأتى شهر حرام، لأنّه قد وجب أخذه بما جنى، فلا ينبغى تسريحه، بل يوقف بلا خلاف، للقود، و يمنع من الانطلاق.» «۶»

---

(۱). المهذب ۲: ۵۱۶.

(۲). المراسم: ۲۳۶.

(۳). شرايع الإسلام ۴: ۲۴۶.

(۴). مسالك الافهام ۱۵: ۳۲۰.

(۵). جواهر الكلام ۴۲: ۲۶.

(۶). المحلى ۱۰: ۵۰۰ المسألة ۲۰۸۴.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ۹۱

الفصل الثانى عشر حبس المولى الذى قتل عبده

اشارة

وردت روايات من الفريقين سيّما عندنا، و بعضها لا بأس بسندها بحبس من قتل عبده أو عذّبه و نكّل به حتى مات، لاشتراط المساواة فى القصاص و لم نعثر على من أفتى بالحبس من فقهائنا إلّا السيد الخوئى- من المعاصرين- و إن أوجبوا التعزير و الكفارة و التصدق، نعم أفتى يحيى بن سعيد الحلى بالنفى و التغريب.

الروايات

۱- الكافى: «عدة من اصحابنا سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون عن عبد اللّه بن عبد الرحمن الأصم، عن مسمع بن عبد الملك عن أبى عبد اللّه عليه السلام:

إنّ أمير المؤمنين عليه السلام رفع اليه رجل عذّب عبده حتى مات، فضربه مائة نكالا و حبسه سنة، و غرّمه قيمة العبد فتصدق بها عنه.» «۱»، و رواه الصدوق فى الفقيه بسنده عن السكونى، و ليس فيه (سنة) «۲»، و رواه فى المقنع مرسلا «۳».

إلّا أنّ السند ضعيف بسهل بن زياد، و ابن شمون، قال فى جامع الرواة: «كان ضعيفا فى الحديث غير معتمد عليه، و كان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو و الكذب، و أخرجه من قم الى الرى» «۴».

و قال عن ابن شمون: «كان واقفيا ثم غلا، و هو ضعيف جدا، فاسد المذهب.» «۵».

---

(۱). الکافی ۷: ۳۰۳ ح ۶- و عنه التهذیب ۱۰: ۲۳۵ ح ۵.

(۲). الفقیه ۴: ۱۱۲ ح ۱.

(۳). المقنع: ۱۹۱.

(۴). رجال النجاشی: ۱۳۲- و عنه جامع الرواة ۱: ۳۹۳.

(۵). جامع الرواة ۲: ۹۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۹۲

أما الأصم: فهو ضعیف، غالی، و لیس بشیء «۱».

أقول: و أکثر فقهائنا أفتوا بالکفارة و التعزیر، و أضاف بعضهم: غرامة قیمة العبد ثم التصدّق بها، کما سترى.

۲- و فیه: «عن علی بن ابراهیم، عن المختار بن محمد بن المختار، و محمد بن الحسن، عن عبد اللّه بن الحسن العلوی جمیعا، عن الفتح بن یزید الجرجانی، عن أبی الحسن علیه السلام: فی رجل قتل مملوکته أو مملوکه، قال: ان کان المملوک له، أدّب و حبس، إلّا أن یکون معروفا بقتل المماليک فیقتل به.» «۲»

قال المجلسی: «مجهول» «۳».

۳- الجعفریات: «أخبرنا عبد اللّه، أخبرنا محمد، حدّثنی موسی، قال: حدثنا أبی، عن أبیه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبیه، عن جده، أنّ علیا علیه السلام رفع الیه رجل ضرب عبدا له و عذّبه حتی مات، فضربه علی علیه السلام نکالا و حبسه سنة، و غرّمه قیمة العبد، فتصدق به علی (علیه السلام).» «۴»

۴- ابن أبی شیبة: «حدّثنا أبو بکر، قال حدّثنا حفص، عن حجاج، عن عمرو بن شعیب أن أبا بکر و عمر کانا یقولان: لا یقتل المولی بعبده، و لکن یضرب و یطال حبسه و یحرم سهمه» «۵».

۵- المغنی: عن علی رضی اللّه عنه: «أن رجلا قتل عبده فجلده النبی صلّی اللّه علیه و سلّم مائة جلدة و نفاه عاما، و محی اسمه من المسلمین. رواه سعید و الخلال و قال أحمد: لیس بشیء من قبل اسحاق بن أبی فروة.» «۶»

أقول: لو کان النفی هنا بمعنی الحبس- کما فسر البعض آیة النفی بذلک- لکانت

---

(۱). جامع الرواة ۱: ۴۹۴.

(۲). الکافی ۷: ۳۰۳ ح ۵- و عنه التهذیب ۱۰: ۱۹۲ ح ۵۵ و الاستبصار ۴: ۲۷۳ ح ۸.

(۳). انظر ملاذ الأخیار ۱۶: ۳۹۳- مرآة العقول ۲۴: ۶۸.

(۴). الجعفریات: ۱۲۳- و عنه المستدرک ۱۸: ۲۴۳ ح ۱.

(۵). المصنف ۹: ۳۰۵ ح ۷۵۶۴- و عنه کنز العمال ۱۵: ۷۰ ح ۴۰۱۳۹ و ص ۹۳ ح ۴۰۲۲۸ عن عبد الرزاق و السنن الکبری ۸: ۳۷.

(۶). المغنی ۷: ۶۵۹. أقضیة رسول الله ص: ۸ عن کتاب ابن شعبان

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۹۳

هذه الروایة موافقة لما روی عن الجعفریات.

۶- المصنف: «عن ابن جریح عن إسماعیل بن أمیة قال: سمعت أن الذی یقتل عبدا یسجن و یضرب مائة.» ۹: ۴۰۷ ح ۱۷۸۰۴.

۷- و فیه: «عبد الرزاق عن ابن جریح عن ابن شهاب قال: إن قتل حر عبدا (عمدا) عوقب بجلد وجیع و سجن و عتق رقبة» ۹: ۴۰۸ ح ۱۷۸۰۶.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ المفید: «و اذا قتل السید عبده خطا ... و اذا قتله عمدا عاقبه السلطان، و اغرمه ثمنه و تصدق به علی المساکین و کان علی السید کفارة صنیعه عتق رقبة مؤمنة، و ان اضاف الیه صیام شهرین متتابعین و اطعام ستین مسکینا فهو أفضل و أحوط له فی کفارة ذنبه ان شاء اللّه.

و قال:.. و علی السلطان أن یعاقب قاتل العبد عقوبة تؤلمه لینزجر عن مثل ما أتاه و لا یعود الیه.» «۱»

۲- الشیخ الطوسی: «اذا قتل الحر عبدا لم یقتل به سواء کان عبد نفسه أو عبد غیره، فإن کان عبد نفسه عزرناه و علیه الکفارة، و ان کان عبد غیره عزر و علیه الکفارة و القیمة و فیه خلاف.» «۲»

۳- و قال فی النهایة: «و للسلطان أن یعاقب من یقتل العبید بما ینزجر عن مثله فی المستقبل.» «۳»

۴- ابن زهرة: «و اذا قتل السید عبده، بالغ السلطان فی تأدیبه و اغرمه قیمته و تصدق بها، فإن کان معتادا لقتل الرقیق مصرّا علیه، قتل لفساده فی الأرض.» «۴»

۵- المحقق الحلّی: «و لو قتل المولی عبده کفّر و عزّر، و لم یقتل به، و قیل: یغرم قیمته و یتصدق بها، و فی المستند ضعف، و فی بعض الروایات: إن اعتاد ذلک، قتل به.» «۵»

۶- یحیی بن سعید: «و ینفی قاتل ولده و عبده عمدا عن مسقطی رءوسهما و یضربان ضربا شدیدا، و ان عذّب السید عبده حتی مات، ضرب مائة سوط.» «۶»

---

(۱). المقنعة: ۷۴۹ و ۷۴۰- انظر المهذب لابن البراج ۲: ۴۸۷.

(۲). المبسوط ۷: ۶- مثله فی الخلاف ۵: ۱۴۸ مسألة ۴.

(۳). النهایة: ۷۵۱.

(۴). الغنیة: ۴۰۷.

(۵). شرایع الإسلام ۴: ۲۰۵- مثله المختصر النافع: ۲۹۴.

(۶). الجامع للشرائع: ۵۷۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۹۴

۷- العلامة الحلی: «و لا یقتل المولی بعبد بل یعزر و یکفّر، و قیل یغرم قیمته و یتصدق بها.» «۱»

۸- و قال فی القواعد: «و لو قتل المولی عبده ادّب و کفّر و قیل یلزم بالقیمة صدقة و یغرم الحر قیمة عبد غیره یوم قتله.» «۲»

۹- الفیض الکاشانی: «و لو قتل المولی عبده کفّر و عزر و تصدق بثمنه علی المشهور، لما روی أن أمیر المؤمنین (ع ...) و فی سنده ضعف.» «۳»

۱۰- و قال المجلسی الثانی: «الحدیث ضعیف. و یدل علی احکام:

الأول: وجوب ضرب مائة سوط، و ذکر الأصحاب فیه تعزیرا، و قد صرحوا بأن التعزیر لا یبلغ الحد، لکن مستندهم ظاهرا هذا الخبر.

قال یحیی بن سعید ینفی قاتل ولده و عبده عمدا، عن مسقطی رءوسهما و یضربان ضربا شدیدا، و ان ضرب السید عبده حتی مات، ضرب مائة سوط. «۴»

الثانی: الحبس سنة، و لم أجد من تعرض له من الأصحاب.

الثالث: وجوب التصدق بقیمته، و قد قطع به الأکثر، و تردد فیه ابن الجنید و العلامة فی بعض کتبه و الشهید الثانی رحمهم اللّه، و قد

مرّ الکلام فیه.» «۵»

و قال فی المرآة: یدل الخبر علی احکام: الأول: وجوب ضرب مائة سوط، و إنما ذکر الاصحاب فیه التعزیر مع تصریحهم بأن التعزیر یجب أن لا یبلغ الحد، لکن مستندهم ظاهرا هذا الخبر » «... ۶».

۱۱- السید الخوئی: «لو قتل المولی عبده متعمدا، فان کان غیر معروف بالقتل، ضرب مائة ضربة شدیدة، و حبس و أخذت منه قیمته یتصدق بها أو تدفع الی بیت

---

(۱). تحریر الاحکام ۲: ۲۴۵.

(۲). قواعد الاحکام ۲: ۲۸۶.

(۳). مفاتیح الشرائع ۲: ۱۳۵.

(۴). انظر الجامع للشرائع: ۵۷۶- فی الاصل: «و ان عذّب..».

(۵). ملاذ الاخیار ۱۶: ۴۹۷.

(۶). مرآة العقول ۲۴: ۶۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۹۵

مال المسلمین، و ان کان متعودا علی القتل قتل به » «... ۱».

۱۲- الشیخ الوالد: «فلا یقتل و لا یقتص من الحر للعبد.. بل تلزم قیمة عبد یوم قتله،.. و العمدة الروایة الصحیحة لا یقتل حر بعبد، و لکن یضرب ضربا شدیدا، و یغرّم دیة العبد » «... ۲»

آراء المذاهب الاخری

۱۳- ابن الجلاب: «فصل ۹۰۲: و من قتل عبدا عمدا أو خطأ فعلیه قیمته بالغة ما بلغت، و ان زادت علی دیة الحر، و یستحب له أن یکفّر کفارة القتل فی العمد و الخطأ، و یضرب فی العمد مائة و یحبس سنة.» «۳»

۱۴- ابن قدامة «فصل: و لا یقتل السید بعبده فی قول اکثر اهل العلم، و حکی عن النخعی و داود أنه یقتل به لما روی قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبی..» «۴».

أقول: لم یفت احد من فقهائنا بالنفی، و لا الحبس کما صرح بذلک العلامة المجلسی؛ إلّا یحیی بن سعید فی الجامع، و السید الخوئی.

امّا النفی: لم نعثر علی مستند له الّا ما رویناه عن المغنی- الحدیث الثالث- لکنها ضعیفة، و یحتمل أن یکون مراده من النفی الحبس. فیکون مستنده الروایات الخاصة.

اما الحبس: فإن کان مستنده ما رواه الکلینی و الشیخ الطوسی عن مسمع، فضعیف و ان کان روایة الفتح بن یزید الجرجانی فضعیف أیضا، و ذلک لعدم توثیق بعض رواتها. و ان کان روایة الجعفریات، ففی سندها أیضا کلام.

یبقی ما رواه الشیخ الصدوق عن السکونی، اما السکونی فمعتبر علی المبنی، کما أن طریق الصدوق الیه صحیحة «۵».

---

(۱). مبانی تکملة المنهاج ۲: ۴۰ مسألة ۴۵.

(۲). ذخیرة الصالحین ۸: ۶۷ (مخطوط).

(۳). التفریع ۲: ۲۱۱.

(۴). المغنی ۷: ۶۵۹- المحلی ۱۰: ۴۶۲.

(۵). الفقیه ۴: ۵۵- المشیخة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۹۶

أما عدم افتاء الصدوق بما تفرد السکونی برواياته، علی ما صرح به فی باب میراث المجوس، فهو لا یدل علی عدم وثاقته، فلعله لأجل أنه کان عامیا فلم تثبت وثاقته عنده، و أما لو لم نر اعتبار العدالة، بل نری کفایة الوثاقة و الصدق فی الحدیث، فلا بحث حینئذ فی قبول الروایة.- کما هو مبنی السید الخوئی. «۱»

نعم یبقی اعراض الاصحاب، و هو غیر موهن عنده، و لکن علی مبنی القائل: بأنّ الاعراض موهن للحجیة، فلا مجال للفتوی بالحبس. «۲»

الفصل الثالث عشر حبس العبد القاتل بأمر مولاه

اشارة

أفتی جمع من فقهائنا- قدس اللّه أرواحهم- بتخلید العبد فی السجن لو قتل بأمر مولاه، و وردت به روایات، و أفتی اکثرهم بوجوب قتله لأنه مباشر، و حبس المولی لأنه آمر.

و ممن أفتی بالحبس: ابو الصلاح الحلبی و یحیی بن سعید الحلی، و السید الخوئی.

و من فقهاء المذاهب الأخری: ابو طالب علی ما فی المغنی.

الروایات و آراء فقهائنا

۱- الکافی: «علیّ، عن أبیه، عن النوفلی، عن السکونی، عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: قال أمیر المؤمنین علیه السلام، فی رجل أمر عبده أن یقتل رجلا، فقتله، فقال أمیر المؤمنین علیه السلام: و هل عبد الرجل الّا کسوطه أو کسیفه، یقتل السید به و یستودع العبد السجن.» «۳»

---

(۱). انظر معجم رجال الحدیث ۳: ۱۰۷.

(۲). حین اکتب هذه السطور، و اذا بالمذیاع اذاع أمرّ خبر لعله مرّ علیّ طیلة عمری و هو خبر رحیل السیّد الامام القائد الخمینی رضوان اللّه تعالی علیه ۲۹/ شوال/ ۱۴۰۹.

(۳). الکافی ۷: ۲۸۵ ح ۳- عنه الوسائل ۱۹: ۳۳ ح ۲.- المناقب ۲: ۱۹۵- عنه البحار ۱۰۴: ۳۸۶ ح ۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۹۷

و رواه الصدوق فی الفقیه و فیه: «و یستودع العبد السجن حتی یموت» «۱».

و رواه فی التهذیب «۲»، و الاستبصار. «۳»

قال فی الاستبصار: «فالوجه فی هذین «۴» الخبرین أن نحملهما علی من یتعود أمر عبیده بقتل الناس و یلجئهم الی ذلک و یکرههم علیه، فانّ من هذه صورته، وجب علیه القتل لأنه مفسد فی الأرض، و انّما قلنا ذلک لأنّ الخبر الأول «۵» مطابق لظاهر القرآن، قال اللّه تعالی: «أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» «۶» و قد علمنا أنه اراد النفس القاتلة دون غیرها بلا خلاف، فینبغی أن یکون ما خالف ذلک لا یعمل علیه.» «۷»

قال المجلسی الأول: «و ردهما «۸» الشیخ بمخالفتهما للقرآن و الاخبار، و وجّههما بمن کان معتادا لذلک، و یمکن التوجیه لصغره، أو

بزوال عقله حين الأمر من المولى الجبّار، و يمكن جمعهما بالتخصيص لأنه لم يرد نص فی العبد سوی هذين فاذا لم يكن لهما معارض أشكل طرحهما.» «۹»

و قال: «و اعلم أنّ المصنف عمل بالخبر المتقدم إنّ خطأ العبد عمد و جعل هنا عمد العبد كالعدم فيمكن أن يخص العبد هنا بغير البالغ أو بمن ذهب اختياره، لتخويف السيد سيما اذا كان مولاه تركا» «۱۰» بضم التاء.

قال المجلسی الثانی: «ضعيف علی المشهور» «۱۱».

---

(۱). الفقيه ۴: ۸۸ ح ۹- و رواه فی ۳: ۱۹ ح ۲ عنه، و فيه: و استودع العبد السجن.

(۲). التهذيب ۱۰: ۲۲۰ ح ۱۳ عن السكونی.

(۳). الاستبصار ۴: ۲۸۳ ح ۳.

(۴). و الخبر الثانی هو رواية اسحاق بن عمار عن ابی عبد اللّه (ع) فی رجل أمر عبده أن يقتل رجلا فقتله، قال:

يقتل السيد به. التهذيب ۱۰: ۲۲۰.

(۵). و مقصوده رواية ابی جعفر (ع): و يحبس الآمر بقتله: «انظر حبس الآمر؛ الحديث الاوّل».

(۶). المائدة: ۴۵.

(۷). الاستبصار ۴: ۲۸۳.

(۸). اشارة الی خبر اسحاق بن عمار، و خبر السكونی.

(۹). روضة المتقين ۶: ۸۸.

(۱۰). روضة المتقين ۱۰: ۳۵۳.

(۱۱). مرآة العقول ۲۴: ۳۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۹۸

۲- الام: «اخبرنا الربيع، قال: أخبرنا الشافعی، قال أخبرنا حماد عن قتادة عن خلاس، عن علی رضی اللّه عنه، قال: اذا أمر الرجل عبده أن يقتل رجلا فانما هو كسيفه أو كسوطه، يقتل المولی و يحبس العبد فی السجن.» «۱»

۳- المصنف: «عبد الرزاق عن ابن جريح عن سليمان بن موسی قال: لو أمر رجل عبدا له، فقتل رجلا لم يقتل الآمر و لكنه يفديه و يعاقب و يحبس» المصنف ۹: ۴۲۵ ح ۱۷۸۸۳

آراء فقهائنا

۱- قال ابن الجنيد: «فان كان المأمور عبدا أو جاهلا أو مكرها لا بأس بمخالفته اتلاف نفسه، ازلت القود عنه و اقدت الآمر و حبست القاتل حتی يموت بعد تعزير له و امرته بالتكفير ليتولی القتل بنفسه.» «۲»

۲- الشيخ الطوسی: «و اذا أمر انسان حرا بقتل رجل فقتله المأمور وجب القود علی القاتل دون الآمر، و كان علی الإمام حبسه ما دام حيا، فان أمر عبده بقتل غيره فقتله، كان الحكم أيضا مثل ذلك سواء، و قد روی: انه يقتل السيد، و يستودع العبد السجن، و المعتمد ما قلناه.» «۳»

۳- و قال فی الخلاف: «و الأقوی فی نفسی أن نقول: إن كان العبد عالما بأنّه لا يستحق القتل أو متمكنا من العلم به فعليه القود، و ان كان صغيرا أو مجنونا فانه يسقط القود و يجب فيه الدية» «۴».

۴- و قال فی المبسوط: «اذا كان له عبد صغير لا يعقل و يعتقد ان كل ما يأمره سيده فعليه فعله، او كان كبيرا أعجميا يعتقد طاعة مولاه

واجبـة و حتما فی کل ما یأمره، و لا یعلم أنّه لا طاعـة فی معصـیة اللّه، فاذا کان کـذلک فاذا أمره بقتل رجل، فقتله فعلی السـید القود، لأنّ العبد یتصرف عن رأی مولاه، فکان کالآلة له بمنزلة السکین و السیف، و کان علی السید القود وحده» «۵».

---

(۱). الام ۷: ۱۷۷- السنن الکبری ۸: ۵۱- المحلی ۱۰: ۵۰۸.- کنز العمال ۱۵: ۸۷ ح ۴۰۲۱۱ عن الشافعی و البیهقی.

(۲). نقله عنه العلامة فی المختلف ۹: ۳۲۹- و ملاذ الاخیار ۱۶: ۴۶۴.

(۳). النهایة: ۷۴۷.

(۴). الخلاف ۵: ۱۶۸ مسألة ۳۰.

(۵). المبسوط ۷: ۴۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۹۹

۵- ابو الصـلاح الحلبی: «.. و اذا کان الآمر سـید العبد معتادا لذلک قتل السـید، و خلّد العبد الحبس، و اذا کان نادرا، قتل العبد و خلّد السید الحبس» «۱».

۶- ابن ادریس: «فان أمر عبـده بقتل غیره فقتله، فقـد اختلف روایات اصـحابنا فی ذلک ... و الذی یقوی عندی فی ذلک: انه ان کان العبد عالما بأنّه لا یسـتحق القتل أو متمکنا من العلم فعلیه القود، دون السـید، و إن کان صغیرا أو مجنونا یسقط القود و یجب فیه الدیة علی السید، دون القود، لأنّه غیر قاتل حقیقة، فألزمناه الدّیة، لقوله (ص): لا یطل دم امرئ مسلم » «... ۲».

۷- علی بن حمزة: «و ان أمر عبـدا له صـغیرا أو کبیرا غیر ممیز، لزم الآـمر القود، و ان کـان ممیزا کان القصاص علی المباشـر و اذا لزم القود المباشر خلّد الآمر فی الحبس و ان لزم الامر خلّد المباشر فی الحبس إلّا ان یکون صبیا أو مجنونا» «۳».

۸- یحیی بن سعید: «فإن أمر عبده بقتل غیره فقتله أقید سیده لأنه کآلته و خلّد العبد السجن.» «۴»

۹- العلامـة الحلّی: «و الوجه ما فصـله الشـیخ فی المبسوط ... لنا ان الکبیر عامد فی قتله فوجب علیه القصاص، و أمر السـید أو اکراهه علیه لا یخرجه عن کونه مباشرا فی قتل العمد، و امّا الصغیر فانه کالآلة ... و حملنا الروایتین- روایة السکونی و اسحاق بن عمار- علی صغر العبد لأنّه مناسب للأدلة العقلیة.» «۵»

أقول: و هذا موقوف علی جواز تخلید العبد الصغیر غیر الممیز السجن، و لم أر قائلا به، مع منافاته للأصول. «۶»

۱۰- السـید الخوئی: «المشـهور جریان الحکم المذکور- حبس الآمر- فیما لو أمر السید عبده بقتل شخص فقتله، و لکنه مشکل، بل لا یبعد ان یقتل السید الآمر،

---

(۱). الکافی فی الفقه: ۳۸۷.

(۲). السرائر ۳: ۳۴۹.

(۳). الوسیلة: ۴۳۸.

(۴). الجامع للشرائع: ۵۸۰.

(۵). المختلف: ۹: ۳۳۰ المسألة ۳۰.

(۶). انظر ریاض المسائل ۱۶: ۱۹۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۰۰

و یحبس العبد.. الی ان قال: و کیف کان، فالأظهر أنّه یقتل السید و یحبس العبد، و تدل علی ذلک..» «۱»

۱۱- الشیخ الوالد- رحمه اللّه- فانه بعد أن أورد الآراء و الأدلة فی المقام قال:

«و لکن الأقرب نظرا الی الأخبار الصّحاح ان الأشهر بین المتأخرین: ان العبد کغیره من الأحرار یقاد منه مع بلوغه و عقله، و یحبس السید مخلّدا حتی یموت.» «۲»

و قد یقال بإلحاق افراد الجند العادیین بالعبید و القواد العسکریین بالسادة فی هذه الأزمان، فیتحصل حبس الآمر غیر الغالب علی المباشر، و حبس القاتل المغلوب علی أمره، و إن ذهب المشهور الی خلافه کما یمیل الیه بعض المعاصرین. «۳»

آراء المذاهب الاخری

۱۲- ابن قدامة: «و متی کان العبد یعلم تحریم القتل، فالقصاص علیه، و یؤدب سیده- لأمره بما أفضی الی القتل- بما یراه الإمام من الحبس و التعزیر و ان کان غیر عالم بخطره، فالقصاص علی سیده، و یؤدّب العبد، قال احمد: یضرب و یؤدب، و نقل عنه ابو طالب، قال: یقتل الولی و یحبس العبد، حتی یموت، لأنّ العبد سوط المولی و سیفه، و کذا قال علی و أبو هریرة. و قال علی (ع): یستودع السجن.

و ممن قال بهذه الجملة الشافعی، و ممن قال: إنّ السید یقتل، علی و أبو هریرة، و قال قتادة: یقتلان جمیعا.» «۴»

۱۳- المرداوی: «نقل ابو طالب: من أمر عبده أن یقتل رجلا، فقتله: قتل المولی، و حبس العبد حتی یموت، لأنّه سوط المولی و سیفه، کذا قال علی بن أبی طالب، و أبو هریرة رضی اللّه عنهما» «۵».

---

(۱). مبانی تکملة المنهاج ۲: ۱۴.

(۲). ذخیرة الصالحین ۸: ۶۷ (مخطوط)

(۳). انظر القضاء و الشهادة: ۵۷.

(۴). المغنی ۷: ۷۵۷.

(۵). الانصاف ۹: ۴۵۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۰۱

أقول: إنّ مضمون الروایة: من قتل الآمر و حبس المباشر، مخالف للکتاب و النصوص، فلا بد من توجیهها، أو طرحها.

۱- امّا التوجیه: بالحمل علی من یتعود أمر عبیده بحجة انه محارب و مفسد حینئذ؛ فانه و إن ذبّ الإشکال الأول- قتل الآمر- و لکن یبقی الإشکال الثانی- حبس المباشر- حیث لم یتعرض له لا نفیا و لا اثباتا.

۲- و اما التوجیه بالحمل علی الصغر، فلم یدفع الإشکال، و ذلک لأنّ الصغیر غیر مکلّف، فلا وجه لحبسه عقوبة، إلّا أن یقال: بأنّ الصغیر قد یعاقب، کما فی السرقة و الاستمناء و.. «۱»

۳- و امّا التوجیه بتخصیص العمومات بها، فهو مبنی علی عدم اباء العام الکتابی- النَّفْسَ بِالنَّفْسِ- للتخصیص، و علی جواز تخصیص العام الکتابی بالخبر الواحد، و علی صحة سند الروایة، و تمامیة اصالة الجد.

۴- و اما التوجیه: بأنها موافقة للعامة فتطرح، فنقول: امّا من حیث الاخبار فهی مختلفة عندهم، و أمّا من حیث الآراء فکذلک فهی مختلفة عندهم: بعضهم یری قتل الآمر وحده، و بعضهم قتل المأمور وحده، و بعضهم قتلهما جمیعا، و بعضهم عدم قتلهما، نعم هو قول أحمد.

إلّا أن یقال: إنّ المذهب المشهور هو قول احمد زمن صدور الروایة، فالروایة صادرة عن التقیة، و لکن یقال: مجرد وجود الخلاف فی آراء العامة یغنی الإمام عن التقیة و عدم الارادة الجدیة فلا یمکننا إعمال قاعدة الترجیح و ذلک لأنّ القول بقتل العبد و عدم قتله، موافق لأخبارهم و أقوالهم.

و الوجه طرح الروایة التی تکتفی بحبس العبد لمخالفتها الکتاب و النصوص و عدم صحة ما ذکروه من توجیهات لها، فالصحیح ما ذهب الیه جمع من الفقهاء کابن ادریس و ابن حمزة و المرحوم الوالد بأنّه: یقاد من العبد کغیره من الأحرار و یخلّد الآمر فی السجن حتی یموت.

---

(۱). انظر الروضة البهیة ۱۰: ۱۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۰۲

الفصل الرابع عشر حبس العبد القاتل عمدا

۱- الکافی: «یونس، عن ابان بن تغلب، عمّن رواه، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: اذا قتل العبد الحرّ دفع الی أولیاء المقتول، فان شاءوا قتلوه، و ان شاءوا حبسوه، و ان شاءوا استرقّوه و یکون عبدا لهم.» «۱»

قال العلامة المجلسی: «و یدل هذا الخبر و الخبر الآتی علی أنّ الوارث فی العمد بالخیار بین القتل و الاسترقاق، و لا خلاف فی تسلّط الولیّ علی قتله، و اما اذا اراد استرقاقه فهل یتوقف علی رضا المولی؟ فالأشهر بین الأصحاب و ظاهر الأخبار العدم، و قیل یتوقف علی رضاه، لأنّ القتل عمدا یوجب القصاص، و لا یثبت المال عوضا عنه إلّا بالتراضی، و لا یخفی ضعفه فی مقابلة النصوص.» «۲»

الفصل الخامس عشر حبس من قتل مستأمنا

۱- سنن سعید بن منصور: «حدثنا سعید، قال: نا عبد اللّه بن المبارک، عن معمر، عن زیاد بن مسلم، ان رجلا قدم من الهند بأمان الی عدن، فقتله رجل بأخیه، فکتب فیه الی عمر بن عبد العزیز، فکتب عمر: ان لا تقتلوه به، و خذوا منه الدّیة و ابعثوا بها الی ذریته، و أمر به فسجن.» «۳»

و رواه ابن أبی شیبة بتفاوت «۴».

---

(۱). الکافی ۷: ۳۰۴ ح ۶.

(۲). مرآة العقول ۲۴: ۷۱.

(۳). سنن سعید بن منصور ۲: ۲۹۵ ح ۲۸۲۶.

(۴). المصنف ۹: ۴۵۱ و ۱۲: ۴۶۴ ح ۱۵۲۷۳ و ۸۰۷۴ و ۸۰۷۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۰۳

۲- ابن أبی شیبة: «حدثنا ابو بکر، قال: حدثنا ابن مهدی، عن سفیان، عن یوسف بن یعقوب أنّ رجلا من المشرکین قتل رجلا من المسلمین ثم دخل بأمان، فقتله أخوه، فقضی علیه عمر بن عبد العزیز بالدیة، و جعله علیه فی ماله، و حبسه فی السجن و بعث بدیته الی ورثته من أهل الحرب» «۱».

أقول: لا خلاف عندنا فی عدم الاقتصاص من المسلم بالمستأمن و لکنه یعزّر و ذلک لاعتبار التساوی فی الدین- فی شروط القصاص- و امّا بالنسبة الی الدیة، فیغرّم دیة الذمی، فان صدق علی المستأمن عنوان الذمی فیشمله الأدلة. فیجب الدیة. «۲» و امّا بالنسبة الی الحبس فیدور مدار صدق التعزیر علیه و سیأتی فی القسم الثانی البحث عنه و انه یصدق علیه ذلک.

الفصل السادس عشر حبس القاصد اهلاک ولده

و لعل الوجه فیه المنع من ارتکابه المحرّم و لم أجد من تعرض لهذه المسألة لا- من فقهائنا و لا- من فقهاء السنة الّا السرخسی فی المبسوط، فقال: «.. و من قصد اهلاک ولده یحبس.» «۳»

نعم تعرض فقهاؤنا لنوع آخر من المسألة، کما مر و هو لو قتل ولده فلا قصاص علیه بل ینفی عن بلده- کما صرح بذلک یحیی بن سعید فی الجامع للشرائع «۴»، و أفتی العلامة الحلّی بتعزیره. «۵»

---

(۱). المصنف ۹: ۴۵۱ و ۱۲: ۴۶۴ ح ۱۵۲۷۳ و ۸۰۷۴ و ۸۰۷۵.

(۲). انظر جواهر الکلام ۴۱: ۱۴۰ کتاب القصاص.

(۳). المبسوط ۲۰: ۹۰.

(۴). الجامع للشرائع: ۵۷۶- و عنه ملاذ الاخیار ۱۶: ۵۰۰.

(۵). تحریر الاحکام ۲: ۲۴۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۰۴

الفصل السابع عشر حبس المقتص له حتی یبرأ المقتص منه

اشارة

۱- ابن أبی شیبة: «حدثنا ابو بکر، قال: حدثنا معاذ بن معاد بن عوف، قال:

شهدت عبد الرحمن بن أذینة، أقصّ رجلا حرصتین (و هی من الجراح ما یشق الجلد شقا خفیفا فی رأسه) ثم حبس المقتص له حتی ینظر المقتص منه، قال: و کان ابن سیرین ینکر هذا الحبس.» «۱»

۲- و فیه: «حدثنا ابو بکر، قال: حدثنا محمد بن بکر، عن ابن جریج، قال: قال عطاء: الجروح قصاص و لیس للإمام أن یضربه و لا أن یحبسه، انما هو القصاص، ما کان اللّه نسیّا لو شاء لأمر بالسجن و الضرب.» «۲»

آراء فقهائنا

۱- قال المحقق الحلی: «و لا- یثبت القصاص فیما فیه تعزیر، کالجائفة «۳» و المأمومة «۴»، و تثبت فی الحارصة «۵» و الباضعة «۶» و السمحاق «۷» و الموضحة «۸»، و فی کل جرح لا تغریر فی أخذه، و سلامة النفس معه غالبة..» «۹».

۲- و قال العلامة الحلّی: «یشترط فی القصاص فی الشجاج «۱۰» و الأعضاء انتفاء

---

(۱). المصنف ۹: ۴۱۹ ح ۷۸۷۴.

(۲). المصنف ۹: ۴۱۹ ح ۷۹۷۵.

(۳). و هی التی تصل الی الجوف من ای الجهات کان و لو من ثغرة النحر.

(۴). و هی التی تبلغ أم الرأس و هی الخریطة التی تجمع الدماغ.

(۵). و هی التی تقشر الجلد.

(۶). و هی الآخذة کثیرا فی اللحم.

(۷). و هی التی تبلغ السمحاقة، و هی جلدة مغشیة للعظم.

(۸). و هی التی تکشف عن وضح العظم. «انظر شرایع الإسلام ۴: ۲۷۵».

(۹). شرایع الإسلام ۴: ۲۳۴.

(۱۰). و هی الجرح المختص بالرأس و الوجه.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۰۵

التغریر، فلا قصاص فیما فیه تغریر فی النفس کالمأمومة و الجائفة، و یشترط أیضا امکان الاستیفاء من غیر حیف و لا زیادة فلا قصاص فی الهاشمة «۱» و المنقلة «۲» و یثبت أیضا فی الحارصة و الباضعة و السمحاق و فی کل جرح لا تغریر فیه » «... ۳».

أقول: ان الحارصة مما یثبت فیها القصاص، و لا تغریر فیه، کما فی الجائفة و المأمومة، و علیه فالقصاص حقه، و معه فکیف یسجن مع أنه لا یضمن السرایة و هل هذا إلّا من مصادیق الحبس عن ظلم!! نعم لو لم یأمن سلامة النفس فیما لو اقتص منه فیعدل الی الدیة خوفا من خطر السرایة. فأین مورد الحبس حینئذ؟! «۴»

هذا و لکن عن أبی یوسف الحکم بالحبس زیادة علی الأرش و العقوبة قال: «فإن لم یکن یستطاع فی مثلها قصاص، حکم علیه بالأرش و عوقب و أطیل حبسه حتی یحدث توبة ثم یخلّی عنه.» «۵»

---

(۱). و هی تهشم العظم.

(۲). و هی التی نحوج الی نقل العظم «شرایع الإسلام ۴: ۲۷۵ و الروضة البهیة ۱۰: ۲۶۷».

(۳). تحریر الاحکام ۲: ۲۵۸.

(۴). انظر جواهر الکلام ۴۱: ۳۳۵ و الروضة البهیة ۱۰: ۹۳.

(۵). الخراج: ۱۵۱

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۰۷

الباب الثّانی الحبس فی السرقة: و فیه اثنا عشر فصلا

اشارة

۱- حبس السارق فی الثالثة.

۲- حبس السارق الأشل و الأقطع.

۳- حبس سارق الحلیة.

۴- حبس الطرّار، و المختلس، و القفّاف.

۵- حبس الناقب للبیت، و الکاسر للقفل و شبهه.

۶- حبس النبّاش.

۷- حبس من باع حرا.

۸- حبس السارق لغیبة المسروق منه.

۹- حبس قطّاع الطریق.

۱۰- حبس من اعان قطّاع الطریق.

۱۱- الحبس لتهمة السرقة.

أ- حبس المتهم الی أن یأتی بالمتاع المسروق.

ب- حبس المتهم بالسرقة حتی یحضر الشهود.

ج- حبس المتهم لتعدیل الشهود.

د- حبس المتهم الذی یدّعی ملکیة المتاع.

۱۲- حبس المعروف بالسرقة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۰۹

الفصل الأوّل حبس السارق فی الثالثة

اشارة

و مما اتفقت علیه الإمامیة القول بحبس السارق فی الثالثة بعد قطع یده و رجله فی المرة الأولی و الثانیة، و به قال بعض السنّة کالشعبی و الحسن و النخعی و الزهری و حماد و الثوری- علی ما فی المغنی- و هو رأی البصری فی التفریع و الکاسانی فی البدائع، بل الحنفیة علی ما فی الفقه علی المذاهب و به وردت نصوص کثیرة بلغت حد الاستفاضة.

طبسی، نجم الدین، موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، در یک جلد، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم - ایران، اول، ه ق موارد السجن فی النصوص و الفتاوی؛ ص: ۱۰۹

لکن البحث فی أنّه هل یخلّد، أو یطلق لو تاب، أو رأی الامام مصلحة فی ذلک؟

الظاهر من الشیخ المفید و السید المرتضی و الدیلمی و غیرهم، هو الثانی، و سوف یأتی البحث عنه فی القسم الثانی من هذا الکتاب.

و فیما یلی روایات الباب ثم کلمات الفقهاء:

الروایات

۱- الکافی: «علی بن ابراهیم، عن أبیه، و عدة من أصحابنا، عن سهل بن زیاد جمیعا، عن ابن أبی نجران، عن عاصم بن حمید، عن محمد بن قیس، عن أبی جعفر علیه السلام، قال: قضی أمیر المؤمنین (ع) فی السارق اذا سرق قطعت یمینه، و اذا سرق مرة

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۱۰

اخری قطعت رجله الیسری، ثم اذا سرق مرة اخری سجنته و ترکت رجله الیمنی یمشی علیها إلی الغائط و یده الیسری یأکل بها و یستنجی بها، و قال: إنّی لأستحیی من اللّه أن اترکه لا ینتفع بشیء، و لکنّنی أسجنه حتّی یموت فی السجن.» «۱»

قال المجلسی: «حسن کالصحیح» «۲» و رواه الشیخ فی التهذیب عنه «۳».

۲- و فیه: «حمید بن زیاد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن غیر واحد، عن أبان بن عثمان، عن زرارة، عن أبی جعفر (ع) قال:.. و سألته إن هو سرق بعد قطع الید و الرجل فقال: استودعه السجن أبدا و أغنی عن الناس شره.» «۴»

و رواه الشیخ الطوسی عنه فی التهذیب. «۵»

قال المجلسی: «مرسل کالموثق» «۶».

أقول: و الروایة مرسلة اذ فیها «عن غیر واحد» فلم یعرف الراوی، إلّا علی مبنی الشیخ الاستاذ و غیره فهی کالمستفیض لأنّ الراوی أکثر من واحد.

۳- و فیه: «عدة من اصحابنا، عن احمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عیسی، عن سماعة بن مهران، قال: اذا اخذ السارق قطعت یده من وسط الکف، فان عاد قطعت رجله من وسط القدم، فان عاد استودع السجن، فإن سرق فی السجن، قتل.» «۷»

و رواه الشیخ فی التهذیب: «عن یونس، عن سماعة، قال: قال ابو عبد اللّه..» «۸».

و وثقه المجلسی «۹».

---

(۱). الکافی ۷: ۲۲۲ ح ۴- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۹۲ ح ۱- البحار ۷۶: ۱۸۵ ح ۱۳ عن العلل.

(۲). مرآة العقول ۲۳: ۳۴۴.

(۳). التهذیب ۱۰: ۱۰۳ ح ۱۹.

(۴). الکافی ۷: ۲۲۲ ح ۳- انظر علل الشرائع ۲: ۵۳۶ ح ۲ و الوسائل ۱۸: ۴۹۲ ح ۲ عن الکافی- البحار ۷۶: ۱۸۴ ح ۱۲.

(۵). التهذیب ۱۰: ۱۰۴ ح ۲۰.

(۶). مرآة العقول ۲۳: ۳۴۴- ملاذ الاخیار ۱۶: ۲۰۲.

(۷). الکافی ۷: ۲۲۳ ح ۸- انظر تفسیر العیاشی ۱: ۳۱۸ ح ۱۰۵- البحار ۷۶: ۱۹ ح ۳۹.

(۸). التهذیب ۱۰: ۱۰۳ ح ۱۷.

(۹). مرآة العقول ۲۳: ۳۴۶- ملاذ الاخیار ۱۶: ۲۰۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۱۱

۴- و فیه: «علی بن ابراهیم، عن ابیه، عن بعض اصحابه، عن حماد، عن ابی عبد اللّه (ع) قال: لا یخلّد فی السجن الّا ثلاثة: الذی یمثّل، و المرأة ترتد عن الإسلام، و السارق بعد قطع الید و الرجل.» «۱»

و رواه الشیخ فی التهذیب «۲»، و القاضی فی الدعائم بتفاوت «۳».

أقول: و هی مرسلة، و الحکم بتخلید الممثل فی السجن مخالف للمشهور و قد تعرضنا له فی فصل «الایذاء الجسمی».

۵- الفقیه: «و روی الحسن بن محبوب، عن علی بن رئاب، عن زرارة، عن أبی جعفر علیه السلام فی رجل سرق فقطعت یده الیمنی ثم سرق فقطعت رجله الیسری ثم سرق الثالثة قال: کان أمیر المؤمنین (ع) یخلده فی السجن..» «۴»

۶- العلل: «و بهذا الاسناد (عن محمد بن الحسن، عن الحسین بن الحسن بن ابان) عن الحسین بن سعید، عن النضر بن سوید، عن قاسم بن سلیمان، عن عبید بن زرارة، قال: سألت ابا عبد اللّه (ع): هل کان علی یحبس احدا من أهل الحدود؟

فقال: لا إلّا السارق، فانه کان یحبسه فی الثالثة بعد ما یقطع یده و رجله.» «۵»

لعل المراد به الحبس التأبیدی، أو الحمل علی غالب المحبوسین فی ذلک الزمان و قلة المحبوسین بجریمة غیر السرقة، فیکون الحصر اضافیا.

۷- الجعفریات: «.. عن جعفر بن محمد، عن أبیه، عن جده، أن علیا (علیهم السلام) اتی بسارق فقطع یده الیمنی، ثم اتی به مرة اخری فقطع رجله الیسری، ثم اتی به الثالثة فقال علی (علیه السلام): انی لأستحیی من اللّه تعالی ان أدعه بلا ید یأکل بها و یستنجی و لا رجل یمشی علیها، فجلده و استودعه الحبس» «۶».

۸- عن زرارة عن أبی جعفر ع عن رجل سرق فقطعت یده الیمنی ثم سرق فقطعت رجله الیسری ثم سرق الثالثة قال کان أمیر المؤمنین ع یخلده فی السجن و یقول: انی لأستحیی من ربی أن أدعه بلا ید یستنظف بها و لا رجل یمشی بها إلی حاجة. العیاشی ۱: ۳۱۸ ح ۱۰۴ و عنه البحار ۷۶: ۱۸۹ ح ۲۸.

---

(۱). الکافی ۷: ۲۷۰ ح ۴۵- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۹۳ ح ۵.

(۲). التهذیب ۱۰: ۱۴۴ ح ۲۹.

(۳). دعائم الإسلام ۲: ۵۳۹ ح ۱۹۱۷- و عنه المستدرک ۱۷: ۴۰۳ ح ۴.

(۴). الفقیه ۴: ۴۶ ح ۱۸- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۹۵ ح ۱۲- دعائم الإسلام ۲: ۵۳۹ ح ۱۹۱۷- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۲۶ ح ۳.

(۵). علل الشرائع ۲: ۵۳۷ ح ۳- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۹۶ ح ۱۳ و البحار ۷۶: ۱۸۵ ح ۱۵ و ۱۸۶ ح ۱۶.

(۶). الجعفریات: ۱۴۰- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۲۵ ح ۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۱۲

أورده العیاشی عن السکونی و فیه «و انفق علیه من بیت المال» «۱».

۸- الارشاد: «روی زید بن الحسن بن عیسی، قال ابو بکر بن أبی اویس، عن عبد اللّه بن سمعان، عن عبد اللّه بن علی بن الحسین، عن أبیه، عن جده عن أمیر المؤمنین (ع) انه کان یقطع ید السارق الیمنی فی أول سرقته، فان سرق ثانیة قطع رجله الیسری، فان سرق ثالثة خلّده فی السجن.» «۲»

۹- مسند زید: «حدثنی زید بن علی، عن أبیه، عن جده، عن علی رضی اللّه عنهم، انه کان یقطع یمین السارق، فان عاد فسرق، قطع رجله الیسری، فان عاد فسرق استودعه السجن، و قال: إنی لأستحیی من اللّه تعالی أن اترکه لیس له شیء یأکل به و لا یشرب و لا یستنجی به اذا اراد أن یصلی.» «۳»

۱۰- ابن أبی شیبة: «حدثنا ابو بکر، قال: حدثنا جریر، عن (منصور، عن) أبی الضحی و عن مغیرة، عن الشعبی قالا: کان علی یقول: اذا سرق السارق مرارا قطعت یده و رجله ثم إن عاد استودعته السجن.» «۴»

۱۱- و فیه: «حدثنا ابو بکر قال حدثنا ابن ادریس عن حصین عن الشعبی و عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد اللّه بن سلمة: إن علیا اتی بسارق فقطع یده الیمنی، ثم اتی به فقطع رجله الیسری ثم اتی به الثالثة، فقال: إنّی استحیی أن أقطع یده یأکل بها و یستنجی بها، و فی حدیث بعضهم: ضربه و حبسه.» «۵»

۱۲- و فیه: «حدثنا ابو بکر، قال حدثنا ابو اسامة، عن عبد الرحمن بن یزید بن جابر، عن مکحول، ان عمر قال: إذا سرق فاقطعوا یده، ثم ان عاد فاقطعوا رجله، و لا تقطعوا یده الاخری و ذروه یأکل بها الطعام و یستنجی بها من الغائط، و لکن

---

(۱). تفسیر العیاشی ۱: ۳۱۹ ح ۱۰۶.

(۲). الارشاد: ۲۶۷- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۹۶ ح ۱۵.

(۳). مسند زید: ۳۰۲.

(۴). المصنف ۹: ۵۰۹ ح ۸۳۰۹.

(۵). المصنف ۹: ۵۱۲ ح ۸۳۱۹- انظر سنن الدارقطنی ۳: ۱۸۰ ح ۲۸۷- السنن الکبری ۸: ۲۷۵- کنز العمال ۵: ۵۵۳ ح ۱۳۹۲۹، عن البغوی- المحلی ۱۱: ۳۵۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۱۳

احبسوه عن المسلمین» «۱».

۱۳- و فیه:: «حدثنا ابو بکر، قال: حدثنا ابن نمیر، عن عبد الملک، عن عطاء سئل:

أ یقطع السارق اکثر من یده و رجله؟ قال: لا و لکنه یحبس.» «۲»

۱۴- المصنف:: «عبد الرزاق، عن معمر، عن جابر، عن الشعبی: کان علی لا یقطع الّا الید و الرجل، و إن سرق بعد ذلک سجن و نکّل،

و کان یقول: إنّی لأستحیی اللّه ألّا ادع له یدا یأکل بها و یستنجی.» «۳»

۱۵- و فیه:: «اخبرنا عبد الرزاق، عن اسرائیل بن یونس، عن سماک بن حرب، عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدی، عن عمر انه أتی برجل قد سرق، یقال له: سدوم فقطعه، ثم اتی به الثانیة فقطعه، ثم اتی به الثالثة، فأراد ان یقطعه فقال له علی (ع):

لا تفعل، إنّما علیه ید و رجل، و لکن احبسه.» «۴»

۱۶- الخراج:: «و حدثنا الحجاج بن ارطاة، عن عمرو بن مرة، عن عبد اللّه بن سلمة قال: کان علی رضی اللّه عنه یقول فی السارق: تقطع یده فان عاد قطعت رجله، فان عاد استودع السجن.» «۵»

۱۷- و فیه: «حدثنا الحجاج عن عمرو بن دینار، إنّ نجدة کتب الی عبد اللّه بن عباس یسأله عن السارق، فکتب الیه بمثل قول علی رضی اللّه عنه، و بلغنا ان ابا بکر فعل مثل ذلک بسارق.» «۶»

۱۸- و فیه: «حدثنا الحجاج عن سماک عمن حدثه أن عمر استشار فی السارق فأجمعوا علی أنه إن سرق قطعت یده، فان عاد قطعت رجله، فان عاد استودع السجن.» ۷

أقول: هذا، و قد ذکرنا روایات اخری تتعلق بالباب، فی بحث نفقة المسجون،

---

(۱). المصنف ۹: ۵۱۰ ح ۸۳۱۲- و عنه کنز العمال ۵: ۵۴۴ ح ۱۳۸۸۵.

(۲). المصنف ۹: ۵۱۱ ح ۸۳۱۶.

(۳). مصنف عبد الرزق ۱۰: ۱۸۶ ح ۱۸۷۶۴- کنز العمال ۵: ۵۴۹ ح ۱۳۹۰۶.

(۴). مصنف عبد الرزاق ۱۰: ۱۸۶ ح ۱۸۷۶۶- و عنه کنز العمال ۵: ۵۴۵ ح ۱۳۸۸۹.

(۵). الخراج: ۱۷۴- مصنف ابن ابی شیبة ۹: ۵۱۲ ح ۸۳۲۰.

(۶) ۶ و ۷. الخراج: ۱۷۴- کنز العمال ۵: ۵۵۳ ح ۱۳۹۲۳، عن سعید بن منصور، و مسلم، و البخاری.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۱۴

و علیه یمکن دعوی الاستفاضة بل التواتر فی المقام کما صرح بذلک فی الجواهر فقال:

«.. الی غیر ذلک من النصوص التی یمکن دعوی تواترها أو القطع بمضمونها.» «۱»

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الصدوق: «و اذا اخذ السارق مرة قطعت یده من وسط الکف فان عاد قطعت رجله من وسط القدم فان عاد استودع السجن، فان سرق فی السجن قتل..» «۲»

۲- الشیخ المفید: «.. فان سرق ثالثة بعد (أن) قطعت رجله الیسری، و کانت سرقته من حرز ما قیمته ربع دینار خلّد فی الحبس الی أن یموت أو یری الإمام صلاحا منه و توبة و اقلاعا و یعلم أن فی إطلاقه صلاحا فلا بأس أن یخلّی سبیله اذا کان الأمر علی ما وصفناه.» «۳»

۳- السید المرتضی: «و مما انفردت به الامامیة القول: بأنّ من سرق ما یبلغ نصاب القطع من حرز قطعت یمینه من الموضع الذی ذکرناه، فان سرق ثانیا قطعت رجله الیسری، فان سرق ثالثة بعد قطع رجله الیسری خلّد فی الحبس الی أن یموت أو یری الإمام رأیه، فان سرق فی الحبس من حرز ما هو نصاب القطع ضربت عنقه.» «۴»

۴- الشیخ الطوسی: «.. و ان سرق ثالثا قطعت یده الیسری عند قوم، و عندنا یخلد الحبس.» «۵»

۵- و قال فی النهایة: «فإن سرق بعد ذلک- أی مرتین- خلّد السجن، فان سرق فی السجن من حرز القدر الذی ذکرناه، قتل.» «۶»

۶- ابو الصلاح الحلبی: «.. فان سرق ثالثة خلد الحبس فان سرق فی الحبس قتل

---

(۱). جواهر الکلام ۴۱: ۵۳۴.

(۲). المقنع (ط جدیدة): ۱۵۰.

(۳). المقنعة: ۸۰۲.

(۴). الانتصار: ۲۶۳.

(۵). المبسوط ۸: ۳۵- انظر الخلاف ۶: ۴۳۶ مسألة ۳۰.

(۶). النهایة: ۷۱۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۱۵

صبرا.» «۱»

۷- سلار بن عبد العزیز: «فان سرق ثالثة خلّد الحبس الی أن یموت، أو یری الامام منه توبة و صلاحا فیخلیه، فان سرق فی الحبس من حرز نصابا ضربت عنقه.» «۲»

۸- علی بن حمزة: «.. و ان عاد السارق ثالثا خلّد فی السجن، فان سرق فی السجن قتل.» «۳»

۹- القاضی ابن البراج: «.. فان سرق ثالثا، خلّد الحبس.» «۴»

۱۰- السید ابن زهرة: «و اذا تکاملت شروط القطع قطعت یمین السارق اوّل مرة فان سرق ثانیة قطعت رجله الیسری ... فان سرق ثالثا خلّد فی الحبس إلی أن یموت أو یری «۵» ولی الأمر فیه رأیه.» «۶»

۱۱- ابن ادریس الحلی: «فان سرق بعد ذلک- أی بعد مرتین- خلّد السجن، فان سرق فی الحبس من حرز القدر الذی ذکرناه، قتل عندنا بلا خلاف.» «۷»

۱۲- المحقق الحلی: «و لو سرق ثلاثة حبس دائما.» «۸»

۱۳- و قال فی الشرائع: «.. فان سرق ثالثة، حبس دائما، و لو سرق بعد ذلک قتل.» «۹»

۱۴- یحیی بن سعید: «فان سرق ثالثة وجب ان یخلد فی السجن مخلدا ابدا.» «۱۰»

۱۵- العلامة الحلی: «.. فان سرق ثالثة حبس دائما یخلد فی السجن.» «۱۱»

---

(۱). الکافی فی الفقه: ۴۱۱.

(۲). المراسم: ۲۵۹.

(۳). الوسیلة: ۴۲۰.

(۴). المهذب ۲: ۵۴۵.

(۵). و الصحیح: او یری.

(۶). الغنیة: ۴۳۲.

(۷). السرائر ۳: ۴۸۹.

(۸). المختصر النافع: ۲۲۵.

(۹). شرایع الإسلام ۴: ۱۷۶.

(۱۰). نزهة الناظر: ۱۲۲.- الجامع للشرائع ۵۶۱.

(۱۱). تحریر الاحکام ۲: ۲۳۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۱۶

۱۶- و قال فی القواعد: «.. فان عاد ثالثا خلّد فی السجن، فان سرق بعد ذلک من السجن أو غیره قتل.» «۱»

۱۷- الشهیدان: «و فی السرقة الثالثة بعد قطع الید و الرجل یحبس ابدا الی أن یموت، و لا یقطع من باقی اعضائه.» «۲»

۱۸- الفاضل المقداد: «.. فالمشهور عند الفقهاء القطع من مفصل الکف عن الساعد، و عند اصحابنا هو قطع الأصابع الأربع من الید الیمنی، و یترک له الراحة و الابهام، فان عاد ثانیا مع الشرائط و القطع أولا قطعت رجله الیسری، و یترک له العقب، فان عاد ثالثا بعد قطع الرجل خلّد فی السجن حتی یموت، فان سرق فی السجن قتل.» «۳»

۱۹- الشیخ البهائی: «و اما موارد الحبس المخلد: فهو حدّ لطوائف:.. الثانیة: من سرق ثالثة بعد أن قطعت یده و رجله.» «۴»

۲۰- الحر العاملی: «یجب قطع ید من سرق ربع دینار فصاعدا أو قیمته من حرز و یقطع من الیمنی الأصابع الأربع و یترک الکف، فان سرق ثانیا قطعت رجله الیسری من الکعب و یترک العقب، و یجب الحسم و المداواة، فان سرق ثالثا خلّد فی السجن، فان سرق فیه قتل.» «۵»

۲۱- العلّامة المجلسی: «.. من سرق ثالثة بعد أن قطعت یده و رجله، یحبس ابدا.» «۶»

۲۲- السید الطباطبائی: «و لو عاد فسرق مرة ثالثة حبس فی السجن دائما و انفق علیه من بیت المال مع فقره لا مطلقا.» «۷»

---

(۱). قواعد الاحکام ۲: ۲۷۰.

(۲). الروضة البهیة ۹: ۲۸۵.

(۳). کنز العرفان ۲: ۳۵۰.

(۴). جامع عباسی: ۴۲۳.

(۵). بدایة الهدایة ۲: ۴۶۸.

(۶). حدود، قصاص، دیات: ۳۷.

(۷). ریاض المسائل ۱۶: ۱۳۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۱۷

۲۳- الفاضل الهندی: «فان عاد خلّد السجن حتی یموت أو یتوب و یری الإمام منه صلاحا و إقلاعا و ان فی اطلاقه صلاحا، و انفق علیه من بیت المال إن لم یکن له ما ینفق علی نفسه.» «۱»

۲۴- الشیخ محمد حسن النجفی: «و کیف کان فان سرق ثالثة حبس دائما حتی یموت أو یتوب و انفق علیه من بیت المال إن لم یکن له مال و لا یقطع شیء منه بلا خلاف اجده فی شیء من ذلک نصا و فتوی بل یمکن دعوی القطع به من النصوص.» «۲»

۲۵- الشیخ عبد اللّه المامقانی: «و لو سرق ثالثا لم یقطع منه شیء، بل یحبس حبسا دائما حتی یتوب أو یموت و ینفق علیه ما دامه محبوسا من بیت المال إن لم یکن له مال.» «۳»

۲۶- الإمام الخمینی: «.. و ان سرق ثالثا حبس دائما حتی یموت و یجری علیه من بیت المال، ان کان فقیرا.» «۴»

۲۷- السید الخوئی: «و إن سرق ثالثة حبس دائما و انفق علیه من بیت المال، و إن سرق فی السجن قتل، و لا فرق فی ذلک بین المسلم و الکافر و الذکر و الانثی، و الحر و العبد..» «۵»

۲۸- الشیخ الوالد: «فان عاد ثالثا خلّد فی السجن دائما حتی یموت، و انفق علیه من بیت المال، ان لم یکن له مال.» «۶»

۲۹- السید الگلپایگانی: «من سرق بعد قطع یده و رجله فی سرقتین قبله، یحبس حتی یموت.» «۷»

(۱). کشف اللثام ۲: ۲۴۹.

(۲). جواهر الکلام ۴۱: ۵۳۳.

(۳). مناهج المتقین: ۵۰۲.

(۴). تحریر الوسیلة ۲: ۴۴۰.

(۵). مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۰۵.

(۶). ذخیرة الصالحین ۸: ۵۵ (مخطوط).

(۷). مجمع المسائل ۳: ۲۰۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۱۸

أقول: لم أجد من خالف فی حبس السارق فی الثالثة بین فقهائنا.

آراء المذاهب الاخری

۳۰- المدونة: «قلت: أ رأیت من سرق مرة بعد مرة أ تقطع یده الیمنی ثم رجله الیسری ثم یده الیسری ثم رجله الیمنی فی قول مالک؟ قال: نعم، و قال مالک: فان سرق بعد، ضرب و حبس.» «۱»

۳۱- ابو یوسف: «و اذا سرق الرجل و هو أشل الید الیمنی قطعت یمینه الشلاء فاذا کانت الشلاء هی الیسری لم أقطع الیمنی من قبل أن یده الیمنی إن قطعت ترک بغیر ید، فلا ینبغی أن یقطع، و کذلک إذا کانت الرجل الیمنی شلاء لم تقطع یده الیمنی لئلا یکون من شق واحد لیس له ید و لا رجل، فان کانت الرجل الیمنی صحیحة و الرجل الیسری شلاء قطعت یده الیمنی من قبل أنّ الشلل فی الشّق الآخر، فان عاد فسرق قطعت رجله الیسری الشلاء، فان عاد فسرق لم یقطع، و لکن یحبس عن المسلمین و یوجع عقوبة الی ان یحدث توبة..» «۲»

۳۲- ابن الجلاب: «و من سرق ربع دینار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الورق، أو عرضا یساوی ذلک فعلیه القطع، إذا سرقه من حرزه و أخرجه الی غیره، و أول ما یقطع للسارق من الأعضاء، یده الیمنی و تحسم بالنار و تکوی ثم إن سرق قطعت الرجل الیسری، ثم ان سرق قطعت الید الیسری، ثم ان سرق قطعت الرجل الیمنی، ثم ان سرق بعد ذلک ضرب و حبس.» «۳»

۳۳- الکاسانی: «.. فتقطع الید الیمنی فی السرقة الأولی و تقطع الرجل الیسری فی السرقة الثانیة و لا یقطع بعد ذلک اصلا و لکنه یضمن السرقة و یعزر و یحبس حتی یحدث توبة» «۴».

(۱). المدونة الکبری ۶: ۲۸۲.

(۲). الخراج: ۱۷۴.

(۳). التفریع ۲: ۲۲۷ فصل: ۹۴۲.

(۴). بدائع الصنائع ۷: ۸۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۱۹

۳۴- الموصلی: «و تقطع یمین السارق من الزند و تحسم، فان عاد قطعت رجله الیسری، فان عاد، لم یقطع و یحبس حتی یتوب.» «۱»

۳۵- ابن قدامة: «الخرقی: ابتداء قطع السارق أن تقطع یده الیمنی من مفصل الکف و یحسم، فان عاد قطعت رجله الیسری من مفصل الکعب و حسمت، فان عاد حبس و لا یقطع غیر ید و رجل، و قال المقدسی فی شرحه: و بهذا قال علی رضی اللّه عنه و الحسن و

الشعبی و النخعی و الزهری و حماد و الثوری و اصحاب الرأی، و عن أحمد انه تقطع فی الثالثة یده الیسری و فی الرابعة رجله الیمنی و فی الخامسة یعزر و یحبس.» «۲»

۳۶- المرداوی: «قوله- فان عاد، حبس و لم یقطع- یعنی بعد قطع یده الیمنی و رجله الیسری- و هذا المذهب بلا ریب، قال فی الفروع: هذا المذهب، و اختاره ابو بکر و الخرقی و ابو الخطاب فی خلافه و ابن عقیل و الشیرازی و المصنف و الشارح و غیرهم، و قدمه فی الخلاصة و المغنی و الشرح و المحرر و النظم و الرعایتین و الحاوی الصغیر و غیرهم، و عنه..

فعلی المذهب: یحبس فی الثالثة حتی یتوب کالمرة الخامسة؛ و هذا المذهب، و علیه الاصحاب و قطعوا به، و أطلق المصنف و جماعة الحبس و مرادهم الأول، و قال فی الایضاح: یحبس و یعذّب، و قال فی التبصرة: یحبس أو یغرّب. قلت: التغریب بعید، و قال فی البلغة و الرعایة: یعزر و یحبس حتی یتوب» «۳».

۳۷- ابن النجار: «فان عاد فسرق بعد قطع یده و رجله حبس حتی یتوب» «۴».

۳۸- الجزیری: «الحنفیة- قالوا: فان عاد و سرق بعد أن قطعت یده الیمنی و رجله الیسری، یقف إیقاع الحد و لا یجب علیه القطع فی المرة الثالثة، بل یضمن السرقة و یحبس و یضرب حتی یتوب عن السرقة». و أبو حنیفة یذهب الی: ان رجله الیسری تقطع فی الثانیة، و فی الثالثة الحبس، الشافعیة: و ان سرق الخامسة عزر و حبس.» «۵»

---

(۱). الاختیار ۴: ۱۰۹.

(۲). المغنی ۸: ۲۶۴- انظر المحلی ۱۱: ۳۵۴.

(۳). الانصاف ۱۰: ۲۸۵.

(۴). منتهی الارادات ۲: ۴۸۹.- انظر: شرح منتهی الارادات للبهوتی ۳: ۳۷۴.

(۵). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۱۵۹- انظر: الانتصار: ۲۶۳- مختصر المزنی (المطبوع مع الام) ۸: ۲۶۴. أقضیة رسول الله: ۶۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۲۰

الفصل الثانی حبس السارق الأشل، و الأقطع

اشارة

لو سرق من هو أقطع الیدین و الرجلین فحکمه الحبس کما أفتی بذلک الشیخ الطوسی فی النهایة و ابن البراج فی الکامل- علی ما فی المختلف- و العلامة الحلی فی القواعد، و قوّاه فی التحریر و استدل له الفاضل الهندی فی کشف اللثام و صاحب الجواهر و به قال مالک و الشافعی و ابو ثور و اصحاب الرأی؛ و ان کان خلاف المشهور، و نفاه صریحا جمع کابن ادریس و المحقق فی النافع و الشرائع و العلّامة فی المختلف و الأردبیلی فی المجمع، و جمع من المعاصرین، و إلیک کلمات من أفتی فیه بالحبس، ثم کلمات من خالفهم.

الروایات

۱- البیهقی: «أخبرنا ابو حازم و ابو نصر بن قتادة، قالا: انبا ابو الفضل الکرابیسی، أنبأ احمد بن نجدة، ثنا سعید بن منصور، ثنا أبو الأحوص، ثنا سماک بن حرب عن عبد الرحمن بن عائذ، قال: أتی عمر بن الخطاب برجل أقطع الید و الرجل قد سرق، فأمر به عمر أن یقطع رجله، فقال علی رضی اللّه عنه: انما قال اللّه عز و جل: «إِنَّمٰا جَزٰاءُ الَّذِینَ یُحٰارِبُونَ «۱»..» فقد قطعت ید هذا و رجله فلا ینبغی

أن تقطع رجله فتدعه ليس له قائمة يمشي عليها، إمّا أن تعزّره و اما أن تستودعه السجن، قال: استودعه السجن.» «۲»

۲- شرح منتهى الارادات: «روى عن أبى سعيد المقبرى عن أبيه، قال: حضرت على بن أبى طالب أتى برجل مقطوع اليد و الرجل قد سرق، فقال لأصحابه ما ترون فى هذا؟ قالوا: اقطعه يا أمير المؤمنين (ع)، قال: أقتله إذن، و ما عليه القتل بأىّ شىء

---

(۱). المائدة: ۳۳.

(۲). السنن الكبرى ۸: ۲۷۴- كنز العمال ۵: ۵۵۳ ح ۱۳۹۲۸- المحلى ۱۱: ۳۵۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۲۱

يأكل الطعام؟ بأىّ شىء يتوضأ للصلاة؟ بأىّ شىء يغتسل من جنابته؟ بأىّ شىء يقوم الى حاجته؟ فردّه الى السجن أياما ثم أخرجه فاستشار أصحابه، فقالوا مثل قولهم الأول، و قال لهم مثل ما قال اوّل مرة، فجلده جلدا شديدا ثم أرسله» «۱».

آراء الفقهاء المثبتين للحبس

۱- الشيخ الطوسى: «و من وجب عليه قطع اليمين فكانت شلّاء، قطعت، و لا تقطع يسراه، و كذلك من وجب عليه قطع رجله اليسرى فكانت كذلك، قطعت، و لا تقطع رجله اليمنى. و من سرق و ليس له اليمنى فإن كانت قطعت فى القصاص أو غير ذلك، و كانت له اليسرى قطعت يسراه ... فان لم يكن له رجل، لم يكن عليه أكثر من الحبس على ما بيّناه.» «۲»

۲- و قال فى المسائل الحلبية: «المقطوع اليدين و الرجلين اذا سرق ما يوجب القطع وجب أن نقول: الإمام مخير فى تأديبه و تعزيره، أىّ نوع اراد فعل، لأنّه لا دليل على شىء بعينه، و ان قلنا: يجب أن يحبس ابدا، لأن القطع لا يمكن هاهنا، و لا يمكن غير ما ذكرناه، و تركه، مخالفة اسقاط حدوده؛ كان قويا، هذا آخر المسألة.» «۳»

۳- القاضى ابن البراج فى الكامل: «و من كانت يده اليمنى قد قطعت و له اليسرى و سرق قطعت يسراه، فان لم يكن له يسرى، قطعت رجله، فان لم يكن له رجل، لم يكن عليه غير الحبس.» «۴»

۴- العلامة الحلى: «و لو لم يكن له يد و لا رجل حبس.» «۵»

۵- و قال فى التحرير: «فى المقطوع اليدين و الرجلين:.. و ان قلنا يجب أن يحبس ابدا لانتفاء إمكان القطع، و غيره ليس بممكن و لا يمكن إسقاط الحدود كان قويا،

---

(۱). شرح منتهى الارادات ۳: ۳۷۴- و قال: حكمة حبسه كفّه عن السرقة و تعزيره.

(۲). النهاية: ۷۱۷- انظر المبسوط ۸: ۳۹، الخلاف ۵: ۴۴۱ مسألة ۳۷.

(۳). نقله عنه فى السرائر ۳: ۴۸۹.

(۴). المختلف ۹: ۲۲۲ المسألة ۷۸- انظر ۹: ۲۴۳- و ۲۵۰.

(۵). قواعد الاحكام ۲: ۲۷۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۲۲

و اختار ابن ادريس التعزير.» «۱»

۶- الفاضل المقداد: «و يثبت- أى الحبس- فى مواضع:.. السارق بعد قطع يده و رجله فى مرتين أو سرق و لا يد له و لا رجل.» «۲»

۷- الشهيد الثانى: «و لو لم يكن له رجل حبس.» «۳»

قال فى المسالك و فيه اشكال لأن النص انما ورد بكون الحبس عقوبة فى المرة الثالثة بعد القطعين، و لم يتحقق هنا فإثباته عن المرة

الاولی تخط عن موضع الإذن من الشارع و قیاس مع وجود الفارق. ۱۴: ۵۲۴.

۸- الفاضل الهندی، بعد نقل کلام الحلی فی القواعد: «لثبوته فی الشرع عقوبة للسرقة فی الجملة.» «۴»

۹- الشیخ محمد حسن النجفی، فی مقام تقریب کلام الشیخ الطوسی: «حبس دائما و لعله لثبوته عقوبة للسرقة فی الجملة» «۵».

آراء المذاهب الاخری

۱۰- المدونة: «قلت: أ رأیت الذی لا یدین له و لا رجلین اذا سرق، و هو عدیم لا مال له، فاستهلک سرقته، فأخذ أ یضربه و یسجنه و یضمنه السرقة فی قول مالک؟ قال نعم، و لم اسمعه انا منه.» «۶»

۱۱- ابن قدامة: «و من سرق و له یمنی فقطعت فی قصاص أو ذهبت باکلة أو تعدّی علیه متعد فقطعها، سقط القطع و لا شیء علی العادی الّا الأدب و بهذا قال مالک و الشافعی و أبو ثور و اصحاب الرأی» «۷».

آراء فقهائنا النافین للحبس فیه

۱- ابن ادریس، قال بعد کلام الشیخ فی المسائل الحلبیة: «الأقوی عندی: ان من

---

(۱). تحریر الاحکام ۲: ۲۳۱.

(۲). نضد القواعد الفقهیة: ۴۹۹.

(۳). الروضة البهیة ۹: ۲۸۵- انظر المسالک ۱۴: ۵۲۲.

(۴). کشف اللثام ۲: ۲۴۹.

(۵). جواهر الکلام ۴۱: ۵۳۸.

(۶). المدونة الکبری ۶: ۲۸۲.

(۷). المغنی ۸: ۲۶۳- انظر الانصاف ۱۰: ۲۶۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۲۳

ذکر حاله لا یجوز حبسه ابدا اذا سرق اوّل دفعة بل یجب تعزیره لأنّ الحبس هو حد من سرق فی الثالثة بعد تقدم دفعتین، قد اقیم علیه الحد فیهما، فکیف یفعل به ما یفعل فی حد الدفعة الثالثة، فی حد الدفعة الأولی.» «۱»

۲- المحقق الحلی: «قال الشیخ فی النهایة: و لو لم یکن له رجل لم یکن علیه اکثر من الحبس و فی الکل تردد.» «۲»

۳- و قال فی الشرائع: «قال فی النهایة:.. و لو سرق و لا ید له و لا رجل، حبس، و فی الکل إشکال.» «۳»

۴- العلامة الحلی: «و لو سرق و لا ید له و لا رجل حبس، و فی الجمیع إشکال ینشأ من تعلّق الحد بعضو فلا ینتقل الی غیره.» «۴»

۵- و قال فی المختلف بعد کلام ابن ادریس: «و لا بأس به» «۵».

۶- ابن فهد الحلی ...: « فالاولی ان یقال: للإمام تأدیبه بما شاء، من تعزیر او حبس او غیره.» المهذب البارع ۵: ۱۱۳ و مثله ۵: ۹۰.

۷- قال المحقق الأردبیلی: «و لو لم یکن للسارق حین سرقته ید و لا رجل اصلا حبس حتی یموت کما اذا سرق فی المرتبة الثالثة بعد قطع الید الیمنی و الرجل الیسری بل هنا بالطریق الأولی لأنّه اذا کان مع بقاء ید و رجل لا یقطع بل یحبس، ففیما اذا لم یکن شیء منهما بالطریق الأولی، فیه تأمل اذ لا یلزم من ایجاب المرة الثالثة الحبس دائما ایجاب المرة الأولی ذلک و هو ظاهر فالدلیل هو قیاس مع الفارق نعم لو ثبت أنّ السبب فی المرة الثالثة هو السرقة مع عدم بقاء محل القطع یلزم ذلک و لکن أنّی اثبات ذلک.» «۶»

۸- السید الطباطبائی: «.. ثم مع فقدهما هل یحبس أم لا بل یعزر؟ وجوه و أقوال، أحوطهما الاکتفاء بالتعزیر.» «۷»

---

(۱). السرائر ۳: ۴۹۰.

(۲). المختصر النافع: ۲۲۵.

(۳). شرایع الإسلام ۴: ۱۷۷.

(۴). تحریر الاحکام ۲: ۲۳۱.

(۵). المختلف ۹: ۲۲۳ المسألة ۷۸.

(۶). مجمع الفائدة ج ۱۳: ۲۶۲.

(۷). ریاض المسائل ۱۶: ۱۴۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۲۴

۹- الشیخ محمد حسن النجفی: «.. فالمتّجه حینئذ سقوط الحد بسقوط موضوعه الثابت من الأدلة خصوصا بعد درئه بالشّبهة، فیبقی التعزیر المنوط بنظر الحاکم فی ذلک کله و فی من سرق و لا یدین له و لا رجل یسری أو یمنی، اذ احتمال الانتقال الی الثانیة، أو الحبس دائما قد عرفت ما فیه، بل قد یقال بثبوت التعزیر حتی لو سرق ثانیا أو ثالثا، و ان کان المحل موجودا، الّا انه مترتب علی حصول القطع أولا، و الفرض عدمه.» «۱»

۱۰- السید الخمینی: «من سرق و لیس له الیمنی، قیل: فان کانت مقطوعة فی القصاص أو غیر ذلک، و کانت له الیسری قطعت یسراه، فان لم تکن له أیضا الیسری قطعت رجله الیسری، فان لم یکن له رجل، لم یکن علیه أکثر من الحبس، و الأشبه فی جمیع ذلک سقوط الحد و الانتقال الی التعزیر.» «۲»

۱۱- السید الخوئی: «لو سرق من لا یمین له سقط عنه القطع، و لا ینتقل الی الیسری، و لا الی الرجل الیسری و لا الی الحبس، و کذا لو سرق فقطعت یده الیمنی، ثم سرق ثانیا و لم تکن له رجل یسری، فانه یسقط عنه القطع و لا تقطع یده الیسری، و لا رجله الیمنی، و لا ینتقل الی الحبس، کما أن مثل هذا الرجل لو سرق ثالثة لم یحبس، و قال أیضا:..

إنّ الحبس حکم من جری علیه الحد مرتین دون غیره، فالتعدی یحتاج الی دلیل، نعم یثبت التعزیر فی جمیع ذلک حسب ما یراه الحاکم.» «۳»

۱۲- الشیخ الوالد- قدس سرّه- و هذا- الحبس- خلاف المشهور، و عن السید فی الریاض: أحوط الأقوال الاکتفاء بالتعزیر، و لما کانت المسألة غیر منقّحة، فالاحوط ما علیه السید، و اللّه العالم بحقائق أحکامه.» «۴»

أقول: و المتجه سقوط الحد بسقوط موضوعه کما علیه جمع من اعاظم فقهائنا کابن ادریس و صاحب الجواهر و الریاض و من المعاصرین کالسید الامام الخمینی (قدس

---

(۱). جواهر الکلام ۴۱: ۵۳۹- راجع الدیات للمجلسی: ۳۷.

(۲). تحریر الوسیلة ۲: ۴۴۱.

(۳). مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۰۷ مسألة ۲۴۴.

(۴). ذخیرة الصالحین ۸: ۵۹ (مخطوط).

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۲۵

سرّه) و السید الخوئی و الشیخ الوالد. بل لعدم الدلیل علی ثبوت الحبس، نعم یثبت علیه التعزیر لأنّه الأصل فی ارتکاب کل محرم لم

یرد فیه نص بالخصوص. «۱» فیمکن توجیه کلام الشیخ: بأن الحبس من باب التعزیر لا الحد.

الفصل الثالث حبس سارق الحلیة

قال یحیی بن سعید: «و لا قطع فی الحلیة، و فیها الضرب و الحبس.» «۲»

أقول: لعل وجهه أنه سرق من غیر حرز، فیصدق علیه المختلس و هو: الذی یستلب الشیء ظاهرا من الطرقات، أو یختلس الدرّة من اذن الجاریة، و قد وردت الروایات بضربه و حبسه، و لم أر من فقهائنا- أعلی اللّه کلمتهم- من أفتی بذلک غیره، بل اکتفوا بتعزیره بما یراه الحاکم، و قد یقال بشمول التعزیر للحبس- کما أشرنا الیه فی القسم الثانی من الکتاب.

الفصل الرابع حبس الطرّار و المختلس و القفّاف

اشارة

وردت روایات بحبس الطرار و المختلس و القفاف و به قال بعض العامة کأبی یوسف.

أما الامامیة: فأفتوا بالقطع فی الأول، و التعزیر فی الثانی و الثالث، فلا حبس فی هذه الموارد عندنا.

---

(۱). انظر ریاض المسائل ۱۶: ۱۴۰.

(۲). الجامع للشرائع: ۵۶۲.

الروایات

۱- الکافی: «و بهذا الاسناد [علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن النوفلی عن السکونی، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال]: إنّ أمیر المؤمنین علیه السلام اتی برجل اختلس درّة من اذن جاریة، قال: هذه الدغارة «۱» المعلنة، فضربه و حبسه». «۲»

و رواه الشیخ فی التهذیب «۳» عنه، و فیه: هذه الزعّارة «۴».

۲- الدعائم: «و عنه [علی- ع-] أنه قال فی المختلس «۵»: لا یقطع و لکنه یضرب و یسجن..» «۶»

۳- و فیه: «عن جعفر بن محمد (ع) أنه: لا یقطع الطرّار «۷» و هو الذی یقطع النفقة من کمّ الرجل أو ثوبه، و لا المختلس و هو الذی یختطف الشیء و لکن یضربان ضربا شدیدا و یحبسان» «۸».

۴- الجعفریات: «اخبرنا عبد اللّه، اخبرنا محمد، حدثنی موسی، قال: حدثنا أبی، عن أبیه، عن جدّه جعفر بن محمد، عن أبیه، عن جده: انّ علیّا (ع) رفع الیه أن رجلا اختلس ظرفا من ذهب من جاریة، فقال علی (ع): ادرء عنه الدغارة المغلبة فضربه و حبسه، و قال: لا قطع علی المختلس» «۹».

۵- و فیه: «اخبرنی عبد اللّه، اخبرنا محمد، کتب الی محمد بن محمد بن الأشعث،

---

(۱). أخذ الشیء اختلاسا/ لسان العرب ۴: ۲۸۸- انظر النهایة ۲: ۱۲۳.

(۲). الکافی ۷: ۲۲۶ ح ۷- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۰۳ ح ۴.

(۳). التهذیب ۱۰: ۱۱۴ ح ۶۷.

(۴). أی شراسة و سوء خلق/ لسان العرب ۴: ۳۲۳.

(۵). هو الذی یأخذ المال خفیة من غیر الحرز- و المستلب هو الذی یأخذه جهرا و یهرب مع کونه غیر محارب، یقال: خلست الشیء: اختطفته بسرعة علی غفلة/ مجمع البحرین ۴: ۶۶- انظر النهایة ۲: ۶۱.

(۶). دعائم الإسلام ۲: ۴۷۲ ح ۱۶۸۶- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۳۱ ح ۳.

(۷). هو الذی یقطع النفقات و یأخذها علی غفلة من أهلها مجمع البحرین ۳: ۳۷۷ الذی یشق کمّ الرجل و یسلّ ما فیه، من الطرّ: القطع و الشق/ انظر النهایة ۳: ۱۱۸.

(۸). دعائم الإسلام ۲: ۴۷۳ ح ۱۶۹۰- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۳۲ ح ۲.

(۹). الجعفریات: ۱۳۹- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۳۱ ح ۱، و فیه: المعلنة بدل: المغلبة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۲۷

حدثنی موسی، قال: حدثنا أبی عن أبیه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبیه، عن جده علی بن الحسین، عن أبیه، عن علی علیه السلام انه قال: اربعة لا قطع علیهم:

المختلس، فانما هی الدغارة المغلبة، علیه ضرب و حبس » «... ۱»

۶- ابن أبی شیبة: «حدثنا ابو بکر، قال: حدثنا محمد بن بشر عن سعید، عن قتادة، إن غلاما اختلس طوقا، فرفع الی عدی بن ارطاة، فسأل الحسن عن ذلک، فقال:

لا قطع علیه، و سأل عن ذلک أیاس بن معاویة، فأمر بقطعه فلما اختلفا کتب فی ذلک الی عمر بن عبد العزیز، فکتب الیه عمر: ان العرب کانت تدعوها عدوة الظهیرة، لا قطع علیه، و لکن أوجع ظهره و أطل حبسه» «۲».

و رواه عبد الرزاق، و فیه: «یعاقب المختلس و یخلّد الحبس» «۳».

۷- المصنف: «اخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، قال: لا قطع علی المختلس، و لکن یسجن و یعاقب.» ۴

آراء فقهائنا فی الطرّار و المختلس و القفاف

۱- الشیخ المفید: «و فی الخیانة و الخلسة، العقوبة بما دون الحد.» «۵»

۲- الشیخ الطوسی: «و المختلس هو الذی یستلب الشیء ظاهرا من الطرقات و الشوارع، و لا یجب علیه قطع، بل یجب علیه عقاب مردع حسب ما یراه الإمام أو من نصبه.» «۶»

۳- و قال فی الخلاف: «من سرق من جیب غیره و کان باطنا بأن یکون فوقه قمیص آخر أو من کمّه و کان کذلک کان علیه القطع و إن سرق من الکم الأعلی أو الجیب الأعلی فلا قطع علیه سواء شدّه فی الکم من داخل أو من خارج. و قال جمیع الفقهاء:

---

(۱). الجعفریات: ۱۳۹- و عنه المستدرک ۱۷: ۴۰۳ ح ۲- و ۱۸: ۱۳۱ ح ۱، و فیه: الدغارة المعلنة.

(۲). المصنف ۱۰: ۴۶ ح ۸۷۱۴.

(۳) ۳ و ۴. مصنف عبد الرزاق ۱۰: ۲۰۹ ح ۱۸۸۵۴ و ۱۸۸۵۶.

(۵). المقنعة: ۸۰۴.

(۶). النهایة: ۷۲۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۲۸

علیه القطع و لم یعتبروا قمیصا فوق قمیص..» «۱»

۴- و قال فی المبسوط: «جیب الانسان إن کان باطنا فهو حرز لما فیه، و کذلک الکم عندنا، و ان کان ظاهرا فلیس بحرز، و قال قوم: الجیب حرز لما یوضع فیه فی العادة و لم یفصّلوا، فاذا ادخل الطرار یده فی جیبه، فأخذه، أو بسط الجیب أو بسط الجیب و الصرة معا، فأخذه فعلیه فی کل هذا القطع، و الکم فی مثله علی ما قلناه، ان ادخل یده فیه فأخذه، أو خرق الکم، أو بطّه فأخذه أو بطّ الکم و الخرقة فأخذه فعلیه القطع.» «۲»

۵- ابو الصلاح الحلبی: «و یقطع الطرّار من الجیب و الکم الباطن و یؤدب طرّار الکم الظاهر.» «۳»

۶- سلار بن عبد العزیز: «و لا یقطع من سرق من جیب انسان أو کمه من القمیص بل یعزر، و ان کان القمیص باطنا قطع.» «۴»

۷- القاضی ابن البراج: «و امّا المختلس: فهو الذی یستلب الشیء من الطرق و الشوارع ظاهرا، فاذا فعل شیئا من ذلک وجب أن یعاقب عقوبة یرتدعه عن مثل ما فعله، و ذلک یکون بحسب ما یراه الإمام أصلح و أردع، و لا یجب علیه قطع فی ذلک علی وجه من الوجوه.» «۵»

۸- علی بن حمزة الطوسی: «المختلس: من یستلب الشیء ظاهرا فإن أظهر السلاح فهو محارب، و ان لم یظهر استحق العقوبة الرادعة دون القتل و القطع.» «۶»

۹- قال المحقق الحلی فی الطرّار: «و لا یقطع من سرق من جیب انسان أو کمه الظاهرین، و یقطع لو کانا باطنین.» «۷»

---

(۱). الخلاف ۵: ۴۵۱ مسألة ۵۱.- انظر النتف ۲: ۶۵۳.

(۲). المبسوط ۸: ۴۵.

(۳). الکافی فی الفقه: ۴۱۲.

(۴). المراسم: ۲۵۸.

(۵). المهذب ۲: ۵۵۴.

(۶). الوسیلة: ۴۲۳.

(۷). شرایع الإسلام ۴: ۱۷۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۲۹

۱۰- و قال فی المختصر النافع: «و لا یقطع المستلب و لا المختلس و المحتال، و لا المبنّج، و لا من سقی غیره مرقّدا، بل یستعاد منهم ما اخذوا و یعزّرون بما یردع.» «۱»

۱۱- الشهید الأول: «و لا یقطع المختلس و لا المستلب و ... بل یعزر کل واحد منهم بما یراه الحاکم.» «۲»

۱۲- و قال الشیخ محمد حسن النجفی بعد کلام المحقق الحلی: «علی المشهور بین الاصحاب، بل فی کشف اللثام: أنهم قاطعون بالتفصیل المزبور.» «۳»

أقول: مقتضی إطلاق روایة الدعائم «لا یقطع الطرّار» عدم القطع حتی و لو سرق من الجیب الباطن و نحوه و لکن الاصحاب لم یعملوا بها، نعم لا یقطع لو سرق من الجیب الظاهر بل یعزر کما صرح بذلک فی المراسم، و منه الحبس.

ثم: ما وجدت عنوان القفاف «۴» فی کتبنا الفقهیة و لا فی کتب السنة غیر الخراج، و ان کان حکمه التعزیر لأنه سرق من غیر الحرز فلا یحد بل یعزر.

آراء المذاهب الاخری

۱۳- ابو یوسف: «و کذلک الطرار اذا أخذ و قد طرّ من الکم عشرة دراهم قطعت یده فان کان الذی طرّه أقلّ من عشرة دراهم لم

یقطع و عوقب و حبس حتی یحدث توبة. فاما القفاف و المختلس فعلیهما الأدب و الحبس حتی یحدثا توبة.» «۵»

---

(۱). المختصر النافع: ۲۲۷.

(۲). الروضة البهیة ۹: ۳۰۴- انظر ۲۴۶ أیضا، جواهر الکلام ۴۱: ۵۰۶.

(۳). جواهر الکلام ۴۱: ۴۰۵- انظر کشف اللثام ۲: ۲۴۴ و (حدود، قصاص، دیات) للمجلسی: ۳۹.

(۴). قف الصیرفی: سرق الدراهم بین اصابعه. (معیار اللغة ۲: ۲۱۶) و قال ابن الأثیر: «الذی یسرق الدراهم بکفّه عند الانتقاد، یقال فلان قفّ درهما» النهایة ۳: ۱۱۸.

(۵). الخراج: ۱۷۱- انظر الاختیار ۴: ۱۰۸- الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۱۸۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۳۰

الفصل الخامس حبس الناقب للبیت، و الکاسر للقفل و شبهه

اشارة

وردت روایات بحبس الناقب للبیت و الکاسر للقفل و شبهه، هذا و لکن فقهاءنا- رضوان اللّه علیهم-: بین من أفتی فیه بالتعزیر و التأدیب فقط، لعدم صدق السرقة علیه، کالمحقق و المامقانی.

و بین من جعله مصداق السارق فیحد، کالعلامة فی التحریر.

اما السنة: فقال عمر بن عبد العزیز و أبو یوسف بالحبس فیهما علی ما فی المحلّی و الخراج و فیما یلی الروایات ثم کلمات الفقهاء:

الروایات

۱- دعائم الإسلام: «عن علی (ع) أنه اتی بلصّ نقب بیتا فعاجلوه و أخذوه فقال:

عجلتم علیه، و ضربه، و قال: لا یقطع من نقب بیتا و لا من کسر قفلا، و لا من دخل البیت و أخذ المتاع حتی یخرجه من الحرز، و لکن یضرب ضربا وجیعا و یحبس و یغرّم ما أفسده.» «۱»

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «اذا نقبوا بأجمعهم و دخلوا و کوّروا و أخرج واحد منهم دون الباقین، فالقطع علی من أخرجه دون من لم یخرجه اذا بلغ نصابا ... و قال: اذا نقبا معا و دخل احدهما فقرّب المتاع الی باب النقب من داخل، فأدخل الخارج یده، فأخذه من جوف الحرز، فعلیه القطع دون الداخل، عندنا، و قال قوم: لا قطع علی واحد منهما.

فان نقب واحد و انصرف و هتک و اجتاز رجل فأصاب الحرز مهتوکا فدخل و أخذ، فلا قطع علی واحد منهما، لأن الأول نقب و لم یأخذ و الثانی أخذ من حرز مهتوک.» «۲»

---

(۱). دعائم الإسلام ۲: ۴۷۳ ح ۱۶۹۱- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۳۵ ح ۴ و ص ۱۲۸ ح ۴ و لیس فیه (یحبس).

(۲). المبسوط ۸: ۲۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۳۱

۲- المحقق الحلی: «لو نقب و أخذ النصاب و أحدث فیه حدثا ینقص به قیمته عن النصاب ثم أخرجه، مثل ان خرّق الثوب، أو ذبح الشاة فلا قطع.» «۱»

۳- و قال فی نکت النهایة: «و اذا نقب الانسان نقبا و لم یخرج متاعا و لا مالا، و ان جمعه و کوّره و حمله لم یجب علیه قطع و کانت علیه العقوبة و التأدیب.» «۲»

۴- العلامة الحلّی: «اذا نقب أو فتح الباب المغلق قد تحققت السرقة..» «۳»

۵- الشیخ المامقانی: «لو نقب و أخذ النصاب ثم قبض علیه قبل اخراجه النصاب من الحرز، لم یقطع بل یعزر» «۴».

أقول: أورد فقهاؤنا الإمامیة رضوان اللّه علیهم عدة صور للنقب و لیس فی شیء منها الحبس، نعم فی کلمات بعضهم: العقوبة و التأدیب و هو بمعناه العام یشمل الحبس، و إن کان ظاهره الضرب بالسوط.

آراء المذاهب الاخری

۱- ابو یوسف: «و من وجد قد نقب دارا أو حانوتا و دخل فجمع المتاع و لم یخرجه حتی ادرک، فلیس علیه قطع و یوجع عقوبة و یحبس حتی یحدث توبة.» «۵»

۲- المصنف: «أخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن خصیف الجزری، قال: فقد قوم متاعا لهم من بینهم، فرأوا نقبا فی البیت، فخرجوا ینظرون فاذا هم برجلین یسعیان، فأدرکوا احدهما معه متاعهم، و أفلتهم الآخر، قال: فأتینا به، فقال: لم أسرق و إنّما استأجرنی هذا- یعنی الذی أفلتهم- و دفع إلیّ هذا المتاع لأحمله، لا أدری من أین جاء به، قال خصیف: فکتبنا فیه الی عمر بن عبد العزیز، فأمرنا ان ننکّله و نخلده

---

(۱). شرایع الإسلام ۴: ۱۷۹- انظر الوسیلة: ۴۱۹، مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۱۵، بدایة المجتهد ۲: ۴۵۰، المهذب ۲: ۵۴۰.

(۲). نکت النهایة ۳: ۳۲۱.

(۳). تحریر الاحکام ۲: ۲۳۳.

(۴). مناهج المتقین: ۵۰۴.

(۵). الخراج: ۱۷۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۳۲

السجن و لا نقطعه.» «۱»

أقول: یشکل الضرب و التنکیل و الحبس فی هذه الصورة، لأن الجریمة لم تثبت.

۳- المحلی: «عن عدی بن أرطاة، انه کتب الی عمر بن عبد العزیز فی رجل نقب بیت قوم حتی دخل البیت فجمع متاعهم، فأخذوه فی البیت قد جمع المتاع، فکتب الیه عمر بن عبد العزیز: انه لم ینقب البیت و یجمع المتاع لخیر، فعاقبه عقوبة شدیدة، ثم احبسه و لا تدع ان تذکرنیه.» «۲»

الفصل السادس حبس النبّاش

اشارة

أورد القاضی فی الدعائم روایة عن الصادق (ع): بحبس النبّاش و لکن الفقهاء فصّلوا بین اخراجه الکفن من القبر، و عدمه و بین کون قیمته اکثر من ربع دینار، أو أقلّ، و بین تکرر الفعل منه و عدمه و بین ان یفوت السلطان و عدمه..

فقالوا فیه بالقطع، أو القتل، أو سحقه و وطئه تحت الاقدام.. بحسب الجریمة.

کما أفتوا بتأدیبه و عقوبته فیما لو نبش و لم یأخذ الکفن، فالنبش عندهم معصیة و جریمة یجب التأدیب و العقوبة علیها، و مع ذلک لم یفت أحد بالحبس فیه.

الروایات

۱- الدعائم: «قال جعفر بن محمد (ع): لا تقطع ید النباش الّا أن یؤخذ و قد نبش مرارا و یعاقب فی کل مرة عقوبة موجعة و ینکل و یحبس.» «۳»

---

(۱). مصنّف عبد الرزاق: ۱۰: ۱۹۸ ح ۱۸۸۲۰- مصنّف ابن ابی شیبة ۱۰: ۱۱۸ ح ۸۹۶۹.

(۲). المحلی ۱۱: ۳۲۰.

(۳). دعائم الإسلام ۲: ۴۷۶ ح ۱۷۰۷- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۳۶ ح ۲ و فیه (ینکل به).

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۳۳

آراء فقهائنا

۱- الشیخ المفید: «و یقطع النباش اذا سرق من الأکفان ما قیمته ربع دینار، کما یقطع غیره من السراق اذا سرقوا من الاحراز، و اذا عرف الانسان بنبش القبور و کان قد فات (تابه) السلطان ثلاث مرات کان الحاکم فیه بالخیار ان شاء قتله و ان شاء عاقبه و قطعه و الأمر فی ذلک الیه یعمل فیه بحسب ما یراه ازجر للعصاة و اردع للجناة.» «۱»

۲- الشیخ الطوسی: «و من نبش قبرا و سلب المیت کفنه وجب علیه القطع کما یجب علی السارق سواء، فان نبش و لم یأخذ شیئا، ادّب بغلیظ العقوبة و لم یکن علیه قطع علی حال، فإن تکرّر منه الفعل وفات الإمام تأدیبه کان له قتله، کی یرتدع غیره عن ایقاع مثله فی مستقبل الأوقات.» «۲»

۳- و قال فی المبسوط: «النبّاش یقطع عندنا اذا اخرج الکفن عن جمیع القبر الی وجه الأرض، فاما إن اخرجه من اللحد الی بعض القبر فلا قطع، کما لو اخذ المتاع من جوف الحرز، فنقله من مکان الی مکان، فالقبر کالبیت ان اخرجه من جمیع البیت قطع و الّا لم یقطع، قال: و قال قوم: لا قطع علی النبّاش و الأول مذهبنا» «۳».

۴- و قال فی الاستبصار بعد نقل اخبار الباب: «فهذه الاخبار الأخیرة کلها تدل علی أنّه انما یقطع النبّاش اذا کان ذلک له عادة، و اما اذا لم یکن ذلک عادته نظر، فان کان نبش و اخذ الکفن وجب قطعه، و ان لم یأخذ لم یکن علیه أکثر من التعزیر، و علی هذا نحمل الاخبار التی قدّمناها أولا.

و قال حول روایتی القائه تحت الاقدام حتی یموت: فالوجه فی هاتین الروایتین ان نحملهما علی انه اذا تکرر منهم الفعل ثلاث مرات و اقیم علیهم الحدود، فحینئذ یجب علیهم القتل کما یجب علی السارق، و الامام مخیر، فی کیفیّة القتل کیف شاء؛ حسب

---

(۱). المقنعة: ۸۰۴.

(۲). النهایة: ۷۲۲.

(۳). المبسوط ۸: ۳۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۳۴

ما یراه اردع فی الحال.» «۱»

۵- ابو الصلاح الحلبی: «و یقطع النبّاش اذا اخذ من الاکفان ما یجب فی مثله القطع.» «۲»

۶- سلار بن عبد العزیز: «و القبر عندنا حرز، و لهذا یقطع النباش اذا سرق النصاب فان أدمن ذلک وفات السلطان تأدیبه ثلاث مرات، فان اختار قتله، قتله، و ان اختار قطعه، قطعه، أو عاقبه.» «۳»

۷- القاضی ابن البراج: «.. فإن نبش القبر و لم یأخذ منه شیئا ادّب و غلظت عقوبته، و لم یکن علیه قطع علی حال، فان تکرر الفعل منه، و لم یؤدّبه الإمام، کان له قتله لیرتدع غیره فی المستقبل عن مثل ذلک.» «۴»

۸- علی بن حمزة: «النباش: من یشق القبور، فان نبش قبرا و لم یأخذ شیئا عزر، اخرج الکفن الی ظاهر القبر أو لم یخرج، فان اخرج من القبر ما قیمته نصاب، قطع، فان فعل ثلاث مرات وفات، فاذا ظفر به بعد الثلاث، کان الإمام فیه بالخیار بین العقوبة و القطع، و إن عزّر ثلاث مرات قتل فی الرابعة.» «۵»

۹- السید ابن زهرة: «و یقطع النباش اذا اخذ کل واحد منها ما قیمته ربع دینار فصاعدا بدلیل اجماع الطائفة، و أیضا فظاهر الآیة و الخبر یدلان علی ذلک، لأن السارق هو الآخذ للشیء علی جهة الاستخفاء و التفرغ فیدخل ما ذکرناه فی ظاهر الآیة» «۶».

۱۰- ابن ادریس: «و الذی اعتمد علیه فغیر هذا کله و أفتی به، و یقوی فی نفسی قطع النباش اذا اخرج الکفن من القبر الی وجه الأرض و سلب المیت سواء کان قیمة الکفن ربع دینار أو أقل من ذلک أو أکثر فی الدفعة الأولی و الثانیة لإجماع اصحابنا و تواتر اخبارهم بوجوب قطع النباش من غیر تفصیل و فتاویهم و عملهم علی ذلک،

---

(۱). الاستبصار: ۴: ۲۴۷ و ۲۴۸.

(۲). الکافی فی الفقه: ۴۱۲.

(۳). المراسم: ۲۵۸.

(۴). المهذب ۲: ۵۵۴ و ۵۵۲.

(۵). الوسیلة: ۴۲۳ و ۴۱۸.

(۶). غنیة النزوع: ۴۳۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۳۵

و ما ورد فی بعض الأخبار و أقوال بعض المصنفین بتقیید و تفصیل ذلک المقدار فی الدفعة الأولی، فمثل ذلک لا یخصص العموم لأن تخصیص العموم یکون دلیلا قاهرا مثل العموم فی الدلالة.» «۱»

۱۱- المحقق الحلّی: «و لو نبش و لم یأخذ عزّر، و لو تکرر منه الفعل وفات السلطان، کان له قتله للرّدع.» «۲»

۱۲- العلّامة الحلّی: «و المعتمد ان نقول: إن نبش و اخرج من القبر الی وجه الارض الکفن الذی قدره ربع دینار وجب علیه القطع أول مرة، فان تکرر منه النبش مرات متعددة جاز قتله سواء اخذ، اولا، و ان سرق غیر الکفن لم یجب علیه القطع سواء زاد عن النصاب أولا، الّا مع التکرر، و ان کان الکفن أقلّ من النصاب فلا قطع علیه الّا مع التکرر.» «۳»

۱۳- و قال فی التحریر: «.. و لو نبش و لم یأخذ عزّر فان تکرر منه الفعل وفات السلطان جاز له قتله لیرتدع غیره عن مثله» «۴».

۱۴- الشهیدان: «و یعزر النباش سواء اخذ أو لم یأخذ لأنه فعل محرما، فیستحق التعزیر.» «۵»

۱۵- السید الطباطبائی: «و لو نبش و لم یأخذ الکفن عزر بما یراه الحاکم، لفعله المحرم فیعزر.» «۶»

۱۶- الامام الخمینی: «یقطع سارق الکفن اذا نبش القبر و سرقه و لو بعض اجزائه المندوبة بشرط بلوغه حد النصاب، و لو نبش و لم یسرق الکفن لم یقطع و یعزر، و لیس القبر حرزا لغیر الکفن، فلو جعل مع المیت شیء فی القبر فنبش و اخرجه لم یقطع به علی الأحوط، و لو تکرر منه النبش من غیر أخذ الکفن، و هرب من السلطان، قیل یقتل،

---

(۱). السرائر ۳: ۵۱۳.

(۲). شرایع الإسلام ۴: ۱۷۶.

(۳). المختلف ۹: ۲۴۱ المسألة ۹۲.

(۴). تحریر الاحکام ۲: ۲۳۰.

(۵). الروضة البهیة ۹: ۲۷۳.

(۶). ریاض المسائل ۱۶: ۱۱۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۳۶

و فیه تردد:» «۱»

۱۷- السید الخوئی: «لو نبش قبرا و لم یسرق الکفن عزر و قال: لأنه فعل معصیة کبیرة، فیثبت بها التعزیر.» «۲»

۱۸- الشیخ الوالد: «فروع: الأول: لو نبش القبر و لکن لم یأخذ من الکفن، عزر بما یراه الحاکم الشرعی لما صدر منه من الفعل المحرم فیعزر للصحیح، فان تکرر منه وفات السلطان- أی لم یتمکن الحاکم من اجراء الحدود- جاز قتله، اذا تمکن فیما بعد، لیتردع غیره..» «۳».

أقول: لم نعثر علی من أفتی بالحبس، و لا من عمل بهذه الروایة، و حینئذ مع غض النظر عن سندها و معارضتها بالأقوی سندا و دلالة و عددا، تحمل علی ما لو کان الکفن دون النصاب، أو انه نبش و لم یخرج، فیعزر لارتکابه الحرام، مع تسلیم شموله للحبس، أو علی رأی من لا یری القبر حرزا کالسنة، فیعزر علی هذا العمل المحرم.

آراء المذاهب الأخری

۱۹- ابو یوسف: «اما النباش فقد اختلف فیه بین الفقهاء فمنهم من رأی قطعه، و منهم من قال: لا اقطعه، لأنه لیس فی موضع حرز، فکان احسن ما رأینا فی ذلک و اللّه اعلم أن یقطع» «۴»

۲۰- الموصلی: «لا قطع علی خائن و لا نباش و لا منتهب و لا مختلس.» «۵»

۲۱- ابن رشد: «و منها اختلافهم فی القبر هل هو حرز حتی یجب القطع علی النباش أو لیس بحرز؟ فقال مالک و الشافعی و احمد و جماعة: هو حرز و علی النباش القطع، و به قال عمر بن عبد العزیز، و قال أبو حنیفة: لا قطع علیه، و کذلک قال

---

(۱). تحریر الوسیلة ۲: ۴۳۹ مسألة ۱۷.

(۲). مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۴۲ مسألة ۲۸۷- انظر ۱: ۲۹۶.

(۳). ذخیرة الصالحین ۸: ۵۷ (مخطوط).

(۴). الخراج: ۱۷۱.

(۵). الاختیار ۴: ۱۰۸ و ۱۰۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۳۷

سفیان.» «۱»

۲۲- المرداوی: «و حرز الکفن فی القبر علی المیت؛ فلو نبش قبرا و أخذ الکفن، قطع، یعنی: اذا کان کفنا مشروعا و هذا المذهب، و علیه الأصحاب. قال فی الرعایتین و الحاوی و الفروع: قطع علی الأصح، و جزم به فی الخرقی و صاحب الهدایة و المذهب، و مسبوک الذهب و المستوعب و الخلاصة و الهادی و المغنی و الشرح و ابن منجا فی شرحه و الزرکشی و الوجیز..». «۲»

۲۳- الجزیری: «الحنفیة:.. لا یقطع النباش، الشافعیة و المالکیة و الحنابلة و ابو یوسف: یجب القطع علی الذی یسرق اکفان الموتی.» «۳»

الفصل السابع حبس من باع حرا

اشارة

عن ابن عباس و ابن عبد العزیز انه یحبس بائع الحر، و لکن المشهور عند الإمامیة و الذی قامت علیه الأدلة هو القطع کما نص به العلّامة فی المختلف.

و ان خالف الشیخ الطوسی فیما لو کان المسروق حرا صغیرا و مهما کان فلم یقل بالحبس احد من فقهائنا: و إلیک النصوص ثم کلمات الفقهاء:

الروایات

۱- الکافی: «محمد بن یحیی، عن محمد بن الحسین، عن حنان، عن معاویة بن طریف عن سفیان الثوری، قال: سألت جعفر بن محمد (علیهما السلام) عن رجل سرق حرة فباعها، قال: فقال: فیها اربعة حدود: أما أوّلها فسارق تقطع یده، و الثانیة إن کان وطأها جلد الحد، و علی الذی اشتری ان کان وطأها و قد علم، ان کان

---

(۱). بدایة المجتهد ۲: ۴۴۹.

(۲). الانصاف ۱۰: ۲۷۲.

(۳). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۱۷۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۳۸

محصنا رجم، و ان کان غیر محصن جلد الحدّ، و ان کان لم یعلم فلا شیء علیه، و علیها هی؛ ان کان استکرهها فلا شیء علیها، و ان کانت أطاعته جلدت الحد.» «۱»

۲- و عنه: «علی بن ابراهیم، عن ابیه، عن النوفلی، عن السکونی، عن أبی عبد اللّه (ع) ان أمیر المؤمنین (ع) أتی برجل قد باع حرا فقطع یده.» ۲

۳- و عنه: «علی بن ابراهیم، عن محمد بن حفص، عن عبد اللّه بن طلحة، قال:

سألت أبا عبد اللّه (ع) عن الرجل یبیع الرجل و هما حران یبیع هذا هذا، و هذا هذا یفران من بلد الی بلد فیبیعان أنفسهما و یفرّان بأموال الناس؟ فقال: تقطع یدیهما لأنهما سارقان أنفسهما و أموال الناس.» «۳»

۴- المصنف: «اخبرنا عبد الرزاق عن ابن جریج قال: أخبرت أنّ علیّا (ع) قطع البائع و قال: لا یکون الحر عبدا و قال ابن عباس: لیس

علیه قطع و علیه شبیه بالقطع، الحبس» «۴».

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «و من سرق حرّا فباعه، وجب علیه القطع، لأنه من المفسدین فی الأرض» «۵».

۲- و قال فی الخلاف: «اذا سرق حرا صغیرا فلا قطع علیه و به قال ابو حنیفة و الشافعی، و قال مالک: علیه القطع، و قد روی ذلک اصحابنا، دلیلنا: اجماع الفرقة و اخبارهم علی أنّ القطع لا یجب الّا فی ربع دینار فصاعدا و الحر لا قیمة له بحال، و قول النبی (ص): القطع فی ربع دینار، یدل علی ذلک أیضا لأنّه اراد ما قیمته ربع دینار، و هذا لا قیمة له.» «۶»

---

(۱) ۱ و ۲. الکافی ۷: ۲۲۹ ح ۱ و ۲- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۱۴ ح ۱ و ۲ بتفاوت.

(۳). الکافی ۷: ۲۲۹ ح ۳- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۱۵ ح ۳.

(۴). مصنف عبد الرزاق ۱۰: ۱۹۵ ح ۱۸۸۰۶.

(۵). النهایة: ۷۲۲- و مثله فی المبسوط ۸: ۳۱.

(۶). الخلاف ۵: ۴۲۸ مسألة ۱۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۳۹

۳- ابو الصلاح الحلبی: «و من باع حرة زوجة أو أجنبیة، قطع لفساده فی الأرض.» «۱»

۴- العلامة الحلّی: «.. و المشهور الأول- القطع- لأن وجوب القطع فی سرقة المال انما کان لصیانته و حراسته، و حراسة النفس أولی، فوجوب القطع فیه أولی لا من حیث أنّه سارق مال، بل من حیث انه من المفسدین» «۲».

۵- السید الخوئی: «من باع انسانا حرا، صغیرا کان أو کبیرا، ذکرا کان أو أنثی قطعت یده، کما عن الشیخ و جماعته، بل عن التنقیح، انه المشهور.» «۳»

۶- الشیخ الوالد: «یقطع بائع المملوک و الحر لما رواه فی الوسائل بروایة النوفلی و السکونی، و فیه عن عبد اللّه بن طلحة عن أبی عبد اللّه (ع) و فی خبر آخر عن رجل سرق حرة فباعها» «۴».

اذن: قیام الشهرة، أو الإجماع، و النصوص فی المقام یکفی لترک ما ورد خلافها و ان کان عن ابن عباس.

ثم انه قد یناقش کلام العلامة الحلی: إن کان وجه الحکم هو کونه مفسدا، فلم یتحتم علیه القطع، بل النفی و القتل ... سیما علی القول بالتخییر، و ان کان وجهه هو النصوص و فیها الصحاح فیتعین علیه القطع لکن لا لفساده فی الأرض بل لأنّه سارق فیشمله إطلاق السارق و السارقة.

آراء المذاهب الأخری

۷- ابن أبی شیبة: «حدثنا ابو بکر قال: حدثنا زید بن حیان عن حماد بن سلمة عن قتادة فی رجل باع امرأة و هما حران فاخذا عند الحسن فی أوسطهما الزنانیر، فکتب

---

(۱). الکافی: فی الفقه: ۴۱۲.

(۲). المختلف ۹: ۲۴۹ المسألة ۱۰۲.

(۳). مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۱۷ مسألة ۲۵۹.

(۴). ذخیرة الصالحین ۸: ۵۶ (مخطوط).

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۴۰

الی عمر بن عبد العزیز، فکتب فیهما ان یعزرا و یستودعا السجن.» «۱»

۸- ابن حزم: «لا نعلم خلافا فی أنّ من سرق عبدا صغیرا لا یفهم، أنّ علیه القطع، و اختلف الناس فیمن سرق عبدا کبیرا یتکلم، و فیمن سرق حرا صغیرا أو کبیرا ... امّا من سرق حرا ... قال ابن عباس: لیس علیه قطع و علیه شبیه بالقطع:

الحبس، و قال ابو حنیفة و سفیان و احمد و أبو ثور: لا قطع علی من سرق حرا صغیرا کان أو کبیرا، و قال مالک و اسحاق بن راهویه: علی من سرق حرا صغیرا القطع، و ذکر هذا عن الحسن البصری و الشعبی ثم قال: و قد جاء فی هذا أثر لا- علینا أن نذکره لأن الحنفیین یأخذون بأقل منه اذا وافقهم.

عن هشام بن عروة، عن أبیه، عن عائشة: أنّ رسول اللّه (ص) أتی برجل کان یسرق الصبیان، فأمر به فقطع.» «۲»

الفصل الثامن حبس السارق لغیبة المسروق منه

اشارة

یری بعض العامة حبس السارق الی أن یحضر ربّ المال، و ذلک لعله یأتی له بمخرج یسقط عنه القطع.

و لکن الشیخ الطوسی- رضوان اللّه علیه- فصل فی المسألة بین ثبوت السرقة بالبینة أو بالاقرار، فعلی الأول: لا یقطع و لا یحدّ لاحتمال الاستباحة له، و علی الثانی: یحدّ و یقطع استنادا الی الآیة الشریفة و الخبر.

و علی کلا التقدیرین لا مجال للحبس فیه. و إلیک الکلمات:

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «و ان کان المسروق منه غائبا و له وکیل حاضر یطالب له

---

(۱). المصنّف ۱۰: ۵۵ ح ۸۷۵۱.

(۲). المحلی ۱۱: ۳۳۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۴۱

بماله، لم یقبل الشهادة، حتی یقول: هذا سرق من حرز فلان بن فلان و یرفع فی نسبه الی حیث لا یشارکه غیره فیه، و أن هذا وکیل الغائب، فاذا قامت هکذا و طالب الوکیل بالسرقة، قطع و أغرم.

فامّا إن قامت البیّنة ابتداء علیه، و لیس للغائب وکیل بذلک، و قامت علی ما فصّلناه بالسرقة، أو بأنّه زنی بأخته، قال قوم: لا یقطع و لا یحدّ معا، و قال آخرون: یحدّ و یقطع، و قال قوم: یحدّ الزانی و لا یقطع السارق، و الاقوی عندی: انه لا یحدّ فی الزنی و لا یقطع فی السرقة إن کان المسروق منه غائبا، أو صاحب الأمة، لأنّ السلعة تستباح بالإباحة فیمکن أن یکون أباحها، و کذلک الجاریة عندنا یجوز أن یکون أحلّها له، هذا اذا کان ثبوته بالبیّنة، فأمّا إن کان ثبوته بالاعتراف، فاقرّ بسرقة نصاب من الغائب من الحرز، أو زنی بجاریته ففیه: الثلاث أقاویل بأعیانها، و الأقوی عندی هاهنا أن یقام علیه الحد فیهما للآیة و الخبر، فمن قال: یقطع فلا کلام. و من قال: لا- یقطع، منهم من قال: یحبس حتی یحضر الغائب بکل حال، سواء کانت العین التی سرقها موجودة أو مفقودة، فان کانت مفقودة،

ففی ذمّته حق قد ثبت لغائب، فیحبس حتی یحضر، و ان کانت لعین قائمة اخذت منه و حبس فی القطع، و منهم من قال: إن کانت العین قائمة، اخذت منه و نظرت فی مسافة الغائب، فان کانت قریبة حبس، و ان کانت بعیدة أطلق لئلا یطول حبسه فیعظم الاضرار به.» «۱»

۲- السید الخوئی: «اذا ثبتت السرقة باقرار أو ببیّنة، بناء علی قبول البیّنة الحسبیة کما قویناه سابقا، فهل للإمام ان یقیم الحد علیه من دون مطالبة المسروق منه؟ فیه خلاف، و الأظهر جواز اقامة الحد علیه.» «۲»

أقول: الظاهر أنّه لا وجه للحبس، لأنها إن ثبتت بالبیّنة فامّا ان نقول بجواز إقامة الحد، فیقطع یده أو لا یقال بجواز إقامة الحد، فلا یحبس أیضا، و لم یحرز کون هذا المال للغیر کی یقال بحبسه، اذ لعله وهبه له. و علیه قد یقال بعدم جواز إقامة الحد نظرا الی درء الحدود بالشّبهات، إلّا أن تثبت السرقة بالاقرار.

---

(۱). المبسوط ۸: ۴۲.

(۲). مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۱۳ مسألة ۲۵۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۴۲

آراء المذاهب الاخری

۳- الشافعی: «و اذا کان المسروق منه غائبا حبس السارق حتی یحضر المسروق منه لأنه لعله أن یأتی له بمخرج یسقط عنه القطع، أو القطع و الضمان.

و قال أیضا: و ان لم یحضر رب المتاع حبس السارق حتی یحضر» «۱».

۴- النووی: «و اذا قلنا: إنّه ینتظر قدوم الغائب ففیه و جهان: احدهما انه یحبس لأنّه قد وجب الحدّ و بقی الاستیفاء فحبس کما یحبس من علیه القصاص الی أن یبلغ الصبی و یقدم الغائب، و الثانی: أنه ان کان السفر قریبا حبس الی أن یقدم الغائب، و ان کان السفر بعیدا لم یحبس لأنّ فی حبسه اضرارا به و الحق للّه عز و جلّ فلم یحبس لأجله.» «۲»

۵- البهوتی ...: « فیحبس السارق الی قدوم الغائب و طلبه أو ترکه.» «۳»

الفصل التاسع حبس قاطع الطریق

اشارة

وردت روایات فی حبس قاطع الطریق و قد نقل العیاشی عن الإمام الجواد (ع) و فی مسند زید عن أمیر المؤمنین (ع) و هو رأی جمع من فقهائنا کالحلبی و ابن زهرة و..

حیث فسروا آیة النفی بذلک. و اما من العامة: فهو قول أبی حنیفة، و فیما یلی الروایات ثم کلمات الفقهاء:

الروایات

۱- العیاشی: «عن احمد بن الفضل الخاقانی من آل رزین، قال: قطع الطریق

---

(۱). الام ۷: ۱۵۱ و ۸: ۲۶۴.

(۲). المجموع ۲۰: ۹۷.

(۳). شرح منتهی الارادات ۳: ۳۷۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۴۳

بجلولاء «۱» علی السابلة «۲» من الحجاج و غیرهم و أفلت القطاع، فبلغ الخبر المعتصم، فکتب الی العامل له کان بها: تامّر الطریق بذلک فتقطع علی طرف أذن أمیر المؤمنین ثم انفلت القطاع. فان انت طلبت هؤلاء و ظفرت بهم، و إلّا أمرت بأن تضرب ألف سوط ثم تصلب بحیث قطع الطریق، قال: فطلبهم العامل حتی ظفر بهم و استوثق منهم، ثم کتب بذلک الی المعتصم، فجمع الفقهاء، و ابن أبی داود، ثم سأل الآخرین عن الحکم فیهم و ابو جعفر محمد بن علی الرضا علیه السلام حاضرا فقالوا: قد سبق حکم اللّه فیهم فی قوله: إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ یُحارِبُونَ اللّهَ وَ رَسُولَهُ وَ یَسْعَوْنَ فِی الْأَرْضِ فَساداً أَنْ یُقَتَّلُوا أَوْ یُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَیْدِیهِمْ وَ أَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ.. «۳» و لأمیر المؤمنین أن یحکم بأی ذلک شاء فیهم، قال: فالتفت الی أبی جعفر علیه السلام فقال له: ما تقول فیما اجابوا فیه؟ فقال: قد تکلّم هؤلاء الفقهاء و القاضی بما سمع أمیر المؤمنین، قال: و أخبرنی بما عندک، قال: إنهم قد اضلّوا فیما افتوا به و الذی یجب فی ذلک أن ینظر أمیر المؤمنین فی هؤلاء الذین قطعوا الطریق، فإن کانوا أخافوا السبیل فقط و لم یقتلوا أحدا و لم یأخذوا مالا- أمر بإیداعهم الحبس، قال: ذلک معنی نفیهم من الأرض بإخافتهم السبیل، و ان کانوا أخافوا السبیل و قتلوا النفس، و أخذوا المال أمر بقطع أیدیهم و ارجلهم من خلاف و صلبهم بعد ذلک.

قال: فکتب الی العامل بأن یمثّل ذلک فیهم.» «۴»

۲- مسند زید: «حدثنی زید بن علی، عن أبیه. عن علی (رضی اللّه عنهم) قال: اذا قطع الطریق اللصوص، و اشهروا السلاح، و لم یأخذوا مالا، و لم یقتلوا مسلما، ثم أخذوا، حبسوا حتی یموتوا، و ذلک نفیهم من الأرض فاذا أخذوا المال و لم یقتلوا، قطعت أیدیهم و ارجلهم من خلاف، و صلبوا حتی یموتوا، فان تابوا قبل أن یؤخذوا ضمنوا

---

(۱). فی طریق خراسان، بینها و بین خانقین سبعة فراسخ- (معجم البلدان ۲: ۱۵۶).

(۲). ابناء السبیل المختلفون علی الطرقات فی حوائجهم، و الجمع السوابل/ لسان العرب ۱۱: ۳۲۰.

(۳). المائدة: ۳۳.

(۴). تفسیر العیاشی ۱: ۳۱۴ ح ۹۱- و عنه البرهان ۱: ۴۶۷ ح ۱۶، الصافی ۱: ۴۳۹، الوسائل ۱۸: ۵۳۵ ح ۸ البحار ۷۶: ۱۹۷ ح ۱۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۴۴

المال، و اقتصّ منهم، و لم یحدّوا.» «۱»

آراء فقهائنا

۱- الشیخ المفید: «و اهل الزعارة «۲» اذا جرّدوا السلاح فی دار الإسلام و اخذوا الأموال، کان الإمام، مخیرا فیهم، إن شاء قتلهم بالسیف و ان شاء صلبهم حتی یموتوا، و ان شاء قطع أیدیهم و أرجلهم من خلاف و ان شاء نفاهم عن المصر الی غیره، و وکّل بهم من ینفیهم عنه الی ما سواه حتی لا یستقرّ بهم مکان الّا و هم منفیّون عنه مبعدون الی أن تظهر منهم التوبة و الصلاح.» «۳»

۲- الشیخ الطوسی: «انّما جزاء الذین یحاربون ... و قال جمیع الفقهاء: ان المراد بها قطاع الطریق، و هو من شهر السلاح، و أخاف السبیل لقطع الطریق، و الذی رواه أصحابنا أنّ المراد بها کلّ من شهر السلاح و أخاف الناس فی برّ کانوا أو فی بحر، و فی البنیان أو فی الصحراء، و رووا أن اللص أیضا محارب و فی بعض روایاتنا أن المراد بها قطاع الطریق کما قال الفقهاء، فمن قال: المراد بها قطاع

الطریق: اختلفوا فی احکامهم و کیفیة عقوبتهم، فقال قوم: اذا شهر السلاح و أخاف السبیل لقطع الطریق، کان حکمه متی ظفر به الإمام التعزیر، و هو أن ینفی عن بلده و یحبس فی غیره، و فیهم من قال: یحبس فی غیره. و هذا مذهبنا، غیر أنّ اصحابنا رووا أنّه لا یقر فی بلده. و ینفی عن بلاد الإسلام کلّها، فان قصد بلاد الشرک قیل لهم: لا تمکّنوه، فان مکّنوه قوتلوا علیه حتی یستوحش فیتوب.

و ان قتلوا و لم یأخذوا المال، قتلوا، و القتل یتحتم علیهم، و لا یجوز العفو عنهم، و انما یکون متحتّما، اذا کان قصده من القتل أخذ المال، و أما إن قتل رجلا لغیر هذا، فالقود واجب غیر منحتم.

و ان قتل و أخذ المال قتل و صلب و ان اخذ المال و لم یقتل قطعت یده و رجله من

---

(۱). مسند زید: ۳۲۳.

(۲). الشراسة و سوء الخلق/ لسان العرب ۴: ۳۲۳.

(۳). المقنعة: ۸۰۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۴۵

خلاف، فمتی ارتکبوا شیئا من هذا نفوا من الأرض، و نفیهم أن یتبعهم أینما حلّوا کان فی طلبهم، فاذا قدر علیهم، أقام علیهم الحدود ...

و جملته: أنّ من شهر السلاح و أخاف السبیل لقطع الطریق فانه یعزّر.

و امّا قوله: أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ- معناه: اذا وقع منهم فی المحاربة ما یوجب شیئا من هذه العقوبات، یتبعهم الإمام أبدا حتی یجده، و لا یدعه یقر فی مکان، هذا هو النفی من الأرض عندنا.

و عند قوم: المنفیّ: من قدر علیه، بعد أن یشهر السلاح و قبل أن یعمل شیئا، و النفی عنده الحبس؛ و الأول مذهبنا» «۱».

۳- القاضی ابن البراج: «و اذا قطع الطریق جماعة و أقرّوا بذلک کان حکمهم ما قدمناه قال: من کان من أهل الرّیبة و جرّد سلاحا فی بر أو بحر أو فی بلد، أو فی غیر بلد فی دیار الإسلام، أو فی دیار الشرک، لیلا أو نهارا، کان محاربا، فان قتل و لم یأخذ مالا کان علیه القتل و لا یجوز لأولیاء المقتول العفو عنه علی حال، فان عفوا عنه، کان علی الإمام قتله، فان قتل و أخذ مالا کان علیه ردّ المال أولا، ثم یقطع بالسرقة، ثم یقتل بعد ذلک و یصلب، فان أخذ المال و لم یقتل أحدا و لا جرحه کان علیه القطع ثم النفی من البلد الذی هو فیه، و ان جرح و لم یأخذ مالا و لا قتل أحدا کان علیه القصاص و النفی بعد ذلک من البلد الذی فعل فیه ذلک الی غیره، و ان لم یجرح و لا- أخذ مالا- کان علیه النفی کما قدّمناه، و یکتب الی البلد الذی ینفی الیه: بأنّه منفیّ محارب، فلا یجالس و لا یبایع و لا یؤاکل و لا- یشارب، فان انتقل الی بلد آخر غیر البلد الذی نفی الیه کوتب الیه أیضا بذلک، و لا یزال یفعل به ما ذکرناه الی أن یتوب، فان قصد بلاد الشرک منع من الدخول الیها، فان مکّنوه من ذلک قوتلوا علیه.» «۲»

۴- یحیی بن سعید: «و المسلم المحارب من شهر السلاح فی بر، أو بحر، سفرا، أو حضرا، لیلا أو نهارا، رجلا أو امرأة. فان أخاف، و لم یجن، نفی من الأرض، بأن یغرق- علی قول- أو یحبس علی آخر، أو ینفی من بلاد الإسلام سنة، حتی یتوب

---

(۱). المبسوط ۸: ۴۷- انظر الخلاف ۵: ۴۵۷ مسألة: ۱.

(۲). المهذب ۲: ۵۵۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۴۶

و کوتبوا، أنه منفیّ، محارب فلا تؤووه و لا تعاملوه، فان آووه قوتلوا » «... ۱».

أقول: لقد استوفینا البحث عن المحارب- فی محلّه- و أوردنا أقوال الفقهاء، و المستفاد من کلماتهم أن المحارب و قطاع الطریق

بمعنی واحد أو الأول أشمل و أعم من الثانی.

کما أن المستفاد من کلمات جمع من فقهاء الإمامیة هو حبس المحارب لو شهر السلاح و لم یأخذ مالا. و قد صرح بذلک أبو الصلاح الحلبی «۲» و ابن زهرة «۳»، و اشارة السبق «۴»، و الجامع «۵»، و ما یتراءی من المبسوط «۶»، و لعله لفهمهم الحبس من کلمة «النفی» فی الآیة الشریفة، و یؤیّده ما رواه العیاشی عن الجواد (ع)، و ما رواه فی المسند.

لکن لم یعمل الکثیر بمضمون الروایة و ذلک لضعف السند و معارضتها بروایات اقوی سندا و دلالة، و احتمال التقیة فیها، کما استظهره صاحب الجواهر. «۷»

آراء المذاهب الاخری

۵- المدونة: «من یخرج بعصی أو بشیء، فیؤخذ علی تلک الحال، و لم یخف السبیل و لم یأخذ المال، و لم یقتل فهذا لو أخذ فیه بأیسره لم أر بذلک بأسا، قلت: ما أیسره عند مالک؟ قال: أیسره و أخفّه أن یجلد و ینفی و یسجن فی الموضع الذی نفی الیه، قلت: و کم یسجن حیث ینفی؟ قال مالک: یسجن حتی تعرف له توبة.

و الی أی موضع نفی هذا المحارب الیه اذا اخذ بمصر؟ قال: قد نفی عمر بن عبد العزیز من مصر الی شعب، و لم أسمع من مالک فیه شیئا إلّا أنّه قال: قد کان ینفی عندنا الی فدک أو خیبر، و قد کان لهم سجن یسجنون فیه» «۸».

---

(۱). الجامع للشرائع: ۲۴۱.

(۲). الکافی فی الفقه: ۲۵۲.

(۳). غنیة النزوع: ۲۰۲.

(۴). اشارة السبق: ۱۴۴.

(۵). الجامع للشرائع: ۲۴۱.

(۶). المبسوط ۸: ۴۸.

(۷). جواهر الکلام ۴۱: ۵۹۳.

(۸). المدونة الکبری ۶: ۲۹۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۴۷

۶- الموصلی: «اذا خرج جماعة لقطع الطریق، أو واحد فاخذوا قبل ذلک حبسهم الامام حتی یتوبوا.» «۱»

۷- ابن تیمیة: «و لو علم الإمام قوما یخیفون الطریق و لم یأخذوا مالا و لا نفسا عزّرهم بحبس و غیره.» «۲»

۸- الشوکانی: «قال الحسن البصری و ابن المسیّب و مجاهد: اذا أخافوا خیّر الإمام بین أن یقتل فقط أو یقتل و یصلب أو یقطع الرّجل و الید فقط أو یحبس فقط لأجل التخییر.» «۳»

۹- الجزیری: «الحنفیة و الشافعیة و الحنابلة قالوا: إنّ حدّ قطّاع الطریق علی الترتیب المذکور فی الآیة الکریمة، فاذا خرج جماعة ممتنعین أو واحد یقدر علی الامتناع، فقصدوا قطع الطریق، فأخذوا قبل أن یأخذوا مالا، و یقتلوا نفسا حبسهم الإمام حتی یحدثوا توبة، و هو النفی فی الأرض. المالکیة قالوا: المحارب هو قاطع الطریق لمنع سلوک، و لو لم یقصد أخذ مال المارّین، بل قصد مجرّد منع الانتفاع بالمرور. و یتعین قتل المحارب إن قتل.. و ان لم یقتل المحارب احدا و قدر علیه فیتخیّر الامام فی امور اربعة ...: الرابع: نفی الذکر الحر الی مثل فدک و خیبر، و یحبس للأقصی من السّنة و ظهور التوبة، و یضرب قبل النفی اجتهادا بحسب ما یراه الحاکم اردع لهم و لأمثالهم.

الشافعیة و الحنابلة قالوا: قطع الطریق: هو البروز لأخذ مال، أو القتل، أو ارعاب مکابرة اعتمادا علی الشوکة مع البعد عن الغوث و سمّی بذلک لامتناع الناس من سلوک الطریق خوفا منه، سواء کان معه سلاح أم لا، ان کان له قوة یغلب بها الجماعة، و لو باللّکز و الضرب بجمع الکف، و قیل لا بد من آلة للقتال، فاذا اخذوا قبل أن یقتلوا نفسا أو یأخذوا مالا أو یهتکوا عرضا، وجب علی الإمام تعزیرهم بحبس و غیره لارتکابهم معصیة، و هی الحرابة، لا حدّ فیها و لا کفارة و هذا تفسیر النفی فی الآیة الکریمة، و الأمر فی جنس هذا التعزیر، راجع الی الإمام، فیجوز له الجمع بین

---

(۱). الاختیار ۴: ۱۱۴.

(۲). منهاج السنة: ۵۳۲.

(۳). نیل الاوطار ۷: ۱۵۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۴۸

الضرب و الحبس و غیره، و له ترکه إن رآه مصلحة و لا یقدّر الحبس بمدة، بل یستدام حتی تظهر توبته، و قیل: یقدّر حبسه بستة أشهر، ینقص منها شیئا لئلا یزید علی تغریب العبد فی الزنی.

و قیل: یقدّر سنة، ینقص منها شیئا لئلا یزید علی تغریب الحر فی الزنا.» «۱»

الفصل العاشر حبس من اعان قطّاع الطریق

اشارة

إنّ المعین للقطّاع، کالطلیع و الردء، فقد تعرض فقهاؤنا لحکمه و انه لا یثبت علیه حکم قاطع الطریق. و ان کان العمل فی حدّ نفسه محرما فیعزّر علیه.

آراء فقهائنا

۱- قال المحقق الحلی: «و لا یثبت هذا الحکم للطّلیع و لا للردء» «۲».

۲- قال صاحب الجواهر فی شرح کلام المحقق أعلی اللّه مقامه: «للأصل و الاحتیاط و الخروج عن النصوص، خلافا لأبی حنیفة فسوی بین المباشر و غیره، و فساده واضح بعد عدم حصول وصف المحاربة فی الثانی، نعم لو کان المدار علی مطلق مسمی الإفساد اتّجه ذلک، لکن قد عرفت اتّفاق الفتاوی علی اعتبار المحاربة علی الوجه المزبور و النصوص و ان لم یکن فیها ما یقتضی حصر المفسد فی ذلک صریحا إلّا أنّه بمعونة الاتّفاق المزبور مع الانسیاق و ملاحظة بعض المفاهیم فیها یتّجه ما ذکره الأصحاب من جعل المدار علی صدق المحاربة علی الوجه الذی ذکرناه.» «۳»

الطلیع: هو الذی یرقب له من یمر بالطریق و نحوه فیعلمه به، أو یترقّب من یخاف

---

(۱). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۰۹.

(۲). شرایع الإسلام ۴: ۱۸۱.

(۳). جواهر الکلام ۴۱: ۵۷۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۴۹

منه علیه فیحذّره منه. و الردء: هو المعین له فیما یحتاج الیه، من غیر أن یباشر متعلق المحاربة «۱».

آراء المذاهب الأخری

و اما السنة: فعن الشافعیة: انه یحبس المعین تعزیرا، قال الجزیری: «الشافعیة- قالوا: و من اعان قطّاع الطریق و کثّر جمعهم و لم یزد علی ذلک، بأن لم یأخذ مالا مقدار نصاب و لم یقتل نفسا، عزّره الإمام بحبس أو تغریب و غیرهما کسائر المعاصی.. و قیل یتعین التعزیر بالنفی الی مکان یراه الإمام لأنّ عقوبته فی الآیة النفی.» «۲»

أقول: لا یعتبر فی ذلک أخذ النصاب کما صرح بذلک العلامة الحلی فی التحریر «۳».

الفصل الحادی عشر الحبس لتهمة السرقة

اشارة

وردت احادیث بحبس المتّهم بالسرقة الی أن یحضر المتاع، أو لتعدیل الشهود، أو لان یحضر الشهود، و المتهم الذی یدّعی شراء المتاع کما أفتی بعض العامة ببعض تلک الموارد.

و لکن الحبس فی هذه الموارد، محل تأمّل و مناقشة لضعف المستند.

أ- الحبس الی أن یأتی بالمتاع المسروق

الروایات

۱- المصنف: «أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جریج قال: أخبرنی یحیی بن سعید عن

طبسی، نجم الدین، موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، در یک جلد، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم - ایران، اول، ه ق موارد السجن فی النصوص و الفتاوی؛ ص: ۱۴۹

---

(۱). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۱۲.- انظر ابن عابدین ۳: ۲۱۲.

(۲). تحریر الاحکام ۲: ۲۳۴.

(۳). انظر مسالک الافهام ۱۵: ۱۹- لسان العرب ۱: ۸۴ و ۸: ۲۳۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۵۰

عراک بن مالک قال: أقبل رجلان من بنی غفار حتی نزلا منزلا بضجنان «۱» من میاه المدینة و عندها ناس من غطفان عندهم ظهر لهم، فأصبح الغطفانیون، قد اضلّوا قرینین من ابلهم، فاتهموا الغفاریین، فاقبلوا بهما الی النبی (ص) و ذکروا له أمرهم، فحبس احد الغفاریین، و قال للآخر: اذهب فالتمس، فلم یکن الّا یسیرا حتی جاء بهما، فقال النبی (ص) لأحد الغفاریین- قال: حسبت انه قال المحبوس عنده- استغفر لی قال: غفر اللّه لک یا رسول اللّه، فقال رسول اللّه و لک و قتلک فی سبیله، قال: فقتل یوم الیمامة.» «۲»

۲- أبو داود: «حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، ثنا بقیة، ثنا صفوان، ثنا ازهر بن عبد اللّه الحرازی: إن قوما من الکلاعیین سرق لهم متاع

فاتّهموا اناسا من الحاكة، فاتوا النعمان بن بشير صاحب النبى صلّى اللّه عليه و سلم، فحبسهم اياما ثم خلى سبيلهم، فأتوا النعمان، فقالوا: خليت سبيلهم بغير ضرب و لا امتحان؟! فقال النعمان: ما شئتم، ان شئتم ان أضربهم، فان خرج متاعكم فذاك، و الّا اخذت من ظهوركم مثل ما اخذت من ظهورهم، فقالوا: هذا حكمك؟ فقال: هذا حكم اللّه و حكم رسوله صلى اللّه عليه و سلم.

قال أبو داود: انما ارهبهم بهذا القول، أى: لا يجب الضرب الّا بعد الاعتراف» «۳».

آراء المذاهب الاخرى

۱- قال السيد سابق: «أجاز مالك سجن المتهم بالسرقة.» «۴»

۲- قال فى حبس المتهم بالزنا او السرقة: الماوردى: للأمير أن يعجل حبس المتهوم للكشف و الاستبراء.

و اختلف فى مدة حبسه لذلك. فذكر عبد الله الزبيرى من أصحاب الشافعى أن حبسه للاستبراء و الكشف مقدر بشهر واحد لا يتجاوزه. و قال غيره: بل ليس بمقدر و هو موقوف على رأى الإمام و اجتهاده، و هذا أشبه و ليس للقضاة أن يحبسوا أحدا إلا بحق وجب.» ۲۲۰.

أقول: يشكل دعوى ثبوت الحبس على المتهم بالسرقة من دون بينة و لا اقرار خصوصا فيمن ليس عليه شاهدان، و قد تقدم الخلاف حتى فى الحبس لتهمة القتل.

---

(۱). جبل بناحية تهامة، و قيل: جبيل على بريد من مكّة و هناك الغميم فى اسفله مسجد صلى فيه رسول اللّه (ص ...) و قال الواقدى: بين ضجنان و مكة خمسة و عشرون ميلا/ معجم البلدان ۳: ۴۵۳.

(۲). مصنّف عبد الرزّاق: ۱۰: ۲۱۶ ح ۱۸۸۹۲، ۱۸۸۹۳.

(۳). سنن ابى داود ۴: ۱۳۵ ح ۴۳۸۲- انظر مسند احمد ۵: ۲- النسائى ۸: ۶۶- الانصاف ۱۱: ۲۶۰.

(۴). فقه السنّة ۱۴: ۸۳.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ۱۵۱

ب- حبس المتهم بالسرقة حتى يحضر الشهود

الروايات

۱- المصنف: «اخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن طاوس، عن عكرمة بن خالد، قال: كان على (ع) لا يقطع سارقا حتى يأتى بالشهداء، فيوقفهم عليه و يسجنه، فان شهدوا عليه قطعه و إن نكلوا تركه، قال: فأتى مرة بسارق، فسجنه حتى اذا كان الغد دعا به و بالشاهدين، فقيل: تغيّب الشهيدان، فخلى سبيل السارق و لم يقطعه.» «۱»

و أورده المتّقى عن المصنف و فيه: «فيوقفهم عليه و يثبطه» «۲». و قال المعلق: و فى المطبوع: «يوقفهم عليه و يبطحه «۳»» «۴».

أقول: تنفرد الرواية بالدلالة على جواز الحبس فى تهمة السرقة، و المتيقن منها ما اذا وجدت قرائن على صحة المدعى لا مطلق التهمة، و لكن لم أجد من يفتى بها.

ج- حبس المتهم لتعديل الشهود

قال فی المدونة: «قلت أ رأیت اذا شهد علی السارق بالسرقة، هل یحبس السارق حتی یزکی الشاهدان، ان لم یعرفهما القاضی أم یکفّله القاضی عند مالک؟ قال:

لا یکفّله عند مالک و لکن یحبسه و لیس فی الحدود و القصاص کفالة عند مالک.» «۵»

أقول: لعل الحبس هنا عقوبة لم یثبت موجبها، و علیه فالمدّعی امّا أن یأتی بشاهدین عدلین فیثبت السرقة و یقام علیه الحد، إن طلب ذلک، و امّا أن یطلق إذ لا موجب للحبس.

---

(۱). مصنف عبد الرزّاق ۱۰: ۱۹۰ ح ۱۸۷۷۹.

(۲). ثبطت الرجل ثبطا: حبسته/ لسان العرب ۷: ۲۶۷.

(۳). بطحه علی وجهه یبطحه بطحا، ای القاه علی وجهه فانبطح/ لسان العرب ۲: ۴۱۲.

(۴). کنز العمال ۵: ۵۴۹ ح ۱۳۹۰۸.

(۵). المدونة الکبری ۶: ۲۶۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۵۲

د- حبس المتهم الذی یدّعی ملکیته للمتاع

ابن أبی شیبة: «حدثنا ابو بکر قال: حدثنا محمد بن بکر عن ابن جریج قال:

کتب عمر بن عبد العزیز بکتاب قرأته: اذا وجد المتاع مع الرجل، فقال: ابتعته فلم یقطعه، فاشدده فی السجن وثاقا و لا تخله بکلام احد حتی یأتی أمر اللّه، قال:

فذکرت ذلک لعطاء فأنکره.» «۱»

و رواه عبد الرزاق و فیه «.. سرقة مع رجل سوء یتهم.. فلم ینفذه، بدل:

یقطعه..» «۲».

أقول: یکفیه، انکار عطاء، أضف الی ان الید امارة علی انّ تصرّفه مالکی لا عدوانی.

الفصل الثانی عشر حبس المعروف بالسرقة

قد یقال بحبس اللص المعروف بالسرقة لو عثر علیه.

و لعل وجهه أنّ الإمام یحبس الأشرار و ینفق علیه من بیت المال لیدفع عنهم شرّه و یدفعون نفقته، و المعروف بالسرقة من أبرز مصادیق الاشرار، أو لأجل استنقاذ حق الناس منه إلّا أن یقال بعدم حبسه قبل طلب صاحب الحق، هذا و لم نجد من تعرض لهذه المسألة الّا الخطیب فی الفتاوی.

قال داود بن یوسف الخطیب: «سئل محمد بن مقاتل عن لص معروف بالسرقة وجده رجل و هو ذاهب فی حاجة و لیس هو متعرضا للسرقة فی تلک الساعة هل له أن یقتله أو یأتی به الإمام؟ قال: له ان یأخذه و یأتی به الإمام لیحبسه حتی یتوب و لیس یسعه أن یقتله.» «۳»

---

(۱). المصنّف ۱۰: ۱۱۹ ح ۱۸۹۷۲.

(۲). المصنّف ۱۰: ۲۱۶ ح ۱۸۸۹۲، ۱۸۸۹۳.

(۳). فتاوی الغیاثیة: ۱۰۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۵۳

الباب الثّالث الحبس فی الإیذاء الجسمی بغیر الجرح: و فیه ثلاثة فصول

اشارة

۱- حبس الممثّل.

۲- حبس من حلق شعر امرأة أو أزاله.

۳- حبس من ضرب عبده.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۵۵

الفصل الأوّل حبس الممثّل

اشارة

وردت روایة فی حبس الذی یمثّل، لکنّها مجملة من حیث احتمالها للتنکیل بالحی أو التمثیل بالمیت، أو التمثیل بالحیوان أو عمل الصور، و هذه الأعمال و ان کانت محرّمة فی الجملة و لکن لم یقل احد بالحبس فیها. و لذا قد یقال بإعراض الأصحاب عن بعض الروایة و التفکیک فی الحجیّة فضلا عن ضعف السند بالإرسال.

و قد أوردها بعض المعاصرین فی کتابه بعنوان احد موارد الحبس فی الإسلام «۱».

الروایات من طرقنا و کلمات فقهائنا

۱- الکافی: «علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن بعض اصحابه، عن حمّاد، عن أبی عبد اللّه (ع) قال: لا یخلّد فی السجن الّا ثلاثة: الذی یمثّل، و المرأة ترتد عن الإسلام و السارق بعد قطع الید و الرجل.» «۲»

قال العلامة المجلسی: «الذی یمثّل، التمثیل: عمل الصور، و التمثال: التنکیل

---

(۱). القضاء و الشهادة: ۱۶۴.

(۲). الکافی ۷: ۲۷۰ ح ۴۵- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۹۳ ح ۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۵۶

و التشویه، بقطع الأنف، و الاذن و الأطراف، و الحبس فیهما مخالف للمشهور، و فی التهذیب: یمسک علی الموت «۱» و هو الموافق لسائر الأخبار و أقوال الأصحاب، و لعله کان (یمسک) فصحّف.» «۲»

و قال الفیض الکاشانی: «و التمثیل قطع بعض الأطراف مثل الأذن و الأنف و نحوهما و لعل المراد به، التمثیل الذی لا یوجب قصاصا، و لا دیة، کالذی یمثّل عبده.» «۳»

و فی ولایة الفقیه: «و لو صح خبر الکلینی، فلا محالة یراد بقوله: «الذی یمثّل» الذی یصر علی العمل، و یدوم علیه، و الاستمرار أحد

معانی الفعل المستقبل، و لا یبعد جواز حکم الإمام بالسجن، علی من یصر علی عمل حرام مستهجن، بحیث لا یردعه عنه رادع الّا ذاک، فتدبّر.» «۴»

أقول: الظاهر، ان المراد بالتمثیل فی الروایة علی فرض صحتها التنکیل الجسدی فهو الذی یتبادر من معنی التمثیل عند ما یطلق، و لا یفهم منه معنی التصویر الّا بقرینة.

قال ابن الأثیر: «مثلت بالحیوان، أمثل به مثلا- اذا قطعت اطرافه و شوّهت به، و مثلث بالقتیل اذا جدعت أنفه أو أذنه أو مذاکیره، و الاسم: المثلة. فامّا بالتشدید فهو للمبالغة، و منه نهی ان یمثل بالدواب: أی تنصب فترمی، أو تقطع اطرافها و هی حیّة.» «۵»

و قال ابن منظور: «مثل بالرجل یمثل مثلا و مثلة، و مثل: نکل به، فامّا مثل بالتشدید، فهو للمبالغة، و مثّل بالقتیل: جدعه، و أمثله: جعله مثلة.» «۶»

---

(۱). ای فی التهذیب «یمسک» بدل یمثل ۱۰: ۱۴۴ ح ۲۹.

(۲). مرآة العقول ۲۳: ۴۲۰.

(۳). الوافی ۱۵: ۴۹۳ ح ۳۱.

(۴). ولایة الفقیه ۲: ۵۳۲.

(۵). النهایة ۴: ۲۹۴.

(۶). لسان العرب ۱۱: ۶۱۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۵۷

و علیه فالظاهر من اللغة: إن المراد به: التنکیل بالجسد سواء بالإنسان أو الحیوان، و سواء الحی أو المیّت، و به وردت الروایات المتعددة:

الروایات

۱- الکافی: «محمد بن یحیی، عن محمد بن الحسین، عن جعفر بن محبوب، عمن ذکره، عن أبی عبد اللّه (ع): کل عبد مثّل به فهو حرّ.» «۱»

۲- اثبات الوصیة: «باسناده عن أبی جعفر الثانی علیه السلام، انه قال: سئل الرضا (ع) عن نباش نبش قبر امرأة ففجر بها و أخذ أکفانها، فأمر بقطعه للسرقة و نفیه لتمثیله بالمیت.» «۲»

۳- الدعائم: «عن أبی حمزة الثمالی عن أبی عبد اللّه (ع) قال: کان رسول اللّه (ص) اذا اراد أن یبعث سریة دعاهم، فأجلسهم و یقول: سیروا بسم اللّه ... و لا تمثلوا.» «۳»

۴- و فیه: «عن أبی عبد اللّه (ع ...) فإن مثّل به عوقب به و عتق العبد علیه.» «۴»

۵- الوسائل: «عن امیر المؤمنین (ع) فی وصیته للحسن (ع): یا بنی عبد المطلب..

و لا یمثّل بالرجل فانی سمعت رسول اللّه (ص) یقول: ایاکم و المثلة و لو بالکلب العقور.» «۵»

۶- مسند احمد: «إن هیاج بن عمران أتی عمران بن حصین، فقال: إنّ أبی قد نذر لئن قدر علی غلامه، لیقطعن منه طابقا أو لیقطعن یده، فقال: قل لأبیک یکفّر عن یمینه، و لا یقطع منه طابقا فان رسول اللّه (ص) کان یحث فی خطبته علی الصدقة و ینهی عن المثلة.) «۶»

---

(۱). الکافی ۶: ۱۸۹ ح ۱- و عنه الوسائل ۱۶: ۲۶ ح ۱.

(۲). اثبات الوصیة: ۱۸۷- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۹۰ الباب ۲ ح ۱.

(۳). دعائم الإسلام ۱: ۳۶۹- و عنه المستدرک ۱۱: ۳۹ ح ۱ و الوسائل ۱۱: ۴۳ ح ۳.

(۴). دعائم الإسلام ۲: ۴۰۹ ح ۴۲۷- انظر مستدرک الوسائل ۱۵: ۴۶۳.

(۵). وسائل الشیعة ۱۹: ۹۶ ح ۶ عن نهج البلاغة، من وصیته حین ضربه ابن ملجم- لعنه اللّه-.

(۶). مسند احمد ۴: ۴۴۸- انظر ص ۲۴۶، ۴۳۲، ۴۳۹، ۴۴۰ و ج ۵: ۱۲، ۲۰- سنن ابو داود ۳: ۵۳- مجمع البیان ۲: ۴۹۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۵۸

۷- الترمذی: «.. عن سلیمان بن بریدة عن أبیه قال: کان رسول اللّه (ص) اذا بعث امیرا علی جیش أوصاه فی خاصة نفسه و من معه من المسلمین خیرا فقال: اغزوا بسم اللّه و فی سبیل اللّه ... و لا تغدروا و لا تمثلوا» «۱».

و قد أفتی الفقهاء بحرمة ذلک، و ان التنکیل بالعبد من موجبات الانعتاق القهری له.

التنکیل یوجب الانعتاق، الروایات و آراء فقهائنا

۱- البیهقی: «کان لزنباع عبد یسمّی سندر (أو ابن سندر) فوجده یقبّل جاریة له فأخذه فجبه و جدع اذنیه و أنفه فأتی الی رسول اللّه (ص) فأرسل الی زنباع فقال:

لا تحملوهم ما لا یطیقون و أطعموهم ممّا تأکلون و اکسوهم مما تلبسون و ما کرهتم فبیعوا و ما رضیتم فامسکوا و لا تعذّبوا خلق اللّه، ثم قال رسول اللّه (ص): من مثّل به أو حرق بالنار فهو حر و هو مولی اللّه و رسوله، فاعتقه رسول اللّه (ص)» «۲».

قال المحقق الحلی: «و فی عتق من مثّل به مولاه تردد، و المروی أنه ینعتق.» «۳»

و قال فی المختصر النافع: «و اما العوارض: فالعمی و الجذام و تنکیل المولی بعبده، و الحق الأصحاب الإقعاد، فمتی حصل أحد هذه الأسباب فیه انعتق.» «۴»

و قال المحقق العراقی حول التمثیل: «لا یجوز التمثیل بهم بقطع الآناف و الآذان لما نهی رسول اللّه (ص): لا تجوز المثلة و لو بالکلب العقور. و اطلاقه یشمل حال قیام الحرب و بعده، قبل الحرب و بعده، فعلوا بالمسلمین ذلک أم لا.» «۵»

---

(۱). الجامع الصحیح ۴: ۲۲.

(۲). السنن الکبری ۸: ۳۷.

(۳). شرایع الإسلام ۳: ۱۱۴.

(۴). المختصر النافع: ۲۳۸- انظر جواهر الکلام ۳۴: ۱۱۹.

(۵). شرح تبصرة المتعلّمین ۶: ۵۰۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۵۹

آراء المذاهب الاخری

قال أبو عیسی: «حدیث بریدة المتقدم» حدیث حسن صحیح و کره أهل العلم المثلة.» «۱»

و قال ابن قدامة: «و یکره نقل رءوس المشرکین من بلد الی بلد و المثلة بقتلاهم و تعذیبهم لما روی سمرة بن جندب قال: کان النبی

یحثنا علی الصدقة و ینهانا عن المثلة.» «۲»

الفصل الثانی حبس من حلق شعر امرأة، أو أزاله

اشارة

وردت روایة بسند صحیح فی حبس من حلق شعر امرأة الی أن ینبت شعرها، و قد أفتی من فقهائنا یحیی بن سعید فی الجامع، کما یظهر ذلک من المجلسی و صاحب الجواهر، و حکم باقی فقهائنا بالدیة، و لعلهم لیسوا فی مقام التعرض للعقوبة فلا یمکن دعوی إعراضهم عن الروایة.

الروایات

۱- الکافی: «علی، عن أبیه، عن محمد بن سلیمان، عن عبد اللّه بن سنان، قال:

قلت لأبی عبد اللّه (ع).. جعلت فداک، فما علی رجل الذی وثب علی امرأة، فحلق رأسها؟ قال: یضرب ضربا وجیعا، و یحبس فی سجن المسلمین حتی یستبرء شعرها، فان نبت اخذ منه مهر نسائها، و ان لم ینبت، اخذت منه الدیة کاملة خمسة آلاف

---

(۱). الجامع الصحیح ۴: ۲۳ ح ۱۴۰۸.

(۲). المغنی ۸: ۴۹۴.

درهم..» «۱»

و رواها الشیخ الطوسی (قده) فی التهذیب بسند صحیح، قال: «محمد بن الحسن الصفار، عن ابراهیم بن هاشم، عن سلیمان المنقری، عن عبد اللّه بن سنان، قال: قلت لأبی عبد اللّه (ع) و فیه «فما علی رجل و ثب » «... ۲».

و أوردها المجلسی الأول فی الروضة و عبّر عنها بالقوی، و فیه «سجن المؤمنین، بدل سجن المسلمین» «۳».

و أوردها المجلسی الثانی فی ملاذ الأخیار فی موردین، و قال: «مجهول» «۴».

أقول: و هی ضعیفة بمحمد بن سلیمان، اذ یحتمل کونه الدیلمی و هو ضعیف، و غیره مجهول «۵».

۲- دعائم الإسلام: «قال جعفر بن محمد (ع): و ان کانت امرأة فحلق رجل رأسها حبس فی السجن حتی ینبت و یخرج بین ذلک، ثم یضرب فیرد الی السجن، فاذا نبت اخذ منه مثل مهر نسائها، الا- أن یکون أکثر من مهر السنة، فان کان أکثر من مهر السنة ردّ الی السنة.» «۶»

۳- ابن أبی شیبة: «حدثنا ابو بکر قال: حدثنا وکیع قال: حدثنا المنهال بن خلیفة العجلی، عن سلمة بن تمام الشقری، قال: مر رجل بقدر فوقعت علی رأس رجل فاحرقت شعره، فرفع الی علی فاجّله سنة، فلم ینبت، فقضی فیه علی بالدیة.» «۷»

---

(۱). الکافی ۷: ۲۶۱ ح ۱۰- و عنه التهذیب ۱۰: ۶۴ ح ۱.- الوافی ۱۵: ۳۵۶.

(۲). التهذیب ۱۰: ۲۶۲ ح ۶۹.

(۳). روضة المتّقین ۱۰: ۴۳۱.

(۴). ملاذ الاخیار ۱۶: ۱۲۷ و ۵۶۱.

(۵). انظر معجم رجال الحدیث ۱۶: ۲۹۷.

(۶). دعائم الإسلام ۲: ۴۳۰ ح ۱۴۸۹- و عنه المستدرک ۱۸: ۳۷۲ ح ۳ بتفاوت.

(۷). المصنّف ۹: ۱۶۳ ح ۶۹۲۸- مصنّف عبد الرزّاق ۹: ۳۱۹ ح ۱۷۳۷۴- و عنه المحلی ۱۰: ۴۳۳- السنن الکبری ۸: ۹۸- من طریق سعید بن منصور، عن ابی معاویة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۶۱

آراء فقهائنا

۱- الشیخ المفید ...: « و فی شعر الرأس اذا اصیب فلم ینبت مائة دینار» «۱».

۲- سلار بن عبد العزیز: «و اما ما فی الانسان منه واحد، و لیس بعضو، کاللحیة و شعر الرأس، ففی إذهابه حتی لا ینبت: الدیة کاملة» «۲».

۳- الشیخ الطوسی: «من قلب علی رأس انسان ماء حارا، فامتعط شعره، فلم ینبت، کان علیه الدیة کاملة، فان نبت و رجع الی ما کان، کان علیه ارشه حسب ما یراه الامام، فان کان امرأة، کان علیه دیتها، اذا لم ینبت، فان نبت، کان علیه مهر نسائها.» «۳»

۴- و قال فی الخلاف: «شعر الرأس و اللحیة و الحاجبین و اهداب العینین، متی أعدم انبات شیء منها، ففیها الدیة، ففی شعر الرأس و اللحیة دیة کاملة، و فی شعر الحاجبین خمس مائة، و فی اهداب العینین الدیة، و ما عدا هذه الأربعة فیها الحکومة فی جمیع الجسد.. و قال ابو حنیفة: فی الأربعة الدیة، و لم یفصل، و فی الباقی حکومة، و قال الشافعی: لیس فی شیء من الشعر دیة و فی جمیعه حکومة.» «۴»

۵- یحیی بن سعید: «و من حلق شعر امرأة، اوجع ضربا و حبس حتی یستبرأ شعرها، فان نبت أو لم ینبت فعلیه ما قدمناه.» «۵»

۶- العلامة المجلسی: «الثامن و العشرون: من ازال شعر رأس امرأة، فقد ورد فی الحدیث: انه یضرب ضربا وجیعا و یحبس.» «۶»

۷- الشیخ محمد حسن النجفی: «اما شعر المرأة فیه دیتها، و لو نبت ففیه مهر نسائها بلا خلاف أجده فیه الّا من الاسکافی فی الثانی خاصة، فجعل فیه ثلث الدیة، و هو مع

---

(۱). المقنعة: ۷۵۶ قال العاملی: و اما الحبس و الضرب فلا جابر لهما. مفتاح الکرامة ۱۰: ۳۷۹.

(۲). المراسم: ۲۴۴.

(۳). النهایة: ۷۶۴.

(۴). الخلاف ۵: ۱۹۷ مسألة ۶۷.

(۵). الجامع للشرائع: ۶۰۱- انظر ۵۹۰.

(۶). حدود و دیات، قصاص: ۶۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۶۲

شذوذه لا دلیل له، بل علی خلافه الاجماع، عن الغنیة کالأول لا خلاف فیه أیضا حتی منه التی لا ریب فی أولویتها من الرجل بذلک الی أن قال: و لعل ما فیه من الحبس و الضرب علی الوجه المزبور محمول علی ضرب من التعزیر الذی هو علی حسب ما یراه الحاکم» «۱».

آراء المذاهب الاخری

۸- ابن حزم: «قال ابو محمد ... مر رجل بقدر، فوقعت منه علی رأس رجل فأحرقت شعره، فرفع الی علی بن أبی طالب، فاجّله سنة، فلم ینبت، فقضی علی علیه فیه بالدیة، و من طریق سعید بن منصور، نا أبو معاویة- هو الضریر- نا حجاج، عن مکحول، عن زید بن ثابت، قال: فی الشّعر الدیة اذا لم ینبت، و قد احتجوا فی کثیر من هذه الأبواب بهذه الروایة نفسها و هو قول الشعبی، و قال أبو سفیان الثوری و أبو حنیفة، و الحسن بن حی، و احمد بن حنبل، و اسحاق بن راهویه: فی شعر الرأس اذا لم ینبت الدیة و فی شعر اللحیة، اذا لم ینبت الدیة، و اما المالکیون و الشافعیون فلیس عندهم فی ذلک الّا الحکومة.» «۲»

أقول: موضوع الحکم الوارد فی الروایات من طرقنا و المبحوث عند فقهائنا ازالة شعر رأس المرأة عمدا، و المذکور فی روایة المحلّی ازالة شعر رأس الرجل خطأ، و قد یقال بثبوت الحکم لحالة العمد بطریق أولی، و للمرأة لعدم الفرق و لو بطریق الأولویة أیضا.

---

(۱). جواهر الکلام ۴۲: ۱۷۴- انظر الوسیلة: ۴۴۴- غنیة النزوع: ۴۱۶- شرایع الإسلام ۴: ۲۶۱- نکت النهایة ۳: ۴۲۸- تحریر الاحکام ۲: ۲۵۹- قواعد الاحکام ۲: ۳۰۷- الروضة البهیة ۱۰: ۱۹۹- مسالک الافهام ۱۵: ۳۹۷- تحریر الوسیلة ۲: ۵۱۴- مبانی تکملة المنهاج ۲: ۲۶۹، ۳۷۴- ذخیرة الصالحین ۸: ۹۱ (مخطوط)- ولایة الفقیه ۲: ۵۰۱.

(۲). المحلی ۱۰: ۴۳۳ مسألة ۲۰۳۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۶۳

الفصل الثالث حبس من ضرب عبده

قد یقال بالحبس فیمن ضرب عبده بغیر ذنب و لعله للحبس علی ارتکاب المحرم.

قال الکندی فی مصنفه: «و عن أبی علی: إن من ضرب عبده بغیر ذنب حبس.» «۱»

---

(۱). المصنّف: ۲۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۶۵

الباب الرّابع الحبس فی السب و الإیذاء و الافتراء: و فیه اربعة فصول

اشارة

۱- هل یحبس سابّ النبی (ص).

۲- حبس من سب مسلما أو هجاه.

۳- حبس من یؤذی الناس.

۴- حبس الآمر بالافتراء.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۶۷

الفصل الأوّل هل یحبس ساب النبی (ص)

اشارة

اتفق الامامیة علی وجوب قتل ساب النبی (ص) او أحد الأئمة المعصومین علیهم السلام، حتی فاطمة الزهراء سلام اللّه علیها و بذلک وردت نصوص کثیرة.

و لکن خالف فی ذلک بعض العامة «۱» و أفتی فیه بالحبس و التعزیر کما یبدو من الروایة المنقولة فی الکافی أن فتوی العامة هو الحبس، و انّما أوردناها، هنا لذلک.

الروایات من طرقنا

۱- الکافی: «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زیاد، عن علی بن أسباط، عن علی بن جعفر، قال: أخبرنی أخی موسی (ع) قال: کنت واقفا علی رأس أبی حین أتاه رسول زیاد بن عبید اللّه الحارثی عامل المدینة، قال: یقول لک الأمیر: انهض إلیّ، فاعتلّ بعلة فعاد الیه الرّسول، فقال له: قد أمرت أن یفتح لک باب المقصورة فهو أقرب لخطوتک، قال: فنهض أبی و اعتمد علیّ و دخل علی الوالی و قد جمع فقهاء المدینة کلهم

---

(۱). ان بحثهم یختص بساب النبی (ص) فقط.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۶۸

و بین یدیه کتاب فیه شهادة علی رجل من أهل وادی القری «۱»، فذکر النبیّ (ص) فنال منه، فقال له الوالی: یا أبا عبد اللّه انظر فی الکتاب. قال: حتی انظر ما قالوا فالتفت الیهم فقال: ما قلتم؟ قالوا: قلنا یؤدّب و یضرب و یعزّر و یحبس قال: فقال لهم: أ رأیتم لو ذکر رجلا من اصحاب النبی (ص) بمثل ما ذکر به النبی ما کان الحکم فیه؟ قالوا: مثل هذا، قال: سبحان اللّه! فقال: فلیس بین النبی (ص) و بین رجل من اصحابه فرق؟! فقال الوالی: دع هؤلاء یا ابا عبد اللّه لو أردنا هؤلاء لم نرسل إلیک، فقال أبو عبد اللّه (ع): اخبرنی (ع) أبی (ع): أن رسول اللّه (ص) قال: (انّ) الناس فیّ اسوة و سواء، من سمع أحدا یذکرنی، فالواجب علیه أن یقتل من شتمنی، و لا یرفع الی السلطان، و الواجب علی السلطان اذا رفع الیه أن یقتل من نال منّی، فقال زیاد بن عبید اللّه: اخرجوا الرجل فاقتلوه، بحکم أبی عبد اللّه (ع).» «۲»

قال العلامة المجلسی: «قوله: فهو أقرب لخطوتک- الظاهر بالخاء المعجمة، أی:

أقل لخطاک و أیسر علیک، و یحتمل أن یکون بالحاء المهملة و الظاء المعجمة، أی أمر بالفتح لحظوتک و الحظوة- بالفتح و الکسر- المنزلة و القرب و المحبّة.» «۳»

هذا، و الروایات الدالة علی قتل السابّ کثیرة و انّما أوردنا هذه من بینها نظرا الی وجود الحبس فیها، و من أراد التفصیل فلیراجع الوسائل «۴» و المستدرک «۵».

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الصدوق: «و من سبّ رسول اللّه (ص) أو أمیر المؤمنین (ع) أو أحد الأئمة (ع) فقد حلّ دمه من ساعته.» «۶»

---

(۱). واد بین المدینة و الشام من اعمال المدینة کثیرة القری: (معجم البلدان ۵: ۳۴۵) قال الطبری: اسم حصن قریب من خیبر کان یسکنه الیهود حین هاجر النبی (ص) الی المدینة «مرآة العقول ۲۳: ۴۱۵».

(۲). الکافی ۷: ۲۶۶ ح ۳۲- انظر مرآة العقول ۲۳: ۴۱۴.- مسائل علی بن جعفر ۲۹۰ ح ۷۴۰- التهذیب ۱۰: ۸۴ ح ۳۳۱.

(۳). ملاذ الاخیار ۱۶: ۱۶۵.

(۴). الوسائل ۱۸: ۵۵۴ ب ۷.

(۵). المستدرک ۱۸: ۱۷۱ ب ۶.

(۶). الهدایة: ۶۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۶۹

۲- السید المرتضی: «و مما کانت الامامیة منفردة به، القول: بأنّ من سبّ النبی (ص) أو عابه مسلما کان أو ذمیّا، قتل الحال، و خالف باقی الفقهاء فی ذلک.» «۱»

۳- الشیخ الطوسی: «و من سب رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله، أو واحدا من الأئمة علیهم السلام، صار دمه هدرا. و حلّ لمن سمع ذلک منه قتله.» «۲»

۴- ابو الصلاح: «و من سبّ رسول اللّه (ص) أو أحد الأئمة من آله أو بعض الأنبیاء علیهم السلام، فعلی السلطان قتله، و ان قتله من سمعه من أهل الإیمان، لم یکن للسلطان سبیل علیه.. و قال: و یلزم من سمع سابا لبعض الحجج علیهم السلام، أو رأی.. أن یرفع خبره الی السلطان لیقتله، و إن سبق علیه، فقتله لم یکن لأحد علیه سبیل، اذا ثبت أنه قتله لذلک.» «۳»

۵- علی بن حمزة: «و من رمی غیره بکلام موحش لم یخل من اربعة أوجه: اما یلزمه القتل، أو الحد، أو التعزیر، أو لا یلزمه شیء، فالأول: من یسب النبی صلی اللّه علیه و آله، أو أحدا من الأئمة علیهم السلام، و الکافر اذا سبّ مسلما.» «۴»

۶- القاضی ابن البراج: «اذا سبّ انسان النبی (ص) أو أحدا من الأئمة علیهم السلام، کان علیه القتل، و حلّ لمن سمعه قتله، ان لم یخف علی نفسه أو غیره، فان خاف علی شیء من ذلک، أو خاف ضررا یدخل علی بعض المؤمنین فی الحال أو فی المستقبل فلا یتعرض لقتله، و یترکه.» «۵»

۷- المحقق الحلی: «من سبّ النبی (ص) جاز لسامعه قتله.. و کذا من سبّ أحد الأئمة» «۶».

۸- یحیی بن سعید: «و الناس سواء فیمن سمعوه یسبّ النبی (ص) أو علی بن أبی

---

(۱). الانتصار: ۲۳۴.

(۲). النهایة: ۷۳۰- و مثله السرائر: ۴۶۷.

(۳). الکافی فی الفقه: ۴۱۶، ۴۰۳.

(۴). الوسیلة: ۴۲۲.

(۵). المهذب ۲: ۵۵۱.

(۶). شرایع الإسلام: ۴: ۱۶۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۷۰

طالب (ع) وجب علیهم قتله، إلّا أن یخافوا علی أنفسهم، فان رفعوه الی السلطان وجب علیه قتله» «۱».

۹- العلامة الحلی: «و کذا من سب النبی (ص) أو أحد الأئمة جاز لسامعه قتله، ما لم یخف الضرر علی نفسه أو ماله، أو بعض المؤمنین.» «۲»

۱۰- و قال فی القواعد: «و ساب النبی (ص) أو احد الأئمة علیهم السلام یقتل و یحلّ لکل من سمعه قتله، مع الأمن علیه و علی ماله و غیره من المؤمنین، إلّا مع الضرر» «۳».

۱۱- الشهیدان: «و ساب النبی (ص) أو أحد الأئمة علیهم السلام یقتل، و یجوز قتله لکل من اطّلع علیه، و لو من غیر إذن الامام» «۴».

۱۲- الشهید الثانی: «قوله: من سبّ النبی: هذا الحکم موضع وفاق و به نصوص» «۵».

۱۳- الفیض الکاشانی: «من سبّ النبیّ (ص) أو احدا من الأئمة علیهم السلام جاز لکل أحد قتله ما لم یخف علی نفسه أو ماله أو احد من المسلمین بالنصوص و الاجماع» «۶».

۱۴- الشیخ محمد حسن النجفی: «- بعد کلام الشرائع: بلا خلاف أجده فیه، بل الاجماع بقسمیه علیه مضافا الی النصوص» «۷».

۱۵- الامام الخمینی: «من سبّ النبی (ص) و العیاذ باللّه، وجب علی سامعه قتله، و کذا الحال لو سبّ بعض الأئمة علیهم السلام- و فی إلحاق الصدّیقة الطاهرة سلام اللّه علیها، بهم وجه، بل لو رجع الی سبّ النبی (ص) یقتل بلا اشکال.» «۸»

۱۶- السید الخوئی: «یجب قتل من سبّ النبی (ص) علی سامعه، ما لم یخف الضرر

---

(۱). الجامع للشرائع: ۵۶۷.

(۲). تحریر الاحکام ۲: ۲۳۶.

(۳). قواعد الاحکام ۲: ۲۶۴- و مثله تذکرة الفقهاء ۲: ۴۵۷.

(۴). الروضة البهیة ۹: ۱۹۴.

(۵). مسالک الافهام ۱۴: ۴۵۲.

(۶). مفاتیح الشرائع ۲: ۱۰۵.

(۷). جواهر الکلام ۴۱: ۴۳۲- انظر ۴۳۹.

(۸). تحریر الوسیلة ۲: ۴۲۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۷۱

- علی نفسه، أو عرضه، أو ماله- الخطیر.» «۱»

۱۷- الشیخ الوالد: «و یقتل من سبّ النبی (ص) أو واحدا من الأئمة بل الزهراء سلام اللّه علیها، بلا خلاف، بل الاجماع علیه بقسمیه و العمدة النص..» «۲».

۱۸- السید الگلپایگانی: فی جواب عن السؤال: إن سابّ النبی (ص) هل یکون عاصیا و واجب القتل، کما عن بعض العلماء، أم أنّه یحکم علیه بالکفر و الارتداد؟

الجواب: «یجری علیه احکام المرتد» و قال فی جواب المسألة رقم ۴۶:

حکم سبّ الأئمة، هو حکم سبّ النبی (ص) و سبّ النبی (ص) یوجب الکفر و الارتداد، و یجب قتل الساب.» «۳»

۱۹- و قد أورد الشیخ زین العابدین المازندرانی فی «ذخیرة المعاد» بحثا مستوفا «۴» فراجع.

أقول: و قد رأیت أنّ أحدا من فقهائنا لم یفت بأقل من القتل کالحبس و التعزیر، و لم یفرّقوا فی ذلک بین المسلم و الکافر و الرجل و المرأة.

آراء المذاهب الاخری

۲۰- ابو یوسف: «و أیّما رجل مسلم سبّ رسول اللّه (ص) أو کذّبه، أو عابه أو تنقّصه، فقد کفر باللّه، و بانت منه زوجته، فإن تاب، و الّا قتل، و کذلک المرأة، إلّا أنّ أبا حنیفة قال: لا تقتل المرأة (و تجبر علی الإسلام)» «۵».

۲۱- ابو القاسم: «و من سبّ اللّه جل جلاله أو سبّ رسوله (ص) من مسلم أو کافر قتل، و لا یستتاب» «۶».

۲۲- ابن حزم: «اختلف الناس فیمن سب النبی (ص) أو نبیا من الأنبیاء ممن

(۱). مبانی تکملة المنهاج ۱: ۲۶۴.

(۲). ذخیرة الصالحین ۸: ۵۰- و مثله ۵: ۳۰.

(۳). مجمع المسائل ۳: ۲۰۱.

(۴). ذخیرة المعاد: ۵۸۸.

(۵). الخراج: ۱۸۲.

(۶). التفریع ۲: ۲۳۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۷۲

یقول انه مسلم، فقالت طائفة: لیس ذلک کفرا، و قالت طائفة: هو کفر، و توقف آخرون فی ذلک، فامّا التوقف فهو قول اصحابنا »... «۱»

۲۳- ابن قدامة: «فصل: و قذف النبی (ص) و قذف امه ردّة عن الإسلام، و خروج عن الملّة، و کذلک سبه بغیر القذف إلّا أنّ سبّه بغیر القذف یسقط بالاسلام، لأن سب اللّه تعالی یسقط بالاسلام فسب النبی أولی» «۲».

۲۴- ابن تیمیة: «و لهذا اتفق الأئمة علی أنّ من سبّ نبیا قتل، و من سب غیر النبی لا یقتل، بکل سب سبه، بل یفصل فی ذلک، فان من قذف أم النبی (ص) قتل مسلما کان أو کافرا، لأنه قدح فی نسبه، و لو قذف غیر أم النبی (ص) ممن لم یعلم براءتها لم یقتل» «۳».

۲۵- و فی الانتصار: «.. فقال ابو حنیفة و اصحابه: من سب النبی (ص) أو عابه، و کان مسلما فقد صار مرتدا، و ان کان ذمیا عزر، و لم یقتل. و قال ابن القسم عن مالک: من شتم النبی (ص) من المسلمین قتل، و لم یستتب، و من شتم النبی (ص) من الیهود و النصاری قتل الّا ان یسلم، و قال الثوری: الذمی یعزّر، و روی الولید بن مسلم عن الأوزاعی و مالک: فیمن سب النبی (ص) قالا: هی ردّة یستتاب، فان تاب نکل به، و ان لم یتب قتل، و الّا یضرب مائة ثم یترک حتی اذا هو بری ضرب مائة..» «۴».

۲۶- الجزیری: «المالکیة و الحنابلة- قالوا: و یجب قتل الزندیق بعد الاطلاع علیه بلا طلب توبة منه، و مثله الذی سب نبیا اجمعت الامة علی نبوّته، فانه بدون استتابة، و لا تقبل توبته، ثم إن تاب قتل حدا، و لا یعذر الساب بجهل.» «۵»

(۱). المحلی ۱۱: ۴۰۸.

(۲). المغنی ۸: ۲۳۲- راجع ص ۱۵۰.

(۳). الفتاوی الکبری ۴: ۲۷۰.

(۴). الانتصار: ۲۳۴.

(۵). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۲۸- راجع ص ۴۲۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۷۳

الفصل الثانی حبس من سبّ مسلما أو هجاه

اشارة

المشهور «۱» عندنا تعزیر من شتم الغیر بما لا یبلغ به القذف الموجب للحد، و کذلک فی کل قول یکرهه المواجه و یؤذیه و یکفینا نقل فتوی الشیخ الطوسی، و سلار بن عبد العزیز، و القاضی ابن البراج. اما السنة: فقد نقلوا عن عمر انه حبس الحطیئة لهجوه الزبرقان،

فیروا فیه الضرب و السجن و التأنیب، فالتعزیر ثابت عند الفریقین و اما جواز الحبس فهو علی المبنی من شمول التعزیر له.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «من قال لغیره: یا فاسق أو یا خائن أو یا شارب خمر، و هو علی ظاهر العدالة، لم یکن علیه حد القاذف، و کان علیه التأدیب.

و اذا قال للمسلم: انت خسیس أو وضیع، أو رقیع أو خنزیر، أو کلب، أو مسخ، و ما أشبه ذلک، کان علیه التعزیر، و اذا واجه الانسان غیره بکلام یحتمل السب، و یحتمل غیر ذلک، عزّر و ادّب، لئلّا یعرض بأهل الایمان، و کل کلام یؤذی المسلمین فانه یجب علی قائله به التعزیر.» «۲»

۲- سلار بن عبد العزیز: «و السب و الرمی بالضلال، أو بشیء من بلاء اللّه أو بنبز بلقب رجالا کانوا أو صبیانا أو نساء یوجب التعزیر و التأدیب.» «۳»

۳- ابن البرّاج: «و اذا قال لغیره: یا کافر و هو علی ظاهر الإسلام، ضرب ضربا وجیعا ... و اذا وجّه غیره بکلام محتمل للسب و غیره، أدّب و عزّر حتی لا یعرض بأهل الایمان، و اذا عیّره بشیء من بلاء اللّه تعالی مثل البرص و الجذام و العمی و الجنون

---

(۱). الروضة البهیة ۹: ۱۸۸.

(۲). النهایة: ۷۲۹.

(۳). المراسم: ۲۵۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۷۴

و ما أشبه ذلک، أو اظهر عنه ما هو مستور من بلاء اللّه تعالی، کان علیه التأدیب إلّا أن یکون المعیّر به ضالا کافرا، و کل لفظ یؤذی به الانسان غیره من المسلمین، فانه یجب علی المتکلم به التعزیر» «۱».

آراء المذاهب الاخری

۱- عن ابن شبه: «حدثنا الصلت بن مسعود قال: حدثنا احمد بن شبویه عن سلیمان بن صالح، عن عبد اللّه بن المبارک عن عبد العزیز بن أبی سلمة: ان عمر حبس الحطیئة» «۲».

۲- و عنه: «کان الزبرقان قد سار الی عمر بصدقات قومه فلقیه الحطیئة و معه أهله و أولاده یرید العراق فرارا من السنة- أی القحط و الجدب- و طلبا للعیش، فأمره الزبرقان «۳» ان یقصد أهله و اعطاه امارة یکون بها ضیفا له حتی یلحق به، ففعل الحطیئة ثم هجاه الحطیئة بقوله:

دع المکارم لا ترحل لبغیتها و اقعد فانّک انت الطاعم الکاسی

فشکاه الزبرقان الی عمر، فسأل عمر حسان بن ثابت عن قوله «انه هجو» فحکم انه هجو له و ضعة، فحبسه عمر فی مطمورة حتی شفع فیه عبد الرحمن بن عوف و الزبیر، فاطلقه بعد أن اخذ علیه العهد الّا یهجو احدا ابدا و تهدّده ان فعل» «۴».

۳- المدونة: «قلت: و کذلک لو قال رجل لرجل: یا بن الفاجرة، أو یا بن الفاسقة، أو یا بن الخبیثة «قال» لیس علیه فی قوله: یا بن الفاسقة و لا یا بن الفاجرة الّا النکال.

و اما قوله یا بن الخبیثة، فانه یحلف انه ما اراد قذفا، فان ابی ان یحلف، رأیت ان

(۱). المهذب ۲: ۵۵۱.

(۲). تاریخ المدینة ۱: ۵۲۶ و ۲: ۷۸۵. أقضیة رسول الله ص: ۸- کنز العمال ۳: ۸۴۳ ح ۸۹۱۹- و ۸۴۵ و ۸۹۲۱.

(۳). کان سیدا فی الجاهلیة عظیم القدر فی الإسلام ولّاه رسول اللّه (ص) علی صدقات قومه بنی عوف، انظر تنقیح المقال ۱: ۴۳۷- أسد الغابة ۲: ۱۹۴- الاغانی ۲: ۴۳- فوات الوفیات ۱: ۹۹- تاریخ المدینة ۲: ۵۲۶. قال المامقانی: لکنی لم استثبت حاله.

(۴). تاریخ المدینة ۲: ۷۸۵. انظر تتمة المنتهی/ ۴۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۷۵

یحبس حتی یحلف، فإن طال حبسه نکل.

قلت: فکم النکال عند مالک فی هذه الأشیاء؟ قال: علی قدر ما یراه الإمام، و حالات الناس فی ذلک مختلفة، فمن الناس من هو معروف بالأذی، فذلک الذی ینبغی ان یعاقب العقوبة الموجعة، و قد یکون الرجل تکون منه الزلّة، و هو معروف بالصلاح و الفضل، فانّ الإمام ینظر فی ذلک، فان کان قد شتم شتما فاحشا، اقام علیه السلطان فی ذلک قدر ما یؤدّب مثله فی فضله، و ان کان شتما خفیفا فقد قال مالک: یتجافی السلطان عن الفلتة التی تکون من ذوی المروّات» «۱».

۴- داود بن یوسف الخطیب: «.. رجل یشتم الناس إن کان له مروّة وعظ، و ان کان دون ذلک، حبس و ان کان شتّاما ضرب و حبس.» «۲»

۵- الکتانی: «قال القاضی ابن سعید فی التیسیر فی احکام التفسیر: من عرض من الکتّاب و الشعراء بسب احد أو هجوه سجن و ادّب و قد فعل ذلک عمر بالحطیئة، سجنه حین عرض بالزبرقان بن بدر التمیمی بقوله: اقعد فانک انت الطاعم الکاسی.» «۳»

۶- الجزیری: «و من قال لمسلم یا فاسق أو یا خبیث أو یا کافر أو یا سارق أو یا مخنث أو یا قاتل النفس أو یا فاجر أو یا تارک الصلاة و غیر ذلک من قذفه بعیوب غیر الزنی فلا یقام علیه الحد فی کل هذه الألفاظ، و انّما یعزره الحاکم بما یراه تأدیبا له و زجرا من الضرب و السجن و التأنیب.» «۴»

أقول: العقوبة التی یستوجبها الساب و القاذف بغیر الزنی، کما رأیت انما هی التعزیر عند الفریقین، فجواز حبسه یتوقف علی شمول التعزیر للحبس.

فرع: لو لم یعرف القاضی شهود القذف بالعدالة، فهل یحبس المتهم الی أن یثبت العدالة أم لا؟

(۱). المدونة الکبری ۶: ۲۲۳ و ج ۴ ص ۳۹۱ (اربعة اجزاء).

(۲). فتاوی الغیاثیة: ۹۹.

(۳). التراتیب الاداریة ۱: ۲۹۹.

(۴). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۲۱۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۷۶

و الظاهر انه لا مجال للحبس بمجرد التهمة، الّا فی مورد واحد و هو تهمة القتل، علی الخلاف الذی مرّ، و لکن بعض فقهاء السنة یری فیه الحبس قال السرخسی: «و ان لم یعرف القاضی شهود القذف بالعدالة حبسه حتی یسأل عنهم، لأنّه صار متهما بارتکاب ما لا یحل من هتک الستر و أذی الناس بالقذف، فیحبس لذلک، و لا یکفله لأنّ التکفل للتوثق و الاحتیاط، و الحد مبنیّ علی الدرء و الاسقاط.» «۱»

الفصل الثالث حبس من یؤذی الناس

۱- ابن النجار الحنبلی: «و من عرف بأذی الناس حتی بعینه- أی الغمز- حبس مؤبدا» «۲». و قال فی شرحه: حبس حتی یموت أو یتوب.

۲- المرداوی: «عن الرعایة: من عرف بأذی الناس و مالهم، حتی بعینه، و لم یکف، حبس، و قال فی الأحکام السلطانیة: للوالی فعله، لا للقاضی، و نفقته من بیت المال لدفع ضرره.» «۳»

أقول: قد یستدل علی ذلک بفعل علی (ع): حیث کان یحبس الداعر؛ «کان علی بن أبی طالب، اذا کان فی القبیلة- أو القوم الرجل الداعر حبسه، فان کان له مال، أنفق علیه من ماله، و ان لم یکن له مال، انفق علیه من بیت مال المسلمین، و قال: یحبس عنهم شرّه و ینفق علیه من بیت مالهم» «۴».

الداعر: الخبیث المفسد، الذی یؤذی الناس، الفاجر: قطاع الطریق «۵».

یمکن أن یقال: بأنّ الحاکم لو رأی المصلحة فی ذلک، حبسه حفظا لأمن البلد،

---

(۱). المبسوط ۹: ۱۰۶.

(۲). منتهی الارادات ۲: ۴۷۹. شرح منتهی الارادات ۳: ۳۶۲.

(۳). الانصاف ۱۰: ۲۴۹.

(۴). الخراج: ۱۵۰.

(۵). لسان العرب ۱۳: ۲۸۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۷۷

و نظم المجتمع، إلّا ان یقال بعدم سعة ولایة الحاکم الی حد ذلک.

الفصل الرابع حبس الآمر بالافتراء

۱- الشافعی: «أ رأیتم رجلا أمر رجلا أن یفتری علی رجل فافتری علیه، أ یحدّان جمیعا، أم یحد القاذف خاصة؟ ینبغی فی قولکم أن یحدا جمیعا، هذا لیس بشیء، لا یحد الّا الفاعل، و لا یقتل الّا القاتل، و لکن علی الآخر التعزیر و الحبس.» «۱»

أقول: و لم أجد هذا الفرع فیما راجعت من کتب الفریقین و هو مبنی علی شمول التعزیر للحبس.

---

(۱). الام ۷: ۳۳۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۷۹

الباب الخامس الحبس فی ترک الواجبات و فعل المحرمات: و فیه اربعة فصول

اشارة

۱- الحبس للمنع عن محارم اللّه.

۲- حبس تارک الفرائض.

۳- حبس المبتدع.

۴- هل یحبس المکثر للحدیث عن النبی (ص).

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۸۱

الفصل الأوّل الحبس للمنع عن محارم اللّه

الروایات

۱- الفقیه: «روی الحسن بن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: جاء رجل الی رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله، فقال: إنّ امّی لا تدفع ید لامس، قال: فاحبسها، قال: قد فعلت، قال: فامنع من یدخل علیها، قال: قد فعلت قال: فقیّدها، فانک لا تبرّها بشیء أفضل من ان تمنعها من محارم اللّه عزّ و جلّ» «۱».

أقول: و طریق الصدوق الیه: محمد بن موسی بن المتوکل، عن عبد اللّه بن جعفر الحمیری، و سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمد بن عیسی، عن الحسن بن محبوب، و الطریق صحیح «۲» و صحّحه العلامة المجلسی فی الروضة.

و قال: «لا تدفع ید لامس: کنایة عن أنها زانیة، و لا تمنع أحدا من الدخول علیها.

فامنع من یدخل علیها: و لو بالضرب و الجرح و القتل.

---

(۱). الفقیه ۴: ۵۱ ح ۶- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۱۴ ح ۱- و الوافی ۱۵: ۵۵۱ الرقم ۱۵۶۷۴- ۱۵ ابواب الحدود و التعزیرات.

(۲). انظر: مشیخة الفقیه ۴: ۴۹- معجم رجال الحدیث ۵: ۹۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۸۲

فقیّدها: حتی لا یمکنها الخروج، و یدل علی انه ینفع الترک و لو لم یکن بالاختبار، و لو لم یکن للّه، فانه لا شک ان المکلف یستحق العقاب بفعل المعاصی، فاذا لم یفعلها لا یستحق العقاب، اما الثواب فالظاهر اشتراطه بأن یکون الترک للّه الّا فی ترک الخمر.» «۱»

۲- النوادر: «صفوان بن یحیی، عن ابن مسکان، قال: حدثنی عمار الساباطی، قال: سألت أبا عبد اللّه علیه السلام، عن المرأة الفاجرة یتزوجها الرجل؟ فقال لی:

و ما یمنعه، و لکن اذا فعل، فلیحصن بابه.» «۲»

آراء فقهائنا

۱- و قد أفتی الحر العاملی بمضمون الروایة الأولی فی تبویبه، فقال: «۴۸: باب جواز منع الإمام من الزنی و المحرمات و لو بالحبس و القید» «۳».

لکنه فی «بدایة الهدایة» استفاد مطلبا آخر من الروایة الأولی فقال: «و علی امام المسلمین ان یربط الزانیة بالزوج کما یربط البعیر الشارد بالعقال» «۴».

۲- ولایة الفقیه: قال بعد نقل الروایة الأولی: «و عموم التعلیل فی الصحیحة، یدل علی جواز الحبس و التقیید بالنسبة الی کل من لا یتمکن من منعه عن محارم اللّه إلّا بذلک» «۵».

و قال: بعد نقله للروایة التی یهدد الإمام (ع) فیها المنجّم بالحبس ان اصرّ:

«و هذا أیضا یؤید ما أشرنا الیه من جواز حکم الإمام بحبس من یصرّ علی أمر حرام، و بقائه فیه ما لم یرتدع.» ۶

أقول: لا اشکال فی صحة الروایة سندا، انما الکلام فی الدلالة، فإن اخذ بالظاهر

---

(۱). روضة المتّقین ۱۰: ۲۱۵.

(۲). کتاب النوادر: ۱۳۲ ح ۳۴۲- و عنه المستدرک ۱۸: ۷۳ ح ۱- تحفة الاشراف ۱۳: ۲۵۸ عن النسائی.

(۳). وسائل الشیعة ۱۸: ۴۱۴- قال المرحوم الوالد: ان اکثر عناوین ابواب الوسائل هی فتاوی الحر العاملی.

(۴). بدایة الهدایة ۲: ۴۶۲.

(۵) ۵ و ۶. ولایة الفقیه ۲: ۴۳۱ و ۵۳۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۸۳

و ان المراد بالتقیید هو الحبس و المنع کما فهمه المجلسی الأول، و الحر العاملی رحمهما اللّه، فیمکن القول بجواز الحبس فی هذه الموارد، و انّ الحبس حینئذ یقوم به الأقرب فالأقرب من باب النهی عن المنکر، بل یمکن دعوی تمامیة دلالتها، فیکون دلیلا للمقام، فلا خصوصیة للزنی أو للأمّ بل یتعدّی فیها الی الحبس للمنع عن مطلق الفواحش و المحرمات، خاصة بملاحظة التعلیل، و لکن لا یبعد أن یکون المراد، بالتقیید:

هو ربطها بالزوج و تزویجها، کما فهمه الحر العاملی فی البدایة، و علیه فتخرج الروایة عن الاستدلال، و یکفی فی المقام الروایة الثانیة، إن تم سندها.

و قد یقال: بأن هذا الحبس لم یرتبط بالحاکم، بل هو وظیفة الولد من باب البرّ بالوالدة، فیخرج حینئذ عن دائرة الموضوع.

آراء المذاهب الاخری

۳- القرافی: «و یشرع الحبس فی ثمانیة مواضع:.. الخامس: الحبس للجانی تعزیرا و ردعا عن معاصی اللّه تعالی.» «۱»

الفصل الثانی حبس تارک الفرائض

اشارة

لا نزاع فی التعزیر علی ترک الفرائض أو فعل المحرم کسلا و توانیا- لا اعتقادا بعدم وجوبها- فیعزر فی أول دفعة، و الثانی و یقتل فی الثالث أو الرابع- علی الخلاف بین فقهائنا- و لکن وقع البحث فی الحبس لأجل ذلک کما علیه أبو حنیفة و مالک، و المزنی صاحب الشافعی، فی تارک الصلاة، و القرافی فی مطلق الممتنع فی حق اللّه.

و الظاهر أنّه لم یفت احد من فقهائنا بالحبس الّا ما عن العلامة فی التذکرة و إن افتوا بالتأدیب و التعزیر فیه فیبتنی المسألة علی شمول التعزیر للحبس. أو یقال به لو

---

(۱). الفروق ۴: ۷۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۸۴

اقتضت المصلحة، فیحبسه الحاکم کما صرح بذلک فی الجواهر.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «اذا ترک الصلاة.. قال قوم لا یقتل و انما یحبس حتی یصلی، و قال بعضهم یکفر بذلک، و عندنا انه لا یکفر و

یعزر دفعة، فان عاد عزّر، فان عاد عزّر، فان عاد رابعا قتل، لما روی عنهم علیهم السلام: ان اصحاب الکبائر یقتلون فی الرابعة.» «۱»

۲- و قال فی الخلاف: «من ترک الصلاة معتقدا انها غیر واجبة، کان کافرا، یجب قتله، بلا خلاف، و ان ترکها کسلا، و توانیا، و مع ذلک یعتقد تحریم ترکها، فانه یکون فاسقا، یؤدّب علی ذلک، و لا یجب علیه القتل.

و قال ابو حنیفة و مالک: و یحبس حتی یصلی، و قال الشافعی: یجب علیه القتل بعد ان یستتاب کما یستتاب المرتد، فان لم یفعل وجب قتله. و قال احمد بن حنبل: یکفر بذلک.» «۲»

۳- ابن ادریس: «و کذلک تارک الصلاة عن غیر عذر، یعزر فی اول دفعة، و ثانی دفعة، و یقتل فی الثالثة، لقولهم (ع) اصحاب الکبائر یقتلون فی الثوالث.» «۳»

۴- المحقق الحلی: «کل من فعل محرّما او ترک واجبا فللإمام علیه السلام تعزیره بما لا یبلغ الحد، و تقدیره الی الإمام، و لا یبلغ به حدّ الحرّ فی الحر، و لا حد العبد فی العبد.» «۴»

۵- العلامة الحلی: «کل من فعل محرّما أو ترک واجبا فللإمام تعزیره بما لا یبلغ الحد، و کمیّته منوطة بنظر الإمام، و یختلف باختلاف احوال الجناة» «۵».

و قال فی التذکرة: مسألة: «و لو اعتقد وجوبها- ای الزکاة- و منعها فهو فاسق یضیق الامام علیه و یقاتله حتی یدفعها لأنه حق واجب علیه و یقاتله حتی یدفعها لأنه حق واجب فإن أخفی ماله حبسه حتی یظهره، فاذا ظهر علیه اخذ منه قدر الزکاة لا ازید عند علمائنا اجمع بل یعزره. و به قال ابو حنیفة و مالک و الشافعی فی الجدید. ۱: ۲۰۰ (الطبعة القدیمة) ۵: ص ۸ (جدید) و قاله فی تارک الصلاة أیضا. تذکرة الفقهاء ۲: ۳۹۲)

---

(۱). المبسوط ۷: ۲۸۴.

(۲). الخلاف ۵: ۳۵۸ المسألة ۹.

(۳). السرائر: ۳: ۵۳۵.

(۴). شرایع الإسلام ۴: ۱۶۸- و مثله فی المختصر النافع: ۲۲۱.

(۵). تحریر الاحکام ۲: ۲۳۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۸۵

۶- و قال فی القواعد: «و کل من فعل محرّما أو ترک واجبا کان للإمام تعزیره بما لا یبلغ الحد، لکن بما یراه الإمام.» «۱»

۷- و قال فی التذکرة فیمن أسلم عن ثمان زوجات: «فان اختار اربعا و إلّا حبسه الحاکم تعزیرا علیه فی ترک الواجب.» «۲»

۸- الفیض الکاشانی: «کل من فعل محرما أو ترک واجبا فللحاکم تعزیره» «۳».

۹- الفاضل الهندی: «بعد نقل کلام القواعد: ثم وجوب التعزیر فی کل محرّم من فعل، أو ترک، ان لم ینته بالنهی و التوبیخ و نحوهما، فهو ظاهر، لوجوب إنکار المنکر، و اما إن انتهی بما دون الضرب، فلا دلیل علیه الّا فی مواضع مخصوصة، ورد النص فیها بالتأدیب أو التعزیر، و یمکن تعمیم التعزیر فی کلامه و کلام غیره، لما دون الضرب من مراتب الإنکار.» «۴»

۱۰- الشیخ محمد حسن النجفی، بعد کلام المحقق الحلی و الفاضل الهندی: «قلت قد یستفاد التعمیم مما دلّ علی أنّ لکل شیء حدا، و لمن تجاوز الحد حدّ» بناء علی أنّ المراد من الحد فیه التعزیر الفعلی، مضافا الی امکان استفادته أیضا من استقراء النصوص کما لا یخفی علی من تدبّرها، نعم قد یقال: باختصاص التعزیر بالکبائر، دون الصغائر، ممن کان یجتنب الکبائر، فانها حینئذ مکفرة لا شیء علیها، اما اذا لم یکن مجتنبا لها فلا یبعد التعزیر لها أیضا، و اللّه العالم.» «۵»

و قال: لا خلاف و لا إشکال نصا و فتوی فی أنّ کل من فعل محرّما أو ترک واجبا و کان من الکبائر فللإمام تعزیره » ... ۶

۱۱- السید الخوئی: «من فعل محرما أو ترک واجبا إلهیا عالما عامدا، عزّره الحاکم حسب ما یراه من المصلحة، و قال: علی المشهور شهرة عظیمة، بل بلا خلاف فی الجملة

---

(۱). قواعد الاحکام: ۲۶۲.

(۲). تذکرة الفقهاء ۲: ۶۵۶.

(۳). مفاتیح الشرائع ۲: ۱۰۶.

(۴). کشف اللثام ۲: ۲۳۵.

(۵) ۵ و ۶. جواهر الکلام ۴۱: ۴۴۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۸۶

و تدل علی ذلک عدة أمور:

۱- فعل أمیر المؤمنین (ع) ذلک فی موارد مختلفة.

۲- ان الإسلام قد اهتمّ بحفظ النظام المادی و المعنوی و اجراء الأحکام علی مجاریها و من الطبیعی انّ هذا یقتضی ان یعزر الحاکم کل من خالف النظام.

۳- النصوص الخاصة الواردة فی موارد مخصوصة الدالة علی أنّ للحاکم التعزیر و التأدیب، حتی فی الصبی و المملوک.

۴- ما ورد فی عدة روایات.» «۱»

آراء المذاهب الاخری

۱۲- ابن حزم، بعد أن نقل الآراء و الأدلة فی المقام: «انه قد صحّ علی ما ذکرنا فی قول رسول اللّه (ص): من رأی منکم منکرا فلیغیره بیده إن استطاع، فکان هذا أمرا بالأدب علی من أتی منکرا و الامتناع من الصلاة و من الطهارة من غسل الجنابة، و من صیام رمضان و من الزکاة و من الحج، و من أداء جمیع الفرائض کلها، و من کل حق لآدمی بأیّ وجه کان، کل ذلک منکر بلا شک و بلا خلاف من أحد من الأمة، لأن کلّ ذلک حرام و الحرام منکر بیقین فصح بأمر رسول اللّه (ص): اباحة ضرب کل من ذکرنا بالید و صح عن رسول اللّه (ص): ان لا یضرب فی التعزیر اکثر من عشرة علی ما نورد ... فإذا ذلک کذلک فواجب ان یضرب کل من ذکرنا عشر جلدات فان ادّی ما علیه من صلاة أو غیرها فقد برئ، و لا شیء علیه و ان تمادی علی الامتناع فقد احدث منکرا آخر بالامتناع الآخر فیجلد أیضا عشرا، و هکذا ابدا حتی یؤدّی الحق الذی علیه للّه تعالی او یموت، غیر مقصود الی قتله و لا یرفع عنه الضرب اصلا حتی یخرج وقت الصلاة و تدخل اخری فیضرب لیصلی التی دخل وقتها » «... ۲».

۱۳- الخرقی: «و من ترک الصلاة دعی الیها ثلاثة ایام.. فان صلّی، و الّا قتل

---

(۱). مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۳۷ مسألة ۲۸۲.

(۲). المحلی ۱۱: ۳۷۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۸۷

جاحدا ترکها أو غیر جاحد.» «۱»

۱۴- القرافی: «و یشرع الحبس فی ثمانیة مواضع.. الثامن یحبس الممتنع فی حق اللّه- تعالی- الذی لا تدخله النیابة عند الشافعیة کالصوم، و عند المالکیة، یقتل کالصلاة.» «۲»

انظر الأحکام السلطانیة الماوردی/ ۲۴۸ مانع الزکاة.

۱۵- ابن تیمیة: «و اما تارک الصلاة، فانه یستحق العقوبة باتفاق الأئمة، و اکثرهم، کمالک و الشافعی و احمد، یقولون: إنّه یستتاب، فإن تاب و إلّا قتل کافرا مرتدا أو فاسقا کغیره من اصحاب الکبائر علی قولین، و اذا لم تکن اقامة الحد علی مثل هذا، فانه یعمل معه الممکن فیهجر و یوبّخ حتی یفعل المفروض و یترک المحظور و لا یکون ممن قال اللّه فیه: فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة و اتّبعوا الشهوات فسوف یلقون غیّا، مع أن اضاعتها، تأخیرها عن وقتها، فکیف بترکها.» «۳»

۱۶- الجزیری: «.. الحنفیة و المزنی صاحب الشافعی، قالوا: انه لا یکفر و لا یقتل، بل یعزر و یحبس حتی یصلّی.» «۴»

أقول: لا کلام فی تعزیر فاعل المحرمات و تارک الواجبات، و لکن ظاهر فقهائنا إلّا العلامة الحلی فی التذکرة الضرب دون الحد، نعم لو رأی الحاکم مصلحة فی تعزیره بالحبس، کان له ذلک، قال فی الجواهر: «نعم قد تحصل مصلحة فی بعض المقامات تقتضی جواز الحبس للحاکم» «۵».

---

(۱). المغنی ۸: ۱۳۱.

(۲). الفروق ۴: ۸۰.

(۳). الفتاوی الکبری ۴: ۳۰۱.

(۴). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۵۸.

(۵). جواهر الکلام ۴۱: ۲۴۹، الحدود.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۸۸

الفصل الثالث حبس المبتدع

۱- قال المرداوی: «و نص احمد- فی المبتدع و الداعیة: یحبس حتی یکف عنها.» «۱»

۲- قال الشهید: «قاعدة ۲۰۵: محدثات الامور بعد عهد النبی صلی اللّه علیه و آله تنقسم اقساما لا یطلق اسم البدعة عندنا الّا علی ما هو محرم منها:

اولها: الواجب، کتدوین القرآن و السنة، اذا خیف علیهما التفلّت (تلف خ ل) من الصدور، فان التبلیغ للقرون الآتیة واجب اجماعا و للآیة، و لا یتم الّا بالحفظ و هذا فی زمان الغیبة واجب، أمّا فی زمان ظهور الامام فلا، لأنّه الحافظ لها حفظا لا یتطرّق الیه خلل.

و ثانیها: المحرم، و هو کل بدعة تناولتها قواعد التحریم و ادلته من الشریعة، کتقدیم غیر الأئمة المعصومین علیهم، و اخذهم مناصبهم، و استئثار ولاة الجور بالأموال و منعها مستحقها، و قتال أهل الحق و تشریدهم و ابعادهم، و القتل علی الظنّة، و الإلزام ببیعة الفساق و المقام علیها و تحریم مخالفتها و الغسل فی المسح، و المسح علی غیر القدم، و شرب کثیر من الأشربة، و الجماعة فی النوافل، و الأذان الثانی یوم الجمعة، و تحریم المتعتین، و البغی علی الامام، و توریث الأباعد و منع الأقارب، و منع الخمس أهله، و الافطار فی غیر وقته الی غیر ذلک من المحدثات المشهورات، و منها- بالإجماع من الفریقین- المکس «۲» و تولیة المناصب غیر الصالح لها ببذل أو ارث و غیر ذلک، ثالثها ... رابعها » «... ۳»

۳- و قال النراقی: «لا شک فی حرمة البدعة فی الدین و إدخال ما لیس من الشرع فیه و علیه اجماع الامة بل هو ضروری الدین و الملة.. و المناط فی الابتداع و التشریع

---

(۱). الانصاف ۱۰: ۲۴۹.

(۲). الضریبة التی یأخذها الماکس و هو العشّار النهایة ۴: ۳۴۹- دراهم کانت تؤخذ من بائع السلع فی الاسواق فی الجاهلیّة/ لسان العرب ۶: ۲۲۰.

(۳). القواعد و الفوائد ۲: ۱۴۴- انظر الفروق للقرافی ۴: ۲۰۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۸۹

و الإدخال فی الدین: وضع شیء شرعا للغیر و جعله من احکام الشارع له لا لنفسه لأنه غیر ممکن فالبدعة فعل قرّره غیر الشارع شرعا لغیره من غیر دلیل شرعی و لا شک فی کون ذلک بدعة.. و اما الفعل الذی لم یثبت من الشرع و یفعله احد من غیر إرائته شرعیته للغیر فلا یحرم من هذه الجهة اصلا و لو قارنه شیء من الاعتقاد بالشرعیة، نعم قد یکون محرّما فعله اذا لم یثبت من الشرع من جهة اخری و لا کلام فیه.» «۱»

أقول: فعلی مذهب احمد یحبس حتی یکف عنها و علی مذهبنا یعزر مرتکبها للتعزیر علی فعل المحرمات و یحبس إن قلنا بشمول التعزیر للحبس.. هذا لو لم یؤدّ الی انکار اللّه و النبی (ص) و القرآن و إلّا قتل للارتداد ان کان فطریا و یستتاب ان کان ملیا و یحبس دائما ان کان امرأة.

الفصل الرابع هل یحبس المکثر للحدیث عن النبی (ص)؟

الروایات

۱- الحاکم: «حدثنا ابو بکر محمد بن أحمد بن بالویه، ثنا محمد بن غالب، ثنا عفان، ثنا شعبة، و اخبرنی احمد بن یعقوب الثقفی، ثنا محمد بن ایوب، انبا ابو عمرو الحوضی، ثنا شعبة، عن سعد بن ابراهیم، عن أبیه، ان عمر بن الخطاب، قال لابن مسعود و لأبی الدرداء و لأبی ذر: «ما هذا الحدیث عن رسول اللّه (ص) و احسبه حبسهم بالمدینة حتی اصیب» «۲».

۲- الذهبی: «روی الذهبی ان عمر حبس ثلاثة: ابن مسعود و ابا الدرداء و ابا مسعود الأنصاری، فقال: «اکثرتم الحدیث عن رسول اللّه.» «۳»

---

(۱). عوائد الایام: ۱۱۳.

(۲). مستدرک الحاکم ۱: ۱۱۰. بعث عمر الی ابن مسعود و ابی الدرداء و أبی مسعود الانصاری فقال: ما هذا الحدیث الذی تکثرون عن رسول الله ص؟ فحبسهم بالمدینة.. سیر اعلام النبلاء ۷: ۲۰۶.

(۳). تذکرة الحفاظ ۱: ۷ ترجمة عمر، انظر معالم المدرستین ۲: ۴۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۹۰

أقول: لم أجد من فقهاء الفریقین من أفتی بجواز الحبس للإکثار من الحدیث عن النبی (ص) بل روی الفریقان قوله (ص): «اللهم ارحم خلفائی- ثلاثا- قیل له یا رسول اللّه، من خلفاؤک؟ قال: الذین یأتون بعدی یروون حدیثی و سنتی» «۱».

و لا یمکن توجیه الروایة بأنها لکذب هؤلاء الصحابة الکبار علی النبی (ص) فلا بد أنّ حبسهم کان لروایتهم احادیث معیّنة أو لأسباب سیاسیة اخری.

---

(۱). کنز العمّال ۱۰: ۲۲۹ ح ۲۹۲۰۸- عن الاوسط.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۹۱

الباب السّادس الحبس فی السحر و أضرابه: و فیه فصلان

اشارة

۱- حبس الساحر و الکاهن و العرّاف.

۲- حبس المنجّم.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۹۳

الفصل الأوّل حبس الساحر و الکاهن و العرّاف

اشارة

اتفق المسلمون علی تحریم السحر «۱» و کفر مستحلّیه و وجوب قتله لإفساده فی الأرض- کما صرح بذلک الشهید الثانی- فلم یفت احد بالحبس فیه، نعم وردت روایة فی مصنف عبد الرزاق: «إنّ النبی (ص) اتی بساحر، فقال: احبسوه، فان مات صاحبه فاقتلوه» «۲» لکنها قاصرة سندا و دلالة بل معرض عنها حتی لو قیل بصحة سندها.

اما الکاهن و العرّاف، فقد ادّعی بعض العامة الحبس فیهما و الکهانة و ان کانت حراما بالإجماع کما صرح به السید فی الریاض و به روایات من الفریقین إلّا أنه لا دلیل علی خصوص الحبس إلّا أن یقال بتعزیره و شموله للحبس.

---

(۱). راجع الخلاف ۵: ۳۳۰ المسألة ۱۶- المبسوط ۷: ۷۲، ۲۶۰- الکافی فی الفقه: ۴۰۳- المهذب ۲: ۵۵۲- الوسیلة لابن حمزة: ۴۲۵- شرایع الإسلام ۴: ۱۶۷- قواعد الاحکام ۲: ۲۷۹- مسالک الافهام ۱۴: ۴۵۴ و ۱۵: ۷۵- کشف اللثام ۲: ۲۶۰- جواهر الکلام ۴۱: ۴۴۲- تحریر الوسیلة ۲: ۴۳۰- مبانی تکملة المنهاج ۱: ۲۶۶- مستدرک الوسائل ۱۸: ۱۹۲ ح ۴.

مصباح الفقاهة ۱: ۲۹۳- ذخیرة الصالحین ۵: ۹۲ و ۸: ۵۱- مصنّف ابن ابی شیبة ۱۰: ۱۳۶- التفریع ۲: ۲۳۳- المحلی ۱۱: ۳۹۴- بدایة المجتهد ۲: ۴۵۹- الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۲۶.

(۲). مصنف عبد الرزّاق ۱۰: ۱۸۴ ح ۱۸۷۵۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۹۴

معنی الکهانة

و قیل فی معنی الکهانة: هی الإخبار عن الحوادث المستقبلة لاتصال الکاهن بالشیاطین، أو الإخبار عن الکائنات الأرضیة، للاتصال بالجن.

قال الطریحی: «کهن یکهن کهانة بالکسر من باب قتل مثل، کتب یکتب کتابة، و جمع الکاهن، کهّان، و کهنة ککافر و کفّار و کفرة، هو الذی یتعاطی الخبر عن الکائنات فی مستقبل الزمان، و یدّعی معرفة الأسرار.

قیل: و کان فی العرب کهنة کشف و سطیح و غیرهما فمنهم من کان یزعم أنّ له تابعا من الجنّ یلقی الیه الأخبار، و منهم من کان یزعم انه یعرف الامور بمقدمات و أسباب یستدل بها علی مواقعها من کلام من یسأله أو فعله أو حاله و هذا یخصونه باسم العرّاف کالّذی یدّعی معرفة الشیء المسروق، و مکان الضالة و نحوهما.

قال بعض الشارحین: الکهانة: عمل یوجب طاعة بعض الجان له فیما یأمره به، و هو قریب من السحر أو أخص منه، و فی الصحاح:

الکاهن: الساحر.» «۱»

«و قوله فی الحدیث من أتی کاهنا: یشتمل علی إتیان الکاهن و العرّاف و المنجم.» «۲»

«قیل العرّاف کالکاهن، إلّا أنّ العرّاف یختص بمن یخبر عن الأحوال المستقبلة، و الکاهن بمن یخبر عن الأحوال الماضیة» «۳».

و قیل «الکهانة عمل یوجب طاعة بعض الجان له فیما یأمره به و هو قریب من السحر أو أخص منه» «۴».

---

(۱). مجمع البحرین ۶: ۳۰۵- النهایة لابن الاثیر ۴: ۲۱۴.

(۲). لسان العرب ۱۳: ۳۶۳.

(۳). مصباح الفقاهة ۱: ۴۱۶.

(۴). ریاض المسائل ۸: ۱۶۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۹۵

آراء فقهائنا

۱- قال العلامة الحلی: «تعلّم السحر و تعلیمه و الشعبذة و الکهانة و القیافة حرام و أخذ الاجرة علیه.. و الکاهن هو الذی له رأی من الجن یأتیه بالاخبار فانه یقتل ما لم یتب» «۱».

۲- قال الشیخ ابراهیم القطیفی: «إنّ تعلیمها و تعلّمها و استعمالها حرام فی شرعنا» «۲».

۳- و قال المحقق السبزواری: «لا اعرف خلافا فی تحریم الکهانة» «۳».

۴- و قال السید الطباطبائی: «و الأصل فی تحریمه بعد الاجماع المصرح به فی کلام جماعة من الأصحاب: النصوص المستفیضة» «۴».

۵- و قال الشیخ الأنصاری: «و کیف کان فلا خلاف فی حرمة الکهانة» «۵».

۶- و قال- السید الخوئی: «و کیف کان فالکهانة علی قسمین: الأول: ان یخبر الکاهن عن الحوادث المستقبلة لاتصاله بالشیاطین القاعدین مقاعد استراق السمع من السماء فیطّلعون علی اسرارها ثم یرجعون الی أولیائهم لکی یؤدّوها الیهم. الثانی:

ان یخبر الکاهن عن الکائنات الأرضیة و الحوادث السفلیة لاتصاله بطائفة من الجن و الشیاطین التی تلقی الیه الاخبار الراجعة الی الحوادث الأرضیة فقط، لأن الشیاطین قد منعت عن الاطلاع الی السماء و اخبارها بعد بعثة النبی.. و تدل علی حرمة کلا القسمین مضافا الی خبر الاحتجاج، جملة من الروایات من طرق الخاصة و من طرق العامة..» «۶»

---

(۱). تحریر الاحکام ۲: ۱۶۱- انظر المنتهی ۲: ۱۰۱۴- الروضة البهیة ۳: ۲۱۵.

(۲). إیضاح النافع: (علی ما فی ذخیرة الصالحین للشیخ الوالد ۵: ۹۷) و هو فی شرح النافع فی مختصر الشرائع، للشّیخ ابراهیم بن سلیمان القطیفی المعاصر للمحقق الکرکی/ الذریعة ۲: ۵۰۲.

(۳). کفایة الاحکام: ۸۷.

(۴). ریاض المسائل ۸: ۱۶۷.

(۵). المکاسب المحرمة (الطبعة الجدیدة) ۴: ۲۲۷.

(۶). مصباح الفقاهة ۱: ۴۱۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۹۶

۷- و قال الشیخ الوالد: «اما النصوص ... و غیرها من الاخبار الدالة علی مبغوضیة هذا العمل و حرمته و لا خلاف فی حرمته» «۱».

آراء المذاهب الاخری

۸- ابن قدامة: «فاما الکاهن الذی له رئی من الجن تأتیه بالاخبار، و العرّاف الذی یحدس و یتخرّص، فقد قال احمد فی روایة حنبل: فی العراف و الکاهن و الساحر أری ان یستتاب من هذه الأفاعیل، فان قیل له: یقتل؟ قال: لا، یحبس لعلّه یرجع، قال: و العرافة طرف من السحر و الساحر أخبث لأن السحر شعبة من الکفر، و قال:

الساحر و الکاهن حکمهما القتل أو الحبس حتی یتوبا لأنهما یلبسان امرهما و حدیث عمر: اقتلوا کل ساحر و کاهن، و لیس هو من أمر الإسلام» «۲».

۹- الجزیری: «الشافعیة: إنّ الکاهن، إن اعتقد ما یوجب الکفر مثل التقرب الی الکواکب، و إنها تفعل ما یلتمسه منها، کفر.

الحنفیة: إنّ الکاهن إن اعتقد أن الشیاطین یفعلون له ما یشاء، کفر، و ان اعتقد انه تخیّل، لم یکفر.

الحنابلة: ان الکاهن حکمه حکم الساحر، فیقتل لقول عمر، اما قتله: فیجب، و لا یستتاب اذا عرفت مزاولته لعمل السحر لسعیه بالفساد فی الأرض لا بمجرد عمله اذا لم یکن فی اعتقاده ما یوجب کفره» «۳».

أقول: الحبس فی الکهانة مبنیّ علی شمول التعزیر للحبس فیحبس للمنع من محارم اللّه، هذا لو لم یصدق علیه عنوان الکافر و المفسد کما ادعاه البعض، و إلّا فیقتل.

إلّا ان یقال: یحبس المرتد کما عن بعض العامة.

---

(۱). ذخیرة الصالحین ۵: ۹۷- له بحث مبسوط حول الموضوع و الحکم، ترکناه للاختصار.

(۲). المغنی ۸: ۱۵۵.

(۳). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۶۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۹۷

الفصل الثانی حبس المنجم

اشارة

۱- نهج السعادة: «من کلام علی (ع) الی مسافر بن عفیف الأزدی: لئن بلغنی أنک تنظر فی النجوم لأخلدنّک فی الحبس ما دام لی سلطان، فو اللّه ما کان محمّد، منجما، و لا کاهنا.» «۱»

۲- شرح نهج البلاغة: «روی ابن دیزیل، قال: عزم علی علیه السلام، علی الخروج من الکوفة الی الحروریة «۲» و کان فی أصحابه منجم، فقال له: یا أمیر المؤمنین لا تسر فی هذه الساعة و سر علی ثلاث ساعات مضین من النهار، فأنک إن سرت فی هذه الساعة أصابک و اصحابک اذی و ضرّ شدید و إن سرت فی الساعة التی امرتک بها ظفرت و ظهرت، و اصبت ما طلبت.

فقال له علی (ع): أ تدری ما فی بطن فرسی هذه: اذکر هو أم انثی؟ قال: ان حسبت علمت.

فقال علی: من صدّقک بهذا فقد کذّب بالقرآن، قال اللّه تعالی: إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَ یُنَزِّلُ الْغَیْثَ وَ یَعْلَمُ مٰا فِی الْأَرْحٰامِ «۳». ثم قال (ع): إنّ محمدا (ص) ما کان یدّعی ما ادعیت علمه، أ تزعم انک تهدی الی الساعة التی یصیب النفع من سار فیها، و تصرف عن الساعة التی یحیق السوء بمن سار فیها: فمن صدّقک بهذا فقد استغنی عن الاستعانة باللّه جل ذکره فی صرف المکروه عنه، و ینبغی للموقن بأمرک ان یولّیک الحمد دون اللّه جل جلاله، لأنک بزعمک هدیته الی الساعة التی یصیب النفع من

(۱). نهج السعادة ۲: ۳۷۲- عن انساب الاشراف ۱: ۱۹۷- انظر الوسائل ۸: ۲۶۹- مرآة العقول ۴: ۴۱۰ (الحجریة)- الکامل فی التاریخ ۳: ۳۴۲.

(۲). قریة بظاهر الکوفة، و قیل موضع علی میلین منها اجتمع فیها الخوارج الذین خالفوا علی بن ابی طالب فنسبوا الیها/ مراصد الاطلاع (الحجریة): ۱۳۲.

(۳). لقمان: ۳۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۹۸

سار فیها، و صرفته عن الساعة التی یحیق السوء بمن سار فیها، فمن آمن بک فی هذا، لم آمن علیه ان یکون کمن اتّخذ من دون اللّه ضدا و ندّا، اللهم لا طیر الّا طیرک، و لا ضر الّا ضرّک، و لا إله غیرک.

ثم قال: نخالف و نسیر فی الساعة التی نهیتنا عنها، ثم اقبل علی الناس، فقال: ایّها الناس، ایاکم و التعلم للنجوم إلّا ما یهتدی به فی ظلمات البر و البحر، إنما المنجم کالکاهن، و الکاهن کالکافر، و الکافر فی النار، اما و اللّه لئن بلغنی انک تعمل بالنجوم لأخلّدنک السجن ابدا ما بقیت، و لأحرّمنک العطاء ما کان لی من سلطان.

ثم سار فی الساعة التی نهاه عنها المنجم، فظفر بأهل النهر و ظهر علیهم، ثم قال:

لو سرنا فی الساعة التی أمرنا بها المنجم، لقال الناس: سار فی الساعة التی أمر بها المنجّم فظفر و ظهر، اما إنه ما کان لمحمد (ص) منجّم، و لا لنا من بعده، حتی فتح اللّه علینا بلاد کسری و قیصر، أیّها الناس، توکّلوا علی اللّه، و ثقوا به، فانّه یکفی ممن سواه.» «۱»

معنی المتنجم

قال ابن منظور: و المنجم و المتنجم: الذی ینظر فی النجوم یحسب مواقیتها و سیرها «۲».

قال السید عبد اللّه الجزائری: «إنّ المنجم من یقول بقدم الافلاک و النجوم و لا یقولون بمفلک و لا خالق و هم فرقة من الطبیعیین یستمطرون بالأنواء » «...، ۳».

أقول: التنجیم مصدر باب التفعیل من نجم ینجم تنجیما، و معناه لغة: معرفة حظوظ الناس و مصیرهم بحسب حرکات النجوم و سیرها «۴».

(۱). شرح ابن ابی الحدید ۲: ۲۶۹.

(۲). لسان العرب ۱۲: ۵۷۰- انظر الصحاح للجوهری ۴: ۱۸۱- مجمع البحرین ۶: ۱۷۳.

(۳). المکاسب المحرّمة ۲: ۳۲۲.

(۴). انظر معیار اللغة ۲: ۵۵۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۱۹۹

آراء فقهائنا

۱- السید المرتضی: «و کیف یشتبه علی مسلم بطلان احکام التنجیم و قد أجمع المسلمون قدیما و حدیثا علی تکذیب المنجمین و الشهادة بفساد مذهبهم، و بطلان احکامهم، و معلوم من دین الرسول ضرورة تکذیب ما یدّعیه المنجمون و الازراء علیهم و التعجیز

لهم، و ما اشتهر بهذه الشهرة فی دین الإسلام کیف یفتی بخلافه منتسب الی الملّة و مصل الی القبلة.» «۱»

۲- العلامة الحلّی: «و التنجیم حرام و کذا تعلّم النجوم مع اعتقاد انها مؤثّرة أو لها مدخل فی التأثیر و اخذ الاجرة علیه، لو تعلّم لیعرف قدر سیر الکواکب و بعدها و احوالها من التربیع و الکسف و غیرها فلا بأس به» «۲».

۳- و قال فی المنتهی: «فإنه بعد ما أفتی بتحریم التنجم قال: و بالجملة: من یعتقد ربط الحرکات النفسانیة و الطبیعیة بالحرکات الفلکیة و الاتصالات الکواکبیة کافر، و اخذ الاجرة علی ذلک حرام، اما من یتعلّم علی النجوم لیعرف قدر سیر الکواکب و بعده و أحواله من الربیع و الخریف و غیرهما فانه لا بأس به» «۳».

۴- الشهید الأول: «و یحرم اعتقاد تأثیر النجوم مستقلّة أو بالشرکة و الاخبار من الکائنات بسببها اما لو أخبر بجریان العادة إن اللّه تعالی یفعل کذا عند کذا لم یحرم و إن کره، علی أنّ العادة فیها لا یطّرد الّا فیما قلّ، أما علم النجوم فقد حرّمه بعض الأصحاب و لعله لما فیه من التعرّض للمحظور و اعتقاد التأثیر أو لأنّ احکامه تخمینیة، و امّا علم هیئة الأفلاک فلیس حراما بل ربما کان مستحبّا لما فیه من الاطلاع علی حکم اللّه تعالی و عظم قدرته.» «۴»

۵- و قال فی القواعد: «کل من اعتقد فی الکواکب انها مدبرة لهذا العالم، و موجدة

---

(۱). المکاسب المحرّمة: (الطبعة الجدیدة) ۲: ۳۰۴.

(۲). تحریر الاحکام ۱: ۱۶۱.

(۳). منتهی المطلب: ۲: ۱۰۱۴.

(۴). الدروس ۳: ۱۶۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۰۰

ما فیه فلا ریب أنه کافر» «۱».

۶- قال المحقق الکرکی: «و اعلم ان التنجیم مع اعتقاد ان للنجوم تأثیرا فی الموجودات السفلیة و لو علی جهة المدخلیة حرام و کذا تعلّم النجوم علی هذا الوجه، بل هذا الاعتقاد فی نفسه کفر، نعوذ باللّه.» «۲»

۷- الشیخ البهائی: «ما زعمه المنجمون من ارتباط بعض الحوادث السفلیّة بالأجرام العلویة: إن زعموا أنها هی العلّة المؤثرة فی تلک الحوادث بالاستقلال أو انها شریکة فی التأثیر فهذا لا یحل للمسلم اعتقاده، و علم النجوم المبتنی علی هذا کفر» «۳».

۸- المجلسی: «لا نزاع بین الأمة فی أن من اعتقد أن الکواکب هی المدبّرة لهذا العالم و الخالقة لما فیه من الحوادث و الخیر و الشر، فانّه یکون کافرا علی الاطلاق و قال فی موضع آخر: إن القول بانّها علة فاعلیة بالارادة و الاختیار و ان توقف تأثیرها علی شرائط اخری کفر، و مخالفة لضرورة الدین.» «۴»

۹- قال الشیخ الحر العاملی: «قد صرح علماؤنا بتحریم علم النجوم و العمل به و صرّحوا بکفر من اعتقد تأثیر النجوم أو مدخلیتها فی التأثیر و ذکروا أن بطلان ذلک من ضروریات الدین و نقلوا الاجماع علی ذلک فمن صرح بما ذکرناه: الشیخ المفید و المرتضی فی الدرر و الغرر، و الشیخ الشهید فی قواعده و دروسه، و العلامة فی التذکرة و المنتهی و القواعد و التحریر، و الشیخ علی فی شرح القواعد و الشهید الثانی فی شرح الشرائع، و المحقق فی المعتبر، و الکراجکی فی کنز الفوائد و غیرهم، و لا یظهر منهم مخالف فی ذلک علی ما یحضرنی.» «۵»

۱۰- قال السید الخوئی: «هل یجوز تعلّم علم النجوم فی حد ذاته من غیر اذعان بتأثیر الکواکب أم لا؟ نسب الشهید فی محکی الدروس القول بالحرمة الی بعض

---

(۱). القواعد و الفوائد ۲: ۳۵.

(۲). جامع المقاصد ۴: ۳۲.

(۳). المکاسب (الطبعة الجدیدة) ۲: ۳۰۵.

(۴). بحار الأنوار ۵۶: ۲۹۱.

(۵). وسائل الشیعة ۱۲: ۱۰۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۰۱

الاصحاب، و لکن الظاهر من بعض الأحادیث هو الجواز اذا کان ذلک لمجرد معرفة سیر الکواکب و أوضاعها الخاصة وفاقا لجمع من الأعاظم رضوان اللّه علیهم، و امّا ما یوهم حرمة تعلّم النجوم من احادیث الشیعة و السنة، فمحمول علی غیر هذه الصورة و اللّه العالم.» «۱»

۱۱- ابن أبی الحدید: «ان المعلوم ضرورة من الدین ابطال حکم النجوم و تحریم الاعتقاد بها، و النهی و الزجر عن تصدیق المنجمین، و هذا معنی قول أمیر المؤمنین (ع):

فمن صدّقک بهذا فقد کذّب القرآن و استغنی عن الاستعانة باللّه.» «۲»

أقول: لا کلام فی حرمة التنجیم و لکن البحث فی معناه و هل هو بمعنی الاعتقاد بتأثیر الأوضاع الفلکیة فی العالم السفلی، أو الاعتقاد بکون الکواکب علامة علی حوادث العالم، أو الاعتقاد بأن اللّه تعالی أودع فی طبائع أوضاع الکواکب خصوصیات تقتضی حدوث بعض الحوادث، أو الاخبار بحدوث الأحکام عند الحرکات الفلکیة ظنا.. کما تری فی کلمات الفقهاء. ثم لو تم سند هذه الروایة لدلت علی حرمة العمل بالنجوم و إنّ عقوبته التخلید فی الحبس و المنع من العطاء و لم تدل علی حرمة تعلّمه، اما تعلّمه لأغراض مباحة فقد أفتی الفقهاء بإباحته.

---

(۱). مصباح الفقاهة ۱: ۲۴۸- انظر المکاسب المحرّمة ۲: ۲۷۹ و ۳۶۹- کفایة الاحکام للسبزواری: ۸۷.

(۲). شرح نهج البلاغة ۶: ۲۱۲- انظر السنن الکبری ۸: ۱۳۸. البیان و التحصیل ۱۷: ۴۰۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۰۳

الباب السّابع حبس بعض أصحاب السلوک المنحرف و المحدودین: و فیه ستة فصول

اشارة

۱- حبس شاهد الزور.

۲- حبس العالم الفاسق و الطبیب الجاهل و المکری المفلس.

۳- حبس السّکاری المتباعجین بالسکاکین.

۴- حبس الاشرار و الفاسقین.

۵- حبس من أقیم علیه حد القطع حتی یبرأ.

۶- الحبس للاستتابة عن الذنب.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۰۵

الفصل الأوّل حبس شاهد الزور

اشارة

وردت من طرقنا روایة موثّقة عن أمیر المؤمنین (ع) فی حبس شاهد الزور، کما وردت من طرق السنة روایات عن فعل عمر بن الخطاب ذلک- فی شاهد الزور- و ان کان فی بعضها ضعف، أو معارض- کما صرح به ابن قدامة.

هذا: و اتفق علماؤنا علی تعزیره بما یراه الحاکم، و لم نقف علی من أفتی بحبسه إلّا الحر العاملی فی بدایة الهدایة و اما العامة: فقد أفتی بعضهم بحبسه إن رأی الحاکم ذلک، و فیما یلی الروایات ثم کلمات الفقهاء فی المقام:

الروایات من طرق الفریقین

۱- التهذیب: «عن احمد بن محمد بن عیسی، عن محمد بن یحیی، عن غیاث بن ابراهیم، عن جعفر، عن أبیه، إن علیا کان اذا اخذ شاهد زور، فان کان غریبا بعث به الی حیّه، و ان کان سوقیا بعث به الی سوقه، فطیف به، ثم یحبسه أیّاما ثم یخلّی سبیله.» «۱»

---

(۱). التهذیب ۶: ۲۸۰ ح ۱۷۵- و عنه الوسائل ۱۸: ۲۴۴ ح ۳.- انظر کنز العمال ۷: ۲۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۰۶

قال المجلسی: «الحدیث موثق» «۱».

و رواه الصدوق فی الفقیه مرسلا بتفاوت یسیر «۲».

قال فی روضة المتقین: «رواه الشیخ فی الموثق.. و التوقیت کان برأیه، أو ثلاثة ایام، لأنها أقلّ الجمع، و هذا أیضا أحد أنواع التعزیر، و الظاهر أنّ فی جمیع المعاصی التی لم یرد فیها نص، التعزیر برأی الامام، أو الحاکم.» «۳»

۲- المدونة: «قال ابن وهب و أخبرنی رجال من أهل العلم، عن مکحول و الولید بن أبی مالک: إنّ عمر بن الخطاب کتب الی عمّاله بالشام: اذا اخذتم شاهد زور، فاجلدوه اربعین و سخّموا وجهه، و طوفوا به حتی یعرفه الناس، و یطال حبسه، و یحلق رأسه.» «۴»

۳- البیهقی: «اخبرنا الشریف ابو الفتح العمری، انبا عبد الرحمن بن ابی شریح انبا ابو القاسم البغوی، ثنا علی بن الجعد، انبا شریک، عن عاصم بن عبید اللّه، عن عبد اللّه بن عامر قال: أتی عمر بشاهد الزور فوقفه للناس یوما الی اللیل، یقول: هذا فلان یشهد بزور، فاعرفوه ثم حبسه.» «۵»

و قال: و رواه ابو الربیع عن شریک، عن عاصم، و زاد فیه: فجلده و اقامه للناس. ۶

۴- و فیه: عن مکحول «ان عمر بن الخطاب کتب الی عماله فی کور الشام فی شاهد الزور ان یجلد اربعین و یحلق رأسه و یسخّم وجهه و یطاف به و یطال حبسه.» ۷

۵- و فیه: «عن مکحول و عطیة بن قیس: ان عمر بن الخطاب ضرب شاهد الزور اربعین سوطا، و سخّم وجهه و طاف به بالمدینة.

---

(۱). ملاذ الاخیار ۱۰: ۱۶۶.

(۲). الفقیه ۳: ۳۵ ح ۳.

(۳). روضة المتّقین ۶: ۱۶۳.

(۴). المدوّنة الکبری ۵: ۲۰۳.

(۵) ۵ و ۶ و ۷. السنن الکبری ۱۰: ۱۴۰- انظر الخلاف ۶: ۲۴۱ مسألة ۳۹- مصنّف ابن ابی شیبة ۱۰: ۴۱ ح ۸۶۹۲ و ۵۸ ح ۸۷۶۲ و ۸۶۹۲- مصنّف عبد الرزّاق ۸: ۳۲۶ ح ۱۵۳۹۲- کنز العمال ۷: ۲۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۰۷

قال البیهقی: هاتان الروایتان ضعیفتان و منقطعتان، و الروایتان الأولیان موصولتان، إلّا أنّ فی کل واحد منهما من لا یحتج به و اللّه أعلم» «۱».

طبسی، نجم الدین، موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، در یک جلد، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم - ایران، اول، ه ق موارد السجن فی النصوص و الفتاوی؛ ص: ۲۰۷

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «شاهد الزور یعزّر و یشهّر بلا خلاف و کیفیة الشهر أن ینادی علیه فی قبیلته، أو مسجده، أو سوقه و ما أشبه ذلک بأنّ هذا شاهد زور- یتعاهد زورا- فاعرفوه، و لا یحلق رأسه و لا یرکب و لا یطوف به، و لا ینادی هو علی نفسه، و به قال الشافعی..» «۲».

۲- و قال فی النهایة: «و ینبغی للإمام ان یعزر شهود الزور، و یشهّرهم فی اهل محلتهم، لکی یرتدع غیرهم عن مثله فی مستقبل الاوقات.» «۳»

۳- ابو الصلاح الحلبی: «اذا انکشف أنّ الشاهد، شهد بالزور بإقراره، أو بینة، او علم، عزر و اشهر فی المصر.» «۴»

۴- القاضی ابن البراج: «و شاهدا الزور یجب ان یؤدّبا فی قومهما أو فی قبیلتهما، و یغرّما ما اتلفاه بشهادتهما، إن کانا اتلفا شیئا بذلک.» «۵»

و قال: و علی الامام تعزیر الشهود بالزور، و یشهرهم فی محالّهم لیرتدع غیرهم بذلک.» ۶

۵- ابن ادریس: «و ینبغی للإمام أن یعزر شهود الزور علی ما قدمناه و یشهرهم فی أهل محلتهم و سوقهم لکی یرتدع غیرهم عن مثله فی مستقبل الأوقات، و الاشهار: هو ان ینادی فی محلتهم و مجتمعهم و سوقهم: فلان، و فلان شهدا زور، و لا یجوز ان یشهرا:

---

(۱). و السنن الکبری ۱۰: ۱۴۰- انظر: الخلاف ۶: ۲۴۱ مسألة ۳۹- مصنّف ابن ابی شیبة ۱۰: ۴۱ ح ۸۶۹۲ و ۵۸ ح ۸۷۶۲ و ۸۶۹۲ مصنّف عبد الرزّاق ۸: ۳۲۶ ح ۱۵۳۹۲.

(۲). الخلاف ۶: ۲۴۰ مسألة ۳۹.

(۳). النهایة: ۳۳۶.

(۴). الکافی فی الفقه: ۴۴۰.

(۵) ۵ و ۶. المهذب ۲: ۵۵۲ و ۵۶۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۰۸

بأن یرکبا حمارا و یحلق رءوسهما، و لا ان یناداهما علی انفسهما، و ان یمثل بهما.» «۱»

۶- المحقق الحلّی: «السادسة: تجب شهرة شاهد الزور و تعزیره بما یراه الامام حسما للجرأة.» «۲»

۷- العلامة الحلّی: «الرابعة و العشرون: یجب تعزیر شاهدی الزور لیرتدع غیره فی المستقبل و اشتهاره فی قبیلته و محلته» «۳».

۸- و قال فی التحریر: «و یجب تعزیر شاهد الزور فیما یراه الامام رادعا له و لغیره فی مستقبل الوقت، و اشتهاره بین قبیلة لیعرف حاله و کان علی.. یحبسه ایاما.» «۴»

۹- الشهید الأول: «و لو ثبت تزوّر الشهود نقض الحکم و استعید المال، فان تعذر اغرموا و عزروا علی کل حال و شهروا» «۵».

۱۰- الحر العاملی: «و شاهد الزور یجلد حدا بقدر ما یراه الامام، و یحبس بعد ما یطاف به حتی یعرف و لا تقبل شهادته إلّا ان یتوب.» «۶»

۱۱- السید الطباطبائی: «یجب أن یشهّر شاهد الزور فی بلدهم و ما حولها لتجتنب شهادتهم و یرتدع غیرهم، و تعزیره بما یراه الامام و الحاکم حسما للجرأة، لروایة سماعة المرویة فی الفقیه و التهذیب و غیرهما بعدة طرق معتبرة، و فیها الموثق و القوی و غیرهما: إن شهود الزور یجلدون حدا، و لیس له وقت، ذلک الی الامام و یطاف بهم حتی یعرفوا، و زید فی بعضها: و لا یعودوا.» «۷»

۱۲- الفاضل الهندی: «یجب تعزیر شاهدی الزور کغیره من الکبائر- لیرتدع غیره.. بأن ینادی علیه فی محلته أو قبیلته أو سوقه أو مسجده: بأنّه شاهد زور فاعرفوه، و لا یحلق رأسه و لا یرکب و لا یطاف به و لا ینادی هو علی نفسه و لا یمثّل به للأصل من غیر

---

(۱). السرائر ۲: ۱۵۰.

(۲). المختصر النافع: ۲۹۱.

(۳). قواعد الاحکام ۲: ۲۴۹.

(۴). تحریر الاحکام ۲: ۲۱۹.

(۵). الروضة البهیة ۳: ۱۵۹.

(۶). بدایة الهدایة ۲: ۴۴۱.

(۷). ریاض المسائل ۱۵: ۴۳۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۰۹

معارض..» «۱».

۱۳- الفاضل النراقی: «یجب تشهیر شاهد الزور فی بلده و ما حولها لیجتنب شهادتهم، و یرتدع غیرهم، و تعزیرهم بما یراه الحاکم، للمؤثقات الثلاث.» «۲»

۱۴- الشیخ محمد حسن النجفی: «المسألة العاشرة: یجب تعزیر شاهد الزور بلا خلاف أجده فیه بما یراه الحاکم من الجلد و النداء فی قبیلته و محلته، بأنه کذلک لیرتدع غیره بل هو فیما یأتی.» «۳»

۱۵- المامقانی: «و ینبغی إشهار شهود الزور فی بلدهم و ما حولها حتی یجتنب شهادتهم و یرتدع غیرهم، و یعزرهم الحاکم بما یراه.» «۴»

۱۶- و قد بوّب النوری بابا و أورد فیه الحبس و ان لم یذکر فی الباب حدیثا یتضمن الحبس: قال: باب إنّ شاهد الزور یضرب حدا بقدر ما یراه الإمام و یحبس بعد ما یطاف به حتی یعرف و لا تقبل شهادته إلّا أن یتوب» «۵».

۱۷- السید الخونساری: «و اما وجوب شهرة شاهد الزور و تعزیره فیدل علیه قول الصادق علی المحکی فی موثّق سماعة و خبر عبد اللّه بن سنان.. و استفادة وجوب ما ذکر، لغیر الإمام أو نائبه الخاص محل اشکال.» «۶»

۱۸- الامام الخمینی: «یجب ان یشهر شهود الزور فی بلدهم، أو حیّهم لتجتنب شهادتهم و یرتدع غیرهم، و یعزرهم الحاکم بما یراه، و لا تقبل شهادتهم إلّا ان یتوبوا و یصلحوا و تظهر العدالة منهم.» «۷»

۱۹- الشیخ الوالد: «یجب علی الحاکم الشرعی شهرة شاهد الزور، بأن یطاف فی البلد و ما حوله من البلدان و یکون معه شخص یعرّفه الی الناس بأنّ هذا الذی شهد

---

(۱). کشف اللثام ۲: ۲۱۲.

(۲). مستند الشیعة ۲: ۶۸۵.

(۳). جواهر الکلام ۴۱: ۲۵۲/ الحدود.

(۴). مناهج المتّقین: ۴۹۵.

(۵). مستدرک الوسائل ۱۷: ۴۲۰ ب ۱۲.

(۶). جامع المدارک ۶: ۱۶۲.

(۷). تحریر الوسیلة ۲: ۴۰۹ مسألة ۱۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۱۰

کذبا و زورا، لیطّلعوا علیه، و تعزیره بما یراه الامام رادعا له و مانعا لغیره، أن لا یفعل بمثل ما فعله..» «۱».

أقول: القول بثبوت الحبس فی المقام مبنی علی مطالب و مقدمات:

الأول: اشتمال الأدلة علی کلمة «التعزیر»، مع ان الأدلة فاقدة لها بل فی: موثّقة سماعة، یجلدون حدا «۲»، و خبر عبد اللّه بن سنان ۳: یجلدون جلدا.

الثانی: وجوب التعزیر: مع ان الأدلة غیر مشتملة علی الأمر و لذا أفتی فی النهایة و السرائر، و مناهج المتقین، بعدم الوجوب، و علیه لا مجال لقول الجواهر و دعواه: عدم الخلاف، الّا أن یقال: إنّ الأدلة مشتملة علی الجمل الفعلیة، و دلالة الجمل الفعلیة التی تستعمل فی مقام الإنشاء، علی الوجوب أقوی و اکد من دلالة الصیغة علیه، نظرا الی انّها تدل علی وقوع المطلوب فی الخارج فی مقام الطلب. «۴»

الثالث: شمول التعزیر للحبس کما عن العلامة فی التذکرة و التحریر و القواعد، و سیجیء فی القسم الثانی من الکتاب. هذا و لم أعثر علی من أفتی بالحبس من فقهائنا الّا ما عن الحر العاملی فی البدایة، و ما یظهر من المحدّث النوری.

و خبر- أو موثقة- غیاث لا- یدل علی جواز الحبس لغیر الإمام أو نائبه الخاص کما أشار الیه السید الخونساری، و علیه فالأحوط هو الاکتفاء بالجلد دون الحد إن رأی الحاکم مصلحة فیه هذا و لکن بعض فقهاء السنة، یقول بالحبس.

آراء المذاهب الاخری

۲۰- السرخسی: «ذکر عن شریح انه کان اذا اخذ شاهد الزور بعث به الی أهل سوقه، إن کان سوقیا، و الی قومه ان کان غیر سوقی بعد العصر أجمع ما کانوا، فیقول:

ان شریحا رحمه اللّه، یقرئکم السلام، و یقول: إنّا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه و حذّروه الناس.

---

(۱). ذخیرة الصالحین ۸: ۳۶ (مخطوط).

(۲) ۲ و ۳. وسائل الشیعة ۱۸: ۲۴۴ ح ۱ و ۲ عن الفقیه.

(۴). محاضرات فی الاصول ۲: ۱۳۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۱۱

و بهذا اخذ ابو حنیفة، فقال: القاضی یکتفی فی شهادة الزور بالتشهیر و لا یعزره، و قال ابو یوسف و محمد: یعاقبه بالتعزیر و الحبس علی قدر ما یری حتی یظهر توبته، و لا یبلغ بالتعزیر خمسة و سبعین سوطا، فاما الکلام فی التعزیر فی حق شاهد الزور، فهما استدلا بحدیث عمر حیث قال فی شاهد الزور: یضرب اربعین سوطا و یسخّم وجهه و یطاف به إلّا أنّ الدلیل قد قام علی انتساخ حکم التسخیم للوجه، فانّ ذلک مثلة، و نهی رسول اللّه (ص) عن المثلة و لو بالکلب العقور.

و ما نقل عن عمر، محمول علی معنی السیاسة اذا علم الامام انه لا ینزجر إلّا به ألا تری أنّه ذکر تسخیم الوجه، و ذلک بالاتفاق بطریق

السیاسة اذا علم المصلحة فیه فکذلک التعزیر» «۱».

أقول: لو ثبت أنّ التسخیم مثلة، و قد نهی النبی (ص) عنها، فلیس لأحد ارتکابها بحجة السیاسة، و دفع المنکر بالمنکر بل خلیفة الرسول أولی و أجدر باتباعه سنة الرسول (ص)، و ارتداعه عما نهاه.

۲۱- ابن قدامة: «مسألة: و من شهد بشهادة زور ادّب و اقیم للناس فی المواضع التی یشتهر أنّه شاهد زور اذا تحقق تعمّده لذلک.

قال: و اذا ثبت هذا: فان تأدیبه غیر مقدور و انما هو مفوّض الی رأی الحاکم، إن رأی ذلک بالجلد جلده، و إن رآه یحبس او کشف رأسه و اهانته و توجیهه فعل ذلک، و لا یزید فی جلده علی عشر جلدات، و قال الشافعی: لا یزید علی تسع و ثلاثین لئلا یبلغ به ادنی الحدود، و قال ابن ابی لیلی: یجلد خمسة و سبعین سوطا و هو احد قولی أبی یوسف، و قال الأوزاعی فی شاهدی الطلاق: یجلدان مائة مائة و یغرمان الصداق...

و ما روی عن عمر- بجلد اربعین و یسخّم و یطال حبسه- فقد روی عنه خلافه و انه حبسه یوما و خلّی سبیله.» «۲»

---

(۱). المبسوط ۱۶: ۱۴۵.

(۲). المغنی ۹: ۲۶۰- انظر فقه السنة ۱۴: ۷۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۱۲

الفصل الثانی حبس العالم الفاسق، الطبیب الجاهل، المکری المفلس

اشارة

وردت روایة مرسلة من طرقنا بوجوب حبس الفسّاق من العلماء، و الجهال من الأطبّاء، و المفالیس من الاکریاء، و قد تعرّض فقهاؤنا لهذه الروایة و أوردها البعض الآخر فی کتبه الفقهیة و مال الی الفتوی بمضمونها مثل یحیی بن سعید فی الجامع للشرائع و المجلسی الأول، و من المعاصرین السید الگلپایگانی.

الروایة

۱- الفقیه: «و فی روایة احمد بن أبی عبد اللّه البرقی، عن علی علیه السلام: قال:

یجب علی الامام أن یحبس الفساق من العلماء، و الجهال من الأطباء، و المفالیس من الاکریاء..» «۱»

و رواه الشیخ الطوسی فی التهذیب «۲» عن احمد بن أبی عبد اللّه البرقی، عن أبیه عن علی (ع).

قال المجلسی الأول: «أرسل لعدم امکان رؤیة البرقی علیا، و یدل علی الوجوب علی الامام و فی تعدیة الحکم الی الحکام إشکال و لا شک فی لزومه لأنّ مدار الفساد فی الدین و النفس و المال علیهم غالبا.» «۳»

و قال المجلسی الثانی: «مرسل.» «۴»

قال ابن الأثیر: اکرینا فی الحدیث: أی أطلناه و اخّرناه، و اکری: من الأضداد:

یقال: اذا اطال و قصّر و زاد و نقص، الکری: الذی یکری دابته، یقال: اکری،

---

(۱). الفقیه ۳: ۲۰ ح ۶.- الوافی ۱۶: ۱۰۷۶ ح ۳.

(۲). التهذیب ۶: ۳۱۹ ح ۸۵- و عنه الوسائل ۱۸: ۲۲۱ ح ۳.

(۳). روضة المتّقین ۶: ۹۰.

(۴). ملاذ الاخیار ۱۰: ۲۴۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۱۳

و مکری، و کری «۱». أفلس: اذا لم یبق له مال «۲».

۱- قال الطریحی: «الکروة و الکراء بالکسر: اجرة المستأجر، و المفالیس من الاکریاء: یعنی الذین یدافعون ما علیهم من الحقوق.» «۳» أفلس الرجل: کأنّه صار الی حال لیس له فلوس بعد أن کان ذا دراهم، و حقیقته الانتقال من حالة الیسر الی حالة العسر.» «۴»

۲- قال الفیض الکاشانی: «الاکریاء: الذین یدافعون ما علیهم من أموال الناس و یؤخّرونه، من اکری الأمر اذا اخّره» «۵».

۳- ولایة الفقیه: «الاکریاء، جمع المکری: یستعمل بمعنی المکاری و بمعنی المکتری معا، و لعله یشمل جمیع الدلّالین و وسائط المعاملات «۶» و قال: قیل: و هم المقاولون الذین یخدعون الناس و لا یفون بالتزامهم» «۷».

آراء فقهائنا

۱- قال یحیی بن سعید: «و کان أمیر المؤمنین (ع) یحبس جهّال الأطباء و مفالیس الاکریاء و فساق العلماء حراسة منه للأدیان، و الأبدان، و الأموال» «۸».

۲- و قال السید الگلپایگانی، فی الجواب عن سؤال بیان موارد الحبس فی الإسلام، قال: «یجب علی الإمام أن یحبس الفساق من العلماء و الجهال من الأطباء، و المفالیس من الأکریاء» «۹».

---

(۱). النّهایة ۴: ۱۷۰.

(۲). النّهایة ۳: ۴۷۰.

(۳). مجمع البحرین ۱: ۳۵۸.

(۴). مجمع البحرین ۴: ۹۳.

(۵). الوافی ۱۶: ۱۰۷۶ ح ۳- کتاب القضاء- و عنه قضاء الکنی: ۲۱۰.

(۶). ولایة الفقیه ۲: ۴۳۲.

(۷). ولایة الفقیه ۲: ۴۸۳.

(۸). الجامع للشرائع: ۵۶۸.

(۹). مجمع المسائل ۳: ۲۰۹ مسألة ۸۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۱۴

آراء المذاهب الاخری

۳- ابن رشد: «اما الطبیب و ما اشبهه اذا اخطأ فی فعله، و کان من أهل المعرفة فلا شیء علیه فی النفس، و الدیة علی العاقلة فیما فوق الثلث و فی ماله فیما دون الثلث، و ان لم یکن من أهل المعرفة فعلیه الضرب و السجن و الدیة، قیل فی ماله، و قیل علی العاقلة.» «۱»

أقول: اما مسألة الضمان، فقد تعرض لها فقهاؤنا- رضوان اللّه علیهم- فی ابواب الضمان، و الاجارة، و الدیات، و فرقوا بین الطبیب المباشر للعلاج و ان کان حاذقا و بین ما اذا لم یکن مباشرا بل کان آمرا و بین ما اذا کان واصفا للدواء من دون ان یکون آمرا، فقالوا

بالضـمان فی الصورة الأولی، و عدمه فی الثانیة، و الثالثة علی تأمّل، کما فرقوا بین ما اذا تبرّأ من الضـمان، و قبل المریض أو ولیّه و لم یقصّر فی الاجتهاد و الاحتیاط، و عدمه، فلا ضمان فی الأول، دون الثانی. «۲»

الفصل الثالث حبس السکاری المتباعجین بالسکاکین

الروایات

۱- الفقیه: «و روی السـکونی عن أبی عبد اللّه علیه السـلام قال: کان قوم یشربون فیسکرون فتباعجوا بسکاکین کانت معهم فرفعوا الی أمیر المؤمنین علیه السلام فسجنهم فمات منهم رجلان و بقی رجلان، فقال أهل المقتولین: یا أمیر المؤمنین اقدهما بصاحبینا فقال علی علیه السلام للقوم: ما ترون؟ فقالوا: نری ان تقیدهما، فقال علی

---

(۱). بدایة المجتهد ۲: ۲۳۳.

(۲). انظر جواهر الکلام ۲۷: ۳۲۴- مفتاح الکرامة ۷: ۲۶۴ و ۱۰: ۲۷۱- مستند العروة الوثقی (الاجارة): ۲۴۸.

علیه السـلام: لعل ذینک الذین ماتا قتل کل واحد منهما صاحبه؟ قالوا: لا ندری، فقال علی (ع): بل أنا أجعل دیة المقتولین علی قبائل الأربعة، فأخذ دیة جراحة الباقین من دیة المقتولین.» «۱»

و رواه الشیخ فی التهـذیب و فیه زیادة: و ذکر اسـماعیل بن الحجاج بن ارطاة عن سـماک بن حرب عن عبـد اللّه بن أبی الجعد، قال: کنت أنا رابعهم، فقضی علی (ع) هذه القضیة فینا..» «۲»

قواه المجلسی الأول «۳»، و ضعفه المجلسی الثانی «۴».

قال فی الروضـة: «و اعلم أن العالمین بالنصوص من قدماء اصـحابنا عملوا بهما، و اما المتأخرون فلمخالفتهما للأصول و القواعد، قالوا: إن هـذا حکم فی واقعة و لا تتعدی، بل المناسب لها القرعة فی إخراج القاتل، و الدیة علی المقرع و العمل علی المنصوص مقدم علی العمـل بالعمومات، و لمخالفـة کل خبر للآخر، یعمل بخبر محمـد بن قیس لصـحته، و بعـده عن مخالفته الأصول، لأنه لو لم یکن فعل السکران عمدا باعتبار ایجاد السبب باختیاره، فلا أقلّ من کونه شبیها بالعمد، و اللّه تعالی یعلم» «۵».

ابن فهـد: «و هـذا الاختلاف فی حکایـة الواقعـة توجب توقفا فی الحکم، و الأصل أنه حکم خاص فی واقعة خاصة، فلعله علیه السـلام اطلع فی القضیة علی ما أوجب الحکم المذکور» المهذب البارع ۵: ۲۸۳»

قال ابن منظور: «بعج بطنه بالسکین شقّه فزال ما فیه من موضعه و بدا متعلقا.» «۶»

أقول: لعلّ الأمر بحبسـهم، من جهة الاخلال بالنظم، و لمصـلحة المجتمع لا من حیث السـکر، و ذلک لان شـرب الخمر لو ثبت، لکان الواجب علیهم الحد، أو لأجل ان یفیقوا ثم یجری الحد لکی یذوقوا ألم الحد.

هذا و قد ناقش الفقهاء الحکم المستفاد من الروایة و نکتفی بکلام صاحب الجواهر.

---

(۱). الفقیه ۴: ۸۷ ح ۷- و عنه الوسائل ۱۹: ۱۷۳ ح ۲- انظر الارشاد للمفید: ۱۰۶- المقنعة: ۷۵۰- الجعفریات ۱۲۵- دعائم الإسلام ۲: ۴۲۳ ح ۱۴۷۵- و عنهما المستدرک ۱۸: ۳۱۱ ح ۱ و ۲- البحار ۱۰۱: ۳۹۴ ح ۳۴ نقلا عن الارشاد و البحار ۴۰: ۲۶۴ ح ۳۳.

(۲). التهذیب ۱۰: ۲۴۰ ح ۵.

(۳). روضة المتّقین ۱۰: ۳۵۱.

(۴). ملاذ الأخیار ۱۶: ۵۰۸.

(۵). روضة المتّقین ۱۰: ۳۵۱.

(۶). لسان العرب ۲: ۲۱۴- و مثله فی مجمع البحرین ۴: ۲۷۸- معیار اللغة ۱: ۲۰۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۱۶

قال الشیخ محمد حسن النجفی: «.. بل فی کشف الرموز ان هذا الخبر أقرب الی الصواب لان القاتل غیر معین و اشتراکهم فی القتل أیضا مجهول لجواز أن یکون حصل القتل من احدهم فرجع الی الدیة لأن لا یبطل دم امرئ مسلم و جعل علی قبائل الأربعة لأنّ لکل منهم تأثیرا فی القتل، و ان کان فیه ان تغریم العاقلة علی خلاف الأصل خصوصا بعد الاتفاق ظاهرا علی ان عمد السکران موجب للقصاص او شبه عمد، موجب للدیة من ماله و لا- قائل بکونه خطأ محضا، علی أنه ان علم ان لکل منهم أثرا فی القتل کان لأولیاء المقتولین قتل الباقین، و ان لم یعلم فلم جعلت الدیة علی قبائلهم.. نعم الذی یقتضیه الاصول فی مثله جریان حکم اللوث فیها أو سقوط الدیة و القصاص علی کل منهم لعدم العلم بالحال» «۱».

الفصل الرابع حبس الاشرار- الفاسدین

اشارة

وردت روایات من طرق الفریقین: بأنّ أمیر المؤمنین (ع) کان یحبس الاشرار، الفساق، الدّعار، علی اختلاف التعابیر کما أفتی غایة المأمول و السرخسی فی المبسوط بذلک و من فقهائنا تعرض الشیخ المفید لأهل الزعارة- و حکم فیهم بما حکم فی قطّاع الطرق و المحاربین.

الروایات

۱- الجعفریات: «و بهذا الاسناد- اخبرنا محمد، حدثنی موسی، حدثنا أبی، عن أبیه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبیه- ان علیا علیه السلام، کان یخرج الفساق الی الجمعة، و کان یأمر بالتضییق علیهم.» «۲»

۲- مسند زید: «زید بن علی، عن أبیه، عن جده، عن علی رضی اللّه عنهم انه کان

---

(۱). جواهر الکلام ۴۲: ۹۲- انظر شرایع الإسلام ۴: ۲۵۳- مسالک الافهام ۱۵: ۳۵۸.

(۲). الجعفریات: ۴۴- و عنه المستدرک ۶: ۲۷ ح ۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۱۷

یحبس فی النفقة، و فی الدّین، و فی القصاص، و فی الحدود، و فی جمیع الحقوق، و کان یقیّد الدعار بقیود لها اقفال، و یوکل بهم من یحلها لهم فی أوقات الصلاة من احد الجانبین.» «۱»

۳- الخراج: «قال ابو یوسف: حدثنی إسماعیل بن ابراهیم بن المهاجر، عن عبد الملک بن عمیر، قال: کان علی بن أبی طالب اذا کان فی القبیلة، أو القوم الرجل الداعر حبسه، فان کان له مال انفق علیه من ماله، و ان لم یکن له مال، انفق علیه من بیت مال المسلمین، و قال: یحبس عنهم شره، و ینفق علیه من بیت مالهم.» «۲»

قال الطریحی: «الدعر بالتحریک: الفساد و الشر، رجل داعر: أی خبیث مفسد» «۳».

و قال الشیرازی: «الدعر، کسبب: الفساد و الفسق و الخبث.. و بالذال المعجمة تصحیف» «۴».

قال ابن منظور: «دعر الرجل، و دعر دعارة: فجر و مجر و رجل دعر و دعرة: خائن یعیب اصحابه.. و قال ابن شمیل: دعر الرجل دعرا: اذا کان یسرق و یزنی و یؤذی الناس، و هو الداعر.

و الدّعار: المفسد، و الدعر: الفساد، و فی حدیث عمر: اللهم ارزقنی الغلظة و الشدة علی اعدائک و أهل الدعارة و النفاق.. الدعارة: الفساد و الشر، و رجل داعر: خبیث مفسد.

و فی حدیث علی: فأین دعّار طی: و اراد بهم قطّاع الطریق، و الدعارة: الفسق و الفجور و الخبث» «۵».

و یحتمل ان یکون فی الأصل: الذاعر: و معناه الخبیث و المخیف. «۶»

و یحتمل الداغر: و معناه أیضا الخبیث المفسد، المختلس، المهاجم ۷.

---

(۱). مسند زید: ۲۶۵.

(۲). الخراج: ۱۵۰.

(۳). مجمع البحرین: ۳: ۳۰۲.

(۴). معیار اللغة ۱: ۴۱۲.

(۵). لسان العرب ۱۳: ۲۸۶.

(۶) ۶ و ۷. انظر معجم مقاییس اللغة ۲: ۲۸۳، ۲۸۵، ۳۵۵- مرآة العقول ۲۳: ۳۵۰- عیون الازهار: ۴۸۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۱۸

آراء فقهائنا

۱- الشیخ المفید: «و اهل الدغارة اذا جرّدوا السلاح فی دار الإسلام و أخذوا الأموال، کان الإمام مخیّرا فیهم ان شاء قتلهم بالسیف، و ان شاء صلبهم، حتی یموتوا، و ان شاء قطع ایدیهم و ارجلهم من خلاف، و ان شاء نفاهم عن المصر الی غیره، و وکل بهم من ینفیهم عنه الی ما سواه حتی لا- یستقرّ بهم مکان إلّا و هم منفیّون عنه مبعدون الی ان تظهر منهم التوبة و الصلاح، فان قتلوا النفوس مع إشهارهم السلاح، وجب قتلهم بالسیف و الصلب حتی یموتوا و لم یترکوا علی وجه الأرض احیاء» «۱».

آراء المذاهب الاخری

۲- السرخسی: «و کذلک الذّعار یحبسون ابدا حتی یموتوا، و الذاعر: الذی یخوّف الناس و یقصد اخذ أموالهم، فکان فی معنی قطاع الطریق، قال اللّه تعالی: انّما جزاء الذین یحاربون اللّه و رسوله الآیة «۲»» «۳».

۳- ناصف علی: «.. ان علی الامام و نوّابه تأدیب الأشرار بما یراه زاجرا لنفوسهم و عقوقا لأخلاقهم من ضرب و حبس و نفی و شهر و نحوها لکسر شوکتهم و لتأمین الناس علی حیاتهم و اللّه أعلم..» «۴».

اقول: لو کان الذعار بمعنی قطاع الطریق، أو المحارب فحکمه کما فی آیة الحراب:

القتل أو الصلب او النفی أو القطع من خلاف ان لم یسفک دما و لیس الحبس منه، الّا ان یفسر النفی بالحبس و حینئذ لم یتعین الحبس، نعم ان رأی الحاکم المصلحة فی اختیار الحبس عقوبة، فله، فیحبس الی ان تظهر منه التوبة.

۴- الماوردی: «یجوز للأمیر فیمن تکررت منه الجرائم و لم ینزجر عنها بالحدود أن یستدیم حبسه إذا استضر الناس بجرائمه حتی

یموت بعد أن یقوم بقوته و کسوته من بیت المال لیدفع ضرره عن الناس، و إن لم یکن ذلک للقضاة ۲۲۰.

---

(۱). المقنعة: ۸۰۴.

(۲). المائدة: ۳۳.

(۳). المبسوط ۹: ۹۱.

(۴). غایة المأمول ۳: ۳۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۱۹

الفصل الخامس حبس من اقیم علیه حد القطع حتی یبرأ

الروایات

۱- الکافی: «الحسین بن محمد، عن معلی بن محمد، عن علی بن مرداس، عن سعدان بن مسلم، عن بعض اصحابنا، عن الحارب بن حصیرة، قال: مررت بحبشی و هو یستسقی بالمدینة، و اذا هو أقطع، فقلت له: من قطعک؟ فقال: قطعنی خیر الناس، إنا أخذنا فی سرقة و نحن ثمانیة نفر، فذهب بنا الی علی بن أبی طالب علیه السلام، فأقررنا بالسرقة، فقال لنا تعرفون انها حرام؟ قلنا: نعم، فأمر بنا فقطعت اصابعنا من الراحة و خلّیت الإبهام، ثم امر بنا فحبسنا فی بیت یطعمنا فیه السمن و العسل حتی برئت أیدینا، ثم أمر بنا، فاخرجنا و کسانا فأحسن کسوتنا ثم قال لنا: إن تتوبوا و تصلحوا فهو خیر لکم یلحقکم اللّه بأیدیکم فی الجنة و ان لا تفعلوا یلحقکم اللّه بأیدیکم فی النار.» «۱»

۲- المستدرک: «عن أمیر المؤمنین علیه السلام، انه أمر بقطع سرّاق، فلما قطعوا أمر بحبسهم فحبسوا ثم قال: یا قنبر خذهم إلیک، فداو کلومهم و أحسن القیام علیهم، فاذا برؤوا فاعلمنی، فلما برؤوا أتاه، فقال: یا أمیر المؤمنین قد برئت جراحتهم، قال: اذهب فاکس کل رجل منهم ثوبین و ائتنی بهم ففعل و أتاه بهم- فأتی بهم الیه- کأنهم قوم محرومون- محرمون- قد اتزر کل واحد منهم بثوب و ارتدی بآخر، فمثلوا بین یدیه فأقبل علی الأرض ینکتها بإصبعه ملیّا ثم رفع رأسه، فقال: اکشفوا ایدیکم فکشفوها، فقال: ارفعوها الی السماء، ثم قولوا: اللهم ان علیا قطعنا، ففعلوا، فقال: اللهم علی کتابک و سنة نبیک، ثم قال لهم: یا هؤلاء ان أیدیکم سبقتکم الی النار فان أنتم تبتم انتزعتم

---

(۱). الکافی ۷: ۲۶۴ ح ۲۲- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۲۸ ح ۱ بتفاوت یسیر.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۲۰

أیدیکم من النار، و إلّا لحقتم بها.» «۱»

أقول: حسم العرق: کواه لئلا یسیل دمه. کلومهم: جمع کلم، و هو الجرح «۲».

۳- ابن أبی شیبة: «حدثنا ابو بکر قال: حدثنا عبد الرحیم بن سلیمان عن عبد الملک بن ابجر عن سلمة بن کهیل، عن حجیة ان علیا (ع) کان یقطع اللصوص و یحسمهم و یحبسهم و یداویهم، فاذا برؤوا، قال: ارفعوا أیدیکم، فیرفعونها کأنها أیور الحمر فیقول: من قطعکم؟ فیقولون: علی، فیقول: و لم؟ فیقول: انا سرقنا، فیقول:

اللهم اشهد، اللهم اشهد، و اذهبوا.» «۳»

أقول: و قد أفتی جمع من فقهائنا بوجوب الحسم، کما أفتی الآخر باستحبابه ثم ان هذا النوع من الحبس لا ینطبق علیه عناوین الحبس

المتعارفة، و لا یبعد أن یکون هدفه حفظ کرامة المقطوعین أو منع استغلالهم، للإساءة الی الإسلام و دولتهم فیکون من الاقامة الجبریة و المعالجة لهم حتی یبرءوا، و اذا تمّ سند الروایة فهذا النوع من السجن لمن یقام علیه الحد فی عصرنا و ظروفنا أحوط.

البیهقی: «قال الشیخ: و کأنّه کان یأمر بتعهدهم حتی یبرءوا لا انه کان یحبسهم تعزیرا.»

هذا کله، لو لم نقل انها قضیة فی واقعة و علمها عنده علیه السلام فلا یطّرد.

الفصل السادس الحبس للاستتابة عن الذنب

قال ابن حزم: «قال أبو محمد: فلما کانت التوبة من سبیل اللّه تعالی المفترض سلوکها و کانت من الخیر و المعروف، کان فرضا علی کل مسلم أن یدعو الیها بالنصوص

---

(۱). مستدرک الوسائل ۱۸: ۱۴۶ ح ۲- عن دعائم الإسلام ۲: ۴۷۰ ح ۱۶۷۸، و فیه امر بحسمهم فحسموا بدل: امر بحبسهم.

(۲). القاموس المحیط ۴: ۱۷۲.

(۳). المصنّف ۱۰: ۳۱ ح ۸۶۵۵- السنن الکبری ۸: ۲۷۱ بتفاوت- و عنهما کنز العمّال ۵: ۵۵۲ ح ۱۳۹۲۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۲۱

التی ذکرنا، و استتابة المذنب قبل اقامة الحد علیه واجبة.. فان قال: لا أتوب فقد أتی منکرا فواجب أن یعزر علی ما نذکره فی کتاب التعزیر.. لقول رسول اللّه (ص): من رأی منکم منکرا فلیغیّره بیده إن استطاع، فان لم یستطع فبقلبه، و ذلک أضعف الایمان «فیجب ان یضرب ابدا حتی یتوب، هذا ان صرح بان لا یتوب، فاذا ادّی ذلک الی متیّته فذلک عقیرة اللّه و قتیل الحق لا شیء علی متولی ذلک لأنه احسن فیما فعل به و قد قال اللّه تعالی: ما علی المحسنین من سبیل. فان سکت و لم یقل أتوب، و لا أتوب، فواجب حبسه و اعادة الاستتابة علیه ابدا حتی ینطق بالتوبة فیطلق.» «۱»

أقول: ان هذا الذنب اما انه یوجب حدا أو تعزیرا، فیقام علیه ان ثبت موجبه و لا وجه للاستتابة و الحبس، لأنّ الحبس اما انه بعد الحد فهو ظلم أو قبل الحد؛ فلا وجه له أضف الی ذلک انّه تأخیر و تعطیل لحدود اللّه، اللهم إلّا أن یکون مقصوده المرتد الملی- عندنا- أو مطلق المرتد عندهم فیحبس للاستتابة ثم یطلق بعد التوبة.

---

(۱). المحلی ۱۱: ۱۴۰. و الآیة فی سورة التوبة: ۹۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۲۳

الباب الثّامن حبس المرتد: و فیه ثلاثة فصول

اشارة

۱- حبس المسلم الذی یرتد.

۲- حبس المرأة المرتدة.

۳- حبس من یؤلّه علیا علیه السلام.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۲۵

الفصل الأوّل حبس المسلم الذی یرتد

اشارة

اتفق فقهاؤنا علی أنّ المرتـد یقتل ان کان فطریا، و ان کان ملیا فیسـتتاب ثلاثـة أیام و لم یتعرضوا الی حبسه؛ هـذا اذا کان رجلا. و ان کان امرأة فتحبس الی ان تتوب و أوردوا فی ذلک نصوصا و روایات.

و لکن وردت نصوص من طرق السـنة بحبس المرتد و قد أفتی الموصـلی و السـمرقندی فی الاختیار و تحفة الفقهاء بالحبس و عرض الإسلام علیه الی ثلاثة ایام، کما یری ابو حنیفة حبس المرتد فی الثالثة.

الروایات من طرقنا

۱- الکافی: «عـدة من اصـحابنا، عن سـهل بن زیاد و علی بن ابراهیم، عن أبیه و محمـد بن یحیی، عن احمـد بن محمد جمیعا عن ابن محبوب عن هشام بن سالم، عن عمار الساباطی قال: سـمعت أبا عبد اللّه (ع) یقول: کل مسـلم بین مسـلمین ارتد عن الإسـلام و جحد محمدا (ص) نبوّته و کذّبه فان دمه مباح لکل من سـمع ذلک منه، و امرأته باینة منه یوم ارتد فلا تقربه و یقسم ماله علی ورثته و تعتد امرأته (بعد) عدة

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۲۶

المتوفی عنها زوجها، و علی الإمام ان یقتله و لا یستتیبه.» «۱»

۲- و فیه: «محمد بن یحیی عن العمرکی بن علی النیسابوری، عن علی بن جعفر، عن اخیه أبی الحسن (ع) قال سألته عن مسـلم تنصر، قال: یقتل و لا یستتاب، قلت:

فنصرانی، أسلم ثم ارتد عن الإسلام؟ قال: یستتاب فان رجع، و الا قتل» «۲».

۳- التهذیب: «الحسین بن سعید قال: قرأت بخط رجل الی أبی الحسن الرضا (ع):

رجل ولد علی الإسلام ثم کفر و اشرک و خرج عن الإسلام، هل یستتاب أو یقتل و لا یستتاب؟ فکتب (ع) یقتل.» «۳»

و الروایات کثیرة فی المقام.

الروایات من طرق السنة

۱- ابن أبی شیبة: «حدثنا عبد الرحیم بن سلیمان، عن عبد الرحمن بن عبید العامری، عن أبیه قال: کان أناس یأخذون العطاء و الرزق و یصـلّون مع الناس، کانوا یعبدون الأصـنام فی السر، فأتی بهم علی بن أبی طالب فوضـعهم فی المسـجد أو قال: فی السجن، ثم قال: یا ایها الناس ما ترون فی قوم کانوا یأخـذون معکم العطاء و الرزق و یعبـدون هذه الأصـنام؟ قال الناس: اقتلهم قال: لا، و لکن اصـنع بهم کما صنعوا بأبینا ابراهیم، فحرقهم بالنار.» «۴»

۲- المصـنف: «اخبرنا عبد الرزاق، عن الثوری، عن داود عن الشعبی، عن أنس رضی اللّه عنه قال: بعثنی ابو موسی بفتح تستر الی عمر رضی اللّه عنه، فسألنی عمر- و کان ستة نفر من بنی بکر بن وائل قد ارتدوا عن الإسلام و لحقوا بالمشرکین- فقال:

ما فعل النفر من بکر بن وائل؟ قال: فاخذت فی حدیث آخر لأشغله عنهم، قال:

---

(۱). الکافی ۷: ۲۵۷ ح ۱۱- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۴۵ ح ۳ انظر: الفقیه ۳: ۸۹ ح ۱- التهذیب ۱۰: ۱۳۶ ح ۲- الاستبصار ۴: ۲۵۳ ح ۲.

(۲). الکافی ۷: ۲۵۷ ح ۱۰- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۴۵ ح ۵.

(۳). التهذیب ۱۰: ۱۳۸ ح ۱۰.

(۴). المصنّف ۱۲: ۲۷۰ ح ۱۲۷۹۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۲۷

ما فعل النفر من بکر بن وائل؟ قلت: یا أمیر المؤمنین قوم ارتدوا عن الإسلام و لحقوا بالمشرکین، ما سبیلهم إلّا القتل، فقال عمر: لإن أکون أخذتهم سلما أحبّ إلیّ مما طلعت علیه الشمس من صفراء أو بیضاء، قال: قلت: یا أمیر المؤمنین و ما کنت صانعا بهم لو أخذتهم؟ قال: کنت عارضا علیهم الباب الذی خرجوا منه أن یدخلوا فیه، فان فعلوا ذلک، قبلت منهم، و الّا استودعتهم السجن.» «۱»

أورده البیهقی بسند آخر، عن محمد بن عبد اللّه الغفاری، بتفاوت فی المتن «۲».

و أورده ابن قدامة عن الموطّأ و فیه: انه قدم علی عمر رجل من قبل أبی موسی فقال له عمر: هل کان من معربة خبر «۳»؟ قال نعم، رجل کفر بعد إسلامه، فقال ما فعلتم به؟ قال: قرّبناه فضربنا عنقه، فقال عمر: فهلّا حبستموه ثلاثا فاطعمتموه کل یوم رغیفا و استتبتموه لعله یتوب أو یراجع أمر اللّه؟ اللهم إنی لم احضر و لم آمر و لم ارض اذ بلغنی» «۴».

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «و عندنا ان المرتد علی ضربین: مرتد ولد علی فطرة الإسلام، فهذا لا یقبل اسلامه، و متی ارتد وجب قتله، و الآخر: کان کافرا، فأسلم، ثم ارتد، فهذا یستتاب، فان رجع، و الّا قتل» «۵».

۲- ابو الصلاح الحلبی: «و اذا ارتد المؤمن و کان ولد علی الفطرة، قتل علی ردته، و ان کان ذمیّا أو کافرا غیره أسلم بعد کفر، عرضت علیه التوبة فان رجع الی الحق، و الّا قتل، فان أسلم هذا المرتد ثمّ ارتد ثانیة قتل علی ردته.» «۶»

---

(۱). مصنّف عبد الرزّاق ۱۰: ۱۶۵ ح ۱۸۶۹۶- ابن ابی شیبة ۱۲: ۲۶۶ ح ۱۲۷۸۳- سنن سعید بن منصور ۲: ۱۶۵.- کنز العمال ۱: ۳۳۱ ح ۱۴۶۶ و ۳۱۲ ح ۱۴۶۸.

(۲). السنن الکبری ۸: ۲۰۷.

(۳). و فی الخراج: ۱۸۰، هل من مغربة خبر؟ ای هل من خبر جدید غریب.

(۴). المغنی ۸: ۱۲۵- نیل الاوطار ۷: ۱۹۱ عن الشافعی.

(۵). المبسوط ۷: ۲۸۲.

(۶). الکافی فی الفقه: ۳۱۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۲۸

۳- ابن البراج: «و اذا کان المرتد مولودا علی فطرة الإسلام وجب قتله من غیر استتابة، فان تاب لم یکن لأحد علیه سبیل، و ان لم یتب قتل علی کل حال.» «۱»

۴- ابن حمزة: «المرتد عن الإسلام ضربان: مولود علی فطرة الإسلام و غیر مولود علیها، فالأول: لا یقبل منه الإسلام و یقتل اذا ظفر به، و تبین منه زوجته بنفس الارتداد، و تلزمها العدة ان دخلت، و یصیر ماله میراثا لورثته المسلمة، و الثانی تقبل منه التوبة، و یجب استتابته، فان تاب قبل منه.» «۲»

۵- المحقق الحلی: «القسم الثانی: من أسلم عن کفر ثم ارتد، فهذا یستتاب، فان امتنع قتل، و استتابته واجبة، و کم یستتاب؟ قیل: ثلاثة ایام، و قیل القدر الذی یمکن معه الرجوع، و الأول مروی و هو حسن لما فیه من التأنّی لإزالة عذره.» «۳»

۶- یحیی بن سعید: «و المسلم و ولد «۴» بین المسلمین، اذا ارتد فدمه مباح لکل من سمع ذلک منه، و لا یستتاب، فان کان أسلم ثم ارتد، استتیب، فان لم یتب، قتل بالسیف، أو یلقی فیوطأ بالأرجل و لم تؤکل ذبیحته.» «۵»

۷- علاء الدین الحلبی: «و اما من أظهر الارتداد، و ان لم یدخل فی حکم البغاة، فانه ان کان فی الأصل کافرا فأسلم ثم ارتد بعد اظهاره الإسلام، یستتاب ثلاثا، فان تاب، و إلّا قتل.» «۶»

۸- الشهید الاول: «و ان أسلم عن کفر، ثم ارتد لم یقتل بل یستتاب بما یؤمل معه عوده، و قیل ثلاثة ایام للروایة فان لم یتب قتل، و استتابته واجبة عندنا..» «۷»

۹- الشیخ مفلح الصیمری: «المرتد الذی یستتاب اذا رجع الی الإسلام ثم کفر، ثم رجع، ثم کفر، قتل فی الرابعة و لا یستتاب، و قال الشافعی: یستتاب ابدا غیر انه

---

(۱). المهذب ۲: ۵۵۲.

(۲). الوسیلة: ۴۲۴.

(۳). شرایع الإسلام ۴: ۱۸۴- انظر المختصر النافع: ۴۶۴.

(۴). الواو حالیة بتقدیر «قد».

(۵). الجامع للشرائع: ۵۶۷- انظر ص ۲۴۱.

(۶). اشارة السبق: ۱۴۴.

(۷). الدروس ۲: ۵۲- انظر کتاب الحدود ... للمجلسی: ۴۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۲۹

یعزر فی الثانیة و الثالثة، و هکذا، و قال أبو حنیفة: یحبس فی الثالثة لان الحبس عنده تعزیر. و قال ابو اسحاق بن راهویه: یقتل فی الثالثة و هو قوی لقوله تعالی: «إِنَّ الَّذِینَ آمَنُوا ثُمَّ کَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ کَفَرُوا ثُمَّ ازْدادُوا کُفْراً لَمْ یَکُنِ اللّهُ لِیَغْفِرَ لَهُمْ» «۱» فبیّن انه لا یعفو لهم بعد الثالثة، و المعتمد قتله فی الرابعة و استدلّ الشیخ باجماع الفرقة علی ان کلّ مرتکب کبیرة اذا فعل ما یستحقه قتل فی الرابعة.» «۲»

۱۰- الشیخ محمد حسن النجفی، قال بعد کلام المحقق الحلی: «بلا خلاف معتد به أجده فی شیء من الأحکام المزبورة بل الإجماع بقسمیه علیها، للنصوص..» «۳»

أقول: لا خلاف عند فقهائنا الإمامیة، فی اجراء الحد علی المرتد عن فطرة فورا، دون أیّ استتابة، و الملّی بعد ثلاثة ایام أو أقلّ و أکثر، و لازم الإمهال و الاستتابة هو الحبس، و ان لم یصرح بالحبس احد من فقهائنا.

آراء المذاهب الاخری

۱۱- القاضی ابو یوسف: «.. و احسن ما سمعناه فی ذلک و اللّه اعلم: ان یستتابوا، فان تابوا، و الّا ضربت أعناقهم، علی ما جاء من الأحادیث المشهورة، و ما کان علیه من ادرکناه من الفقهاء.» «۴»

۱۲- الموصلی: «و اذا ارتد المسلم و العیاذ باللّه، یحبس و یعرض علیه الإسلام، و تکشف شبهته، فان أسلم، و الّا قتل» «۵».

۱۳- السمرقندی: «ان الرجل المرتد یقتل لا محالة، اذا لم یسلم، و لا یسترق، و لکن المستحب ان یعرض علیه السلام أولا، فان أسلم و الّا فیقتل من ساعته، اذا لم یطلب التأجیل، فاما اذا طلب التأجیل الی ثلاثة ایام، لینظر فی أمره- فانه یؤجل و لا یزاد

---

(۱). النساء: ۱۳۷.

(۲). تلخیص الخلاف ۳: ۲۷۰ مسألة ۴.

(۳). جواهر الکلام ۴۱: ۶۱۳ و ۶۰۵- انظر ۶: ۲۹۳.

(۴). الخراج: ۱۸۰.

(۵). الاختیار ۴: ۱۴۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۳۰

علیه، و لکن مشایخنا قالوا: الأولی أن یؤجل ثلاثة ایام، و یحبس و یعرض علیه الإسلام، فاذا وقع الیأس، فحینئذ یقتل فامّا الصبی العاقل اذا ارتد: فردته صحیحة عند أبی حنیفة و محمد، کإسلامه، و عند أبی یوسف: اسلامه صحیح، دون ارتداده، و عند الشافعی، لا یصح کلاهما، و المسألة معروفة، لکن لا یقتل و یعرض علیه الإسلام، و لکن لا یحبس، و لا یضرب، و اذا بلغ الآن، یعرض علیه الإسلام جبرا، و یضرب، و لکن لا یقتل، لأنه لا یجب القتل بهذه الردة» «۱».

۱۴- ابن قدامة: «قال الخرقی: و من ارتد عن الإسلام من الرجال و النساء و کان بالغا عاقلا دعی الیه ثلاثة ایام و ضیق علیه فان رجع و الّا قتل.» «۲»

۱۵- ابو دقیقة فی التعلیقة علی الاختیار: «اما حبسه و عرض الإسلام علیه، فلیس بواجب لأنّه بلغته الدعوة، و الکافر اذا بلغته الدعوة لا تجب ان تعاد علیه، فهذا أولی، لکن یستحب ذلک.» «۳»

۱۶- الجزیری: «الحنفیة قالوا: اذا ارتد المسلم عن الإسلام- و العیاذ باللّه تعالی- عرض علیه الإسلام، فان کانت له شبهة ابداها کشف عنه، لأنّه عساه اعترضته شبهة فی الدین فتزاح عنه، لان فیه دفع وقع شرّه بأحسن الأمرین، و هما: القتل و الإسلام، إلّا أنّ عرض الإسلام علیه مستحب.. فاذا طلب الإمهال یستحب أن یؤجّله القاضی ثلاثة ایام، و یحبس ثلاثة ایام، فان أسلم بعدها و الّا قتل.

الشافعیة: اذا ارتد المسلم.. فانه یجب علی الإمام ان یؤجله ثلاثة ایام، و لا یحل له ان یقتله قبل ذلک.

المالکیة: یجب علی الإمام أن یمهل المرتد ثلاثة ایام بلیالیها و ابتداء الثلاثة من یوم ثبوت الردة علیه لا من یوم الرفع الی الحاکم، و لا یلفّق الثلاثة ایام، فیلغی یوم الثبوت ان سبق بالفجر.

الحنابلة: فی احدی روایتهم انه یجب الاستتابة ثلاثة ایام مثل المالکیة، و الشافعیة، و فی روایة اخری: انه لا تجب الاستتابة، بل یعرض علیه الإسلام، فان

---

(۱). تحفة الفقهاء ۳: ۳۰۸.

(۲). المغنی ۲: ۱۲۳.

(۳). الاختیار ۴: ۱۴۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۳۱

قبل ترک، و إلّا، یتحتم قتله حالا.» «۱»

أقول: و لم یفرق السنة فی المرتد- فی امهاله ثلاثة- بین الفطری و الملی، بل لم یتعرض احد الی هذا التفصیل، نعم منهم من لم یعتبر الامهال، و لکنه یری اعتبار عرض الإسلام علیه، ثم القتل ان لم یقبله.

و لکن الامامیة: تقول بالتفصیل بین الفطری و الملی: امّا الأول فیقتل من دون امهال و لا عرض الإسلام علیه- و ان قبلت توبته بینه و بین ربه- لأن الارتداد، سبب و موجب لتعلق الحد بذمته و لا تزول بالتوبة کما لو سرق فی الرابعة، أو زنی و هو محصن أو حارب مع سفکه الدم، ثم تاب، فلا تأثیر لها فی سقوط الحد، و اما بالنسبة الی الملّی، فیؤجل ثلاثة ایام، و لعل لازمه العرفی أو العادی- هو

الحبس، فان لم یتب فیقتل، و الفارق النص، و اما بالنسبة الی المرأة فیأتی حکمها.

الفصل الثانی حبس المرأة المرتدة

اشارة

۱- الکافی: «علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن ابن محبوب، عن غیر واحد من اصحابنا، عن أبی جعفر و ابی عبد اللّه علیهما السلام فی المرتد یستتاب فان تاب و الّا قتل، و المرأة اذا ارتدت عن الإسلام استتیبت فان تابت و رجعت و الّا خلّدت فی السجن و ضیق علیها فی حبسها.» «۲»

۲- و فیه: «علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن بعض اصحابه، عن حماد، عن أبی عبد اللّه (ع) قال: لا یخلّد فی السجن الّا ثلاثة: الذی یمثل، و المرأة ترتد عن الإسلام، و السارق بعد قطع الید و الرجل.» «۳»

---

(۱). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۲۳.

(۲). الکافی ۷: ۲۵۶ ح ۳- انظر التهذیب ۱۰: ۱۳۷ ح ۴ و الاستبصار ۴: ۲۵۳ ح ۴.

(۳). الکافی ۷: ۲۷۰ ح ۴۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۳۲

أوردها الفقیه بتفاوت «۱».

و أوردها الشیخ فی التهذیب و القاضی «۲» فی الدعائم بتفاوت «۳».

قال المجلسی صحیح، و الحصر اضافی، ملاذ الأخیار ۱۶: ۲۸۵.

۳- الفقیه: «و فی روایة غیاث بن ابراهیم عن جعفر بن محمد عن أبیه، ان علیا علیه السلام قال: اذا ارتدت المرأة عن الإسلام لم تقتل و لکن تحبس ابدا.» «۴»

و رواها الشیخ فی التهذیب بسنده الی غیاث بن ابراهیم «۵».

قال المجلسی موثق ملاذ الاخیار ۱۶: ۲۸۴.

۴- التهذیب: «عنه (الحسین بن سعید) عن الحسن بن محبوب، عن عباد بن صهیب، عن أبی عبد اللّه (ع) قال: المرتد یستتاب فان تاب، و الّا قتل، و قال: و المرأة تستتاب فان تابت و الّا حبست فی السجن و أضرّ بها.» «۶»

قال المجلسی: «حسن» «۷». و قال فی الملاذ: موثق ۱۶: ۲۸۶.

۵- و فیه: «الحسین بن سعید عن النضر بن سوید عن عاصم بن حمید عن محمد بن قیس عن أبی جعفر علیه السلام، قال: قضی أمیر المؤمنین (ع) فی ولیدة کانت نصرانیة فاسلمت و ولدت لسیدها، ثم ان سیدها مات و أوصی بها عتاقة السریة علی عهد عمر فنکحت نصرانیا دیرانیا فتنصّرت فولدت منه ولدین و حبلت بالثالث، قال: قضی ان یعرض علیها الإسلام فعرض علیها، فأبت، فقال: ما ولدت من ولد نصرانی فهم عبید لأخیهم الذی ولدت لسیدها الأول، و انا احبسها حتی تضع ولدها الذی فی بطنها فاذا ولدت قتلتها.» «۸».

قال المجلسی: موثق. و عمل بمضمونه الشیخ فی النهایة و رده ابن ادریس. ملاذ الاخیار.

۶- التهذیب: «عنه عن یعقوب بن یزید عن ابن أبی عمر عن حماد عن أبی عبد الله ع فی المرتدة عن الإسلام قال: لا تفعل و تستخدم خدمة شدیدة و تمنع الطعام و الشراب إلا ما یمسک نفسها و تلبس خشن الثیاب و تضرب علی الصلوات» قال المجلسی صحیح، ملاذ الاخیار ۱۶: ۲۸۴.

(۱). الفقیه ۳: ۲۰ ح ۴.

(۲). التهذیب ۱۰: ۱۴۲ ح ۲۹- الاستبصار ۴: ۲۵۵ ح ۱۱.

(۳). دعائم الإسلام ۲: ۵۳۹ ح ۱۹۱۷- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۶۶ ح ۳.

(۴). الفقیه ۳: ۹۰ ح ۴.

(۵). التهذیب ۱۰: ۱۴۴ ح ۲۵- الاستبصار ۴: ۲۵۵ ح ۱۰.

(۶). التهذیب ۱۰: ۱۴۴ ح ۳۰- الاستبصار ۴: ۲۵۵ ح ۱۲.

(۷). مرآة العقول ۲۳: ۳۹۷.

(۸). التهذیب ۱۰: ۱۴۳ ح ۲۸- الاستبصار ۴: ۲۵۵ ح ۱۳.

و مثله مع اختلاف السند فی التهذیب ۹: ۳۷۴- یراجع ملاذ الاخیار ۱۵: ۴۰۶ ح ۶.

قال: الداری: منسوب الی دارین قریة بالبحرین بها سوق یحمل المسک من الهند الیها ملاذ الأخیار ۱۵: ۴۰۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۳۳

معنی الروایة

أ- قال الشیخ الطوسی: «هذا الحکم مقصور علی القضیة التی فصّلها أمیر المؤمنین، و لا یتعدّی الی غیرها، لأنه لا یمتنع ان یکون هو (ع) رأی قتلها صلاحا لارتدادها و تزویجها، و لعلها کانت تزوجت بمسلم ثم ارتدت و تزوجت فاستحقت القتل لذلک، و لامتناعها من الرجوع الی الإسلام، فاما الحکم فی المرتدة فهو ان تحبس ابدا اذا لم ترجع الی الإسلام..» «۱» و قریب منه فی الاستبصار «۲».

ب- قال العلامة المجلسی: «فالظاهر انه تهدید لها لعلها تسلم، مثل قوله صلوات اللّه علیه فی الخبر (خبر الثعلبیة) لم أقبل منک رجوعا بعده، مع أنّه کان ملیا، و مثل هذه التهدیدات کثیر فی کلامه (ع) کما سیجیء فی الیمین من قوله (ع): و اللّه لأقتلن معاویة، تحریصا لأصحابه علی الجهاد، مع انه کان یعلم موته (ع) قبل معاویة باخبار النبی (ص)..» «۳».

ج- قال السید الخوئی: «هذه الروایة و ان کانت صحیحة إلّا انه لا بد من ردّ علمها الی أهله، فانه لا یظهر وجه لکون أولادها من النصرانی المتزوج بها عبیدا لأخیهم المتولد من سیدها، کما لا یظهر وجه لقتلها بعد وضع حملها، و قال فی جواب توجیه الشیخ الطوسی: مع بعده فی نفسه ینافیه ان القتل فی الروایة قد ترتب علی عدم التوبة، فلو کان القتل لما ذکره لم یکن یسقط بالتوبة.» «۴»

د- قال فی ولایة الفقیه: «و لعلها صارت معاندة للإسلام، و داعیة ضده، فصارت بذلک مفسدة مستحقة للقتل.» «۵»

۶- الخصال: «حدثنا احمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا الحسن بن علی العسکری،

(۱). التهذیب ۱۰: ۱۴۳.

(۲). الاستبصار ۴: ۲۵۶.

(۳). روضة المتّقین ۶: ۳۸۷.

(۴). مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۳۱.

(۵). ولایة الفقیه ۲: ۴۹۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۳۴

قال: حدثنا أبو عبد اللّه محمد بن زکریا البصری، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن عمارة، عن أبیه عن جابر بن یزید الجعفی، قال: سمع

أبا جعفر محمد بن علی الباقر یقول ...: و اذا ارتدت المرأة عن الإسلام، استتیبت، فان تابت، و الّا خلدت فی السجن، و لا تقتل کما یقتل الرجل، اذا ارتد، و لکنها تستخدم خدمة شدیدة، و تمنع من الطعام و الشراب، الّا ما تمسک به نفسها، و لا تطعم الّا جشب الطعام و لا تکسی الّا غلیظ الثیاب، و خشنها، و تضرب علی الصلاة و الصیام.» «۱»

۷- الدعائم: «عن علی (ع) انه قال: اذا ارتدت المرأة فالحکم فیها ان تحبس حتی تسلم أو تموت، و لا تقتل، و ان کانت أمة، فاحتاج مواليها الی خدمتها، استخدموها و ضیق علیها بأشد الضیق و لم تلبس الّا من خشن الثیاب بمقدار ما یواری عورتها و یدفع عنها ما یخاف منه الموت من حر أو برد، و تطعم من خشن الطعام حسب ما یمسک رمقها.» «۲»

۸- و عنه: «فالمرتد و ان کانت امرأة حبست حتی تموت أو تتوب.» ۳

۹- و عنه: «روینا عنه- علی (ع)- و من ارتد من نسائهم حبست حتی تموت أو تتوب، و اذا بلغ اطفالهم عرض علیهم الإسلام، فان أسلموا، و الّا قتلت الرجال، و حبست النساء حتی یسلمن أو یمتن.» «۴»

۱۰- عبد الرزاق: «عن عاصم، عن أبی رزین، عن ابن عباس، فی المرأة ترتد عن الإسلام، تحبس و لا تقتل.» «۵»

۱۱- ابن ابی شیبة: «حدثنا ابو بکر قال: حدثنا أبو داود، عن أبی حرّة عن الحسن فی المرأة ترتد عن الإسلام، قال: لا تقتل، تحبس» «۶».

---

(۱). الخصال ۲: ۵۸۵ ح ۱۲. و عنه البحار ۷۶: ۲۲۰ ح ۲- و ج ۱۰۳: ۲۵۵ ح ۱- و الوسائل ۱۴: ۱۶۲ الباب ۱۲۳ ح ۱.

(۲) ۲ و ۳. دعائم الإسلام ۲: ۴۸۰- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۶۶ ح ۲.

(۴). دعائم الإسلام ۲: ۳۹۸.

(۵). المصنّف ۱۰: ۱۷۷ ح ۱۸۷۳۱- سنن البیهقی ۸: ۲۰۳- الخراج: ۱۸۱.

(۶). المصنّف ۱۲: ۲۷۸ ح ۱۲۸۲۳- انظر ۱۰: ۱۴۰ ح ۹۰۴۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۳۵

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «و ان کان المرتد امرأة حبست عندنا و تستتاب و لا تقتل، فان لحقت بدار الحرب سبیت و استرقت، و قال قوم: تقتل مثل الرجل سواء، لأن النبی (ص) لما فتحت مکة، أمر بقتل المغنیتین کانتا لأبی جهل تغنیان بسب النبی (ص)، فقتلتا.

و هذا لیس بصحیح لأنه علیه و آله السلام، ما أمر بقتلهما للارتداد، لأنهما ما أسلمتا، لکن لکفرهما و الغناء بسبه.» «۱»

۲- و قال أیضا: «فاما المرأة فمتی ارتدت فالحکم فیها کالرجل عندهم، تقتل بالردة، و عندنا لا تقتل بل تحبس ابدا حتی تموت، و فیه خلاف.» «۲»

۳- و قال فی النهایة: «و المرتدة عن الإسلام لا یجب علیها القتل، بل ینبغی ان تحبس ابدا، و یضیّق علیها فی المأکول و المشروب و الملبوس، و تضرب فی اوقات الصلوات.» «۳»

۴- و قال فی الخلاف: «المرأة اذا ارتدت لا تقتل بل تحبس و تجبر علی الإسلام حتی ترجع أو تموت فی الحبس.» «۴»

۵- ابو الصلاح الحلبی: «و ان ارتددن النساء، عرضت علیهن التوبة، فان ابینها خلّدن الحبس و ضیق علیهن فی المطعم و المشرب، حتی یؤمنّ أو یهلکن.» «۵»

۶- القاضی ابن البراج: «و المرتدة عن الإسلام لا یجب علیها قتل، بل تستتاب، فان لم تتب تحبس ابدا، و تضرب فی اوقات الصلاة، و یضیق علیها فی المطعم

(۱). المبسوط ۷: ۲۸۲.

(۲). المبسوط ۸: ۷۲.

(۳). النهایة: ۷۳۱- و مثله ابن ادریس فی السرائر ۳: ۵۳۲ و المحقق الحلی فی نکت النهایة ۳: ۳۵۳.

(۴). الخلاف ۵: ۳۵۲ مسألة ۱.

(۵). الکافی فی الفقه: ۳۱۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۳۶

و المشرب.» «۱»

۷- علی بن حمزة: «و اما المرأة اذا ارتدت فلم یلزمها القتل، بل حبست حتی تتوب و ضربت فی وقت کل صلاة، فان لحقت بدار الحرب، و ظفر بها سبیت و استرقت.» «۲»

۸- المحقق الحلی: «و لا تقتل المرأة بالرّدة بل تحبس و ان کانت مولودة علی الفطرة و تضرب أوقات الصلاة.» «۳»

۹- و قال فی المختصر: «و المرأة لا تقتل، بل تحبس و تضرب أوقات الصلاة حتی تتوب، و لو کانت عن فطرة.» «۴»

۱۰- یحیی بن سعید: «و المرتدة تحبس ابدا حتی تتوب فی الحالین و تضرب اوقات الصلوات و تستخدم خدمة شدیدة و تلبس خشن الثیاب و لا تطعم و لا تسقی الّا قدر ما یمسک رمقها.» «۵»

۱۱- العلامة الحلی: «المرتدة عن الإسلام لا- تقتل سواء ارتدت عن فطرة أو لا، بل تحبس دائما و تضرب اوقات الصلاة و لو تابت فالوجه قبول توبتها و سقوط ذلک منها و ان کانت عن فطرة» «۶».

۱۲- و قال فی القواعد: «و المرأة تستتاب، و ان ارتدت عن فطرة فان تابت عفی عنها، و ان لم تتب، لم تقتل، و ان کانت عن فطرة، بل تحبس دائما و تضرب اوقات الصلوات، فان تابت عفی عنها، و الّا فعل بها ذلک دائما.» «۷»

۱۳- الشهید الأول: «و المرأة لا تقتل و ان کانت عن فطرة بل تحبس دائما و تضرب أوقات الصلوات و تستعمل فی أسوأ الأعمال و تلبس اخشن الثیاب و تطعم اجشب

(۱). المهذب ۲: ۵۵۲.

(۲). الوسیلة: ۴۲۵.

(۳). شرایع الإسلام ۴: ۱۸۳.

(۴). المختصر النافع: ۲۶۴- و مثله السیّد الطباطبائی فی الریاض ۲: ۳۳۹.

(۵). الجامع للشرائع: ۲۴۱- و مثله: نزهة الناظر: ۱۲۱.

(۶). تحریر الاحکام ۲: ۲۳۵.

(۷). قواعد الاحکام ۲: ۲۷۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۳۷

الطعام- و هو ما غلظ منه و خشن.» «۱»

۱۴- و قال فی الدروس: «و المرأة لا تقتل مطلقا، بل تضرب أوقات الصلوات و یدام علیها السجن حتی تتوب أو تموت، و لو لحقت بدار الحرب، قال الشیخ تسترق.» «۲»

۱۵- الشهید الثانی: «و لا- تقتل المرأة بالردة، انما تحبس المرتدة دائما علی تقدیر امتناعها من التوبة، فلو تابت قبل منها، و ان کان

ارتدادها عن فطرة عند الأصحاب » «... ۳»

۱۶- المحقق الأردبیلی: «و المرأة المرتدة.. تدل علی حکم المرأة ... الی ان قال:

و لیس استخدام الخدمة الشدیدة فی کلام الأصحاب و لعله برأی الامام، و الحاکم أیضا، إن رآه، زجرها عن الکفر..» «۴»

و قال أیضا: «و أما الضرب حال الصلاة حتی تتوب أو تموت کما ذکره فی الشرح و المشهور بین الطلبة فما رأیت دلیله لعله من باب النهی عن المنکر، و المراد الضرب فی الجملة لا إلی أن تتوب أو تموت بالضرب، و إلا فهو القتل بصعوبة» مجمع الفائدة ۳: ۲۲۰.

۱۷- الشیخ البهائی: «اما الحبس المخلّد ... فهو حد المرتدة..» «۵»

۱۸- العلامة المجلسی: «فالمشهور فی المرأة هو ان تحبس و تضرب اوقات الصلاة، الی أن تتوب، أو تموت فی الحبس.» «۶»

۱۹- الحر العاملی: «و لا قتل علی المرأة بل تحبس و تضرب و یضیّق علیها» «۷».

۲۰- الفیض الکاشانی: «و اما المرأة فلا تقتل بالردة و ان کانت عن فطرة بلا خلاف، بل تستتاب، فان ابت تحبس دائما، و تضرب أوقات الصلوات، للصحاح المستفیضة.» «۸»

۲۱- الفاضل الهندی: «و المرأة لا تقتل اتفاقا و للنصوص بل تستتاب، و ان ارتدت

---

(۱). الروضة البهیة ۹: ۳۴۳- و انظر ۸: ۳۰.

(۲). الدروس ۲: ۵۲.

(۳). المسالک ۱۵: ۲۶.

(۴). مجمع البرهان ۱۳: ۳۳۶ آخر کتاب الحدود.

(۵). جامع عباسی: ۴۲۳.

(۶). حدود، قصاص، دیات: ۴۸.

(۷). بدایة الهدایة ۲: ۴۷۳.

(۸). مفاتیح الشرائع ۲: ۱۰۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۳۸

عن فطرة، فان تابت عفی عنها لزوال موجب العقوبة و لسقوط عقوبة الآخرة بالتوبة ففی الدنیا أولی، و لجبّ الإسلام ما قبله، و لسقوط العقوبة الآخرة بالتوبة ففی الدنیا أولی، و لجب الإسلام ما قبله و لسقوط العقوبة رأسا عن المرتد لا عن فطرة، و لقول الصادق (ع): المرأة اذا ارتدت استتیبت فان تابت و رجعت و إلّا خلّدت السجن و ضیّق علیها فی حبسها» «۱».

۲۲- الشیخ محمد حسن النجفی: «قال بعد کلام المحقق الحلّی فی المرأة المرتدة:

اجماعا بقسمیه و نصوصا». «۲»

۲۳- ملّا محمد الأشرفی: «لو تابت المرتدة، قبل منها، و الّا فیحکم الحاکم بحبسها و ضربها و تأدیبها أوقات الصلوات، و یضیق علیها فی الطعام و اللباس الخشن، و الطعام غیر المرغوب، حتی ترجع أو تموت.» «۳»

۲۴- الخونساری: «أما المرأة فلا تقتل بالارتداد و إن کانت عن فطرة بل تحبس و تضرب أوقات الصلاة حتی تتوب.» جامع المدارک ۵: ۲۹۰.

۲۵- الإمام الخمینی: «و لا تقتل المرأة المرتدة، و لو عن فطرة، بل تحبس دائما، و تضرب فی أوقات الصلوات، و یضیق علیها فی المعیشة، و تقبل توبتها، فان تابت، اخرجت عن الحبس.» «۴»

۲۶- السید الخوئی: «اذا ارتدت المرأة و لو عن فطرة لم تقتل، و تبین من زوجها، و تعتد عدة الطلاق، و تستتاب، فان تابت فهو، و الّا

حبست دائما و ضربت فی اوقات الصلاة و استخدمت خدمة شدیدة، و منعت الطعام و الشراب، الّا ما یمسک نفسها و ألبست خشن الثیاب.» «۵»

۲۷- و قال أیضا: لو ارتدت المرأة المسلمة بعد الهجرة من دار الکفر إلی دار الإسلام لم ترجع إلی دار الکفر و یجری علیها حکم المسلمة المرتدة فی دار الإسلام ابتداء من الحبس و الضرب فی أوقات الصلاة حتی تتوب او تموت ملحق منهاج الصالحین للخوئی ص ۴۰۳ المسألة ۱۳۶۸.

۲۸- السید الگلپایگانی: «ما هو حکم المسلمة تزوجت بمسلم ثم تنصّرت، و ما هو حکم الزوج؟ الجواب: لو امکن فتحبس و تضرب اوقات الصلاة بما یصدق معه الضرب، ثم لو تابت و رجعت قبل انقضاء عدّتها فالعقد صحیح و الزوجیة باقیة، و إلّا

---

(۱). کشف اللثام ۲: ۲۵۶.

(۲). جواهر الکلام ۴۱: ۶۰۸- انظر أیضا ج ۳۰: ص ۴۸، ج ۱۳: ۱۳۱- و ج ۳۹ ص ۳۴ انظر إیضاح الفوائد ۱: ۳۹۳ و مناهج المتّقین: ۱۹۵.

(۳). شعائر الإسلام ۲: ۸۳۵.

(۴). تحریر الوسیلة ۲: ۴۴۵.

(۵). مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۳۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۳۹

فالعقد باطل، و یکشف ان العقد زال من حین الارتداد «۱».

و قال فی مسألة ۶: فی الاجابة علی موارد السجن فی الإسلام: المرأة المرتدة لا تقتل، بل تحبس و یضاق علیها» ۲.

۲۹- الشیخ الوالد: «و اما المرأة اذا ارتدت، حکمها انها تحبس و تضرب اوقات الصلاة، کما فی المرسل، و خبر غیاث، حتی تتوب، او تموت، و ان کانت عن فطرة» «۳».

أقول: اذن القول بعدم قتل المرتدة، بل الحبس و الضرب اوقات الصلاة، مما اتفق علیه الامامیة، و کاد أن یکون من ضروریات المذهب، نعم وقع خلاف فی قبول توبتها و اطلاق سراحها من السجن بعد التوبة و عدمه و سیجیء.

آراء المذاهب الاخری

۳۰- قال ابو یوسف: «فاما المرأة اذا ارتدت عن الإسلام فحالها مخالف لحال الرجل، نأخذ فی المرتدة بقول عبد اللّه بن عباس، فان ابا حنیفة، حدثنی عن عاصم بن أبی النجود، عن أبی رزین، عن ابن عباس رضی اللّه عنهم قال: لا- تقتل النساء، اذا هن ارتددن عن الإسلام، و لکن یحبسن و یدعین الی الإسلام و یجبرن علیه» «۴».

۳۱- قال ابو عیسی: «.. و اختلفوا فی المرأة اذا ارتدت عن الإسلام، فقالت طائفة من أهل العلم، تقتل و هو قول الأوزاعی و احمد و اسحاق، و قالت طائفة منهم: تحبس و لا تقتل و هو قول سفیان الثوری و غیره من أهل الکوفة» «۵».

۳۲- الموصلی: «و المرتدة لا تقتل و تحبس و تضرب فی کل الایام حتی تسلم» «۶».

۳۳- ابن رشد: «و اختلفوا فی قتل المرأة، و هل تستتاب قبل أن تقتل؟ فقال

---

(۱) ۱ و ۲. مجمع المسائل ۳: ۲۰۰ و ۲۰۹.

(۳). ذخیرة الصالحین ۸: ۲۹.- هذا و لکن نسب الی الفاضل التفرشی: ان المراد بالحبس هو التضییق علی المرأة المرتدة الفقیه ۳: ۱۵۰

ح ۳۵۴۸.

(۴). الخراج: ۱۸۰.

(۵). سنن الترمذی ۴: ۵۸ ذیل ح ۱۴۵۶.

(۶). الاختیار ۴: ۱۴۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۴۰

الجمهور: تقتل المرأة، و قال ابو حنیفة لا تقتل و شبّهها بالکافرة الأصلیّة، و شذّ قوم فقالوا: تقتل و إن راجعت الإسلام» «۱».

۳۴- السمرقندی: «فأمّا المرأة فلا تقتل عندنا، خلافا للشافعی و لکنها تحبس و تجبر علی الإسلام، و تضرب فی کل ثلاثة ایام، الی ان تسلم و کذا الجواب فی الأمة، إلّا ان الأمة تحبس فی بیت المولی، لان ملکه قائم، بخلاف المرتدة المنکوحة، فان النکاح قد بطل بالردة.» «۲»

۳۵- ابن قدامة: «قال الخرقی: و من ارتد عن الإسلام من الرجال و النساء، و کان بالغا عاقلا دعی الیه ثلاثة ایام و ضیق علیه، فان رجع و الّا قتل.» «۳»

...و روی عن علی و الحسن و قتادة انها تسترق لا تقتل، و قال ابو حنیفة: تجبر علی الإسلام بالحبس و الضرب، و لا تقتل» ۴.

۳۶- المرداوی: «قوله: فمن ارتد عن الإسلام من الرجال و النساء، و هو بالغ عاقل، مختار أیضا دعی الیه ثلاثة ایام- یعنی وجوبا و ضیق علیه، فان لم یتب قتل.

هذا المذهب، و علیه جماهیر الاصحاب، و جزم به فی الوجیز، و غیره و صححه فی الخلاصة و غیره، و قدمه فی المغنی، و الشرح و الفروع و غیرهم، قال فی النظم: هذا اشهر الروایتین، قال الزرکشی: هذا المذهب عند الاصحاب، و عنده لا تجب الاستتابة بل تستحب، و یجوز قتله فی الحال.

قال فی الفروع: و عنه لا تجب استتابته، و عنه: و لا تأجیله و اطلقهما فی الهدایة و المذهب و المحرر.» «۵»

۳۶- الجزیری: «الشافعیة و المالکیة و الحنابلة- قالوا: إنّ المرأة المرتدة، حکمها حکم المرتد من الرجال، فیجب ان تستتاب، قبل قتلها ثلاثة ایام، و یعرض علیها الإسلام، لان دمها کان محترما بالاسلام.

---

(۱). بدایة المجتهد ۲: ۴۵۹.

(۲). تحفة الفقهاء ۳: ۳۰۹.

(۳) ۳ و ۴. المغنی ۸: ۱۲۳.

(۵). الانصاف ۱۰: ۳۲۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۴۱

المالکیة: ان المرأة المرتدة اذا کانت مرضعا یؤخر قتلها لتمام رضاع طفلها.

الحنفیة: ان المرأة المرتدة، لا یجب قتلها، بل تحبس و تضرب.

و ما قیل: ان رسول اللّه (ص) قتل مرتدة، فقد قیل: انه علیه الصلاة و السلام لم یقتلها بمجرد الردة، بل لأنها کانت ساحرة، شاعرة، تهجو رسول اللّه، و کان لها ثلاثون ابنا، و هی تحرضهم علی قتال رسول اللّه (ص) فأمر بقتلها لهذه الأسباب، و لکن یجب حبسها ابدا حتی تسلم، أو تموت و تضرب کل یوم تسعة و ثلاثین سوطا، و هذا قتل معنی، لان موالات الضرب تفضی الیه و انما یجب حبسها، لأنها امتنعت عن ایفاء حق اللّه تعالی بعد الاقرار، فتجبر علی ایفاء بالحبس، کما فی حقوق العباد» «۱».

أقول: اذن وافقنا من السنة، الحنفیة، حیث لم یوجبوا القتل علیها بل نقول بان القتل غیر مشروع و غیر جائز، حتی و لو لم ترجع الی

الإسلام، فهی تحبس مؤبدا الی أن تموت.

هل تخلد المرتدة فی السجن؟

یبدو من ابن ادریس فی السرائر و العلامة فی التحریر وجود خلاف فی قبول توبة المرتدة عن فطرة، و الافراج عنها بعد التوبة.

۱- قال ابن ادریس: «.. سواء کانت ارتدت عن فطرة الإسلام أو عن اسلام تعقبه کفر.» «۲»

۲- و قال العلامة الحلی: «و لو تابت فالوجه قبول توبتها و سقوط ذلک عنها و ان کانت عن فطرة» «۳».

۳- و قد صرح الشهید الثانی بهذا الخلاف، فانه بعد ذکره لروایة عباد بن صهیب و صحیحة حماد- تضرب اوقات الصلاة- قال: «و لیس فی هذه الاخبار ما یقتضی قبول

---

(۱). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۲۶.

(۲). السرائر ۳: ۵۳۲.

(۳). تحریر الاحکام ۲: ۲۳۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۴۲

توبتها فی الحالین، و الخبر الأول- صحیحة ابن محبوب- کما تضمن قبول توبتها، تضمن قبول توبة المرتد الذکر. و حمله علی الملّی یرد مثله فیها، فیمکن حمل الاخبار الدالة علی حبسها، دائما من غیر تفصیل علی الفطریة بأن یجعل ذلک حدها من غیر ان یقبل توبتها کما لا یقبل توبته» «۱».

و فی التحریر لو تابت فالوجه قبول توبتها و سقوط ذلک عنها و ان کانت عن فطرة.

و هو یشعر بخلاف فی قبول توبتها اذا کانت فطریة، و هو المناسب لحال هذه النصوص ۱۵: ۲۶.

۴- و أجاب عنه صاحب الجواهر: «و فیه ان الأنسب منه حملها علی عدم التوبة بقرینة الخبرین المزبورین المجبورین بالعمل، و لا ینافی اشتمالهما علی قبول توبة المرتد الذکر المحمول علی الملی کغیرهما من النصوص المعتضدة بالعمل أیضا.» «۲»

۵- و قال فی ولایة الفقیه: «و لکن الأظهر ما ذکرناه و قوّیناه، و یمکن ان یستأنس لذلک بما ورد من الإضرار بها و التضییق علیها، و ضربها علی الصلوات، و یشهد له ما مرّ من الدعائم، هذا مضافا الی ان للحاکم العفو عن الحدود، ان ثبت بالاقرار، بل مطلقا علی قول المفید، کما مرّ فتأمّل. و المراد بتخلیدها فی السجن کما مرّ، عدم کون حبسها محدودا بزمان معین، لا بقاءها فی السجن و ان صلحت و تابت.» «۳»

أقول: و ان کان ظاهر صحیحة حریز و خبر غیاث، و روایات الدعائم، ذلک، أی الحبس مطلقا حتی مع التوبة، و لکن هذا الاطلاق یقیده اخبار عباد و ابن محبوب و جابر الجعفی، اذ فیها: فان تابت و الّا خلدت فی السجن، فالتخلید مقید بعدم التوبة و لا یرد اشکال الشهید الثانی من اختصاص الحکم بالمرتدة عن ملّة بقرینة الصدر، و الّا یلزم شمول الحکم للمرتد الفطری أیضا و ذلک: لأنّا نلتزم به لو لا الاجماع بقسمیه و النصوص علی تحتم قتل الفطری و عدم قبول توبته.

اضف الی ذلک ان الحکم بالتخلید حتی مع التوبة، خلاف المشهور.

---

(۱). مسالک الافهام ۱۵: ۲۶.

(۲). جواهر الکلام ۴۱: ۶۱۲.

(۳). ولایة الفقیه ۲: ۵۲۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۴۳

الفصل الثالث حبس من یری الألوهیة فی علی (ع)

۱- الکشی: «حدثنی محمد بن قولویه القمی، قال حدثنی سعید بن عبد اللّه بن أبی خلف القمی، قال: حدثنی محمد بن عثمان العبدی، عن یونس بن عبد الرحمن، عن عبد اللّه بن سنان، قال، حدثنی أبی، عن أبی جعفر (ع) ان عبد اللّه بن سبأ کان یدّعی النبوة و یزعم ان أمیر المؤمنین (ع) هو اللّه (تعالی عن ذلک) فبلغ ذلک أمیر المؤمنین (ع) فدعاه و سأله؟ فأقرّ بذلک، و قال: نعم انت هو و قد کان ألقی فی روعی انک انت اللّه و انی نبی، فقال له أمیر المؤمنین (ع) ویلک قد سخر منک الشیطان فارجع عن هذا ثکلتک امّک و تب فأبی فحبسه و استتابه ثلاثة ایام فلم یتب، فأحرقه بالنار و قال: إن الشیطان استهواه، فکان یأتیه و یلقی فی روعه ذلک.» «۱»

قوله: استهواه: أی ذهب بعقله و حیّره و زیّن له هواه.

أقول: لو قلنا بصحة السند، لوقوع من فی اسناد کامل الزیارة فالمورد من مصادیق المرتد الملی، لأن ابن سبأ کان یهودیا فأسلم، ثم رجع الی الکفر «۲»، فلا بد من استتابته ثلاثة ایام، أو لأجل دعواه النبوة، لأنّ «من ادعی انّه نبیّ، حل دمه و وجب قتله» «۳» أو ادعاء الألوهیة لغیر اللّه تعالی، و الروایة دلیل علی جواز القتل بالحرق لهذا النوع من المرتدین، کما فی عقوبة اللواط.

قال العلامة الحلی: «یقتل المرتد بالسیف، و لا یجب احراقه بالنار، و القتل الی الإمام.» «۴»

---

(۱). رجال الکشی: ۱۰۷، الرقم ۱۷۰- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۵۳ ح ۴. و البحار ۲۵: ۲۸۶.

(۲). انظر معجم رجال الحدیث ۱۰: ۱۹۳، ۱۹۴.

(۳). انظر النهایة: ۷۳۰.

(۴). تحریر الاحکام ۲: ۲۳۶ و یوجد رأی بان ابن سبأ و قصصه اسطورة اختلقها سیف بن عمر الکذّاب، راجع کتاب «عبد اللّه بن سبأ»، و کتاب «مائة و خمسون صحابی مختلق» للعلامة العسکری.

و کتاب اسطورة عبد الله بن سبأ فی الصحف السعودیة قال السید الخوئی: إن اسطورة عبد الله بن سبأ و قصص مشاغباته الهائلة موضوعة مختلقة اختلقها سیف بن عمر الوضاع الکذاب ... معجم رجال الحدیث ۱۰: ۱۹۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۴۵

الباب التاسع الحبس فی الفحشاء: و فیه عشرة فصول

اشارة

۱- الحبس لإقامة الحد.

۲- الحبس للفصل بین حدین.

۳- الحبس للمنع من الزنی.

۴- حبس الزانی بأخته.

۵- حبس الزانیة.

۶- حبس الزانی غیر المحصن.

۷- حبس الممسک علی الزنی.

۸- حبس القوّاد.

۹- هل یحبس فی اللواط؟

۱۰- حبس من یطأ جاریته المشترکة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۴۷

الفصل الأوّل الحبس لإقامة الحد

اشارة

وردت نصوص من الفریقین بحبس من یراد اجراء الحد علیه کالحامل حتی تضع، و المقر اربعا بالزنی، أو القائل الی حین القصاص.

و بذلک أفتی الشیخ المفید فی المقنعة و ابن حمزة فی الوسیلة، و السرخسی- من العامة- فی المبسوط، و اما مدة حبس الحامل، فهو عندنا الی ان تضع، فلو تجاوز اکثر الحمل الذی هو تسعة أشهر و لم تضع فیکشف عن انها غیر حامل.

اما عند السنة: فلا بد و ان یکون الحبس الی سنتین کما علیه- السرخسی- أو خمس سنوات کما هو المشهور عندهم و هو المبنی الذی درج علیه القضاء عندهم، و هو باطل عندنا.

و إلیک الروایات و کلمات الفقهاء.

الروایات

۱- الفقیه: «روی یونس بن یعقوب، عن أبی مریم، عن أبی جعفر (ع) قال: أتت امرأة أمیر المؤمنین (ع) فقالت: إنی قد فجرت، فاعرض بوجهه عنها، فتحولت حتی استقبلت وجهه فقالت: إنی قد فجرت، فاعرض بوجهه عنها، ثم استقبلته، فقالت

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۴۸

إنّی قد فجرت، فأعرض عنها، ثم استقبلته فقالت: إنّی قد فجرت: فأمر بها فحبست و کانت حاملا، فتربص بها حتی وضعت، ثم أمر بها بعد ذلک فحفر لها حفیرة فی الرحبة و خاط علیها ثوبا جدیدا و ادخلها الحفرة الی الحقو و موضع الثدیین و أغلق باب الرحبة و رماها بحجر و قال: (بسم اللّه اللهم علی تصدیق کتابک و سنّة نبیک) ثم أمر قنبر فرماها بحجر، ثم دخل منزله، ثم قال: یا قنبر ائذن لأصحاب محمد (ص)، فدخلوا فرموها بحجر حجر ثم قاموا لا یدرون أ یعیدون حجارتهم أو یرمون بحجارة غیرها، و بها رمق، فقالوا: یا قنبر اخبره انّا قد رمینا بحجارتنا و بها رمق فکیف نصنع؟ فقال: عودوا فی حجارتکم فعادوا حتی قضت، فقالوا له: فقد ماتت فکیف نصنع بها؟ قال:

فادفعوها الی أولیائها و أمروهم ان یصنعوا بها کما یصنعون بموتاهم.» «۱»

قد یقال: ان الروایة غیر معتبرة لاشتراک أبی مریم بین ثقة و هو الأنصاری، و بین من لم تثبت وثاقته و هو بکر بن حبیب الکوفی لکن المعروف بین اصحاب الروایات هو الأول، فالاطلاق ینصرف الیه، اضف الی ان الراوی عنه هو یونس بن یعقوب و هو من رواة أبی مریم الأنصاری.

۲- التهذیب: «الحسین بن سعید، عن النضر بن سوید، عن عاصم بن حمید عن أبی جعفر (ع)، قال: قضی أمیر المؤمنین (ع) فی ولیدة کانت نصرانیة، فأسلمت و ولدت لسیدها، ثم ان سیدها مات و أوصی بها عتاقة السریة علی عهد عمر، فنکحت نصرانیا دیرانیا فتنصّرت فولدت منه ولدین و حبلت بالثالث، قال قضی فیها ان یعرض علیها الإسلام، فعرض علیها الإسلام فأبت، فقال: ما ولدت من ولد نصرانی فهم عبید لأخیهم الذی ولدت لسیدها الأول، و انا أحبسها حتی تضع ولدها الذی فی بطنها فاذا ولدت قتلتها.» «۲» - انظر ملاذ

الاخیار ۱۵: ۴۰۶.

و قد تعرضنا لهذه الروایة سندا و دلالة فی فصل ارتداد المرأة.

۳- البحار: روی انه اعترف عنده رجل محصن انه قد زنی مرة بعد مرة و هو یتجاهل حتی اعترف الرابعة فأمر بحبسه ثم نادی فی الناس ثم اخرجه بالغلس البحار ۳۸: ۶۳ نقلا عن التهذیب.

۴- البحار: «قال أبو عبد الله ع جاء رجل الی أمیر المؤمنین فقال له یا أمیر المؤمنین إنی زنیت فطهرنی فقال أمیر المؤمنین ع أ بک جنة؟ فقال: لا فقال: فتقرأ من القرآن شیئا؟ قال: نعم فقال له ممن أنت؟

فقال: أنا من مزینة أو جهینة، قال: اذهب حتی أسأل عنک فسأل عنه فقالوا: یا أمیر المؤمنین هذا رجل صحیح مسلم.

ثم رجع إلیه فقال: یا أمیر المؤمنین إنی زنیت فطهرنی! فقال ع ویحک أ لک زوجة؟ قال: نعم.

فقال: کنت حاضرها أو غائبها؟ قال: بل کنت حاضرها. قال: اذهب حتی ننظر فی أمرک. فجاء الثالثة فذکر له ذلک فأعاد أمیر المؤمنین فذهب. ثم رجع فی الرابعة و قال: إنی زنیت فطهرنی فأمر أمیر المؤمنین أن یحبس ... البحار ۷۶: ۳۵ ح ۷ عن القمی ۵- الدعائم: «عن علی (ع): إنه أتی برجل قد أقر علی نفسه بالزنی، فقال له:

احصنت؟ فقال نعم قال: اذا ترجم، فرفعه الی السجن، فلما کان من العشی جمع- الوافی ۱۵: ۲۷۴ ح ۱۵۰۴۴.

---

(۱). الفقیه ۴: ۲۰ ح ۳- و عنه الوسائل ۱۸: ۳۸۰ ح ۵.

(۲). التهذیب ۱۰: ۱۴۳ ح ۲۸- الاستبصار ۴: ۲۵۵ ح ۱۳- و عنه الوسائل ۱۸: ۵۵۰ ح ۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۴۹

الناس لیرجمه، فقال رجل منهم یا أمیر المؤمنین، انه تزوج امرأة و لم یدخل بها بعد ففرح بذلک علی (ع) و ضربه الحد.» «۱»

۶- ابن أبی شیبة: «حدثنا ابو بکر قال حدثنا ابو معاویة عن الأعمش، عن أبی سفیان عن اشیاخه ان امرأة غاب عنها زوجها، ثم جاء و هی حامل فرفعها الی عمر، فأمر برجمها فقال معاذ: ان یکن لک علیها سبیل فلا سبیل علی ما فی بطنها، فقال عمر:

احبسوها حتی تضع، فوضعت غلاما له ثنیتان فلما رآه أبوه، قال: ابنی، فبلغ ذلک عمر فقال: عجزت النساء ان یلدن مثل معاذ، لو لا معاذ هلک عمر.» «۲»

۷- و فیه: «حدثنا أبو بکر، قال حدثنا وکیع عن اسرائیل، عن جابر عن عامر عن ابن ابزی عن أبی بکر، قال: أتی ماعز بن مالک النبی صلّی اللّه علیه و سلّم، فأقرّ عنده ثلاث مرات فقلت: ان اقررت عنده الرابعة، فأمر به فحبس، یعنی ترجم.» «۳»

۸- البیهقی: «عن الشعبی، قال: جیء بشراحة الهمدانیة الی علی (ع)، فقال لها:

ویلک لعل رجلا وقع علیک و انت نائمة؟ قالت: لا، قال: لعلّک استکرهک؟ قالت:

لا، قال: لعل زوجک من عدوّنا هذا أتاک فأنت تکرهین أن تدلی علیه، یلقنها لعلها تقول نعم، قال: فأمر بها فحبست، فلما وضعت ما فی بطنها، أخرجها یوم الخمیس فضربها مائة و حفر لها یوم الجمعة فی الرحبة.» «۴»

۹- کنز العمال: «عن علی ان امرأة أتته فقالت: إنی زنیت، فقال لعلک اتیت و انت نائمة فی فراشک أو أکرهت؟ قالت: اتیت طائعة غیر مکرهة، قال: لعلک غضبت علی نفسک؟ قالت: ما غضبت، فحبسها، فلما ولدت و شب ابنها جلدها.» «۵»

---

(۱). دعائم الإسلام ۲: ۴۵۱ ح ۱۵۷۷- و عنه المستدرک ۱۵: ۵۶ ح ۱ و ۱۸: ۴۴ ح ۱. سنن سعید بن منصور ۱: ۲۱۹ ح ۶ ۸۵.

(۲). المصنف ۱۰: ۸۸ ح ۸۸۶۱.

(۳). المصنّف ۱۰: ۷۲ ح ۸۸۱۸- عبد الرزاق ۷: ۳۲۷ ح ۱۳۳۵۱ و ۷: ۳۲۶ ح ۱۳۳۵۰ و عنه کنز العمّال ۵: ۴۱۰ ح ۱۳۴۵۰- بتفاوت و

زیادة. و مصنف ابن شیبة ۶: ۵۵۱ (دار الفکر)

(۴). السنن الکبری ۸: ۲۲۰- و عنه کنز العمّال ۵: ۴۲۱ ح ۱۳۴۹۱، اورده مفصّلا.

(۵). کنز العمّال ۵: ۴۵۷ ح ۵۹۹ عن ابن راهویه.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۵۰

آراء فقهائنا

۱- الشیخ المفید: «اذا زنت المرأة و هی حامل حبست حتی تضع حملها و تخرج من مرض نفاسها ثم یقال علیها الحد بعد ذلک.» «۱»

۲- علی بن حمزة: «و ان لم یعف الولی علی مال، حبس القاتل الی وقت القصاص.» «۲»

آراء المذاهب الاخری

۳- قال الشافعی: «.. اذا قتلت المرأة من علیها فی قتله القود فذکرت حملا أو ریبة من حمل، حبست حتی تضع حملها ثم اقید منها حین تضعه.» «۳»

۴- السرخسی: «و ان کانت حبلی حبست حتی تلد.. و لیس للإمام ان یضیّع الحد بعد ما ثبت عنده ببیّنة، فیحبسها حتی تلد، ثم ان کان حدها الرجم رجمها لأن اتلافها مستحق و انما تؤخّر لحقّ الولد.» «۴»

۵- النووی: «.. و اختلف اصحابنا فیه فقال ابو سعید الاصطخری: لا تحبس حتی یشهد اربع نسوة بالحمل لأن القصاص وجب فلا یؤخر بقولها، و قال أکثر اصحابنا:

تحبس بقولها؛ لأنّ الحمل و ما یدل علیه فی الدم و غیره یتعذر اقامة البیّنة علیه فقبل قولها فیه.» «۵»

۶- الجزیری: «و اتفق الأئمة: علی ان المرأة الحامل اذا وجب علیها القصاص فی النفس أو الأطراف اذا طلب المجنی علیه حبسها، فانها تحبس حتی تضع حملها.» «۶»

أقول: إنّ مقتضی هذه النصوص و الروایات هی جواز الحبس لإقامة الحد فیمن

---

(۱). المقنعة: ۷۸۲.

(۲). الوسیلة: ۴۳۹.

(۳). الام ۶: ۱۴۶.

(۴). المبسوط ۹: ۷۳.

(۵). المجموع ۱۸: ۴۵۰ و ۴۵۳.

(۶). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۳۶۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۵۱

یراد اهلاکه و اتلافه کالزانی المحصن، و القاتل عن عمد، و المحارب و الباغی، و المرتد الفطری، و لا یسری الحکم بالجواز الی موارد اخری کالزانی غیر المحصن و.. ممن حده دون القتل. إلّا بتنقیح المناط القطعی، لو لم یقم دلیل خاص کما فی حبس علی (ع) للنجاشی لیلة لإقامة الحد علیه..

اللهم الّا ان یقال: لو لا الحبس لأفلت أو یخشی فراره، فیحبس لاستیفاء الحد فی حقوق الناس و حقوق اللّه.

اما قول السرخسی فی جواز حبس الحامل: بدلیل ان اتلافها مستحق، ففیه: ان الحمل لا یلازم احصانها اذ قد یحصل الحمل بوطی الشبهة أو بجذب الرحم للنطفة، او باکراهها علی الزنی، أو بعقد فاسد و.. فلو زنت بعد ذلک و هی حامل بإحدی هذه الجهات لم یصدق علیها انها زانیة محصنة، حتی یکون اتلافها مستحقا.

تنبیهان

الأول: فی مدة حبس الحامل، و هی عندنا الی تسعة اشهر و قیل عشرة و غایة ما قیل عندنا سنة «۱»، فهی اقصی مدة الحمل.

و اما عند السنة: فقیل تحبس الی سنتین، کما عن السرخسی، و علی رأی المالکیة من إن اکثره خمس سنین فلا بد من مراعاة تلک المدة، و هو رأی باطل عندنا.

قال السرخسی: «.. و ما یشکل علی القاضی فانما یرجع فیه الی من له بصر فی هذا الباب.. فان قلن هی حبلی حبسها الی سنتین، فان لم تلد رجمها للتیقن بکذبهن فان الولد لا یبقی اکثر من سنتین.» «۲»

و قال الجزیری: «.. ثم ان المالکیة قالوا: إنّ أقل مدة الحمل ستة أشهر و أکثرها خمس سنین، و هذا هو المشهور الذی درج علیه القضاء عندهم.» «۳»

الثانی: حکم من تعدی علی المحبوس لإقامة الحد أو اجراء القصاص بایراد جرح أو

---

(۱). انظر الروضة البهیة ۵: ۴۳۲. یراجع المعارف: ۵۹۴.

(۲). المبسوط ۹: ۷۳.

(۳). الفقه علی المذاهب الاربعة ۴: ۵۲۳- انظر الاختیار ۳: ۱۷۹ و الانصاف ۹: ۲۷۴. انظر المعارف لابن قتیبة: ۵۹۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۵۲

قتل علیه.

قال فی المدونة: «قلت أ رأیت لو أنّ رجلا قتل رجلا عمدا فحبس لیقتل فوثب علیه رجل فی السجن ففقأ عینه عمدا أو خطأ، قال: قال مالک: هذا رجل من المسلمین یستقاد منه، و له، و تعقل جراحاته ما لم یقتل. قال ابن القاسم: فأری انه أولی بجراحات نفسه، کان عمدا أو خطأ، ان کان عمدا کان له القصاص، ان شاء اقتص و ان شاء عفا، و ان کان خطأ کان له الأرش و لیس لولاة المقتول فی ذلک شیء انما لهم نفسه، و هم أولی بمن قتله، و اما جرحه فلیسوا بأولی منه.» «۱»

أقول: قد تعرضنا لهذه المسألة فی ملحقات بحث الحبس فی تهمة الدم. فنقول: حتی و لو کان هذا المحبوس مهدور الدم، و لکنه معصوم بالنسبة الی غیر ولی المقتول، کما انه لا یحل لولی الدم فقأ عینه و ایراد الجراحة علیه، و حینئذ لا یبعد القول بحق القصاص لو کان عمدا، و الدیة لو کان خطأ فیما لو جرحه جارح عمدا أو خطأ، ولیا کان الجارح أو غیره.

الفصل الثانی الحبس للفصل بین حدّین

اشارة

وردت روایة عن أمیر المؤمنین (ع): بأنه حبس النجاشی بعد ان ضربه ثمانین جلده- حد الشرب- ثم ضربه عشرین سوطا.

و قد أفتی الشافعی بذلک فی مطلق الفصل بین الحدین و ابو یوسف فی مورد القذف، و السرخسی فی السکران یقذف، و الکاسانی فی موارد الزنا و السرقة و..

و لم نجد من أفتی بذلک من فقهائنا الأبرار، الّا ما یستظهر من الشیخ الطوسی- رحمه اللّه- فی المبسوط.

ثم إن الأصل فی ذلک مرفوعة أبی مریم، و هی إن صحت، فتختص بالشرب نهار

---

(۱). المدوّنة الکبری ۶: ۴۳۲- انظر الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۸۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۵۳

الصیام، الّا بتنقیح المناط و عدم خصوصیة المورد، و هو کما تری سیما لو کان الحبس عقوبة، أو یقال: بأنّ الحبس للاحتیاط من فراره.

الروایات

۱- الکافی: «ابو علی الاشعری، عن محمد بن سالم، عن احمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، رفعه عن أبی مریم قال: اتی أمیر المؤمنین (ع) بالنجاشی الشاعر، قد شرب الخمر فی شهر رمضان، فضربه ثمانین ثم حبسه لیلة، ثم دعی به من الغد فضربه عشرین سوطا، فقال له: یا أمیر المؤمنین فقد ضربتنی ثمانین فی شرب الخمر، و هذه العشرین ما هی؟ فقال: هذا لتجرّیک علی شرب الخمر فی شهر رمضان.» «۱»

طبسی، نجم الدین، موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، در یک جلد، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم - ایران، اول، ه ق موارد السجن فی النصوص و الفتاوی؛ ص: ۲۵۳

و رواه الصدوق فی الفقیه «۲» عن عمرو بن شمر عن جابر، و طریقه الیه: محمد بن موسی بن المتوکل رضی اللّه عنه، عن علی بن الحسین السعدآبادی، عن أحمد بن أبی عبد اللّه البرقی، عن أبیه، عن أحمد بن نصر الخزاز، و الطریق صحیح «۳».

و رواه الشیخ فی التهذیب «۴»، عن أبی علی الأشعری و هو أحمد بن ادریس الأشعری و طریقه الیه صحیح فی المشیخة و ان کان ضعیفا فی الفهرست و اما عمرو بن شمر، فلم تثبت وثاقته، و ان وثّقه المحدث النوری معتمدا فی ذلک علی روایة الاجلاء الخمسة من اصحاب الاجماع عنه، و علی اعتماد الشیخ المفید علیه «۵».

و رواه فی الدعائم، مرسلا، و فیه: «فضربه تسعة و ثلاثین سوطا.» «۶»

قال الطباطبائی: و ربما یستفاد من التعلیل عموم الحکم لغیر مورده کما فهمه الأصحاب و أیده الاعتبار ریاض المسائل ۱۵: ۵۳۳.

---

(۱). الکافی ۷: ۲۱۶ ح ۱۵- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۷۴ ح ۱- و لیس فی سنده محمّد بن سالم و فیه: هذه العشرون، بدل العشرین.

(۲). الفقیه ۴: ۴۰ ح ۲- و عنه روضة المتّقین ۱۰: ۱۳۵.

(۳). الفقیه ۴: ۸۷ (المشیخة).

(۴). التهذیب ۱۰: ۹۴ ح ۱۹- و عنه ملاذ الاخیار ۱۶: ۱۸۴.

(۵). انظر معجم رجال الحدیث ۲: ۴۲ و ۱۳: ۱۰۷، ۲۱: ۲۴۶.

(۶). دعائم الإسلام ۲: ۴۶۴ ح ۱۶۴۴- انظر ۴۶۷ ح ۱۶۶۴- الغارات ۲: ۵۳۵- و عنهما المستدرک ۱۸: ۱۱۳ ح ۱- الوافی ۱۵: ۳۹۴، عن الکافی و التهذیب- مصنّف ابن ابی شیبة ۱۰: ۳۶ ح ۸۶۷۳ عن عطاء بن-

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۵۴

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: فیما لو قذف زوجته بأن قال: یا زانیة بنت زانیة قال: «فاذا ثبت هذا، و وجب علیه الحدان معا فاقیم علیه حد الام، لا یوالی علیه الحد الآخر، بل ینتظر حتی یبرأ من الحد الأول، ثم یقام علیه الحد الآخر لأنه ربما أتلفه.» «۱»

آراء المذاهب الاخری

۲- الشافعی: «و لا یقام علی رجل حدان وجبا علیه فی مقام واحد و لکنه یحد احدهما حتی یبرأ ثم یحد الآخر.» «۲»

۳- ابو یوسف: «.. و من رفع و قد قذف رجلا حرا مسلما.. فان کملت له الثمانون ثم قذف آخر ضرب لذلک ثمانین اخری بعد أن یحبس حتی یخف الضرب.» «۳»

أقول: یشکل الحکم بالحبس فی غیر مورد النص لأنه عقوبة لم یثبت موجبها، و لذا لم أرمن أفتی به أحد من فقهائنا، اللهم الّا ان یخشی فراره.

۴- السرخسی: «و اذا قذف السکران رجلا حبس حتی یصحو، ثم یحد للقذف و یحبس حتی یخف عنه الضرب، ثم یحد للسکر، لان حد القذف فی معنی حق العباد، و سکره لا یمنع وجوب الحد علیه بقذفه، لأنه مع سکره مخاطب» «۴».

۵- و قال: «و اذا شرب الخمر فی نهار رمضان، حدّ حد الخمر حتی یخف عنه الضرب ثم یعزر لإفطاره فی شهر رمضان، لأن شرب الخمر یلزم للحد، و مهتک حرمة الشهر و الصوم یستوجب التعزیر، و لکن الحد أقوی من التعزیر، فیبتدأ باقامة الحد علیه ثم لا یوالی بینه و بین التعزیر لکی لا یؤدی الی الإتلاف.

ابی مروان عن ابیه- و عنه فتح الباری ۲۷: ۳۲۶- و مصنّف عبد الرزّاق ۷: ۳۸۲ ح ۱۳۵۵۶ و ۹: ۲۳۱ ح ۱۷۰۴۲- السنن الکبری ۸: ۳۲۱- کنز العمّال ۵: ۴۸۴ ح ۱۳۶۸۸- المؤتلف و المختلف ۳: ۲۴۱.

(۱). المبسوط ۵: ۱۹۶.

(۲). الام ۸: ۱۵۴.

(۳). الخراج: ۱۶۶.

(۴). المبسوط ۲۴: ۳۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۵۵

و الأصل فیه حدیث علی رضی اللّه عنه: إنه اتی بالنجاشی الحارثی، قد شرب الخمر فحده ثم حبسه حتی اذا کان الغد اخرجه فضربه عشرین سوطا، و قال: هذا لجرأتک علی اللّه و افطارک فی شهر رمضان.» «۱»

۶- علاء الدین الکاسانی: «اذا اجتمع القذف و الشرب و السکر و الزنی من غیر احصان و السرقة بان قذف انسانا بالزنی.. ثم اتی به الی الإمام، بدأ الإمام بحد القذف فیضربه لأنه حق اللّه عز شأنه من وجه و ما سواه حقوق العباد علی الخلوص فیقدم استیفاؤه ثم یستوفی حقوق اللّه تعالی لأنه یمکن استیفاؤها و لیس فی اقامة شیء منها اسقاط البواقی فلا یسقط، ثم اذا ضرب حد القذف یحبس حتی یبرأ من الضرب..» «۲»

الفصل الثالث الحبس للمنع من الزّنی

الروایات

۱- الفقیه: «روی الحسن بن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبی عبد اللّه (ع)، قال: جاء رجل الی رسول اللّه (ص) فقال: إنّ أمی لا تدفع ید لامس، قال:

فاحبسها، قال قد فعلت، قال: فامنع من یدخل علیها، قال: قد فعلت، قال: فقیّدها فانک لا تبرها بشیء أفضل من ان تمنعها من محارم اللّه عز و جل.» «۳»

أقول: و قد تفرد بنقلها الصدوق (قده) و الظاهر ان دلالتها تامة، فتکون من موارد الحبس للمنع من الحرام.

---

(۱). المبسوط ۲۴: ۳۲.

(۲). بدائع الصنائع ۷: ۶۳.

(۳). الفقیه ۴: ۵۱ ح ۶- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۱۴ ح ۱- روضة المتّقین ۱۰: ۲۱۵- انظر تحفة الاشراف ۱۳:

۲۵۸، عن النسائی.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۵۶

۲- النوادر: «صفوان بن یحیی، عن ابن مسکان، قال حدثنی عمار الساباطی، قال: سألت أبا عبد اللّه (ع) عن المرأة الفاجرة یتزوجها الرجل، فقال لی:

و ما یمنعه؟ و لکن اذا فعل فلیحصّن بابه.» «۱»

مر البحث عنها سندا و دلالة فی فصل «الحبس للمنع عن المحرمات».

و من المذاهب الاخری

۱- ابن تیمیة: «فی امرأة مزوجة بزوج کامل و لها أولاد، فتعلقت بشخص من الأطراف، اقامت معه علی الفجور فلما ظهر أمرها، سعت فی مفارقة الزوج، فهل بقی حق علی أولادها بعد هذا الفعل، و هل علیهم إثم فی قطعها، و هل یجوز لمن تحقق ذلک منها قتلها سرا، و ان فعل ذلک غیره، یأثم؟

الجواب: الحمد للّه، الواجب علی أولادها و عصبتها ان یمنعوها من المحرمات، فان لم تمتنع الّا بالحبس حبسوها، و ان احتاجت الی القید قیّدوها، و ما ینبغی للولد أن یضرب امه، و أمّا برّها فلیس لهم ان یمنعوها برّها، و لا یجوز لهم مقاطعتها بحیث تتمکن بذلک من السوء، بل یمنعوها بحسب قدرتهم، و ان احتاجت الی رزق و کسوة، رزقوها و کسوها، و لا یجوز لهم اقامة الحد علیها بقتل، و لا غیره، و علیهم الإثم فی ذلک.» «۲»

الفصل الرابع حبس الزانی باخته

اشارة

لا خلاف عندنا فی قتل الزانی بالمحرم، لکن وردت روایتان فی الکافی و الفقیه:

- فی الزانی بالاخت- بانه یضرب بالسیف فان عاش خلّد فی السجن، قد یقال بتخصیص إطلاقات وجوب القتل، بهما، لکن مع ضعفهما لا قائل بمضمونهما من فقهاء الامامیة (رضوان اللّه علیهم) فهما معرضة عنهما، نعم قد یستظهر ذلک من بدایة الهدایة،

---

(۱). نوادر احمد بن عیسی: ۱۳۳ ح ۳۴۲- و عنه المستدرک ۱۸: ۷۳ ح ۱.

(۲). الفتاوی الکبری ۴: ۲۸۸ مسألة ۴۱۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۵۷

و مجمع المسائل، و ان نص فی الدرس علی خلافه علی ما فی تقریراته و فیما یلی الروایتان، ثم کلمات الفقهاء:

الروایات

۱- الکافی: «محمد بن یحیی، عن محمد بن أحمد، عن بعض اصحابه، عن محمد بن عبد اللّه بن مهران، عمن ذکره عن أبی عبد اللّه (ع) قال: سألته عن رجل وقع علی اخته؟ قال: یضرب ضربة بالسیف، قلت: فإنّه یخلص؟ قال: یحبس ابدا حتی یموت.» «۱»

و رواه الشیخ فی التهذیب «۲» و الاستبصار ۳.

قال المجلسی: «ضعیف، و لم أر قائلا بها بل المقطوع به فی کلامهم القتل.» «۴»

۲- الفقیه: «روی صفوان بن مهران، عن عمرو بن السمط، عن علی بن الحسین علیهما السلام فی الرجل یقع علی اخته، قال: یضرب ضربة بالسیف، بلغت منه ما بلغت، فإن عاش خلّد فی الحبس حتی یموت.» «۵»

قال المجلسی الاوّل بعد نقل الروایة: «فی الحسن کالصحیح، و عامر بن السمط، مجهول» «۶».

أقول: للصدوق طریقان الی صفوان:

الأول: محمد بن علی بن ماجیلویه، عن عمّه محمد بن أبی القاسم، عن احمد بن خالد، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن صفوان.

الثانی: عن أبیه رضی اللّه عنه، عن محمد بن یحیی العطار عن محمد بن احمد بن یحیی، عن موسی بن عمر، عن عبید اللّه، عن الحجال، عن صفوان «۷».

---

(۱). الکافی ۷: ۱۹۰ ح ۳- و عنه الوسائل ۱۸: ۳۸۵ ح ۴.

(۲) ۲ و ۳. التهذیب ۱۰: ۲۳ ح ۷۰- الاستبصار ۴: ۲۰۸ ح ۵.

(۴). مرآة العقول ۲۳: ۲۸۹.

(۵). الفقیه ۳: ۱۹ ح ۱- و عنه روضة المتّقین ۶: ۸۷ و الوسائل ۱۸: ۳۸۷ ح ۱۰- و فیه عامر بن السمط.

(۶). روضة المتّقین ۶: ۸۷- و فیه عامر بن السمط.

(۷). الفقیه (المشیخة) ۴: ۲۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۵۸

قال السید الخوئی- بعد نقل الطریقین-: «و الطریق صحیح، کطریق الشیخ الیه، و ان کان فیه: ابن أبی جید، لأنه ثقة علی الأظهر.» «۱»

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «فاما من یجب علیه القتل علی کل حال، سواء کان محصنا، أو غیر محصن، حرا کان أو عبدا، مسلما کان او کافرا، شیخا کان أو شابا، و علی کل حال، فهو کل من وطی ذات محرم له امّا أو بنتا، أو اختا أو بنتها أو بنت أخیه أو عمته، أو خالته، فانه یجب علیه القتل علی کل حال.» «۲»

۲- سلار بن عبد العزیز: «و کل من وطی احدی المحارم قتل، اذا کان قد علم بالتحریم سواء کان بعقد أو غیر عقد.» «۳»

۳- القاضی بن البراج: «امّا ما یجب فیه القتل علی کل حال، فهو وطؤ من وطأ ذات محرم منه، من أم، أو بنت، أو اخت أو ابنتها، أو

بنت أخ، أو عمة، أو خالة، حرا كان أو عبدا، مسلما كان أو كافرا، شيخا كان أو شابا، محصنا كان أو غير محصن، او كان ذميا فزنى بمسلمة، فانه يقتل على كل حال، و ان أسلم» «۴».

۴- المحقق الحلّی: «اما القتل فيجب على من زنى بذات محرم كالأم و البنت و شبههما.. و لا يعتبر فی هذه المواضع الإحصان بل يقتل على كل حال، شيخا كان أو شابا و يتساوى فيه الحر و العبد و المسلم و الكافر.» «۵»

۵- يحيى بن سعيد: «فان زنى باخته فضرب بالسيف ضربة فلم يمت، فروى: انه يحبس ابدا.» «۶»

۶- الشهيد الثانی: «لا خلاف فی ثبوت القتل بالزنا بمن ذكر من ذوات المحرم

---

(۱). معجم رجال الحديث ۹: ۱۲۳ الرقم ۵۹۲۳.

(۲). النهاية: ۶۹۲.

(۳). المراسم: ۲۵۱.

(۴). المهذب ۲: ۵۱۹.

(۵). شرايع الإسلام ۴: ۱۵۴.

(۶). الجامع للشرائع: ۵۴۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۵۹

النسبيات.» «۱»

۷- الشيخ الحر العاملی: «و من زنى بذات محرم يضرب ضربة بالسيف بالغة منه ما بلغت، فان عاش خلد فی السجن حتى يموت.» «۲»

۸- السيد الطباطبائی: «.. يجب القتل على الزانی بالمحرّمة عليه نسبا كالأم و البنت و الاخت.. بل ظاهر اكثرها الاكتفاء بالضربة الواحدة مطلقا أو فی الرقبة، و هی لا تستلزم القتل كما فی صريح بعضها، عن رجل وقع على اخته، قال يضرب ضربة بالسيف، قلت: فانه يخلص، قال: يحبس حتى يموت، و بمعناه آخر، و هو شیء لم يذكره احد ممن تقدم أو تأخر بل عبارتهم طافحة بذكر القتل الحاصل بضرب السيف و غيره» «۳».

۹- الشيخ محمد حسن النجفی: «قلت: بل قد سمعت معاقد الاجماعات المحكية، و فی النبوی المنجبر بما عرفت (من وقع على ذات محرم فاقتلوه) و قد سمعت ما فی خبر جميل السابق- يضرب عنقه- القتل، بل لعله المراد أيضا من الضربة فی الحسن الأول، و لو بقرينة ما تعرفه من النص و الفتوى على القتل فی الزنا بغير ذات المحرم مع الاكراه، و ان ورد فی بعض نصوصها الضربة أيضا بالسيف، فليس حينئذ الّا ما صرح به فی ما سمعت من التخليد فی السجن مع فرض الخلاص، و لا ريب فی قصوره عن معارضة ما عرفت من وجوه، بل هو شاذ بالنسبة الى ذلك.» «۴»

۱۰- الامام الخمينی: «للحد اقسام، الأول القتل، فيجب على من زنى بذات محرم للنسب كالأم و البنت و الاخت و شبهها..» «۵»

۱۱- السيد الخوئی: «من زنى بذات محرم له كالأم و البنت و الاخت و ما شاكل ذلك، يقتل بالضرب بالسيف فی رقبته.. و قال حول الروايتين التی فيهما الحبس: اما

---

(۱). مسالك الافهام ۱۴: ۳۶۰.

(۲). بداية الهداية ۲: ۴۵۹.

(۳). رياض المسائل ۱۶: ۴۷۳- انظر: تحرير الاحكام ۲: ۲۲۲ و كشف اللثام ۲: ۲۱۸.

(۴). جواهر الكلام ۴۱: ۳۱۱.

(۵). تحریر الوسیلة ۲: ۴۱۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۶۰

روایة محمد بن عبد اللّه بن مهران.. و روایة عامر بن السمط.. فلم نجد قائلا بمضمونهما، علی انّ الروایة الأولی مرسلة من جهتین، و محمد بن مهران غال کذّاب، و عامر بن السمط فی الروایة الثانیة لم تثبت وثاقته، علی ان فی نسخة الفقیه المروی عنها الروایة:

عمرو بن السمط و هو مهمل، فالروایتان لا یمکن الاعتماد علیهما.» «۱»

۱۲- السید الگلپایگانی فی جواب من مسألة عن موارد الحبس فی الإسلام: «عن علی بن الحسین علیهما السلام فی الرجل یقع علی اخته، قال: یضرب بالسیف » «... ۲»

و قال فی تقریراته: «.. و المستفاد من بعض هذه النصوص ان المراد من ضرب الرقبة عبارة عن قطعها کما هو المأمور به فی قوله تعالی: «فضرب الرقاب» و هی معتبرة سندا، بل ان ضرب الرقبة أو العنق ظاهر فی القطع و القتل بهذه الکیفیة، بل عن بعضهم: ان الضرب فی العنق هو القتل عادة، بل قد صرح الامام علیه السلام بذلک، ففی خبر فی حد اللواط: «ثم ضرب بالسیف ضربة أخذ السیف منه ما أخذ، فقلت له:

هو القتل؟ قال: هو ذاک.» و یؤید ذلک النبوی: «من وقع علی ذات محرم فاقتلوه.»

و بالجملة: فالحکم هو القتل بهذه الکیفیة الخاصة، و اما ما یدلّ علی خلاف ذلک من الأخبار هما: ۱- محمد بن عبد اللّه بن مهران عمن ذکره، عن أبی عبد اللّه. ۲- عامر بن السمط عن علی بن الحسین (ع) فلم یعمل بهما أحد من الأصحاب، کما فی مرآة العقول، و بهذا یسقطان من الاعتبار لو تم سندهما» «۳».

۱۳- الشیخ الوالد: «کأنّ المسألة فی ذات المحارم متفقة علیها، بأن الزانی بهن یقتل، انما البحث فی إلحاق بعض المحارم مثل أمّ الزوجة و بنتها.» «۴»

أقول: و الحاصل ان دلیل القول بالقتل الشّهرة، أو الإجماع المحکی، و دلیل القول بالضربة الواحدة بالسیف و الحبس بعدها ان لم تقتله، الروایتان و یساعد علیه ان صفوانا من اصحاب الاجماع، و الاحتیاط فی الحدود و درؤها بالشبهات، لکن لا قائل

---

(۱). مبانی تکملة المنهاج ۱: ۱۸۹ مسألة ۱۵۱.

(۲). مجمع المسائل ۳: ۲۱۰.

(۳). تقریرات ابحاث السیّد الگلپایگانی، بقلم السیّد علی المیلانی. و الآیة فی سورة محمد: ۴.

(۴). ذخیرة الصالحین ۸: ۳۹ (مخطوط).

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۶۱

به، مع ضعف الروایتین و وجود المعارض.

الفصل الخامس حبس الزانیة

اشارة

کان- فی بدایة الإسلام- عقوبة الزانیة- الثیب علی قول، و مطلقا علی قول آخر- هو الحبس و الی ذلک تشیر الآیة الکریمة- فامسکوهن فی البیوت- ثم بعد ذلک نسخت بآیة الحدود المفصلة.

و هذا هو المشهور من کلمات المفسرین و الفقهاء.

و لکن بعض اعاظم العصر نفی نسخ الآیة، و ان الظاهر من الآیة ان امساک المرأة فی البیت انما هو لتعجیزها عن ارتکاب الفاحشة مرة ثانیة فهذا من قبیل دفع المنکر و قد ثبت وجوبه بلا إشکال فی الامور المهمة بل فی مطلق المنکرات علی رأی البعض و علیه فهذا الحکم لا زال ثابتا.

و إلیک الآیة الکریمة ثم کلمات المفسرین و آراء الفقهاء فی ذلک.

الآیات و الروایات

قال تعالی: «وَ اللّاتِی یَأْتِینَ الْفاحِشَةَ مِنْ نِسائِکُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَیْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْکُمْ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِکُوهُنَّ فِی الْبُیُوتِ حَتّی یَتَوَفّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ یَجْعَلَ اللّهُ لَهُنَّ سَبِیلًا.» «۱»

۱- الوسائل: «عن اسماعیل بن جابر، عن أبی عبد اللّه (ع) عن آبائه، عن أمیر المؤمنین فی حدیث الناسخ و المنسوخ قال: فکان من شریعتهم فی الجاهلیة، أنّ المرأة اذا زنت حبست فی بیت و اقیم بأودها حتی یأتیها الموت، و اذا زنی الرجل نفوه عن مجالسهم و شتموه و آذوه و عیّروه و لم یکونوا یعرفون غیر هذا، قال اللّه تعالی فی أول الإسلام:

---

(۱). النساء: ۱۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۶۲

«وَ اللّاتِی یَأْتِینَ الْفاحِشَةَ مِنْ نِسائِکُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَیْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْکُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِکُوهُنَّ فِی الْبُیُوتِ حَتّی یَتَوَفّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ یَجْعَلَ اللّهُ لَهُنَّ سَبِیلًا وَ اللَّذانِ یَأْتِیانِها مِنْکُمْ فَآذُوهُما فَإِنْ تابا وَ أَصْلَحا فَأَعْرِضُوا عَنْهُما إِنَّ اللّهَ کانَ تَوّاباً رَحِیماً» فلما کثر المسلمون و قوی الإسلام و استوحشوا أمور الجاهلیة انزل اللّه تعالی: «الزّانِیَةُ وَ الزّانِی فَاجْلِدُوا کُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ» «۱» فنسخت هذه، آیة الحبس و الأذی.» «۲»

۲- البیهقی: «اخبرنا ابو الحسن علی بن محمد المقری، حدثنا الحسن بن محمد بن اسحاق، حدثنا یوسف بن یعقوب القاضی، حدثنا محمد بن منهال، حدثنا یزید بن زریع، حدثنا یونس عن الحسن فی هذه الآیة: «وَ اللّاتِی..» قال: کان أول حدود النساء کنّ یحبسن فی بیوت لهن حتی نزلت الآیة التی فی النور: الزّانِیَةُ «۳» وَ الزّانِی..» «۴».

آراء المفسرین

۱- علی بن ابراهیم القمی: «.. فانه فی الجاهلیة کان اذا زنی الرجل (یؤذی) و المرأة کانت تحبس فی بیت الی ان تموت، ثم نسخ بقوله: الزّانِیَةُ وَ الزّانِی» «۵».

۲- محمد بن مسعود العیاشی: «عن الصادق (ع)- فی تفسیر الآیة- هی منسوخة، و السبیل هو الحدود، و عنه: انه سئل عن هذه الآیة «وَ اللّاتِی یَأْتِینَ الْفاحِشَةَ» قال:

هذه منسوخة، قیل کیف کانت؟ قال: کانت المرأة اذا فجرت فقام علیها اربعة شهود، ادخلت بیتا و لم تحدّث و لم تکلم و لم تجالس، و اوتیت بطعامها و شرابها حتی تموت، أَوْ یَجْعَلَ اللّهُ لَهُنَّ سَبِیلًا، قال: جعل السبیل، الجلد و الرجم و الإمساک فی البیوت، قال: قوله: وَ اللَّذانِ یَأْتِیانِها مِنْکُمْ؟ قال: یعنی البکر اذا أتت الفاحشة التی أتتها هذه الثیب «فَآذُوهُما» قال تحبس، فان تابا..» «۶».

۳- العلامة الطبرسی: «فَأَمْسِکُوهُنَّ: أی فاحبسوهن فی البیوت حَتّی یَتَوَفّاهُنَّ

---

(۱). النور: ۲.

(۲). وسائل الشیعة ۱۸: ۳۵۱ ح ۱۹- نقلا عن رسالة (المحکم و المتشابه): ۸ بتفاوت- و تفسیر القمی ۱: ۱۳۳. البحار ۷۶: ۵۹ ح ۵۶.

(۳). النور: ۲.

(۴). سنن البیهقی ۸: ۲۱۰.- المعجم الکبیر ۱۱: ۸۷ ح ۱۱۱۳۴ عن ابن عباس.

(۵). تفسیر القمی ۱: ۱۳۳. مجمع الزوائد ۶: ۲۶۳.

(۶). تفسیر العیاشی ۱: ۲۲۸ ح ۶۱- و عنه تفسیر الصافی ۱: ۳۳۹ و البرهان ۱: ۳۵۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۶۳

الْمَوْتُ: أی یدرکهن الموت، فیمتن فی البیوت، و کان فی مبدأ الإسلام، اذا فجرت المرأة، و قام علیها اربعة شهود، حبست فی البیت ابدا حتی تموت، ثم نسخ ذلک بالرجم فی المحصنین، و الجلد فی البکرین.» «۱»

۴- الفاضل المقداد: «هنا فوائد تتبعها احکام:

۱- قیل المراد بالفاحشة المساحقة، و الأکثر ان المراد الزنا، فعلی هذا قیل: المراد المحصنة و هی المراد بالثیب (بالنساء خ ل) لأنه اضافهنّ اضافة زوجیة، اذ لو أراد غیر الزوجات لقال: من النساء.

۲- فامسکوهن فی البیوت: قیل المراد صیانتهن عن مثل فعلهن، و الإمساک کنایة عنه، و الأکثر أنه علی وجه الحد علی الزنا، و کان ذلک فی أول الإسلام، ثم نسخ بآیة الجلد. و قوله: «حتی یتوفهن الموت» أی: ملک الموت، حذف المضاف للعلم به، بقرینة استحالة استناد التوفی الی الموت لکونهما بمعنی واحد.

۳- «أَوْ یَجْعَلَ اللّهُ لَهُنَّ سَبِیلًا» قیل: السبیل النکاح المغنی من السفاح، و هذا لا یتم علی تقدیر ارادة المحصنات، و قیل: السبیل الحکم الناسخ و لهذا لما نزلت آیة الجلد، قال النبی (ص): قد جعل اللّه لهن سبیلا، و احتمال کونه التوبة لا دلیل علیه، لکنه محتمل و الجعل حینئذ کنایة عن التوفیق» «۲».

۵- الفیض الکاشانی: «فامسکوهن» فاحبسوهن.. هذه الآیة و التی بعدها منسوختان بآیة الزّانِیَةُ وَ الزّانِی.» «۳»

۶- السید الطباطبائی: «و الفاحشة من الفحش و هو الشناعة فهی الطریقة الشنیعة و قد شاع استعمالها فی الزنا، و قد اطلقت فی القرآن علی اللواط، أو علیه و علی السحق معا فی قوله تعالی: «انکم لتأتون الفاحشة ما سبقکم بها من أحد من العالمین» «۴» و الظاهر ان المراد بها هاهنا الزنا علی ما ذکره جمهور المفسرین و رووا ان النبی (ص) ذکر عند

---

(۱). مجمع البیان ۳: ۲۱.

(۲). کنز العرفان ۲: ۳۳۸.

(۳). تفسیر الصافی ۱: ۳۹۸.

(۴). العنکبوت: ۲۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۶۴

نزول آیة الجلد: ان الجلد هو السبیل الذی جعله اللّه لهن اذا زنین، و یشهد بذلک ظهور الآیة فی أن هذا الحکم سینسخ حیث یقول تعالی أَوْ یَجْعَلَ اللّهُ لَهُنَّ سَبِیلًا، و لم ینقل انه السحق نسخ حده بشیء آخر و لا ان هذا الحد اجری علی أحد من اللاتی یأتینه.

قوله تعالی: «فَأَمْسِکُوهُنَّ فِی الْبُیُوتِ»: رتب الامساک و هو الحبس المخلد علی الشهادة لا علی أصل تحقق الفاحشة، و إن علم به اذا لم یشهد علیه الشهود، و هو من منن اللّه سبحانه علی الامة من حیث السماحة و الاغماض.

و الحکم هو الحبس الدائم بقرینة الغایة المذکورة فی الکلام، أعنی قوله: «حَتّی یَتَوَفّاهُنَّ الْمَوْتُ» غیر انه لم یعبر عنه بالحبس و

السجن، بل بالامساک لهن فی البیوت، و هذا أیضا من واضح التسهیل و السماحة بالاغماض.

و قوله: حتی یتوفاهن الموت، أو یجعل اللّه لهن سبیلا- أی طریقا الی التخلّص من الإمساک الدائم و النجاة منه.» «۱» و قال: «و فی الترديد إشعار بأن من المرجو ان ینسخ هذا الحکم و هکذا کان، فان حکم الجلد نسخه، فان من الضروری ان الحکم الجاری علی الزانیات فی أواخر عهد النبی (ص) و المعمول به بعده بین المسلمین هو الجلد، دون الامساک فی البیوت، فالآیة علی تقدیر دلالتها علی حکم الزانیات منسوخة بآیة الجلد، و السبیل المذکور فیها هو الجلد بلا ریب.» «۲»

۷- السید الخوئی: «.. و الحق انه لا نسخ فی الآیتین جمیعا و بیان ذلک: ان المراد من لفظ الفاحشة ما تزاید قبحه و تفاحش، و ذلک قد یکون بین امرأتین فیکون مساحقة، و قد یکون بین ذکرین فیکون لواطا، و قد یکون بین ذکر و انثی فیکون زنی، و لا ظهور للفظ الفاحشة فی خصوص الزنا لا وضعا و لا انصرافا، ثم ان الالتزام بالنسخ فی الآیة الأولی یتوقف أولا: علی ان الإمساک فی البیوت حد لارتکاب الفاحشة.

ثانیا: علی ان یکون المراد من جعل السبیل هو ثبوت الرجم و الجلد و کلا هذین الأمرین لا یمکن اثباته، فان الظاهر من الآیة المبارکة أن امساک المرأة فی البیت انما هو لتعجیزها عن ارتکاب الفاحشة مرة ثانیة و هذا من قبیل دفع المنکر، و قد ثبت وجوبه

---

(۱). تفسیر المیزان ۴: ۲۴۸.

(۲). تفسیر المیزان ۴: ۲۵۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۶۵

بلا اشکال فی الأمور المهمة کالأعراض و النفوس، و الامور الخطیرة، بل فی مطلق المنکرات علی قول بعض، کما ان الظاهر من جعل السبیل للمرأة التی ارتکبت الفاحشة هو جعل طریق لها تتخلص به من العذاب، فکیف یکون منه الجلد و الرجم، و هل ترضی المرأة العاقلة الممسکة فی البیت مرفهة الحال ان ترجم و تجلد و کیف یکون الجلد أو الرجم سبیلا لها و اذا کان ذلک سبیلا لها فما هو السبیل علیها؟.

و علی ما تقدم: فقد یکون المراد من الفاحشة خصوص المساحقة، کما ان المراد بها فی الآیة الثانیة خصوص اللواط: - و سنبین ذلک..- و قد یکون المراد منها ما هو أعم من المساحقة و الزنا، و علی کلا هذین الاحتمالین یکون الحکم وجوب امساک المرأة التی ارتکبت الفاحشة فی البیت حتی یفرج اللّه عنها، فیجیز لها الخروج اما للتوبة الصادقة التی یؤمن معها من ارتکاب الفاحشة مرة ثانیة و اما لسقوط المرأة عن قابلیة ارتکاب الفاحشة لکبر سنها و نحوه و اما بمیلها الی الزواج و تزوجها برجل یتحفظ علیها، و اما بغیر ذلک من الأسباب التی یؤمن معها من ارتکاب الفاحشة، و هذا الحکم باق مستمر، و اما الجلد أو الرجم فهو حکم آخر شرع لتأدیب مرتکبی الفاحشة، و هو أجنبی عن الحکم الأول، فلا معنی لکونه ناسخا له، و بتعبیر آخر: - إن الحکم الأول شرع للتحفظ عن الوقوع فی الفاحشة مرة اخری، و الحکم الثانی شرع للتأدیب علی الجریمة الأولی، و صونا لباقی النساء عن ارتکاب مثلها فلا تنافی بین الحکمین لینسخ الأول بالثانی نعم اذا ماتت المرأة بالرجم أو الجلد ارتفع وجوب الامساک فی البیت لحصول غایته، و فیما سوی ذلک فالحکم باق ما لم یجعل اللّه لها سبیلا.

و جملة القول: ان المتأمل فی معنی الآیة لا یجد فیها ما یوهم النسخ سواء فی ذلک تأخر آیة الجلد عنها و تقدمها علیها.» «۱»

أقول: لا شک فی ان عقوبة الزانی هو الجلد أو الرجم و أن العمل بالآیة- الزّانِیَةُ وَ الزّانِی- و لکن البحث فی انه هل للنسخ کما علیه الاکثر، أم لکون الحکم موقتا من الأول، أو انّ الامساک لأجل التحفظ عن الوقوع فی الفاحشة مرة ثانیة، و علی

---

(۱). البیان: ۲۳۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۶۶

الثالث، فیکون من موارد الحبس للمنع عن المحرمات، و علی الثانی و الأول فیخرج عن کونه شاهدا و موردا للحبس فی الإسلام، بل لا یکون دلیلا علی مشروعیة الحبس أیضا خلافا لما توهمه البعض.

آراء المذاهب الاخری

۸- الفخر الرازی: «انه تعالی خص الحبس فی البیت بالمرأة و خص الإیذاء بالرجل و السبب فیه أن المرأة انّما تقع فی الزنا عند الخروج و البروز فاذا حبست فی البیت انقطعت مادة هذه المعصیة، و امّا الرجل، فانه لا یمکن حبسه فی البیت لأنه یحتاج الی الخروج فی اصلاح معاشه و ترتیب مهماته و اکتساب قوت عیاله، فلا جرم جعلت عقوبة المرأة الزانیة الحبس فی البیت و جعلت عقوبة الرجل الزانی ان یؤذی، فاذا تاب ترک ایذاءه و یحتمل أیضا ان یقال: ان الایذاء کان مشترکا بین الرجل و المرأة، و الحبس کان من خواص المرأة، فاذا تابا ازیل الایذاء عنهما و بقی الحبس علی المرأة، و هذا أحسن الوجوه المذکورة » «... ۱»

۹- الصابونی: «کانت عقوبة الزنی فی صدر الإسلام عقوبة خفیفة مؤقّتة لأن الناس کانوا حدیثی عهد بحیاة الجاهلیة، و من سنة اللّه جل و علا فی تشریع الأحکام ان یسیر بالأمة فی طریق التدرج لیکون انجح فی العلاج و احکم فی التطبیق و أسهل علی النفوس لتقبل شریعة اللّه عن رضی و اطمینان- کما رأینا ذلک فی تحریم الخمر و الربا و غیرهما من الأحکام الشرعیة، و قد کانت العقوبة فی صدر الإسلام هی ما قصّه اللّه علینا فی سورة النساء فی قوله جلّ شأنه «و اللاتی..» فکانت عقوبة المرأة الحبس فی البیت و عدم الإذن لها بالخروج منه، و عقوبة الرجل- التأنیب و التوبیخ- بالقول و الکلام، ثم نسخ ذلک بقوله تعالی: الزّانِیَةُ.. و یظهر ان هذه العقوبة کانت اول الإسلام من قبیل التعزیر لا من قبیل الحد بدلیل التوقیت الذی اشارت الیه الآیة الکریمة- حَتّی یَتَوَفّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ یَجْعَلَ اللّهُ لَهُنَّ سَبِیلًا- و قد استبدلت هذه العقوبة بعقوبة

---

(۱). التفسیر الکبیر ۹: ۲۳۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۶۷

أشد هی الجلد للبکر و الرجم للزانی المحصن و انتهی ذلک الحکم الموقت الی تلک العقوبة الرادعة الزاجرة.» «۱».

آراء فقهائنا

۱- سعید بن هبة الراوندی: «شرّع اللّه تعالی فی بدو الإسلام اذا زنت الثیب ان تحبس حتی تموت، و البکر ان تؤذی و توبّخ حتی تتوب، ثم نسخ هذا الحکم فأوجب علی الثیب الرجم و علی البکر جلد مائة.» «۲»

۲- العلامة الحلی: «کان الحد فی ابتداء الإسلام للثیب الحبس حتی تموت و للبکر أن یوبخ علیه و یؤذی بالکلام حتی یتوب ثم نسخ برجم الثیب و جلد البکر.» «۳»

۳- الشهید الثانی: «و اعلم أنّ الزنا من المحرمات ... و قد کان الواجب به فی صدر الإسلام الحبس و الایذاء علی ما قال اللّه تعالی: وَ اللّاتِی یَأْتِینَ.. و ظاهر الآیات ان الحبس کان فی حق النساء، و الإیذاء فی حق الرجال ثم استقرّ الأمر علی الحدود المفصلة.» «۴»

آراء المذاهب الاخری

۴- السرخسی: «و انه- أی الحبس- عقوبة مشروعة، و لهذا کان حدا فی الزنا فی ابتداء الإسلام.» «۵»

۵- ابن حزم: «قوله فامسکوهن: منسوخ باجماع الأمة» «۶».

۶- البیهقی: «قال الشافعی: فکان هذا أول عقوبة الزانیین فی الدنیا الحبس

---

(۱). روائع البیان ۲: ۲۰.

(۲). فقه القرآن ۲: ۳۶۷.

(۳). تحریر الاحکام ۲: ۲۲۲.

(۴). مسالک الافهام ۱۴: ۳۲۵.

(۵). المبسوط ۲۰: ۸۹.

(۶). المحلی ۱۱: ۱۳۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۶۸

و الأذی ثم نسخ اللّه الحبس و الأذی فی کتابه «الزّانِیَةُ وَ الزّانِی» «۱».

الفصل السادس حبس الزانی غیر المحصن

اشارة

لا کلام فی ان الزانی غیر المحصن یضرب مائة و یغرب سنة، و لکن هل یحبس بعد ذلک؟

فقد وردت روایة فی مسند زید: بحبسه، کما ان ابا حنیفة یری ذلک، ان شاء الامام و ان شاء غرّب.

هذا: و لم أجد من فقهائنا- رضوان اللّه علیهم- من أفتی بالحبس، و لکن یظهر من المدونة و التفریع: الجمع بین الحبس و التغریب.

الروایات

۱- مسند زید: «حدثنی زید بن علی، عن أبیه، عن جده، عن علی رضی اللّه عنهم، قال: قال رسول اللّه (ص): الثیب بالثیب، جلد مائة و الرجم، و البکر بالبکر جلد مائة و الحبس سنة.» «۲»

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «البکر عبارة عن غیر المحصن، فإذا زنی البکر جلد مائة و غرّب عاما کل واحد منهما حد، ان کان ذکرا.. و قال ابو حنیفة: الحد هو الجلد فقط، و التغریب لیس بحد و انما هو تعزیر الی اجتهاد الإمام و لیس بمقدر، فان رأی الحبس فعل و ان رأی التغریب الی بلد آخر فعل، من غیر تقدیر، و سواء کان ذکرا أو

---

(۱). السنن الکبری ۸: ۲۱۰.

(۲). مسند زید: ۲۹۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۶۹

انثی» «۱».

آراء المذاهب الاخری

۲- المدونة: «قلت: أ رأیت: البکرین اذا زنیا هل ینفیان جمیعا، الجاریة و الفتی فی قول مالک، أم لا نفی علی النساء فی قول مالک؟ و هل یفرق بینهما فی النفی فی الموضع الذی ینفیان الیه فی قول مالک أم لا؟ قال: قال مالک: لا نفی علی النساء و لا علی العبید و لا تغریب، قلت: فهل یسجن الفتی فی الموضع الذی ینفی الیه فی قول مالک؟

قال: نعم یسجن و لو لا انه یسجن لذهب فی البلاد، قال: و قال مالک: لا ینفی إلّا زان أو محارب و یسجنان جمیعا فی الموضع الذی ینفیان الیه، یحبس الزانی سنة و..

المحارب حتی تعرف له توبة.» «۲»

۳- ابن الجلاب: «وحد الزانی الحر البکر مائة جلدة و تغریب عام، و هو نفیه الی بلد غیر بلده و حبسه فیه سنة، و لا تغریب علی عبد، و لا امرأة.» «۳»

۴- الشوکانی: «و ظاهر الأحادیث المذکورة فی الباب، ان التغریب هو نفی الزانی عن محله سنة.. و حکی فی البحر عن علی و زید بن علی و الصادق و الناصر فی احد قولیه: ان التغریب هو حبس سنة.» «۴»

أقول: لم أجد احدا من فقهائنا أفتی بحبس الزانی غیر المحصن بعد جلده و تغریبه، الّا ان یکون الحبس من معانی التغریب و النفی کما عن السید ابن زهرة فی الغنیة.

امّا السنة فکثیر منهم یری الحبس کما أشرنا الی بعضهم.

---

(۱). الخلاف ۵: ۳۶۸ مسألة ۳- انظر: شرایع الإسلام ۴۲: ۱۵۵- المختلف: ۹: ۱۵۰ المسألة ۹- ریاض المسائل ۲: ۴۶۷- جواهر الکلام ۴۱: ۳۲۳.

(۲). المدوّنة الکبری ۶: ۲۳۷.

(۳). التفریع ۲: ۲۲۲ فصل ۹۲۴.

(۴). نیل الاوطار ۷: ۹۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۷۰

الفصل السابع حبس الممسک علی الزنی

قال الشافعی: «أ رأیتم رجلا حبس امرأة لرجل حتی زنی أ یحدان جمیعا أو یحد الذی فعل الفعل فان کانا محصنین أ یرجمان جمیعا ...الی ان قال: لا یحد الّا الفاعل، و لا یقتل الّا القاتل، و لکن علی الآخر التعزیر و الحبس.» «۱»

أقول: لم أجد من تعرض لهذا الفرع من فقهائنا، و لا من فقهاء السنة غیر الشافعی، و لم أجد فیه روایة، و لعل وجهه عنده ان للحاکم الشرعی ان یعزر علی المحرمات مطلقا، و هو یشمل الحبس، و لکن قد یشکل ذلک بعطفه الحبس علی التعزیر.

أو یقال بقیاسه علی الممسک للقتل، و هو و ان کان صحیحا علی مبناهم، و لکنه مردود عندنا صغری و کبری.

الفصل الثامن حبس القواد

اشارة

وردت روایة مرسلة بحبس القواد، و لکن المشهور بین الإمامیة- بل المجمع علیه عندهم- هو التعزیر بخمس و سبعین سوطا و النفی

من بلده- امّا فی المرة الأولی أو الثانیة علی الخلاف- و به نصوص، و لم أر من أفتی فیه بالحبس من فقهاء الامامیة.

اما من السنة: فقال ابن تیمیة فی القوادة: الحبس أو النقل عن الحرائر أو غیر ذلک مما یراه الحاکم مصلحة، و إلیک النصوص و کلمات الفقهاء.

---

(۱). الام ۷: ۳۳۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۷۱

الروایات

۱- فقه الرضا «۱»: «و ان قامت بینة علی قواد جلد خمسة و سبعین، و نفی عن المصر الذی هو فیه، و روی ان النفی هو الحبس سنة أو یتوب.» «۲»

۲- الکافی: «علی، عن أبیه، عن محمد بن سلیمان، عن عبد اللّه بن سنان، قال:

قلت لأبی عبد اللّه (ع): أخبرنی عن القواد ما حده؟ قال: لا حدّ علی القواد أ لیس انّما یعطی الأجر علی أن یقود؟ قلت: جعلت فداک انما یجمع بین الذکر و الانثی حراما، قال: ذاک المؤلف بین الذّکر و الانثی حراما؟ فقلت: هو ذاک جعلت فداک، قال: یضرب ثلاثة ارباع حد الزانی- خمسة و سبعین سوطا- و ینفی من المصر الذی هو فیه..» «۳»

آراء فقهائنا

۱- الشیخ المفید: «من قامت علیه البینة بالجمع بین النساء و الرجال أو الرجال و الغلمان للفجور کان علی السلطان ان یجلده خمسا و سبعین جلدة و یحلق رأسه و یشهره فی البلد الذی یفعل ذلک فیه.. فان عاد المجلود علی ذلک بعد العقاب علیه جلد کما جلد اوّل مرة

---

(۱). الآراء حول هذا الکتاب اربعة:

۱- صحة انتسابه الی الامام الرضا (ع) و انّه من منشأه، و هو رأی المجلسی و والده و السیّد بحر العلوم و الفاضل الهندی و المحدث البحرانی و صاحب الریاض و الوحید البهبهانی.

۲- ان مؤلّفه مجهول: و هو رأی الحر العاملی و تحفة الابرار و الفصول و روضات الجنات و السیّد الخوئی قال:

«ان الفقه الرضوی ضعیف جدا بل من المحتمل انه تألیف احد العلماء».

۳- انه رسالة علی بن موسی بن بابویه القمی الی ولده، و ذهب الیه صاحب ریاض العلماء، و ینقل هذا الرأی عن شیخه الاستاذ و السیّد حسین القزوینی.

۴- انّه کتاب- التکلیف- لمحمد بن علی الشلمغانی، و هو رأی السیّد حسن الصدر، و ألّف فی ذلک رسالة سماها: «فصل القضاء فی الکتاب المشتهر بفقه الرضا».

خاتمة مستدرک الوسائل ۱: ۲۳۰- المکاسب (ط الجدیدة) ۱: ۵۱- المعتمد ۲: ۱۷۰.

(۲). فقه الرضا (علیه السلام): ۳۱ ب ۵۷- و عنه المستدرک ۱۸: ۸۷ ح ۱.- البحار ۷۹: ۱۱۶ ح ۱۲.

(۳). الکافی ۷: ۲۶۱ ح ۱۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۷۲

و نفی عن المصر الذی هو فیه الی غیره.» «۱»

۲- السید المرتضی: «و مما انفردت به الامامیة القول بأن من قامت علیه البینة بالجمع بین النساء و الرجال أو الرجال و الغلمان للفجور، وجب ان یجلد خمسا و سبعین جلدة و یحلق رأسه و یشهر فی البلد الذی یفعل ذلک فیه.» «۲»

۳- الشیخ الطوسی: «الجامع بین النساء و الرجال و الغلمان للفجور، اذا شهد علیه شاهدان، أو أقر علی نفسه بذلک، یجب علیه ثلاثة ارباع حد الزانی خمسة و سبعون جلدة، و یحلق رأسه و یشهر فی البلد، ثم ینفی عن البلد الذی فعل ذلک الی غیره من الأمصار، و المرأة اذا فعلت ذلک، فعل بها ما یفعل بالرجل من الجلد، و لا تشهر و لا تحلق رأسها، و لا تنفی عن البلد الذی فعلت فیه ما فعلت کما یفعل ذلک بالرجال.» «۳»

۴- ابو الصلاح الحلبی: «.. فیه جلد خمسة و سبعین سوطا و یحلق رأس الرجل و یشهر فی المصر.» «۴»

۵- سلار بن عبد العزیز: «.. یجلد القواد خمسا و سبعین سوطا، ثم هو علی ضربین رجل و امرأة، فالرجل یحلق رأسه مع الحد و یشهر و المرأة تجلد حسب، ثم لا یخلو: اما ان یعودوا أو لا یعودوا، فان عادوا، نفوا من المصر بعد فعل ما استحقوه.» «۵»

أقول: ان المجمع علیه عند الإمامیة ان یجلد خمسة و سبعین جلدة مضافا الی روایة عبد اللّه بن سنان المتقدمة و المشهور: ان یشهر فی البلد و ینفی عنه فی المرة الأولی کما فی النهایة أو الثانیة کما عن المفید، و لم اجد من أفتی بالحبس، لعله نظرا للإرسال، و الکلام فی فقه الرضا، نعم لو قلنا بان المراد بالنفی هو الحبس، او انه یحبس فی البلد المنفی، لکان للقول بالحبس مجال..

---

(۱). المقنعة: ۷۹۱.

(۲). الانتصار: ۲۵۴.

(۳). النهایة: ۷۱۰.

(۴). الکافی فی الفقه: ۴۱۰.

(۵). المراسم: ۲۵۷- انظر المهذب ۲: ۵۳۴- الوسیلة لابن حمزة: ۴۱۴- غنیة النزوع ۴۲۶ شرایع الإسلام ۴: ۱۶۲- الجامع للشرائع: ۵۵۷- ریاض المسائل ۱۶: ۲۸- جواهر الکلام ۴۱: ۴۰۱- مبانی تکملة المنهاج ۱: ۲۵۰- ذخیرة الصالحین ۸: ۴۷ (مخطوط)- مهذب الاحکام ۲۷: ۲۹۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۷۳

ثم لو لم یقم علی المسألة اجماع و شهرة، لکان للبحث فیه مجال، اذ فی سند روایة ابن سنان، محمد بن سلیمان البصری أو النصری أو المصری الدیلمی و هو غال لا یعمل بما تفرد به و ان کان من رجال ابن قولویه و انه شهد علی توثیقه، و لکن هذه الشهادة معارضة بتضعیف النجاشی و الشیخ، المؤید بتضعیف ابن الغضائری «۱». و حینئذ قد یقال: بأن الإجماع حینئذ مدرکی، کما ان الشهرة غیر جابرة لضعف السند، لکن مع ذلک یعزر بما دون الحد، من باب الحبس و التعزیر علی فعل المحرمات.

آراء المذاهب الاخری

۶- ابن تیمیة: «فی امرأة قوادة تجمع الرجال و النساء و قد ضربت و حبست، ثم عادت تفعل ذلک و قد لحق الجیران الضرر بها، فهل لولی الأمر نقلها من بینهم أم لا؟

الجواب: نعم لولی الأمر کصاحب الشرطة ان یصرف ضررها بما یراه مصلحة اما بحبسها، و امّا بنقلها عن الحرائر، و اما بغیر ذلک مما یری فیه المصلحة و قد کان عمر بن الخطاب یأمر العزّاب أن تسکن بین المتأهلین، و ان لا یسکن المتأهل بین العزاب، و هکذا فعل

المهاجرون لمّا قدموا المدینة علی عهد النبی (ص)، و نفوا شابا خافوا الفتنة به، من المدینة الی البصرة، و قد ثبت فی الصحیحین ان النبی نفی المخنثین، و أمر بنفیهم من البیوت خشیة ان یفسدوا النساء، فالقوادة شر من هؤلاء، و اللّه یعذّبها مع اصحابها.» «۲»

مدة النفی

قال المحقق المحلی: «قوله: و یشهر القواد فی البلد ثم ینفی عن البلد الذی فعل ذلک فیه الی غیره من الأمصار، و هل للنفی مدة أم لا؟

الجواب: لیس للنفی هنا مدة مقدّرة و لکن ذلک بحسب ما یراه الإمام لأن الشرع

---

(۱). انظر معجم رجال الحدیث ۱۶: ۱۲۶.

(۲). الفتاوی الکبری ۴: ۲۹۹ مسألة ۴۳۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۷۴

خال من التقدیر، فیکون موکولا الی نظر الامام لأنّه منصوب للمصلحة.» «۱»

أقول: و سیأتی البحث عنه بالتفصیل فی کتابنا «موارد النفی و التغریب» ان شاء اللّه.

الفصل التاسع هل یحبس فی اللواط؟

اشارة

حد اللواط عند الامامیة القتل للفاعل و المفعول به، و دلیلهم علیه النصوص و الاجماعات، اما النصوص فسیأتی الاشارة الیها و اما الاجماع: فادعاه السید ابو المکارم ابن زهرة فی الغنیة، و السید المرتضی فی الانتصار، لکن السنة: فیری بعضهم فیه التعزیر و الحبس المؤبّد، کما عن القرشی فی معالم القربة.

الروایات

۱- الکافی: «علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن مالک بن عطیة، عن أبی عبد اللّه (ع) فی حدیث: ان أمیر المؤمنین (ع) قال لرجل اقرّ عنده باللواط اربعا: یا هذا ان رسول اللّه (ص) حکم فی مثلک بثلاثة احکام فاختر أیّهنّ شئت، قال: و ما هن یا أمیر المؤمنین؟ قال: ضربة بالسیف فی عنقک بالغة ما بلغت، أو اهداء من جبل مشدود الیدین و الرجلین، أو احراق بالنار..» «۲»

۲- التهذیب: «محمد بن علی بن محبوب، عن بنان بن محمد، عن العباس غلام لأبی الحسن الرضا (ع) یعرف بغلام ابن شراعة عن الحسن بن الربیع، عن سیف التمار، عن أبی عبد اللّه (ع) قال: اتی علی بن أبی طالب (ع) برجل معه غلام یأتیه، و قامت علیهما بذلک البینة، فقال: یا قنبر النطع و السیف ثم أمر بالرجل فوضع علی وجهه، و وضع الغلام علی وجهه ثم أمر بهما، فضربهما بالسیف حتی قدّهما بالسیف جمیعا.» «۳»

---

(۱). نکت النهایة ۳: ۳۱۴.

(۲). الکافی ۷: ۲۰۱ ح ۱- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۱۹ ح ۱.

(۳). التهذیب ۱۰: ۵۴ ح ۸- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۱۹ ح ۲ و قال: هذا محمول علی بلوغ الغلام- انظر المستدرک

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۷۵

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الصدوق: «و اعلم أن عقوبة من لاط بغلام، ان یحرق بالنار، أو یهدم علیه حائط، أو یضرب ضربة بالسیف» «۱».

۲- الشیخ المفید: «و اللواط هو الفجور بالذکران و هو علی ضربین: احدهما ایقاع الفعل فیما سوی الدبر من الفخذین ففیه جلد مائة للفاعل و المفعول به اذا کانا عاقلین بالغین و لا یراعی فی جلدهما عدم الإحصان، و لا وجوده، کما یراعی ذلک فی الزنی، بل حدّهما الجلد علی هذا الفعل دون ما سواه، و الثانی: الایلاج فی الدبر ففیه القتل سواء کان المتفاعلان علی الاحصان أو علی غیر الاحصان.» «۲»

۳- الشیخ الطوسی: «و من ثبت علیه حکم اللواط بفعله الایقاب، کان حده إما ان یدهده من جبل أو حائط عال، أو یرمی علیه جدار، أو یضرب رقبته أو یرجمه الامام و الناس، أو یحرقه بالنار، و الامام مخیر فی ذلک، ایها رأی من ذلک صلاحا فعله. و اذا اقام علیه الحد بغیر الاحراق، جاز له أیضا احراقه بعد ذلک تغلیظا و تهییبا للعقوبة و تعظیما لها، و له الّا یفعل ذلک علی ما یراه من المصلحة فی الحال.» «۳»

۴- القاضی ابن البراج: «و اذا ثبت علی اللائط حکم اللواط بالایقاب، کان حده أن یرمی من حائط عال، أو یرمی علیه جدار، أو یدهده من جبل، أو یضرب عنقه، أو یرجمه الامام و الناس أو یحرق بالنار، و الامام مخیر فی ذلک أی شیء اذا اراد فعله منه، کان ذلک له بحسب ما یراه صلاحا، فان اقام علیه حدا بغیر النار کان له احراقه بعد ذلک.» «۴»

۵- و قال یحیی بن سعید: «و اللواط بالذکران بالایقاب یوجب الرجم، أو

. ۱۸: ۸۰ ب ۲.

(۱). المقنع: ۱۴۴.

(۲). المقنعة: ۷۸۵.

(۳). النهایة: ۷۰۴. المبسوط ۸: ۷.

(۴). المهذب ۲: ۵۳۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۷۶

الاحراق بالنار، أو یلقی من عال، أو یلقی علیه جدار، أو یضرب عنقه، و له احراقه بالنار، ان لم یحرقه حیا» «۱».

آراء المذاهب الاخری

وافقنا بعضهم، و فصّل بعضهم بین الفاعل و المفعول، و أفتی الحنفیة منهم بالحبس فقط، أو التعزیر.

۱- ابن حزم: «فاذا صح ذلک انه لا قتل علیه و لا حد، لان اللّه تعالی لم یوجب ذلک و لا رسوله علیه السلام فحکمه انه أتی منکرا فالواجب بأمر رسول اللّه (ص) تغییر المنکر بالید، فالواجب ان یضرب التعزیر الذی حده رسول اللّه (ص) فی ذلک لا اکثر و یکف ضرره عن الناس ... اما السجن فلقوله تعالی «وَ تَعاوَنُوا عَلَی الْبِرِّ وَ التَّقْوی وَ لا تَعاوَنُوا عَلَی الْإِثْمِ وَ الْعُدْوانِ» «۲» و بیقین یدری کل ذی حس سلیم انّ کف ضرره- فعلة قوم لوط الناکحین و المنکوحین- عن الناس، عون علی البر و التقوی، و ان اهمالهم عون علی الإثم و

العدوان، فوجب کفهم بما لا یستباح به لهم دم، و لا بشرة و لا مال.» «۳»

۲- قال القرشی: «قال ابو حنیفة: لا حد فیه- أی اللواط- و لکن یعزر و یحبس حتی یموت، لان اللّه سماه فاحشة، و جعل حد الفاحشة الحبس الی الممات.» «۴»

۳- الجزیری ...: « الحنفیة قالوا: لا حد فی اللواط و لکن یجب التعزیر حسب ما یراه الامام رادعا للمجرم، فاذا تکرر منه الفعل و لم یرتدع أعدم بالسیف تعزیرا لا حدا، حیث لم یرد فیه نص صریح.» «۵»

أقول: و فی الاستدلال نظر و اشکال سیّما فی الاستدلال بالآیة الشریفة لأنها

---

(۱). الجامع للشرائع: ۵۵۵- انظر الخلاف ۵: ۳۸۱ مسألة ۲۲- الغنیة (الجوامع الفقهیّة): ۵۶۰- شرایع الإسلام ۴: ۱۶۰- جواهر الکلام ۴۱: ۳۸۱ (کتاب الحدود).

(۲). المائدة: ۲.

(۳). المحلی ۱۱: ۳۸۵.

(۴). معالم القربة: ۲۸۱.

(۵). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۱۴۱- انظر الخلاف ۵: ۳۸۱ مسألة ۲۲- المحلی ۱۱: ۳۸۵- المغنی ۸: ۱۸۸.- اللباب ۳: ۱۹۲ و فیه زیادة: و یودع فی السجن.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۷۷

منسوخة باجماع الفریقین، الّا علی رأی بعض المعاصرین.

الفصل العاشر حبس من یطأ جاریته المشترکة

اشارة

اذا کانت جاریة ملکا مشترکا بین رجلین مسلمین أو مسلم و کافر فوطأها احدهما بدون اذن صاحبه، قال فقهاؤنا بسقوط الحد بمقدار حصته منها و یجلد للباقی و لم یقیدوا بالمسلم، و لکن یظهر من البعض تقیید الحکم بالاشتراک بین المسلم و الیهودی، و انه یحبس لذلک.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ المفید: «و اذا اشترک نفسان فی ملک جاریة ثم وطئها احدهما جلد نصف الحد، و من وطئ جاریة فی المغنم قبل أن تقسم عزره الامام حسب ما یراه من تأدیبه و قوّمها علیه و اسقط من قیمتها سهمه و قسم الباقی بین المسلمین.» «۱»

۲- المحقق الحلی: «العاشرة: اذا وطئ احد الشریکین مملوکة بینهما، سقط الحد مع الشبهة، و اثبت مع انتفائها، لکن یسقط منه بقدر نصیب الواطئ، و لا تقوّم علیه بنفس الوطء علی الأصح..» «۲»

و قد تعرض صاحب الجواهر، لشرح هذه العبارة و أورد الأدلة فی المقام فأفاد و اجاد، فراجع. «۳»

آراء المذاهب الاخری

۳- الکندی: «مسألة: و اذا کانت جاریة بین رجلین یهودی و مسلم، فوطئها

---

(۱). المقنعة: ۷۸۵.

(۲). شرایع الإسلام ۲: ۶۰.

(۳). جواهر الکلام ۲۴: ۲۴۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۷۸

الیهودی؟ قال: الحد یدرأ عنه، و لکن یعاقب بالحبس و التعزیر و یجبر علی بیع حصته منها لأهل الصلاة.» «۱»

---

(۱). المصنّف ۲۲۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۷۹

الباب العاشر الحبس فی الخمر و المسکرات: و فیه اربعة فصول

اشارة

۱- حبس الشارب نهار الصیام.

۲- حبس ساقی الخمر.

۳- حبس السکران حتی یفیق.

۴- حبس السکران اذا اقرّ بحق.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۸۱

الباب العاشر الحبس فی الخمر و المسکرات عثرنا علی موارد للحبس یجمعها «الحبس فی الخمر و المسکرات» کما فی الشارب نهار الصیام و ساقی الخمر و السکران حتی یفیق، أو السکران لو أقرّ بشیء.

و قد ورد فی بعضها نصوص کما فی المورد الأول و لکن لم یفت بالحبس فیه- علی ما نعلم- احد من فقهائنا الّا ما أشرنا الیه فی البحث السابق، و فی بعضها: الفتوی فقط من دون استناد الی نص و حدیث و لعلهم استندوا الی قواعد و أصول مقبولة عندهم.

کما فی ساقی الخمر حیث لم یرد فیه نص بل و لا قائل له الّا الشافعی.

و حبس السکران. کما فی مصنف ابن أبی شیبة.

و السکران یقر بشیء أو یقذف مسلما، کما فی الفقه علی المذاهب، مع ان اقاریره مردودة لا- اعتبار بها عندنا و فیما یلی تفصیل الموارد:

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۸۳

الفصل الاوّل حبس الشارب نهار الصیام

اشارة

۱- الکافی: «ابو علی الأشعری، عن محمد بن سالم، عن احمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، رفعه، عن أبی مریم، قال: أتی أمیر المؤمنین (ع) بالنجاشی الشاعر قد شرب الخمر فی شهر رمضان فضربه ثمانین ثم حبسه لیلة، ثم دعی به من الغد، فضربه عشرین

سوطا، فقال له: یا أمیر المؤمنین! فقد ضربتنی فی شرب الخمر و هذه العشرین ما هی؟ فقال: هذا لتجرّیک علی شرب الخمر فی شهر رمضان.» «۱»

أوردناه مع مصادره و البحث عنه فی «الحبس للفصل بین الحدین». انظر ریاض المسائل ۱۵: ۵۳۳.

آراء فقهائنا

۱- ابن البراج: «فان شرب المسکر فی شهر رمضان، أو فی مکان شریف مثل حرم اللّه تعالی، و حرم رسوله أو أحد الأئمة علیهم السلام، أقیم علیه الحد و ادّب زائدا علی ذلک، لانتهاکه حرمة الذی ذکرناه.» «۲»

---

(۱). الکافی ۷: ۲۱۶ ح ۱۵- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۷۴ ح ۱.- البحار ۴۰: ۲۹۶ ح ۷۲- مصنف عبد الرزاق ۷: ۳۸۲ ح ۱۳۵۵۶.

(۲). المهذب ۲: ۵۳۶- انظر الکافی فی الفقه: ۴۱۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۸۴

۲- العلامة الحلی: «لو شرب المسکر فی شهر رمضان أو موضع شریف أو زمان شریف اقیم علیه الحد و ادب بعد ذلک بما یراه الامام.» «۱»

۳- الشیخ عباس القمی: «و من شرب الخمر فی شهر رمضان یجلد ثمانین جلدة، و یحبس لیلة، ثم یضرب عشرین لحرمة الشهر، کذا فعل علی بالنجاشی الشاعر.» «۲»

أقول: لعل هذا الحبس، للفصل بین اقامة حدین (أو اقامة حد و تعزیر) خوفا من الفرار، و لیس عقوبة مستقلة یستحقها الشارب نهار الصیام، خلافا لما یتراءی من لب الوسائل و ولایة الفقیه «۳» فراجع.

۴- الخونساری: «ادعی عدم الخلاف فی الحکم- یعنی المعاقبة زیادة علی الحد بانتهاک حرمة المکان أو الزمان- علی نحو الوجوب کوجوب أصل الحد، فیه إشکال، لأن المرسل المذکور لو لم یکن فیه إشکال من جهة الارسال فهو حکایة للفعل، و لم یعلم وجهه من الوجوب و الاستحباب فلا دلیل علی الوجوب و ما ذکر من العلة لیست علی نحو یستفاد منه الوجوب» جامع المدارک ۷: ۶۵.

الفصل الثانی حبس ساقی الخمر

الشافعی: «أ رأیتم رجلا سقی رجلا خمرا، أ یحدان جمیعا حد الخمر، أم یحد الشارب، خاصة؟.. قال:.. هذا لیس بشیء، لا یحد الّا الفاعل، و لا یقتل الّا القاتل، و لکن علی الآخر التعزیر و الحبس.» «۴»

أقول: و قد ورد فی حدیث المناهی: محمد بن علی بن الحسین باسناده عن شعیب بن واقد، عن الحسین بن زید، عن الصادق عن آبائه (ع): ان رسول اللّه (ص) نهی ان یشتری الخمر، و ان یسقی الخمر، و قال: لعن اللّه الخمر، و غارسها، و عاصرها و شاربها و ساقیها و بایعها و مشتریها، و آکل ثمنها، و حاملها و المحمولة الیه.» «۵»

و رواه ابن أبی شیبة بتفاوت. «۶»

فیمکن القول بحرمة السقی، نظرا الی هذه الروایة، و الی أن السقی اعانة علی الإثم،

---

(۱). تحریر الاحکام ۲: ۲۲۷.

(۲). لب الوسائل (المطبوع مع بدایة الهدایة للحر العاملی) ۲: ۴۶۸.

(۳). ولایة الفقیه ۲: ۴۵۱.

(۴). الام ۷: ۳۳۱- انظر التفریع ۲: ۲۲۶.

(۵). الوسائل ۱۲: ۱۶۵ ح ۵- انظر مرآة العقول ۲۲: ۲۵۴.

(۶). المصنّف ۶: ۴۴۷ ح ۱۶۶۶- انظر کنز العمّال ۵: ۳۴۸ ح ۱۳۱۷۷.- المعجم الکبیر ۱۲: ۲۳۳ ح ۱۲۹۷۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۸۵

فیعزر، إن قلنا بشمول «التعزیر علی المحرمات» للسجن.

لکن قد یقال بضعف سند روایة المناهی، و منع کلیة حرمة الاعانة، و قد مرّ فراجع، هذا و لم أر من تعرض لهذا الفرع من الفقهاء.

الفصل الثالث حبس السکران حتی یفیق

آراء المذاهب

ابن أبی شیبة: «حدثنا ابو بکر، قال: حدثنا ابو الاحوص عن أبی الحارث التیمی عن أبی ماجد الحنفی، قال: کنت عند عبد اللّه بن مسعود قاعدا فجاءه رجل من المسلمین بابن اخ له، فقال؛ یا أبا عبد الرحمن، ان ابن أخی وجدته سکرانا، فقال عبد اللّه: ترتروه و مزمزوه و استنکهوه، فترتروه و استنکهوه فوجد سکرانا، فرفع الی السجن فلما کان الغد جئت و جیء به.» «۱»

البیهقی: «قال ابو عبیدة: و هذا الحدیث، بعض اهل العلم ینکره، قال الشیخ: لضعف یحیی بن جابر، و جهالة أبی ما جد.» «۲»

أقول: لا وجه لتأخیر الحد، إلّا ان یقال: بأنّ السکران لا یحس ألم الحد و عذابه فیؤخر لذلک، أو بقیام نص فی المقام- ان کان- و قد أفتی الشیخ الطوسی بذلک دون اشارة الی الحبس فیه، فقال: «و لا یقام الحد علی السکران فی حال سکره، بل یمهل حتی یفیق ثم یقام علیه الحد.» «۳»

البیهقی: «ثنا ابن ابی الزناد، عن أبیه، عن الفقهاء من أهل المدینة، کانوا

---

(۱). المصنف ۱۰: ۳۶ ح ۸۶۷۴- مصنف عبد الرزّاق ۷: ۳۷۰ ح ۱۳۵۱۹- کنز العمال ۵: ۴۰۱ ح ۱۳۴۲۶.

(۲). السنن الکبری ۸: ۳۱۸.

(۳). النهایة: ۷۱۲- انظر المحلی ۱۱: ۳۷۱- الاختیار ۴: ۹۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۸۶

یقولون: لا یجلد السکران حتی یصحو.» «۱»

الفصل الرابع حبس السکران اذا أقرّ بحق

اشارة

ان السکران لو أقرّ بشیء من الحقوق فلا یقبل منه، اذ لم یجز عندنا اقاریره الّا ما خرج بالدلیل کضمان المتلفات، نعم یری ابن جنید الاسکافی- من فقهائنا- قبول اقاریره.

لکن عند السنة: یقبل اقراره فی حقوق العباد کالإقرار بالقذف فیحبس حتی یصحو فیحد للقذف ثم یحبس فیحد للشرب.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «و عندنا ان السکران یختلف حاله و فیما له و فیما علیه، فأمّا طلاقه و عتقه و عقوده کلها، فلا یصح عندنا بحال، و اما اذا زنا أو لاط أو جنی أو قذف أو سرق فانه یتعلق به جمیع احکامه کالصاحی، و اما الکفر، فینبغی ان نقول: یحکم علیه به.» «۲»

۲- المحقق الحلی: «و لا بد أن یکون- أی المقر- مکلفا حرا مختارا جائز التصرف..

و لو اقرّ المجنون لم یصح، و کذا المکره و السکران.» «۳»

۳- العلامة الحلی: «و المحجور علیه سبعة.. الثانی: المجنون و هو مسلوب القول مطلقا و فی حکمه النائم و المغمی علیه و المبرسم و السکران و شارب المرقد، و ان تعمد لغیر حاجة.» «۴»

---

(۱). السنن الکبری ۸: ۳۱۸.

(۲). المبسوط ۷: ۲۸۷.

(۳). شرایع الإسلام ۳: ۱۵۲.

(۴). قواعد الاحکام ۱: ۲۷۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۸۷

۴- السید العاملی: «و أمّا السکران ففی التذکرة: السکران الذی لا یحصل (لا یعقل ظ) أو لا یکون کامل العقل حال سکره لا یقبل اقراره عند علمائنا اجمع، و قال أیضا:

لا فرق عندنا بین أن یسکر قاصدا أو غیره و لم یلتفت الی خلاف أبی علی حیث قال:

انّ سکره إن کان من شرب محرّم اختار شربه، الزم باقراره کما یلزم بقضاء الصلاة.

و فیه: إن مؤاخذته بقضاء صلاته لا تقتضی الاعتداد بأقواله و أفعاله و ربما فرق بین السکران قاصدا و غیره » «... ۱»

۵- قال الشیخ محمد حسن النجفی: «کذا لا یصح الاقرار من السکران و لو بمحرم و ان وجب علیه قضاء الصلاة، خلافا للإسکافی فالزم من أسکر حراما باختیاره باقراره..» «۲»

آراء المذاهب الاخری

هذا و لکن الجزیری نقل عن السنة قبول اقاریره: «قال العلماء: إنّ السکران اذا اقرّ بحق من حقوق العباد فانه یقتص منه عقوبة له لأنه ادخل الآفة علی نفسه، فاذا اقرّ بقذف رجل أو امرأة من المسلمین و هو سکران، یحبس حتی یصحو فیحد حد القذف، ثم یحبس حتی یخف عنه ألم الضرب، فیحد مرة ثانیة حد شرب الخمر.» «۳»

الفصل الخامس: حبس المکثر للخمر

[آراء فقهائنا]

۱- عبد الرزاق: «عن معمر عن أیوب عن ابن سیرین قال: کان أبو محجن لا یزال یجلد فی الخمر فلما أکثر علیهم سجنوه و أوثقوه... » «۴»

أقول: أما عندنا فأصحاب الکبائر یقتلون فی الثالثة أو الرابعة بعد إقامة الحد مرتین «۵» فلا مجال للحبس و القید. و أما ابو محجن فهو عمرو بن حبیب الثقفی الصحابی، أسلم فی السنة التاسعة، و کان منهمکا فی الشرب لا یترکه خوف حد و لا لوم، و جلده عمر مرارا سبعا أو ثمانیا و نفاه إلی جزیرة فی البحر » «... ۶»

(۱). مفتاح الکرامة ۹: ۲۲۸.

(۲). جواهر الکلام ۳۵: ۱۰۴.

(۳). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۲۸.

(۴). المصنف ۹: ۲۴۳.

(۵). الروضة البهیة ۹: ۲۰۵ و ۳۴۵.

(۶). أسد الغابة ۵: ۲۹۰- أقول و لا غرابة فی صحابی یشرب الخمر، و قد عقد عبد الرزاق فی مصنفه بابا فیمن حد من اصحاب النبی ص ۹: ۲۴۰ مما یدل علی عدم نظریة عدالة الصحابة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۸۹

الباب الحادی عشر الحبس فی مسائل الزوجیّة: و فیه ثمانیة فصول

اشارة

۱- حبس المولی الممتنع عن الفیء أو الطلاق.

۲- حبس المظاهر الممتنع عن الفیء أو الطلاق.

۳- حبس الممتنع عن تعیین زوجته أو زوجاته.

۴- الحبس فی امتناع احد الزوجین من الطلاق.

۵- حبس الزوج و الولی لترک النفقة.

۶- حبس الزوج الممتنع عن اللعان.

۷- حبس الزوج فی بعض موارد الطلاق.

۸- حبس من یؤذی زوجته.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۹۱

الفصل الأوّل حبس المولی الممتنع من الفیء أو الطلاق

اشارة

بلغت الروایات حد الاستفاضة بحبس المولی الممتنع عن الفیء أو الطلاق و هو مما لا خلاف فیه عندنا، کما صرح بعدم الخلاف، فی الریاض و الجواهر.

و یکفینا فی ذلک قول الصدوق فی المقنع و الشیخ الطوسی فی المبسوط و الخلاف و النهایة، و الدیلمی فی المراسم و القاضی فی المهذب و غیرهم، و ان لم یصرح البعض الآخر، کالحلبی- فی الکافی- بالحبس و اکتفی بالتضییق علیه فی المطعم و المشرب.

و عن العامة قول بالحبس، کما فی الترمذی و الام، و إلیک الروایات ثم کلمات الفقهاء:

معنی الایلاء:

قال العلامة المجلسی: «الایلاء لغة: الحلف، و شرعا حلف الزوج الدائم علی ترک وطئ الزوجة المدخولة بها قبلا مطلقا أو زیادة علی اربعة أشهر للإضرار بها، و کان طلاقا فی الجاهلیة کالظهار فغیّر الشرع حکمه و جعل له احکاما خاصة إن جمع شرائطه

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۹۲

و الّا فهو یمین یعتبر فیه ما یعتبر فی الیمین أو یلحقه حکمه.» «۱»

الآیات و الروایات

«لِلَّذِینَ یُؤْلُونَ مِنْ نِسائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَإِنْ فاؤُ فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَحِیمٌ وَ إِنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِیعٌ عَلِیمٌ.» «۲»

۱- الکافی: «الحسین بن محمد، عن معلی بن محمد، عن الحسن بن علی، عن حماد بن عثمان، عن أبی عبد اللّه (ع) قال فی المولی اذا أبی أن یطلق قال: کان أمیر المؤمنین (ع) یجعل له حظیرة من قصب و یحبسه فیها و یمنعه من الطعام و الشراب حتی یطلق.» «۳»

رواه الشیخ فی التهذیب «۴» و الاستبصار «۵» عنه.

۲- و فیه: «الحسین بن محمد، عن حمدان القلانسی، عن اسحاق بن بنان، عن ابن بقاح، عن غیاث بن ابراهیم، عن أبی عبد اللّه (ع) قال: کان أمیر المؤمنین (ع) اذا أبی المولی ان یطلّق جعل له حظیرة من قصب و اعطاه ربع قوته حتی یطلق». «۶»

۳- تفسیر القمی: «روی عن أمیر المؤمنین علیه السلام انه بنی حظیرة من قصب و جعل فیها رجل (رجلا. وسائل) آلی من امرأته بعد اربعة أشهر، و قال له: اما ترجع الی المناکحة أو أن تطلّق و الّا احرقت علیک الحظیرة.» «۷»

۴- و فیه: «حدثنی أبی عن صفوان، عن ابن مسکان، عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (ع) قال: الإیلاء هو ان یحلف الرجل علی امرأته ألّا یجامعها، فان صبرت علیه فلها ان تصبر، فان رفعته الی الامام، أنظره اربعة أشهر، ثم یقول له بعد ذلک: اما

---

(۱). مرآة العقول ۲۱: ۲۲۰.

(۲). البقرة: ۲۲۶.

(۳). الکافی ۶: ۱۳۳ ح ۱۰- و عنه الوسائل ۱۵: ۵۴۵ ح ۱.

(۴). التهذیب ۸: ۶ ح ۱۳.

(۵). الاستبصار ۳: ۲۵۷ ح ۱.

(۶). الکافی ۶: ۱۳۳ ح ۱۳- و عنه الوسائل ۱۵: ۵۴۵ ح ۳.

(۷). تفسیر القمی ۱: ۷۳- و عنه الوسائل ۱۵: ۵۴۶ ح ۶ و البحار ۱۰۱: ۱۶۹ ح ۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۹۳

ان ترجع الی المناکحة و اما ان تطلق و الّا حبستک ابدا.» «۱»

۵- الفقیه: «و روی انه ان فاء و هو ان یرجع الی الجماع و الّا حبس فی حظیرة من قصب و شدّد علیه فی المأکل و المشرب حتی یطلق.» «۲»

۶- التهذیب: «و عنه (محمد بن یعقوب) عن محمد بن یحیی، عن احمد بن محمد، عن علی بن الحکم، عن علی بن أبی حمزة عن أبی بصیر قال: سمعت ابا عبد اللّه علیه السلام یقول: اذا آلی الرجل من امرأته، و هو أن یقول: و اللّه لا اجامعک کذا و کذا أو یقول و اللّه لأغیظنک ثم یغاضبها ثم یتربص بها اربعة اشهر فإن فاء و الإیفاء: ان یصالح أهله أو یطلق عند ذلک و لا یقع بینهما طلاق حتی یوقف و ان کان بعد الأربعة أشهر حبس حتی یفیء أو یطلق.» «۳»

۷- فقه الرضا: «و اعلم- یرحمک اللّه- ان الإیلاء أن یحلف الرجل ان لا یجامع امرأته، فله الی أن یذهب اربعة أشهر، فإن فاء بعد

ذلک و هو ان یرجع الی الجماع، فهی امرأته و علیه کفارة الیمین، و ان أبی ان یجامع بعد اربعة اشهر، قیل له: طلق فان فعل و الّا حبس فی حظیرة من قصب، و شدد علیه فی المأکل و المشرب حتی یطلق.» «۴»

۸- مسند زید: «حدثنی زید بن علی، عن أبیه، عن جده، عن علی- رضی اللّه عنهم- إنه کان یوقف المولی بعد الأربعة الاشهر، فیقول: اما ان تفیء، و اما ان تعزم الطلاق فان عزم للطلاق کانت تطلیقة واحدة.» «۵»

۹- المؤتلف: «حدثنا ابو بکر النیسابوری، حدثنا علی بن حرب، حدثنا سفیان بن عیینة عن الشیبانی، عن الشعبی، عن عمرو بن سلمة بن حرب: ان علیا کان یوقف المولی بعد اربعة اشهر حتی یفیء أو یطلق.» «۶»

۱۰- موضح الاوهام «أخبرنا القاضی أبو بکر أحمد بن الحسن الحرشی، حدثنا أبو العباس محمد بن یعقوب الاصم، أخبرنا الربیع بن سلیمان، أخبرنا الشافعی أخبرنا ابن عیینة، عن ابن إسحاق الشیبانی، عن الشعبی، عن عمرو بن سلمة، قال: شهدت علیا أوقف المولی. موضح الاوهام ۱: ۳۳۲.

---

(۱). تفسیر القمی: ۱: ۷۳- و عنه الوسائل ۱۵: ۵۴۱ ح ۵ و البحار ۱۰۱: ۱۶۹ ح ۲- جامع أحادیث الشیعة ۲۲: ۳۱۰ و ۳۱۲.

(۲). الفقیه ۳: ۳۳۹ ح ۲- و عنه الوسائل ۱۵: ۵۴۵ ح ۴.

(۳). التهذیب ۸: ۲ ح ۲- الاستبصار ۳: ۲۵۵ ح ۲- نقلا عن الکافی ۶: ۱۳۱ ح ۳ و لیس فیه: «حبس».

(۴). فقه الرضا: ۲۴۸ ب ۳۵- و عنه البحار ۱۰۱: ۱۷۰ ح ۵ و المستدرک ۱۵: ۴۰۳ ح ۴.

(۵). مسند زید ۲۹۶.

(۶). المؤتلف و المختلف ۲: ۷۱۴- سنن الدارقطنی ۴: ۶۱ ح ۱۴۷- انظر البحار ۱۰۱: ۱۷۰- المستدرک ۱۵: ۴۰۳- السنن الکبری ۷: ۳۷۶- مسند الشافعی ۸: ۴۲۶- اختلاف العلماء: ۱۸۳- نیل الاوطار ۶: ۲۵۶- مصنف عبد الرزاق ۶: ۴۵۷.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الصدوق: «و الإیلاء أن یقول الرجل لامرأته: و اللّه لأغیظنک، و لا اجامعک الی کذا و کذا فیتربص اربعة اشهر، فان فاء- و هو أن یصالح أهله و یجامع- فان اللّه غفور رحیم، و ان أبی ان یجامع قیل له: طلّق، فان فعل و الّا حبس فی حظیرة من قصب، و شدد علیه فی المآکل و المشارب حتی یطلق.» «۱»

۲- الشیخ الطوسی: «الایلاء لغة عبارة عن الیمین عن کل شیء، و قد انتقل فی الشرع الی ما هو أخص منه و هو اذا حلف الّا یطأ امرأته- الی أن قال: فان طلق فلا کلام، و ان امتنع من الطلاق و ماطل و دافع، حبسه الحاکم عندنا، و ضیق علیه حتی یفیء أو یطلق، و لا یطلق علیه، و قال قوم: یطلق علیه، و قال بعضهم: یقع الطلاق بانقضاء العدة» «۲».

۳- و قال فی الخلاف: «اذا امتنع بعد الاربعة اشهر من الفئة و الطلاق و ماطل و دافع، لا یجوز ان یطلق علیه، لکن یضیق علیه و یحبس و یلزم اما ان یطلق أو یفیء، و لیس للسلطان أن یطلق علیه.» «۳»

۴- و قال فی النهایة: «اما الإیلاء فهو أن یحلف الرجل باللّه تعالی الّا یجامع زوجته، ثم اقام علی یمینه، فاذا فعل ذلک، کانت المرأة بالخیار ان شاءت صبرت علیه، و ان شاءت خاصمته الی الحاکم، فان کفّر عن یمینه و راجع زوجته، فلا حق لها علیه، و ان اقام علی عضلها و الامتناع من وطیها، خیّره الحاکم بین ان یکفّر و یعود الی زوجته أو یطلق، فان أبی الرجوع و الطلاق جمیعا، و اقام علی الاضرار بها، حبسه الحاکم فی حظیرة من قصب، و ضیق علیه فی المطعم و المشرب حتی یفیء الی أمر اللّه.» «۴»

۵- ابو الصلاح الحلبی: «.. فان امتنع ضیّق علیه فی المطعم و المشرب حتی

(۱). المقنع: ۳۵۱.

(۲). المبسوط ۱۳۳ و ۱۲۳ و ۱۱۴.

(۳). الخلاف ۴: ۵۱۵ مسألة ۸- انظر: ۵۲۸ مسألة ۷.

(۴). النهایة: ۵۲۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۹۵

یفیء» «۱».

۶- سلار بن عبد العزیز: «.. فان اقام علی الیمین و أبی الرجوع الزمه الطلاق، فان لم یطلق و لم یرجع، حبسه و ضیّق علیه فی المطاعم و المشارب حتی یفیء أو یطلق.» «۲»

۷- ابن البراج: «فان امتنع من الرجوع الیها و الطلاق جمیعا و ثبت علی الاضرار بها ضیّق الحاکم علیه فی المطعم و المشرب و ذکر انه یحبسه فی حظیرة من قصب حتی یفیء إِلیٰ أَمْرِ اللّهِ تعالی و یراجع زوجته أو یطلق.» «۳»

۸- علی بن حمزة: «انما یقع الإیلاء.. و ان امتنع عنهما حبسه الحاکم فی حظیرة من قصب لیفیء أو یطلق.» «۴»

۹- الراوندی: «فاذا حلف الرجل ان لا یجامع زوجته کانت المرأة بالخیار ان شاءت صبرت علیه ابدا و ان شاءت خاصمته الی الحاکم فان استعدت علیه انظره الحاکم بعد رفعها الیه اربعة اشهر لیرتأی فی أمرها، فان کفّر و راجع، و الّا خیّره الحاکم بعد ذلک بین ان یکفّر و یعود أو یطلق، فان اقام علی الإضرار بها حبسه الحاکم و ضیّق علیه فی المطعم و المشرب حتی یفیء الی أمر اللّه فیکفّر و یرجع أو یطلق.» «۵»

۱۰- السید ابن زهرة ...: « فی الإیلاء.. فان أبی ضیّق علیه فی التصرف و المطعم و المشرب حتی یفعل ایهما اختار..» «۶»

۱۱- المحقق الحلّی: «.. فان اصرّ علی الامتناع ثم رافعته بعد المدة، خیّره الحاکم بین الفیئة و الطلاق، فان امتنع حبسه و ضیّق علیه فی المطعم و المشرب حتی یکفّر و یفیء أو یطلق.» «۷»

(۱). الکافی فی الفقه: ۳۰۲.

(۲). المراسم: ۱۵۹.

(۳). المهذب ۲: ۳۰۲.

(۴). الوسیلة: ۳۳۶.

(۵). فقه القرآن ۲: ۲۰۲.

(۶). غنیة النزوع: ۳۶۵.

(۷). المختصر النافع: ۲۰۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۹۶

۱۲- و قال فی الشرائع: «.. و ان امتنع من الأمرین حبس و ضیّق علیه حتی یفیء أو یطلق.» «۱»

۱۳- العلامة الحلی: «.. و لو امتنع من الأمرین حبس و ضیّق علیه فی المطعم و المشرب حتی یطلق أو یفیء» «۲».

۱۴- و قال ابنه فخر المحققین، معلقا علی قول والده فی القواعد: «و هذا هو الذی استقر علیه رأی امام المجتهدین والدی (قدس سره) و به أفتی.» «۳»

۱۵- الفاضل المقداد: «اذا وقع الإیلاء علی الوجه المذکور، ان صبرت المرأة فلا کلام و ان رفعت امرها الی الحاکم أمره بالکفارة و

العود، فان أبی انظره اربعة اشهر ثم الزمه اما بالطلاق أو الفئة و التکفیر، فان امتنع منهما معا حبسه و ضیق علیه فی المطعم و المشرب.» «۴»

۱۶- الشهید الثانی: «و ان امتنع من الأمرین لم یطلق عنه الحاکم لان الطلاق بید من اخذ بالساق، بل یحبسه و یعزره و یضیق علیه فی المطعم و المشرب، بأن یطعمه فی الحبس و یسقیه ما لا یصبر علیه مثله عادة..» «۵».

۱۷- السید الطباطبائی، بعد نقل کلام النافع: «بلا خلاف فیه.» «۶»

۱۸- الشیخ محمد حسن النجفی، بعد نقل کلام الشرائع: «بلا خلاف فیه.» «۷»

۱۹- السید الاصفهانی: «فی الإیلاء ... فان فعل احدهما و إلّا ضیق علیه و حبسه حتی یختار أحدهما.» «۸»

---

(۱). شرایع الإسلام ۳: ۸۶.

(۲). قواعد الاحکام: ۲: ۸۸.

(۳). إیضاح الفوائد: ۳: ۴۲۳.

(۴). کنز العرفان ۲: ۲۹۲.

(۵). مسالک الافهام ۱۰: ۱۴۳.

(۶). ریاض المسائل ۱۲: ۴۱۱ الایلاء.

(۷). جواهر الکلام ۳۳: ۳۱۵.

(۸). وسیلة النجاة (ط الحجریّة): ۳۹۰- و مثله تحریر الوسیلة ۲: ۳۲۱- و الشیخ الوالد فی تعالیقه علی الوسیلة: ۳۹۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۹۷

۲۰- السید الخوئی: «و اذا رافعته انظره الحاکم الی اربعة أشهر من حین المرافعة فان رجع و کفّر بعد الوطء، و الّا الزمه بالطلاق أو الفئة و التکفیر و یضیق علیه فی المطعم و المشرب.» «۱»

۲۱- السید الگلپایگانی: «ان المولی اذا أبی أن یطلق بعد المدة و لم یف، حبسه الامام و ضیق علیه.» «۲»

آراء المذاهب الاخری

۲۲- الشافعی: «فیها قولان.. و الثانی: یضیق علیه بالحبس حتی یفیء أو یطلق.» «۳»

۲۳- قال أبو عیسی: «اختلف اهل العلم فیه اذا مضت اربعة أشهر، فقال بعض أهل العلم من اصحاب النبی (ص) و غیرهم: اذا مضت اربعة أشهر یوقف، فاما ان یفیء و اما ان یطلق و هو قول مالک بن أنس و الشافعی و احمد و اسحاق، و ابو ثور و ابو عبید، و قال بعض أهل العلم من اصحاب النبی (ص) و غیرهم: اذا مضت اربعة اشهر فهی تطلیقة بائنة، و هو قول سفیان الثوری و أهل الکوفة» «۴».

۲۴- الفیروزآبادی: «فاذا انقضت المدة و طالبت بالفیئة وقف و طولب بالفیئة.» «۵»

۲۵- ابن رشد: «و هل یطلق القاضی اذا أبی الفیء أو الطلاق؟ أو یحبس حتی یطلق؟ فان مالکا قال: یطلق القاضی علیه، و قال أهل الظاهر: یحبس حتی یطلقها بنفسه.» «۶»

---

(۱). منهاج الصالحین ۲: ۳۴۸.

(۲). مجمع المسائل ۳: ۲۰۹.

(۳). الام ۸: ۲۰۰.

(۴). سنن الترمذی ۳: ۵۰۵ ب ۲۱- اختلاف العلماء للمروزی: ۱۸۳- انظر التفریع ۲: ۹۳- فیه تفاصیل و مسائل فی الباب.

(۵). التنبیه: ۱۸۵.

(۶). بدایة المجتهد ۲: ۱۰۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۹۸

۲۶- ابن قدامة: «و جملة ذلک: ان المولی یتربص اربعة اشهر کما أمر اللّه تعالی، و لا یطالب فیهن، فاذا مضت اربعة اشهر و رافعته امرأته الی الحاکم وقفه و امره بالفیئة، فان أبی امره بالطلاق و لا تطلق زوجته بنفس مضی المدة.» «۱»

۲۷- احمد بن یحیی: «.. فیحبس حتی یطلق أو یفیء القادر بالوطء.» «۲»

الفصل الثانی حبس المظاهر الممتنع عن الفیء أو الطلاق

اشارة

أورد الشیخ الطوسی فی التهذیب، عن أبی عبد اللّه (ع) بإیقاف المظاهر الممتنع عن الفیء أو الطلاق.

و بذلک أفتی جمع من الفقهاء کالسید فی الریاض، و الفاضل الهندی فی کشف اللثام، و الفاضل المقداد فی کنز العرفان و الشیخ محمد حسن النجفی فی الجواهر.

و من المعاصرین: السید الاصفهانی فی الوسیلة و السید الامام رضوان اللّه علیه فی التحریر و السید الگلپایگانی فی الوسیلة و الشیخ الوالد رحمه اللّه.

کما افتی البعض الآخر: بالتضییق علیه فی المطعم و المشرب و لعل المتفاهم منه الحبس لأنه یلازمه.

و من العامة: ففی عیون الازهار، ذلک، و هو رأی الحنفیة کما فی الفقه علی المذاهب.

الروایات

۱- التهذیب: «محمد بن احمد بن یحیی، عن محمد بن الحسن، عن وهیب بن حفص، عن أبی بصیر، قال: سألت ابا عبد اللّه علیه السلام عن رجل ظاهر من امرأته؟ قال: ان أتاها فعلیه عتق رقبة أو صیام شهرین متتابعین أو اطعام ستین

---

(۱). المغنی ۷: ۳۱۸.

(۲). عیون الازهار: ۲۳۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۲۹۹

مسکینا و الّا ترک ثلاثة أشهر، فان فاء و الّا أوقف حتی یسأل أ لک حاجة فی امرأتک أو تطلقها؟ فان فاء فلیس علیه بشیء و هی امرأته، فان طلق واحدة فهو أملک برجعتها.» «۱»

أقول: ان السجن قد یعبر عنه بألفاظ مختلفة و لعلها مترادفة کالوقف و الایقاف و الحصر و الاثبات، و الاقرار و الامساک، و ان کان المصطلح و المشهور هو السجن و الحبس، و علیه فیکون قوله (ع) فی الروایة «اوقف» من موارد السجن لأنه بمعنی «حبس».

آراء فقهائنا المصرحین بالحبس

۱- العلامة الحلی: «.. فان خرجت ثلاثة أشهر و لم یختر احدهما حبسه الحاکم و ضیّق علیه فی مطعمه و مشربه حتی یتخیّر احدهما.» «۲»

۲- الفاضل المقداد: «اذا حصل الظهار بشرائطه فان صبرت المرأة فلا کلام و ان رفعت أمرها الی الحاکم، طلبه و خیّره بین الطلاق و الامساک فان اختار ... و ان امتنع من الأمرین معا انظره ثلاثة أشهر ثم طلبه و أمره بما أمر به أولا، فان اصرّ ضیّق علیه فی المطعم و المشرب و حبسه حتی یختار احدهما.» «۳»

۳- السید الطباطبائی: «.. مع عدم اختیاره احد الأمرین یحبس و یضیق علیه فی المطعم و المشرب بان یمنع عما زاد علی سد الرمق حتی یفیء أو یطلق أو یختار أحد الأمرین و لا یجبر علی أحدهما بل یخیر بینهما و لا خلاف فی شیء من ذلک بل ظاهر جماعة الاجماع علیه و هو الحجة.» «۴»

۴- الفاضل الهندی: «.. فان خرجت الأشهر و لم یختر احدهما، حبسه الحاکم و ضیق علیه فی مطعمه و مشربه.» «۵»

---

(۱). التهذیب ۸: ۲۴ ح ۵۵.- انظر مصنف عبد الرزاق ۶: ۴۳۹.

(۲). قواعد الاحکام ۲: ۱۸۶.

(۳). کنز العرفان ۲: ۲۹۰.

(۴). ریاض المسائل ۱۲: ۴۰۱.

(۵). کشف اللثام ۱: ۱۵۹- مثله المجلس الاول فی الفقه: ۱۶۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۰۰

۵- الشیخ محمد حسن النجفی: «.. فان انقضت المدة و لم یختر احدهما حبسه و ضیق علیه فی المطعم و المشرب حتی یختار احدهما.» «۱»

۶- السید الاصفهانی: «اذا صبرت المظاهرة علی ترک وطئها، فلا اعتراض، و ان لم تصبر، رفعت امرها الی الحاکم، فیحضره و یخیره بین الرجعة بعد التکفیر و بین طلاقها، فإن اختار احدهما و الّا انظره ثلاث أشهر من حین المرافعة، فان انقضت المدة و لم یختر أحد الأمرین، حبسه و ضیق علیه فی المطعم و المشرب حتی یختار احدهما، و لا یجبره علی خصوص احدهما و لا یطلق عنه.» «۲»

آراء فقهائنا ممن لم یصرّح بالحبس

۱- ابو الصلاح الحلبی: «.. فان امتنع، انظره ثلاثة اشهر، فان فاء الی أمر اللّه تعالی، و الّا ضیق علیه فی المطعم و المشرب حتی یفیء إِلیٰ أَمْرِ اللّهِ سبحانه من الطلاق أو رجوع الیها و تکفیر.» «۳»

۲- المحقق الحلی: «ان صبرت المظاهرة، فلا اعتراض، و ان رفعت أمرها الی الحاکم، خیّره بین التکفیر و الرجعة، أو الطلاق و انظره ثلاثة اشهر من حین المرافعة، فان انقضت المدة و لم یختر احدهما، ضیق علیه فی المطعم و المشرب حتی یختار احدهما» «۴».

أقول: لا شبهة فی وجوب حبسه بعد انقضاء المدة کما صرح به جماعة من فقهائنا و یدل علیه مضافا الی الروایة، ان المورد من حقوق الناس التی یتوقف تحصیلها علی الحبس و قد صرح الشهید فی القواعد و الفوائد بأنّ: «ضابط الحبس: توقف استخراج

---

(۱). جواهر الکلام ۳۳: ۱۶۴.

(۲). وسیلة النجاة (الطبعة الحجریّة): ۳۸۹- انظر تحریر الوسیلة ۲: ۳۱۸- وسیلة النجاة (مع تعالیق السیّد الگلپایگانی) ۳: ۲۶۹- منهاج الصالحین ۲: ۳۴۶.

(۳). الکافی فی الفقه: ۳۰۳.

(۴). شرایع الإسلام ۳: ۶۶- انظر النهایة: ۵۲۶- الخلاف ۲: ۵۲۸- السرائر ۲: ۷۱۲- المهذب ۲: ۳۰۰- غنیة النزوع: ۳۶۵- المختصر النافع: ۲۰۶- تحریر الاحکام ۲: ۶۲- کنز العرفان ۲: ۲۹۰- جواهر الکلام ۳۳: ۱۶۴- مناهج المتّقین: ۳۸۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۰۱

الحق علیه.» «۱»

و لعل مقصود من أفتی بالتضییق علیه، الحبس اذ لا یمکن عادة إلّا به.

آراء المذاهب الاخری

۱- احمد بن یحیی: «و لها- أی الزوجة- طلب رفع التحریم، فیحبس له ان لم یطلق.» «۲»

۲- الجزیری: «.. ان الحنفیة لهم رأیان فی مثل هذه الحالة: فمنهم من یقول: ان قواعد المذهب و ان کانت بعدم اجباره علی الوطء، الّا فی العمر مرة واحدة فلا یمکن اجبار المظاهر علی التکفیر لیرفع الضرر علی امرأته بالوطء، و لکن من حیث ان الظهار معصیة حرّمها اللّه تعالی و جعل لرفع هذه المعصیة حدا فی الدنیا، فانه یجب علی القاضی الزامه بالتکفیر بالحبس أولا، فان لم یفعل یضربه الی ان یکفر أو یطلق..» «۳»

أقول: و فی القسم الأول من کلامه بحث، و نظر.

الفصل الثالث حبس الممتنع عن تعیین زوجته أو زوجاته

اشارة

و من موارد الحبس عندنا: هو ما لو أسلم المشرک علی أکثر من أربع نسوة و لم یختر منهن و لم یترک الباقی، فنظرا الی عدم جواز نکاح اکثر من اربع یجبره الحاکم علیه، فان امتنع، یحبسه الی ان یختار منهن، و قد أفتی بذلک- علی ما نعلم- الشیخ الطوسی فی المبسوط و العلامة الحلی فی التذکرة و الشهید الأول فی القواعد و الفاضل المقداد فی نضد القواعد، و القرافی من العامة فی الفروق، و لا نص خاص فیه، و لعل وجهه الحبس علی الممتنع من التصرف الواجب الذی لا تدخله النیابة کما صرح بذلک الشهید فی القواعد.

---

(۱). القواعد و الفوائد ۲: ۱۹۲.

(۲). عیون الازهار: ۲۳۱.

(۳). الفقه علی المذاهب الاربعة ۴: ۵۰۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۰۲

آراء فقهائنا

عقد الشیخ الطوسی- قده- فی المبسوط فصلا فی تزویج المشرکین من ص ۲۲۰ الی ۲۳۲ و إلیک قسما مما أورده من المسائل و التفریعات:

۱- «اذا أسلم و عنده ثمانی نسوة أسلمن معه، کان اختیار اربع واجبا علیه، و مفارقة البواقی، فان فعل، و الّا أجبره السلطان علیه، لأن المسلم لا یجوز له أن ینکح أکثر من اربع، و لا أن یستدیم أکثر من أربع، و للسلطان حبسه تعزیرا علیه فی ترک الواجب، فان فعل، و الّا أخرجه و عزره بالضرب، فان فعل، و الّا ردّه الی الحبس و الضرب، حتی یختار، لأنه حق، لا یختار إلّا من جهته.» «۱»

۲- و قال فی موضع آخر: «هذا اذا أسلم و هن کتابیات فاقمن علی الشرک أو أسلمن معه، أو کنّ وثنیات أو مجوسیات، فأسلمن معه، فامّا اذا اقمن علی الشرک فلا یجوز ان یختار منهن شیئا، لان المسلم لا ینکح و ثنیة و لا مجوسیة، و فیه خلاف.» «۲»

طبسی، نجم الدین، موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، در یک جلد، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم - ایران، اول، ه ق موارد السجن فی النصوص و الفتاوی؛ ص: ۳۰۲

۳- العلامة الحلی: «مسألة: اذا أسلم الکافر علی أکثر من اربع نسوة، و أسلمن معه أو بعده، قبل خروج العدة، أو أصررن و هن کتابیات، وقعت الفرقة بینه و بین ما زاد عن الأربع بالاسلام، و یجب علیه الاختیار و التعیین للأربع لقول النبی (ص) لغیلان بن سلمة الثقفی: اختر منهن اربعا، و فارق سایرهن، أمره بالاختیار، و الأمر للوجوب، و لأنه لو لم یختر اربعا کان متمسکا بنکاح بعد الإسلام، فلم یجز، فان المسلم کما لا یجوز له أن ینکح اکثر من اربع، کذا لا یجوز ان یستدیم اکثر من اربع، فان اختار اربعا و الّا حبسه الحاکم تعزیرا علیه فی ترک الواجب، فان اصرّ و لم یرتدع بالحبس، اخرجه و عزره و یحده بما یراه الحاکم، اما بالضرب أو غیره، فان فعل، و الّا ردّ الی الحبس و الضرب حتی یختار، لأنه حق لا یقضی الّا من جهته.» «۳»

۴- الشهید الأول: «ضابط الحبس: توقف استخراج الحق علیه، و یثبت فی

---

(۱). المبسوط ۴: ۲۳۱- انظر الجامع للشرائع: ۴۳۳.

(۲). المبسوط ۴: ۲۲۰.

(۳). تذکرة الفقهاء ۲: ۶۵۶- مثله فی التحریر ۲: ۱۹ انظر قواعد الاحکام ۲: ۲۱- انظر ترجمة غیلان فی اسد الغابة ۴: ۱۷۲. اقضیة رسول الله: ۱۹۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۰۳

مواضع:.. و من امتنع من التصرف الواجب علیه الذی لا تدخله النیابة کتعیین المختارة، و المطلقة..» «۱»

آراء المذاهب الاخری

۵- القرافی المالکی: «یحبس من امتنع من التصرف الواجب الذی لا تدخله النیابة کحبس من أسلم متزوجا باختین أو عشرة نسوة أو امرأة و ابنتها و امتنع من تعیین واحدة..» «۲»

اقول: لیس فی المقام دلیل خاص، و انما هو من موارد التعزیر علی ترک الواجب و فعل المحرم، و مبنی علی شمول التعزیر للحبس، کما هو رأی العلامة فی التذکرة و التحریر و القواعد.

الفصل الرابع الحبس فی امتناع احد الزوجین من الطلاق

تفرد العلامة الحلی فی القواعد باحتمال الحبس فیما لو عقد کل من الولیین علی امرأة لزوج، فاشتبه السابق منهما- العقدان- و امتنع کل من الزوجین عن الطلاق فاحتمل العلامة الحبس حتی یطلقها، کما احتمل فسخ الحاکم أو المرأة، فقال:

۱- العلامة الحلی: «فی مسألة ما لو نسی السابق من العقد علی امرأة من الولیین لزوجین: لو امتنعا من الطلاق احتمل حبسهما علیه، و

فسخ الحاکم، أو المرأة.» «۳»

۲- و قال ولده فخر المحققین فی شرحه علی القواعد: «أقول: إذا امتنعا من الطلاق احتمل حبسهما علیه، لوجوبه علیهما، فقد امتنعا من حق لآدمی مضیّق مع مطالبة صاحب الحق، فیحبسان علیه کسائر الحقوق، و یحتمل فسخ الحاکم، لعدم جواز

---

(۱). القواعد و الفوائد ۲: ۱۹۳- و مثله الفاضل المقداد فی نضد القواعد الفقهیّة: ۴۹۹.

(۲). الفروق ۴: ۸۰.

(۳). قواعد الاحکام ۲: ۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۰۴

الاجبار علی الطلاق، و یحتمل فسخ المرأة، لأنه یجوز لها الفسخ بالعیب کجبّ الزوج، لمنع بعض حقوقها، و هذا فیه منع الکل.

أقول: یحتمل ان یکون لکل من الزوجین الفسخ، کما یفسخ الزوج ذات العیب برتق الزوجة، و بالعکس، و الأولی عندی: فسخ الحاکم لأنّه ولیّ الممتنع، و لأنها مسألة اجتهادیة، و فیها إشکال و التباس، فیحتاج الی نظر و اجتهاد.» «۱»

الفصل الخامس حبس الزوج و الولی لترک النفقة

اشارة

وردت روایات بحبس الزوج لترکه النفقة، و فی روایات من غیر طرقنا: مع اعساره أیضا، کما روی الحبس فی ترک نفقة الولد، اما بالنسبة الی حبس الزوج الموسر، فقد أفتی بذلک الشیخ الطوسی فی المبسوط و الخلاف، و المحقق فی الشرائع و العلامة فی التحریر لکنه توقف فی المختلف.

اما المعاصرون فلم أجد من أفتی منهم بالحبس. نعم، عن بعضهم یجبره الحاکم أو عدول المؤمنین، و عن بعض آخر: یلزمه احد الأمرین الإنفاق أو الطلاق فان لم یفعل فیطلق الحاکم عنه. و الحبس فیه رأی کثیر من العامة أیضا.

اما بالنسبة الی نفقة الاقارب و العبد:

فقد نص العلامة الحلی فی القواعد و التحریر بحبسه مع الامتناع، اما السنة:

فالظاهر من المبسوط و عیون الازهار و شرح منتهی الارادات و سبل السلام و غیرها ذلک.

الروایات

۱- الجعفریات: «اخبرنا عبد اللّه، اخبرنا محمد، حدثنی موسی، قال: حدثنا أبی،

---

(۱). إیضاح الفوائد ۳: ۳۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۰۵

عن أبیه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبیه، عن جده، عن علی (علیهم السلام): ان امرأة استعدت علیا (ع) علی زوجها، فأمر علی (ع) بحبسه، و ذلک الزوج لا ینفق علیها إضرارا بها، فقال الزوج: احبسها معی، فقال علی (ع): ذلک لک، انطلقی معه.» «۱»

۲- و فیه: «اخبرنا عبد اللّه، اخبرنا محمد، حدثنی موسی، قال: حدثنا أبی عن أبیه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبیه، عن جده، عن علی (ع) قال: یجبر الرجل علی النفقة علی امرأته، فان لم یفعل حبس..» «۲»

۳- مسند زید: «حدثنی زید بن علی، عن أبیه، عن جده، عن علی رضی اللّه عنهم، انه کان یحبس فی النفقة، و فی الدین، و فی القصاص، و فی الحدود، و فی جمیع الحقوق» «۳».

۴- التهذیب: «محمد بن علی بن محبوب، عن بنان، عن أبیه، عن عبد اللّه، عن السکونی، عن جعفر بن محمد، عن أبیه عن علی علیه السلام: ان امرأة استعدت علی زوجها انه لا ینفق علیها و کان زوجها معسرا فأبی علی علیه السلام ان یحبسه، فقال:

إنّ مع العسر یسرا.» «۴»

و رواه فی ج ۷ أیضا: عن ابن قولویه، عن أبیه، عن سعد، عن احمد بن محمد بن عیسی، عن أبیه، عن عبد اللّه بن المغیرة عن السکونی..» «۵»

قال المجلسی الأول: «.. فمن ذلک ما رواه الشیخ فی الصحیح عن عبد اللّه بن المغیرة عن السکونی.. ثم قال استعدت: أی استنصرت.» «۶»

و قال المجلسی الثانی: «ضعیف علی المشهور، و قال الوالد العلامة تغمده اللّه بالغفران: یدل علی عدم الحبس مع الفقر و علی عدم الفسخ به.» «۷»

---

(۱). الجعفریات: ۱۰۸- و عنه المستدرک ۱۳: ۴۳۲ ح ۳.

(۲). الجعفریات: ۱۰۹- و عنه المستدرک ۱۵: ۱۵۷ ح ۳.

(۳). مسند زید: ۲۶۵.

(۴). التهذیب ۶: ۴۹۹ ح ۴۴- و عنه الوسائل ۱۳: ۱۴۸ ح ۲.- انظر: الکافی ۵: ۵۱۲ ح ۷- الفقیه ۳: ۲۷۹.

(۵). التهذیب ۷: ۴۵۴- و رواه فی الجعفریات: ۱۰۸- و عنه المستدرک ۱۵: ۲۱۸ ح ۵.- جامع أحادیث الشیعة ۲۱: ۴۵۴.

(۶). روضة المتّقین ۶: ۸۴.

(۷). ملاذ الاخیار ۱۰: ۲۰۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۰۶

۵- المحلی: «عن ابن جریج، عن عمرو بن شعیب، عن سعید بن المسیب: ان عمر حبس عصبة صبی أن ینفقوا علیه، الرجال دون النساء.» «۱»

۶- نیل الاوطار: «روی عبد اللّه بن الحسن العنبری: ان الزوج اذا أعسر عن النفقة، حبسه الحاکم حتی یجدها.» «۲»

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «فأمّا اذا کان موسرا بالنفقة فمنعها مع القدرة، کلفه الحاکم الانفاق علیها، فان لم یفعل، اجبره علی ذلک، فان أبی حبسه ابدا حتی ینفق علیها.» «۳»

۲- و قال فی الخلاف: «اذا وجبت النفقة علی الرجل، أما نفقة یوم بیوم، أو ما زاد علیه، للزوجة أو غیرها من ذوی النسب و امتنع من اعطائه الزمه الحاکم اعطاؤه، فان لم یفعل، حبسه، فان لم یفعل و وجد له من جنس ما علیه اعطاه، و ان کان من غیر جنسه، باع علیه و انفق علی من تجب له نفقته، و به قال الشافعی، و قال أبو حنیفة: ان وجد له من جنس ما علیه اعطاه، و الّا حبسه..» «۴»

۳- المحقق الحلی: «اذا دافع بالنفقة الواجبة، اجبره الحاکم، فان امتنع، حبسه.» «۵»

۴- العلامة الحلی فی بحث إعسار الرجل بنفقة الزوجة: «الواجد اذا ما طل بالنفقة و منعها اجبره الحاکم علی دفعها، فاذا امتنع حبس الی ان یدفع.» «۶»

۵- و قال أیضا: «نفقة الاقارب تجب علی طریق المواساة لسد الخلّة.. فلو امتنع الموسر من الانفاق جاز لمن یجب له النفقة منهم اخذ ما یحتاج الیه من ماله، إن لم یتمکن من الحاکم، و لو تمکن منه رفع امره الیه و ألزمه الانفاق، فان امتنع، حبسه

---

(۱). المحلی ۱۰: ۱۰۲.

(۲). نیل الاوطار ۵: ۳۲۶.

(۳). المبسوط ۶: ۲۲- انظر النهایة: ۳۶۰.

(۴). الخلاف ۵: ۱۲۹ مسألة ۳۲.

(۵). شرایع الإسلام ۲: ۳۵۳.

(۶). تحریر الاحکام: ۲: ۴۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۰۷

ابدا حتی ینفق.» «۱»

۶- و قال أیضا: «لو امتنع السید من الإنفاق، أجبر علیه أو علی البیع، سواء فی ذلک القن و المدبّر و أمّ الولد، و لو امتنع حبسه الحاکم.» ۲

۷- و قال فی المختلف فی مسألة خیار الزوجة للفسخ فی مورد اعسار الزوج: «نحن لا نوجب الحبس، بل نقول بالخیار فی الفسخ، و نحن فی ذلک من المتوقفین.» «۳»

۸- و قال فی القواعد: «و لو دافع الملی بالنفقة، اجبره الحاکم، فان امتنع حبسه.

و قال فی نفقة الأقارب: و اذا دافع بالنفقة أجبره الحاکم علیها، فان امتنع حبسه.» «۴»

۹- الشهید الأول: «و یجبر الحاکم، الممتنع عن الإنفاق، و ان کان له مال باعه الحاکم و انفق منه.» «۵»

۱۰- الشیخ یوسف البحرانی: «قالوا: لو دافع من وجبت علیه النفقة أجبره الحاکم، فان امتنع حبسه، و قیل: یتخیر بین حبسه و تأدیبه لینفق بنفسه، و بین ان یدفع من ماله قدر النفقة ان کان له مال ظاهر، و ان توقف علی بیع شیء من عقاره و ماله جاز، لأن حق النفقة واجب فکان کالدین..» «۶»

۱۱- الشیخ محمد حسن النجفی: «.. فان امتنع، حبسه اذا فرض توقف حصولها علیه لخفاء ماله مثلا.» «۷»

اما المعاصرون، فلیس فی کلماتهم، الحبس بل مجرد الاجبار و أمر الحاکم.

۱۲- السید ابو الحسن الاصفهانی: «لو امتنع من وجبت علیه النفقة، عن الانفاق، اجبره الحاکم، و مع عدمه فعدول المؤمنین.» «۸»

---

(۱) ۱ و ۲. تحریر الاحکام: ۲: ۵۰.

(۳). المختلف ۷: ۳۲۷ المسألة ۲۳۸.

(۴). قواعد الاحکام: ۲: ۵۶- انظر کشف اللثام ۱: ۱۰۹.

(۵). الروضة البهیة ۵: ۴۸۱.

(۶). الحدائق الناضرة: ۲۵: ۱۳۸.

(۷). جواهر الکلام ۳۱: ۳۸۸.

(۸). وسیلة النجاة ۳: ۳۶۵- و مثله تحریر الوسیلة ۲: ۲۸۹- نجاة العباد ۲: ۳۸۸- وسیلة النجاة (مع تعالیق

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۰۸

۱۳- السید الخوئی: «و اذا امتنع القادر علی النفقة عن الانفاق جاز لها ان ترفع أمرها الی الحاکم الشرعی، فیلزمه بأحد الأمرین من الإنفاق و الطلاق، فان امتنع عن الأمرین و لم یمکن الانفاق علیها من ماله جاز للحاکم طلاقها، و لا فرق بین الحاضر و الغائب.» «۱»

اقول: لو قلنا بثبوت الحبس فی الممتنع عن حقوق الآخرین- کما هو المسلّم- فیکون المورد من افراده فیحبس مع الایسار و المماطلة، أضف الی ذلک وجود روایات خاصة فی المقام فتکون دلیلا و شاهدا- ان لم یتم السند- فلو امتنع، فلا یبعد ما قاله السید الخوئی، دفعا للضرر، و ان توقف فیه العلامة الحلی فی المختلف.

آراء المذاهب الاخری

۱۴- السرخسی: «و یحبس الأبوان فی نفقة الولد و لا تشتبه النفقة بالدین لأن الانفاق علی الولد انما شرّع صیانة للولد عن الهلاک، و الممتنع کالقاصد الهلاک، و من قصد اهلاک ولده یحبس.» «۲»

و قال أیضا: «و ان کان القاضی لا یعلم من الزوج عسره، فسألت المرأة حبسه بالنفقة، لم یحبسه القاضی فی أول مرة لأنّ الحبس عقوبة لا یستوجبها الّا الظالم، و لم یظهر حیفه و ظلمه فی اول مرة فلا یحبسه، و لکن یأمره بأن ینفق علیها و یخبره انه یحبسه ان لم یفعل، فان عادت الیه مرتین أو ثلاثا حبسه لظهور ظلمه بالامتناع من ایفاء ما هو مستحق علیه، فان علم انه محتاج خلّی سبیله، لأنه مستحق للنظرة الی میسرة، و لیس بظالم فی الامتناع من الایفاء مع العجز، الی أن قال:

و ان کان غنیا لم یخرجه من السجن ابدا حتی یؤدی النفقة و الدین».

امّا مدة الحبس: فقال أیضا: «و ینبغی للقاضی اذا حبس الرجل شهرین أو ثلاثة فی نفقة أو دین أن یسأل عنه، و فی بعض المواضع ذکر اربعة اشهر، و فی روایة

السیّد الگلپایگانی) ۳: ۲۳۴- وسیلة النجاة (مع تعالیق الشیخ الوالد): ۳۶۵.

(۱). منهاج الصالحین ۲: ۳۲۴.

(۲). المبسوط ۲۰: ۹۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۰۹

الحسن عن أبی حنیفة: قدّر ذلک بستة اشهر. و ذکر الطحاوی عن أبی حنیفة: إن أدنی المدة فیه شهر، و الحاصل انه لیس فیه تقدیر لازم، لان الحبس للأضجار و ذلک مما یختلف فیه احوال الناس عادة، فالرأی فیه الی القاضی حتی اذا وقع فی اکبر رأیه انه یضجر بهذه المدة و یظهر مالا» «۱».

۱۵- الکندی: «و من عجز من الاحرار عن کسوة زوجته و نفقتها فهذا لازم له یسجن حتی ینفق فلا عذر له، و لیس هذا مثل الدین فیه الأجل حتی یوسر و یقدر. «۲»

و قال: فان لم ینفق علیها العبد و لا سیده، هل یحبس حتی ینفق علیها، أو یطلقها؟

فأقول: نعم یحبس المولی حتی ینفق علیها أو یطلقها.» «۳»

۱۶- الموصلی: «و لا یحبس والد فی دین ولده الّا اذا امتنع من الانفاق علیه.» «۴»

۱۷- احمد بن یحیی: «و یحبس لنفقة طفله، لا دینه. «۵» و قال فی باب نفقة الزوجة:

و ینفق الحاکم من مال الغائب مکفلا، و المتمرد، و یحبسه للتکسب» ۶.

۱۸- البهوتی: «فان امتنع- أجبره الحاکم- علیه فان أبی الدفع حبسه أو دفعها- أی النفقة- لزوجته (منه) أی من ماله (یوما بیوم) حیث امکن، لقیام الحاکم مقامه عند امتناعه، مما وجب علیه کسائر الدیون، فان لم یجد الّا عرضا أو عقارا باعه و انفق علیه منه (فان غیّب

ماله و صبر علی الحبس) فلها الفسخ لتعذر النفقة علیها من جهته کالمعسر.» «۷»

۱۹- محمد بن اسماعیل الصنعانی: «و القول الثالث: انه یحبس الزوج اذا اعسر بالنفقة حتی یجد ما ینفق و هو قول العنبری، و قالت الهادویة: یحبس للتکسب.

و القولان مشکلان، لان الواجب انما هو الغذاء فی وقته و العشاء فی وقته فهو واجب فی وقته، فالحبس ان کان فی خلال وجوب الواجب فهو مانع عنه، فیعود علی الغرض

---

(۱). المبسوط ۵: ۱۸۸.

(۲). المصنّف ۵۳.

(۳). المصنّف ۲۱۷.

(۴). الاختیار ۲: ۹۰.

(۵) ۵ و ۶. عیون الازهار ۴۶۹ و ۲۴۱.

(۷). شرح منتهی الارادات ۳: ۲۵۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۱۰

المراد بالنقض، و ان کان قبله، فلا وجوب فکیف یحبس لغیر واجب، و ان کان بعده صار کالدین، و لا یحبس له مع ظهور الاعسار اتفاقا.» «۱»

۲۰- قال الشوکانی بعد نقل روایة العنبری: «و هو فی غایة الضعف لان تحصیل الرزق غیر مقدور له، اذا کان ممن اعوزته المطالب و اکدت علیه جمیع المکاسب، اللهم الّا ان یتقاعد عن طلب اسباب الرزق و السعی له مع تمکنه من ذلک، فلهذا القول وجه.» «۲»

۲۱- الجزیری: «الحنفیة قالوا: ثم اذا کان- الزوج- موسرا، فان لها الحق فی بیع ماله فی نفقتها، فان لم تجد ماله تحبسه حتی ینفق، فاذا کان معسرا، و له ابن من غیرها موسرا أو عم، أو لها هی أخ موسرا و عمّ، فنفقتها علی زوجها، و لکن یؤمر ابنه الموسر أو أخوه الموسر أو عمّه أو أخوها أو عمّها هی بأداء النفقة، فان امتنع، حبس حتی ینفق، فاذا أیسر الزوج دفع الیه ما انفقه «۳».

المالکیة:.. فان ادعی انه موسر و لکنه امتنع عن الانفاق، فقیل: یحبس حتی ینفق، و قیل: یطلّق علیه.

الحنفیة: - نفقة الأولاد- فاذا کان الأب موسرا، و امتنع عن النفقة علی اولاده، حبس فی نفقتهم، و لا یحبس الوالد فی دین ولده الّا دین النفقة.

و قالوا: فاذا لم یکن لهم جد موسر و کان لهم عم او أخ موسر وجبت النفقة علی واحد منهما، فللأم ان تطالب احدهما بالانفاق بدون تقدیم لأحدهما علی الآخر، فاذا طالبت احدهما فرض علیه الانفاق، و یحبس ان امتنع، و الّا وجب الانفاق علی الاقرب فالأقرب.» «۴»

---

(۱). سبل السلام ۳: ۴۶۰.

(۲). نیل الاوطار ۶: ۳۲۶.

(۳). الفقه علی المذاهب الاربعة ۴: ۵۸۱ و ۵۸۶.

(۴). الفقه علی المذاهب الاربعة ۴: ۵۸۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۱۱

الفصل السادس حبس الزوج الممتنع عن اللعان

اشارة

ان الزوج لو قذف زوجته فلم یلاعن فقد ثبت علیه الحد- عندنا-، و ان لاعن و نکلت الزوجة عن ذلک، فقد ثبت علیها حد القذف، و لکن عن أبی حنیفة و اتباعه:

یحبس الزوج لو امتنع عن اللعان، و کذلک الزوجة لو نکلت، و به فسّر «العذاب» المذکور فی الآیة الشریفة.

الآیة: «وَ الَّذِینَ یَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَ لَمْ یَکُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِینَ وَ الْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَیْهِ إِنْ کَانَ مِنَ الْکَاذِبِینَ، وَ یَدْرَؤُا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْکَاذِبِینَ وَ الْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَیْهَا إِنْ کَانَ مِنَ الصَّادِقِینَ.» «۱»

الآثار من غیر طرقنا

۱- ابن أبی شیبة: «حدثنا ابو بکر، قال: حدثنا معتمر بن سلیمان، عن محمد بن الزبیر، عن مکحول، قال: اذا لاعن الرجل و ابت المرأة أن تلاعن رجمت، قال: حدثنا ابو بکر، قال حدثنا معاذ بن معاد، عن اشعث، عن الحسن، قال: تحبس» «۲».

۲- و فیه: «و قال عیسی: سمعت عند الشعبی یقول: یجبران علی اللعان و یحبسان حتی یتلاعنا.» ۳

آراء المفسّرین

۱- الشیخ الطوسی: «و الدرء: الدفع، و العذاب: الذی یدرأ عنهما بشهادتهما (الحد) لأنه بمنزلة من یشهد علیها اربعة شهود بالزنا و قال قوم هو الحبس لأنه لم تتم البیّنة

---

(۱). النور: ۷.

(۲) ۲ و ۳. المصنّف ۹: ۵۵۷ ح ۸۵۰۴ و ۵۵۸ ح ۸۵۰۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۱۲

بأربعة شهود، و انّما التعان الرجل درأ عنه الحد فی رمیه.» «۱»

۲- العلامة الطبرسی: «و یدرأ العذاب: و یدفع عن المرأة حد الزنا.» «۲»

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «و متی نکل الرجل عن اللعان قبل استکمال الشهادات کان علیها الحد و متی نکلت المرأة عن اللعان قبل استیفاء الشهادات کان علیها الرجم.» «۳»

۲- و قال فی الخلاف: «اذا لاعن الرجل الحرة المسلمة، و امتنعت من اللعان وجب علیها الحد، و به قال الشافعی..» «۴».

۳- و قال فی المبسوط: «اذا ادعت علی زوجها القذف، فانکر فشهد شاهدان علیه بالقذف، کان له أن یلاعن، و لیس ذلک تکذیبا لنفسه، لأنه یقول: انما انکرت ان أکون قذفت و البینة شهدت علیّ بأنی قد قلت لها: یا زانیة، و لیس هذا قذفا لأنی صادق فی قولی، فلیس هذا بقذف فلا یکون تکذیبا الی أن قال: فاما اذا ادعت المرأة علیه انه قال لها: یا زانیة، فقال: ما قلت یا زانیة و لیست بزانیة، ثم قامت البینة علیه بانه قال لها ذلک، فانه یکذّب نفسه، و لزمه الحد، لقیام البینة، و لیس له ان یلاعن، لأنه قد تقدم منه الاقرار بانها

لیست بزانیة، فلیس له أن یحقق کونها زانیة، بان یلتعن مع تقدم انکاره لها.» «۵»

۴- المحقق الحلی: «و لو اکذب نفسه فی اثناء اللعان، أو نکل، ثبت علیه الحد، و لم تثبت علیه الاحکام الباقیة.. و لو نکلت هی أو أقرت، رجمت و سقط الحد عنه

---

(۱). التبیان ۷: ۳۶۶- انظر الخلاف ۲: ۲۸۶ مسألة ۱۲.

(۲). مجمع البیان ۷: ۱۲۹- انظر کنز العرفان ۲: ۲۹۷- تفسیر الصافی ۳: ۴۱۹- تفسیر المیزان ۱۵: ۸۹- الدر المنثور ۵: ۲۴- التفسیر الکبیر ۲۳: ۱۶۷- مختصر تفسیر ابن کثیر ۲: ۵۸۴- روح المعانی ۱۸: ۱۰۹- روائع البیان ۲: ۹۰.

(۳). النهایة: ۵۲۱.

(۴). الخلاف ۵: ۱۴ مسألة ۱۲.

(۵). المبسوط ۵: ۱۹۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۱۳

و لم یزل الفراش، و لا یثبت التحریم.» «۱»

۵- السید الاصفهانی: «.. فلو قذفها ثم لاعن و نکلت هی عن اللعان، تخلّص الرجل عن حد القذف، و تحد المرأة حد الزانیة لأنّ لعان الرجل بمنزلة البینة فی اثبات زنا الزوجة» «۲».

آراء المذاهب الاخری

۱- الام: «.. و اذا قذف الرجل امرأته و شهد علیه الشهود بذلک و هو یجحد، فانّ أبا حنیفة کان یقول: اذا رفع الی الامام خبره، حبسه حتی یلاعن و بهذا یأخذ.. «۳»

و قال: قال أبو حنیفة: اذا نکلت وجب علیها الحبس حتی تلاعن.» «۴»

۲- ابن حزم: «و لم یبق فی الحکم بالنکول الّا قول زفر الذی وافقه علیه ابو یوسف و محمد بن الحسن صاحباه فوجدناه من حجة من ذهب الیه أنه ذکر آیة اللعان و قال:

انه لا خلاف فی ان الزوج ان نکل عن الإیمان، أو نکلت هی، فانّ علی الناکل حکما ما یلزمه بنکول الناکل المذکور: اما السجن و اما الحد.» «۵»

۳- الموصلی: «باب اللعان: و یجب بقذف الزوجة بالزنا أو بنفی الولد، اذا کانا من أهل الشهادة و هی ممن یحد قاذفها و طالبته بذلک، فان امتنع منه حبس حتی یلاعن أو یکذّب نفسه فیحد.. و تحبس حتی تلاعن أو تصدّقه» «۶».

۴- ابو یعلی الفرّاء: «فاذا التعن الزوج و لم تلتعن هی فلا حد علیها، و هل تحبس حتی تلاعن أو تقرّ؟ علی روایتین، احداهما تحبس، و الثانیة لا تحبس.» «۷»

---

(۱). شرایع الإسلام ۳: ۱۰۰- انظر جواهر الکلام ۳۴: ۶۷.

(۲). وسیلة النجاة: ۳۹۲- انظر وسیلة النجاة (مع تعالیق السیّد الگلپایگانی) ۳: ۲۷۴- تحریر الوسیلة ۲: ۳۲۵.

(۳). الام ۷: ۱۵۴.

(۴). الام ۸: ۲۱۲- بدایة المجتهد ۲: ۱۲۰- الخلاف ۵: ۱۴ مسألة ۱۲.

(۵). المحلی ۹: ۳۷۵.

(۶). الاختیار ۳: ۱۶۷.

(۷). الاحکام السلطانیّة: ۲۷۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۱۴

۵- ابن الجلاب: «و اذا امتنع احد الزوجین عن الالتعان، فان القاضی یحبسه حتی یلتعن، و عند الشافعی: لا یحبس و لکن یحد حد القذف.» «۱»

۶- المرداوی: «قوله: و ان لاعن و نکلت الزوجة خلی سبیلها، و لحقه الولد- ذکره الخرقی- اذا لاعن الزوج و نکلت المرأة: فلا حد علیها علی الصحیح من المذهب، و علیه جماهیر الاصحاب، و قطع به کثیر منهم، حتی قال الزرکشی: اما انتفاء الحد عنها، فلا نعلم فیه خلافا فی مذهبنا.. و عن الامام احمد تحبس حتی تقر أو تلاعن، اختاره القاضی و ابن البناء و الشیرازی.» «۲»

۷- البهوتی: «اذا لاعن الرجل و نکلته حبست حتی تقر اربعا أو تلاعن» «۳».

۸- الجزیری: «الحنفیة قالوا: اذا امتنع الرجل عن اللعان، حبس حتی یلاعن لأنه وجب علیه بنص القرآن الکریم، فیحبس فیه لقدرته علیه أو یکذب نفسه فیجلد..

و اذا لاعن الرجل، وجب علی المرأة اللعان بنص القرآن الکریم، فاذا امتنعت عن اللعان، و عن الاقرار، حبست حتی تلاعنه، أو تصدقه، فلا حاجة الی اللعان.» «۴»

۹- الصابونی: «اختلف الفقهاء فیما اذا نکل احد الزوجین عن اللعان هل یجب علیه الحد؟ علی مذهبین أ- مذهب الجمهور (مالک و الشافعی و احمد): ان الزوج اذا نکل عن اللعان فعلیه حد القذف، و اذا نکلت الزوجة عن اللعان فعلیها حد الزنی.

ب- و قال أبو حنیفة: اذا نکل الزوج عن اللعان حبس حتی یلاعن أو یکذب نفسه و اذا نکلت المرأة حبست حتی تلاعن أو تقر بالزنی فیقام علیها حینئذ الحد.» «۵»

---

(۱). تحفة الفقهاء: ۱: ۲۲۳.

(۲). الانصاف ۹: ۲۴۹.

(۳). شرح منتهی الارادات ۳: ۵۶۶.

(۴). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۱۰۹.

(۵). روائع البیان ۲: ۸۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۱۵

الفصل السابع حبس الزوج فی بعض موارد الطلاق

اشارة

۱- المدونة: «ان شهد احدهما علی رجل انه قال لامرأته: انت طالق ان دخلت الدار و انه دخل الدار و شهد الآخر انه قال لامرأته انت طالق إن کلمت فلانا، و انه کلّمه أ تطلّق علیه أم لا؟

قال مالک: لا تطلق علیه، و فی قول مالک الآخر: یلزم الزوج الیمین انه لم یطلق و یکون بحال ما وصفت لک ان أبی الیمین سجن.» «۱»

أقول: هذا النوع من الطلاق باطل عندنا لأنه طلاق بشرط، و إليك كلمات فقهائنا:

۱- قال الشيخ الطوسی: «فان قال: إن بدأتك بالكلام فأنت طالق، لم تطلق،..

لأنه طلاق بشرط» «۲».

۲- قال الشهيد: «و لا يقع الطلاق.. و لا معلقا على شرط، و هو ما أمكن وقوعه و عدمه كقدوم المسافر و دخولها الدار، أو صفة: و هو ما قطع بحصوله عادة كطلوع الشمس و زوالها، و هو موضع وفاق منّا.» «۳»

فرع

الحبس فيما لو ادعت الزوجة الطلاق، أو شهد الشاهدان أو شاهد واحد ذلك..

فقد ادعى بعض السنة: يحبس حتى يحلف، فان طال حبسه يخلّى سبيله و يدين فی ذلك كما فی المدونة و التفريع.

۱- المدونة: «أ رأيت الطلاق، أ يحلف فيه فی قول مالك اذا ادعته المرأة على

---

(۱). المدوّنة الكبرى ۳: ۴۱ و ۴۷.

(۲). المبسوط ۵: ۱۳ و ۳۹.

(۳). الروضة البهية ۶: ۱۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۱۶

زوجها؟ قال: قال مالك: لا يحلف لها الّا أن تأتی بشاهد واحد، فيحلف لها، فان أبی؟

قال مالك آخر ما قال: يسجن حتى يحلف و ثبت على هذا القول، و قال: قد كان مرة يقول لنا: يفرق بينهما اذا أبى أن يحلف، قال: ابن القاسم: و أنا أرى إن أبى أن يحلف و طال حبسه ان يخلّى سبيله و يدين فی ذلك، قال: و قد بلغنی ذلك عن مالك.» «۱»

۲- ابن الجلاب: «و اذا ادعت المرأة الطلاق على زوجها لم يحلف بدعواها فان اقامت على ذلك شاهدا واحدا، لم تحلف مع شاهدها، و لم يثبت الطلاق على زوجها، لكن يحلف لها زوجها فان حلف برئ من دعواها، و ان نكل عن اليمين، ففيها روايتان: احداهما انها تطلق عليه بالشاهد و النكول لأنهما أقوى من الشاهد و اليمين لكونهما سببين من جهتين مختلفتين، و الرواية الاخرى انه اذا نكل عن اليمين، حبس، فان طال حبسه ترك، و على المرأة ان تمتنع منه، و لا تظهر له زينة و تمنعه نفسها، فلا يصحبها الّا مكرهة.» «۲»

أقول: لا بد من ملاحظة ان المورد، هل يثبت بشاهدين أم يكفی شاهد واحد، أم مع اليمين أيضا، فمثل الطلاق الذی لا يثبت الّا بشاهدين فلا وجه لحبسه فيما لو اقامت الزوجة شاهدا واحدا، أضف الى ذلك ان انكار الزوج، يعد من الأقوال المفيدة للرجعة كما عليه المشهور «۳» و امّا بالنسبة الى دعوى العتق، فكذلك اذ يتوقف على اقامة شاهدين.

۱- قال الشيخ الطوسی: «اذا ادعى عبد على سيده انه اعتقه فأنكر، فأتى العبد بشاهدين فشهدا له عند الحاكم عدالتهما، فقال له العبد فرّق بيننا حتى نبحث عن العدالة، قال قوم يفرّق بينهما، و قال آخرون لا يفرق، و الأول أقوى.. هذا اذا أتى بشاهدين فان أتى بشاهد واحد، و قال: لی شاهد آخر قريب و انا آتيك به، قال قوم

---

(۱). المدوّنة الكبرى ۵: ۱۳۶- انظر ۱۷۸ و ج ۳: ۴۷ و المحلّى ۹: ۳۷۴.

(۲). التفريع ۲: ۱۰۶ فصل ۶۹- انظر ۱۰۵ فصل ۶۸۴.

(۳). مسالك الافهام ۹: ۱۸۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۱۷

یفرق بینهما، و قال آخرون لا یفرق لأنه لم یأت بالبینة التامة و کذلک کل حق لا یثبت الّا بشاهدین کالنکاح و الطلاق و القصاص و نحو ذلک ان أتی بشاهدین حبس له خصمه، و ان أتی بشاهد واحد فهل یحبس خصمه حتی یأتی بآخر؟ علی القولین.. «۱»

الی ان قال: و کل موضع حبسناه بشاهد واحد لم یحبس ابدا، و یقال للمشهود له ان جئت بعد ثلاث و الّا اطلقناه.» ۲

۲- و قال الشهید الثانی: «قوله اذا ادعی العبد العتق.. و اما مع اقامة الشاهد الواحد قبل الیمین فعدم الکمال أوضح لأنه یتمکن من اثبات الحق بالحلف و لم یفعل فلا وجه للحبس قبل ثبوت الحق، و انما قید المصنف الشاهد بالمال، لیتمکن اثباته معجّلا بالیمین، فیکون فی قوة البینة الکاملة، فلو کان الحق مما لا یثبت الّا بشاهدین کالطلاق لم یحبس لعدم کمال البینة حینئذ کذا نص علیه الشیخ و ذکر فیه احتمالا- فی الحبس أیضا، و ربّما قیل بجواز الحبس ان رآه الحاکم صلاحا و لا بأس به لأنها مسألة اجتهادیة فیناط بنظر الحاکم.» «۳»

الفصل الثامن حبس من یؤذی زوجته

قد یقال: بحبس الحاکم من یؤذی زوجته، بل عقوبته زائدا علی ذلک، و لکنه مبنی علی إطلاق ولایة الحاکم و شمولها للمورد.

الکندی فی المصنف: «قوله: قلت: فاذا صح عند الحاکم انه یؤذیها و یشتمها هل یجبره علی أن یطلقها، و اما ان یکفّ عنها یده و لسانه..؟ قال: یحبسه اذا صح معه اذیّته لها أو شتمه ایاها، و یعاقبه بما یری من العقوبة من ضرب أو غیره.» «۴»

---

(۱) ۱ و ۲. المبسوط ۸: ۲۵۴.

(۳). مسالک الافهام ۱۴: ۳۲۰.

(۴). المصنّف: ۱۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۱۹

الباب الثّانی عشر حبس أعداء الدولة و مناوئیه: و فیه أحد عشر فصلا

اشارة

۱- هل یحبس الجاسوس.

آراء الفقهاء حول تجسس الذمی.

آراء الفقهاء حول خروج الجاسوس الی الجهاد.

آراء الفقهاء حول المعاهد و المستأمن اذا تجسس.

۲- حبس الباغی.

۳- حبس الأسری.

۴- حبس رهائن الکفار مقابل أسری المسلمین و حبسهم.

۵- حبس غیر البالغ من المشرکین.

۶- حبس الممتنعین عن دفع الجزیة.

۷- حبس أهل الجزیة اذا ارادوا الفرار الی دار الحرب.

۸- حبس من اراد الخروج علی الإمام (ع).

۹- حبس المحارب.

۱۰- حبس العجزة و النساء و الأطفال من البغاة.

۱۱- الحبس للنزول علی حکم الإمام (ع).

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۲۱

الفصل الأوّل هل یحبس الجاسوس؟

اشارة

مقتضی بعض الأحادیث و الشواهد التاریخیة فی کتب الفریقین هو قتل الجاسوس و للإمام العفو عنه لو کان مسلما أو أسلم کما روی عن الإمام الحسن (ع) انه قتل جاسوسین لمعاویة، و روی عن الصادق: قتل الجاسوس، هذا، و لکن فقهاؤنا- رضوان اللّه علیهم- أفتوا فی المسلم بالتعزیر إن شاء الامام و حرمانه من الغنیمة، کالشیخ فی المبسوط، و العلامة الحلی فی القواعد و المنتهی، مستدلین بقصة حاطب.. بل و لغیر الإمام تعزیره من باب النهی عن المنکر کما یظهر من المحقق القمی فی جامع الشتات.

امّا السنة: فعن أبی حنیفة و الأوزاعی و أبی یوسف: إنّ المسلم من الجواسیس یحبس، و به قال فی الترغیب، و البستی فی معالم السنن و غیره، و عن بعض آخر منهم:

انه یقتل کما عن ابن عقیل و الداوی، و ابن القاسم و احمد بن یحیی فی عیون الازهار و فصّل آخرون بین المتکرر منه و غیره کما عن ابن تیمیة و ابن الجوزی.

و لعل الأظهر هو التفصیل بین المسلم و الذمّی و الحربی اما الأخیر فیقتل و ذلک لجواز قتله حتی و لو لم یتجسس، و امّا الذمی: فان صدق علیه انه نقض العهد بذلک فیقتل أو یسترق و سیجیء الخلاف فیه، و اما المسلم فیعزر علی فعله الحرام، و هذا هو

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۲۲

الذی یمکن أن یستخلص من مطاوی الأحادیث، و فتاوی الفقهاء.

ما ورد فی الجاسوس

۱- الشیخ المفید: «فلما بلغ معاویة بن أبی سفیان وفاة أمیر المؤمنین (ع) و بیعة الناس ابنه الحسن (ع) دسّ رجلا من حمیر الی الکوفة و رجلا من بنی القین الی البصرة لیکتبا الیه بالأخبار و یفسدا علی الحسن (ع) الأمور فعرف ذلک الحسن (ع) فأمر باستخراج الحمیری من عند لحّام بالکوفة فاخرج و أمر بضرب عنقه و کتب الی البصرة باستخراج القینی من بنی سلیم فاخرج و ضربت عنقه، و کتب الحسن (ع) الی معاویة: اما بعد فانک دسست الرجال للاحتیال و الاغتیال و ارصدت العیون کأنک تحب اللقاء..» «۱»

۲- دعائم الإسلام: «روینا ذلک عن أبی جعفر محمد بن علی (ع).. و الجاسوس و العین اذا ظفر بهما قتلا، کذلک روینا عن أهل البیت.» «۲»

۳- علی بن ابراهیم القمی: «سورة الممتحنة: «بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ، یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّی وَ عَدُوَّکُمْ أَوْلِیاءَ تُلْقُونَ إِلَیْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ» «۳» نزلت فی حاطب بن أبی بلتعة.. و کان سبب ذلک ان حاطب، کان قد أسلم، و هاجر الی المدینة، و کان عیاله بمکة، و کانت قریش، تخاف ان یغزوهم رسول اللّه (ص) فصاروا الی عیال حاطب، و سألوهم: ان یکتبوا الی حاطب، یسألوه عن خبر محمد رسول اللّه (ص) و هل یرید ان یغزو مکة؟ فکتبوا الی حاطب یسألونه عن ذلک، فکتب الیهم حاطب، ان رسول اللّه (ص) یرید

ذلک، و دفع الکتاب الی امرأة تسمّی صفیّة، فوضعته فی قرنها- أی الذوابة- و مرت، فنزل جبرئیل (ع) علی رسول اللّه (ص) فأخبره بذلک، فبعث رسول اللّه أمیر المؤمنین (ع) و الزبیر فی طلبها، فلحقوها، فقال لها أمیر المؤمنین (ع): این الکتاب؟ فقالت: ما معی، ففتّشوها فلم یجدوا معها شیئا، فقال الزبیر: ما نری معها شیئا، فقال أمیر المؤمنین: و اللّه، ما کذّبنا رسول اللّه (ص) و لا کذب رسول اللّه (ص) علی جبرئیل (ع) و لا کذب جبرئیل علی اللّه جل ثناؤه، و اللّه، لتظهرنّ لی الکتاب، أو

---

(۱). الارشاد: ۱۸۸- و عنه کشف الغمة ۲: ۱۶۴، و فیه: و یفسدا علی الحسن (ع) الامور و قلوب الناس.- شرح نهج البلاغة لابن أبی الحدید ۱۶: ص ۳۱ الاغانی ۲۱: ص ۲۸.

(۲). دعائم الإسلام ۱: ۳۹۸- و عنه المستدرک ۱۱: ۹۸ ح ۲- و ۱۸: ۱۹۷ ح ۱.

(۳). الممتحنة (۶۰) آیة ۱- ۲

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۲۳

لأوردنّ رأسک الی رسول اللّه (ص)، فقالت تنحّیا حتی أخرجه، فأخرجت الکتاب من قرنها، فأخذه أمیر المؤمنین (ع) و جاء به الی رسول اللّه (ص) فقال رسول اللّه (ص):

یا حاطب ما هذا؟ فقال حاطب: و اللّه یا رسول اللّه (ص) ما نافقت و لا غیّرت و لا بدّلت و إنی أشهد أن لا إله إلّا اللّه، و أنک رسول اللّه (ص) حقا، و لکن أهلی و عیالی کتبوا إلیّ بحسن صنیع قریش الیهم فأحببت أن أجازی قریشا بحسن معاشرتهم، فانزل اللّه جل ثناؤه علی رسول اللّه (ص) «یا أَیُّهَا «۱» الَّذِینَ آمَنُوا» الآیة. «۲»

۴- أمین الإسلام الطبرسی: «و کتب فی الکتاب: من حاطب بن أبی بلتعة الی أهل مکة: ان رسول اللّه یریدکم فخذوا حذرکم.. فرجعوا بالکتاب الی رسول اللّه (ص)، فأرسل الی حاطب، فأتاه، فقال له: هل تعرف الکتاب؟ قال:

نعم، قال: فما حملک علی ما صنعت؟ قال: یا رسول اللّه، و اللّه ما کفرت منذ أسلمت، و لا غششتک منذ نصحتک، و لا احببتهم منذ فارقتهم، و لکن لم یکن أحد من المهاجرین الّا و له بمکة من یمنع عشیرته، و کنت عریرا فیهم- أی غریبا- و کان أهلی بین ظهرانیهم، فخشیت علی أهلی، فأردت أن اتخذ عندهم یدا، و قد علمت ان اللّه ینزل بهم بأسه، و ان کتابی لا یغنی عنهم شیئا فصدّقه رسول اللّه (ص)..» «۳»

۵- فرات بن ابراهیم: معنعنا عن ابن عباس رضی اللّه عنه «.. فبعث رسول اللّه (ص) رجلین من اصحابه فی أثرها- ساره-: أمیر المؤمنین (ع) و الزبیر بن العوام، و أخبرهما خبر الصحیفة، فقال (ص): ان اعطتکم الصحیفة فخلوا سبیلها و الّا فاضربوا عنقه،.. ثم رجعا الی النبی (ص) فأعطیاه الصحیفة، فإذا فیها: من حاطب بن أبی بلتعة الی أهل مکة: ان محمدا قد نفر، فانّی لا أدری ایاکم أراد، أو غیرکم فعلیکم بالحذر » «... ۴»

قال العلامة الطباطبائی: «و هذا المعنی مروی فی عدة من الروایات، عن نفر من

---

(۱). الممتحنة: ۱.

(۲). القمی ۲: ۳۶۱- و عنه نور الثقلین ۵: ۲۹۹ ح ۳ و البرهان ۴: ۳۲۳ ح ۱ و الصافی ۵: ۱۶۰.

(۳). مجمع البیان ۹: ۲۷۰.

(۴). تفسیر فرات: ۱۸۳- و عنه البحار ۲۰: ۱۳۶ ح ۳۰.- المعجم الکبیر ۳: ۲۰۵ ح ۳۰۶۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۲۴

الصحابة، کأنس و جابر و عمر، و ابن عباس، و جمع من التابعین کحسن و غیره، و الروایة من حیث متنها لا تخلو من بحث: اما أولا

فلأنّ ظاهرها، بل صریحها إن حاطب، کان یستحق بصنعه ما صنع، القتل، أو جزاء دون ذلک، و انما صرف عنه ذلک، کونه بدریا، فالبدری لا یؤاخذ بما أتی به من معصیة، کما یصرح به قوله (ص) لعمر فی هذه الروایة: «انه شهد بدرا» و فی روایة الحسن: انهم أهل بدر، فاجتنب أهل بدر، انهم أهل بدر فاجتنب أهل بدر، انهم اهل بدر، فاجتنب اهل بدر، و یعارضه ما فی قصة الإفک، ان النبی (ص) بعد ما نزلت براءة عائشة، حد مسطح بن اثاثة، و کان من الآفکین، و کان مسطح هذا من السابقین الأولین من المهاجرین، و ممن شهد بدرا، کما فی صحیحی البخاری، و مسلم، و حدّه النبی (ص) کما نطقت به الروایات الکثیرة الواردة فی تفسیر آیات الإفک..» «۱»

۶- ابو داود: «عن سلمة بن الأکوع، قال: أتی النبیّ عین، من المشرکین و هو فی سفر فجلس عند اصحابه ثم انسلّ، فقال النبی (ص) اطلبوه فاقتلوه قال: فسبقتهم الیه فقتلته و أخذت سلبه، فنفلنی إیّاه.» «۲»

۷- و فیه: «عن سلمة، قال: غزوت مع رسول اللّه (ص) هوازن، قال: فبینما نتضحّی و عامتنا مشاة و فینا ضعفة، اذ جاء رجل، علی جمل احمر فانتزع طلقا من حقو البعیر فقید به جمله ثم جاء یتغذی مع القوم، فلما رأی ضعفتهم، ورقة ظهرهم، خرج یعدو الی جمله، فأطلقه ثم اناخه فقعد علیه ثم خرج یرکضه، و اتبعه رجل من أسلم علی ناقة ورقاء هی أمثل ظهر القوم قال: فخرجت أعدو، فادرکته و رأس الناقة عند ورک الجمل، ثم تقدمت حتی کنت عند ورک الجمل، ثم تقدمت حتی اخذت بخطام الجمل، فانخته، فلما وضع رکبته بالأرض اخترطت سیفی فاضرب رأسه، فندر، فجئت براحلته، و ما علیها أقودها، فاستقبلنی رسول اللّه (ص)، قال: له سلبه أجمع.» «۳»

قال البستی: «قوله نتضحی معناه: نتغذی، و الضحاء ممدود الغداء، و الطلق: سیر

---

(۱). تفسیر المیزان ۱۹: ۲۷۲.

(۲). سنن ابی داود ۳: ۴۸ ح ۲۶۵۳. انظر البخاری الجهاد ۱: ۴۲۸- مسلم ۲: ۸۲- الاقضیة: ۷۷ المعجم الکبیر ۷: ۲۹ ح ۶۲۷۲ و ۶۲۷۳.

(۳). سنن ابی داود ۳: ۴۹ ح ۲۶۵۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۲۵

یقید به البعیر، و حقوه مؤخره، ندر: معناه بان منه و سقط.» «۱»

أقول: و الظاهر انها قضیة واحدة نقلت بتفاوت.

۸- و فیه: «عن حارثة بن مضرب، عن فرات بن حیان، ان رسول اللّه (ص) امر بقتله و کان عینا لأبی سفیان، و کان حلیفا لرجل من الأنصار، فمر بحلقة من الانصار، فقال: انی مسلم، فقال رجل من الانصار: یا رسول اللّه: انه یقول: انی مسلم، فقال رسول اللّه (ص) ان منکم رجالا نکلهم الی ایمانهم، منهم فرات بن حیان» «۲».

و أضاف ابن الأثیر فی روایته: «.. منهم فرات بن حیان، و اطلقه و لم یزل یغزو مع رسول اللّه (ص) الی أن توفی رسول اللّه (ص) فانتقل الی مکة، فنزلها و کان عقبه بها، و لما أسلم، حسن اسلامه، و فقه فی الدین و کرم علی النبی (ص)..» «۳»

۹- الواقدی: فی غزوة المریسیع: «فلما نزل- أی النبی (ص)- ببقعاء «۴» اصاب عینا للمشرکین، فقالوا له: ما وراءک؟ این الناس؟ قال: لا علم لی بهم، قال عمر:

لتصدقنّ، أو لأضربنّ عنقک، قال «فأنا رجل من بلمصطلق، ترکت الحارث بن أبی ضرار، قد جمع لکم الجموع و تجلب الیه ناس کثیر، و بعثنی إلیکم لآتیه بخبرکم و هل تحرکتم من المدینة، فأتی عمر بذلک رسول اللّه (ص) فأخبره الخبر، فدعاه رسول اللّه (ص) الی الإسلام، فأبی، فقال عمر: یا رسول اللّه (ص) أضرب عنقه؟

فقدمه رسول اللّه (ص) فضرب عنقه.» «۵»

۱۰- و فیه: «حدثنی عبد اللّه بن جعفر، عن یعقوب بن عتبة، قال: بعث رسول اللّه (ص) علیا فی مائة رجل الی حی سعد، بفدک، و بلغ رسول اللّه (ص) ان لهم جمعا یریدون ان یمدّوا یهود خیبر، فسار اللیل، و کمن النهار، حتی انتهی الی الهمج «۶»، فأصاب عینا، فقال:

ما انت؟ هل لک علم بما وراءک من جمع من بنی سعد؟ قال:

---

(۱). معالم السنن ۲: ۲۷۶.

(۲). سنن ابی داود ۳: ۴۸ ح ۲۶۵۲. عبد الرزاق ۵: ۲۰۸ ح ۹۳۹۶.

(۳). اسد الغابة ۴: ۱۷۵- انظر المعجم الکبیر ۲: ۱۹۲- طبقات ابن سعد ۲: ۳۶- الکامل لابن الاثیر ۲: ۱۴۵.

(۴). اسم قریة من قری الیمامة- انظر معجم البلدان ۱: ۴۷۱.

(۵). المغازی ۱: ۴۰۶.

(۶). ماء و عیون علیه نخل من المدینة من جهة وادی القری معجم البلدان ۵: ۴۱۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۲۶

لا علم لی به، فشدّوا علیه، فاقرّ انه عین لهم، بعثوه الی خیبر، یعرض علی یهود خیبر نصرهم، علی ان یجعلوا لهم من تمرهم کما جعلوا لغیرهم، و یقدمون علیهم، فقالوا له:

فأین القوم؟ قال: ترکتهم، و قد تجمّع منهم مائتا رجل، و رأسهم وبر بن علیم، قالوا:

فسربنا حتی تدلّنا، قال: علی ان تؤمّنونی قالوا: ان دللتنا علیهم، و علی سرحهم امناک، و الّا فلا امان لک. قال: فذلک، فخرج بهم دلیلا لهم حتی ساء ظنهم به، و أوفی بهم علی فدافد و آکام، ثم أفضی بهم الی سهوله، فاذا نعم کثیر و شاء، فقال:

هذا نعمهم و شاءهم، فأغاروا علیه فضموا النعم و الشاء، قال: ارسلونی: قالوا: لا، حتی نأمن الطلب و نذر بهم الراعی، رعاء الغنم و الشاء، فهربوا الی جمعهم، فحذروهم، فتفرقوا، و هربوا، فقال الدلیل: علام تحبسنی؟ فقد تفرقت الاعراب، و انذرهم الرعاء؟

قال علی (ع): لم نبلغ معسکرهم، فانتهی بهم الیه، فلم یر احدا، فأرسلوه، و ساقوا النعم و الشاء، النعم خمسمائة بعیر، و الفا شاة.» «۱»

أقول: تعرض الفقهاء لمسألة الاستعانة بالمشرکین فی الجهاد و لم أجد من تعرض لمسألة استخدام الجاسوس الکافر بخصوصها و قد یفهم منها جوازه مطلقا کما انها تدلّ، علی انه مهدور الدم بقرینة عفو أمیر المؤمنین عنه.

آراء فقهائنا القائلین بالتعزیر

۱- الشیخ الطوسی: «و اذا تجسس مسلم لأهل الحرب و کتب الیهم، فأطلعهم علی اخبار المسلمین، لم یحل بذلک قتله، لان حاطب بن أبی بلتعة، کتب الی أهل مکة کتابا یخبرهم بخبر المسلمین، فلم یستحل النبی (ص) قتله.. و للإمام ان یعفو عنه، و له ان یعزّره، لان النبی (ص) عفی عن حاطب» «۲»

۲- ابن البراج الطرابلسی: «مسألة: اذا تجسس انسان لأهل الحرب، و حمل الیهم اخبار المسلمین، هل یجوز قتله بذلک أم لا؟

الجواب: لا یجوز قتله بذلک، لان حاطب ابن أبی بلتعة، کاتب أهل مکة بأخبار

---

(۱). المغازی ۲: ۵۶۲.

(۲). المبسوط ۲: ۱۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۲۷

المسلمین، فلم یر رسول اللّه (ص) قتله بذلک، غیر ان الامام یعزّره علی ذلک، و له العفو عنه» «۱».

۳- العلامة الحلی: «و لو تجسس مسلم لأهل الحرب و اطلعهم، علی عورات المسلمین، لم یحل قتله، بل یعزر، إن شاء الامام» «۲».

۴- و قال فی المنتهی: «اذا کتب بعض المسلمین الی المشرکین، بخبر الإمام: ما عزم علیه من قصدهم، و یعرّفهم احواله، فانه لا یقتل

ذلک، لما روی: ان حاطب بن أبی بلتعة.. اذا عرفت هذا، فان الإمام یعزّره بحسب حاله، و ما یقتضیه نظر الإمام، و لا یسهم من الغنیمة إلّا أن یتوب، فیحصل الغنیمة» «۳».

۵- المحقق القمی: «السؤال: هل یجوز للمسلم أن یتعاون مع الکفار فی تسخیر البلاد الاسلامیة و نهبهم و قتلهم و أسرهم؟ و لو توقف الغلبة علی الکفار فی هذه المعرکة (حرب ایران مع الروس) علی تهجیرهم و عقوبة بعض المتمردین و تهجیر الذین یؤون جاسوس المشرکین و یذیعون اسرار المسلمین فهل ذلک جائز أم لا؟ الجواب: لا یجوز أسر المسلم و نهب أمواله، و اما قتله: فلو توقف الدفاع عن الإسلام و المسلمین علی قتله فیجوز ذلک، و امّا انّه هل یدخل ذلک تحت عنوان المحارب و قد یکون حده القتل، فنقول: لا یختص الحکم بکونه فی حال القتال و المحاربة بل هو تابع للإسلام، ثم ان قتله یتوقف علی جواز اجراء الحدود فی زمان الغیبة و علی فرضه فهو وظیفة المجتهد العادل، و إنّی فی ذلک من المتوقفین، نعم علی الحاکم أن یعزّرهم بما یراه صلاحا، نعم لو لم یقدر الحاکم علی ذلک فیجوز ذلک لغیر الحاکم من باب الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر بما یقتضیه، بل یجب، لکن مع مراعاة الأسهل فالأسهل.» «۴»

۶- ولایة الفقیه: «و یظهر من الآثار و الروایات الاسلامیة ان الجزاء المناسب لهذا الذنب العظیم- أی التجسس- هو القتل و الإعدام، الّا ان یعفی عنه لجهات مبرّرة له،

---

(۱). جواهر الفقه: ۵۱.

(۲). قواعد الاحکام ۱: ۱۱۱.

(۳). منتهی المطلب ۲: ۹۵۹- و مثله فی ص ۹۳۹.

(۴). جامع الشتات ۱: ۹۰- ترجمنا النص من الفارسیّة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۲۸

فان عظم الجنایة و جزاؤها متناسبان للشرور و الخسارات المترتبة علیها ... و بالجملة:

فالظاهر ان استحقاق الجواسیس للقتل، کان أمرا واضحا فی عصر النبی (ص) و الأئمة علیهم السلام، و ان کان قد یعفی عنهم لجهات مبررة، هذا مضافا الی صدق عنوان المنافق و المفسد و المحارب، و الباغی، علی الجاسوس غالبا، فتدبر ... و قال: و الحاصل ان حفظ النظام الذی هو من أهمّ الفرائض، یتوقف علی سیاسة الحزم مع المنافقین، و جواسیس الأعداء » « ... ۱».

أقول: حتی و لو صدق علیه المنافق، فان ذلک لا یسوّغ قتله، و لعله لذلک أمر بالتدبر.

ثمّ انّ الظاهر من الأحادیث و النصوص التاریخیة، و فتاوی الفقهاء، هو التفصیل، بین المسلم، و الذمی، و الکافر، امّا المسلم فلا یقتل، بل یعزر- کما علیه الطوسی و الحلی و القمی- و لعل منه الحبس حتی یتوب.

و امّا الذمی: فحکمه تابع للاشتراط فی عقد الذمة، علی قول البعض، أو ینحل عقد الذمة، حتی و لو لم یشترط، علی رأی آخر، و سیأتی التعرض للآراء.

و امّا الحربی: فهو مهدور الدم، حتی و لو لم یتجسس، و ذلک لحربه مع الإسلام.

و یؤید عدم جواز قتل الجاسوس المسلم، مضافا الی الاحتیاط فی الدماء، و الأصل، فتواهم بکراهة خروجه مع المسلمین الی الجهاد، کما صرح به القاضی ابن البراج و العلامة الحلی، و کاشف الغطاء، و و.. اذ لو کان حکمه الإعدام فکیف یفتی بکراهة خروجه الی الجهاد، الّا أن یقال: بان کراهة اخراجه للجهاد- خروجه- انما هو فی حالة عفو الامام عنه، و هو لا ینافی ان یکون حکمه القتل، و یؤید عدم قتله أیضا قصة ابن أبی بلتعة و الأزدی «۲» الّا ان یقال: بان حکمهما کان القتل، و عفی النبی (ص) و الامام علی (ع) عنهما، و اما قتل الامام حسن (ع) جاسوس معاویة، فقد یکون من باب البغی و الافساد و لیس مجرد التجسس، و یشهد لذلک جوابه (ع)

لمعاویة:

«دسست الرجال للاحتیال و الاغتیال، و أرصدت العیون، کأنک تحب اللقاء،

---

(۱). ولایة الفقیه ۲: ۷۴۰.

(۲). انظر «حبس الاسیر».

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۲۹

و ما أوشک ذلک» «۱».

و اما ما عن الدعائم: «و الجاسوس و العین اذا ظفر بهما قتلا.» فهی مرسلة، أو یجمع بینها و بین غیرها بحملها علی الجاسوس الکافر.

آراء المذاهب الاخری القائلین بالحبس

۱- أبو یوسف: «و سألت یا أمیر المؤمنین عن الجواسیس یوجدون و هم من أهل الذمة، أو أهل الحرب أو من المسلمین، فان کانوا من أهل الحرب، أو من أهل الذمة ممن یؤدّی الجزیة من الیهود و النصاری و المجوس فاضرب أعناقهم، و ان کانوا من أهل الإسلام معروفین، فأوجعهم عقوبة و أطل حبسهم حتی یحدثوا توبة.» «۲»

۲- البستی: «و فیه- أی قصة حاطب- دلیل علی أنّ الجاسوس اذا کان مسلما لم یقتل، و اختلفوا فیما یفعل به من العقوبة فقال اصحاب الرأی فی المسلم: اذا کتب الی العدو، و دلّه علی عورات المسلمین یوجع عقوبة و یطال حبسه.» «۳»

۳- العینی: «.. و عن أبی حنیفة و الأوزاعی: یوجع عقوبة و یطال حبسه.» «۴»

آراء فقهائنا حول: تجسس الذمی

۱- الشیخ الطوسی: «فأما ما فیه منافاة الأمان، فهو أن یجتمعوا علی قتال المسلمین، فمتی فعلوا ذلک، نقضوا العهد، و سواء شرط ذلک فی عقد الذمة أو لم یشرط، لأن شرط الذمة، یقتضی ان یکونوا فی أمان من المسلمین، و المسلمون فی أمان منهم، و امّا ما فیه ضرر علی المسلمین، یذکر فیه ستة أشیاء:.. و لا یقطع علیه- أی المسلم- الطریق، و لا یؤدی للمشرکین عیبا، و لا یعین علی المسلمین بدلالة أو بکتبة کتاب الی أهل الحرب، بأخبار المسلمین، و یطلعهم علی عوراتهم، فان خالفوا شرطا من هذه

---

(۱). الارشاد: ۱۸۸.

(۲). الخراج: ۱۹۰.

(۳). معالم السنن ۲: ۲۷۴.

(۴). عمدة القاری ۱۴: ۲۵۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۳۰

الشرائط، نظر، فان لم یکن مشروطا فی عقد الذمة لم ینقض العهد، لکن ان کان ما فعله یوجب حدا أقیم علیه الحد، فان لم یوجبه عزر، و ان کان مشروطا علیه فی عقد الذمة کان نقضا للعهد، لأنّه فعل ما ینافی الأمان» «۱».

۲- علی بن حمزة: «.. الکفار ضربان: فضرب یجوز اقراره علی دینه، و هم الیهود و النصاری و المجوس، بشرطین: قبول الجزیة و التزام احکام الإسلام علیهم، و هی:

ترک التظاهر بالمحرمات، و جمیعا ثمانیة عشر شیئا:.. و الاعانة علی المسلمین، اما باطلاع أهل الحرب علی أحوال المسلمین، أو بکتاب الیهم، بأخبار أهل الإسلام، أو بإیواء عین منهم.. فاذا التزموا ترک جمیع ذلک، و هو الصغار، جاز عقد الذمة لهم، فان خالفوا شیئا من ذلک خرجوا من الذمة.» «۲»

۳- السید ابن زهرة: «و شرائط الجزیة: أن لا یجاهروا المسلمین بکفرهم..

و لا یعینوا علی أهل الإسلام.. و متی اخلّوا بشیء منها صارت دماؤهم هدرا و أموالهم و أهالیهم فیئا للمسلمین، بدلیل الاجماع المشار الیه.» «۳»

۴- ابن ادریس: «و شرائط الذمة: الامتناع من مجاهرة المسلمین بأکل لحم الخنزیر.. و ان لا- یأووا عینا علی المسلمین، و لا یعاونوا علیهم کافرا، و ان لا یستقروا علی مسلم، فمتی فعلوا شیئا من ذلک فقد خرجوا من الذمة، و جری علیهم احکام الکفار الحربیین الذین لا کتاب لهم.» «۴»

۵- المحقق الحلی: «فی شرائط الذمة و هی ستة: - الثالث: ان لا یؤذوا المسلمین کالزنی بنسائهم و.. و ایواء المشرکین، و التجسس لهم، فان فعلوا شیئا من ذلک و کان ترکه مشترطا فی الهدنة، کان نقضا، و ان لم یکن مشترطا، کانوا علی عهدهم، و فعل بهم ما یقتضیه جنایتهم، من حد، أو تعزیر.» «۵»

---

(۱). المبسوط: ۴۳.

(۲). الوسیلة: ۲۰۰.

(۳). الغنیة: ۲۰۳.

(۴). السرائر ۲: ص ۶.

(۵). شرایع الإسلام ۱: ۳۲۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۳۱

۶- العلامة الحلی: «و شرائط الذمة أحد عشر:.. السابع: ایواء عین المشرکین، الثامن: المعاونة علی المسلمین بدلالة المشرکین علی عوراتهم، أو مکاتبتهم، و هذه الستة، ان شرطت فی عقد الذمة؛ انتقض العهد بمخالفة أحدها، و الّا فلا، نعم یحد، أو یعزر، بحسب الجنایة، و لو أراد أحدهم فعل ذلک، منع منه، فان مانع بالقتال نقض عهده.» «۱»

۷- الشهیدان: «و الکتابی کذلک- یقاتل حتی یسلم أو یقتل- الّا ان یلتزم بشرط الذمة، و هی.. و ترک التعرض للمسلمین مطلقا، بالفتنة عن دینهم و قطع الطریق، و ایواء عین المشرکین- و جاسوسهم- و الدلالة علی عورات المسلمین، قال فی الشرح:

و الأولان لا- بد منهما فی عقد الذمة.. و اما باقی الشروط فظاهر العبارة انها کذلک، و به صرح فی الدروس، و قیل: لا یخرجون بمخالفتها الّا مع اشتراطها علیهم، و هو الأظهر.» «۲»

۸- الشیخ جعفر کاشف الغطاء: «.. سادسها: ان کل من ظهرت منه خیانة للمسلمین، بأن کان عینا جاسوسا للکفار یوصل الیهم الأخبار، أو یسعی بفتنتهم لیفرق کلمتهم، و یوهن قولهم، انحل عقده.» «۳»

- و قال أیضا: «السابع و العشرون: انه ینحل العاصم من جزیة، و غیرها بإخلالهم بامور المسلمین، بان یکونوا جواسیس للمشرکین، أو مخذلین للمسلمین، أو موقعی الفتنة بینهم، و نحو ذلک مما یقتضی و هن و هدّة الإسلام.» ۴

۹- الامام الخمینی: «الخامس: ان لا- یؤذوا المسلمین کالزنی بنسائهم.. و ایواء عین المشرکین، و التجسس لهم، و لا یبعد ان یکون الأخیران سیما الثانی منهما، من منافیات الأمان و لزوم ترکهما من مقتضیاته.» «۵»

---

(۱). قواعد الاحکام ۱: ۱۰۲- انظر جامع المقاصد ۳: ۳۷۸- منتهی المطلب ۲: ۹۵۹- إیضاح الفوائد ۱: ۳۷۷.

(۲). الروضة البهیة ۲: ۳۸۸.

(۳) ۳ و ۴. کشف الغطاء: ۴۰۰- انظر کتاب غنائم الایام للقمی: ۵۹۲.

(۵). تحریر الوسیلة ۲: ۴۵۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۳۲

آراء المذاهب الاخری

۱۰- ابو یعلی الفرّاء: «و یلزم الذمی ترک ما فیه ضرر علی المسلمین و آحادهم، فی مال، أو نفس و هی ثمانیة أشیاء:.. و لا یؤوی للمشرکین عینا، أعنی جاسوسا، و لا یعاون علی المسلمین بدلالة، أعنی لا یکاتب بأخبار المسلمین » «... ۱»

۱۱- الفیروزآبادی: «و ان زنی احدهم بمسلمة أو آوی عینا ... نظر فان لم یکن قد شرط ذلک فی عقد الذمة لم ینتقض عهده، و ان شرط علیهم، فقد قیل ینتقض، و قیل لا ینتقض.» «۲»

۱۲- ابن تیمیة: «فی أهل الذمة، و من قطع الطریق علی المسلمین، أو تجسس علیهم، أو اعان أهل الحرب علی سبی المسلمین أو أسرهم، و ذهب بهم الی دار الحرب و نحو ذلک مما فیه نصرة علی المسلمین فهذا یقتل و لو أسلم.» «۳»

۱۳- العینی: «قال الأوزاعی فی الجاسوس الکافر: فان کان کافرا یکون ناقضا للعهد.» «۴»

آراء الفقهاء حول خروج الجاسوس الی الجهاد

و مما یؤید بل یدل علی عدم قتل الجاسوس المسلم لتجسسه هو فتوی الفقهاء بجواز أو وجوب منعه عن الخروج الی الجهاد مع المسلمین- علی الاختلاف فی الآراء- فلو کان حکمه الاعدام، لم یتأمل الامام أو الحاکم المبسوط الید فی اجراء الحد، و حینئذ لا یبقی مجال لهذه المسألة، اللهم الّا أن یکون هناک مانع من قتله فعلا بسبب عشیرته، أو یقال: بعفو الامام عنه، لکن ما هو وجه منعه عن الجهاد حینئذ؟ الّا أن یقال: الوجه عدم الاطمینان الیه.

---

(۱). الاحکام السلطانیة: ۱۵۸.

(۲). التنبیه: ۲۳۹.

(۳). الفتاوی الکبری ۴: ۶۰۱.

(۴). عمدة القاری ۱۴: ۲۵۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۳۳

۱- القاضی ابن البراج: «و اذا عرف الإمام من رجل الإرجاف، و التحوین «۱» و معاونة المشرکین، کان له أن یمنعه من الغزو.. و الاعانة: ان یری عینا منهم، یطلعهم علی عورات المسلمین، أو یکاتبهم بأخبارهم، و من کان علی واحد من هذه الصفات کان للإمام منعه من الخروج مع المسلمین، فان لم یمنعه و خرج، لم یعط من الغنیمة و لم یسهم له سهم، لأنه لیس من المجاهدین بل هو بفعله عاص.» «۲»

۲- العلامة الحلی: «و لا ینبغی أن یخرج الامام معه المخذل، کمن یزهّد فی الخروج و یعتذر بالحر و شبهه، و لا المرجف، و هو من یقول: هلکت سریة المسلمین، و لا من یعین علی التجسس، و اطلاع الکفار علی عورات المسلمین.» «۳»

۳- المحقق الکرکی بعد نقل کلام العلامة: «المراد: لا یجوز ذلک بدلیل قوله و لا من یعین- و وجهه ان فی ذلک ضررا للمسلمین.» «۴»

آراء المذاهب الاخری القائلین بغیر الحبس

۱- البستی: «قال الأوزاعی: ان کان مسلما عاقبه الإمام عقوبة منکلة و غرّبه الی بعض الآفاق فی وثاق، و ان کان ذمیا فقد نقض عهده، و قال مالک: لم اسمع فیه شیئا و أری فیه اجتهاد الإمام، و قال الشافعی: اذا کان هذا من الرجل ذی الهیئة بجهالة کما کان من حاطب بجهالة و کان غیر متهم احببت ان یتجافی عنه، و ان کان من غیر ذی الهیئة کان للإمام تعزیره.» «۵»

القرطبی: «قال سحنون: و إذا کاتب المسلم أهل الحرب قتل و لم یستتب و ماله لورثته و قال غیره: یجلد جلدا وجیعا و یطال حبسه و ینفی عن موضع یقرب للکفار.» الاقضیة: ۸۰ و قال أیضا: «و فی المستخرجة: قال ابن القاسم فی الجاسوس یقتل و لا یوف لهذا توبة و هو کالزندیق و فی کتاب الله تعالی «وَ فِیکُمْ سَمّاعُونَ لَهُمْ» فهذا الجاسوس و قول سحنون اصح » ... الاقضیة ۸۰ ۲- ابن تیمیة: «و یقتل الجاسوس الذی یکرر التجسس.» «۶»

۳- المرداوی: «و جوز ابن عقیل، قتل مسلم جاسوس للکفار، و زاد ابن الجوزی:

ان خیف دوامه.. و توقف فیه احمد، و قال ابن الجوزی فی کشف المشکل: دلّ

---

(۱). او التحدیل، او التخذیل: و المراد منه: صرف المسلمین عن الحرب.

(۲). المهذب ۱: ۲۹۷.

(۳). قواعد الاحکام ۱: ۱۰۳- و مثله التحریر ۱: ۱۳۴- منتهی المطلب ۲: ۹۰۶.

(۴). جامع المقاصد ۳: ۳۸۹.

(۵). معالم السنن ۲: ۲۷۴.

(۶). الاختیارات العلمیّة (الفتاوی الکبری) ۴: ۶۰۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۳۴

حدیث حاطب علی ان الجاسوس المسلم لا یقتل، و رده فی الفروع، و هو کما قال.» «۱»

۴- أحمد بن یحیی: «فصل فی اقامة الحدود: و الیه وحده- یعنی الإمام- اقامة الحدود و.. و قتل الجاسوس.» «۲»

۵- العینی: «قال الداوی: الجاسوس یقتل، و انما نفی القتل عن حاطب لما علم النبی (ص) منه، و لکن مذهب الشافعی و طائفة: ان الجاسوس المسلم یعزر، و لا یجوز قتله، و ان کان ذا هیئة عفی عنه لهذا الحدیث- حاطب- و قال ابن وهب من المالکیة:

- یقتل الّا أن یتوب، و عن بعضهم: انه یقتل اذا کانت عادته ذلک، و به قال ابن الماجشون، و قال ابن القاسم: یضرب عنقه، لأنه لا تعرف توبته، و به قال سحنون و من قال بقتله، فقد خالف الحدیث، و أقوال المتقدمین.

و قال الأوزاعی: فان کان کافرا یکون ناقضا للعهد، و قال اصبغ: الجاسوس الحربی یقتل، و المسلم و الذمی یعاقبان، الّا ان یظاهرا علی الإسلام، فیقتلان، و فیه کما قال الطبری: اذا ظهر للإمام رجل من أهل الستر أنه قد کاتب عدوا من المشرکین، ینذره مما اسرّه المسلمون فیهم من عزم، و لم یکن معروفا بالغش للإسلام و أهله، و کان ذلک من فعله هفوة و زلّة، من غیر ان یکون لها اخوات، یجوز العفو عنه، کما فعل رسول اللّه صلّی اللّه تعالی علیه و آله و سلم، بحاطب من عفوه عن جرمه، بعد ما اطلع علیه من فعله.

و قال العینی أیضا فی ذکر ما یستفاد من قصة حاطب: فیه هتک الجاسوس رجلا کان أو امرأة، اذا کانت فی ذلک مصلحة، أو کان فی الستر مفسدة، و فیه: ان الجاسوس، لا یخرجه تجسسه من الإیمان.» «۳»

۶- محمد بن علی الشوکانی: «و یجوز استرقاق العرب و قتل الجاسوس..» اما قتل الجاسوس، فلحدیث سلمة بن الاکوع عند البخاری و غیره.. و هو متفق علی قتل الجاسوس الحربی، اما المعاهد و الذمی: فقال مالک و الاوزاعی: ینتقض عهده بذلک،

---

(۱). الانصاف ۱۰: ۲۴۸.

(۲). عیون الازهار: ۵۲۱.

(۳). عمدة القاری ۱۴: ۲۵۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۳۵

و اخرج احمد و أبو داود عن فرات بن حیان ان النبی (ص) امر بقتله، و کان عینا لأبی سفیان و حلیفا لرجل من الأنصار ... و لکنه قد روی الحدیث المذکور عن سفیان بن بشر بن السری البصری و هو ممن اتفق علی الاحتجاج به البخاری و مسلم و رواه عن الثوری أیضا عباد بن الأزرق و هو ثقة.» «۱»

آراء فقهائنا حول المعاهد و المستأمن اذا تجسس

۱- الشیخ الطوسی: «فأما المستأمن و المعاهد، فهما عبارتان عن معنی واحد، و هو من دخل إلینا بأمان لا للبقاء، فلا یجوز للإمام ان یقرّه فی بلد الإسلام سنة بلا جزیة و لکن یقره أقل من سنة علی ما یراه بعوض أو غیر عوض، فان خاف الامام منه الخیانة، نقض امانه و ردّه الی مأمنه.» «۲»

و قال: «و اذا زال عقد الهدنة لخوف الامام، نظر فیما زال به، فان لم یتضمن وجوب حق علیه مثل ان آوی لهم عینا، أو عاون، ردّ الی مأمنه، و لا شیء علیه.» ۳

۲- العلامة الحلی: «.. فاذا زال عقد الهدنة، نظر فیما زال به، فان لم یتضمن وجوب حق علیه، مثل ان یأوی لهم عینا، أو یخبرهم بخبر المسلمین و یطلعهم علی عوراتهم، رده الی مأمنه، و لا شیء علیه..» «۴»

۳- کاشف الغطاء: «ثالث عشرها: اذا جاء الرسول منهم- أی المعاهدین- و علموا ان غرضه التطلع علی احوالهم، لیخبر الکفار، أو خافوا منه، جاز للمسلمین منعه عن الرجوع.» «۵»

أقول: أوردنا حکم الجاسوس الذمی و المستأمن، لکی یعرف مذاق الشرع و نظره حول المرتکب لهذه الجریمة، و انه لیس هو القتل و الاعدام فکیف به لو کان مسلما، بل تقوّی جانب التفصیل فی المسألة.

---

(۱). الدراری المضیئة ۲: ۲۹۲.

(۲) ۲ و ۳. المبسوط ۲: ۴۳ و ۵۹.

(۴). تذکرة الفقهاء ۹: ۳۱۷.

(۵). کشف الغطاء: ۳۹۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۳۶

الفصل الثانی حبس الباغی

اشارة

ان الأسیر من البغاة لا یقتل عندنا لو اسر و الحرب قائمة بل یحبس الی أن تنقضی الحرب، و به صرح الشیخ الطوسی فی المبسوط و الخلاف، و العلامة الحلی فی التحریر و التذکرة، و الشهید الأول فی الدروس، و وردت روایة تنص علی فعل أمیر المؤمنین (ع) ذلک، و لکن یبدو من الجواهر خلافه استنادا الی بعض الأخبار الواردة فی المقام.

اما السنة فیظهر من الخراج و عیون الازهار انه یقتل، کما یظهر من غیرهما انه یحبس.

و فیما یلی معنی الباغی، و الروایة، ثم آراء الفقهاء.

آراء فقهائنا فی معنی الباغی

۱- الشیخ الطوسی: «کل من خرج علی امام عادل، و نکث بیعته و خالفه فی احکامه، فهو باغ، و جاز للإمام قتاله، و مجاهدته.» «۱»

۲- علی بن حمزة: «الباغی کل من خرج علی امام عادل.» «۲»

۳- ابن ادریس: «لا یجب قتال اهل البغی، و لا یتعلق بهم احکامهم الّا بثلاثة شروط، احدها: ان یکونوا فی منعة، و لا یمکن کفهم و تفریق جمعهم الّا بانفاق و تجهیز جیوش، و قتال.

الثانی: ان یخرجوا عن قبضة الامام منفردین عنه فی بلد، أو بادیة، فامّا ان کانوا معه، و فی قبضته، فلیسوا أهل بغی.

الثالث: ان یکونوا علی المباینة، بتأویل سائغ عندهم، فاما من باین و انفرد، بغیر

---

(۱). النهایة: ۲۹۶.

(۲). الوسیلة: ۲۰۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۳۷

تأویل، فهو قاطع طریق، و حکمهم حکم المحاربین لا حکم البغاة.» «۱»

۴- یحیی بن سعید: «الباغی من لم یدخل فیما دخل فیه المسلمون من بیعة الامام، أو نکث بیعته.» «۲»

۵- العلامة الحلی: «کل من خرج علی امام عادل فهو باغ و یجب قتاله.» «۳»

۶- و قال فی التحریر، بعد نقل مضمون کلام السرائر: «و عندی فیه نظر.» «۴»

۷- الشهید الأول: «من خرج علی المعصوم من الأئمة فهو باغ و یجب قتاله.» «۵»

آراء المذاهب الاخری

۸- السمرقندی: «فقوم لهم شوکة و منعة، و خالفوا المسلمین فی بعض الأحکام، بالتأویل، کالخوارج، و غیرهم، و ظهروا علی بلدة من البلاد، و کانوا فی عسکر، و اجروا احکامهم.» «۶»

و قال أیضا: «اذا خرج طائفة علی الإمام، علی التأویل، و خالفوا الجماعة.» ۷

۹- القرافی: «البغاة هم الذین یخرجون علی الإمام، یبغون خلعه، أو منع الدخول فی طاعته، أو تبغی منع حق واجب، بتأویل فی ذلک کله.» «۸»

۱۰- النیسابوری: «الباغیة- فی اصطلاح الفقهاء- فرقة خالفت الامام بتأویل باطل «۹» بطلانا بحسب الظن، لا القطع، فیخرج المرتد لأن تأویله باطل قطعا و کذا

---

(۱). السرائر ۲: ۱۵.

(۲). الجامع للشرائع: ۲۴۱.

(۳). قواعد الاحکام ۱: ۱۱۸- و اضاف فی المختلف باب الجهاد ۴: ۴۴۸، و منع تسلیم الحق الیه...

(۴). تحریر الاحکام ۱: ۱۵۵.

(۵). الروضة البهیة ۲: ۴۰۷.

(۶) ۶ و ۷. تحفة الفقهاء ۳: ۱۵۷ و ۳: ۳۱۳.

(۸). الفروق ۴: ۱۷۱.

(۹). و اذا اغمضنا النظر عن سائر ما یدفع هذا الشرط، فی الآیة الشریفة و عدم استقامته فی نفسه من حیث عدم معقولیة المراد منه، و غیر ذلک و یظهر: ان الغرض هو جعل معاویة باغیا، و الا لوجب اعتباره امّا کافرا، کما سیأتی التصریح به عن علی (ع)، او محاربا علی أقلّ تقدیر، اننا اذا تغاضینا عن ذلک- فاننا نقول: ان هذا معناه: ان الخارجین علی امیر المؤمنین (ع) فی صفین، بل و فی الجمل أیضا فضلا عن النهروان ... لیسوا

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۳۸

الخوارج.. و یخرج مانع حق الشرع للّه، أو للعباد عنادا، لأنه لا تأویل له.» «۱»

أقول: و بهذا یتضح ان الباغی یطلق علی المسلم الخارج علی الامام العادل، سواء کان محاربا، أم لا، و ان المحارب یطلق علی من یحارب الامام العادل، أو المسلمین، مسلما کان أم کافرا.

الروایات

۱- المستدرک: «و فی شرح الاخبار لصاحب الدعائم: عن موسی بن طلحة بن عبید اللّه، و کان فیمن اسر یوم الجمل، و حبس مع من حبس من الأساری بالبصرة، فقال: کنت فی سجن علی (علیه السلام) بالبصرة، حتی سمعت المنادی ینادی: این موسی بن طلحة بن عبید اللّه؟ قال: فاسترجعت، و استرجع اهل السجن، و قالوا:

یقتلک، فاخرجنی الیه، فلما وقفت بین یدیه، قال لی: «یا موسی» قلت: لبیک

بغاة بالمعنی المصطلح لأنهم کانوا عارفین بالحق و بأمر اللّه تعالی فیه معاندین له ... و لا سیّما بعد ان کان امیر المؤمنین (ع) یقیم علیهم- قبل القتال- الحجج القاطعة و البراهین الساطعة التی لا تبقی عذرا لمعتذر، و لا حیلة لمتطلب حیلة، و لعل وضوح الحجة و سطوع البرهان هو السبب فی انه (ع) و معه الخیرة من اصحابه، یلهجون بکفر المحاربین لهم فی صفین حتی لنجده (ع) یقسم بانهم ما اسلموا، و لکن استسلموا و اسروا الکفر، فلمّا وجدوا علیه اعوانا رجعوا الی عداوتهم منا، الا انهم لا یدعوا الصلاة، و قیل لعلی (ع) حین اراد ان یکتب الکتاب بینه و بین معاویة و اهل الشام: أ تقر انهم مؤمنون مسلمون؟ فقال (ع): ما اقر لمعاویة، و لأصحابه: انّهم مؤمنون، و لا مسلمون (وقعة صفین: ۲۱۵) کما انه (ع) اعتبر نفسه و من معه و معاویة و من معه مصداقا لقوله تعالی: منهم من آمن و منهم من کفر، و قال: فنحن الذین آمنوا و هم الذین کفروا (البقرة ۲۵۳) و عنه انه قال یوم صفین: اقتلوا بقیة الاحزاب و اولیاء الشیطان اقتلوا من یقول:

کذب اللّه و رسوله و نقول: صدق اللّه و رسوله، ثم یظهرون غیر ما یضمرون و یقولون: صدق اللّه و رسوله (الجمل: ۳۰- جواهر الکلام ۲۱: ۳۳۸- دعائم الإسلام ۱: ۳۸۸).

و لا بد ان یکون المقصود هو ان کفرهم، کفر ملّة، لأنه عن طریق التأویل، لا کفر ردة عن الشرع، مع اقامتهم علی الجملة منه، و لأجل

ذلک لم یخرجوهم عن حکم ملّة الإسلام (الإسلام و مبدأ المقابلة بالمثل:

۶۴- انظر معالم المدرستین ۲: ۶۸).

و قد اعتبر محاربو علی (ع) اعظم جرما من محاربی رسول اللّه (ص) لأنّهم قد قرأوا القرآن و عرفوا فضل اهل الفضل، فاتوا ما اتوا بعد البصیرة.

(۱). غرائب القرآن (بهامش الطبری) ۲۶: ۸۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۳۹

یا أمیر المؤمنین، قال «قل استغفر اللّه» قلت: استغفر اللّه و أتوب الیه، ثلاث مرات، فقال لمن کان معی من رسله: «خلوا عنه» و قال لی: اذهب حیث شئت، و ما وجدت لک فی عسکرنا من سلاح، أو کراع فخذه، و اتق اللّه، فیما تستقبله من أمرک، و اجلس فی بیتک فشکرت و انصرفت.

و کان علی (ع) قد اغنم اصحابه ما أجلب به أهل البصرة الی قتاله- أی أتوا به فی عسکرهم- و لم یعرض لشیء غیر ذلک لورثتهم، و خمس ما اغنمه مما اجلبوا به علیه، فجرت أیضا بذلک السنة.» «۱»

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «اذا وقع اسیر من أهل البغی فی ایدی أهل العدل فان کان من أهل القتال، و هو الشاب و الجلد «۲» الذی یقاتل، کان له حبسه، و لم یکن له قتله، و قال بعضهم: له قتله، و الأول مذهبنا، فاذا ثبت انه لا یقتل فانه یحبس، و تعرض علیه المبایعة، فان بایع علی الطاعة، و الحرب قائمة، قبل ذلک منه، و أطلق، و ان لم یبایع، ترک فی الحبس فاذا انقضت الحرب، فان أتوا تائبین، أو طرحوا السلاح، و ترکوا القتال، أو ولّوا مدبرین الی غیر فئة اطلقناه، و ان ولّوا مدبرین الی فئة، لا یطلق عندنا فی هذه الحالة، و قال بعضهم: یطلق لأنه لا یتبع مدبرهم، و قد بیّنا انه یتبع مدبرهم اذا ولّوا منهزمین الی فئة.» «۳»

۲- و قال فی الخلاف: «اذا وقع أسیر من أهل البغی، من المقاتلة، کان للإمام حبسه، و لم یکن له قتله، و به قال الشافعی، و قال أبو حنیفة: له قتله.» «۴»

۳- العلامة الحلی: «لو وقع أسیر من أهل البغی، فی أیدی أهل العدل، و کان شابا

---

(۱). مستدرک الوسائل ۱۱: ۵۷ ح ۵- و عنه جامع احادیث الشیعة ۱۳: ۱۰۵ ح ۲۲۷.- شرح الاخبار ۱: ۳۸۹ الرقم ۳۳۱ تهذیب الکمال ۱۸: ۴۷۶ الرقم ۶۸۶۳ سیر اعلام النبلاء ۴: ۳۶۴ مستدرکات علم الرجال ۸: ۱۵ بحار ۴۱: ص ۵۰.

(۲). الجلد: القوی الشدید (مجمع البحرین ۳: ۲۶).

(۳). المبسوط ۷: ۲۷۱.

(۴). الخلاف ۵: ۳۴۰ مسألة ۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۴۰

قویا، حبس، حتی یبایع، أو ینهزم اصحابه، الی غیر فئة، و یرموا سلاحهم.» «۱»

۴- و قال فی التذکرة: «لو وقع من أهل البغی فی ید أهل العدل و کان شابا من أهل القتال، و عرض علیه المبایعة، فان بایع علی الطاعة و الحرب قائمة، قبل منه، و أطلق، و ان لم یبایع، ترک فی الحبس، فاذا انقضت الحرب، فان تابوا و طرحوا السلاح و ترکوا القتال، أو ولّوا مدبرین الی غیر فئة، أطلق و ان ولّوا مدبرین الی فئة، لم یطلق عندنا فی الحال، و قال بعضهم: یطلق، لأنه لا یتبع مدبرهم، و قد بیّنا خلافه.» «۲»

۵- الشهید الاوّل: «و اذا استؤسر منهم مقاتل، حبس حتی ینقضی الحرب.» «۳»

۶- الشیخ محمد حسن النجفی: «و اذا استؤسر منهم مقاتل، ففی الدروس: حبس حتی تنقضی الحرب، لکن فی بعض الاخبار: «۴» ان عمارا جاء لأمیر المؤمنین (ع) بأسیر منهم فقتله، و اللّه العالم.» «۵»

آراء المذاهب الاخری

۷- ابو یوسف: «و قال بعض اصحابنا: إنّ عسکر أهل البغی اذا کان مقیما، قتل اسراهم و اتبع مدبرهم، و ذفف علی جریحهم، و ان لم یکن لهم عسکر و لا فئة یلجئون الیها لم یتبع مدبر و لم یذفف علی جریح و لم یقتل اسیر، فان خیف من الأساری ان یکون لهم جمع یلجئون الیه اذا عفی عنهم، استودعهم السجن حتی تعرف توبتهم.» «۶»

۸- الفیروزآبادی: «أهل البغی: و ان اسر منهم رجلا حبسه الی ان تنقضی الحرب ثم خلّاه و یأخذ علیه ان لا یعود الی قتاله، و ان اسر صبیا أو امرأة خلّاه علی

---

(۱). تحریر الاحکام ۱: ۱۵۶.

(۲). تذکرة الفقهاء ۹: ۴۲۳.

(۳). الدروس: ۱۶۴ ج ۱: ۴۲.

(۴). انظر مستدرک الوسائل ۱۱: ۵۰ ح ۲.

(۵). جواهر الکلام ۲۱: ۳۴۲.

(۶). الخراج: ۲۱۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۴۱

المنصوص، و قیل: یحبسهم.» «۱»

۹- ابو یعلی الفراء: «و یعتبر احوال من فی الأسر منهم، فمن أمنت رجعته الی القتال أطلق، و من لم یؤمن منه الرجعة، حبس حتی ینجلی الحرب، ثم یطلق، و لا یحبس بعدها.» «۲»

و قال: و من لم یکن منهم ذا رأی و لا بطش، عزره و حبسه.» ۳

۱۰- السمرقندی: «و ان لم یکن لهم منعة ینحازون الیها، فلیس للإمام أن یقتل اسراهم و لا مدبریهم، و لکن یحبسهم حتی یحدثوا توبة ثم یخلّی سبیلهم، ثم بعد التوبة؛ ما أخذ الامام من أموالهم و سلاحهم و هو قائم- یرد الیهم- و ما استهلکوه فلا ضمان علیهم.» «۴»

۱۱- ابن قدامة: «ان أهل البغی اذا ترکوا القتال، اما بالرجوع الی الطاعة، و اما بإلقاء السلاح، و اما بالهزیمة الی فئة، أو الی غیر فئة، و اما بالعجز، لجراح، أو مرض، أو أسر، فانه یحرم قتلهم، و اتباع مدبرهم، و بهذا قال الشافعی و قال ابو حنیفة: اذا هزموا، و لا فئة لهم، کقولنا، و ان کانت لهم فئة یلجئون الیها، جاز قتل مدبرهم، و اسرهم، و الإجازة علی جریحهم، و ان لم یکن لهم فئة لم یقتلوا، لکن یضربون ضربا وجیعا و یحبسون حتی یقلعوا عمّا هم علیه، و یحدثوا توبة، ذکروا هذا فی الخوارج، و یروی عن ابن عباس، نحو هذا و اختاره بعض اصحاب الشافعی، لأنه متی لم یقتلهم، اجتمعوا ثم عادوا الی المحاربة.» «۵»

۱۲- احمد بن یحیی: «فصل فی الحدود:.. و الیه أی الامام- وحده اقامة الحدود و.. قتل الجاسوس، و اسیر کافرین أو باغیین، قتلا بسببهما و الحرب قائمة، و الّا حبس الباغی، و قید.» «۶»

---

(۱). التنبیه: ۲۲۹.

(۲) ۲ و ۳. الاحکام السلطانیة: ۶۲ و ۵۵.

(۴). تحفة الفقهاء ۳: ۳۱۳.

(۵). المغنی ۸: ۱۱۴.

(۶). عیون الازهار: ۵۲۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۴۲

۱۳- المرداوی: «قوله: و من اسر من رجالهم: حبس، حتی تنقضی الحرب ثم یرسل، هذا المذهب و علیه جماهیر الاصحاب، و جزم به فی الهدایة، و المذهب، و مسبوک الذهب، و المستوعب، و الخلاصة، و الهادی، و البلغة، و المحرر، و النظم، و الوجیز و غیرهم. و قدمه فی الرعایتین، و الفروع، و غیرهما، و قیل: یخلّی إن أمن عوده، و قال فی الترغیب: لا یرسل مع بقاء شوکتهم، قلت: و هو الصواب و لعله مراد من أطلق، فعلی هذا: لو بطلت شوکتهم، لکن یتوقع اجتماعهم فی الحال، ففی ارساله و جهان: و اطلقهما فی الرعایتین و الحاوی الصغیر، و الفروع. قلت: الصواب عدم ارساله.» «۱»

۱۴- الجزیری: «الحنفیة: و لا یبدأ الامام بقتال البغاة.. و اذا بلغه أنهم یشترون السلاح، و یتأهبون للقتال، ینبغی له أن یأخذهم و یحبسهم، حتی یقلعوا عن ذلک، و یحدثوا توبة، دفعا للشر بقدر الامکان.

الحنفیة و المالکیة: و اما الأسیر، فللإمام الخیار فیه، فیحکم نظره فیما هو أحسن الأمرین فی کسر الشوکة: من قتله و حبسه، و یختلف ذلک بحسب الحال، لا بهوی النفس، و التشفّی.» «۲»

الفصل الثالث حبس الاسری

اشارة

ان الأسر عنوان مستقل، فی مقابل الحبس، و لکن أوردناه هنا لأنه یشمله بمعنی، و تبعنا فی ذلک بعض المعاصرین اذ أورده ضمن موارد السجن.

الروایات و النصوص

۱- نصر بن مزاحم المنقری: «عن عمر، فی اسناده قال: و کان من أهل الشام بصفین

---

(۱). الانصاف ۱۰: ۳۱۵- انظر شرح منتهی الارادات ۳: ۳۸۳.

(۲). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۲۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۴۳

رجل یقال له الاصبغ بن ضرار الأزدی و کان یکون طلیعة و مسلحة لمعاویة، فندب علی له الاشتر، فاخذه اسیرا من غیر ان یقاتل و کان علی ینهی عن قتل الاسیر الکاف، فجاء به لیلا، و شدّ وثاقه و ألقاه عند اصحابه- مع اضیافه- ینتظر به الصباح و کان الاصبغ شاعرا مفوها، و نام اصحابه فرفع صوته، فاسمع الاشتر فقال:

ألا لیت هذا اللیل طبق سرمدا علی الناس لا یأتیهم بنهار

فغدا به الاشتر علی علی، فقال: یا أمیر المؤمنین، هذا رجل من المسلحة لقیته بالأمس، فو اللّه لو علمت ان قتله الحق، قتلته، و قد بات

عندنا الليلة و حرّكنا (بشعره) فان كان فيه القتل، فاقتله و إن اغضبنا فيه، و ان ساغ لك العفو عنه (و إن كنت فيه بالخيار خ ل) فهبه لنا. قال (ع): هو لك يا مالك، فاذا اصبت- منهم- اسيرا فلا تقتله، فان اسير أهل القبلة لا يفادى و لا يقتل فرجع به الاشتر الى منزله، و قال: لك ما اخذنا منك، ليس لك عندنا غيره.» «۱»

قال الطريحى: «المسلحة، بفتح الميم، و هى الحدود و الأطراف من البلاد يرتب فيها اصحاب السلاح كالثغور يوقون الحدود.» «۲»

و قال ابن الأثير: «المسلحة: القوم الذين يحفظون الثغور من العدو، و سموا مسلحة لأنهم يكونون ذوى سلاح، أو لأنهم يسكنون المسلحة و هى كالثغر و المرقب يكون فيه اقوام يرقبون العدو لئلا يطرقهم على غفلة، فاذا رأوه اعلموا اصحابهم ليتأهبوا له.» «۳»

و قال أيضا: «طلائع: هم القوم الذين يبعثون ليطلعوا طلع العدو كالجواسيس، واحدهم طليعة، و قد تطلق على الجماعة.» «۴»

۲- الشيخ المفيد: «و لما جيء بالأسارى- بنى قريظة- الى المدينة حبسوا فى دار من

---

(۱). وقعة صفين: ۴۶۶- و عنه المستدرک ۱۱: ۵۵ ح ۹ و جامع احاديث الشيعة ۱۳: ۹۹ ح ۱۲.

(۲). مجمع البحرين ۲: ۳۷۴.

(۳). النهاية ۲: ۳۸۸.

(۴). النهاية ۳: ۱۳۳.

دور بنى النجار..» «۱»

۳- ابن شبّة: «حدثنا محمد بن حاتم، قال: حدثنا على بن ثابت قال: اخبرنا عكرمة بن عمار قال: حدثنى عبد اللّه بن عبيد بن عمير و ابو زميل: ان اصحاب النبى (ص) اخذوا ثمامة و هو طليق و اخذوه و هو يريد ان يغزو بنى قشير، فجاءوا به أسيرا الى النبى (ص) و هو موثّق، فأمر به فسجن، فحبسه ثلاثة ايام فى السجن ثم اخرجه، فقال: يا ثمامة انى فاعل بك احدى ثلاث: انى قاتلك أو تفدى نفسك أو نعتقك، قال ان تقتلنى تقتل سيّد قومه و ان تفادى فلك ما شئت و ان تعتقنى (تعتق) شاكرا، قال: فانى قد اعتقتك.» «۲»

و أوردها بألفاظ اخرى فراجع.

۴- ابو داود: «حدثنا عيسى بن حماد المصرى و قتيبة، قال قتيبة: ثنا الليث (ابن سعد) عن سعيد بن أبى سعيد، انه سمع ابا هريرة، يقول: بعث رسول اللّه (ص) خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بنى حنيفة، يقال له: ثمامة بن أثال سيّد أهل اليمامة، فربطوه بسارية من سوارى المسجد، فخرج اليه رسول اللّه (ص) فقال: «ما ذا عندك يا ثمامة»؟ قال: عندى يا محمد خير، ان تقتل تقتل ذا دم، و ان تنعم تنعم على شاكر، و ان كنت تريد المال: فسل تعط منه ما شئت، فتركه رسول اللّه (ص) حتى (اذا) كان الغد، ثم قال (له): «ما عندك يا ثمامة»؟ فأعاد مثل هذا الكلام، فتركه حتى كان بعد الغد فذكر مثل هذا، فقال رسول اللّه (ص): «اطلقوا ثمامة» فانطلق الى نخل قريب من المسجد، فاغتسل (فيه) ثم دخل المسجد، فقال: اشهد ان لا إله الّا اللّه، و أشهد انّ محمدا عبده و رسوله.» «۳»

قال العينى: «قال المهلب: السّنة فى مثل قضية ثمامة ان يقتل أو يستعبد، أو يفادى به أو يمن عليه، فحبسه النبى (ص) حتى يرى الوجوه اصلح للمسلمين فى امره.» «۴»

---

(۱). الارشاد: ۵۸- انظر مناقب ابن شهرآشوب ۱: ۲۰۰.- البحار ۲۰: ۲۶۲- انظر سيرة ابن اسحاق

(۲). تاريخ المدينة ۱: ۴۳۶.

(۳). سنن ابى داود ۳: ۵۷ ح ۲۶۷۹.

(۴). عمدة القارى ۱۲: ۲۶۱، له بيان فراجع.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۴۵

۵- و عنه: «حدثنا محمد بن عمرو الرازی، قال: ثنا سلمة- یعنی ابن الفضل- عن ابن اسحاق، قال: حدثنی عبد اللّه بن أبی بکر، عن یحیی بن عبد اللّه بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، قال: قدم بالاساری حین قدم بهم، و سودة بنت زمعة عند آل عفراء، فی مناخهم علی عوف و معوذ ابنی عفراء، قال: و ذلک قبل أن یضرب علیهن الحجاب، قال: تقول سودة: و اللّه انّی لعندهم اذ اتیت فقیل: هؤلاء الاساری قد اتی بهم، فرجعت الی بیتی، و رسول اللّه (ص) فیه، و اذا أبو یزید سهیل بن عمرو، فی ناحیة الحجرة، مجموعة یداه الی عنقه بحبل..» «۱»

۶- ابن هشام: «اما عدی بن حاتم، فکان یقول:.. و تخالفنی خیل لرسول اللّه (ص) فتصیب ابنة «۲» حاتم، فیمن اصابت، فقدم بها علی رسول اللّه (ص) فی سبایا طیّئ، و قد بلغ رسول اللّه (ص) هربی الی الشام، قال: فجعلت بنت حاتم فی حظیرة بباب المسجد، کانت السبایا یحبسن فیها.» «۳»

۷- البیهقی: «لما أمسی رسول اللّه (ص) یوم بدر و الاساری محبوسون بالوثاق» «۴» «فیهم العباس فسهر نبی اللّه (ص) لیلته، فقال له بعض اصحابه: ما یسهرک یا نبی اللّه؟

قال: أنین العباس، فقام رجل من القوم، فأرخی من وثاقه، فقال رسول اللّه (ص):

ما لی لا اسمع أنین العباس؟ فقال رجل من القوم، انّی ارخیت من وثاقه شیئا، قال:

فأفعل ذلک بالاساری کلهم.» «۵»

۸- الدارقطنی: «حدثنا القاضی ابو جعفر، احمد بن اسحاق بن البهلول، املاء، حدثنا سعید بن یحیی الأموی، حدثنی أبی، عن ابن اسحاق، عن ابن أبی عبلة، عن ابن بدیل بن ورقاء، عن أبیه: ان رسول اللّه (ص) أمر بدیلا ان یحبس السبایا و الأموال

---

(۱). سنن ابی داود ۳: ۵۷ ح ۲۶۸۰.

(۲). و کان اسمها سفانة، انظر اسد الغابة ۵: ۴۷۵- بحار الأنوار ۲۰: ۲۳۴ و ۲۱: ۳۶۶.

(۳). السیرة النبویة ۴: ۲۲۵- التراتیب الاداریة ۱: ۳۰۰ و فیه «فجعلت فی حصیرة».

(۴). السنن الکبری ۹: ۸۹- تهذیب ابن عساکر ۷: ۲۳۰- تاریخ دمشق: ۱۱۹.

(۵). صفة الصفوة ۱: ۵۱۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۴۶

بالجعرانة «۱» حتی یقدم علیه، فحبسه.» «۲»

أقول أخرجه البخاری فی التاریخ، عن سعید الأموی، عن أبیه، عن ابن اسحاق، قال: حدثنی ابراهیم بن أبی عبلة «۳» کما أورده فی الاصابة. «۴»

و أورده الطبرانی: «حدثنا محمد بن راشد الاصبهانی، ثنا ابراهیم بن سعد الجوهری، ثنا یحیی بن سعید الاموی، عن محمد بن اسحاق، ثنا ابن أبی عبلة، عن ابن بدیل بن ورقاء..» «۵»

الفصل الرابع اخذ الرهائن و حبس الکفار و البغاة مقابل اسر المسلمین و حبسهم

اشارة

أفتی فقهاؤنا بجواز حبس اسری البغاة مقابل حبسهم لأهل العدل و ذلک للتوصل الی تخلیصهم، و لم یتعرضوا لحبس الکفار کذلک،

و ان وردت بـذلک ما یدل علی فعل النبی (ص)- علی فرض تسلیم السـند- و لعل الحکم فیها واحد لوحدة المناط و هو التوصل الی التخلیص..

۱- مصنف عبد الرزاق: «عن عمران بن حصین، قال: کانت بنو عامر، اسروا رجلین من اصحاب النبی (ص)، فأسر النبی (ص) رجلا من ثقیف، و اخـذوا ناقة کـانت تسـبق علیهـا الحاج، فمر به النبی (ص) و هو موثق، فقال: یا محمـد! یا محمـد! فعطف علیه، فقال: علی ما احبس، و تؤخذ سابقة الحاج؟ قال: بجریرة حلفائک من بنی عامر، و کانت بنو عامر من حلفاء ثقیف، ثم أجاز النبی (ص) فدعاه أیضا یا محمد! فأجابه، فقال: إنی مسلم، فقال: لو قلت ذلک و انت تملک امرک، افلحت کل

---

(۱). و هی ماء بین الطائف و مکّة، و هی الی مکّة اقرب/ معجم البلدان ۲: ۱۴۲.

(۲). المؤتلف و المختلف ۱: ۱۶۴.

(۳). التاریخ الکبیر ۲: ۱۴۱، الرقم: ۱۹۷۹.

(۴). الاصابة ۱: ۲۷۶.

(۵). المعجم الکبیر ۲: ۱۶ ح ۱۱۸۹- انظر ۲: ۱۱۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۴۷

الفلاـح قال: ثم اجاز النبی (ص) فناداه أیضا، فرجع الیه، فقال: اطعمنی، فإنی جائع، فقال النبی (ص): هـذه حاجتک، فأمر له بطعام، ثم ان النبی (ص) فادی الرجل بالرجلین اللذین اسرا من اصحابه» «۱».

القرطبی: فی قصـة سـریة عبـد الله بن جحش: «و قبض رسول الله ص العیر و الاسـیرین و بعثت الیه قریش فی فـداء عثمان بن عبد الله و الحکم بن کیسان، فقال رسول الله: لا تفـدیکموهما حتی یقـدم صاحباهما- یعنی سـعد بن ابی وقاص و عتبـة بن غزوان- فانا نخشاکم علیها فان تقتلوهما نقتل صاحبیکم، فقدم سـعد و عتبة فافداهما رسول الله ص منهم.» الاقضـیة ۷۶ و فی الواقدی: و حبس الاسـیرین ۱: ۱۶.

آراء الفقهاء

۱- العلامـة الحلّی: «.. و لو أسـر کل من الفریقین اساری من الاخری جاز فـداء اساری أهل العـدل بأساری أهل البغی، و لو امتنع أهل البغی من المفاداة، و حبسوهم، جاز لأهل العدل حبس من معهم، توصلا الی تخلیص اساراهم، و قال بعض العامة:

لا یجوز، لأن الـذنب فی حبس اساری أهل العـدل لغیرهم، و لو قتل أهل البغی، اساری أهل العدل، لم یجز لأهل العدل قتل اساراهم، اذا لم تکن لهم فئة، لأنهم لا یقتلون بجنایة غیرهم.» «۲»

۲- ابن قدامـة: «و ان أسـر کل واحـد من الفریقین اساری من الفریق الآخر، جاز فـداء اساری أهل العدل باساری أهل البغی، و ان قتل أهـل البغی اسـاری أهـل العـدل، لم یجز لأهـل العـدل قتل اساراهم، لأنهم لا یقتلون بجنایـة غیرهم، و لا یزرون وزر غیرهم، و ان أبی البغاة مفاداة الأسـری الذین معهم و حبسوهم، احتمل ان یجوز لأهل العدل، حبس من معهم لیتوصـلوا الی تخلیص اساراهم بحبس من معهم، و یحتمل أن لا یجوز حبسهم و یطلقون، لان الذنب فی حبس اساری أهل العدل لغیرهم.» «۳»

۳- المرداوی: «فی البغاة:.. و قیل یجوز حبسه لیخلّی أسیرنا.» «۴»

أقول: و قـد خص العلامـة الحلی فتواه بالبغـاة و کـذلک ابن قدامـة مع ان موضوع الروایـة الکفـار، و لکن یحتمل شـمولها للبغاة، کما یحتمل اختصاصها بأخذ الرهائن من حلفاء المحاربین، لقوله (ص) فی الروایة «بجریرة حلفائک من بنی عامر» الّا أن یقال:

---

(۱). مصنف عبد الرزاق ۵: ۲۰۶ ح ۹۳۹۵- تاریخ المدینة ۱: ۴۴۰.- المعجم الکبیر ۱۸، ۱۹۰ ح ۴۵۳ و ح ۴۵۶.

(۲). تذکرة الفقهاء ۹: ۴۲۴- و مثله فی تحریر الاحکام ۱: ۱۵۶.

طبسی، نجم الدین، موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، در یک جلد، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم - ایران، اول، ه ق موارد السجن فی النصوص و الفتاوی؛ ص: ۳۴۷

(۳). المغنی ۸: ۱۱۵.

(۴). الانصاف ۱۰: ۳۱۵.- انظر ابن عابدین ۳: ۳۳۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۴۸

بأنه لا خصوصیة قطعا للکفار من حلفائهم، أو أهل بلدهم، بل الملاک ما ینفع فی فک اسری المسلمین، و مبادلة الرهائن بهم.

الفصل الخامس حبس غیر البالغ من المشرکین

اشارة

احتمل العلامة الحلی حبس الغلام من المشرکین لو اسر و ادعی انه غیر بالغ- کی یتخلص من القتل- و انّه استنبت الشعر و عالجه بالدواء، فیحبس الی ان یبلغ، و لکن غیره من الفقهاء؛ فقد أفتی بعضهم بقبول قوله من غیر یمین کالعلامة فی التحریر و الشهید الأول فی الدروس و الکنی فی القضاء، و بعض لم یقبل قوله الّا مع الیمین، فان نکل، یجری علیه حکم البالغین، و بعض یحکم علیه بالبلوغ بلا یمین کالشیخ الطوسی فی المبسوط، اما السید العاملی- فی مفتاح الکرامة- کأنه ارتضی أو استحسن قول العلامة بالحبس و حاول توجیهه و تقویته بالبراهین و الأدلة، و إلیک کلمات الفقهاء:

آراء القائلین بالحبس

۱- العلامة الحلی: «.. نعم لو ادعی الصبی المشرک انه استنبت الشعر بالعلاج حلف و الّا قتل، و یحتمل ان یحبس حتی یبلغ ثم یحلف فان نکل قتل.» «۱»

۲- السید جواد العاملی: «لعل الوجه فی الحبس، ان یمینه لما کانت غیر معتبرة و لا وسیلة الی اطلاقه، کان فی الحبس جمع بین الحقین.» «۲»

آراء القائلین بعدم قبول قوله

۱- الشیخ الطوسی: «اذا وقع غلام من المشرکین فی الأسر فوجد و قد انبت،

---

(۱). قواعد الاحکام ۲: ۲۱۱- انظر إیضاح الفوائد ۴: ۳۳۹.

(۲). مفتاح الکرامة ۱۰: ۱۰۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۴۹

و ادعی انه عالج نفسه، حتی انبت، و انه لم یبلغ، فالقول قوله، فان حلف، حکم انه لم یبلغ، و یکون فی الذراری، و ان نکل حکمنا

بنکوله و انه بالغ، فیجعل فی المقاتلة، و عندنا ان الذی یقتضیه مذهبنا، ان یحکم فیه بالبلوغ بلا یمین، لان عموم الاخبار، أن الانبات بلوغ یقتضی ذلک و ما ذکروه قوی.» «۱»

۲- المحقق الحلی: «و اما لو ادعی الصغیر الحربی الانبات بعلاج لا- بسن، لیتخلص عن القتل، فیه تردد، و لعل الاقرب لا یقبل الّا مع البینة.» «۲»

آراء القائلین بالقبول بلا یمین

۱- العلامة الحلی: «و لو ادعی الصبی انه استنبت الشعر بالعلاج مع الاحتمال صدق.» «۳»

۲- الشهید الأول: «و من لم ینبت فهو صبی، فلو ادعی استعجاله بالدواء، قبل منه بغیر یمین.» «۴»

۳- الشیخ الکنی: «و الأظهر ما علیه الأکثر من القبول بلا یمین، لجملة من الأصول العدمیة، کأصالة البراءة عن وجوب قتله، و اصالة عدم جوازه المستفادة من العمومات، و لو ما دل علی قبح الظلم و حرمته، بل اصالة المنع، لاختصاص دلیل اصالة الاباحة بغیر امثاله، و لو من جهة استقلال العقل بقبح الظلم و الأذی، بل استصحابه الثابت، قبل عروض الانبات، أی فی حال صغره، و لما اشار الیه فی المجمع و غیره، من ان القتل حق من حقوق اللّه تعالی، و لا یعلم انتفاءه الّا من قبل العبد و » «... ۵»

أقول: اضف الی تعارض اصلی عدم البلوغ و عدم التداوی، و ترجیح الأول لأنه

---

(۱). المبسوط ۸: ۲۱۳.

(۲). شرایع الإسلام ۴: ۹۱.

(۳). تحریر الاحکام ۲: ۱۹۱.

(۴). الدروس ۲: ۳۳.

(۵). القضاء: ۹۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۵۰

شبهة یدرأ بها القتل، و علیه فلا وجه للحبس سیما علی القول بقبول قوله من دون الیمین، کما صرح به الشهید فی الدروس و.. ثم: انا لم نجد من أفتی بالحبس، نعم احتمله العلامة فی القواعد، بعد فتواه بخلافه، و کثیر مما أوردناه من الفتاوی لیس فیه الحبس، الّا ان یقال: انه فی فترة الاختبار یکون موقوفا.

الفصل السادس حبس الممتنعین عن دفع الجزیة

أبو یوسف: «و لا یضرب احد من أهل الذمة، فی استیدائهم الجزیة و لا یقاموا فی الشمس، و لا غیرها، و لا یجعل علیهم فی ابدانهم شیء من المکاره، و لکن یرفق بهم، و یحبسون حتی یؤدوا ما علیهم، و لا یخرجون من الحبس حتی تستوفی منهم الجزیة.» «۱»

أقول: و یوجد فی مقابله قول آخر و هو: أن عدم دفعهم الجزیة یخرجهم من عهد الذمة الی المحاربین، خاصة فیما اشترط الجزیة فی العقد، بل صرح بعض الفقهاء «۲» بعدم الخلاف فیه عند الامامیة.

۱- ابن ادریس الحلی: «و متی امتنع اهل الکتاب و من له شبهة کتاب، من بذل الجزیة، کان حکمهم حکم غیرهم من الکفار، فی وجوب قتالهم، و سبی ذراریهم و نسائهم، و اخذ أموالهم، و یکون فیئا.» «۳»

۲- المحقق الحلی: «الثالث فی شرائط الذمة، و هی ستة: الأول: قبول الجزیة.

الثانی: ان لا- یفعلوا ما ینافی الأمان مثل العزم علی حرب المسلمین، أو امداد المشرکین، و یخرجون عن الذمة، بمخالفة هذین

الشرطين.» «۴»

۳- السيد الطباطبائی: «و لو امتنع الرجال ان يؤدّوا الجزية، كانوا ناقضين للعهد،

---

(۱). اخراج: ۱۲۳- انظر المجموع ۱۹: ۴۰۲.

(۲). جواهر الكلام ۲۱: ۲۶۷.

(۳). السرائر ۲: ۶.

(۴). شرايع الإسلام: ۱: ۳۲۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۵۱

و حلّت دماؤهم و قتلهم.» «۱»

۴- الشيخ محمد حسن النجفی بعد نقل كلام المحقق الحلی: «بلا خلاف اجده فيهما.» «۲»

أقول: نعم الظاهر من كلام العلامة فی القواعد، انه تابع للشرط فی عقد الذمة حيث قال: «و شرائط الذمة احد عشر: الأول: بذل الجزية و.. و هذه الستة ان شرطت فی عقد الذمة، انتقض العهد بمخالفة احدها، و الّا فلا، نعم يحد أو يعزر بحسب الجناية.» «۳»

الفصل السابع حبس اهل الجزية اذا ارادوا الفرار الى دار الحرب

قال ابن البراج الطرابلسی: «.. و اذا طلب صاحب جيش المشركين الأمان، على ان يدخل فی جملة الذمة، ببلدان الإسلام على الجزية، جاز، و لم يكن له الرجوع الى دار الحرب، فان أراد ذلك، أو همّ به، لم يكن بحبسه بأس، و لا يقتل، الّا أن يحارب.» «۴»

أقول: و لعله من باب التعزير على ارتكاب المحرم، أو للمنع عنه.

الفصل الثامن حبس من اراد الخروج على الإمام (ع)

۱- الثقفی: فی قصة خروج الخريت بن راشد من بنی ناجية على أمير المؤمنين (ع)

---

(۱). رياض المسائل ۷: ۴۷۱.

(۲). جواهر الكلام ۲۱: ۲۶۷.

(۳). قواعد الاحكام ۱: ۱۰۲.

(۴). المهذب ۱: ۳۰۸/ باب الجهاد.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۵۲

و اعتراض عبد اللّه بن قعين عليه بعدم استيثاقه، قال: «فقلت يا أمير المؤمنين فلم لا تأخذه الآن فتستوثق منه؟ فقال: انا لو فعلنا هذا لكل من نتهمه من الناس ملأنا السجون منهم، و لا- أرانی يسعنی الوثوب على الناس و الحبس لهم و عقوبتهم، حتى يظهروا لنا الخلاف.» «۱»

۲- الطبری: «قال ابو مخنف، عن مجاهد، عن المحل بن خليفة: ان رجلا منهم من بنی سدوس يقال له العيزار بن الأخنس كان يرى رأی الخوارج خرج اليهم، فاستقبل وراء المدائن عدی بن حاتم و معه الأسود بن قيس و الأسود بن يزيد المراديان فقال له العيزار حين استقبله: أ سالم غانم أم ظالم آثم؟ فقال عدی: لا، بل سالم غانم، فقال له المراديان: ما قلت هذا الّا لشرّ فی نفسك، و انك لنعرفك يا عيزار برأی القوم، فلا- تفارقنا حتى نذهب الى أمير المؤمنين (ع) فنخبره خبرك، فلم يكن بأوشك أن جاء على (ع) فاخبراه خبره، و

قالا: یا أمیر المؤمنین انه یری رأی القوم قد عرفناه بذلک، فقال: ما یحل لنا دمه، و لکنا نحبسه، فقال عدی بن حاتم: یا أمیر المؤمنین ادفعه إلیّ و أنا أضمن أن لا یأتیک من قبله مکروه، فدفعه الیه» «۲».

قد یقال: ان الخبرین المذکورین موردهما النشاط السیاسی، أو البغی، و لکن لم تثبت حجیّتهما، و یمکن أن یقال: ان حفظ نظام الإسلام، و کیانه. و حفظ أموال المسلمین و حقوقهم أمران مهمان عند الشرع، و هما یتوقفان کثیرا علی القبض علی المتهمین و حبسهم بداعی الکشف و التحقیق لو کانوا فی معرض الفرار.

فالظاهر هو الجواز اذا کان الأمر مهما معتنی به عرفا و احتماله منجزا عند العقلاء لکن مع مراعاة الدقة و الاحتیاط فی مقام العمل و حفظ حیثیات الأشخاص فالمقام من موارد التزاحم بین الأمرین فیؤخذ بأهمهما ملاکا. و مع ذلک لم یکن الحبس حدا و لا تعزیرا بل احتیاطا و استظهارا.

- السرخسی: «عن کثیر الحضرمی: دخلت مسجد الکوفة من قبل ابواب کنده، فاذا نفر خمسة یشتمون علیا رضی اللّه عنه، و فیهم رجل علیه برنس یقول: اعاهد اللّه

---

(۱). الغارات ۱: ۳۳۴- شرح ابن ابی الحدید ۳: ۱۲۹.

(۲). تاریخ الطبری ۶: ۳۳۸۴- لکن المنقول فی تاریخ بغداد یختلف مع هذا النص إذ فیه:

قال (ع) فما اصنع به؟ قالا: تقتله. قال: أقتل من لا یخرج علیّ! قالا: فتحبسه؟ قال:

و لیست له جنایة أحبسه علیها. خلیا سبیل الرجل.» تاریخ بغداد ۱۴: ۳۶۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۵۳

لأقتله، فتعلقت به و تفرق اصحابه، فاتیت به علیا (رضی اللّه عنه) فقلت انّی سمعت هذا، یعاهد اللّه لیقتلنک، قال: ادن ویحک من أنت؟ قال: أنا سوار المنقری، فقال علی (ع): خلّ عنه، فقلت: اخلی عنه، و قد عاهد اللّه لیقتلنک!! فقال: أ فأقتله و لم یقتلنی؟!!

قلت: و إنه قد شتمک، قال: فاشتمه ان شئت أو دعه.. و فی هذا دلیل علی أن من لم یظهر منه خروج فلیس للإمام أن یقتله، و هو روایة الحسن عن أبی حنیفة.

قال: ما لم یعزموا علی الخروج، فالإمام لا یتعرض لهم، فاذا بلغه عزمهم علی الخروج، فحینئذ ینبغی له أن یأخذهم فیحبسهم قبل أن یتفاقم الأمر، لعزمهم علی المعصیة و تهییج الفتنة.» «۱»

أقول: مقتضی الأصل و القاعدة هو عدم جواز الحبس، و ذلک لعدم صدور ذنب یوجب العقوبة علیه، نعم لو همّ للخروج علی الإمام و إظهار المخالفة للنظام الاسلامی، فللإمام حبسه من باب (الحبس للردع عن المعصیة) و قد أشرنا الیه فی موارد من کتابنا، منه حبس الام للمنع من الزنی، و منه الحبس للمنع عن المحرمات، و ذکرنا الأدلة فراجع.

الفصل التاسع حبس المحارب

اشارة

اختلف الفقهاء فی حکم المحارب لو لم یقتل و لم یأخذ مالا، فعن أبی الصلاح الحلبی فی الکافی، و الشیخ الطوسی فی المبسوط و السید ابن زهرة فی الغنیة، و علاء الدین الحلبی فی اشارة السبق و یحیی بن سعید فی الجامع و السید الطباطبائی فی الشرح الکبیر و الصغیر: انه یودع السجن الی أن یتوب أو یموت، مفسّرین النفی الوارد فی الآیة الشریفة بذلک، و به قال أبو حنیفة و مالک و عمر بن عبد العزیز کما اشار الیه کثیر من

(۱). المبسوط ۱۰: ۱۲۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۵۴

السنة کالبصری فی التفریع و أبی یعلی و الماوردی فی الأحکام السلطانیة و ابن رشد فی البدایة و القرافی فی الفروق و المرداوی فی الانصاف و الصنعانی فی سبل السلام و غیرهم و اختاره بعضهم، لکن اکثر فقهائنا- رضوان اللّه علیهم- علی ان حکمه النفی لا الحبس و فیما یلی الآیة الشریفة و تفسیرها ثم آراء الفقهاء.

الآیة الشریفة و تفسیرها

«إِنَّمٰا جَزٰاءُ الَّذِینَ یُحٰارِبُونَ اللّٰهَ وَ رَسُولَهُ وَ یَسْعَوْنَ فِی الْأَرْضِ فَسٰاداً، أَنْ یُقَتَّلُوا أَوْ یُصَلَّبُوا، أَوْ تُقَطَّعَ أَیْدِیهِمْ وَ أَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلٰافٍ، أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ، ذٰلِکَ لَهُمْ خِزْیٌ فِی الدُّنْیٰا، وَ لَهُمْ فِی الْآخِرَةِ عَذٰابٌ عَظِیمٌ.» «۱»

۱- الشیخ الطوسی: «المحارب عندنا هو الذی اشهر السلاح، و اخاف السبیل، سواء کان فی المصر، أو خارج المصر، فان اللص المحارب فی المصر و غیر المصر سواء، و به قال الأوزاعی، و مالک، و اللیث بن سعد و ابن لهیعة، و الشافعی و الطبری.

و قال قوم: هو قاطع الطریق فی غیر المصر، ذهب الیه ابو حنیفة و اصحابه، و هو المروی عن عطاء الخراسانی.

«وَ یَسْعَوْنَ فِی الْأَرْضِ فَسٰاداً»، و هو ما ذکرناه من اشهار السیف، و اخافة السبیل، و جزاءهم علی قدر الاستحقاق ان قتل، قتل، و ان اخذ المال و قتل، قتل و صلب، و ان اخذ المال و لم یقتل، قطعت یده و رجله من خلاف، و إن أخاف السبیل فقط، فانما علیه النفی، لا غیر، هذا مذهبنا، و هو المروی عن أبی جعفر (ع) و أبی عبد اللّه (ع)، و هو قول ابن عباس و ابن مجلز، و سعید بن جبیر، و السدی، و قتادة، و الربیع، و ابراهیم- علی خلاف عنه- و به قال أبو علی الجبائی، و الطبری، و حکی عن الشافعی: انه ان اخذ المال جهرا کان للإمام صلبه حیا، و ان لم یقتل.» «۲»

۲- و قال فی المبسوط: «اختلف الناس فی المراد بهذه الآیة، فقال قوم: المراد بها أهل الذمة اذا نقضوا العهد، و لحقوا بدار الحرب، و حاربوا المسلمین؛ فهؤلاء المحاربون

(۱). المائدة: ۳۳.

(۲). تفسیر التبیان ۳: ۵۰۲- مثله فی مجمع البیان ۳: ۱۸۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۵۵

الذین ذکرهم اللّه فی هذه الآیة..

و قال قوم: المراد بها المرتدون عن الإسلام اذا ظفر بهم الامام، عاقبهم بهذه العقوبة.

و قال جمیع الفقهاء: ان المراد بها قطّاع الطریق، و هو من شهر السلاح، و أخاف السبیل، لقطع الطریق، و الذی رواه اصحابنا: أن المراد بها کلّ من شهر السلاح و أخاف الناس فی بر أو فی بحر، و فی البنیان أو فی الصحراء، و رووا أن اللص، أیضا محارب، و فی بعض روایاتنا أن المراد بها قطّاع الطریق کما قال الفقهاء» «۱».

۳- الشیخ الطبرسی: «و علی هذا فان- أو- لیست للإباحة هنا و انما هی مرتبة الحکم باختلاف الجنایة.

و قال الشافعی: إن أخذ المال جهرا کان للإمام صلبه حیا و لم یقتل.

قال: و یحد کل واحد بقدر فعله، فمن وجب علیه القتل و الصلب، قتل قبل صلبه کراهیة تعذیبه، و یصلب ثلاثا، ثم ینزل، قال ابو عبید: سألت محمد بن الحسن، عن قوله: و یصلبوا، فقال: هو أن یصلب حیا، ثم یطعن بالرماح حتی یقتل، و هو رأی أبی حنیفة، فقیل له:

هـذا مثلـة به؟ قـال: المثلـة يراد به، و قيـل: - او- هاهنا للإباحـة و التخيير، أى: ان شاء الامام قتل، و ان شاء صـلب، و ان شاء نفى- عن الحسن و سعيد و مجاهد و قد روى ذلك عن أبى عبد اللّه (ع) «۲».

و فيه أيضا: فى معنى النفى «قيل فيه أقوال: و الـذى يـذهب اليه أصـحابنا الاماميـة: أن ينفى من بلـد الى بلد، حتى يتوب، و يرجع، و به قال ابن عباس، و الحسن، و السدى، و سعيد بن جبير و غيرهم، و اليه ذهب الشافعى، قال اصحابنا:

و لا يمكّن من الدخول الى بلاد الشرك، و يقاتل المشركون على تمكينهم من الدخول الى بلادهم حتى يتوبوا.

و قيل: هو أن ينفى من بلده الى بلد غيره، عن عمر بن عبد العزيز، و عن سعيد بن جبير فى روايهٔ اخرى.

---

(۱). المبسوط ۸: ۴۷.

(۲). مجمع البيان ۳: ۱۸۸.

و قال أبو حنيفهٔ و اصـحابه: ان النفى هو الحبس و السجن و احتجوا: بأن المسجون يكون بمنزلهٔ المخرج من الدنيا، اذا كان ممنوعا من التصرف، محولا بينه و بين أهله مع مقاساته الشدائد فى الحبس.» «۱»

۴- الفاضل المقـداد: «محاربـهٔ اللّه و رسوله، محاربـهٔ المسـلمين، جعل محاربتهم محاربـهٔ اللّه و رسوله، تعظيما للفعل، و أصل الحرب، السـلب، و منه: حرب الرجل ماله، أى سـلبه، فهو محروب و حريب، و عنـد الفقهاء: كل من جرّد السـلاح لإخافهٔ الناس، فى بر أو بحر، ليلا أو نهارا ضـعيفا كان أو قويا، من أهل الريبـهٔ كان أو لم يكن، ذكرا كان أو انثى، فهو محارب، و يدخل فى ذلك، قاطع الطريق، و المكابر على المال أو البضع» «۲».

آراء فقهائنا القائلين بالحبس

۱- الشـيخ الطوسـى: «.. و حكمه متى ظفر به الامام التعزير و هو أن ينفى عن بلده و يحبس فى غيره، و فيهم من قال: يحبس فى غيره، و هذا مذهبنا غير أن اصحابنا رووا أنه لا يقرّ فى بلده» «۳».

۲- أبو الصـلاح الحلبى: «.. إن كـانوا فى محاربتهم قتلوا و لم يأخـذوا مالا، أن يقتلهم.. و ان لم يقتلوا و لم يأخـذوا مالا، أن ينفيهم من الأرض بالحبس، أو النفى من مصر الى مصر؛ حتى يؤمنوا، أو يرى الصفح عنهم.» «۴».

۳- السـيد ابن زهرهٔ: «و أسـرى من عـدا من ذكرناه من المحاربين على أخـذ المال، و ان كانوا قتلوا و لم يأخذوا مالا قتلوا، و ان اخذوا مع القتل مالا صـلبوا بعد القتل و إن تفردوا بأخذ المال قطعوا من خلاف فان لم يقتلوا و لم يأخذوا مالا ... نفوا من الأرض بالحبس أو النفى من مصر الى مصر،

---

(۱). مجمع البيان ۳: ۱۸۸.

(۲). كنز العرفان ۲: ۳۵۲.

(۳). المبسوط ۸: ۴۷- و فى الجواهر عن المبسوط: لا يحبس فى غيره و هذا هو مذهبنا، ۴۱: ۵۹۳.

(۴). الكافى فى الفقه: ۲۵۲.

كل ذلك بالإجماع من الطائفهٔ عليه» «۱».

۴- يحيى بن سـعيد: «و المسـلم المحارب.. فإن أخاف و لم يجن نفى من الأرض، بأن يغرق- على قول- أو يحبس على آخر، أو ينفى

من بلاد الإسلام سنة، حتی یتوب، و کوتبوا أنه منفی محارب فلا تؤووه و لا تعاملوه، فان آووه قوتلوا.» «۲»

۵- علاء الدین الحلبی: «و المفسدون فی الأرض کقطّاع الطرق و الواثبین علی نهب الأموال، یقتلون إن قتلوا، فان زادوا علی قتل، بأخذ المال صلبوا بعد قتلهم، و یقطعون من خلاف ان انفردوا بالأخذ، دون القتل، و ان لم یحدث منهم سوی الاخافة، و الارجاف، نفوا من بلد الی بلد و أودعوا السجن الی أن یتوبوا، أو یموتوا.» «۳»

۶- الحلی: «و لا یثبت هذا الحکم للطلیع و لا للردء، و انما یثبت لمن باشر الفعل فأما من کثر اوهیت [کذا] او کان ردءا و معاونا فانما یعزر و یحبس و لا یکون محاربا تحریر الاحکام ۲: ۳۳۲.

۷- السید الطباطبائی- فی حد المحارب: «فان لم یتب استمر النفی الی أن یموت، و نفیه عن الأرض کنایة عن ذلک، و فی روایة: أن معناه ایداعه الحبس کما علیه بعض العامة و ادّعی علیه الاجماع فی الغنیة لکن علی التخییر بینه و بین المعنی المتقدم.» «۴»

۸- الشیخ محمد حسن النجفی: «و علی کل حال فالنفی من الأرض هو ما عرفت بل لعله المنساق منه عرفا.. نعم عن الجامع: «نفی من الأرض بأن یغرق علی قول، أو یحبس..» لعله للعامة کالقول بالحبس الموجود فی بعض نصوصنا المحمول علیه». «۵»

آراء فقهائنا القائلین بالتغریب

۱- الشیخ الطوسی: «المحارب هو الذی یجرّد السلاح و یکون من أهل الریبة، فی مصر کان أو غیر مصر، فی بلاد الشرک کان، أو فی بلاد الإسلام، لیلا کان أو نهارا، فمتی فعل ذلک، کان محاربا، و یجب علیه إن قتل، و لم یأخذ المال، أن یقتل علی کل حال، و لیس لأولیاء المقتول العفو، فان عفوا عنه، وجب علی الإمام قتله، لأنه محارب.

---

(۱). غنیة النزوع: ۲۰۱.

(۲). الجامع للشرائع: ۲۴۲.

(۳). اشارة السبق: ۱۴۲.

(۴). ریاض المسائل ۱۶: ۱۶۰- مثله فی الشرح الصغیر ۳: ۳۹۱.

(۵). جواهر الکلام ۴۱: ۵۹۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۵۸

و ان قتل، و اخذ المال، وجب علیه اولا أن یردّ المال، ثم یقطع بالسرقة، ثم یقتل بعد ذلک، و یصلب، و ان اخذ المال و لم یقتل، و لم یجرح قطع، ثم نفی عن البلد، و ان جرح و لم یأخذ المال، و لم یقتل، وجب علیه أن یقتص منه، ثم ینفی بعد ذلک من البلد الذی فعل ذلک فیه الی غیره، و کذلک إن لم یجرح، و لم یأخذ المال، وجب علیه أن ینفی من البلد الذی فعل فیه ذلک الفعل الی غیره، ثم یکتب الی أهل ذلک المصر بأنه منفی محارب، فلا تواکلوه و لا تشاربوه، و لا تبایعوه، و لا تجالسوه، فان انتقل الی غیر ذلک من البلدان، کوتب أیضا أهلها بمثل ذلک، فلا یزال یفعل به ذلک، حتی یتوب، فان قصد بلاد الشرک، لم یمکّن من الدخول فیها، و قوتلوا هم علی تمکینهم من دخولها.» «۱»

أقول: ورد فی بعض روایاتنا القول بالحبس کروایة العیاشی، عن أبی جعفر الثانی (ع) و روایة زید، عن علی (ع) کما ذکرناه فی بحث (قطاع الطریق) و لکن تعارضها الروایات الواردة تفسیر الآیة بالنفی من مصر الی مصر. «۲»

و علی فرض صحة سند کلتا الطائفتین من الروایات یقدم الطائفة الثانیة، و ذلک لمخالفتها للعامة، فتحمل الموافقة، علی عدم الارادة الجدیة.

الّا ان یقال: بعدم صدق المعارضة، و ذلک لأنهما مثبتان للحکم، اذ احدی الطائفتین تثبت النفی و التغریب، و الطائفة الثانیة تثبت

الحبس، من دون تعرض للتغریب- نفیا و اثباتا- و لا یبعد هذا المعنی سیما انه فتوی جمع من فقهائنا کأبی الصلاح الحلبی، و علاء الدین الحلبی، و ابن زهرة علی ما نعلم، الّا أن یقال: بأن فی روایة أبی جعفر الثانی (ع) تصریح بان المراد بالنفی الحبس، أو یقال بأن ثبوت الحد علی المحارب بهذا المقدار- و هو التغریب- مسلّم و اما الزائد علیه فهو مشکوک، و مقتضی الأصل عدمه، لدورانه بین الأقل و الأکثر لکن هذا فیما لو ثبت کونه من الأقل و الأکثر، و أمّا لو کان من الدوران بین المتباینین، فلا بد من الاحتیاط، ان أمکن، و لم یلزم مخالفة اجماع

---

(۱). النهایة: ۷۲۰- انظر نکت النهایة ۳: ۳۳۳- الوسیلة لابن حمزة: ۲۰۶- المقنعة: ۸۰۴- شرایع الإسلام ۴: ۱۸۰- المختصر النافع: ۲۲۶- الدروس ۲: ۵۹- المختلف ۹: ۲۵۶ المسالة ۱۱۰- قواعد الاحکام ۲: ۲۷۲- کنز العرفان ۲: ۳۵۲ جواهر الکلام ۴۱: ۵۶۴.

(۲). انظر تفسیر البرهان ۱: ۴۶۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۵۹

أو شهرة.

ثم لو قلنا بالسجن، فمدته سنة کما استظهره البعض، مستدلا: بأنه بدل من النفی الذی مدته کذلک کما هو مقتضی روایة سورة بن کلیب، و أبی اسحاق المدائنی.

أقول: و هو ممنوع صغری و کبری، اما الأولی: فلا دلیل علی بدلیته عن التغریب، لان المراد بالنفی اما خصوص الحبس، أو هو مع التغریب، اما الکبری: فلا دلیل علی مساواة البدل للمبدل منه فی الأحکام، فالأولی: ان یجعل الغایة: التوبة، أو العفو أو الموت، کما عن الحلبی.

آراء المذاهب الاخری

۱- المدونة الکبری: «لا ینفی إلّا زان، أو محارب، و یسجنان جمیعا فی الموضع الذی ینفیان الیه، یحبس الزانی سنة، و المحارب، حتی تعرف له توبة.» «۱»

و قال فی کتاب المحاربین: «أیسره و اخفّه ان یجلد، و ینفی، و یسجن فی الموضع الذی نفی الیه.. و قد نفی عمر بن عبد العزیز من مصر الی شعب و لم اسمع من مالک فیه شیئا، الّا انه قال: قد کان ینفی عندنا الی فدک أو خیبر، و قد کان لهم سجن یسجنون فیه، قلت: و کم یسجن حیث ینفی؟ قال مالک: یسجن حتی تعرف له توبة.» «۲»

۲- المصنف: «عن الثوری، عن عیسی بن المغیرة، قال: خرج خارجی بالسیف بخراسان، فکتب فیه الی عمر بن عبد العزیز فکتب فیه: إن کان جرح احدا فاجرحوه، و إن قتل احدا فاقتلوه و إلّا فاستودعوه السجن و اجعلوا اهله قریبا منه حتی یتوب من رأی السوء.» «۳»

۳- ابو القاسم البصری: «و من حارب بالبلد، أو خارجه، فاخذ قبل توبته، اقیم علیه حد المحاربة، وحدها القتل، أو الصلب، أو قطع الید و الرجل من خلاف، أو

---

(۱). المدونة الکبری ۶: ۲۳۷.

(۲). المدونة الکبری ۶: ۲۹۸.

(۳). مصنف عبد الرزاق ۱۰: ۱۱۸ ح ۱۸۵۷۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۶۰

الضرب و النفی و الحبس، و حد المحارب موکل الی اجتهاد الحاکم، فإن رأی قتله، قتله، و إن رأی قطعه (من خلاف، قطع) یده

الیمنی و رجله الیسری، و إن رأی ضربه، و حبسه، فعل ذلک به، و نفاه الی بلد غیر بلده، یحبسه فیه حتی تظهر توبته، و له قتله، و ان لم یقتل احدا فی حرابته، اذا ادّاه اجتهاده الی قتله.» «۱»

۴- ابو یعلی الحنفی: «و اما قتال المحاربین. و قتالهم مخالف لقتال أهل البغی من خمسة أوجه ... الرابع: یجوز حبس من اسر منهم، لاستبراء حاله، و ان لم یجز حبس احد من أهل البغی.» «۲»

۵- القرافی: «و یمتاز قتالهم عن قتال المحاربین بخمسة: و یجوز حبس أسراهم لاستبراء أحوالهم.» «۳»

القائلون بغیر الحبس

۱- الماوردی: «أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ، فقد اختلف أهل التأویل فیه علی اربعة أقاویل: احدها: انه ابعادهم من بلاد الإسلام الی بلاد الشرک، و هذا قول مالک بن أنس و الحسن و قتادة و الزهری، و الثانی: انه اخراجهم من مدینة الی اخری، و هذا قول عمر بن عبد العزیز و سعید بن جبیر، و الثالث: انه الحبس، و هو قول أبی حنیفة و مالک، و الرابع: و هو ان یطلبوا لإقامة الحدود علیهم فیبعدوا، و هذا قول ابن عباس و الشافعی» «۴».

۲- ابن رشد: «و اختلف أیضا فی قوله: أَوْ یُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ فقیل ان النفی هو السجن، و قیل ان النفی هو ان ینفی من بلد الی بلد فیسجن فیه الی أن تظهر توبته، و هو قول أبی القاسم، عن مالک، و یکون بین البلدین، أقلّ ما تقصر فیه الصلاة و القولان عن مالک و بالأول قال أبو حنیفة. و قال الشافعی: اما النفی فغیر مقصود،

---

(۱). التفریع ۲: ۲۳۲.

(۲). الاحکام السلطانیة: ۵۸.

(۳). الفروق ۴: ۱۷۱.

(۴). الاحکام السلطانیة: ۶۲- انظر تحفة الفقهاء ۳: ۱۵۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۶۱

و لکن إن هربوا شردناهم فی البلاد بالإتباع، و قیل هی عقوبة مقصودة، فقیل علی هذا ینفی و یسجن دائما، و کلّها عن الشافعی.» «۱»

۳- المرداوی: «قوله: و من لم یقتل، و لا أخذ المال نفی و شرّد فلا یترک یأتی الی بلد- و هذا المذهب، و علیه جماهیر الاصحاب، و جزم به فی الوجیز و غیره، قال الزرکشی: هذا المذهب المجزوم به عند القاضی و غیره، و قدّمه فی الهدایة و المذهب، و مسبوک الذهب، و المستوعب، و الخلاصة و الهادی، و البلغة و المحرر و النظم و الرعایتین، و الحاوی الصغیر، و الفروع و غیرهم، و هو من مفردات المذهب، و عنه: ان نفیه: تعزیره بما یردعه، و قال فی التبصرة: یعزر، ثم ینفی و یشرد.

و عنه: إنّ نفیه حبسه، و فی الواضح و غیره، روایة نفیه طلبه.» «۲»

۴- محمد بن اسماعیل الصنعانی: «و ظاهر الحدیث و الآیة أیضا: ان الامام مخیر بین هذه العقوبات فی کل محارب مسلما أو کافرا.» «۳»

۵- عبد القادر عودة: «الحرابة: هی قطع الطریق، أو هی السرقة الکبری، و اطلاق السرقة علی قطع الطریق، مجاز لا حقیقة، لأن السرقة هی أخذ المال خفیة و فی قطع الطریق یأخذ المال مجاهرة، و لکن فی قطع الطریق ضرب من الخفیة، و هو اختفاء القاطع عن الامام، و من أقامه لحفظ الأمن، و لذا لا یطلق السرقة علی قطع الطریق إلّا بقیود. فیقال السرقة الکبری، و لو قیل السرقة فقط، لم یفهم منها قطع الطریق، و لزوم التقید من علامات المجاز » «... ۴»

---

(۱). بدایة المجتهد ۲: ۴۵۶.

(۲). الانصاف ۱۰: ۲۹۸.

(۳). سبل السلام ۳: ۴۷۳- انظر نیل الاوطار ۷: ۱۵۵- التشریع الجنائی الاسلامی ۲: ۶۳۹.

(۴). التشریع الجنائی الاسلامی ۲: ۶۳۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۶۲

الفصل العاشر حبس العجزة و النساء و الأطفال من البغاة

اشارة

أفتی الشیخ الطوسی رضوان اللّه علیه فی احد قولیه: بحبس الأطفال و النساء و العجزة من البغاة و ذلک لکسر قلوبهم و فلّ جمعهم و لم اجد من وافقه علی ذلک من فقهائنا.

و اما السنة: فقد افتی بعضهم بذلک کما نسب الی الحنفیة و المالکیة، و إلیک آراء فقهائنا فی المقام، ثم آراء السنة:

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «و ان کان الأسیر- أی من البغاة- من غیر أهل القتال، کالنساء و الصبیان، و المراهقین، و العبید، قال قوم: لا یحبسون، بل یطلقون، لأنهم لیسوا من أهل المبایعة، و قال بعضهم: یحبسون کالرجال الشباب سواء، و هو الاقوی عندی، لأن فی ذلک کسرا لقلوبهم، و فلّا لجمعهم، و هکذا الحکم فیمن لا یقاتل، کالزمن، و الشیخ الفانی، الحکم فیه کالحکم فی النساء و الصبیان سواء» «۱».

۲- و قال فی الخلاف: «اذا اسر من أهل البغی من لیس من أهل القتال مثل النساء و الصبیان و الزمنی، و الشیوخ الهرمی، لا یحبسون، و للشافعی فیه قولان نصّ فی الام علی مثل ما قلناه، و من اصحابه من قال: یحبسون کالرجال الشباب المقاتلین دلیلنا: ان الأصل براءة الذمة، و ایجاب الحبس علیهم یحتاج الی دلیل.» «۲»

۳- العلامة الحلی: «و لو کان الأسیر صبیا أو عبدا، أو امرأة، اطلقوا لأنهم لا یطالبون بالبیعة، لأنهم لیسوا من أهل الجهاد، و انّما یبایعون علی الإسلام خاصة، و قال

---

(۱). المبسوط ۷: ۲۷۱.

(۲). الخلاف ۵: ۳۴۱ مسألة ۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۶۳

بعضهم: یحبسون کالرجال، لأن فیه کسر قلوبهم، و کذا الزمن و الشیخ الفانی.» «۱»

۴- و قال فی المختلف: «اذا اسّر من أهل البغی، من لیس من أهل القتال کالنساء و الصبیان، و الزمنی، و الشیوخ، قال الشیخ فی الخلاف: لا یحبسون، و قال: و فی اصحابنا من قال: یحبسون کالرجال الشباب المقاتلین، و قال ابن جنید: و لو کان الأسیر من أهل البغی، امرأة، و من لا یقتل، اعتقل، ما کانت الحرب قائمة، و الأقرب ما قاله الشیخ. لنا الأصل براءة الذمة.» «۲»

۵- الدروس: «و اذا استؤسر منهم مقاتل حبس حتی ینقضی الحرب، و لو کان غیر مقاتل کالنساء و الزمنی و الشیوخ و الصبیان اطلقوا.» «۳»

أقول: و ان کان الحکم کما قاله الشیخ الطوسی فی الخلاف و أیّده العلامة فی التذکرة، و ذلک للأصل و عدم الدلیل، و لکن لو سبّب الحبس فلّ الجمع و کسر القلب فلا یبعد القول بالجواز، ان لم نقل بالوجوب سیما ان هذا القول له قائل کابن جنید، و الشیخ فی المبسوط، و بعض الأصحاب علی ما فی عبارة العلامة الحلی عن الشیخ الطوسی.

آراء المذاهب الاخری

۱- الفیروزآبادی: «اهل البغی:.. و ان أسر صبیا أو امرأة خلاه علی المنصوص، و قیل یحبسهم.» «۴»

۲- ابن قدامة: «.. و ان لم یکن الأسیر من أهل القتال کالنساء و الصبیان و الشیوخ الفانین خلّی سبیلهم و لم یحبسوا فی احد الوجهین، و فی الآخر: یحبسون، لأن فیه کسرا لقلوب البغاة.» «۵»

---

(۱). تذکرة الفقهاء ۹: ۴۲۳.

(۲). المختلف ۴: ۴۵۴.

(۳). الدروس ۲: ۴۲.

(۴). التنبیه: ۲۲۹.

(۵). المغنی ۸: ۱۱۵.- انظر الا؟؟؟ ۴: ۲۱۹- مختصر المزنی: ۲۵۷- المجموع ۱۹: ۲۰۶ حلیة العلماء ۷: ۶۱۷- الوجیز ۲: ۱۶۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۶۴

۳- الجزیری: «الحنفیة و المالکیة قالوا: و اذا اخذت المرأة من أهل البغی و کانت تقاتل، حبست و لا تقتل الّا فی حال مقاتلتها دفعا عن النفس، و انما تحبس للمعصیة و لمنعها من الشر و الفتنة، لما روی عن سیدنا علی رضی اللّه عنه: انه قال یوم الجمل: و ایاکم و النساء.» «۱»

الفصل الحادی عشر الحبس للنزول علی حکم الامام

السرخسی: «عن الکلبی و محمد بن اسحاق: ان رسول اللّه (ص) حبس بنی قریظة، حتی نزلوا فی حکم سعد (رض) فی دار بنت الحارث حتی ضرب رقابهم.» «۲»

[الفصل الثانی عشر] حبس من یؤذی النبی ص:

عن ابن عمر قال هاجرت الی النبی ص فجاء ابو الحسن فقال له النبی ص ادن منی یا أبا الحسن فلم یزل یدنیه حتی التقم أذنه فأتی النبی ص لیساره حتی رفع رسول الله ص رأسه کالفزع، فقال: قرع الخبیث بسمعه الباب فقال: انطلق یا ابا الحسن فقیده کما تقاد الشاة الی حالبها فإذا أنا بعلی قد جاء بالحکم آخذا باذنه و لهازمه جمیعا حتی وقف بین یدی النبی ص فلعنه نبی الله ص ثلاثا، فقال نبی الله ص لعلی احبسه ناحیة حتی راح الی النبی ص ناس من المهاجرین و الانصار ثم دعا به النبی ص فقال:ها ان هذا شیخا لف کتاب الله و سنة نبیه و یخرج من صلبه من فتنته یبلغ دخانها السماء، فقال رجل من المسلمین صدق الله و رسوله، هو أقلّ و أذل من أن یکون منه ذلک قال بلی و بعضکم یومئذ مجمع الزوائد ۵: ۲۴۳.

---

(۱). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۲۲.

(۲). المبسوط ۲۰: ۸۹۶. انظر بحار الأنوار ۲۰: ۲۶۲.- انظر الطبرانی ۶: ص ۷ ح ۵۳۲۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۶۵

الباب الثّالث عشر حبس العمّال و الموظّفین: و فیه ثلاثة فصول

اشارة

۱- حبس العامل الخائن.

أ- ابن هرمة.

ب- المنذر بن جارود.

ج- یزید بن حجیة.

د- مصقلة بن هبیرة.

۲- حبس ملقن العامل الخائن.

۳- حبس الأمیر المداهن.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۶۷

الفصل الاوّل حبس العامل الخائن

اشارة

وردت روایات و نصوص تاریخیة عن حبس أمیر المؤمنین (ع) للعامل الخائن و المختلس من بیت المال، کما ورد فی نص آخر: بأنه (ع) أمر بحبس العامل و عقوبته زائدا علی الحبس، بل و عقوبة من یلقنه رجاء لخلاصه.

و هی و ان کانت محل تأمل من حیث السند- عند البعض- و لکن قوة متنها و مضمونها مما تؤید بل تثبت صدورها مضافا الی ذلک تأییدها بروایات دلت علی حبس الغاصب و المدیون الذی لم یثبت اعساره، أو الملتوی عن أداء الدین فلعل الحبس من هذه الجهات أو جهات اخری لا نعلمها. امّا النصوص:

الروایات

۱- الدعائم: «و عن علی (ع): أنه استدرک علی ابن هرمة خیانة و کان علی سوق الأهواز «۱»، فکتب الی رفاعة: اذا قرأت کتابی، فنحّ ابن هرمة عن السوق، و أوقفه

---

(۱). سوق الاهواز: اسم مدینة الاهواز الحالیة، قال الحموی فی معجم البلدان ج ۱، ۲۸۵: الاهواز کورة بین البصرة و فارس، و سوق الاهواز من مدنها.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۶۸

للناس، و أسجنه و ناد علیه و اکتب الی أهل عملک، تعلمهم رأیی فیه، و لا تأخذک فیه غفلة و لا تفریط، فتهلک عند اللّه، و اعزلک اخبث عزلة، و اعیذک باللّه من ذلک، فاذا کان یوم الجمعة فاخرجه من السجن و اضربه خمسة و ثلاثین سوطا و طف به الی الأسواق، فمن أتی علیه بشاهد فحلّفه مع شاهده، و ادفع الیه من مکسبه ما شهد به علیه، و مر به الی السجن مهانا مقبوحا منبوحا- و

احزم رجليه بحزام و اخرجه وقت الصلاة، و لا تحل بينه و بين من يأتيه بمطعم أو مشرب أو ملبس أو مفرش، و لا تدع أحدا يدخل اليه ممن يلقنه اللدد و يرجّيه الخلوص، فان صحّ عندك أن أحدا لقّنه ما يضرّ به مسلما، فاضربه بالدرّة، فاحبسه حتى يتوب، و مر باخراج أهل السّجن فی الليل الی الصحن، ليتفرجوا، غير ابن هرمة إلّا أن تخاف موته فتخرجه مع أهل السجن الی الصحن، فان رأيت به طاقة أو استطاعة فاضربه بعد ثلاثين يوما خمسة و ثلاثين سوطا بعد الخمسة و الثلاثين الأولی، و اكتب إلیّ بما فعلت فی السوق، و من اخترت بعد الخائن، و اقطع عن الخائن رزقه.» «۱»

أقول: و أورد المحمودی، قبل هذه قوله (ع): «و اعلم يا رفاعة، ان هذه الامارة أمانة فمن جعلها خيانة فعليه لعنة اللّه الی يوم القيامة، و من استعمل خائنا، فان محمدا (صلّی اللّه عليه و آله) برىء منه فی الدنيا و الآخرة.. و مر به الی السجن مهانا، مقبوحا منبوحا.

المقبوح: المبعد عن الخير، و المنبوح: المشتوم: أی يا خائن يا عاصی.

ثم انی: راجعت كثيرا من المصادر فلم اجد ترجمة ابن هرمة، و لم أعرف نوع خيانته، و لا شك أن خيانة العمال و الموظفين تشمل كل أنواع التعدّی علی حقوق الناس، سواء التعدّی علی بيت مالهم، أو ظلمهم بأنواع الظلم الكثيرة، و لا شك أن منها تعدّی المسؤولين فی ادارات الدولة علی المراجعين و معاملتهم السيئة و تأخير اعمالهم الی غد و بعد غد عمدا و من دون علة و وجه شرعی، مما يوجب جوّ عدم الثقة بالحكومة

فيكون معنی قوله (ع): «و كان علی سوق الاهواز» كان عاملا عليها. و قد جعله فی كتاب «ولاية الفقيه ۲، ۴۹۹» تحت عنوان «امين السوق».

(۱). دعائم الإسلام ۲: ۵۳۲ ح ۱۸۹۲- و عنه المستدرک ۱۷: ۴۰۳ ح ۵- نهج السعادة ۴: ۳۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۶۹

و يخلق روح البغض و العداء لها فی قلوب الناس. بل لعل ذلک من أكبر أنواع الخيانة، و لذا نری أن الأئمة سيما أمير المؤمنين (ع) كان شديدا علی العمال.

كما ان الحجة (ع) حينما يظهر و يقيم الدولة الاسلامية الحقة يكون أيضا شديدا علی العمّال، كما ورد فی الروايات «۱» و قد ورد فی الشدة علی العمال و عقوبتهم و تأديبهم روايات مستفيضة، اما هذه الرواية فهی مرسلة و تفرد بها القاضی نعمان المصری، و لم نعثر عليها فی كتاب آخر غيره و لكن لا اشكال فی انه يجب علی الامام معاقبة العامل بما يتناسب مع خيانته: من التعزير و الحبس، و الفصل من منصبه و تعزيره المالی علی قول.. و سنذكر فيما يلی بعض الموارد من كتب التاريخ و الحديث.

۲- الغارات: «كان علی (ع) ولیّ المنذر بن الجارود فارسا «۲» فاحتاز مالا من الخراج، قال: كان المال أربع مائة ألف درهم، فحبسه علی (ع) فشفع فيه صعصعة بن صوحان «۳» الی علی (ع) و قام بأمره و خلصه.» «۴»

۳- و فيه: «كان يزيد بن حجية قد استعمله علیّ علی الرّیّ «۵» و دستبی «۶» فكسر الخراج و احتجن المال لنفسه، فحبسه علی (ع) و جعل معه مولی يقال له سعد.» «۷»

۴- و فيه: «فی سياق قصة مصقلة بن هبيرة- عامل علی عليه السلام علی اردشير

---

(۱). عن طاوس: علامة المهدی ان يكون شديدا علی العمال. عقد الدرر: ۱۶۷- عرف السيوطی ۲: ۷۵ انظر مصادره فی معجم احاديث الامام المهدی «ع» الذی وفقنی اللّه لانجازه بعد سنين طوال: مع جمع من افاضل الحوزة العلمية بقم المقدسة.

(۲). ولاية واسعة، اوّل حدودها من جهة العراق ارجان، و من جهة كرمان السيرجان، و من جهة ساحل الهند سيراف، و من جهة السند مكران. معجم البلدان ۴: ۲۲۶.

(۳). انه عظیم القدر من اصحاب امیر المؤمنین (ع) وعده البعض من اصحاب النبی (ص) روی عهد مالک الاشتر، و قد روی عن الصادق (ع): ما کان مع أمیر المؤمنین (ع) من یعرف حقه الا صعصعة. تنقیح المقال ۲: ۹۸..

(۴). الغارات ۲: ۵۲۲- شرح الحدیدی ۱۸: ۵۴.

(۵). انها من امهات البلاد و اعلام المدن و بینها و قزوین سبعة و عشرون فرسخا/ معجم البلدان ۳: ۱۱۶- انظر اعلام المنجد: ۲۴۷.

(۶). کورة کبیرة کانت مقسومة بین الری و همدان/ معجم البلدان ۲: ۴۵۵.

(۷). الغارات ۲: ۲۵۷- حدیدی ۴: ۸۳. شرح الاخبار ۲: ۹۶ و فیه یزید بن حجبة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۷۰

خرّة «۱» و صرفه مال الخراج فی شراء اسارى نصارى بنی ناجیة و عتقهم- و فراره الی معاویة. عن ذهل بن الحارث، قال علی (ع): ما له؟ ترحه «۲» اللّه، فعل فعل السید، و فرّ فرار العبد، و خان خیانة الفاجر، أما أنه لو أقام فعجز، ما زدنا علی حبسه، فان وجدنا له شیئا أخذناه، و ان لم نقدر له علی مال ترکناه، ثم سار الی داره فهدمها.» «۳»

و إلیک القصة کما فی نهج السعادة: «انّ معقلا أقبل بالأسارى- فی قصة خریت بن راشد- حتی مرّ علی مصقلة بن هبیرة الشیبانی، و هو عامل علی (ع) علی «اردشیر خرّة» فبکی الیه الاسارى، و هم خمسمائة انسان، و تصایح الرجال:

یا أبا الفضل، یا حامل الثقل، یا مأوی الضعیف و فکاک العناة، امنن علینا فاشترنا و أعتقنا. فقال مصقلة: أقسم باللّه لأتصدقن علیهم، إِنَّ اللّهَ یَجْزِی الْمُتَصَدِّقِینَ، ثم بعث ذهل بن الحارث الی معقل، فقال له: یعنی نصارى بنی ناجیة، فقال: أبیعکم بألف ألف درهم، فلم یزل یراوده ذهل حتی باعه إیاهم بخمس مائة الف درهم، و قال له عجل بالمال الی أمیر المؤمنین (ع) فقال مصقلة: أنا باعث الآن بصدر منه، ثم أتبعک بصدر آخر، ثم کذلک حتی لا یبقی منه شیء، فأقبل معقل الی أمیر المؤمنین (ع) فأخبره بما کان من الأمر، فقال له: احسنت و أصبت و وفقت، و انتظر أمیر المؤمنین (ع) مصقلة أن یبعث بالمال، فأبطأ به و بلغه أن مصقلة خلی سبیل الأسارى، و لم یسألهم أن یعینوه فی فکاک أنفسهم بشیء فقال (ع): ما أرى مصقلة الّا قد حمل حمالة، و لا أراکم الّا سترونه عن قریب مبلدحا «۴» ثم أنه (ع) کتب الیه:

امّا بعد: فان من اعظم الخیانة خیانة الامة، و اعظم الغش علی أهل المصر، غش الامام، و عندک من حق المسلمین خمس مائة ألف درهم، فابعث بها إلیّ حین یأتیک رسولی، و إلّا فاقبل إلیّ حین تنظر فی کتابی، فانّی قد تقدمت الی رسولی ألّا یدعک

---

(۱). من اجلّ کور فارس، و منها مدینة شیراز و جور و خبر و میمند و الصیمکان و البرجان و الخوار و سیراف و کأم و فیروز و کازرون، و غیر ذلک من أعیان مدن فارس./ معجم البلدان ۱: ۱۴۶- انظر برهان قاطع ۱:

۵۸.

(۲). احزنه، اغمّه، افقره/ لسان العرب ۲: ۴۱۷.

(۳). الغارات ۱: ۳۶۶- و عنه المستدرک ۱۷: ۴۰۴- شرح ابن ابی الحدید ۴: ۱۴۵.- انظر الانساب للسمعانی ۳: ۴۸۶.

(۴). وعد و لم ینجز عدته/ لسان العرب ۲: ۴۱۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۷۱

ساعة واحدة تقیم بعد قدومه علیک الا أن تبعث بالمال، و السلام.

فلما قرأ مصقلة الکتاب، أقبل حتی نزل البصرة، ثم أقبل منها حتی أتی علیا بالکوفة، فأقرّه أیاما لم یذکر له شیئا، ثم سأله المال، فأدّی مأتی ألف درهم، و عجز عن الباقی.

روی ابن أبی سیف، عن أبی الصلت، عن ذهل بن الحارث، قال: دعانی مصقلة الی رحله، فقدّم عشاء، فطعمنا منه، ثم قال: و اللّه ان

أمیر المؤمنین (ع) یسألنی هذا المال، و لا أقدر علیه، فقلت: لو شئت لم یمض علیک جمعة حتی تجمع هذا المال. فقال: ما کنت لأحملها قومی و لا أطلب فیها الی أحد، ثم قال: و اللّه لو أن ابن هند مطالبی بها، أو ابن عفان لترکها لی الم تر الی عثمان کیف أعطی الأشعث فی کل سنة مائة ألف درهم من خراج آذربیجان، فقلت: ان هذا لا یری ذلک الرأی و ما هو بتارک لک شیئا. فسکت ساعة، و سکت عنه، فما مکث لیلة واحدة بعد هذا الکلام، حتی لحق بمعاویة، فبلغ ذلک علیا (ع) فقال: ماله ترحه » «... ۱»

أقول: و یکون هذا أیضا من موارد حبس المدیون الی أن یتبین حاله، راجع قسم الحقوق المالیة.

الفصل الثانی حبس ملقن العامل الخائن

من کتاب أمیر المؤمنین (ع) الی رفاعة- قاضی الأهواز- حول ابن هزمة: «.. و لا تدع احدا یدخل الیه- أی الی ابن هرمة- ممن یلقنه اللدد «۲» و یرجیه الخلوص

---

(۱). نهج السعادة ۵: ۱۸۹- انظر ۲: ۴۸۷- الکامل لابن الاثیر ۳: ۱۸۶- انساب الاشراف: ۴۱۱- تاریخ الطبری ۴: ۱۰۰. شرح الحدیدی ۴: ۱۴۴- بحار الأنوار ۸۷: ۶۱۸- منهاج البراعة ۴: ۲۴۰- مستدرک الوسائل ۱۷: ۴۰۴.

(۲). اللدد: الخصومة و الجدال./ لسان العرب ۳: ۳۹۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۷۲

- الخلاص خ ل- فان صحّ عندک أنّ احدا لقّنه ما یضرّ به مسلما، فاضربه بالدرّة، فاحبسه حتی یتوب..» «۱»

و قد أورده البعض «۲» بعنوان احد موارد السجن فی الإسلام و هو مبنی علی التوسع فی مفهوم التعزیر و شموله للسجن.

الفصل الثالث حبس الأمیر المداهن

۱- نهج السعادة: عن علی (ع) حول المسیب: «قال (ع) له: نابیت قومک و داهنت وضیعت؟! فاعتذر الیه و کلمه وجوه أهل الکوفة بالرضا عنه فلم یجبهم و ربطه الی ساریة من سواری المسجد و یقال: انه حبسه، ثم دعا به.» «۳»

۲- قال البلاذری: قالوا: و دعا معاویة عبد اللّه بن مسعدة بن حکمة بن مالک بن حذیفة الفزاری فبعثه الی تیماء «۴» و ضم الیه الفا (الفین) و سبعمائة و امره ان یصدق من مر به من العرب و یأخذ البیعة له علی من اطاعه، و یضع السیف علی من عصاه، ثم یصیر الی المدینة و مکة و ارض الحجاز، و ان یکتب الیه فی کل یوم بما یعمل به و یکون منه، فانتهی ابن مسعدة الی امره و بلغ خبره علیا، فندب المسیب بن نجبة الفزاری فی کنف «۵» من الناس فی طلبه فقال له: إنک یا مسیب من أثق بصلاحه و بأسه (فسر الی ابن مسعدة حتی تخرجه من ارضنا أو تقتله) فسار (المسیب) حتی أتی الجناب «۶»، ثم أتی تیماء، و انضم الی ابن نجبة قوم من رهطه أیضا، فالتقی هو و ابن مسعدة فاقتتلوا قتالا

---

(۱). دعائم الإسلام ۲: ۵۳۲ ح ۱۸۹۲- و عنه المستدرک ۱۷: ۴۰۴ ح ۵.

(۲). انظر ولایة الفقیه ۲: ۴۹۹.

(۳). نهج السعادة: ۲: ۵۷۷.

(۴). بالفتح و المد: بلید فی اطراف الشام، بین الشام و وادی القری، علی طریق حاج الشام و دمشق/ معجم البلدان ۲: ۶۷.

(۵). کنفه: حفظه و اعانه/ لسان العرب ۹: ۳۰۸- النهایة لابن الأثیر ۴: ۲۰۶.

(۶). قیل: هو موضع فی ارض کلب فی السماوة بین العراق و الشام/ معجم البلدان ۲: ۱۶۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۷۳

شدیدا و اصابت ابن مسعدة جراحات و مضی قوم من اصحابه الی الشام منهزمین لا یلوون علیه، و بقی معه قوم منهم فلجأ (ابن مسعدة) و لجأوا (معه) الی حائط حول حصن تیماء محیط به قدیم، فجمع المسیب حوله الحطب و اشعل فیه النار، فناشدوه أن لا یحرقهم و کلّم فیهم، فأمر (المسیب) بإطفاء تلک النار و کان علی الثلمة التی یخرج منها الی طریق الشام، عبد الرحمن بن اسماء الفزاری و هو الذی یقاتل یومئذ و یقول:

انا ابن اسماء و هذا مصدقی اضربهم بصارم ذی رونق

فلما جن علیه اللیل خلی سبیلهم فمضوا حتی لحقوا بمعاویة، و أصبح المسیب فلم یجد فی الحصن احدا، فسأله بعض اصحابه أن یأذن له فی اتباع القوم فأبی ذلک، و قدم المسیب علی علی و قد بلغه الخبر، فحجبه ایاما ثم دعا به فوبّخه و قال (له): نابیت «۱» قومک و داهنت «۲» وضیعت؟ فاعتذر الیه و کلمه وجوه أهل الکوفة بالرضا عنه، فلم یجبهم و ربطه الی ساریة من سواری المسجد، و یقال: انه حبسه ثم دعا به فقال له:

انه قد کلمنی فیک من أنت أرجی عندی منه، فکرهت ان یکون لأحد منهم عندک ید دونی، فأظهر الرضاء عنه، و ولّاه قبض الصدقة بالکوفة، فاشرک فی ذلک بینه و بین عبد الرحمن بن محمد الکندی، ثم أنه حاسبهما فلم یجد علیهما شیئا، فوجههما بعد ذلک فی عمل و لا هما ایاه فلم یجد علیهما سبیلا فقال: لو کان الناس کلهم مثل هذین الرجلین الصالحین ما ضرّ صاحب غنم لو خلّاها بلا راع، و ما ضر المسلمات لا تغلق علیهن الأبواب، و ما ضرّ تاجر ألقی تجارته بالعراء «۳»» «۴».

---

(۱). تجافی و لم ینظر الیه/ النهایة لابن الأثیر ۵: ۱۱.

(۲). المداراة و الملاینة و ترک الجد/ مفردات الراغب: ۱۷۵.

(۳). الفضاء من الأرض/ النهایة لابن الأثیر ۳: ۲۲۶.

(۴). نهج السعادة ۲: ۵۷۷- نقلا عن انساب الاشراف ۳: ۱۱۳۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۷۵

الباب الرّابع عشر الحبس فی الحقوق المالیة: و فیه ثمانیة عشر فصلا

اشارة

۱- حبس الممتنع عن أداء دینه.

۲- حبس المدیون الذی یدّعی العسر.

۳- حبس المدیون المعسر لو صرف المال فی الحرام، أو کان مخالفا للحق.

۴- حبس المفلس.

۵- حبس الغاصب، و آکل مال الیتیم، و خائن الامانة.

۶- حبس الراهن.

۷- حبس الکفیل.

۸- حبس المدعی علیه الممتنع عن الکلام.

۹- حبس الملتوی فی المحکمة، و الذی اغلظ للحاکم فی القول.

۱۰- حبس المدعی علیه الممتنع عن الحضور فی المحکمة.

۱۱- حبس المدعی علیه حتی یحضر المدعی الشهود.

۱۲- حبس المدعی علیه حتی یعدّل الشهود.

۱۳- الحبس فی النکول.

۱۴- حبس الشهود الی وقت صلاة العصر.

۱۵- حبس العبد الذی یخاف اباقه.

۱۶- حبس العبد الآبق.

۱۷- حبس المولی الشریک اذا أبی عن دفع حصة شریکه.

۱۸- هل یحبس صاحب الماشیة، اذا أفسدت الحرث و الزرع؟

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۷۷

الفصل الأوّل حبس الممتنع عن اداء دینه

اشارة

وردت روایات من الفریقین بحبس الملتوی عن اداء دینه و فی بعضها: ثم یأمر به فیقسم ماله بین غرمائه.

و قد أفتی فقهاؤنا فیه بالحبس- القدماء و المتأخرون و المعاصرون- و کذلک السنة.

و الکلام فی مدة الحبس، فقد قیل: شهر و قیل شهران أو ثلاثة أو اربعة، و قیل شهرا و یبیع ماله خلاله، و إلّا باع الحاکم عنه، و عن الشیخ الطوسی فی المبسوط یکرر الحبس و التعزیر الی أن یؤدّی الدین و یخرج مما علیه و فی المقام فروع تعرضنا لها:

۱- هل یتعین علی الملتوی الحبس أم یتخیر الحاکم بینه و بین بیع ماله؟

۲- هل یحبس الوالد فی دین ولده؟ فقد قیل بعدمه مطلقا و قیل یحبس کما فی القواعد.

۳- هل یحبس المدیون لو کان مریضا أو أجیرا؟ فالأکثرون علی عدم جواز حبسه.

۴- هل یحبس العاقلة لو امتنع من أداء الدیة؟ فقد ادعاه بعض العامة.

۵- هل یحبس المدیون للدولة، کما فی المدیون لغیر الدولة، مع الالتواء؟ فقد ادعاه فی الأحکام السلطانیة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۷۸

۶- هل یحبس المسلم فی دین الذمی أو بالعکس، أو الحربی المستأمن، و العبید و النساء و السید فی دین المکاتب؟ فقد ادعاه البعض.

۷- هل تحبس المرأة التی باعت دار زوجها؟ فقد ورد ذلک عن بعض العامة.

۸- هل یحبس التاجر الصبی، و المتلف مال الغیر و الشفیع الذی لم یسلم الثمن فی الحال؛ کما عن السرخسی؟

و هذه المسائل نتعرض لها مستقصی مع ایراد الکلمات:

الروایات

۱- الکافی: «محمد بن یحیی، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن عمار، عن أبی عبد اللّه (ع) قال: کان أمیر المؤمنین صلوات اللّه علیه، یحبس الرجل اذا التوی علی غرمائه، ثم یأمر فیقسم ماله بینهم بالحصص فان أبی باعه فیقسم- یعنی ماله.» «۱»

رواه الصدوق عن الأصبغ بن نباتة. «۲»

و رواه الشیخ الطوسی عن الأصبغ. «۳»

رواه الشیخ عن غیاث، عن جعفر، عن أبیه علیهما السلام و فیه: کان یفلّس بدل: کان یحبس «۴».

قال المجلسی الأول: «یلتوی: أی یتثاقل و یدافع.. مع حلول الدین. یحبس: أی فی السجن، أو عن التصرف فی ماله و هو اظهر.» «۵»

و قال المجلسی الثانی: «یأمر: أی الرجل امّا بالبیع أو بإرضاء الغرماء بالجنس و العروض، فإن أبی باع ماله و قسمه بینهم.» «۶»

---

(۱). الکافی ۵: ۱۰۲ ح ۱- انظر التهذیب ۶: ۱۹۱ ح ۳۷/ النهایة: ۳۵۲.

(۲). الفقیه ۳: ۱۹ ح ۱.

(۳). التهذیب ۶: ۲۳۲ ح ۱۹.

(۴). التهذیب ۶: ۲۹۹ ح ۴۲.

(۵). روضة المتقین ۶: ۸۴.

(۶). مرآة العقول ۱۹: ۵۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۷۹

و قال المحدث البحرانی: «یلتوی: أی ماطل بالوفاء» «۱».

و قال الفیض: «المراد بالتفلیس: الحکم بالإفلاس، یقال: فلّسه القاضی تفلیسا: أی حکم بإفلاسه.» «۲»

و قال الشیخ محمد حسن النجفی: «لعل المراد من قوله یحبس: المنع من التصرف.» «۳»

۲- امالی الطوسی: «اخبرنا جماعة عن أبی المفضل قال: حدثنا الفضل بن محمد بن المسیب البیهقی قال: حدثنا هارون بن عمرو المجاشعی و حدثناه الرضا علی بن موسی، عن أبیه موسی، عن أبی عبد اللّه جعفر بن محمد عن آبائه عن أمیر المؤمنین علی بن أبی طالب (ع) قال: قال رسول اللّه (ص): لیّ الواجد بالدین یحل عرضه و عقوبته ما لم یکن دینه فیما یکره اللّه عز و جلّ.» «۴»

۳- الدعائم: «عن جعفر بن محمد علیهما السلام، انه قال: من امتنع من دفع الحق، و کان موسرا حاضرا عنده ما وجب علیه، فامتنع من أدائه و أبی خصمه إلّا أن یدفع الیه حقه، فانه یضرب حتی یقضیه، و ان کان الذی علیه لا یحضره الّا فی عروض، فانه یعطیه کفیلا أو یحبس له ان لم یجد الکفیل الی مقدار ما یبیع و یقضی.» «۵»

الدعائم: و عن أمیر المؤمنین ع انه قال: إذا ادی المکاتب بعض نجومه و مطل بالباقی و عنده ما یؤدی، حبس فی السجن، و ان تبین عدمه اطرح یستسعی فی الدین الذی علیه.» الدعائم ۲: ۳۱۴ مستدرک الوسائل ۱۶: ۲۶.

۴- ابو داود: «حدثنا عبد اللّه بن محمد النفیلی، حدثنا عبد اللّه بن المبارک عن وبر بن أبی ذلیلة، عن محمد بن میمون، عن عمرو بن الشرید، عن أبیه، عن رسول اللّه (ص):

لیّ الواجد یحل عرضه و عقوبته» «۶».

قال ابن المبارک: یحل عرضه: أی یغلظ علیه، و عقوبته: حبسه» ۷.

---

(۱). الحدائق الناضرة ۲۰: ۴۱۲.

(۲). الوافی ۱۶: ۱۰۷۲ ح ۱۶۷۱۱ ابواب القضاء و الشهادات.

(۳). جواهر الکلام ۲۵: ۲۸۱.

(۴). الامالی ۲: ۱۳۴- و عنه الوسائل ۱۳: ۹۰- و رواه النوری فی المستدرک ۱۳: ۳۹۷ ح ۵، عن غوالی اللئالی، ۴: ۷۲ ح ۴۴ انظر امالی

الصدوق: ۴۳۲- بحار الأنوار ۱۰۰: ۱۴۶ ح ۴.

(۵). دعائم الإسلام ۲: ۵۴۰ ح ۱۹۲۳ و عنه المستدرک ۱۷: ۳۷ ح ۱.

(۶) ۶ و ۷. سنن ابی داود ۳: ۳۱۳ ح ۳۶۲۸- البخاری ۲: ۵۸- ابن ماجة ۲: ۸۱۱- احمد ۴: ۲۲۲- الحاکم ۴:

۱۰۲- سنن البیهقی ۶: ۵۱، عن سفیان.- المعجم الکبیر ۷: ۳۸۰ ح ۷۲۴۹- و ۷۲۵۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۸۰

قال وکیع: عرضه: شکایته، و عقوبته: حبسه» «۱».

قال النراقی: «الالتواء من اللی و هو سوء الأداء و المطل.» «۲»

قال السید جواد العاملی: «و فی نقل آخر: و حبسه، بدل عقوبته، و لا تفاوت اذ العقوبة بعض انواعها الحبس.» «۳»

۵- مسند زید: «حدثنی زید بن علی، عن أبیه، عن جده، عن علی- رضی اللّه عنهم- أنه کان یحبس فی النفقة، و الدین، و فی القصاص، و فی الحدود، و فی جمیع الحقوق..» «۴»

۶- اقضیة رسول الله: «أتیت النبی ص بغریم لی، فقال لی: الزمه ثم قال: یا أخا بنی تمیم ما ترید أن تفعل بأسیرک؟» اقضیة رسول الله ص ۱۱.

۷- ابن أبی شیبة: «حدثنا أبو بکر، قال حدثنا جریر، عن طلق بن معاویة، قال:

کان لی علی رجل ثلاثمائة درهم فخاصمته الی شریح، فقال الرجل: انهم وعدونی أن یحسنوا إلیّ فقال شریح: إِنَّ اللّهَ یَأْمُرُکُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَماناتِ إِلی أَهْلِها «۵» و أمر بحبسه.

و ما طلبت الیه أن یحبسه حتی صالحنی علی مائة و خمسین درهما.» «۶»

۸- و فیه: «حدثنا ابو بکر، قال: حدثنا وکیع، عن علی بن صالح، عن عبد الأعلی، قال: شهدت شریحا حبس رستم الضریر فی دین قال وکیع: ما أدرکنا أحدا من قضاتنا، ابن أبی لیلی و غیره الّا و هو یحبس فی الدین.» «۷»

۹- و فیه: «حدثنا ابو بکر، قال: حدثنا وکیع عن أبی هلال، عن ابن سیرین عن شریح أنه کان یحبس فی الدین.» «۸»

۱۰- و فیه: «حدثنا ابو بکر، قال: حدثنا وکیع، عن مالک بن مقول، عن سریة

---

(۱). مصنف ابن ابی شیبة ۷: ۷۹ ذیل ح ۲۴۴۴.

(۲). مستند الشیعه ۲: ۵۴۷.

(۳). مفتاح الکرامة ۱۰: ۸۶.

(۴). مسند زید: ۲۶۵- انظر وسائل الشیعة ۱۳: ۱۴۸.- انظر مصنف عبد الرزاق ۸: ۳۰۶ ح ۱۵۳۱۲.

(۵). النساء: ۵۸.

(۶). المصنف ۶: ۲۴۸ ح ۹۶۴، و رواه عبد الرزاق ۸: ۳۰۵ ح ۱۵۳۰۹.

(۷). المصنف ۶: ۲۵۰ ح ۹۶۹.

(۸). المصنف ۶: ۲۴۸ ح ۹۶۵ و رواه عبد الرزاق ۸: ۳۰۵ ح ۱۵۳۱۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۸۱

الشعبی، یقال لها أم جعفر عن الشعبی قال: اذا أنا لم أحبس فی الدین فأنا أتویت حقه.» «۱»

۱۱- عبد الرزاق: «عن ابن سیرین قال: کان شریح اذا قضی علی رجل بحق یحبسه فی المسجد الی أن یقوم، فان اعطاه حقه و الّا یأمر به إلی السجن.» «۲»

أقول: الروایة الثانیة اکثر دلالة علی المدعی (حبس الملتوی) لأنها تدل علی الدوام و الاستمرار- کان یحبس- لکن علی النقل الثانی الذی رواه الشیخ الطوسی- یفلس بدل یحبس- تخرج الروایة عن مورد السجن، و کذلک علی الاحتمال الذی استظهره العلامة المجلسی الأول و صاحب الجواهر، من أن المراد بالحبس هو المنع من التصرف لا اکثر.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ المفید: «و ان اعترف المنکر بعد یمینه باللّه بدعوی خصمه علیه، و ندم علی انکاره، لزمه الحق و الخروج منه الی خصمه، فان لم یخرج الیه منه، کان له حبسه.» «۳»

۲- الشیخ الطوسی: «و هکذا من وجب علیه دین حال و عرف له مال یستره و لم یکن له مال سواه، فان السلطان یجبره علی قضاء الدین، فان فعل و الّا حبسه تعزیرا، فان فعل و الّا أخرجه و عزره و لا یزال یحبسه و یعزره حتی یظهر المال و یقضی الدین، مثل الاختیار سواء. فان جنّ فی الحبس أطلقه لأن المجنون لا اختیار له، فاذا أفاق أجبره علی الاختیار، فان فعل و الّا حبسه و عاد الی ما کان علیه من تکریر الحبس و التعزیر و لا یزال أبدا کذلک حتی یفعل.» «۴»

۳- و قال فی النهایة: «و ان توجه علیها «۵» الحق ألزمها الخروج منه علی ما یقتضیه شرع

---

(۱). المصنف ۶: ۲۴۹ ح ۹۶۶- و رواه عبد الرزاق ۵: ۳۰۶ ح ۱۵۳۱۱.

(۲). المصنف ۸: ۳۰۶ ح ۱۵۱۲- و عنه عمدة القاری ۱۲: ۲۶۱.

(۳). المقنعة: ۷۳۳.

(۴). المبسوط ۴: ۲۳۲.

(۵). ای المرأة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۸۲

الإسلام فان امتنعت من ذلک کان له حبسها کما ان له حبس الرجال.» «۱»

۴- و قال أیضا کما عن المفید. ۲

۵- ابو الصلاح الحلبی: «فان تجلد الغریم علی الحبس و أصرّ علی الامتناع من الخروج الی خصمه من الحق و له ذمة، یضیق علیه أصر (کذا) اخذ من ماله بالید و فی غریمه، و ان لم یکن له مال باع علیه العقار و الرقیق و الانعام و الدواب و غیر ذلک حتی یستوفی غریمه ما ثبت له فی الحکم.» «۳»

۶- علی بن حمزة: «و اذا ثبت المال علی غیر معسر و طالبه به فتقاعد و التمس صاحب الحق، حبسه الحاکم حتی یبرأ من حقه» «۴».

و قال أیضا: فان کان المستدین حاضرا موسرا و طالبه المدین و قد حل أداؤه و لم یکن له عذر لزمه الایفاء، فان کان له عذر أمهل حتی یزول فان لم یکن له عذر، أمر بالقضاء فان لم یقض، حبسه الحاکم ان التمس من له الدین، فان ماطل فی الحبس عزر.» «۵»

۷- المحقق الحلی: «و لو امتنع المقر من التسلیم، أمر الحاکم خصمه بالملازمة و لو التمس حبسه حبس.» «۶»

۸- و قال فی الشرائع: «.. فان تناکرا (أی الغریم و صاحب الحق) و کان له مال ظاهر امر بالتسلیم، فان امتنع فالحاکم بالخیار بین حبسه حتی یوفّی و بیع أمواله و قسمتها بین غرمائه.» «۷»

۹- یحیی بن سعید: «فان مطله لغیر عذر، فله اثبات دینه عند الحاکم و للحاکم حبسه و جبره علی أداء الحق، فان کان معه من جنس دینه و الّا اجبره علی البیع

---

(۱) ۱ و ۲. النهایة: ۳۴۸ و ۳۴۰.

(۳). الکافی فی الفقه: ۴۴۸.

(۴). الوسیلة: ۲۱۳.

(۵). الوسیلة: ۲۷۳.

(۶). المختصر النافع: ۲۸۱.

(۷). شرایع الإسلام ۲: ۹۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۸۳

و الإیفاء أو فعل الحاکم ذلک.» «۱»

و قال فی باب الحجر: و ان لم یکن له مال ظاهر و ادّعی العسر و کذّبه الغریم و الدین ثابت عن أصل مال أو عن اتلاف، و علم له اصل مال و ادّعی تلفه و لا بیّنة له حلف الغرماء و حبس» «۲».

و قال أیضا: فکل من ثبت علیه حق، فان لم یفعلوا، فله قهرهم علی بیع متاعهم و ان یبیع علیهم، و له الحبس و التأدیب.» «۳»

۱۰- العلامة الحلّی: «و کذا من وجب علیه دین حال و کان له مال یعرف الحاکم به و کان یسرّه و لا یظهره و لا مال له سواه، فان السلطان یجبره علی قضاء الدین، فان فعل و الّا اخرجه و عزره و لا یزال یحبسه و یعزره حتی یظهر المال و یقضی الدین.. و اذا عرفت هذا، فان جنّ أو اغمی علیه فی الحبس خلاه الحاکم الی ان یفیق، قال بعض الشافعیة: اذا حبس لا یعزر علی الفور، فلعلّ علیه فی التعیین نکرا، و أقرب معسر فیه مدة الاستتابة، و اعتبر بعضهم فی الامهال: الاستنظار فقال:

و لو استنظر، انظره الحاکم الی ثلاثة ایام و لا یزید.» «۴»

۱۱- و قال فی القواعد: «.. و ان عرف کذبه حبس حتی یخرج من الحق..» «۵».

۱۲- الشهید الأول: «ضابط الحبس، توقف استخراج الحق علیه، و یثبت فی مواضع:.. و الممتنع من اداء الحق مع قدرته علیه.. فان قلت: القواعد تقتضی ان العقوبة بقدر الجنایة و من امتنع عن اداء درهم، حبس حتی یؤدّیه فربّما طال الحبس، و هذه عقوبة عظیمة فی مقابلة جنایة حقیرة، قلت: لما استمر امتناعه قوبل بکل ساعة من ساعات الامتناع بساعة من ساعات الحبس فهی جنایات متکررة و عقوبات

---

(۱). الجامع للشرائع: ۲۸۴.

(۲). الجامع للشرائع: ۳۶۳.

(۳). الجامع للشرائع: ۵۲۵.

(۴). تذکرة الفقهاء ج ۱۳ ص ۱۳.

(۵). قواعد الاحکام ۲: ۲۰۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۸۴

متکررة.» «۱»

۱۳- المحقق القمی: «ثم اذا کان واجدا للمال، فیلزم بإعطائه، و لو بحبس الحاکم و اغلاظ القول، أو بأن یبیع ماله فی أداء دینه لو لم یکن بالاستیفاء الّا بذلک.» «۲»

۱۴- الفاضل النراقی: «الرابعة: و اذا حکم الحاکم علیه، فان ادعی المحکوم علیه الحق بنفسه فهو، و الّا فان کان ذا مال فیکلف بالأداء، فان امتنع و مطل بلا عذر مقبول کان للمدعی اخذه منه قهرا و لو بالملازمة له، و ان لم یقدر کفایة فان احتاج الایصال الی عقوبة له

من حبس أو اغلاظ فی القول و نحوهما فیجب علی الحاکم، و الظاهر عدم جوازه للغیر و لو نفس المدعی، اما جوازه للحاکم فلتوقف ایصال الحق علیه و هو واجب و للخبر.. المشهور «لیّ الواجد» و قال: العقوبة المجوزة للحاکم فی حق المماطل لا یختص بالحبس و الاغلاظ، بل قد ینتهی الی الأکثر منه من ضرب فیجوز أیضا، لإطلاق العقوبة، و قوله: صکوا جباههم، و قوله: لا یؤذونه، و یجب الاقتصار علی الأقل، ثم قال: و لو لم یفد العقوبة فی أدائه و لم یکن بیع ماله، یحبس حتی یؤدی، أو یموت، أو یبرئه الغریم.» «۳»

۱۵- الشیخ محمد حسن النجفی، فانه استشکل علی المحقق فی فتواه بالتخییر بینهما حیث قال: «و المحکی فی النصوص هنا من فعل أمیر المؤمنین (ع): انه کان یحبسه..

بل و فی خبر السکونی منها «انه کان یحبس فی الدین» و علی کل حال هو غیر التخییر المزبور، اللهم الّا أن یقال: انه لا دلالة فی فعله (ع) علی عدم جواز غیر هذا الفرد، و فیه: ان نقل الأئمة (ع) لهم بهذا اللفظ، ظاهر فی ان الحکم ذلک فتأمل جیدا و الأمر سهل، و قال أیضا:.. بل مماطلته فیه تحل عقوبته بالحبس لقوله (ص): لیّ الواجد..، المعمول باطلاقه بین الأصحاب من غیر ملاحظة مراتب الأمر بالمعروف

---

(۱). القواعد و الفوائد ۲: ۱۹۲، القاعدة ۲۱۷- انظر نضد القواعد الفقهیة للمقداد: ۴۹۹ و الفروق للقرافی ۴:

۷۹.

(۲). غنائم الایام: ۲۷۹.

(۳). مستند الشیعة ۲: ۵۴۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۸۵

و النهی عن المنکر.. نعم لا إشکال فی حلّیته للغریم بأن یقول له: یا ظالم و نحو ذلک.» «۱»

۱۶- السید الیزدی: «اذا کان المقر المحکوم علیه واجدا للمال الزم به و ان امتنع اجبر علیه، و إن ماطل و اصرّ علی الامتناع جازت عقوبته بالتغلیظ فی القول، و رفع الصوت علیه و الشتم بمثل قوله: یا ظالم، یا فاسق بل بالحبس و الضرب حسب مراتب الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر، الأهون فالأهون لقوله (ص) (لیّ الواجد یحل عقوبته..).

و ظاهر الخبر الاول: جواز ذلک کله للمحکوم له کما یجوز للحاکم، و قد یقال:

بجواز ما عدی الحبس منها و اختصاصه بالحاکم لأنه کالتعزیر من وظائفه دون غیره..

بل یمکن ان یقال: بجواز الحبس أیضا لغیر الحاکم و لا یضر کون مورد الأخبار حبس الإمام (ع) لأن ظاهر نقل فعل الأمیر (ع) یدل علی ان الحکم الشرعی فیه ذلک، لکن الأحوط اختصاصه بالحکم..» «۲»

أقول: لو کان کذلک لاختل النظام، و لما استقر حجر علی حجر، فالقدر المتیقن ممن یجوز له الحبس انما هو الحاکم الشرعی، و لا دلیل علی جوازه للغیر، و النبوی علی فرض صحة سنده مجمل لا یدل علی الحبس، و ان فرض دلالته علی الحبس و اطلاقه الشامل للمحکوم له، لکن لا بد من تقییده بالروایات التی فیها: کان أمیر المؤمنین (ع) یحبس.. فالحبس من شئون الحاکم و ولیّ الأمر لا کل احد.

۱۷- المحقق العراقی: «ثم انه بعد ما حکم الحاکم فان امتنع المحکوم علیه عن أداء الحق (حبسه) الحاکم (مع التماس خصمه) لرجوع مثل ذلک الیه بملاحظة کونه من مقدمات استیفائه، و لا أقل من الشک فی استقلال الحاکم فی السلطنة علی الحبس، فالأصل عدمه، و لکن ذلک فیما احرز کونه واجدا أو بالأصل کی یشمله عموم (لیّ الواجد..) و اما لو لم یحرز هذا العنوان ففی جواز الحبس إشکال، لأصالة عدم سلطنة احد علی حبسه بل ربّما یقتضی الأصل عدم کونه واجدا الذی لازمه عدم حلیّة عقوبته، نعم قد یتوهم من اطلاق روایة حبس الأمیر جوازه، و لکن فی اطلاقها من

(۱). جواهر الکلام ۲۵: ۳۵۳.

(۲). ملحقات العروة الوثقی ۳: ۵۰- ۵۲ مسألة ۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۸۶

هذه الجهة نظر و تأمّل.» «۱»

۱۸- السید الخمینی: «لو کان المقر واجدا الزم بالتأدیة و لو امتنع اجبره الحاکم، و ان ماطل و اصرّ علی المماطلة جازت عقوبته بالتغلیظ بالقول حسب مراتب الأمر بالمعروف بل مثل ذلک جائز لسائر الناس، و لو ماطل حبسه الحاکم حتی یؤدّی ما علیه.» «۲»

۱۹- السید الخوئی: «اذا حکم الحاکم بثبوت دین علی شخص، و امتنع المحکوم علیه عن الوفاء، جاز للحاکم حبسه و اجباره علی الأداء، نعم اذا کان المحکوم علیه معسرا، لم یجز حبسه، بل ینتظره الحاکم حتی یتمکن من الأداء و تدل علیه معتبرة غیاث و معتبرة السکونی..» «۳»

۲۰- السید الگلپایگانی: «التاسع اذا حکم الحاکم بثبوت دین علی الواجد لأدائه و امتنع عن الأداء جاز للحاکم حبسه» «۴».

۲۱- و قال فی القضاء علی ما فی تقریراته: «و فی هذا الحبس احتمالات: فیحتمل أن یکون عقوبة للمماطلة السابقة منه، و ان یکون تحذیرا له عن المماطلة فیما یستقبل، و ان یکون لغرض حمله علی الاعتراف بما یملکه من الأموال.» «۵»

۲۲- الشیخ الوالد: «فی آخر فرع من کتاب الدیون: الخامس: یجب علی المدیون دفع جمیع ما یملکه فی أداء دینه عند الحلول و المطالبة و عدم جواز تأخیره، و معه کان عاصیا و للحاکم حبسه، نعم یستثنی مما یملکه داره التی یسکن فیها و عبد یحتاج الی الخدمة، و فرس الرکوب ان کان من أهلهما و قوت یوم و لیلة له و لعیاله و ثیاب تجمّله و ثیاب عیاله بل و الکتب العلمیة اللائقة بحاله، اما الأول: لأدلة وجوب أداء الدین و اما الثانی فللإجماع کما عن التذکرة، مضافا الی عدة روایات منها روایة عثمان بن

(۱). شرح التبصرة: ۷۶ کتاب القضاء.

(۲). تحریر الوسیلة ۲: ۳۷۵ مسألة ۵.

(۳). مبانی تکملة المنهاج ۱: ۲۴.

(۴). مجمع المسائل ۳: ۲۱۰.

(۵). القضاء ۱: ۲۹۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۸۷

زیاد «۱»، قال: قلت لأبی عبد اللّه (ع): ان لی علی رجل دینا، و قد أراد أن یبیع داره فیقضینی، فقال أبو عبد اللّه (ع): اعیذک باللّه ان تخرجه من ظل رأسه.» «۲»

۲۳- السید السبزواری: «.. و یحبسه الحاکم مع تحقق المماطلة الی أن یؤدی ما علیه، اجماعا و نصا.» «۳»

آراء المذاهب الاخری

۲۴- المدونة: «قلت: أ رأیت الدین هل یحبس فیه مالک؟ قال: قال مالک بن أنس: اذا تبین للقاضی الإلداد من الغریم حبسه، قلت: فما قول مالک فی الإلداد؟

قال: قال مالک: اذا کان له مال فاتّهمه السلطان أن یکون قد غیّبه، قال مالک: أو مثل هؤلاء التجار الذین یأخذون أموال الناس فیقعدون علیها فیقولون قد ذهبت منّا، و لا یعرف ذلک الّا بقولهم، و هم فی مواضعهم؛ لا یعلم انه سرق مالهم و لا احترق بیتهم و لا

مصیبة دخلت علیهم، و لکنهم یقعدون علی أموال الناس؛ فهؤلاء الذین یحبسون حتی یوفوا الناس حقوقهم، قلت: هل لحبس هؤلاء عند مالک حد؟ قال: لا لیس لحبس هؤلاء عند مالک حد و لکنه یحبسهم ابدا حتی یوفوا الناس حقوقهم أو یتبین للقاضی انه لا مال لهم، فاذا تبین انه لا مال لهم اخرجهم و لم یحبسهم.» «۴»

۲۵- المجموع: «قال ابو حنیفة: لا یحجر علیه و لا یبیع علیه ماله، بل یحبسه حتی یقضی ما علیه.» «۵»

۲۶- الماوردی: «امّا الممتنع من حقوق الآدمیین من دیون و غیرها، فتؤخذ جبرا اذا امکنت، و یحبس بها اذا تعذرت، الّا ان یکون بها معسرا فینظر الی میسرته فهذا

---

(۱). وسائل الشیعة ۱۳: ۹۴ ح ۳.

(۲). ذخیرة الصالحین (مخطوط) ۵: ۱۳۱.

(۳). مهذب الاحکام ۲۷: ۸۶.

(۴). المدونة الکبری ۵: ۲۰۵.

(۵). انظر: المجموع ۱۳: ۲۷۹ الخلاف ۳: ۲۶۸ مسألة ۹- انظر نیل الأوطار ۵: ۲۴۱ و ۲۴۵. المبسوط ۲۴: ۱۶۴ فتح الغدیر ۱۰: ۱۹۶ المغنی ۴: ۵۲۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۸۸

حکم ما وجب بترک الأمر.» «۱»

۲۷- ابن حزم: «.. و ان صحّ ان له مالا غیّبه، ادّب و ضرب حتی یحضره أو یموت.» «۲»

و قال أیضا: «من بلع درهما أو دینارا أو لؤلؤة و هو حی، حبس حتی یرمیه، فان رماه ناقصا، ضمن ما نقص، فان لم یرمه ضمن ما بلع.» «۳»

۲۸- الموصلی: «و اذا ثبت الحق للمدعی و سأله حبس غریمه لم یحبسه و أمره بدفع ما علیه، فان امتنع، حبسه، فان اقرّ أنه معسر خلّی سبیله «۴». و قال فی کتاب الحجر:

و لا یحجر علی الفاسق و لا علی المدیون، فان طلب غرماؤه حبسه، حبسه حتی یبیع و یوفی الدین.» «۵»

۲۹- ابن رشد: «و هذا الخلاف- أی التحجیر أو الحبس- بعینه یتصور فیمن کان له مال یفی بدینه، فأبی ان ینصف غرماءه، هل یبیع علیه الحاکم فیقسمه علیهم أم یحبسه حتی یعطیهم بیده ما علیه؟.. و اما حجج الفریق الثانی الذین قالوا بالحبس حتی یعطی ما علیه أو یموت محبوسا فیبیع القاضی حینئذ ماله و یقسمه علی الغرماء.. قالوا:

یدل علی حبسه قوله (ص): لیّ الواجد یحل عرضه و عقوبته قالوا: العقوبة هی حبسه.» «۶»

۳۰- ابن قدامة: «اذا امتنع الموسر من قضاء الدین فلغریمه ملازمته و مطالبته و الاغلاظ له بالقول، فیقول: یا ظالم، یا معتدی و نحو ذلک لقول رسول اللّه (ص) «لیّ الواجد » ... فعقوبته حبسه و عرضه: أی یحل القول فی عرضه بالأغلاظ، و قال النبی (ص): «مطل الغنیّ ظلم، و قال: ان لصاحب الحق مقالا» «۷».

---

(۱). الاحکام السلطانیة: ۲۶۳.

(۲). المحلی ۸: ۱۷۲ مسألة ۱۲۷۶.

(۳). المحلی ۵: ۱۶۶ مسألة ۶۰۶.

(۴). الاختیار ۲: ۸۹.

(۵). الاختیار ۲: ۹۸.

(۶). بدایة المجتهد ۲: ۲۸۵.

(۷). المغنی ۴: ۵۰۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۸۹

۳۱- القرافی: «یحبس الممتنع عن دفع الحق إلجاء الیه.» «۱»

۳۲- ابن تیمیة: «و من کان قادرا علی وفاء دینه و امتنع، اجبر علی وفائه بالضرب و الحبس، و نص علی ذلک الأئمة من اصحاب مالک و الشافعی و احمد و غیرهم.» «۲»

۳۳- بدر الدین العینی، ذیل النبوی الشریف: «.. و عقوبته ان یسجن، و قال اسحاق: فسّر سفیان عرضه: اذاه بلسانه.. و استدل به علی مشروعیة حبس المدیون اذا کان قادرا علی الوفاء تأدیبا له لأنه ظالم حینئذ و الظلم محرم و ان قل، و ان ثبت اعساره وجب انظاره و حرم حبسه.» «۳»

۳۴- الشوکانی: «.. و استدل بالحدیث علی جواز حبس من علیه الدین حتی یقضیه اذا کان قادرا علی القضاء تأدیبا له و تشدیدا علیه لا اذا لم یکن قادرا، و الی جواز الحبس للواجد: ذهبت الحنفیة، و زید بن علی، و قال الجمهور: یبیع علیه الحاکم، و اما غیر الواجد: فقال الجمهور لا یحبس لکن قال ابو حنیفة: یلازمه من له الدین، و قال شریح: یحبس، و الظاهر قول الجمهور.» «۴»

و قال أیضا: «و حکی فی البحر أیضا عن زید بن علی و الناصر و أبی حنیفة انه لا یجوز الحجر علی المدیون و لا بیع ماله بل یحبسه الحاکم حتی یقضی.» ۵

مدة الحبس

۱- ابو دقیقة: «و اختلفوا فی مدة الحبس: قیل شهرین أو ثلاثة، و بعضهم قدّره بشهر و بعضهم بأربعة، و بعضهم بسنة، و الصحیح ما ذکرت لک أوّلا لأن الناس یختلفون فی احتمال الحبس، و یتفاوتون تفاوتا کثیرا، فیفوّض الی رأی القاضی.» «۶»

۲- النزوی: «و ان قعد فی السجن فتمادی فقول: اذا تماجن فی السجن و لم یعط

---

(۱). الفروق ۴: ۷۹.

(۲). الفتاوی الکبری ۴: ۴۸۰.

(۳). عمدة القاری ۱۲: ۲۳۶.

(۴) ۴ و ۵. نیل الاوطار ۵: ۲۴۱ و ۲۴۵.

(۶). الاختیار (الهامش) ۲: ۹۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۹۰

القوم باع الحاکم ماله و أعطی الناس حقوقهم و هو قول سلیمان بن عثمان، و قول:

یحبس حتی یبیع ماله و یعطیهم، ذکر ذلک محمد بن محبوب عن امام حضر موت سلیمان بن عبد العزیز، قول: ثلاثة اشهر و قول أبی عثمان: ان الحاکم یحبسه شهرا فان باع و الّا باع الحاکم، و فی ایصاء: ان محمد بن محبوب قال: اذا تماجن فی السجن باع الحاکم ماله و قضی عنه و اشهد للمشتری و شرط له الدرک علی رب المال، و اما داود بن علی فقال: یضرب الغنی اذا لم یدفع الحق و هو قادر علی دفعه الی أن یقضی غریمه.» «۱»

فروع

الفرع الأول: هل يتعين على الموسر المماطل الحبس، أو ان الحاكم مخير بينه و بين بيع ماله؟

و الـذی يظهر من كلام المحقق هو الثـانی، كمـا ان الأول هو رأی جمع كثير منهم صاحب الجواهر و النراقی، قال النراقی: «قال بعض الفضـلاء المعاصـرين: ثم ان كان المقر واجدا للمال فيلزم بإعطائه و لو بحبس الحاكم و غلاظ القول، أو بأن يبيع ماله فی أداء دينه، لو لم يمكن الاستيفـاء الّا بـذلك، قال النراقی: فان كان قوله بـذلك اشارة الی الحبس و البيع معا يكون قولا بالتخيير و ان كان اشارة الی البيع يكون قولا بتأخير البيع عن الحبس، و قال فی مقام الاسـتدلال علی رأيه: كما ان العقوبـة مخالفـة للأصل لا يرتكب الّا مع الـدليل فكـذلك اعطاء ماله أو بيعه، لان تميّز ما فی ذمـة شـخص من بين أمواله بيـده و بيع غير المالك لا يجوز، و الـدليل علی حليـة العقوبة موجود كمـا مر، و لاـ دليـل علی الإعطـاء، و البيع الّا كونه مما يتوقف عليه ايصال الحق الواجب، و هو قبل اليأس بالعقوبـة المنصوصـة جوازها ممنوع الّا بعد عدم تأثير العقوبة » «... ۲».

الفرع الثانی: هل يحبس الوالد فی دين ولده؟

اشارة

يظهر من العلامة فی التذكرة: انّه لا يحبس، و فی القواعد: انه يحبس، و الأول هو الظاهر من خبر الحسـين بن علاء و قد أفتی به السـيد اليزدی و هو احد قولی الشافعية و بعض المذاهب الاخری:

---

(۱). المصنف: ۱۸۷.

(۲). مستند الشيعة ۱۷: ۱۸۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۹۱

۱- قال العلامـة الحلی: «لو ثبت للولـد علی والده مال و كان الأب معسـرا لم تحل مطالبته و ان كان موسـرا كان له مطالبته اجماعا فان امتنع من الأداء فالأقرب عنـدی انه لا يحبس لأجل ولـده لأن الحبس نوع عقوبـة و لا يعاقب الوالـد بالولد، و لان اللّه تعالی قد بالغ فی الوصـية فی الأبوين.. و هو احـد قولی الشافعی، و له قول آخر: انه يحبس، و الّا لعجز الابن عن الاستيفاء و يضـيع حقه و هو ممنوع، بل اذا اثبت الابن الـدين عند القاضـی، اخذه القاضـی منه قهرا من غير حبس و صـرفه الی دينه و لأنه قد يتمكن من اخذه غيلة، فلا يكون عاجزا، و لا فرق بين دين النفقـة و غيرها، و لا بين ان يكون الولـد صـغيرا أو كبيرا، و به قال الشافعی، و قال ابو حنيفة: انه لا يحبس الّا فی نفقة الولد اذا كان صغيرا أو زمنا» «۱».

۲- و فی القواعد: «و يجوز الحبس فی دين الولد» «۲».

۳- السـيد اليزدی: «يظهر من خبر الحسـين بن أبی العلاء عـدم جواز حبس الوالد، لدين الولد كما عن التذكرة و جامع المقاصد و قوّاه فی الجواهر: «قال: قلت لأبی عبـد اللّه (ع): ما يحل للرجل من مال ولده؟ قال (ع): قوته بغير سـرف اذا اضـطر اليه، قال: فقلت له: فقول رسول اللّه (ص) للرجل الـذی اتاه فقدم اباه، فقال له: انت و مالك لأبيك، فقال (ع): انّما جاء بأبيه الی النبی (ص) فقال: يا رسول اللّه (ص) هـذا أبی ظلمنی ميراثی من امّی فـأخبره الأـب انه قـد انفقه عليه و علی نفسه، فقـال النبی (ص): انت و مالـك لأبيك و لم يكن عنـد الرجل، أو كان رسول اللّه (ص) يحبس الأب للابن» «۳» و يؤيـده سائر الاخبار الدالة علی ان الولد و ماله لأبيه، لكن عن القواعد

جواز حبسه لدین ولده و لعله لضعف الخبر سندا و دلالة.» «۴»

أقول: و ضعفها بالحسین بن أبی العلاء و قد انکر صاحب المدارک و الذخیرة توثیقه

---

(۱). تذکرة الفقهاء ۱۴: ۷۷ المسألة ۳۲۴.

(۲). قواعد الاحکام ۱: ۱۷۶.

(۳). الکافی ۵: ۱۳۶ ح ۶- الفقیه ۳: ۱۰۹ ح ۲- التهذیب ۶: ۳۴۴ ح ۸۷- الاستبصار ۳: ۴۹ ح ۵.

(۴). العروة الوثقی ۳: ۵۶ مسألة ۱۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۹۲

کما توقف ابن داود فیه «۱» و ان وثقه السید الخوئی کما صحح طریق الشیخ الیه «۲» و اما الدلالة: فهی مشتملة علی حکم اخلاقی لا تکلیفی، و الدلیل علیه: ان أموال الابن لم یعد من جملة ترکة الأب لو مات الوالد.

و اما سائر الأدلة التی أوردها العلامة فی التذکرة فهی مورد للنقاش، اما دلیله بان الوالد لا یعاقب بالولد، فنقول: ان کانت هذه قاعدة کلیة قام علیها الدلیل، او انها قاعدة اصطیادیة من تتبع موارد منها: عدم قطع الید فی سرقة الوالد و عدم الاقتصاص منه فی قتل ابنه فبها، و الّا فالعمل بالإطلاقات- الحبس فی الدین عقوبة- و الوقوف علی مورد النص- سرقة، قصاص..- متعین.

۴- المدونة: «قلت: أ رأیت الوالد هل یحبس فی دین الولد، أو المرأة هل تحبس فی دین الزوج، أو الزوج فی دین المرأة أو الولد فی دین الوالد أو فی دین الجد أو الجدة، أو الجد فی دین ولد الولد، أو العبد هل یحبس فی الدین؟ قال مالک: الحر و العبد فی الحبس فی الدین سواء اذا تبین للقاضی الالداء فالولد اراه یحبس فی دین الوالد لا اشک فیه و لا اقوم علی حفظ قول مالک فیه، و اما الوالد فلا أری ان یحبس فی دین الولد، و اما الزوج و المرأة فانهما یحبسان بعضهما لبعض فی الدین، و کذلک من سوی الولد و الوالدة فانه یحبس بعضهم لبعض فی الدین اذا تبین الإلداد للسلطان من المطلوب، قال ابن القاسم: و لا ینبغی للسلطان و ان لم یحبس الوالد و الوالدة فی دین الولد ان یظلم الولد لهما، و انما رأیت ان لا یسجنا له لأن مالکا قال فیما بلغنی فی الابن یرید ان یستحلف اباه فی شیء قال: لا أری أن یحلف له، فاذا لم یحلف له، فالحلف أیسر من السجن.» «۳»

۵- الکندی: «و من کان علیه حق لولده فاما البالغ یحکم له علی والده و لا یحبس له الوالد و لکن یأمره الحاکم أن یدفع الحق الی الولد و اما الصغیر فلا یحکم له بشیء، و کان محمد بن محبوب لا یحکم للابن علی ابیه و لا یحبسه و لا یشرکه فی ماله مع

---

(۱). کتاب الرجال ۷۹ الرقم ۴۶۸- انظر تنقیح المقال ۱: ۲۱۷.

(۲). انظر معجم رجال الحدیث ۵: ۱۸۴.

(۳). المدونة الکبری ۵: ۲۰۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۹۳

الغرماء.» «۱»

و مما یلحق به: حبس الوالد ببیع مال ابنته، أو یأخذ مهرها:

۱- ابن أبی شیبة: «حدثنا ابو بکر قال: حدثنا ابن ادریس عن عمه، عن الشعبی عن شریح انه حبس رجلا فی خادم باعه لابنته، قال ابن ادریس: و رأیت ابن ابی لیلی حبس رجلا فی خادم باعه لابنته.» «۲»

۲- و فیه: «حدثنا ابو بکر قال: حدثنا وکیع، قال: حدثنا اسرائیل عن جابر عن عامر، عن شریح و أبی عبد اللّه الجدلی انهما حبسا رجلا

فی السجن، اخذ مهر ابنته.» «۳»

أقول: ان قلنا بأن الوالد لا یحبس لأجل ولده لان الحبس نوع عقوبة و لا یعاقب الوالد بالولد، فلا مجال للحبس فی هذین الموردین.

الفرع الثالث: هل یحبس المدیون لو کان مریضا أو اجیرا للغیر

اشارة

، فقد استشکل بعض الفقهاء فیه کالعلامة الحلی و السید الیزدی و الامام الخمینی.

آراء فقهائنا

۱- العلامة الحلی: «مسألة: لو استؤجر المدیون اجارة متعلقة بعینه و وجب حبسه، ففی منع الاجارة المتعلقة بعینه نظر، ینشأ من جواز الحبس مطلقا عملا باطلاق الأمر، و من کون عینه مستحقة المنافع للغیر، فلا یجوز حبسه لئلا یتعطل شغل الغیر، و الأقرب الأول، هذا فیما اذا لم یمکن الجمع بین الحبس و استیفاء المنافع، و اما لو لم یمتنع الجمع فانه یجوز حبسه قطعا.» «۴»

۲- السید الیزدی: «اذا کان المدیون مریضا یضره الحبس؛ یشکل جواز حبسه، کما انه لو کان له مانع آخر: کما اذا کان أجیرا للغیر أو کان علیه واجب یکون الحبس

---

(۱). المصنف: ۱۰۸.

(۲). المصنف ۷: ۶۰ ح ۲۳۷۶.

(۳). المصنف ۷: ۶۱ ح ۲۳۷۷- و رواه عبد الرزاق ۶: ۲۲۱.

(۴). تذکرة الفقهاء ۱۴: ۷۸ المسألة ۳۲۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۹۴

منافیا له» «۱».

۳- الامام الخمینی: «لو کان المدیون مریضا یضرّه الحبس، أو کان اجیرا للغیر قبل حکم الحبس علیه، فالظاهر عدم جواز حبسه.» «۲»

أقول: و الظاهر قوة کلام العلامة و ترجیحه علی الأقوال، و ذلک لاطلاق ادلة الحبس و لا مخصص لها الّا القول بتضرر المؤجر بحبس الأجیر و هو لا ینهض دلیلا علی التخصیص، إلّا ان یتمسک بقاعدة لا ضرر فی دفع الضرر عن المؤجر، لکنه معارض بدفعه عن الغریم الدائن، و بأن الأجیر هو المسبب للضررین و علیه جبرانهما.

الفرع الرابع: هل یحبس العاقلة اذا امتنعوا من أداء الدیة؟

قال به السرخسی من السنة، و لعله لشمول اطلاقات الأدلة سیما النبوی الشریف للمورد، و لأنّهم ترکوا الواجب فالحبس لذلک.

السرخسی: «و لا یحبس العاقلة فی الدیة و لا فی شیء منها من الأرش بقضائه علیهم، و لکنه یؤخذ من الأعطیة و ان کرهوا ذلک، لان الدیة انّما تعطی من عطائهم لا مما فی أیدیهم من الأموال حتی یتحقق المنع من قبلهم حتی لو کانوا من أهل التأدیة و لیس لهم عطاء یفرض ذلک علیهم فی أموالهم فاذا امتنعوا من أدائه حبسوا.» «۳»

الفرع الخامس: هل يحبس المديون للدولة؟

قد يقال: بحبس المماطل بالخراج مع يساره اذا لم يوجد له مال يباع، و لعله أيضا لشمول الاطلاقات لهذا المورد، لأنه كسائر الديون و قد تعرض الموصلى لهذا الفرع فقال:

«و من اعسر بخراجه انظر به الى يساره و لم يسقط بالاعسار و اذا مطل بالخراج مع يساره حبس، الّا أن يوجد له مال فيباع عليه فى خراجه كالديون، فان لم يوجد له غير أرض الخراج فان كان السلطان يرى جواز بيعها باع منها بقدر خراجه، و ان كان لا يراه، آجرها عليه و استوفى الخراج من مستأجرها فان زادت الاجرة كان له زيادتها،

---

(۱). العروة الوثقى ۳: ۵۶ مسألة ۱۲.

(۲). تحرير الوسيلة ۲: ۳۷۵ مسألة ۹.

(۳). المبسوط ۲۰: ۹۱.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ۳۹۵

و ان نقصت كان عليه نقصانها.» «۱»

الفرع السادس: لا نرى منعا فى شمول الأدلة لحبس المسلم للذمى، و الذمى للمسلم، و الحربى المستأمن، و العبيد و النساء، و السيد فى دين المكاتب

اذا ألدّ و ماطل عن أداء الدين الّا انه فى المكاتب بحث «۲» فليراجع الكتب المفصلة.

۱- المدونة: «قلت: أ رأيت اهل الذمة فى الدين و التفليس مثل المسلمين سواء فى الحبس؟ قال: قال مالك فى الحر و العبد سواء، و النصرانى عندى بتلك المنزلة،..

قلت: أ رأيت النساء و الرجال فى ذلك سواء فى قول مالك، و العبيد و الاماء و المكاتبين و المدبرين و امهات الأولاد؟ قال: نعم كلهم سواء عندنا مثل الأحرار و هو قول مالك فى العبيد، قلت: أ رأيت النساء، هل يحبسن فى القصاص و الحدود فى قول مالك؟ قال: نعم، قلت: أ رأيت المكاتب اذا كان له على سيده دين أ يحبس له السيد فى دينه؟ قال: قال مالك: دين المكاتب اذا كان له على سيده دين من الديون، قال عبد الرحمن بن القاسم: فالمكاتب و غيره فى هذا سواء ... قال: و أرى ان يحبس إن ألدّ به.» «۳»

۲- السرخسى: «و يحبس المسلم للذمى بدينه، و الذمى للمسلم، و يحبس الحربى المستأمن و يحبس له، لأن معنى الظلم يتحقق فى حق الكل.» «۴»

الفرع السابع: قد يقال تحبس المرأة التى تبيع دار زوجها بغير رضاه الى أن يجيز ذلك

. ابن أبى شيبة: «نا اسماعيل بن عليّه، عن أيوب: ان امرأة باعت دارا لزوجها و هو غائب، فلما قدم، أبى ان يجيز البيع فخاصمته فيها الى اياس بن معاوية، فجعل المشترى يقول: اصلحك اللّه، انفقت فيها ألفى درهم، فلما: الفال على الفال (كذا)

---

(۱). الاحكام السلطانية: ۱۷۲.

(۲). شرایع الإسلام ۳: ۱۳۳.

(۳). المدونة الکبری ۵: ۲۰۵.

(۴). المبسوط ۲۰: ۹۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۹۶

قال: فقضی للرجل بداره و امر امرأته الی السجن، فلما رأی ذلک جوّز البیع.» «۱»

أقول: لو لم تکن المرأة وکیلة عن زوجها، فقد وقع البیع فضولیا، فإن اجاز لزم، و الّا فیبطل، فلا وجه للحبس، الّا ان یکون لأجل استنقاذ ما صرفه المشتری فی الدار، و هذا انّما یکون فیما لو کان جاهلا بعدم ملکیة المرأة لهذه الدار و الّا فلیس له لأنه أقدم علی الضرر، أو یقال: بان الحبس عقوبة علی المرأة فی بیعها ما لا تملک، لکنه متوقف علی القول بحرمة البیع الفضولی «۲»، أو یقال: بأنّ الحبس لأجل انها غرّته لکن الکلام الکلام، هذا کله علی فرض صحة السند، و اهلیة ایاس للفتوی، و الحکم علی کتاب اللّه و سنة الرسول (ص).

الفرع الثامن: قیل یحبس الصبی التاجر، و المتلف متاع الغیر تأدیبا

. السرخسی: «و الصبی التاجر فی السجن مثل الرجل، یعنی یحبس، لأنه یؤاخذ بحقوق العباد، فیتحقق ظلمه، و الغلام الذی یستهلک المتاع، فیضمن قیمته، و له اب أو وصی و لیس بناجز- تاجر- مثل ذلک یرید به فی حق الحبس.

و لم یذکر انه یحبس الصبی أو أبوه أو وصیه، و الصحیح انه یحبس ولیه و فی الکتاب ما یدل علیه حیث قیده بهذا اللفظ، و هذا لان الظلم انما یتحقق ممن یخاطب بأداء المال، و ولیه هو الذی یخاطب بذلک لا هو، و بعضهم قال: الحبس للصبی بطریق التأدیب حتی لا یتجاسر علی مثله، و لکن هذا انما یکون فیما یباشر من اسباب التعدی قصدا اما ما وقع خطا منه فلا، و لو انّ غلاما استهلک لرجل ما لا و له دار و رقیق و عروض، و لیس له أب و لا وصی لم یحبس، و لکن القاضی یری رأیه فیه ان شاء جعله وکیلا ببیع بعض ماله فیوفی الطالب حقه، و ان کان له أب أو وصی یجوز بیعه فانه لا یحبس، و الصحیح: انه یحبس من یخاطب بقضاء دینه لما مرّ و لا یحبس الصبی الّا بطریق التأدیب.» «۳»

---

(۱). المصنف ۶: ۷۶ ح ۳۲۰.

(۲). و قد تعرض الشیخ الانصاری فی المکاسب- للقول بحرمة البیع الفضولی المتضمن للتصرف، فی الدلیل الرابع من ادلة بطلان العقد الفضولی، فراجع ۸: ۲۱۴.

طبسی، نجم الدین، موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، در یک جلد، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم - ایران، اول، ه ق موارد السجن فی النصوص و الفتاوی؛ ص: ۳۹۶

(۳). المبسوط ۲۰: ۹۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۹۷

اقول: عموم من اتلف یشمل الصبی فهو المخاطب و لکن یجب علیه الأداء بعد بلوغه، و لا وجه لحبس الولی اذ لٰا تَزِرُ وٰازِرَةٌ وِزْرَ أُخْریٰ.. کما ان حبس الصبی تأدیبا متوقف علی شمول التأدیب للحبس، و ان تعزیر الصبی لم ینحصر فی موارد خاصة کالسرقة و..

الفرع التاسع: قد يقال بحبس الشفيع الذى لم يسلم الثمن فى الحال

كما نقل ذلك عن أبى حنيفة و أبى يوسف.

قال السمرقندى: «ثم القاضى يقضى بالشفعة سواء احضر الثمن أم لا، فى المشهور من الرواية عن أبى حنيفة و أبى يوسف و يأمر الشفيع بتسليم الثمن اليه للحال. فان لم يسلم يحبسه و لا ينقض الأخذ بالشفعة، لأنه بمنزلة الشراء، فان طلب منه حتى يذهب و يحضر الثمن: فالقاضى لا يحبسه، لأنه لم يوجد منه المطل، و ان طلب الأجل يوما أو يومين: فالقاضى يؤجله إن رضى الخصم و الّا فيحبسه، و قال محمد: لا ينبغى للقاضى أن يقضى بالشفعة حتى يحضر الثمن، فاذا احضر الثمن يقضى بالشفعة و يأمر الشفيع بتسليم الثمن الى المشترى. فان قضى القاضى له بالشفعة قبل احضاره الثمن و أمر الشفيع بدفع الثمن اليه من ساعته فقال: لا انقده الى يوم أو يومين، أو الى شهر و أبى المشترى ان يقبل ذلك، لا يفسخ قضاؤه و لا ينقض الأخذ بالشفعة و لكن يحبسه.» «۱»

أقول: ان الشفيع لو عجز عن تسليم الثمن أو ماطل أو هرب يبطل حقه و معه لا معنى لحبسه حتى يسلم، و كذا حبس المشترى..

قال المحقق الحلى: «و تبطل الشفعة: بعجز الشفيع عن الثمن، و بالمماطلة و كذا لو هرب، و لو ادعى غيبة الثمن، اجّل ثلاثة ايام، فان لم يحضره، بطلت شفعته، فان ذكر ان المال فى بلد آخر، اجّل بمقدار وصوله اليه و زيادة ثلاثة ايام ما لم يتضرر المشترى.» «۲»

---

(۱). تحفة الفقهاء ۳: ۵۴.

(۲). شرايع الإسلام ۳: ۲۵۵- انظر جواهر الكلام ۳۷: ۲۸۱.

الفصل الثانى حبس المديون الذى يدعى العسر

اشارة

أفتى الفقهاء: بحبس المديون الذى يدعى الاعسار- بعد التماس صاحب الحق من الحاكم- فان ظهر فقره خلّى سبيله و هو رأى الشيخ المفيد فى المقنعة، و ابو الصلاح الحلبى فى الكافى و سلار فى المراسم، و المحقق، و يحيى بن سعيد فى الجامع و.. و من المعاصرين الامام الخمينى و السيد الخوئى و السيد الخونسارى و.. كما هو رأى كثير من السنة كابن الجلاب فى التفريع و الموصلى فى الاختيار و ابن قدامة فى المغنى و..

و بذلك وردت روايات عن أمير المؤمنين (ع)، كما فى التهذيبين و مسند زيد و...

الروايات و الآثار

۱- الفقيه: «روى الأصبغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام.. و قضى على (ع) فى الدين: انه يحبس صاحبه فاذا تبيين افلاسه و الحاجة فيخلّى سبيله حتى يستفيد مالا.» «۱»

قال المجلسى الثانى: «الظاهر انه بفتح الدال، و ذكره لأنه الغالب فى الحبس و يحتمل الاختصاص أيضا لكون ما سواه أشدّ، أو بكسر الدال، فيشتمل الجميع.» «۲»

۲- التهذيب: «عنه (محمد بن الحسن الصفار) عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى، عن غياث، عن أبيه: ان عليا عليه السلام كان يحبس فى الدين فاذا تبين له افلاس و حاجة خلى سبيله حتى يستفيد مالا.» «۳»

قال المجلسی: «موثق.. قال الوالد: الظاهر ان الحبس: اذا کان الدعوی مالا أو کان له مال کالمهر.» «۴»

---

(۱). الفقیه ۳: ۱۹ ح ۱- التهذیب ۶: ۲۳۲ ح ۱۹.

(۲). ملاذ الاخیار ۵: ۵۴۳.

(۳). التهذیب ۶: ۱۹۶ ح ۵۷- الاستبصار ۳: ۴۷ ح ۳- النهایة: ۳۵۴.

(۴). ملاذ الاخیار ۱۰: ۱۶۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۳۹۹

۳- و فیه: «محمد بن علی بن محبوب، عن ابراهیم بن هاشم، عن النوفلی عن السکونی، عن جعفر، عن أبیه علیهما السلام: ان علیا علیه السلام کان یحبس فی الدین ثم ینظر، فان کان له مال اعطی الغرماء و ان لم یکن له مال دفعه الی الغرماء فیقول لهم اصنعوا به ما شئتم، ان شئتم آجروه و ان شئتم استعملوه و ذکر الحدیث.» «۱»

کلمات الاعلام حول الروایة

أ- قال الشیخ الطوسی: هذا الخبر و خبر طلحة بن زید «۲» لا ینافیان خبر زرارة الذی ذکر فیه: انه ما کان یحبس الّا الثلاثة الذین ذکرهم، لأن ذلک الخبر یحتمل شیئین:

احدهما: انه ما کان یحبس علی جهة العقوبة الّا الذین ذکرهم، الوجه الثانی: انه ما کان یحبسهم حبسا طویلا الّا الذین استثناهم، لان الحبس فی الدین انما یکون بمقدار ما یبین حاله، فان کان معدما و علم ذلک منه خلاه و ان لم یکن معدما الزمه الخروج منه علی ما بیناه فیما تقدم.» «۳»

ب- و قال ابن ادریس: «هذا الخبر غیر صحیح و لا مستقیم، لأنه مخالف لأصول مذهبنا و مضاد لتنزیل الکتاب، قال تعالی: «وَ إِنْ کانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلی مَیْسَرَةٍ» «۴» و لم یذکر استعلموه و لا آجروه، و انما أورده شیخنا ابو جعفر فی نهایته ایرادا لا اعتقادا و قد رجع فی مسائل الخلاف فقال » «... ۵».

ج- و قال الحر العاملی: «یمکن ان یحمل هذا علی ما یعتاد اجارة نفسه و العمل بیده، لما تقدم هنا و فی الدین و غیره من وجوب انظار المعسر، ذکره بعض علمائنا.» «۶»

د- و قال السید العاملی: «و هذه الروایة مع ضعف سندها کما تری مخالفة للعقل

---

(۱). التهذیب ۶: ۳۰۰ ح ۴۵.

(۲). قال المجلسی: «کأنه من سهو القلم، و الصواب خبر غیاث بن ابراهیم» - ملاذ الاخیار ۱۰: ۲۰۷.

(۳). التهذیب ۶: ۳۰۰ ذیل ح ۴۵.

(۴). البقرة: ۲۸۰.

(۵). السرائر ۲: ۱۹۶.

(۶). وسائل الشیعة ۱۳: ۱۴۸ ذیل ح ۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۰۰

و النقل، فان حبس شخص قبل موجبه غیر معقول، و ان تسلیط شخص علی آخر لیفعل به کیف شاء مع عجزه مما یمنعه العقل و النقل من کتاب و سنة کقوله جل ذکره، فنظرة الی مسیرة، و غیره من السنة کما عرفت.» «۱»

ه- قال العلامة المجلسی الأول: «فیمکن ان یکون علی سبیل التعزیر، بان کان یعلم (ع) ان له مالا و یدافع، لئلا ینافی ظاهر الآیة و الاخبار.» «۲»

و- و قال المجلسی الثانی: «قال الوالد العلامة روّح اللّه روحه: یمکن أن یکون دفعه الی الغرماء تعزیرا لا تلاف الأموال و صرفها فی غیر المشروع، او کان علیه السلام، یعلم ان له مالا و بالدفع یعطی، انتهی کلامه. و قال: ضعیف علی المشهور.» «۳»

۴- مسند زید: «عن علی (ع) اذا حبس القاضی رجلا فی دین، ثم تبین له افلاسه و حاجته، اخرجه حتی یستفید مالا.» «۴»

۵- حاشیة مسند زید: «روی عن الحکم، عن علی رضی اللّه عنهم، انه اتی فی امرأة باعت هی و ابنها خادما لزوجها، فقدم الزوج و قد ولدت الجاریة، فقضی للزوج بالجاریة و ولدها، و حبس المرأة و ابنها، یعنی بدین المشتری.» «۵»

۶- المدونة: «ابن وهب، عن ابن لهیعة، عن عبید اللّه بن أبی جعفر: ان عمر بن عبد العزیز کان لا یسجن الحر فی الدین، یقول: یذهب فیسعی فی دینه خیر من أن یحبس و انما حقوقهم فی مواضعها التی وضعوها فیها صادفت عدما أو ملاء» «۶».

آراء فقهائنا

۱- الشیخ المفید: «فان التمس الخصم حبسه علی الامتناع من أداء ما أقرّ به حبسه

---

(۱). مفتاح الکرامة ۱۰: ۷۳.

(۲). روضة المتقین ۶: ۸۴.

(۳). ملاذ الاخیار ۱۰: ۲۰۶.

(۴). مسند زید: ۲۶۲.

(۵). مسند زید (الهامش): ۲۶۵، عن الجامع الکافی.

(۶). المدونة الکبری ۵: ۲۰۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۰۱

له، فان ظهر بعد حبسه إیّاه انه معدم فقیر، لا یرجع الی شیء و لا یستطیع الخروج مما أقرّ به، خلی سبیله، و امره ان یتحمل حق خصمه و یسعی فی الخروج مما علیه..» «۱».

و قال أیضا: «و ان اعترف المنکر بعد یمینه بالدعوی و ندم علی انکاره لزمه الحق و الخروج منه الی خصمه، فان لم یخرج الیه منه، کان له حبسه علیه، فان ذکر اعسارا أو ضرورة، و انه حلف خوفا من الحبس ثم خاف اللّه عز و جلّ من بعد کشف الحاکم عنه، و ان کان علی ما ادعاه، لم یحبسه و انظره، و ان لم یعلم صحة دعواه فی الاعسار، کان له حبسه حتی یرضی خصمه.» «۲»

۲- ابو الصلاح الحلبی: «.. و ان ادعی اعسارا، و انکر المدین، و فقد البیّنة فی الحال، توقف الحاکم حتی ثبت له ما یحکم بمقتضاه، فان ثبت له اعساره بعد ما حبسه أطلقه.» «۳»

و قال: و لا یحل لمن علم غریمه معسرا أن یحبسه مقرا و لا یستحلفه منکرا.» «۴»

و قال أیضا: «و ان ادعی المقر أو الشهود علیه اعسارا یعلمه الحاکم أو تقوم به بینة فی الحال، لم یحبسه و لکن یقرر علیه ما یفضل من مکسبه عن قوته و عیاله لغریمه، و ان لم یعلم ذلک من حاله، و لا- قامت به البینة، حبسه و کشف عن أمره، فان وضح له اعساره، أخرجه من الحبس، و صنع فیما علیه من الحق ما تقدم.» «۵»

۳- سلار بن عبد العزیز: «و من الواجب سماع الدعوی و سؤال المدعی علیه عما عنده فیها، فان اقرّ و لم یرتب بفعله و اختیاره، الزمه الخروج مما أقرّ به، فان لم یخرج، امر خصمه بملازمته حتی یرضیه فان التمس الخصم حبسه علی ذلک، حبسه، فان ظهر له انه معدم

خلّی سبیله.» «۶»

۴- المحقق الحلی: «.. و ان لم یکن له مال ظاهر و ادعی الاعسار، فان وجد البینة،

---

(۱). المقنعة: ۷۲۳.

(۲). المقنعة: ۷۳۳.

(۳). الکافی فی الفقه: ۳۴۱.

(۴). الکافی فی الفقه: ۴۴۳.

(۵). الکافی فی الفقه: ۴۴۷.

(۶). المراسم: ۲۳۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۰۲

قضی بها، و ان عدمها و کان له اصل مال، أو کان اصل الدعوی مالا، حبس حتی یثبت اعساره..» «۱»

۵- یحیی بن سعید: «فان لم یعلم الحاکم حاله حبسه حتی یبین امره، فاذا بان عسره خلّاه و أمره بالتکسب لنفسه و عیاله لا سرف و لا تقتیر و ما فضل لدینه. «۲»

و قال أیضا: و اذا سمع دعواه، سأل المدعی علیه، فان اعترف الزمه الأداء ان عرفه موسرا أو کان الأصل مالا، قبضه، فان لم یؤدّه و طلب الخصم حبسه، حبسه..

و ان جهل حاله حبسه، حتّی یتبین امره.» «۳».

۶- العلامة الحلی: «لو ثبت الاعسار خلّاه الحاکم علی ما تقدم، فان عاد الغرماء، بعد أوقات، و ادّعوا انه استفاد مالا و انکر، قدم قوله مع الیمین و عدم البیّنة، و علیهم اقامة البینة، فان جاءوا بشاهدین شهدا بأنهما رأیا فی یده مالا یتصرف فیه اخذه الغرماء، فان قال: اخذته من فلان ودیعة أو مضاربة و صدّقه المقرّ له، حکم علیه بذلک و لیس للغرماء فیه حق، و هل للغرماء احلافه علی عدم المواطاة مع المقر له، و انه أقرّ عن تحقیق؟ الاقرب المنع لأنه لو رجع عن اقراره لم یقبل، فلا معنی لتحلیفه، و یحتمل احلافه لجواز المواطاة، فاذا امتنع من الیمین حبس حتی یسلم المال، أو یحلف، و لأنه لو اقرّ بالمواطاة حبس علی المال مع تصدیق الغیر.» «۴»

۷- و قال فی القواعد: «فان ادعی الاعسار و ثبت صدقه، اما بالبینة المطلعة علی حاله، أو بتصدیق الخصم، لم یحل حبسه، و انظر الی أن یوسر، فان مات فقیرا سقط، و ان عرف کذبه، حبس حتی یخرج من الحق، و ان جهل، بحث الحاکم فان ثبت اعساره انظر، و لم یجب دفعه الی غرمائه لیستعملوه، و ان اشتبه، فان عرف ذا مال، أو کان أصل الدعوی مالا؛ حبس حتی یثبت اعساره، و إلّا حلف علی الفقر، فان نکل

---

(۱). شرایع الإسلام ۲: ۹۵.

(۲). الجامع للشرائع: ۲۸۴.

(۳). الجامع للشرائع: ۵۲۴.

(۴). تذکرة الفقهاء ۱۴: ۷۵ المسألة ۳۲۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۰۳

حلف المدعی علی القدرة، و حبس.» «۱»

و قال فی باب الحجر: «و ان لم یظهر له مال و لا بینة علی دعوی الاعسار، حبس حتی یظهر اعساره، ان عرف له أصل مال، أو کان

اصل الدعوی مالا، و إلّا قبل قوله، و لا یکلف البینة بعد الیمین.» «۲»

۸- الشهید الأول: «و ضابط الحبس توقف استخراج الحق علیه و یثبت فی مواضع ... و المشکل امره فی العسر و الیسر اذا کانت الدعوی مالا، أو علم له أصل مال و لم یثبت اعساره فیحبس لیعلم احد الأمرین.» «۳»

و قال فی اللمعة: «و یحبس لو ادعی الاعسار حتی یثبته فاذا ثبت خلّی سبیله.» «۴»

۹- الشهید الثانی: «و انما یحبس مع دعوی الاعسار قبل اثباته لو کان اصل الدین مالا کالقرض، أو عوضا عن مال، کثمن المبیع، فلو انتفی الأمران، کالجنایة و الاتلاف، قبل قوله فی الاعسار بیمینه، لأصالة عدم المال، و انما اطلقه المصنف اتکالا علی مقام الدین فی الکتاب.» «۵»

۱۰- الشیخ البهائی: «لو اقر بالطلب و لکنه ادعی الاعسار.. فلو لم یثبت ذلک، حبسه الحاکم الی ان یعلم حاله.» «۶»

۱۱- السید العاملی: «و بقی الکلام فی الجمع بین الاخبار، فخبر الاصبغ و ابراهیم «۷» (المتقدمان) قد تضمن صدرهما: انه (ع) کان یحبس فی الدین، فیحملان علی ما اذا قامت البینة علی انه موسر، أو عرف انه ذو مال، أو کان اصل الدعوی مالا، فاذا تبین افلاسه بقیام البینة المطلعة علی باطن امره خلّی سبیله أو یراد بالحبس معنی مجازی و هو المراقبة و عدم تخلیة السرب به، ان جهل حاله حتی یکون بحث الحاکم عن

---

(۱). قواعد الاحکام ۲: ۲۰۹.

(۲). قواعد الاحکام ۱: ۱۷۶.

(۳). القواعد و الفوائد ۲: ۱۹۲، و مثله الفاضل المقداد فی نضد القواعد الفقهیة: ۴۹۹.

(۴). الروضة البهیة ۴: ۳۹.

(۵). الروضة البهیة ۴: ۳۹.

(۶). جامع عباسی: ۳۵۹- انظر ۳۵۴.

(۷). اوردناهما فی حبس الملتوی عن اداء الدین.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۰۴

احواله، و الّا فالحبس عقوبة لا وجه قبل الاستحقاق، کما یدل علیه روایة السکونی فی الامرأة: انه لما علم اعسار الزوج لم یحبسه.» «۱»

و قال: «حبس حتی یثبت اعساره» قال: و ذلک یکون بالبینة المطلعة علی باطن امره، فان الأصل بقاء المال و الأصل عدم تلفه و الظاهر لا یقاوم الاستصحاب، و أصل العدم، مضافا الی ان المسألة مجمع علیها کما هو الظاهر، قال فی التذکرة: فاذا حبسه فلا یغفل عنه بالکلیة، فلو کان غریبا لا یتمکن من اقامة البینة، وکّل به القاضی من یبحث عن منشأه و منتقله، و یتفحص عن احواله بقدر الطاقة فاذا غلب ظنه افلاسه شهد به عند القاضی لئلا تتخلد علیه عقوبة السجن.

و بهذا الذی ذکره فی التذکرة یسقط ما اعترض به المولی الأردبیلی علی الاصحاب:

من أنّه کیف یحبس اذ قد لا یکون له بینة و یکون معسرا و المال تالفا، و الحبس عقوبة عاجلة من غیر ظهور وجهها، و الحبس بعید بل یحلف علی عدم بقائه عنده ثم احتمل عدم الحلف، ثم قال: لا بد من الحلف لمکان دعوی المال، انتهی. قلت: قوله: من غیر ظهور وجهها، لا وجه له لان الوجه فی ذلک استصحاب بقاء الموضوع الذی لم یخالف فیه احد و به استقام النظام مضافا الی أصل العدم، و این یقع ظهور الاتلاف من هذین الأصلین، مع ان الظهور هنا لیس عن مدرک شرعی.» «۲»

۱۲- السید الطباطبائی: «و ان ادعی الاعسار و هو عندنا کما فی کنز العرفان عجزه عن أداء الحق لعدم ملکه لما زاد عن داره و ثیابه اللائقة بحاله و دابته و خادمه کذلک و قوت یوم و لیلة له و لعیاله الواجبی النفقة، فان کان له اصل مال قبل ذلک، او کان اصل

الـدعوی مالا کلّف البینة علی تلفه فان لم یقمها حبس الی أن یبین الاعسار علی المشـهور للنصوص، ففی الموثق و غیره: ان علیا کان یحبس.. و امـا الصـحیح کـان علی (ع) لاـ یحبس الّا ثلاثـة.. انتهی. و فی الوجهین بعـد، و لا سـیما الثانی، إلّا انه لا بأس بهما لرجحان الاخبار الاولة علی الصحیحة من وجوه عدیدة اظهرها کونها مفتی بها دون

---

(۱). مفتاح الکرامة ۱۰: ۷۴.

(۲). مفتاح الکرامة ۱۰: ۷۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۰۵

هذه لمخالفة الحصر فیها للإجماع جدا.» «۱»

۱۳- السید الخونساری: «قد یقال: مقتضی الآیة الشریفة «وَ إِنْ کانَ ذُو عُسْرَةٍ..» «۲»

و الاخبار الدالة علی الحبس، ان الاعسار شـرط فی وجوب الانظار لا ان یکون الایسار شـرطا فی جواز الاجبار و الحبس، فاذا لم یتبین کـونه معسـرا یجوز اجبـاره و حبسه و ان لم یثبت کونه موسـرا، و مع قطع النظر عن الآیـة الشـریفة و الاخبـار نقول: ان العجز مـانع عن وجوب الأداء و جواز المطالبة لا ان یکون القدرة شرطا فیهما، و یمکن ان یقال: مقتضی الموثق المذکور- لیّ الواجد - ... بعد تفسیر العقوبة بالحبس، شرطیة الایسار فی جواز الحبس، و مع التسلیم ما الدلیل علی جواز الحبس مع عدم احراز عدم المانع؟ إلّا ان یتمسک بـالعموم أو الاطلاـق فی الشـبهة المصداقیـة، لکن یسـتفاد من بعض الاخبار جواز الحبس حتی یتبین الاعسار، و لعله للاحتیاط فی مال المسلم.» «۳»

۱۴- المحقق العراقی: «و لو ادعی الاعسار، قال: و لکن اشـهر الروایتین عملا هو الانظار بل هو موافق للکتاب الـذی هو من المرجحات کمخالفة العامة، و ذلک أیضا لو لا دعوی ضـعف سـنده- خبر السـکونی- مع عدم جبره بهذا المقدار من العمل و حینئذ فیخلّی سبیله الی میسرة.» «۴»

أقول: ان الحبس عقوبـة، فلما لم یثبت کونه واجـدا للمال فلم یتحقق الموضوع للعقوبـة، «لیّ الواجـد یحل عقوبته» و اما الاخبار الـدالة علی الحبس حتی یثبت الاعسار ففی سـندها کلام الّا ان یحمل الحبس علی المراقبـة و عـدم تخلیة السـرب، و الّا فعدم الحبس اقرب و احوط أو یقال: انه مقتضی الاحتیاط فی المال، نعم لو اقام المدعی بینة أو حلف علی الایسار، فیحبس الی أن یثبت الاعسار، و لا فائدة لاستصـحاب بقاء المال- لو کان الدعوی مالا- لان استصـحاب بقاء المال لا یجعله ذا مال و واجدا واقعا کی یحل عقوبته، الّا ان یقال: بأنه واجد تعبدا.

---

(۱). ریاض المسائل ۱۵: ۶۶.

(۲). البقرة: ۲۸۰.

(۳). جامع المدارک ۶: ۲۵.

(۴). شرح التبصرة القضاء: ۷۸- انظر مهذب الاحکام ۲۷: ۸۹ للسبزواری و تحریر الوسیلة ۲: ۲۷۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۰۶

آراء المذاهب الاخری

۱۵- البستی: «قال الشـیخ فی الحدیث (لیّ الواجد) دلیل علی ان المعسر لا حبس علیه لأنه انما اباح حبسه اذا کان واجدا و المعدم غیر واجـد فلاـ حبس علیه، و قـد اختلف النـاس فی هـذا فکان شـریح یری حبس الملیّ و المعـدم و الی هـذا ذهب اصـحاب الرأی. و قال

مالـک: لاـ حبس علی معسـر حظّه الانظـار، و مـذهب الشـافعی إن من کان ظاهر حاله العسـر فلا یحبس، و من کان ظاهر حاله الیسار حبس اذا امتنع من اداء الحق، و من اصحابه من یدعی فیه زیادة شرط و قد بینه.» «۱»

۱۶- ابن الجلاب: «فی الحبس فی الحقوق: و للحـاکم ان یحبس کـل من وجب علیه الحق، و الحبس واجب فی الحقوق کلها ما کان منها علی معاوضة مال أو غیر مال (و لا حبس علی معسر) و من ثبتت عسرته وجبت نظرته و لیس للحبس حد محدود.» «۲»

۱۷- ابن حزم: «فـان لم یوجـد له مال، فان کانت الحقوق من بیع أو قرض الزم الغرم، و سـجن حتی یثبت العـدم و لا یمنع من الخروج فی طلب شهود له بذلک و لا یمنع خصمه من لزومه و المشی معه أو وکیله فان اثبت عدمه، سرّح بعد ان یحلف: ماله مال باطن و منع خصمه من لزومه و اوجر لخصومه، و متی ظهر له مال انصف منه.» «۳»

۱۸- الموصـلی: «و اذا ثبت الحق للمـدعی و سـأله حبس غریمه لم یحبسه و امره بـدفع مـا علیه فان امتنع حبسه، فان اقرّ انه معسـر خلی سبیله و ان قال المدعی: هو موسـر، و هو یقول: انا معسر، فان القاضی یعرف یساره، او کان الدین بدل مال کالثمن و القرض أو التزمه کـالمهر و الکفالـة و بـدل الخلع و نحوه، حبسه و لاـ یحبسه فیمـا سوی ذلـک اذا ادعی الفقر، الّا ان تقوم البینـة ان له مالا فیحبسه، فاذا حبسه مدة یغلب علی ظنه انه لو کان له مال اظهره و سأل عن حاله فلم یظهر له مال، خلی سبیله و ان قامت البینة علی

---

(۱). معالم السنن ۴: ۱۷۹.

(۲). التفریع ۲: ۲۴۷.

(۳). المحلی ۸: ۱۷۲ مسألة ۱۲۷۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۰۷

یساره، ابّد حبسه.» «۱»

۱۹- ابن قدامة: «و من وجب علیه حق فذکر انه معسـر به حبس الی أن یأتی ببینة تشـهد بعسرته، و جملته ان من وجب علیه دین حال، فطولب به و لم یؤده، نظر الحاکم، فان کان فی یـده مال ظاهر، امره بالقضاء فان ذکر انه لغیره فقـد ذکرنا حکمه فی الفصل الذی قبل هـذا و ان لم یجـد له مالا ظاهرا فادّعی الاعسار فصدقه غریمه لم یحبس.. و ان کذبه غریمه فلا یخلو: اما أن یکون عرف له مال أو لم یعرف، فان عرف له مال لکون الـدین ثبت عن معاوضـة کالقرض و البیع أو عرف له أصل مال سوی هذا فالقول قول غریمه مع یمینه فاذا حلف انه ذو مال حبس حتی تشـهد البینـة باعساره، قال ابن المنذر: اکثر من نحفظ عنه من علماء الأمصار و قضاتهم یرون الحبس فی الدین..» «۲».

۲۰- القرافی: «و یشـرع الحبس فی ثمانیـة مواضع ...: الرابع: یحبس من اشـکل امره فی العسـر و الیسـر اختبـارا لحـاله، فاذا ظهر حاله، حکم بموجبه عسرا أو یسرا.» «۳»

۲۱- احمـد بن یحیی: «المعسـر: من لاـ یملـک شـیئا غیر ما اسـتثنی، و المفلس: من لا یفی ماله بـدینه، و یقبل قول من ظهر من حاله و یحلف کلما ادعی اعساره و امکن، و یحال بینه و بین الغرماء و لا یوجر الحر، و لا یلزمه قبول الهبـة، و لا اخـذ ارش العمـد و لا المرأة التزویج و لا بمهر المثل، فان لم یظهر، بیّن و حلف و انما یسـمعان بعد حبسه حتی غلب الظن بافلاسه، و له تحلیف خصـمه ما یعلمه.» «۴»

۲۲- النزوی الکنـدی: «و اذا حضـر اجل الفریضـة فاجتمع علیه و لم یؤدّه و احتج انه لم یقدر، فقد قیل: انه لا یحبس أیضا الّا أن یکون له صناعة فکره ان یعمل، فانه یحبس حتی یعمل أو یعرف عذره.» «۵»

---

(۱). الاختیار ۲: ۸۹.

(۲). المغنی ۴: ۴۹۹.

(۳). الفروق ۴: ۷۹- و عنه الفقه الاسلامی و ادلته ۶: ۱۹۹.

(۴). عیون الازهار: ۴۵۹.

(۵). المصنف: ۲۱۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۰۸

فروع

الفرع الأول: هل یحبس مدعی الاعسار من دون حلف مدعی الیسار؟

فعن القواعد و التذکرة: «یحلف مدعی الیسار فیحکم بیساره و یعمل معه کما لو کان واجدا: بأن یحبس، و عن البعض الآخر: انه یعمل به عمل الواجد فیحبس من غیر ذکر المدعی.

قال النراقی: «و لعله مبنی علی الخلاف فی ان مع نکول المنکر، هل یثبت حق المدعی لو یردّ الحاکم الیمین علی المدعی.» «۱»

الفرع الثانی: مدة الحبس:

اشارة

الذهبی: «ففی الحدیث عن سلمة بن سلیمان رفعه: لا یحبس الانسان فی الدین اکثر من اربعین یوما» «۲».

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «إذا قامت البینة علی الاعسار وجب سماعها فی الحال و به قال الشافعی و قال أبو حنیفة: یحبس المفلس شهرین، و قال الطحاوی: یحبس شهرا و روی أربعة أشهر ثم یسمع البینة، دلیلنا اجماع الفرقة و اخبارهم » ... الخلاف ۳ ۲۷۶.

۲- العلامة الحلی: «یسمع بینة الاعسار فی الحال و به قال الشافعی و احمد، لان کل بینة جاز سماعها بعد مدة، جاز سماعها فی الحال کسائر البینات، و قال ابو حنیفة: لا یسمع فی الحال، و یحبس المفلس، و اختلف اصحابه فی الضابط لمدة الحبس، فقال بعضهم: یحبس المفلس شهرین، ثم یسمع البینة، و قال الطحاوی:

یحبس شهرا، و روی ثلاثة اشهر، و روی اربعة اشهر، حتی یغلب علی ظن الحاکم انه لو کان له مال لأظهره، و لیس بصحیح، و إلّا لاستغنی بذلک عن البینة.» «۳»

۳- السید العاملی: «فان ثبت الاعسار لم یحل حبسه قال: باتفاق اصحابنا- رض- و خالفت الحنفیة: فقال بعض: یحبسه بعد البینة شهرا و بعض شهرین، و بعض ثلاثة و بعض اربعة، حتی یغلب علی الظن انه لو کان له مال لم یصبر علی حبس تلک

---

(۱). مستند الشیعة ۲: ۵۴۸- قواعد الاحکام ۲: ۲۰۹.

(۲). میزان الاعتدال ۴: ۴۸۲.

(۳). تذکرة الفقهاء ۱۴: ۷۱ المسألة ۳۱۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۰۹

المدة.» «۱»

۴- الشیخ الکنی: «ثم ان المستفاد من عموم اعتبار البینة خصوصا للحاکم فی المرافعات و خصوص خبری الاصبغ انه لا حبس ابتداء و لا استدامة، بعد قیام البینة علی اعسار من علیه الحق أو تلف ماله علی ما فصّل، فان التّبین فی الخبرین یشمل التبین بالبینة، و لذا سمیت بیّنة و هو مما لا خلاف فیه عندنا، بل الاجماع علیه محقق و منقول، و انما الخلاف من اهل الخلاف: فقد اسند فی جملة من الکتب الی الحنفیة، و انّ منهم من یحبسه بعد ذلک شهرا و منهم شهرین و منهم اربعة حتی یغلب الظن علی انه لو کان له مال لم یصبر علی حبس تلک المدة، و یرد علیهم بعد ما مرّ ان کان علی غلبة الظن، فلا اختصاص له بالحبس و لا اقامة البینة، فیحبس حتی یغلب.» «۲»

آراء المذاهب الاخری

۴- ابن قدامة: «و تسمع البینة فی الحال و بهذا قال الشافعی، و قال ابو حنیفة:

لا تسمع فی الحال و یحبس شهرا، و روی ثلاثة اشهر، و روی اربعة اشهر، حتی یغلب علی ظن الحاکم انه لو کان له مال لأظهره، و لنا: ان کلّ بینة جاز سماعها بعد مدة جاز سماعها فی الحال، کسائر البینات، و ما ذکروه لو کان صحیحا لأغنی عن البینة.» «۳»

۵- ابو دقیقة: «و اختلفوا فی مدة الحبس، قیل شهرین، أو ثلاثة، و بعضهم قدّره بشهر و بعضهم باربعة و بعضهم بستة، و الصحیح ما ذکرت لک أولا، لأن الناس یختلفون فی احتمال الحبس و یتفاوتون تفاوتا کثیرا، فیفوض الی رأی القاضی.» «۴»

الفرع الثالث: هل یجبر علی التکسب:

قال الشیخ الوالد فی شرح قول العلامة: «لا یحل الزامه- أی المعسر- بالتکسب،

---

(۱). مفتاح الکرامة ۱۰: ۷۲.

(۲). القضاء: ۲۱۲.

(۳). المغنی ۴: ۵۰۰.

(۴). الاختیار (فی الهامش) ۲: ۹۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۱۰

قال: لروایة السکونی عن جعفر عن أبیه عن علی (ع): ان امرأة استعدت علی زوجها، انه لا ینفق علیها، و کان زوجها معسرا، فأبی ان یحبسه و قال: إنّ مع العسر یسرا، بتقریب: انه کان فی مقام البیان، فلو کان التکسب علیه واجبا لأجل النفقة، لأمر به، و ان کان یمکن ان یقال: بان هذه الروایة ربما تکون محمولة علی صورة عدم القدرة علی التکسب و لذا لو کان قادرا علیه حرم اخذ الزکاة، مضافا الی روایة اخری عن السکونی، عن علی (ع) انه کان یحبس بالدین ثم ینظر.. إن شئتم فآجروه و ان شئتم فاستعملوه، فما فی المتن انه لا یلزم بالتکسب مطلقا، محل نظر، بل منع، خصوصا لبعض الاشخاص الذین حرفتهم ذلک.» «۱»

أقول: و لکنه أعلی اللّه مقامه: قال فی الحاشیة علی کلام استاذه السید الاصفهانی:

«و هل یجب علیه التکسب اللائق بحاله من حیث الشرف و القدرة، و جهان، بل قولان، احوطهما ذلک.» قال الوالد: «لا یخلو عن نظر و تأمل.» «۲»

أقول: و هذا یناقض کلامه رحمه اللّه فی الذخیرة، لکن یحتمل أن یکون رجوعا عن رأیه هناک، أو یکون المورد الأول: المعسر

الفاقد للدار و محل الکسب، و الثانی: المعسر الواجد لمحل الکسب و الدار و.. و اللّه العالم.

الفرع الرابع: هل یسلّم المدیون المعسر الی الغرماء لیستعملوه؟:

فیه أقوال ثلاثة

القول الأوّل: ما أورده العلامة فی القواعد:

«فان ثبت اعساره انظر و لم یجب دفعه الی غرمائه لیستعملوه.» «۳» و قال المحقق فی النافع: «و فی تسلیمه الی الغرماء روایة، و اشهر منها: تخلیته.» «۴» و هو القول المشهور کما فی المسالک و الروضة و مجمع الفائدة و الکفایة و قد نقل ابن زهرة اجماع الطائفة، و ظاهر السرائر أیضا ذلک اضافة الی

---

(۱). ذخیرة الصالحین (مخطوط) ۵: ۱۶۳.

(۲). وسیلة النجاة ۲: ۱۱۸- مع تعالیق الشیخ الوالد.

(۳). قواعد الاحکام ۲: ۲۰۹.

(۴). المختصر النافع: ۲۸۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۱۱

الکتاب المجید و الاخبار.

القول الثانی: ان یدفع الی الغرماء لیستعملوه أو یؤاجروه

؛ ذا حرفة کان أم لا، قال السید العاملی: «و هذا القول لم أجد به قائلا بعد فضل تتبع، و لقد وجدت الشهید الثانی و الصیمری ینسبانه الی الشیخ فی النهایة، و الأردبیلی و الخراسانی نقلا- حکایته عنه فیها. و قد تتبعت النهایة فرأیت الشیخ فی کتاب الدین موافقا للمشهور، و فی آخر باب القضاء أورد اخبارا کثیرة منها خبر السکونی عن الصادق (ع): ان علیا کان یحبس فی الدین.. و هذه الروایة مع ضعف سندها کما ترى مخالفة للعقل و النقل، فان حبس شخص قبل موجبه غیر معقول، و ان تسلیط شخص علی آخر لیفعل به کیف یشاء مع عجزه، مما یمنعه العقل و النقل من کتاب و سنّة، کقوله جل ذکره:

فنظرة الی میسرة.» «۱»

أقول: لعل البعض التبس علیه الأمر، فزعم انه رأی الشیخ الطوسی، و ذلک بمجرد ایراده و ذکره فی النهایة، و لذا دافع ابن ادریس عنه فقال «۲»: «و انما اورده شیخنا ابو جعفر فی نهایته ایرادا لا اعتقادا و قد رجع فی مسائل الخلاف فقال: اذا افلس من علیه الدین و کان ما فی یده لا یفی بقضاء دیونه فانه لا یؤاجر لیکتسب و یدفع الی الغرماء.» «۳»

القول الثالث: ما اختاره ابن حمزة فی الوسیلة:

«فان ثبت اعساره خلّی سبیله ان لم یکن ذا حرفة یکتسب لها، و امره بالتمحل- أی الصبر-، و ان کان ذا حرفة دفعه الیه لیستعمله فیما فضل عن قوته و قوت عیاله بالمعروف، اخذه بحقّه.» «۴»

قال السید الخونساری: «و المعروف الأخذ بما دلّ علی التخلیة و عدم الإلزام بشیء للأشهریة عملا، و الأصحّیّة سندا و الأوفقیة بالأصل

و الكتاب، و يمكن ان يقال: لا مانع من الجمع بين الطرفين و لعل ما فی خبر السكونی من الدفع الی الغرماء

---

(۱). مفتاح الكرامة ۱۰: ۷۳- انظر مستند الشيعة للنراقی ج ۲: ۴۵۸ له بحث مهم فی المقام.

(۲). السرائر ۲: ۱۶۹.

(۳). الخلاف ۳: ۲۷۲ المسألة ۱۵.

(۴). الوسيلة: ۲۷۴- انظر مفتاح الكرامة ۱۰: ۷۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۱۲

ليس لخصوصية بل يمكن أن يكون فی مقام تحصيل المال و تأدية الدين الّا أن يكون العمل حرجيا، و لو من جهة عدم المناسبة و مخالفة شأنه، و مع كون العمل غير حرجی لعله داخل فی الميسرة فی الآية الشريفة» «۱».

قال السيد الگلپايگانی- علی ما فی تقريراته-: «اقول: ان كان لفظ المعسر ظاهرا فيمن ليس واجدا للمال فعلا سواء تمكن من تحصيله بسهولة اولا، وافقت الرواية الأولی- أی رواية الانظار- لظاهر الكتاب و ان كان ظاهرا فيمن ليس واجدا للمال و لو بالقوة، لم توافقه، و الظاهر ان «المعسر» هو الذی ليس عنده مال و لا يمكنه تحصيله، لان اكثر الناس يحصلون مؤنتهم عن طريق العمل و اجارة أنفسهم فی مختلف الصنائع و الحرف و الاشغال.. لكن رواية السكونی- استعملوه..- تخالف الكتاب من جهة اخری و ذلك انها تدل علی تسليمه الی الغرماء و ليس فی الكتاب دلالة علی ذلك.

و يحتمل ان تكون رواية السكونی موافقة للأصل، فانه اذا كان مال المدين أقل من حقوق الغرماء أو مساويا لها منعه الحاكم عن التصرف فی ماله مع مطابته الغرماء لحقوقهم، لأن تصرفه فی ماله يوجب الضرر فی حقوق أولئك، الّا ان يأذنوا بذلك، فلو كان المدين ذا صنعة و حرفة لها مالية يبذل بإزائها المال، و الغرماء يطالبون بحقوقهم، كان علی الحاكم أن يمنعه من العمل لنفسه و تسليمه الی الغرماء ليستعملوه حتی يستوفوا حقوقهم عن طريق استعماله و تشغيله- كما يمنعه و يحجره عن التصرف فی اعيان أمواله- لأن المفروض مالية عمله، فتكون رواية السكونی غير مخالفة للأصل، اذا الأصل وجوب حفظ حق الناس كيفما أمكن و المنع عن تضييعه و السعی وراء ادائه، نعم لا يجوز حمل المدين علی عمل حرجی أو اجباره علی تحصيل المال عن طريق غير متعارف كأن تؤمر الامرأة بالتزويج لتأخذ المهر و تقضی الديون، أو يؤمر الرجل بخلع زوجته فيأخذ عوضه و نحو ذلك.» «۲»

أقول: ان ما افاده دام ظله هو مضمون ما افاده السيد الخونساری رحمه اللّه، و قد يرد عليهما: أولا: ان التوسعة فی معنی العسر و اليسر تحتاج الی دليل. ثانيا: انه مخالف

---

(۱). جامع المدارك ۶: ۲۷.

(۲). القضاء ۱: ۲۹۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۱۳

للمشهور من التسليم الی الغرماء.

الفرع الخامس: هل يحبس المكاتب اذا عجز عن نجم من نجومه؟

«عن أمير المؤمنين ع انه قال: إذا ادی المكاتب بعض نجومه و مطل بالباقی و عنده ما يؤدی، حبس فی السجن، و إن تبين عدمه أخرج يستسعی فی الدين الذی عليه.» مستدرك الوسائل ۱۶: ۲۶ ح ۴ دعائم الإسلام ۲: ۳۱۴ ح ۱۱۸۳ فقد اشار البعض لهذا الفرع و نفی فيه

القول بالحبس:

المدونة: «قلت: أ رأيت المكاتب اذا عجز عن نجم من نجومه أ يحبسه السلطان لمولاه فی السجن فی قول مالك؟ قال: انما قال مالك فی المكاتب: يتلوّم له و لم يقل يسجن، قال ابن القاسم: و لا أری ان يحبس، قال سحنون: لان الكتابة ليست بدين فی ذمته انما الكتابة جنس من الغلة.» «۱»

أقول: لو عجز كان للمولی الفسخ و معه لا يصل الدور الی الحبس و ان كان يستحب الصبر عليه.

قال المحقق الحلی: «و الكتابة قسمان مشروطة و مطلقة ... و المشروطة: ان يقول مع ذلك، فان عجزت فانت رد فی الرق، فمتی عجز، كان للمولی ردّه رقا و لا يعيد عليه ما أخذه، و حد العجز ان يؤخّر نجما الی نجم، أو يعلم من حاله العجز عن فك نفسه...

و يستحب للمولی مع العجز الصبر عليه.» «۲»

الفصل الثالث حبس المديون المعسر، لو صرف المال فی الحرام أو كان مخالفا للحق

اشارة

مما تفرد به تقی الدين الحلبی- من فقهاء الامامية- القول بحبس المعسر لو صرف المال فی الحرام، أو كان مخالفا للحق، اذ لم يرد فيه دليل بخصوصه، فلا مقيد و لا مخصص للإطلاقات و العمومات، و ان صرح الفقهاء بعدم جواز اعطائه من الزكاة و به رواية، و لكن هذا أمر آخر غير القول بجواز حبسه مع الاعسار، و فيما يلی كلام الحلبی ثم التحقيق حول الفرع:

قال الحلبی: «و يكره للمدين المطالبة بالدين مع الغناء عنه، و ظن حاجة الغريم الی

---

(۱). المدونة الكبری ۵: ۲۰۶.

(۲). انظر شرايع الإسلام ۳: ۱۲۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۱۴

التوسع به، و لا يحل له ذلك مع العلم أو الظن بعجز الغريم عن ادائه، و يلزم النظرة الی حين التمكن منه، و له الاحتساب به من الزكاة اذا كان الغريم من أهلها، و ان كان مخالفا للحق، أو منفقا ما استدانه فی حرام فله حبسه.» «۱»

أقول: و فی بعض النسخ: «فله حسابه» و عليه فيخرج عن مورد البحث.

ثم ان الاطلاقات محكّمة و شاملة للمورد و لا مخصص فی المقام و قد تفرد ابو الصلاح الحلبی رحمه اللّه فی هذا الفرع- لو كانت النسخة حبسه- الا ان يكون قد عثر علی دليل أو رواية لم تصل إلينا، أو يقال بانصراف الاطلاقات عن مورد الاستدانة و الصرف فی الحرام، نعم قد يأتی هذا التفصيل فی صرف الزكاة الی الغارمين بمعنی لو كان قد صرفه فی المعصية، فليس للإمام تأدية دينه، و لا يستحق الزكاة كما فی الرواية الشريفة عن الرضا (ع) و عليه الفتوی.

الكافی: «محمد بن يحيی عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سليمان، عن رجل من أهل الجزيرة يكنّی أبا محمد، قال: سأل الرضا (ع) رجل و أنا أسمع فقال له:

جعلت فداك ان اللّه عزّ و جلّ يقول: «و ان كان ذو عسرة فنظرة الی ميسرة» «۲» أخبرنی عن هذه النظرة التی ذكرها اللّه عزّ و جلّ فی كتابه، لها حدّ يعرف اذا صار هذا المعسر اليه لا بدّ له من أن ينتظر، و قد اخذ مال هذا الرجل و أنفقه علی عياله و ليس له غلة ينتظر إدراكها و لا دين ينتظر محلّه و لا مال غائب ينتظر قدومه؟ قال: نعم ينتظر بقدر ما ينتهی خبره الی الامام فيقضی عنه ما عليه من الدين من سهم الغارمين اذا كان أنفقه فی طاعة اللّه عزّ و جلّ، فان كان قد أنفقه فی معصية اللّه فلا شیء له علی الإمام، قلت: فما لهذا

الرجل الذی ائتمنه و هو لا یعلم فیما أنفقه فی طاعة اللّه أم فی معصیته؟ قال: یسعی له فی ماله فیردّه علیه و هو صاغر.» «۳»

قال المجلسی: مجهول، و قال السید فی المدارک: هذه الروایة ضعیفة جدا لا یمکن التعویل علیها فی اثبات حکم مخالف للأصل، و الأصحّ جواز اعطاء الزکاة من سهم الغارمین لمن لا یعلم فیما انفقه، کما اختاره ابن ادریس و المحقق و جماعة. مرآة العقول ۱۹: ۴۴.

---

(۱). الکافی فی الفقه: ۳۳۱.

(۲). البقرة: ۲۸۱.

(۳). الکافی ۵: ۹۳ ح ۵- و عنه التهذیب ۶: ۱۸۵ ح ۱۰ و الوسائل ۱۳: ۹۱ ح ۳- انظر العیاشی ۱: ۱۵۵- البحار ۲۳: ۳۷- البرهان ۱: ۲۶۲- الصافی ۱: ۳۳. الوافی ۱۸: ۷۸۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۱۵

آراء فقهائنا

۱- المحقق الحلی: «و الغارمون: و هم الذین علتهم الدیون فی غیر معصیة، فلو کان فی معصیة لم یقض عنه.» «۱»

۲- السید المیلانی: «مقتضی هذه النصوص أن یقیّد قضاء دین الغارم من الزکاة بما اذا لم یکن فی معصیة، و قد ذکر المحقق فی المعتبر و صاحب المدارک و العلامة: ان الحکمة فی ذلک أنه: لو سدد الدین المصروف فی المعصیة من الزکاة کان اغراء بالقبیح و اعانة علی الإثم، و من هنا ذهب بعضهم الی عدم اعطائه من الزکاة حتی لو تاب، و هذا ینسجم مع مذاق القدماء الذی عبّر عنه السید بحر العلوم: بأن مبنی اغلب الفقه علی الظن. ثم قال:

تذییل: تضمنت الروایات عدم الصرف فی المعصیة و لم تتعرض لما اذا کان الدین نفسه حاصلا من معصیة، کما لو سرق مالا و صرفه فی معیشته، فأصبح مدینا لمالکه، و الحق أن عدم اعطائه الزکاة هنا من باب أولی.» «۲»

۳- السید الاصفهانی: «قد عرفت اعتبار کون الدین فی غیر معصیة، و المدار علی صرفه فیها لا علی کون الاستدانة لأجلها، فلو استدان لا للمعصیة فصرفه فیها لم یعط من هذا السهم، بخلاف العکس.» «۳»

الفصل الرابع حبس المفلس حتی یبیع أمواله

اشرة

معنی المفلس لغة: من ذهب جید ماله و بقی ردیه و صار ماله فلوسا و زیوفا.

---

(۱). شرایع الإسلام ۱: ۶۱.

(۲). محاضرات فی الزکاة/ القسم الثانی: ۱۱۶.

(۳). وسیلة النجاة ۱: ۱۹۹- انظر تحریر الوسیلة ۱: ۳۰۹- وسیلة النجاة مع تعالیق السیّد الگلپایگانی ۱: ۲۹۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۱۶

و شرعا: من علیه دیون و لا مال له یفی بها، و هو شامل لمن قصر ماله، و من لا مال له، فیحجر علیه فی المتجدد باحتطاب و شبهه.» «۱»

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «فان کان ماله یفی بدیونه فلا یخلو من أحد أمرین: اما أن لا یظهر علیه امارات الفلس أو یظهر، فان لم یظهر فیکون رأس ماله مبقی و دخله مثل خرجه، فلا یحجر علیه الحاکم، لکنه یأمره ببیع ماله و قسمته بین غرمائه، فان فعل، و الّا حبسه، فان فعل، و الّا باع علیه ماله.» «۲»

۲- و قال أیضا: «.. فان الانسان اذا ارتکبه الدیون لا یخلو من احد أمرین: اما ان یکون فی یده مال ظاهر، أو لا یکون له فی یده مال ظاهر، فان کان فی یده مال ظاهر وجب علیه أن یبیعه و یقضی به دیونه من ثمنه فان امتنع من ذلک فالحاکم فیه بالخیار ان شاء حبسه علی ذلک و عزر (ه) الی أن یبیعه و ان شاء باعه بنفسه علیه من غیر استیذانه.» «۳»

۳- و قال فی الخلاف: «یجوز للحاکم ان یبیع مال المفلس و یقسمه بین الغرماء و به قال الشافعی، و قال أبو حنیفة: لیس له بیعه، و انما یجبره علی بیعه، فان باعه و الّا حبسه الی أن یبیعه، و لا یتولاه بنفسه من غیر اختیاره.» «۴»

۴- ابو الصلاح الحلبی: «و ان کان له ملک یزید علی بیت سکناه و ستر عورته و خادمه و دابّة جهاده، اخذ الحاکم بیعه فی حقوق الغرماء، فان امتنع باع علیه الحاکم و قسم الثمن بین غرمائه علی قدر حقوقهم.» «۵»

۵- العلامة الحلی: «اذا کان ماله یفی بدیونه لم یحجر علیه اجماعا بل یطالب

---

(۱). قواعد الاحکام ۱: ۱۷۱، انظر الصحاح للجوهری ۲: ۲۴۶.

(۲). المبسوط ۲: ۲۷۲.

(۳). المبسوط ۲: ۲۷۷.

(۴). الخلاف ۳: ۲۶۸ المسألة ۱۰.

(۵). الکافی فی الفقه: ۳۴۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۱۷

بالدیون، فان قضاها و الّا تخیر الحاکم مع طلب اربابها منها بین حبسه الی ان یقضی المال و بین أن یبیع متاعه علیه و یقضی به الدین، و به قال الشافعی، خلافا لأبی حنیفة، حیث أوجب الحبس و منع من البیع.» «۱»

۶- و قال فی القواعد: «و لو ساوی المال الدیون، و المدیون کسوب ینفق من کسبه فلا حجر، بل یکلف القضاء فان امتنع حبسه الحاکم أو باع علیه، و کذا غیر الکسوب الی ان یقصر المال و ان قلّ..» «۲»

۷- الشهیدان: «و انما یحجر علی المدیون اذا قصرت أمواله عن دیونه، فلو ساوته او زادت لم یحجر اجماعا، و ان ظهرت علیه امارات الفلس، لکن لو طولب بالدین فامتنع تخیر الحاکم بین حبسه الی أن یقضی بنفسه، و بین أن یقضی عنه من ماله، و لو ببیع ما خالف الحق.» «۳»

۸- المحقق الکرکی بعد کلام القواعد: «مخیرا فی الأمرین، خلافا لأبی حنیفة فی البیع.» «۴»

۹- الشیخ البهائی: «لا یجوز حبس المفلس بعد قسمة أمواله، بل یجب امهاله الی أن یغنیه اللّه- سبحانه- و قال: لو ادعی الافلاس و لم یکن له مال ظاهر أو لم یکن أصل الدعوی مالا یستحلف، و اما لو لم یکن کذلک فیحبس الی أن یثبت افلاسه بشهادة مطّلعة علی ظاهره و باطنه، أو یصدقه الخصم، ثم لو کان له مال ظاهر، یأمره الحاکم ببیعه، فلو امتنع من ذلک فیجبره الحاکم علیه أو یبیعه عنه.» «۵»

آراء المذاهب الاخری

۱۰- الخلاف: «قال ابو حنیفة: لیس له- أی الحاکم- بیعه و انما یجبره علی بیعه

---

(۱). تذکرة الفقهاء ۲: ۵۸ و ۵۱.

(۲). قواعد الاحکام ۱: ۱۷۲.

(۳). الروضة البهیة ۴: ۴۱.

(۴). جامع المقاصد ۵: ۲۲۵.

(۵). جامع عباسی: ۳۵۴ و ۲۲۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۱۸

فان باعه و الّا حبسه الی أن یبیعه و لا یتولاه بنفسه من غیر اختیاره.» «۱»

۱۱- المدونة: «أ رأیت اذا سجنه السلطان، فأقرّ فی السجن بدین لرجل أ یجوز اقراره فی قول مالک؟ (قال): اذا صنع به هذا غرماؤه و رفعوه الی السلطان و قاموا علیه حتی سجنوه، فهذا وجه التفلیس و لا یجوز اقراره بالدین، لان مالکا قال: اذا فلس لم یجز اقراره بالدین و کذلک قال مالک: اذا قام غرماؤه علیه علی وجه التفلیس فلا یجوز اقراره بالدین الّا ان تقوم بیّنة لمن اقرّ له بالدین. (قلت): و یبیع السلطان ما ظهر له من مال اذا رفعوا امره الی السلطان، فیتوزعه الغرماء فیما بینهم بالحصص، و یسجنه فی الذی بقی علیه من أموالهم اذا عرف منه وجه الإلداد الذی وصفت لی فی قول مالک.» «۲»

۱۲- ابن حزم: «و من ثبت للناس علیه حقوق من مال أو مما یوجب غرم مال ببیّنة عدل، أو باقرار منه صحیح، بیع علیه کل ما یوجد له، و انصف الغرماء، و لا یحل أن یسجن اصلا الّا ان یوجد له من نوع ما علیه فینصف الناس منه بغیر بیع، فسجنه مع القدرة علی انصاف غرمائه؛ ظلم له و لهم معا، و حکم بما لم یوجبه اللّه تعالی قط و لا رسوله، و ما کان لرسول اللّه (ص) سجن قط» «۳».

۱۳- ابن قدامة: «متی لزم الانسان دیون حالة لا یفی ماله بها، فسأل غرماؤه الحاکم الحجر علیه لزمه اجابتهم «۴»، فقال: و لا یجبهم حتی تثبت دیونهم باعترافه أو ببینة، فاذا ثبتت نظر فی ماله، فان کان وافیا بدیونه المستحقة الحالة- و لا عبرة بالمؤجل منها- لم یحجر علیه، و امره بقضاء دینه، فان أبی، حبسه فان لم یقض و صبر علی الحبس، قضی الحاکم دینه من ماله.» «۵»

---

(۱). الخلاف ۳: ۲۶۸ مسألة ۱۰.

(۲). المدونة الکبری ۵: ۲۲۹- انظر ۲۵۴ أیضا.

(۳). المحلی ۸: ۱۶۹.

(۴). المغنی ۴: ۴۹۳.

(۵). المغنی ۴: ۵۲۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۱۹

الفصل الخامس حبس الغاصب، و آکل مال الیتیم، و خائن الامانة

اشارة

و من موارد الحبس فی الحقوق المالیة هو حبس الغاصب و.. و به روایة نقلها الکلینی و الطوسی و لا بأس بسندها سیما علی مبنی

اعتبار مرویات و مراسیل ابن أبی عمیر.

و لم یتعرض لها بخصوصها احد من فقهائنا، لکنها من مصادیق الحبس فی الدیون، مع انهم قدیما و حدیثا أوردوها و تعرضوا لتوجیهها، کالشیخ فی التهذیب و المجلسی الأول و الثانی فی الروضة و الملاذ، و السید العاملی فی مفتاح الکرامة و المیرزا القمی فی الغنائم و الکنی فی قضائه و غیرهم، و فیما یلی: الروایات ثم کلمات الاعلام فی توجیهها.

الروایات

۱- الکافی: «علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن عبد الرحمن بن الحجاج، رفعه: ان أمیر المؤمنین (ع) کان لا یری الحبس الّا فی ثلاث: رجل أکل مال الیتیم أو غصبه أو رجل اؤتمن علی امانة فذهب بها.» «۱»

قال المجلسی: «مرفوع، قوله: الّا فی ثلاث، لعل الحصر اضافی» «۲».

أقول: فالروایة ضعیفة الّا علی القول باعتبار مراسیل ابن ابی عمیر.

۲- التهذیب: «ابن قولویه، عن أبیه، عن سعد بن عبد اللّه، عن احمد بن محمد بن عیسی، عن عبد الرحمن بن أبی نجران، عن ابن أبی عمیر، عن ابن اذینة، عن زرارة، عن أبی جعفر علیه السلام، قال: کان علی علیه السلام، لا یحبس فی السجن الّا ثلاثة: الغاصب، و من أکل مال الیتیم ظلما، و من ائتمن علی امانة فذهب بها، و ان

---

(۱). الکافی ۷: ۲۶۳ ح ۲۱.

(۲). مرآة العقول ۲۳: ۴۱۰.

وجد له شیئا باعه غائبا کان أو شاهدا.» «۱»

آراء فقهائنا

۱- قال الشیخ الطوسی: «.. الخبر (المتقدم) یحتمل شیئین احدهما: انه ما کان یحبس علی جهة العقوبة الّا الذین ذکرهم. و الوجه الثانی: انه ما کان یحبسهم حبسا طویلا، الّا الذین استثناهم، لان الحبس فی الدین انما یکون بمقدار ما یبین حاله، فان کان معدما، و علم ذلک منه، خلّاه، و ان لم یکن معدما ألزمه الخروج منه علی ما بیّناه فیما تقدم.» «۲»

۲- و قال المجلسی الأول: «بعد تصحیح الروایة و الحصر اضافی بالنسبة الی الأموال.» «۳»

۳- و قال المجلسی الثانی: «صحیح، أی لأجل حقوق الناس، قال: و قال الوالد العلامة، قدس سرّه: یدل علی ان الحبس لا یکون الّا فی هذه الثلاثة، و حمل علی الغالب أو الاضافی، و علی القضاء علی الغائب و یحمل علی الأداء بالکفیل، او الکفلاء، جمعا بین الاخبار.» «۴»

۴- المحقق القمی: «و اما صحیحة زرارة عن الباقر (ع) «کان لا یحبس..»

فلا دلالة فیها علی المطلوب الّا من جهة اطلاق الجزء المنفی من الحصر فیکون معنی الروایة: انه لا یحبس احد فی حال القدرة، و لا فی حال العجز الّا هذه الثلاثة، فیحبسها فی الحالتین، و المطلوب اثبات عدم جواز الحبس فی حال العجز مطلقا سواء کان من الثلاثة أو غیرها، فان خصص بصورة العجز فی العجز المنفی و صورة القدرة فی الجزء المثبت بالدلیل لزم التفکیک فی جزئی الحصر، و هو کما تری، و القول بجواز

(۱). التهذیب ۶: ۲۹۹ ح ۴۳- الاستبصار ۳: ۴۷ ح ۱، و رواه الحرّ فی الوسائل ۱۸: ۱۸۱ ح ۲ عن التهذیب و فیه «لا یحبس فی الدین».

(۲). التهذیب ۶: ۳۰۰ ح ۴۵- الاستبصار ۳: ۴۸ ح ۳.

(۳). روضة المتّقین ۶: ۸۹.

(۴). ملاذ الاخیار ۱۰: ۱۶۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۲۱

الحبس فی حال العجز لهذه الثلاثة أیضا دون غیرها قول بالفصل، و لا اعرف قائله، و الذی افهمه من الروایة: ان الکلام فیمن یثبت عجزه سواء ثبت له أم لا، لا فیمن ثبت عجزه، فحینئذ یمکن ان یکون التخصیص بالنظر الی الحبس فی السجن، فان الحبس اعم منه..» «۱»

۵- السید جواد العاملی: «اما خبر زرارة فمعناه انه (ع) کان لا یحبس مع العجز و عدم القدرة الّا هؤلاء الثلاثة عقوبة لهم و هذا احسن جمع.» «۲»

۶- الشیخ الکنی: «فالأوجه فی وجه الجمع بینه و بین ما مرّ انّه عام فی عدم حبس غیر الثلاثة و غیره خاص یخصصه، و منه یظهر ان تقدیم غیره علیه لیس من جهة الترجیح بین الاخبار المتعارضة حتی یقال ان الرجحان له من جهة السند، و مع التسلیم فالشهرة أقوی المرجحات، و هی مع غیره کموافقة الکتاب علی ما عرفت من کون الحبس من طرق الأمر بالمعروف.. و قال بعد نقل کلام الشیخ الطوسی، قلت:

کثیرا ما یکون من علیه الحق الثابت باقراره أو غیره داخلا فی احد الثلاثة، فهو دال علی المدعی فی الجملة، و یتم الکلام فیمن عداه بعدم القول بالفصل و دلالته علی العدم فی بعضه و تتمیمه بما ذکر، و ان صح فی نفسه الّا ان المرجحات الخارجیة مع الأول، و حینئذ فهو من ادلة الحبس، علی انه یمکن الجمع بوجه آخر و هو: ان المنفی الحبس فی السجن، و المثبت الأعم، فیختص بغیره، الّا انه فرع التکافؤ المفقود و عدم امکان الجمع بوجه آخر اقرب و لو بالخارج، مضافا الی ظهور الحبس عند الاطلاق فی الحبس فی السجن.. و منه یظهر انه یحبس فی السجن ان لم ینجع بمطلقه، بل بالحدید و نحوه کذلک، بل للفقیه..» «۳»

قوله ان لم ینجع: أی لو لم یؤثّر فیه مجرد الحبس من دون تقییده بالحبل و الغل، فیقید بالحدید.

۷- السید الخونساری: «و فی قبال ما ذکر، خبر زرارة أو صحیحه: کان علی

(۱). غنائم الایام: ۶۷۹- انظر مستند الشیعة ۲: ۵۴۷.

(۲). مفتاح الکرامة ۱۰: ۷۴.

(۳). القضاء: ۳۱۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۲۲

لا یحبس.. و المشهور لم یعلموا بمضمونه من الحصر فیما ذکر.» «۱»

۸- ولایة الفقیه: «یظهر من هاتین الروایتین ان للموارد الثلاثة خصوصیة من بین جمیع موارد الدین، و هو کذلک کما لا یخفی و لعل الحصر فی الدین اضافی فی قبال بعض الأمور غیر المهمة التی کانوا یحبسون الناس لها، و کان هو- علیه السلام- مخالفا لمزاحمة الناس فیها، و الّا فموارد حبسه (ع) اکثر من هذا، کما سیأتی أو لعل الحبس فی الموارد الثلاثة یکون علی وجه العقوبة دون غیرها، کما ذکره الشیخ» «۲».

أقول: یحتمل قویا وحدة الروایتین، أو یحمل مطلق الغاصب- فی الروایة الثانیة- علی خصوص غاصب مال الیتیم علی فرض تعددهما

و تمامیة سندهما.

ثم کما انه یحتمل کون الحبس لاستنقاذ الحق، کذلک یحتمل أن یکون للتأدیب و العقوبة حتی و لو ردّ المال المغصوب، و ذلک حسما لجرأته و تعزیرا له فی تعدّیه، و لجرأة الغیر، هذا و لکنی لم أجد من أفتی بمضمون الروایة سیما علی الاحتمال الثانی الذی ذکرناه، و ان أفتوا بالحبس فی مطلق الدیون، و توقف استخراج الحق علیه.

آراء المذاهب الاخری

۹- قال الموصلی الحنفی: «و من غصب شیئا فعلیه رده.. و ان ادعی الهلاک، حبسه الحاکم مدّة یعلم انها لو کانت باقیة اظهرها، ثم یقضی علیه ببدلها..» «۳»

۱۰- قال علاء الدین الکاسانی: «اذا قال الغاصب هلک المغصوب فی یدی و لم یصدقه المغصوب منه و لا بیّنة فان القاضی یحبس الغاصب مدة لو کان قائما لأظهره فی تلک المدة ثم یقضی علیه بالضمان.» «۴»

---

(۱). جامع المدارک ۶: ۲۵.

(۲). ولایة الفقیه ۲: ۴۸۴.

(۳). الاختیار ۳: ۵۹.

(۴). بدائع الصنائع ۷: ۱۶۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۲۳

الفصل السادس حبس الراهن

اشارة

و مما نص علیه الفقهاء هو حبس الراهن فیما لو حلّ الحق و امتنع من أدائه و فک الرهن، فیرفع امره الی الحاکم فیجبره علی البیع أو یبیع علیه أو یحبسه علی الخلاف، کما هو رأی جماعة من السنة و لا نص بخصوصه الّا انه دین و قد التوی عن أدائه مع یساره فیشمله ادلة الحبس فیه و سیأتی.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «اذا حل الحق فان الراهن یطالب بقضاء الدین، فان قضی من غیره انفک الرهن و ان امتنع من بیعه فان رأی الحاکم حبسه و تعزیره، حتی یبیعه فعل، و ان رأی ان یبیعه بنفسه فعل و حل له ذلک.» «۱»

۲- و قال فی النهایة: و ان کان شرط المرتهن علی الراهن انه اذا حلّ أجل ما له علیه کان وکیلا له فی بیع الرهن و اخذ ماله من جملته کان ذلک جائزا، فاذا حل الأجل و لم یوفّه المال باع الرهن.» «۲»

۳- المحقق الحلی: «و اذا حلّ الأجل و تعذّر الأداء کان للمرتهن البیع ان کان وکیلا و الّا رفع امره الی الحاکم لیلزمه بالبیع فان امتنع کان له حبسه و له ان یبیع علیه.» «۳»

۴- العلامة الحلی: «اذا حل الحق وجب علی الراهن ایفاء الدین مع المطالبة، فان قضاه من غیره، انفک و الّا طولب ببیعه، فان امتنع کان

للمرتهن بیعه، ان کان وکیلا،

---

(۱). المبسوط ۲: ۲۲۴.

(۲). النهایة: ۴۳۳.

(۳). شرایع الإسلام ۲: ۸۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۲۴

و الّا رفع امره الی الحاکم، و للحاکم حبسه و تعزیره حتی یبیع، و بیعه بنفسه.» «۱»

۵- و قال فی القواعد: «و اذا امتنع الراهن من الأداء وقت الحلول، باع المرتهن، ان کان وکیلا- و الّا فالحاکم، و له حبسه حتی یبیعه بنفسه.» «۲»

۶- المحقق الکرکی بعد کلام العلامة: «لان ذلک حق علیه و کذا تعزیره.» «۳»

۷- السید جواد العاملی بعد کلام العلامة: «أی و ان لم یکن وکیلا- طلب من الراهن البیع أو الإذن فیه، فان فعل و الّا رفع امره الی الحاکم، و المصنف طوی ذلک لظهوره، فیلزمه الحاکم بالبیع أو یبیع علیه، لأنه ولی الممتنع و له حبسه، لأن ذلک حق علیه، و یدل علیه الخبر المروی عن أمیر المؤمنین علیه السلام، و کذا له تعزیره، و الظاهر عدم الخلاف فی جواز ذلک للحاکم بل یمکن ان یقال: انه یجب علیه ذلک کما هو صریح السرائر، و قد یفهم ذلک من التذکرة و غیرها، و قد تقدم مثله، و قد یحمل موثق اسحاق بن عمار.. علی ما اذا اذن الحاکم و قد اختلفت عباراتهم فی المقام اختلافا لا تؤدی الی اختلاف فی الحکم.» «۴»

۸- الفیض الکاشانی: «اذا حل الدین فان کان المرتهن وکیلا- جاز له البیع، سواء من غیره، و من نفسه، خلافا للإسکافی فی الثانی لتطرق التهمة، و هو ضعیف، و الّا طلب منه البیع أو الإذن فیه، فان فعل و الّا رفع أمره الی الحاکم لیلزمه البیع، فان امتنع کان له حبسه و له أن یبیع علیه لأنه ولی الممتنع» «۵».

۹- الشیخ محمد حسن النجفی: «.. و مقتضاه التخییر بین الأمرین و ان ولایة الحاکم تثبت فی أول مراتب الامتناع علیه و هو لا یخلو من اشکال خصوصا بعد مراعاة الاقتصار فی ولایة الحاکم علی المتیقن الذی هو حال انتهاء مراتب الاجبار علی الحق» «۶».

---

(۱). تحریر الاحکام ۱: ۲۰۸.

(۲). قواعد الاحکام ۱: ۱۶۱.

(۳). جامع المقاصد ۵: ۸۷.

(۴). مفتاح الکرامة ۵: ۱۳۰.

(۵). مفاتیح الشرائع ۳: ۱۴۰.

(۶). جواهر الکلام ۲۵: ۲۱۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۲۵

۱۰- السید الاصفهانی: «اذا کان الدین حالا أو حلّ و أراد المرتهن استیفاء حقه فان کان وکیلا عن الراهن فی بیع الرهن و استیفاء دینه منه، له ذلک من دون مراجعة الیه و ان لم یکن وکیلا عنه فی ذلک لیس له ان یبیعه بل یراجع الراهن و یطالبه بالوفاء و لو ببیع الرهن أو توکیله فی بیعه، فان امتنع من ذلک رفع امره الی الحاکم لیلزمه بالوفاء أو البیع فان لم یتمکن الحاکم من الزامه، باعه علیه بنفسه أو بتوکیل الغیر و لو کان هو المرتهن» «۱».

۱۱- السید الخوئی: و قد صرح بعدم الاحتیاج الی الإذن فقال: «کما انه لو لم یأذن فی البیع حینئذ، و امتنع من وفاء الدین، جاز

للمرتهن البیع و الاستیفاء بلا اذن، و الاحوط استحبابا مراجعة الحاکم الشرعی.» «۲»

أقول: لو قلنا بجواز بیع الرهن و عدم الاحتیاج الی مراجعة الحاکم کما صرح به السید الخوئی و مال الیه الشیخ الوالد، فیخرج من موارد الحبس سیما و لم یرد فیه نص بالخصوص نعم ورد فی مطلق الدیون کما سیأتی الّا ان یقال: مقتضی الاحتیاط فی الأموال هو عدم الإقدام فی البیع رأسا فیرفع الی الحاکم فیبیعه أو یحبسه لأنه من موارد توقف الحق علیه، لکن قد یقال: لیس المورد من توقف استخراج الحق علی الحبس لأن المرتهن یمکنه استنقاذ الحق بالتقاص، فتأمل.

آراء المذاهب الاخری

۱۲- ابن رشد: «اما حق المرتهن فی الرهن فهو ان یمسکه حتی یؤدی الراهن ما علیه فان لم یأت به عند الأجل کان له أن یرفعه الی السلطان، فیبیع علیه الرهن و ینصفه منه، ان لم یجبه الراهن الی البیع و کذلک ان کان غائبا.» «۳»

۱۳- ابن الجلاب: «و لا یجوز للحاکم أن یبیع الرهن بدینه، بعد حلول الأجل، اذا

---

(۱). وسیلة النجاة ۲: ۱۲۸ و مثله تحریر الوسیلة ۲: ۸ مسألة ۲۳- وسیلة النجاة (مع تعالیق السید الگلپایگانی) ۲: ۱۸۶- وسیلة النجاة (مع تعالیق الشیخ الوالد): ۱۲۸.

(۲). منهاج الصالحین ۲: ۲۱۱.

(۳). بدایة المجتهد ۲: ۲۷۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۲۶

کان مفلسا عن أبی حنیفة: و لکن یحبس الراهن حتی یبیعه، و عند أبی یوسف و محمد، یبیعه» «۱».

۱۴- ابن قدامة: «فصل: اذا حل الحق الزم الراهن الایفاء لأنه دین حال فلزم ایفاءه کالذی لا رهن به، فان لم یوف و کان قد اذن للمرتهن أو للعدل فی بیع الرهن باعه و وفّی الحق من ثمنه، و ما فضل من ثمنه فلمالکه، و ان فضل من الدین شیء فعلی الراهن، و ان لم یکن اذن لهما فی بیعه، أو کان قد اذن لهما ثم عزلهما طولب بالوفاء و بیع الرهن، فان فعل و الّا فعل الحاکم ما یری من حبسه و تعزیره لبیعه او یبیعه بنفسه أو أمینه، و بهذا قال الشافعی.» «۲»

۱۵- ابن تیمیة: «و اذا لم یکن للمدیون وفاء غیر الرهن وجب علی رب الدین امهاله حتی یبیعه، فمتی لم یکن بیعه الّا بخروجه من الحبس، أو کان فی بیعه و هو فی الحبس ضرر علیه، وجب اخراجه و یضمن علیه أو یمشی معه هو أو وکیله.» «۳»

الفصل السابع حبس الکفیل

اشارة

و من الموارد هو حبس الکفیل الی أن یأتی بالمکفول؛ و به وردت روایات و بعضها صحیحة.

کما أفتی بذلک فقهاؤنا کالصدوق فی المقنع و الشیخ الطوسی فی کتبه، و سلار، و المحقق الحلی و یحیی بن سعید و الشهیدان و العلامة فی التذکرة و التحریر و القواعد بل هو رأی کل من تعرض لهذه المسألة، و کذلک رأی کثیر من العامة، لکن البحث فی لزوم تسلیمه ان کان محبوسا و قد فصل فقهاؤنا بین کون المکفول محبوسا فی سجن الحاکم الشرعی فیجب تسلیمه، و بین کونه فی حبس الظالم فلا یجب تسلیمه.

---

(۱). تحفة الفقهاء ۳: ۴۳.

(۲). المغنی ۴: ۴۴۷.

(۳). الفتاوی الکبری ۴: ۴۷۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۲۷

الروایات

۱- الکافی: «محمد بن یحیی، عن احمد بن محمد، عن ابن فضال، عن عمّار، عن أبی عبد اللّه (ع) قال: أتی أمیر المؤمنین صلوات اللّه علیه برجل تکفل بنفس رجل فحبسه، فقال: اطلب صاحبک.» «۱»

قال المجلسی فی الملاذ «۲»: موثق کالصحیح.

و قال المرآة: «موثق» «۳».

و رواه الشیخ الصدوق فی الفقیه بسنده عن سعد بن طریف، عن الاصبغ بن نباته «۴».

۲- التهذیب: «عنه عن الحسن بن موسی الخشاب، عن غیاث بن کلوب بن فیهس البجلی عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبیه علیهما السلام إن علیا علیه السلام اتی برجل کفل برجل بعینه، فاخذ بالمکفول فقال: احبسوه حتی یأتی بصاحبه» «۵».

قال العلامة المجلسی: «حسن أو موثق، قوله: بعینه: قال الوالد العلامة- قدس اللّه روحه-: أی ببدنه، و یمکن ان یقرأ «بعینة» بکسر العین أی بسبب سلف أو نسیة انتهی. و الباء فی قوله: بالمکفول، سببیة: أی اخذ الکفیل بسبب المکفول، قوله حتی یأتی بصاحبه: قال الوالد نور اللّه ضریحه: لا ینافی الحبس فان الحبس ان لا یدعه یذهب بان یکون معه ملازم من الحاکم، أو یبعث غیره لیأخذه، أو یؤدی المال الذی علیه.» «۶»

۳- الدعائم: «و عنه (جعفر بن محمد علیهما السلام) انه قال: اذا تحمل الرجل بوجه الرجل الی اجل فجاء الأجل من قبل ان یأتی به و طلب الحمالة، حبس، إلّا ان

---

(۱). الکافی ۵: ۱۰۵ ح ۶- انظر التهذیب ۶: ۲۰۹ ح ۴ و الوسائل ۱۳: ۲۵۶ ح ۱.

(۲). ملاذ الاخیار ۹: ۵۵۵.

(۳). مرآة العقول ۱۹: ۶۰.

(۴). الفقیه ۳: ۵۴ ح ۱- و عنه الوسائل ۱۳: ۱۵۶ ح ۲ و الوافی ۱۸: ۸۳۴ ح ۵ أبواب الدیون و الضمانات.

(۵). التهذیب ۶: ۲۰۹ ح ۳- و عنه الوسائل ۱۳: ۱۵۶ ح ۳.- الوافی ۱۸: ۸۳۵ ح ۷.

(۶). ملاذ الاخیار ۹: ۵۵۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۲۸

یؤدی عنه ما وجب علیه، ان کان الذی یطلب به معلوما، و له أن یرجع به علیه، و ان کان الذی قد طلب به مجهولا، ما لا بدّ فیه من احضار الوجه کان علیه احضاره الّا أن یموت، و إن مات فلا شیء علیه.» «۱»

۴- فقه الرضا: «روی اذا کفل الرجل بالرجل حبس الی أن یأتی صاحبه.» «۲»

۵- مسند زید: «حدثنی زید بن علی، عن أبیه، عن جده، عن علی- رضی اللّه عنهم- ان رجلا کفل لرجل بنفس رجل، فحبسه حتی جاء به.» «۳»

- الآثار -

۶- ابن أبی شیبة: «حدثنا ابو بکر، قال: حدثنا علی بن مسهر، عن الشیبانی قال:

اخبرنی حبیب الذی کان یقوم علی رأس شریح انه حبس ابنه عبد اللّه فی کفالة لرجل کفل له بنفسه» «۴».

و رواه البیهقی فقال: عن سلیمان الشیبانی: قال: سمعت حبیبا، و هو حبیب بن سلیم الذی کان یقدم الخصوم الی شریح، قال: خاصم رجل ابنا لشریح، الی شریح، کفل له برجل علیه دین فحبسه شریح، فلما کان اللیل، قال: اذهب الی عبد اللّه بفراش و طعام، و کان ابنه یسمّی عبد اللّه.» «۵»

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الصدوق: «و اذا کان لرجل علی صاحبه حق فضمنته بالنفس فعلیک تسلیمه، و علی الإمام أن یحبسک حتی تسلمه.» «۶»

۲- الشیخ الطوسی: «و من ضمن لغیره نفس الانسان الی أجل معلوم بشرط

---

(۱). دعائم الإسلام ۲: ۶۴ ح ۱۷۹- و عنه المستدرک ۱۳: ۴۳۸ ح ۳.

(۲). فقه الرضا ۳۴ باب ۳۸- و عنه المستدرک ۱۳: ۴۳۸ ح ۱ و البحار ۱۰۰: ۱۷۷ ح ۲.

(۳). مسند زید: ۲۵۷.

(۴). المصنّف ۶: ۵۲۲ ح ۱۹۰۴.

(۵). سنن البیهقی ۶: ۷۷- انظر المبسوط للسرخسی ۲۰: ۸۸.

(۶). المقنع (الطبعة الجدیدة): ۱۲۷- و عنه المستدرک ۱۳: ۴۳۸ ح ۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۲۹

ضمان النفوس، ثم لم یأت به عند الأجل، کان للمضمون له حبسه حتی یحضر المضمون، أو یخرج الیه مما علیه.» «۱»

۳- و قال فی المبسوط: «اذا تکفل رجل ببدن رجل لرجل علیه مال أو یدّعی علیه مالا ففی الناس من قال: یصحّ ضمانه، و منهم من قال: لا یصح، و الأول أقوی.. فاذا ثبت هذا، کان للمکفول له مطالبته بتسلیمه فی الحال، فان سلمه برئ و ان امتنع من تسلیمه حبس حتی یسلم.» «۲»

۴- و قال فی الخلاف: «اذا تکفل ببدن رجل فغاب المکفول به غیبة یعرف موضعه الزم الکفیل احضاره و یمهل مقدار زمان ذهابه و مجیئه لإحضاره، فان لم یحضره بعد انقضاء هذه المدة المذکورة، حبس ابدا حتی یحضره أو یموت، و به قال جمیع من اجاز الکفالة بالبدن، و قال ابن شبرمة: یحبس فی الحال و لا یمهل لأن الحق قد حلّ علیه..» «۳»

۵- سلار بن عبد العزیز: «اما الکفالة فعلی ضربین: احدهما کفالة اقتضاها عقد، و کفالة قهر، فاما التی بالعقد، فان یتکفل رجل بوجهه الی أجل معلوم و ان جاء الأجل و لم یأت به بنفسه، حبسه لیجیء به أو یخرج مما علیه» «۴».

۶- المحقق الحلی: «و للمکفول له، مطالبة الکفیل بالمکفول عنه عاجلا، ان کانت مطلقة، أو معجلة، و بعد الأجل ان کانت مؤجّلة فان سلّمه تاما فقد برئ، و ان امتنع کان له حبسه حتی یحضره، أو یؤدی ما علیه.» «۵»

۷- یحیی بن سعید: «و ان قال- أی الضامن- علیّ احضاره فان لم احضره فعلیّ دینه المعلوم؛ فلیس علیه الّا احضاره، فان لم یحضر حبس حتی یحضره.» «۶»

۸- العلامة الحلی: «اذا کانت الکفالة حالة، أو مؤجلة، و حلّ اجلها، فان کان

(۱). النهایة: ۳۱۵ و مثله السرائر ۲: ۷۵.

(۲). المبسوط ۲: ۳۳۷.

(۳). الخلاف ۳: ۳۲۳ مسألة ۱۷.- انظر اللباب ۲: ۱۰۱- الفتاوی الهندیة ۳: ۲۵۸- المجموع ۱۴: ۵۲ السراج الوهاج ۲۴۲- مغنی المحتاج ۲: ۲۰۵- فتح العزیز ۱۰: ۳۷۷- البحر الزخار ۶: ۷۴ الاقناع ۲: ۱۵۸.

(۴). المراسم: ۲۰۰.

(۵). شرایع الإسلام ۲: ۱۱۵ و مثله فی المختصر النافع: ۱۴۳.

(۶). الجامع للشرائع: ۳۰۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۳۰

المکفول به حاضرا، وجب علی الکفیل احضاره اذا طلبه المکفول له، فان احضره و الّا حبس. و ان کان غائبا: فان کان موضعه معلوما یمکنه ردّه منه؛ امهل الکفیل بقدر ذهابه و مجیئه، فاذا مضی قدر ذلک و لم یأت به من غیر عذر، حبس و لا یحبس فی الحال، و به قال عامة أهل العلم، و قال ابن شبرمة: یحبس فی الحال لأن الحق و إن کان قد حلّ فانه یعتبر فیه إمکان التسلیم، و انما یجب علیه احضار الغائب عند امکان ذلک، و ان کان غائبا غیبة منقطعة، و المراد منها: ان لا یعرف موضعه و ینقطع خبره، لم یکلف الکفیل احضاره لعدم الامکان و لا- شیء علیه لأنه لم یکفل المال، و به قال الشافعی، و قال احمد: یجب علیه المال مع انه قال: اذا مات المکفول بریء الکفیل و لا شیء علیه.» «۱»

۹- و قال فی التحریر: «اذا امتنع الکفیل من احضار المکفول حبس علیه، أو علی اداء ما علیه ابدا، إلّا ان یحضره، أو یموت المکفول به» «۲».

۱۰- و قال فی القواعد: «و تصح- الکفالة- حالّة و مؤجلة علی کل من یجب علیه حضور مجلس الحکم من زوجة یدعی الغریم زوجیتها، أو کفیل یدعی علیه الکفالة، أو صبیّ، أو مجنون، اذ قد یجب.. و لو امتنع الکفیل من احضاره، حبس حتی یحضره، أو یؤدّی ما علیه.» «۳»

۱۱- الشهیدان: «و لو امتنع الکفیل من تسلیمه الزمه الحاکم به فان أبی فللمستحق طلب حبسه من الحاکم حتی یحضره أو یؤدّی ما علیه.» «۴»

۱۲- الشیخ البهائی: «.. فان امتنع الکفیل من احضار المکفول حبسه الحاکم الی ان یحضره أو یؤدّی ما علیه..» «۵»

۱۳- المحدّث البحرانی: «للمکفول له مطالبة الکفیل بإحضار المکفول عاجلا؛ ان

(۱). تذکرة الفقهاء ۱۴: ۴۰۹ المسألة ۵۷۶.

(۲). تحریر الاحکام ۱: ۲۲۴.

(۳). قواعد الاحکام ۱: ۱۸۲.

(۴). الروضة البهیّة ۴: ۱۵۲.

(۵). جامع عباسی: ۲۲۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۳۱

کانت الکفالة مطلقة أو معجلة، و بعد الأجل ان کانت مؤجّلة، فان احضره و سلّمه فقد برئ، و الّا وجب حبسه حتی یحضره أو یؤدی ما علیه، کذا ذکره بعض الاصحاب.. اما لو امتنع التسلیم فقد عرفت من الاخبار المتقدمة ان للحاکم حبسه حتی یحضره، و الاصحاب

قد ذکروا هنا: أنّ للحاکم حبسه حتی یحضره، و له عقوبته علیه کما فی کل ممتنع عن أداء الحق، و فیه أن غایة ما دلت علیه الاخبار المتقدمة هو الحبس حتی یحضره؛ و هذا کاف فی عقوبته، فلا معنی لعقوبته زیادة علی ذلک، لعدم الإذن فیه شرعا.» «۱»

۱۴- السید الطباطبائی: «ثم انه لو امتنع من تسلیمه، الزمه الحاکم به، فان أبی و امتنع، کان للمکفول له طلب حبسه من الحاکم حتی یحضر الغریم، أو یؤدی ما علیه، ان امکنه أداؤه عنه مثل الدین، فلو لم یمکن کالقصاص و الزوجیة و الدعوی لعقوبة توجب حدا، أو تعزیرا، الزم باحضاره حتما مع الإمکان، و له- أی الحاکم- عقوبته علیه کما فی کل ممتنع من أداء الحق مع قدرته، فان لم یمکنه الاحضار و کان له بدل، کالدیة فی القتل و ان کان عمدا، و مهر مثل الزوجة، وجب علیه الاحضار، و لا خلاف فی ذلک فی الظاهر، حتی فی جواز الاکتفاء عن الاحضار بأداء ما علیه اذا رضی به المکفول له..» «۲»

۱۵- السید محمد جواد العاملی، بعد نقل کلام القواعد «کما فی النهایة و السرائر و الشرائع و النافع و التحریر و الارشاد و اللمعة و الروضة، و ظاهر هذه الکتب انه اذا ادّی ما علیه وجب علی المکفول له القبول و یبرأ الکفیل بذلک، و فی التذکرة و جامع المقاصد: انه اذا لم یرض بدفع المال و طلب احضاره الزمه الحاکم باحضاره..» «۳»

و قال فی توضیح کلام العلامة الحلی فی القواعد: «أی فیجب بالکفالة السعی فی احضارها، فلو لم یحضرها حبس لا غیر، قوله: أو صبی أو مجنون: أی لإقامة الشهادة علی صورتهما فی الاتلاف.. و لو لم یحضرهما، حبس لا غیر علی الظاهر لعدم ثبوت الحق

---

(۱). الحدائق الناضرة ۲۱: ۶۵.

(۲). ریاض المسائل ۹: ۲۹۲.

(۳). مفتاح الکرامة ۵: ۴۳۴.

حینئذ.» «۱»

۱۶- الشیخ محمد حسن النجفی، له کلام ذیل قول المحقق الحلی، فراجع «۲».

۱۷- السید الاصفهانی: «اذا تحققت الکفالة جامعة للشرائط جازت مطالبة المکفول له الکفیل بالمکفول عاجلا اذا کانت الکفالة مطلقة أو معجلة، و بعد الأجل ان کانت مؤجّلة، فان احضره و سلّمه تسلیما تاما بحیث یتمکن المکفول له منه فقد برئ مما علیه، و ان امتنع عن ذلک کان له حبسه عند الحاکم حتی یحضره أو یؤدی ما علیه، و ان کان غائبا، فان کان موضعه معلوما یمکن الکفیل ردّه منه، امهل بقدر ردّها به و مجیئه، فاذا مضی قدر ذلک، و لم یأت به من غیر عذر حبس کما مر..» «۳»

۱۸- الشیخ الوالد: «ثم انه لو امتنع الکفیل من تسلیمه الزمه- أی الحاکم- به، فان أبی و امتنع، للمکفول له طلب حبسه من الحاکم حتی یحضر الغریم أو یؤدی ما علیه اذا امکنه أداؤه مثل الدین.» «۴»

أقول: و ما یقال ان التخییر بین الاحضار و الأداء لیس فیما تقدم من الاخبار الّا خبر الدعائم اذ قد یکون للمکفول له غرض لا یتعلق بالأداء، أو لا یریده من غیر المکفول، انما یرد فیما لو کانت الکفالة فی غیر المال، و الّا بأن کان مالا فلا شک فی انحلال عقد الکفالة بأداء الکفیل الدین، کما ینحل بتسلیم المکفول أو بإبراء المکفول له أو بموت المکفول أو برفع المکفول له یده عن الکفالة، و معه لا یبقی مجال لهذا الاشکال، اضف الی ذلک احتمال ورود الروایة مورد الغالب من عدم بذل الکفیل المال، کما احتمله فی مفتاح الکرامة «۵».

---

(۱). مفتاح الکرامة ۵: ۴۲۹.

(۲). جواهر الکلام ۲۶: ۱۸۹.

(۳). وسیلة النجاة ۲: ۱۴۶- و مثله تحریر الوسیلة ۲: ۳۱- وسیلة النجاة (مع تعالیق السید الگلپایگانی) ۲: ۲۱۵.

(۴). ذخیرة الصالحین (مخطوط) للشیخ الوالد ۵: ۱۸۴.

(۵). مفتاح الکرامة ۵: ۴۳۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۳۳

آراء المذاهب الاخری

۱۹- السرخسی: «و اذا حبس الکفیل بالدین فللکفیل ان یحبس المکفول عنه حتی یخلصه اذا کان بأمره.» «۱»

۲۰- الموصلی الحنفی: «.. و الواجب احضاره و تسلیمه فی مکان یقدر علی محاکمته.. فان احضره و الّا حبسه الحاکم فاذا مضت المدة و لم یحضره حبسه، و اذا حبسه و ثبت عند القاضی عجزه عن احضاره خلی سبیله.» «۲»

۲۱- السمرقندی: «.. ثم الکفیل بالنفس یؤخذ باحضار المکفول عنه ما دام احضاره ممکنا مقدورا فان صار بحال لا یقدر علی احضاره فامّا اذا کان یرجی حضور المکفول عنه بان غاب: فانه یتأخر المطالبة بالاحضار عن الکفیل للحال، و یؤجل الی مدة یمکنه الاحضار فی تلک المدة، فان لم یحضره و ظهرت مماطلته، فانه یحبس الکفیل، فاذا ظهر للقاضی انه لا یقدر علی الاحضار بدلالة الحال أو شهد الشهود بذلک فانه یخرج من الحبس فینظر الی وقت القدرة کما فی الاعسار فی حق الدین، و اذا اخرجه القاضی فان الغرماء یلازمونه و لا یحول القاضی بینه و بین الغرماء و لکن لیس للغرماء ان یمنعوه من اشتغاله، کما فی الافلاس سواء.» «۳»

۲۲- ابن رشد: «و اختلفوا اذا غاب المتحمل عنه ما حکم الحمیل بالوجه علی ثلاثة أقوال:.. القول الثانی: انه یحبس الحمیل الی أن یأتی به أو یعلم موته..

و الدلیل: فإنما علیه ان یحضره، أو یحبس فیه، فکما انه اذا ضمن المال فانما علیه ان یحضر المال أو یحبس فیه کذلک الأمر فی ضمان الوجه القول الثالث: انما یلزمه احضاره اذا کان احضاره له مما یمکن حینئذ یحبس اذا لم یحضره.» «۴»

۲۳- الکندی: «من کفل علی رجل بجمیع احداثه و ان لم یحضره فما احدث فهو

---

(۱). المبسوط ۲۰: ۸۹- انظر ۱۹: ۱۶۴.

(۲). الاختیار ۲: ۱۶۷.

(۳). تحفة الفقهاء ۲: ۲۴۳.

(۴). بدایة المجتهد ۲: ۲۹۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۳۴

علیه، فان احدث حدثا ثم هرب فلم یقدر علیه فان علی الکفیل ما احدث المکفول کما ضمن علی نفسه، فان کفل عنه انه یحضره اذا طلب فلما طلب لم یقدر علیه الکفیل فعلیه الحبس حتی یحضره.» «۱»

۲۴- احمد بن یحیی: «فی الکفیل: و یحبس حتی یفی أو یغرم و لا یرجع کفیل الوجه بما غرم لکن له طلب التسلیم و الّا حبس ان تعذر، قیل: و ان یسترد العین ان سلم الاصل.» «۲»

۲۵- النووی: «اذا غاب المکفول به نظرت فان کانت غیبته الی موضع معلوم فعلی الکفیل أن یحضره فاذا مضت مدة یمکنه فیها الذهاب الیه و المجیء و لم یأت به حبسه الحاکم، هذا قولنا.

و قال ابن شبرمة: یحبس فی الحال، لأن حقه قد توجه علیه.» «۳»

فرع: حکم المکفول لو کان محبوسا

آراء فقهائنا

۱- المحقق الحلی: «و لو کان محبوسا فی حبس الحاکم وجب تسلمه، لأنه متمکن من استیفاء حقه و لیس کذلک لو کان فی حبس الظالم.» «۴»

۲- العلامة الحلی: «لو کان المکفول محبوسا، فان کان فی حبس الحاکم وجب تسلیمه لإمکانه بأمر الحاکم أو بأمر الحابس، ثم یرد الی السجن، و یحبس علی الحقین معا، و ان کان فی حبس الظالم لم یجب قبوله.» «۵»

۳- المحدّث البحرانی: «.. و لو کان فی حبس الحاکم الشرعی لم یمنع ذلک تسلیمه

---

(۱). المصنّف ۲: ۹۳- انظر: ۱۷۶.

(۲). عیون الازهار: ۴۵۵- انظر المحلی ۸: ۱۲۰.

(۳). المجموع ۱۴: ۵۳.

(۴). شرایع الإسلام ۲: ۱۱۶.

(۵). تحریر الاحکام ۱: ۲۲۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۳۵

للتمکن من استیفاء الحق، بخلاف ما اذا کان فی حبس الجائر.. ثم انه لو کان فی حبس الحاکم الشرعی فطلبه الکفیل من الحاکم، أمر الحاکم بإحضاره و حکم بینهما، فان انفصلت الحکومة بینهما رده الی الحبس بالحق الأول، و لو توجّه علیه حق یوجب الحبس حبسه أیضا بالحقین معا و توقف فکّه علی خلاصه من الحقین معا.» «۱»

۴- الشیخ محمد حسن النجفی: «و لو کان المکفول محبوسا فی حبس الحاکم العادل وجب تسلمه لأنه متمکن من استیفاء حقه منه ضرورة انه برفع امره الیه یخرجه من الحبس أو یطالبه و هو فیه و ینهی امره معه و لو بأن یحبسه علی الحقین معا.» «۲»

الفصل الثامن حبس المدعی علیه الممتنع عن الکلام

اشارة

أفتی الکثیر من فقهائنا- رضوان اللّه علیهم-: ان المدعی علیه الساکت عن الجواب عند سؤال القاضی یحبس حتی یقر أو ینکر أو یعفو الخصم حقه علیه.

و هو رأی المفید، و ابن الجنید، و الشیخ الطوسی فی الخلاف و النهایة، و سلار، و ابن حمزة، و المحقق فی النافع و الشرائع، و یحیی بن سعید، و العلامة فی المختلف و القواعد، و الشهیدان، و الشیخ البهائی، و السید فی الریاض، و السید العاملی فی المفتاح و النراقی فی المستند، و الشیخ الکنی فی القضاء، و هو رأی أبی حنیفة، و ابن قدامة، و ابن یحیی فی عیون الازهار.

و عن بعض آخر: یجعله القاضی ناکلا و رده الیمین علی المدعی کما عن الشیخ الطوسی فی المبسوط و ابن البراج و ابن ادریس فی السرائر و الفاضل الهندی فی کشف اللثام، و الامام الخمینی فی التحریر.

و عن ثالث: التخییر فیه بین الحبس و الرد، کما اشار الیه السید الخونساری فی جامع المدارک، و هو رأی الشهیدین فی اللمعة و

الروضة.

---

(۱). الحدائق الناضرة ۲۱: ۷۶.

(۲). جواهر الکلام ۲۶: ۲۰۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۳۶

آراء فقهائنا القائلین بالحبس

۱- الشیخ المفید: «اذا ادعی الخصم علی خصمه شیئا و هو ساکت، فسأله القاضی عما ادعاه الخصم علیه، فلم یجب عن ذلک بشیء، استبرأ حاله، فان کان أصم أو أخرس، عذره فی السکوت و توصل الی إلهامه الدعوی.. و ان کان صحیحا و انما یتجاهل و یعاند بالسکوت، أمر بحبسه حتی یقر أو ینکر، إلّا ان یعفو الخصم حقه علیه.» «۱»

۲- ابن جنید، علی ما فی المختلف: «لو سکت المدعی علیه عند سؤاله و لم یکن القاضی یعرفه بالنطق امهله قلیلا ثم اعاد السؤال له عما ادعی علیه، فان امسک، فقال المدعی: انه یتمرّد بسکوته استحلفه علی ذلک و أمر من ینادی فی اذن المدعی علیه بصوت عال، بأمر موجود یجری علیه ثم وصف ما یقضی به علیه و ان أنکر و ما یفعله ان جرح بیّنة خصمه، فان اقام علی ذلک امهله قلیلا، ثم فعل به مثل ذلک، فان اقام علی امره، سأل الحاکم المدعی عن بینته، ان کانت و سمعها و استحلفه علی ان شهوده شهدوا بحق فان حلف حکم له، و جعل المحکوم علیه علی حجته، إن ادعاها، أو من یجوز له دعواها.» «۲»

۳- الشیخ الطوسی: «اذا ادعی علی غیره دعوی فسکت المدعی علیه، أو قال:

لا اقر و لا انکر، فان الإمام یحبسه حتی یجیبه باقرار أو بانکار، و لا یجعله ناکلا، و به قال ابو حنیفة.» «۳»

۴- و قال فی النهایة: «و ان کان یتساکت عن خصمه و هو صحیح قادر علی الکلام و انما یعاند بالسکوت، أمر بحبسه حتی یقر أو ینکر، الّا ان یعفو الخصم عن حقه علیه.» «۴»

---

(۱). المقنعة: ۷۲۵.

(۲). المختلف: ۸: ۳۸۰.

(۳). الخلاف ۶: ۲۳۸ مسألة ۳۷.

(۴). النهایة: ۳۴۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۳۷

۵- سلار بن عبد العزیز: «المدعی علیه علی ثلاثة اضرب: صحیح اللسان أو من به آفة أو من یظهر ذلک و لیس علیه.. و الثانی: یأمر بحبسه حتی یقر أو ینکر أو یعفو خصمه عنه.» «۱»

۶- ابن حمزة الطوسی: «و لم یخل المدعی علیه من ثلاثة أوجه: اما یکون أخرس أو سکت عن الجواب تعنتا أو اجاب فالأول.. و و.. و الثانی: یحبسه حتی یقر أو ینکر، الّا ان یعفو الخصم، و قال أیضا فاذا حررت الدعوی و التمس الجواب طالبه به الحاکم، فان سکت، حبسه حتی یجیب.» «۲»

۷- المحقق الحلی: «و اما السکوت: فان کان لآفة.. و لو کان عنادا حبسه حتی یجیب.» «۳»

۸- و قال فی الشرائع: «و اما السکوت، فان اعتمده، الزم الجواب، فان عاند، حبس حتی یبین.» «۴»

۹- یحیی بن سعید: «و ان لم یجب و هو صحیح حبس حتی یجیب.» «۵»

۱۰- قال العلامة بعد کلام ابن ادریس: و عنی بالمسألتین: لو سکت عنادا أو اقر بشیء و لم یبینه، و المعتمد ما قاله الشیخ فی النهایة. لنا ان الواجب علیه الجواب، و هو کما یحتمل الاقرار یحتمل الانکار، فیجب الحبس علیه، لأن غیره لیس بواجب علیه، و لان الأصل براءة الذمة و ردّ الیمین فی هذا الموضع و جعله ناکلا یحتاج الی دلیل، و لا دلیل فی الشرع علیه. و احتجوا بأن السکوت عنادا کالنکول، و الجواب المنع.» «۶»

۱۱- و قال فی القواعد: «السکوت: فان کان لآفة من طرش أو خرس، توصل الحاکم الی معرفة جوابه بالاشارة المفیدة للیقین، فان افتقر الی المترجم لن یکف بالواحد بل لا بد من عدلین، و ان کان عنادا، الزمه الجواب فان امتنع، حبس حتی

---

(۱). المراسم: ۲۳۱.

(۲). الوسیلة: ۲۱۱.

(۳). المختصر النافع: ۲۸۲.

(۴). شرایع الإسلام ۴: ۸۵.

(۵). الجامع للشرائع: ۵۲۴.

(۶). المختلف ۸: ۳۸۱ المسألة ۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۳۸

یبین، و قیل یجبر علیه، و قیل یقول له الحاکم: ان اجبت، و الّا جعلتک ناکلا و رددت الیمین علی المدعی، فان اصر، ردّ الیمین علی المدعی.» «۱»

۱۲- الشهیدان: «و ان کان السکوت عنادا حبس حتی یجیب، علی قول الشیخ فی النهایة لأن الجواب حق واجب علیه، فاذا امتنع منه حبس حتی یؤدیه، (أو یحکم علیه بالنکول بعد عرض الجواب علیه) بأن یقول: ان اجبت و الّا جعلتک ناکلا فان اصرّ، حکم بنکوله علی قول من یقضی بمجرد النکول و لو اشترطنا معه احلاف المدعی احلف بعده.

و یظهر من المصنف التخییر بین الأمرین، و الأولی جعلهما اشارة الی القولین، و فی الدروس اقتصر علی حکایتهما قولین، و لم یرجح شیئا، و الأول أقوی.» «۲»

۱۳- الشیخ البهائی: «.. فان کان سبب سکوته العناد و العداوة، فیحبس الی ان یجیب او یحکم الحاکم بنکوله.» «۳»

۱۴- الشیخ مفلح الصیمری، قال، بعد کلام الشیخ فی النهایة: «و المعتمد قول الشیخ- الأمر بالحبس- هنا لأن الواجب علیه هو الجواب، و هو اختیار المفید، و نجم الدین، و العلامة، و فخر المحققین.» «۴»

۱۵- النراقی: «و ان کان سکوته تعنتا و لجاجا الزمه الجواب أولا باللطف و الرفق، ثم الغلظة و الشدة متدرجا من الأدنی الی الأعلی علی حسب مراتب الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر، فان اجاب و الّا حبس حتی یجیب إن سأله الی أن یجیب أو یعفو الخصم أو یموت.» «۵»

۱۶- السید الطباطبائی: «الزمه الجواب أولا باللطافة و الرفق ثم بالایذاء و الشدة متدرجا من الأدنی الی الأعلی علی حسب مراتب الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر،

---

(۱). قواعد الاحکام ۲: ۲۰۹.

(۲). الروضة البهیة ۳: ۹۳.

(۳). جامع عباسی: ۳۶۲.

(۴). تلخیص الخلاف ۳: ۳۶۶.

(۵). مستند الشیعة ۲: ۵۶۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۳۹

فان أجاب و الّا حبسه حتی یجیب وفاقا لمن عرفت.. و قیل: یجبر حتی یجیب من غیر حبس، بل یضرب و یبالغ فی الاهانة الی ان یجیب و مستنده غیر واضح، عدا ما استدل له من الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر؛ و فیه نظر، فانهما یحصلان أیضا بالأول، فلا وجه للتخصیص» «۱».

۱۷- السید العاملی: «فان امتنع حبس حتی یبین،.. قلت: قد تتبعت الوسائل فی الباب فما وجدت ما یصلح دلیلا فی المقام سوی الخبر المشهور و هو قوله (ص): لیّ الواجد یحل عرضه و عقوبته، و فی نقل آخر، حبسه، بدل عقوبته، و لا تفاوت اذ العقوبة بعض انواعها الحبس. وجه الدلالة: ان الواجب علیه الجواب، و هو حق امتنع مع قدرته، و یمکن ان یقال علی تقدیر تسلیم حجیتها، لأن کانت مشهورة بین الفریقین، انها ظاهرة فی الحق المالی الثابت و نحوه لا فی مثل الجواب و نحوه، فتأمّل.» «۲»

۱۸- الشیخ الکنی: «.. اذا کان عنادا الزم بالجواب لوجوبه علیه؛ کما تعرفه، فاذا کان مصرا به ممتنعا عنه بعد اصرار الحاکم فی امره به فلم یزل عنه (فأقوی الأقوال حبسه حتی یجیب).. مضافا الی انه امتنع عن اداء الواجب علیه، و هو الواجب کما هو ظاهر الاصحاب، فقد أوجبوا حضور المجلس و نحوه له، و الجمیع لقطع الدعوی و رفع النزاع، بل الظاهر انه مما لا خلاف فیه بینهم، بل مجمع علیه، و فی وجوب سؤال الحاکم عنه کما انه أیضا مجمع علیه بینهم علی الظاهر دلالة أو اشارة الیه نحو وجوب الجواب بعد السؤال عن الفتوی، و کذا فی قوله علیه السلام فیما مرّ من الاخبار انه لو کان المدعی علیه حیا لألزم الیمین أو الحق، أو یرد الیمین، فاذا امتنع جاز للحاکم تعزیره بما یراه و نهیه عن المنکر و امره بالمعروف و الحبس من ذلک، و اما تعیینه مع عدم اقتضاء ما ذکر له، فالشهرة لکفایتها فی تعیین بعض افراد المطلقات کما حقق فی محله، فمطلقات التعزیر و الأمر بالمعروف فی خصوص المقام یراد بها خصوص الحبس خصوصا بعد تأیّد التعین بثبوت الحبس فی مماطلة الغریم و تهمة الدم علی ما یجیء مع جملة من

---

(۱). ریاض المسائل ۱۵: ۹۹/ انظر الجواهر ۴۰: ۲۰۸.

(۲). مفتاح الکرامة ۱۰: ۸۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۴۰

احکام الحبس و فروعاته فی احکام الحکم..» «۱»

۱۹- المحقق العراقی: «و ان کان سکوته (عنادا حبس حتی یجیب) بناء علی وجوب جوابه کی ینتهی الأمر الی میزان، من یمینه أو اقراره، بعد عدم تمامیة دلیل النکول و الرد الذی کان المورد من مصادیقه أیضا، لو لم نقل ان المتبادر منها فی بادی النظر غیره و لا أقلّ کونه قدر متیقن فی مقام التخاطب کی یصدق علیه نکول المنکر.» «۲»

۲۰- السید الخونساری: «و ان اصرّ علی السکوت عنادا و لجاجا، فعن جماعة انه یحبس حتی یجیب، و قیل یجبر علیه بالضرب و الاهانة، و قیل ان الحاکم یقول له ثلاثا ان اجبت، و الّا جعلتک ناکلا، و رددت الیمین علی المدعی، فان اصر ردّ الیمین علی المدعی، و عن بعض التخییر بین الحبس و الردّ» «۳»

أقول: و قد یرجح القول بالحبس، بما افاده العلامة الحلی فی المختلف، و بقوله (ع) فی خبر عبد الرحمن: لو کان حیا لألزم الیمین أو الحق أو یرد الیمین علیه، و طرق الإلزام کثیرة لکن یرجح الحبس بالمرسل- النبوی- المنجبر، إلّا ان یقال: بانه ظاهر فی الحق المالی کما استظهره الجواهر «۴» و مفتاح الکرامة، و یستدل أیضا: بانه امتنع عن اداء الواجب فیحبس علیه، أو من باب توقف استخراج الحق علیه.

آراء المذاهب الاخری

۲۱- ابن قدامة: «.. فان سکت عن جواب الدعوی فلم یقر و لم ینکر حبسه الحاکم حتی یجیب و لا یجعله بذلک ناکلا، ذکره القاضی فی المجرّد.» «۵»

۲۲- احمد بن یحیی: «و یجب الحق بالنکول مطلقا الّا فی الحد و النسب، قیل: و مع

---

(۱). القضاء: ۱۹۳.

(۲). شرح تبصرة المتعلمین/ کتاب القضاء: ۹۶.

(۳). جامع المدارک ۶: ۳۹.

(۴). جواهر الکلام ۴۰: ۲۱۰.

(۵). المغنی ۹: ۹۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۴۱

سکوته یحبس حتی یقر أو ینکر.» «۱»

آراء فقهائنا القائلین برد الیمین

۱- الشیخ الطوسی: «فاما القسم الثالث: و هو اذا سکت أو قال: لا اقرّ و لا انکر، قال له الحاکم ثلاثا: اما اجبت عن الدعوی، و الّا جعلناک ناکلا و رددنا الیمین علی خصمک، و قال قوم: یحبسه حتی یجیبه باقرار أو بانکار و لا یجعله ناکلا فیقضی بالنکول و السکوت، و قوله: لا اقر لیس بنکول، و الاول یقتضیه مذهبنا، و الثانی أیضا قوی.» «۲»

۲- ابن البراج ...: « فان سکت أو قال: لا اقر و لا انکر قال الحاکم له: ان اجبت عن الدعوی و الّا جعلتک ناکلا و رددت الیمین علی خصمک و ذکر انه یحبسه حتی یجیب اما باقرار أو بإنکار و یجعله ناکلا و ما ذکرناه أوّلا هو الظاهر من مذهبنا و لا بأس بالعمل بالثانی.» «۳»

۳- ابن ادریس: «الصحیح من مذهبنا و أقوال اصحابنا و ما یقتضیه المذهب: ان فی المسألتین معا یجعله الحاکم ناکلا و یرد الیمین علی خصمه.» «۴»

۴- الفاضل الهندی بعد قول العلامة: «و یؤید الردّ: ان فی الحبس اضرارا بالمدعی بالتأخیر و ربما ادّی الی ضیاع حقه، و ان فیه و فی الاجبار اضرار بالمدعی علیه بلا دلیل، و ما مرّ من الدلیل علیها مندفع بأن الرد الی المدعی اردع له عن السکوت و أسهل و أفید للمدعی» «۵».

۵- الامام الخمینی: «و ان کان السکوت لا لعذر بل سکت تعنتا و لجاجا، امره الحاکم بالجواب باللطف و الرفق ثم بالغلظة و الشدة، فان اصرّ علیه فالأحوط أن یقول

---

(۱). عیون الازهار: ۴۲۴.

(۲). المبسوط ۸: ۱۶۰.

(۳). المهذب ۲: ۵۸۶.

(۴). السرائر ۲: ۱۶۳.

(۵). کشف اللثام ۲: ۱۵۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۴۲

الحاکم له: اجب و الّا جعلتک ناکلا، و الأولی التکرار ثلاثا، فان اصرّ ردّ الحاکم الیمین علی المدعی، فان حلف ثبت حقه.» «۱»

الفصل التاسع حبس الملتوی فی المحکمة، و الذی اغلظ للحاکم فی القول

اشارة

اذا ظهر للحاکم التواء و عنت من احد الخصمین، بأن یقطع الیمین علی خصمه بعد ان طلب من الحاکم استحلافه، مدعیا ان له البینة، أو أغلظ فی القول بان قال:

حکمت علیّ بغیر حق، فللحاکم تعزیره و حبسه بعد نهیه و زبره مرتین.

و قد أفتی بذلک جمع من فقهائنا- رضوان اللّه علیهم- کالشیخ الطوسی فی المبسوط و القاضی ابن البراج فی المهذب، و من المذاهب الاخری: الماوردی فی «ادب القاضی» و ابن قدامة فی المغنی.

کما تعرض بعض آخر من فقهائنا لهذه المسألة و اکتفی بتأدیبه بما یقتضیه اجتهاد الحاکم، و لم یرد فیه نص إلّا ما نقله الماوردی، و سیأتی الکلام فیه.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «اللدد و الالتواء، مصدران یقال: فلان یتلدد، اذا کان یلتفت یمینا و شمالا، و یلتوی، و منه قیل لدید الوادی لجانبیه، لأنها مائلة و منه قیل:

اللدود و هو الوجور لأنه فی احد شدقیه، و خصم الدّ: اذا کان شدید الخصام، و جمعه لدّ، قال تعالی: وَ هُوَ أَلَدُّ الْخِصامِ «۲»، وَ تُنْذِرَ بِهِ قَوْماً لُدًّا، «۳» فاذا تقرر هذا و بان للقاضی من احد الخصمین لدد أی التواء و عنت، و قد یکون هذا من وجوه: احدها: ان یتقدم خصمه الی الحاکم فیدعی علیه و یتوجه الیمین و یسأل الحاکم ان یستحلفه له فاذا بدأ

طبسی، نجم الدین، موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، در یک جلد، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم - ایران، اول، ه ق موارد السجن فی النصوص و الفتاوی؛ ص: ۴۴۲

---

(۱). تحریر الوسیلة ۲: ۳۸۳- انظر القضاء للآشتیانی: ۱۵۰ و العروة الوثقی ۳: ۱۰۳.

(۲). البقرة: ۲۰۴.

(۳). مریم: ۹۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۴۳

بالیمین قطعها علیه و قال: علیه بینة، فاذا فعل هذا اول مرة نهاه عنه و منعه منه و عرّفه ان هذا لا یحل إن لم یکن لک بینة، فان عاد کذلک زبره، و اغلظ له فی النهی عنه و صاح علیه، و لا یعجّل علیه بالتعزیر لئلا یکون جاهلا بذلک، فان عاد ثالثا الی مثلها، فقد فعل ما یستحق به التأدیب و التعزیر، فینظر الحاکم فیه باجتهاد، فان کان قویا لا یکفّه عنه الّا التعزیر عزره، و ان کان ضعیفا لا یطیق الضرب حبسه و ادبه بالحبس لا بالضرب و ان کان المصلحة فی ترک ذلک کله فعل. و هکذا اذا اغلظ للحاکم فی القول، فقال: حکمت علیّ

بغیر حق، نهاه فان عاد زبره، فان عاد، فقد استوجب التعزیر بالضرب أو الحبس أو بالعفو؛ و جملته انه إلیه، ففعله بحسب ما تقتضیه المصلحة.» «۱»

۲- القاضی ابن البراج: «اذا حضر عند الحاکم خصمان ان یکون احدهما اکبر من الآخر، و قد تعلم اللدد و هی الالتواء و العنت من وجوه منها ان یقدّم الانسان خصمه الی الحاکم فیتحاکمه، فتوجّه الیمین فاذا بدأ بالیمین قطعها علیه، و قال: لی علیه بیّنة، فاذا فعل ذلک اوّل مرة، نهاه عن ذلک و منعه منه و أعلمه «ان ذلک لا یحل، ان لم یکن لک بینة» فان عاد الی ذلک، زبره و اغلظ له فی النهی و صاح علیه و لا یعجل علیه بالتعزیر، لئلا یکون جاهلا بذلک، فان عاد ثالثا فقد فعل ما یستحق به التأدیب و التعزیر، فان کان قویا لا یکفه (الّا) التعزیر، عزره، و ان کان ضعیفا لا یحتمل الضرب، حبسه، و ادّبه بالحبس دون الضرب، و أن رأی ان المصلحة فی ترک ذلک کلّه، فعل». «۲»

۳- العلامة الحلی: «و لا یعزر من اساء ادبه فی مجلسه الّا بعد الزجر باللسان و الاحتراز.» «۳»

۴- الشیخ محمد حسن النجفی: «و ان أساء الأدب مع الخصم أو القاضی، أو غیرهما، أو استعمل اللدد، أی طلب الیمین من الخصم، ثم قطعها علیه و قال: لی بیّنة سأحضرها ثم یعود الی الأول، و هکذا ایذاء و تعنتا، عرّفه أیضا طریق الأدب اللائق بمثل ذلک المقام برفق و بیّن له فساد ما ارتکبه، بل فی المسالک: فان تنجع، و الّا اغلظ

---

(۱). المبسوط ۸: ۹۷.

(۲). المهذب ۲: ۵۹۶.

(۳). قواعد الاحکام ۲: ۲۰۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۴۴

له، فان أفاد و الّا جاز تأدیبه بما یقتضیه اجتهاده من التوبیخ و اغلاظ القول و نحو ذلک، و اللّه العالم» «۱».

آراء المذاهب الاخری

۵- الماوردی: «فی اللدد: فان لم یکفّ بالزجر و الزبر بعد الثانیة حتی عاد الیه ثالثة جاز أن یتجاوز زواجر الکلام الی الضرب و الحبس تعزیرا و أدبا، یجتهد رأیه فیه بحسب اللدود، و علی قدر المنزلة.

و ان کان لدوده تمانعا من الحق و خروجا عن الواجب و کان ساکتا حبسه، فان جمع فی لدده بین الأمرین جاز أن یجمع فی تعزیره بین الضرب و الحبس. قد تحاکم الی رسول اللّه (ص) الزبیر مع رجل من الأنصار فلمّا قال الأنصاری بعد حکمه علیه للزبیر فی شرب أرضه: انه ابن عمّتک. قال النبی (ص) للزبیر: أمرّ الماء علی بطنه و احبسه حتی یبلغ اصول الجدر- فکان قوله: أمر الماء علی بطنه تعزیرا، و فیه نزل قوله:

فَلا وَ رَبِّکَ لا یُؤْمِنُونَ حَتّی یُحَکِّمُوکَ فِیما شَجَرَ بَیْنَهُمْ. «۲»

أقول: لم یذکر احد من مفسری الامامیة نزول الآیة فی هذا المورد، الّا أمین الإسلام الطبرسی بما یشعر ضعفه، أضف الی ذلک ان نقله یتفاوت مع ما نقله الماوردی اذ فیه:

«فقال النبی (ص) للزبیر: اسق ثم ارسل الی جارک فغضب الانصاری و قال:

یا رسول اللّه (ص) لئن کان ابن عمّتک، فتلوّن وجه رسول اللّه (ص) ثم قال للزبیر:

اسق یا زبیر ثم احبس الماء حتی یرجع الی الجدر و استوف حقک ثم ارسل الی جارک.» «۳»

۶- ابن قدامة: «و له أن ینتهر الخصم اذا التوی و یصیح علیه، و ان استحق التعزیر، عزره بما یری من أدب أو حبس، و ان افتات علیه،

بأن يقول: حكمت عليّ

---

(۱). جواهر الكلام ۴۰: ۷۹.

(۲). ادب القاضی ۱: ۳۵۲- انظر ۲۴۷ و ۱۲۴- و الاية فی سورة النساء: ۶۵.

(۳). مجمع البيان ۲: ۶۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۴۵

بغير الحق، أو ارتشيت؛ فله تأديبه و له أن يعفو..» «۱»

الفصل العاشر حبس المدعى عليه الممتنع عن الحضور فی المحكمة

اشارة

لا- كلام فی وجوب حضور المدعى عليه أو وكيله فيما لو طلب الحاكم ذلك، و لو امتنع لا لعذر لكان عاصيا، و يعزره الحاكم بما يراه؛ ان لم نقل بجواز الحكم على الغائب.

و قد تناول فقهاؤنا كابن البراج و العلامة الحلی و الفاضل الهندی و السيد اليزدی، و المرداوی من العامة لهذا الفرع، من دون اشارة الى الحبس فيه. و عن البعض انه يحبس لو امتنع من الحضور.

آراء فقهائنا

۱- الشيخ الطوسی: «.. جملته أنه ينبغی أن يكون عند القاضی فی ديوان حكمه ختوم من طين قد طبعها بخاتمه يبعث مع الخصم اليه، فان حضر و الّا بعث بعض أعوانه ليحضر، فان حضر و الّا بعث بشاهدين يشهدان على امتناعه، فان حضر و الّا استعان بصاحب الحرب و هو صاحب الشرطة» «۲».

۲- القاضی ابن البراج: «فاذا كان احضار من ذكرناه صحيحا جائزا، فينبغی أن يكون عند الحاكم فی ديوان حكمه ختوم من طين مطبوخة بخاتمه ينفذ منها شيئا مع الخصم اليه، فان حضر، و الّا بعث بعض اعوانه اليه، فان حضر و الّا انفذ شاهدين يشهدان على امتناعه، فان حضر و الّا استعان بصاحب الحرب، و هو صاحب الشرطة.» «۳»

---

(۱). المغنی ۹: ۴۲.

(۲). المبسوط ۸: ۱۵۵.

(۳). المهذّب ۲: ۵۸۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۴۶

۳- العلامة الحلی ...: « و للحاكم تعزير من يمتنع من الحضور و التوكيل..» «۱»

۴- الفاضل الهندی: بعد كلام العلامة: «لا لعذر فانه معصية» «۲».

۵- المحقق الكنی: «قال بعد كلام الشيخ الطوسی: و انت خبير بأن جملة مما افاده بكلمات العامة أقرب، و بمذاهبهم و مبانيهم أليق و أنسب، بل الظاهر أن أصل صدورها منهم، و تبعهم فيها من تبعهم، و الّا فأی وجه لبعث الطين المختوم و للترتيب بينه و بين بعث اعوانه و بين أحدهما و بعث الشهود، و للنداء على باب داره ثم سمرها و الختم عليها، نعم ان اراد المثالية بعد اسقاط الترتيب و كون

السمر و الختم کما هو الظاهر من احد طرق التعزیر اذا رآه الحاکم فلا بأس به فی مورد وجوب الحضور.» «۳»

۶- السید الیزدی: «ذکروا أنه لو طلب الخصم من الحاکم احضار خصمه للمرافعة معه، وجب علیه اجابته و احضاره امّا بختم یکتب فیه: اجب الحاکم، و اما بإرسال من یأتی به، و أنه یجب علیه الحضور، و لو امتنع استعان علیه بأعوان السلطان، و ادعی بعضهم عدم الخلاف فیه، بل عن الکفایة نسبته الی مذهب الاصحاب.. الی أن قال: هذا و لا دلیل علی شیء مما ذکروه الّا دعوی توقف الحکم بینهما علی ذلک، أو أن الحاکم منصوب لاستیفاء الحقوق، و ترک الاحضار تضییع لها، و هما کما تری خصوصا اذا کان قبل تحریر الدعوی و تحقق کونها مسموعة فانه ایذاء للمدعی علیه، لا سیما اذا کان من أرباب الشرف، بل ما ذکروه مناف لما هو المشهور بینهم من جواز الحکم علی الغائب عن البلد، أو عن مجلس الحکم، و ان کان فی البلد، و لذا استشکل فی الحکم المذکور جماعة، و استقرب بعضهم کصاحب المستند: تخییر الحاکم بین الاحضار، أو الحکم علیه غائبا، و الأقوی عدم وجوب احضاره حتی بعد التحریر، و عدم وجوب حضوره بناء علی جواز الحکم علی الغائب عن البلد، بل الحاضر فیه، اذا اسقط حق حضوره.» «۴»

---

(۱). قواعد الاحکام ۲: ۲۰۷.

(۲). کشف اللثام ۲: ۱۵۴.

(۳). القضاء: ۷۲.

(۴). العروة الوثقی ۲: ۳۰ مسألة ۴۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۴۷

أقول: لو قلنا بجواز الحکم علی من غاب عن مجلس القضاء مطلقا، مسافرا أو حاضرا و لم یتعذر علیه الحضور، فلا وجه للحبس و التعزیر أو الهجوم علیه فی داره کما عن بعض العامة. بل یقضی علیه بمجرد قیام البینة الشرعیة علیه- فی حقوق الناس. «۱»

آراء المذاهب الاخری

۷- المرداوی: «الخرقی: قوله: فان امتنع من الحضور، سمعت البینة، و حکم بها فی احدی الروایتین- قال: و هو المذهب، اختاره ابو الخطاب و الشریف أبو جعفر و قدمه فی الفروع، و هو ظاهر ما جزم به فی الرعایة الصغری و الحاوی الصغیر.

و الاخری: لا تسمع حتی یحضر، صححه فی التصحیح، و جزم به فی الوجیز و المنور، و أطلقهما ابن منجا فی شرحه، فعلی الروایة الثانیة: ان أبی من الحضور، بعث الی صاحب الشرطة لیحضره، فان تکرر منه الاستتار، اقعد علی بابه من یضیق علیه فی دخوله و خروجه حتی یحضر.. و قال فی التبصرة: ان صحّ عند الحاکم أنه فی منزله، أمر بالهجوم علیه و اخراجه.» «۲»

۸- ابو دقیقة: «و اذا امتنع الخصم من الحضور عزره القاضی بما یری من ضرب أو صفع أو حبس أو تعبیس وجه ما یراه.» «۳»

الفصل الحادی عشر حبس المدعی علیه حتی یحضر المدعی الشهود

اشارة

أفتی الشیخ الطوسی فی المبسوط بحبس المدعی علیه حتی یحضر الشهود، و کذلک من العامة: الفیروزآبادی فی التنبیه و مالک- علی ما فی المدونة- و السرخسی فی المبسوط، و ابن قدامة فی المغنی و المرداوی فی الانصاف.

---

(۱). انظر جواهر الکلام ۴۰: ۲۲۱.

(۲). الانصاف ۱۱: ۳۰۲.

(۳). الاختیار (الهامش) ۲: ۹۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۴۸

هـذا، و لکن باقی فقهائنا کابن الجنیـد، و الشیخ المفیـد، و الشیخ فی النهایـة و الخلاف و و.. اکتفوا بطلب الکفیل منه فلا حاجـة الی حبسه، و إلیک کلماتهم:

آراء فقهائنا المثبتین للحبس

۱- قال الشیخ الطوسی: «فاما ان کان مما یثبت بشاهـد و امرأتین و بشاهـد و یمین، نظرت، فان أتی بشاهـدین و لم یعرف عدالتهما و قـال: احبسه لی حتی یعـدّلا، حبسـناه فان أتی بشاهـد واحـد، و قال: احبسه لی حتی آتی بآخر، منهم من قال: علی قولین کالقصاص و النکاح، و منهم من قال: یحبس لا محالـة. و هو الأقوی عنـدی، لان الشاهـد مع الیمین حجـة فی الأموال، لأنه یحلف و یسـتحق؛ فلهذا حبسناه، و لیس کذلک فی العتق و القصاص، لأن الشاهد الواحد لیس بحجة؛ فلهذا لم نحبسه.» «۱»

آراء فقهائنا النافین للحبس

۱- ابن الجنید علی ما فی المختلف: «و لو سأل المدعی القاضی مطالبة المدعی علیه بکفیل، قبل ثبوت حقه علیه، لم یکن ذلک واجبا علیه، و لا للقاضی تکلیفه بذلک، و لکن یقول له: لا آمرک بتخلیته، و لا آمره بالاحتباس لک.» «۲»

۲- الشیخ المفید: «و اذا بعدت بینة المدعی، کان له تکفیل المدعی علیه الی أن یحضر بیّنته و لم یکن له حبسه و لا ملازمته و لیس له تکفیل المدعی علیه ما لم یجعل لحضور بیّنته اجلا معلوما و لا تکون الکفالة الّا بأجل معلوم.» «۳»

۳- الشیخ الطوسی: «و ان انکر المدعی علیه ما ادعاه المدعی سأله: أ لک بیّنة علی ذلک؟.. و ان قال: نعم غیر أنها لیست حاضرة، قال له: احضـرها، فان قال: نعم، أقامه و نظر فی حکم غیره الی أن یحضـر الأول بیّنته، و ان قال المـدعی: لست أتمکن من احضارها، جعل معه مدّة من الزمان لیحضر فیه بیّنته و یکفّل بخصمه، فان

---

(۱). المبسوط ۸: ۲۵۵.

(۲). المختلف ۸: ۳۷۶ المسألة ۴.

(۳). المقنعة: ۷۳۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۴۹

احضرها، نظر فیها، و ان لم یحضرها عند انقضاء الأجل، خرج خصمه عن حد الکفالة.» «۱»

۴- و قال فی الخلاف: «اذا ادعی علی غیره حقا فأنکر المـدعی علیه، فقال المـدعی: لی بینة غیر انها غائبة، لم یجب له ملازمة المدعی علیه، و لا مطالبته له بکفیل الی أن تحضر البیّنة، و به قال الشافعی، و قال أبو حنیفة: له المطالبة بذلک و ملازمته.» «۲»

۵- ابن البراج: «هـذا اذا کـانت البینـة حاضـرة، فـان کانت غائبـة، قال الحاکم له: لیس لک ملازمته و لا مطالبته بکفیل و لک یمینه أو تترکه حتی تحضر البینة، و ذکر:

ان له ملازمته و مطالبته بکفیل حتی تحضـر البینـة، و ما ذکرناه أولا هو الأظهر و الأصـحّ، و الثانی أحوط لصاحب الحق و لا بأس به.» «۳»

و اما فی الکامل علی ما فی المختلف- فقد وافق الشیخ فی النهایة «۴».

۶- ابن حمزة: «و ان ادعی غیبة بیّنته، اخذ منه کفیل حتی یحضر البینة، ما لم تزد المدة علی ثلاثة ایام، فان زادت لم یلزمه الکفیل، فان احضرها قبل انقضاء المدة فذاک، و ان لم یحضرها برئت ذمة الکفیل.» «۵»

۷- ابن زهرة: «فان قال: لی بینة، أمر باحضارها، فان ادّعی انها غائبة، ضرب لها اجلا فی الاحضار، و فرّق بینه و بین خصمه، و له أن یطلب کفیلا باحضاره، اذا احضر بیّنته و تبرّأ الکفیل من الضمان اذا انقضت المدة و لم یحضرها» «۶».

۸- المحقق الحلی: «و لو قال: البینة غائبة، اجّل بمقدار احضارها، و فی تکفیل المدعی علیه تردد، و یخرج من الکفالة عند انقضاء الأجل.» «۷»

---

(۱). النهایة: ۳۳۹.

(۲). الخلاف ۶: ۲۳۷ المسألة ۳۶.

(۳). المهذّب ۲: ۵۸۶.

(۴). المختلف ۸: ۳۷۶ المسألة ۴.

(۵). الوسیلة: ۲۱۲.

(۶). غنیة النزوع ۴۴۵.

(۷). المختصر النافع: ۱۸۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۵۰

۹- و قال فی الشرائع: «و لو ذکر المدعی أن له بینة غائبة، خیّره الحاکم بین الصبر و بین احلاف الغریم، و لیس له ملازمته و لا مطالبته بکفیل» «۱».

۱۰- العلامة الحلی: «و لو قال المدعی: لی بیّنة غائبة، خیّره الحاکم بین الصبر و احلاف الغریم، و لیس له ملازمته و لا مطالبته بکفیل، و کذا لو أقام شاهدا واحدا- و ان کان عدلا- و قیل له حبسه، أو المطالبة بکفیل، لقدرته علی اثبات حقه بالیمین، فیحبس الی أن یشهد آخر، و لیس بجیّد» «۲».

۱۱- و قال فی التحریر: «و لو قال المدعی: لی بینة و هی غائبة، خیّره الحاکم بین الصبر حتی یحضر و بین احلاف الغریم، و لو سأل حبسه أو کفیلا حتی یحضر ببیّنة لم یلزم اجابته.» «۳»

۱۲- الشهیدان: «فان ذکر غیبتها، خیّره بین احلاف الغریم و الصبر و لیس له الزامه بکفیل و لا ملازمته، لأنه تعجیل عقوبة لم یثبت موجبها.» «۴»

۱۳- الفاضل الهندی بعد کلام القواعد: «و لیس بجید فان سبب العقوبة انما هو ثبوت الحق لا القدرة علیه.» «۵»

۱۴- الفاضل النراقی: «و الحق انه لیس للمدعی مطالبة غریمه بالکفیل حتی یحضر البینة، و لا ملازمته و لا حبسه» «۶».

۱۵- الشیخ محمد حسن النجفی: «و لیس له ملازمته علی وجه لا- تجوز له بدون ذلک فضلا عن حبسه، و لا مطالبته بکفیل، وفاقا للمحکی عن أکثر المتأخّرین، بل عامتهم، و الاسکافی و الشیخ فی الخلاف و المبسوط و القاضی فی احد قولیه، للأصل السالم عن معارض بعد عدم ثبوت الحق الذی لا معنی للعقوبة علیه قبله، علی ان الکفیل یلزمه الحق إن لم یحضر المکفول، و هنا لا معنی له قبل اثباته، بل لا معنی لکون

---

(۱). شرایع الإسلام ۳: ۸۵.

(۲). قواعد الاحکام ۲: ۲۱۰.

(۳). تحریر الاحکام ۲: ۱۸۷.

(۴). الروضة البهیة ۳: ۸۹.

(۵). کشف اللثام ۲: ۱۵۹.

(۶). مستند الشیعة ۲: ۵۵۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۵۱

حضور الدعوی و سماع البینة حقا یکفل علیه.. «۱» و قال أیضا: و کذا لیس له حبسه أو المطالبة بکفیل لو أقام شاهدا واحدا و إن کان عدلا لعدم ثبوت الحق به.» ۲

۱۶- الشیخ الکنی فی الشرح علی (تلخیص المفاتیح): «اذا ذکر غیاب البینة علی المدعی لیس له ملازمته، بمعنی الزامه بأن: لا یفارقه فراقا یخاف به فراره، لا انه لیس للمدعی ان یلازمه و لا یفارقه و یذهب معه این یذهب فانه لا شبهة فی جوازه له ما لم یمنع عنه مانع خارجی، و جمع عبروا عنها بالحبس، فامّا یوسعون فیه بحیث یشمل ما ذکرناه، أو علی وجه المثال «و لا الزمه بالتکفیل» و حیث عرفت ان الحق عدم استحقاق الحبس و المراقبة، أو اخذ الکفیل أو نصب الوکیل، فلا وجه حینئذ لتعیین اجل بعد اختیاره الصبر الی الظفر بالبینة و احضارها.» «۳»

أقول: و خلاصة القول فی المسألة: ان القائلین بعدم الملازمة و المطالبة بالکفیل و الحبس استندوا الی براءة الذمة و ما روی عن سماک عن علقمة کما فی الخلاف، و انه ما لم یثبت الحق فلا معنی لکون حضور الدعوی و سماع البینة حقا یکفل علیه کما فی الجواهر، و ان الحبس عقوبة لم یثبت موجبها، و ان القائلین بالملازمة و الحبس: ان الغریم یجب علیه الحضور فی مجلس الحکم و اجیب بمنع وجوب الحضور الآن لو سلمنا صحة الکفالة علی مثله، و الظاهر أنه لا دلیل علی وجوب الحبس لأنّ المدار علی اثبات الحق لا القدرة علی اثباته.

و لکن لا بد من تحریر محل النزاع و انه هل یختص الحبس بمورد الأمور المالیة أم مطلقا حتی فی القصاص أو دونه؟ ثم هل هناک فرق بین البیّنة القریبة و البعیدة کما علیه بعض السنة، و هل المراد بالحبس المعنی الاصطلاحی أو بمعنی مجرد الملازمة، و کم مدّته: هل الی انقضاء المجلس أو ثلاثة ایام أو أکثر؟ ثم هل الحبس فی مورد عدم البینة مطلقا أم مع وجود شاهد واحد، و المورد مما یثبت بشاهد و یمین؟ و الظاهر ان الشیخ الطوسی تفرد بجواز الحبس فی المورد الأخیر- فی المبسوط- کما انه یری التکفیل و الملازمة فی البیّنة الغائبة- کما فی النهایة- و وافقه ابن البراج فی الکامل و ابن زهرة

---

(۱) ۱ و ۲. جواهر الکلام ۴۰: ۲۰۵ و ۲۰۷.

(۳). القضاء: ۱۶۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۵۲

و ابن حمزة، و قبلهم الشیخ المفید.

آراء المذاهب الاخری

۱۷- المدونة: «.. قلت: أ رأیت الرجل یدّعی قبل رجل حدا من الحدود، فیقدمه الی القاضی و یقول: بینتی حاضرة اجیئک بها غدا، أو العشیّة، أ یحبس السلطان هذا أم لا یحبسه؟ قال: ان کان ذلک قریبا أوقفه و لم یحبسه اذا رأی السلطان لذلک وجها و کان أمرا قریبا الّا أن یقیم الطالب علیه شاهدا واحدا فیحبسه له و لا یأخذ به کفیلا، و کذلک القصاص فی الجراحات و فیما یکون فی الأبدان لا

یؤخذ به کفیل.» «۱»

۱۸- الفیروزآبادی: «.. و ان اقام شاهدا واحدا و سأله ان یحبسه حتی یأتی بالثانی ففیه قولان، و قیل: إن کان فی المال حبس قولا واحدا.» «۲»

۱۹- السرخسی: «فأمّا اخذ الکفیل بنفس المدعی علیه فعند أبی حنیفة اذا زعم المقذوف ان له بیّنة حاضرة فی المصر، فان القاضی لا یأخذ من المدعی علیه کفیلا بنفسه و لکن یحبسه الی آخر المجلس، فان احضر بیّنة، و الّا خلّی سبیله و مراده بهذا الحبس الملازمة، انه یأمره بملازمته الی آخر المجلس لا حقیقة الحبس، لأنه عقوبة و بمجرد الدعوی لا تقام العقوبة علی احد.» «۳»

۲۰- السمرقندی: «اذا رفع المقذوف الأمر الی القاضی و القذف صحیح، فلا یخلو: اما ان ینکر القاذف، أو یقر، فان أنکر و طلب المقذوف من القاضی أن یؤجّله حتی یقیم البینة، و ادعی ان له بینة حاضرة فی المصر، فانه یؤجّله الی أن یقوم من المجلس و یحبس المدعی علیه القذف، فان اقامها الی آخر المجلس، و الّا خلّی سبیله و لا یأخذ منه کفیلا بنفسه- و هذا قول أبی حنیفة، و قال أبو یوسف: یأخذ منه کفیلا بنفسه حتی یحضر الشهود و لا یحبسه، و عن محمد، انه قال: اکفله ثلاثة ایام و لا احبسه فان اقام شاهدا واحدا عدلا فانه یحبس حتی یحضر الشاهد الآخر، و ان اقام شاهدا غیر

---

(۱). المدونة الکبری ۵: ۱۸۲.

(۲). التنبیه: ۲۵۵.

(۳). المبسوط ۹: ۱۰۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۵۳

عدل، فانه یؤجّله الی آخر المجلس، الی ان قال: فان عجز عن اقامة البینة، و قال للقاضی: أجّلنی حتی احضر البینة ولی بینة فی المصر، فانه یؤجّله الی قیام المجلس، فان اقام البینة الی آخر المجلس، و الّا اقام علیه حد القذف، و لا یأخذ منه کفیلا حتی یذهب، فیطلب شهوده، و لکن یحبسه و یقول له: ابعث إلیّ شهودک، و علی قول أبی حنیفة: یؤجّل الی المجلس الثانی.» «۱»

۲۱- ابن قدامة: «فصل: فان طلب المدعی حبس المدعی علیه أو اقامة کفیل به الی أن تحضر بیّنته البعیدة لم یقبل منه و لم یکن له ملازمة خصمه، نص علیه احمد، لأنه لم یثبت له قبله حق یحبس به و لا یقیم به کفیلا، و لان الحبس عذاب فلا یلزم معصوما لم یتوجه علیه حق و لأنه لو جاز ذلک لتمکن کل ظالم من حبس من شاء من الناس بغیر حق، و ان کانت بینة قریبة فله ملازمته حتی یحضرها لان ذلک من ضرورة اقامتها فانه لو لم یتمکن من ملازمته لذهب من مجلس الحاکم و لا تمکن اقامتها الّا بحضرته، و لأنه لمّا تمکن من احضاره مجلس الحاکم لیقیم البینة علیه تمکن من ملازمته فیه حتی تحضر البینة و تفارق البینة البعیدة، أو من لا یمکن حضورها، فان الزامه الاقامة الی حین حضورها یحتاج الی حبس أو ما یقوم مقامه و لا سبیل الیه.» «۲»

۲۲- المرداوی: «قوله: و ان اقام شاهدا و سأل حبسه حتی یقیم الآخر، حبسه ان کان فی المال- قال: و هو المذهب، و جزم به فی الوجیز و الهدایة و المذهب و الخلاصة و غیرهم، و قدمه فی المحرر و المنتظم و الرعایتین و الحاوی الصغیر و الفروع و غیرهم و قیل: لا یحبس.

و ان کان فی غیره فعلی وجهین: و اطلقهما فی الهدایة و المذهب و المستوعب و الخلاصة و شرح ابن منجا، احدهما: لا یحبس، و هو المذهب، و قدمه فی الشرح و الفروع و صححه فی التصحیح، و الوجه الثانی: یحبس، و هو ظاهر ما جزم به فی الوجیز و قدمه فی المحرر و الرعایتین و الحاوی و المنتظم.» «۳»

---

(۱). تحفة الفقهاء ۳: ۱۴۶- انظر بدائع الصنائع ۷: ۵۲.

(۲). المغنی ۹: ۲۲۵.

(۳). الانصاف ۱۱: ۲۹۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۵۴

الفصل الثانی عشر حبس المدعی علیه حتی یعدل الشهود

اشارة

تفرد الشیخ الطوسی- علی ما نعلم- من فقهائنا- رضوان اللّه علیهم- بحبس المدعی علیه حتی یعدل الشهود. و اما الباقی، کالمحقق فی الشرائع و العلامة فی المختلف و التحریر و القواعد، و ولده فخر المحققین فی الایضاح، و الفاضل الهندی فی الکشف، و من المعاصرین: الامام الخمینی و السید الگلپایگانی، فقد نفوا ذلک صریحا و کذلک ابن قدامة فی المغنی و المرداوی فی الانصاف، و عن الشافعی، و الفیروزآبادی و أبی اسحاق انه یحبس، و إلیک الأقوال:

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «اذا ادعی عبد علی سیده انه أعتقه.. فان أتی بشاهد واحد، و قال: لی شاهد آخر قریب و أنا آتیک به، قال قوم یفرّق بینهما و قال آخرون لا یفرق لأنه لم یأت بالبیّنة التامة، و کذلک کل حق لا یثبت الّا بشاهدین کالنکاح و الطلاق و القصاص و نحو ذلک، فان أتی بشاهدین حبس له خصمه و ان أتی بشاهد واحد فهل یحبس خصمه حتی یأتی بآخر علی القولین. هذا اذا کان الحق لا یثبت الّا بشاهدین، فأما ان کان مما یثبت بشاهد و امرأتین و بشاهد و یمین، نظرت، فان أتی بشاهدین و لم یعرف عدالتهما، و قال: احبسه لی حتّی یعدّلا، حبسناه، فان أتی بشاهد واحد، و قال: احبسه لی حتی آتی بآخر، منهم من قال: علی القولین کالقصاص و النکاح. و منهم من قال: یحبس لا محالة و هو الاقوی عندی، لأن الشاهد مع الیمین، حجة فی الأموال لأنه یحلف و یستحق، فلهذا حبسناه، و لیس کذلک فی العتق و القصاص، لان الشاهد الواحد لیس بحجة، فلهذا لم نحبسه، فکل موضع حبسناه بشاهدین فلا یزال فی الحبس حتی یتبین عدالتهما أو جرحهما، و کل موضع حبس بشاهد واحد لم یحبس ابدا،

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۵۵

و یقال للمشهود له: ان جئت بعد ثلاث، و الّا اطلقناه.» «۱»

۲- و قال أیضا فی آداب القاضی: «.. الجواب الثالث، یقول: حبست علی تعدیل البیّنة، لأن المدعی أقام شاهدین فلم یعرف الحاکم عدالتهما، فحبسنی حتی یعرف ذلک من حالهما، فالکلام فی أصل المسألة، هل یحبس لهذا أم لا؟ قال قوم: یحبس؛ لأن الذی علیه أن یقیم البینة، و الذی بقی علی الحاکم من معرفة العدالة، و لان الأصل العدالة حتی یعرف غیرها، و قال بعضهم: لا یحبس لجواز أن یکون فاسقا، و حبسه بغیر حق، أو یکون عادلة و حبسه بحق، و اذا انقسم الی هذا لم یحبسه بالشک، و الأول أصح عندنا، فعلی هذا لم یطلقه، و من قال بالثانی أطلقه حتی یعرف العدالة.» «۲»

۳- المحقق الحلی: «اذا أقام المدعی بیّنة، و لم یعرف الحاکم عدالتها، فالتمس المدعی حبس المنکر، لیعدّلها، قال الشیخ: یجوز حبسه لقیام البینة بما ادعاه، و فیه اشکال:

من حیث لم یثبت بتلک البینة حتی یوجب العقوبة.» «۳»

۴- العلامة الحلی: «بعد قول الشیخ: و الوجه عندی الثانی- أی عدم جواز الحبس- لنا ان شرط قبول البیّنة و الحکم بهذا، العدالة، فالجهل بها جهل بالشرط فلا یجوز الحکم و اصالة العدالة ممنوع فی مثل هذا لاشتماله علی التسلّط علی الغیر بسبب لم یثبت» «۴».

۵- و قال فی التحریر: «و لو اقام المدعی البینة و لم یثبت عدالتها و سأل حبس غریمه أو مطالبته بکفیل حتی یثبت عدالتها، لم یکن له ذلک. اما لو أقام شاهدا واحدا و ثبت عدالته و کان الحق لا یثبت الّا بشاهدین، لم یحبس الغریم أیضا و لو کان یثبت بشاهد و یمین ثم سأل ذلک، قال الشیخ: یجاب الیه لأنه یمکنه اثبات حقه بالیمین و لیس بجید لأنه الزام بحق لم یثبت موجبه.» «۵»

۶- و قال فی القواعد: «و لو سأل المدعی حبس الغریم بعد سماع بینته الی أن یثبت

---

(۱). المبسوط ۸: ۲۵۵.

(۲). المبسوط ۸: ۹۳.

(۳). شرایع الإسلام ۴: ۷۵.

(۴). المختلف ۸: ۴۳۳ المسألة ۳۷.

(۵). تحریر الاحکام ۲: ۱۸۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۵۶

العدالة قیل: جاز لقیام البینة بدعواه و الأقرب المنع.» «۱»

۷- و قال ولده فخر المحققین: «الأقرب المنع من حبسه کاختیار والدی المصنف، لأن شرط قبول البینة و الحکم بها العدالة، و الجهل بالشرط یستلزم الجهل بالمشروط، فلا یجوز الحکم به، و اصالة العدالة ممنوع، و لأن الحبس عذاب فلا یلزم معصوما لم یتوجه علیه حق، و لأنه لو جاز ذلک لتمکن کل حاکم من حبس من شاء من الناس بغیر حق.» «۲»

أقول: و فی استدلاله الأخیر نظر و تأمل، لأن البحث فی الحاکم العدل، و معه فکیف یحبس بغیر حق؟!

۸- الفاضل الهندی: «.. و الاقرب المنع لمنع قیام البینة، و لا یجوز تعجیل العقوبة قبل ثبوت السبب.» «۳»

۹- الامام الخمینی: «لو أقام البیّنة علی حقّه و لم یعرفهما الحاکم بالعدالة فالتمس أن یحبس المدعی علیه حتی یثبت عدالتهما، قیل: یجوز حبسه، و الأقوی عدم الجواز، بل لا یجوز مطالبة الکفیل منه و لا تأمین المدعی به، أو الرهن فی مقابل المدعی به.» «۴»

۱۰- السید الگلپایگانی: بعد نقل کلام المحقق الحلی: «.. فی ذلک کلّه نظر اذ لا یقتضی شیء من هذه الوجوه جواز حبسه و لا سیما فی حال استلزام ذلک بقائه فی السجن مدّة من الزمن، فالحقّ- وفاقا للمشهور- عدم جواز حبسه قبل ثبوت الحق، بل هو کذلک حتی علی القول بمانعیة الفسق، لأنه و لو سلم تمامیة قاعدة المقتضی و المانع، لا یحصل القطع بالحق ما لم یقطع بعدم المانع علی أن مقتضی القول بتمامیة القاعدة فی المقام هو الحکم رأسا، لا الحبس ریثما یثبت الحق، و بالجملة فما لم یثبت عدالة البینة لا یجوز الحبس.» «۵»

---

(۱). قواعد الاحکام ۲: ۲۰۶.

(۲). إیضاح الفوائد ۴: ۳۱۷.

(۳). کشف اللثام ۲: ۱۵۲.

(۴). تحریر الوسیلة ۲: ۳۷۸ مسألة: ۱۷.

(۵). کتاب القضاء ۲: ۱۶۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۵۷

أقول: و الترجیح لقول المشهور لأن الحق انما یثبت بالبینة العادلة، و لم یتحقق، فلم یثبت ما یوجب العقوبة التی منها الحبس، الّا أن یقال: بأن الحبس هنا للاستظهار، لکن نقول: لا دلیل علی جوازه الّا فی موارد معدودة خاصة، منها: تهمة الدم، علی الخلاف الذی مرّ،

و للتفصیل یراجع الجواهر. «۱»

آراء المذاهب الاخری

۱۱- الشافعی: «و لو شهد علیه أنه قذفها، حبس حتی یعدّلوا» «۲».

۱۲- الفیروزآبادی: «فان سأل المدعی أن یحبسه حتی یثبت عدالتهم حبس.» «۳»

۱۳- ابن قدامة: «اذا ادعی انسان علی انسان حقا و أقام به شاهدین فلم یعرف الحاکم عدالتهما، فسأل حبس غریمه حتی تثبت عدالة شهوده، اجیب الی ذلک، لأن الظاهر من المسلمین العدالة، و لأن الذی علی الغریم قد أتی به و أنما بقی ما علی الحاکم و هو الکشف عن عدالة الشهود. و ان أقام شاهدا واحدا و سأل حبس غریمه لیقیم شاهدا آخر و کان الحق مما لا یثبت الّا بشاهدین لم یحبس المدعی علیه لان البینة ما تمت و الحبس عذاب فلا یتوجه علیه دون تمام البینة.

و ان کان الحق مما یثبت بشاهد و یمین، ففیه و جهان: احدهما: یحبس له، لان الشاهد الواحد حجة فی المال و انما الیمین مقویة له، الثانی: لا یحبس؛ و هو الصحیح، لأنه ان حبس لیقیم شاهدا آخر یتم به البیّنة فهو کالحقوق التی لا تثبت الّا بشاهدین، و ان حبس لیحلف معه فلا حاجة الیه، فان الحلف ممکن فی الحال، فان حلف ثبت حقه و الّا لم یجب شیء، و یحتمل ان یقال: ان کان المدعی باذلا للیمین، و التوقف لأجل اثبات عدالة الشاهد، حبس لما ذکرنا فی التی قبلها، و ان کان التوقف عن الحکم بغیر ذلک لم یحبس لما ذکرناه، قال القاضی: و کل موضع حبس فیه بشاهدین، استدیم الحبس حتی یثبت عدالة الشهود، أو فسقهم، و کل موضع حبس فیه بشاهد

---

(۱). جواهر الکلام/ القضاء ۴۰: ۹۳.

(۲). الام ۸: ۲۱۴.

(۳). التنبیه: ۲۵۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۵۸

واحد، فانه یقال للمشهود له: ان جئت بشاهد آخر الی ثلاث و الّا اطلقناه.» «۱»

۱۴- النووی: «و ان شهد له شاهدان و لم تثبت عدالتهما فی الباطن فسأل المدعی ان یحبس الخصم الی أن یسأل عن عدالة الشهود ففیه و جهان: احدهما، و هو قول أبی اسحاق، و هو ظاهر المذهب: انه یحبس، لان الظاهر العدالة و عدم الفسق. و الثانی، و هو قول أبی سعید الاصطخری: انه لا یحبس، لان الأصل براءة ذمته، و اذا شهد له شاهد واحد و سأل ان یحبسه الی أن یأتی بشاهد آخر ففیه قولان: احدهما: أنه یحبس، کما یحبس اذا جهل عدالة الشهود. الثانی: انه لا یحبس، و هو الصحیح.

و قال أبو اسحاق: ان کان الحق ما یقضی فیه بالشاهد و الیمین حبس قولا واحدا.» «۲»

۱۵- المرداوی: «و ان سأل المدعی حبس المشهود علیه حتی یزکی شهوده فهل یحبس؟ علی وجهین: اطلقهما فی المغنی، و الشرح، و شرح ابن منجا، احدهما: یجاب و یحبس، و هو المذهب، صححه فی التصحیح و جزم به فی الوجیز و غیره، و قدمه فی المحرر و النظم و الرعایتین و الحاوی الصغیر و الفروع و غیرهم، قال فی الهدایة و المذهب:

احتمل ان یحبس و اقتصر علیه، قال فی الخلاصة: و فی حبسه احتمال و اقتصر علیه، و الوجه الثانی: لا یحبس، و قیل: لا یحبس الّا فی المال، ذکره فی الرعایة.» «۳»

مدة الحبس

اشارة

ثم علی فرض القول بالحبس فکم مدته؟ فعن الشیخ الطوسی انه یحبس حتی یتبین عدالتهما أو جرحهما و به قال بعض السنة.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «فان أتی بشاهدین و لم یعرف عدالتهما و قال: احبسه لی حتی

---

(۱). المغنی ۹: ۳۲۸.

(۲). المجموع ۲۰: ۱۶۱.

(۳). الانصاف ۱۱: ۲۹۲- انظر ۲۱۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۵۹

یعدّلا، حبسناه. فکل موضع حبسناه بشاهدین، فلا یزال فی الحبس حتی یتبین عدالتهما أو جرحهما» «۱».

آراء المذاهب الاخری

۲- ابن قدامة: «قال القاضی: و کل موضع حبس فیه بشاهدین استدیم الحبس حتی تثبت عدالة الشهود أو فسقهم. و کل موضع حبس فیه بشاهد واحد فانه یقال للمشهود له: ان جئت بشاهد آخر الی ثلاث و الّا اطلقناه.» «۲»

۳- المرداوی: «.. مدة الحبس ثلاثة ایام علی الصحیح من المذهب، جزم به فی الوجیز و غیره، و قدّمه فی المحرر و النظم و الفروع و غیرهم، و قیل: یحبس الی أن یزکی شهوده و قدمه فی الرعایة. و قیل: القول باطلاق ذلک ظاهر الفساد، و هو کما قال..» «۳»

الفصل الثالث عشر الحبس فی النکول

و فیه فروع:

الفرع الاول: حبس الناکل عن الیمین فی الدین للمیت، و الوارث الناکل عن الیمین فی الوصیة

اشارة

. و قد أورده الشیخ فی المبسوط، و أفتی بالحبس فیهما، و به قال الشیخ البهائی فی (جامع عباسی) کما دافع فی الجواهر عن رأی شیخ الطائفة- رضوان اللّه علیه- و أورده ابن قدامة و المرداوی، و لکن خالفه جماعة کالمحقق الحلی فی الشرائع، و العلامة فی القواعد، و ولده فخر المحققین فی الشرح و المحقق الکرکی فی جامع المقاصد، و الفاضل

---

(۱). المبسوط ۸: ۲۵۵.

(۲). المغنی ۹: ۳۲۸.

(۳). الانصاف ۱۱: ۲۹۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۶۰

الهندی فی کشف اللثام و السید العاملی فی مفتاح الکرامة. و احتج بعضهم فی رده:

بأنه عقوبة لم یثبت سببها، کما ردّها الآخرون؛ نظرا لمخالفتهم معه فی أصل المبنی، و الحکم بمجرد النکول. و إلیک الأقوال:

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «ذکرت مسائل لا یمکن ردّ الیمین فیها: احداها: أن یموت رجل و لا یخلف وارثا مناسبا، فالمسلمون ورثته، فوجد الحاکم فی روزنامجه دینا له علی رجل او شهد شاهد واحد بذلک، فأنکر من علیه الدین، فالقول قوله مع یمینه فان حلف سقط الحق، و ان لم یحلف لم یمکن ردّ الیمین، لأن الحاکم لا یمکنه أن یحلف عن المسلمین، و المسلمون لا یتأتی منهم الحلف لأنهم لا یتعینون. و قال بعضهم: یحکم بالنکول و یلزمه الحق، لأنه موضع ضرورة، و قال آخرون، و هو الصحیح عندهم: انه یحبس حتی یحلف أو یقر. و الذی یقتضیه مذهبنا أنه یسقط هذا، لان میراثه للإمام.

و عندنا انه لا یجوز أن یحلف احد عن غیره و لا بما لا یعلمه، فلا یمکنه الیمین مع أن الامام لا یحلف، فیحبس المدین حتی یعترف فیؤدی أو یحلف و ینصرف.

الثانیة: اذا مات رجل و أوصی الی رجل فادعی الوصی علی الورثة: أن أباهم أوصی بشیء للفقراء و المساکین فأنکروا ذلک، فالقول قولهم، فان حلفوا سقطت الدعوی و ان نکلوا لم یمکن ردّ الیمین، لأن الوصی لا یجوز أن یحلف عن غیره، و الفقراء و المساکین لا یتعینون و لا یتأتی منهم الحلف، فما الذی یفعل؟ قال قوم: یحکم بالنکول، و یلزم الحق، لأنه موضع ضرورة. و قال آخرون: یحبس الورثة حتی یحلفوا، أو یعترفوا؛ و هو الذی نقوله.» «۱»

۲- المحقق الحلی: «السابعة: لو مات و لا وارث له، و ظهر شاهده بدین، قیل یحبس حتی یحلف أو یقرّ لتعذّر الیمین فی طرف المشهود له، و کذا لو ادعی الوصی أن المیّت أوصی للفقراء و شهد واحد فأنکر الوارث. و فی الموضعین اشکال، لأن الحبس عقوبة

---

(۱). المبسوط ۸: ۲۱۴- انظر ص ۱۹۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۶۱

لم یثبت موجبها.» «۱»

۳- العلامة الحلی: «و لو شهد للمیت واحد بدین و لا وارث له، قیل یحبس حتی یحلف او یقر، لتعذر الیمین من المشهود له، و کذا لو ادعی الوصی الوصیة للفقراء و أقام شاهدا فأنکر الوارث، و فیه نظر «۲». و قال أیضا: و لو ادعی القاضی مالا لمیت لا وارث له علی انسان فنکل، احتمل حبسه حتی یحلف أو یقرّ، و القضاء علیه، و ترکه.» «۳»

۴- ابن العلامة فی شرح قول والده: «و فیه نظر- أی فی هذین الحکمین-، و وجهه: ان السجن عقوبة لم یثبت سببها، لأن الشاهد الواحد لا یوجب الحبس، و لا المال، و کلما تعذرت البینة، و ما یقوم مقامها، فالیمین علی المدعی علیه لا غیر، فلیس علیه الّا الیمین..» «۴»

و قال أیضا فی شرح کلام والده حیث قال: «و لو ادعی القاضی..».

أقول: هذه المسألة ذکرها الشیخ فی المبسوط و ذکر فیها قولین: احدهما اوّل الاحتمالات التی ذکرها المصنف انه یحبس حتی یحلف أو یقرّ لعدم تمکن القاضی من الحلف لعدم علمه و لأنه اثبات مال لغیره و لا یقضی بالنکول علی قول من یقول بعدم القضاء، و لا

یمکن اهمال مال بیت المال، اما علی عدمه و علیه: هذا التفریع ان یقضی علیه بنکوله لتعذر الرد هنا و استحالة تعطیل الحکم و هذا الاحتمال هو احد القولین اللذین ذکرهما الشیخ. و الاحتمال الثالث: و هو ترکه، لم یذکره الشیخ فی المبسوط، و وجهه: ان الحبس عقوبة لم یثبت سببها لأنها لأداء حق امتنع علیه، و لم یثبت، و الحق لم یثبت بمجرد النکول لأنا نبحث علی هذا التقدیر، فهذه دعوی تعذر اثباتها.» «۵»

۶- الشیخ البهائی: «لا یمکن ردّ الحلف فی مواضع ثلاث:.. الثانی: لو ادعی وصی

---

(۱). شرایع الإسلام ۴: ۹۲.

(۲). قواعد الاحکام ۲: ۲۱۲- انظر کشف اللثام ۲: ۱۶۶ و ۱۶۲- جامع المقاصد ۲: ۲۲۹.

(۳). قواعد الاحکام ۲: ۲۱۵.

(۴). إیضاح الفوائد ۴: ۳۴۲.

(۵). إیضاح الفوائد ۴: ۳۵۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۶۲

الیتیم ان المیت أوصی الیه مالا- للفقراء، أو بخمس أو زکاة أو حجّ و انکرها الوارث، و امتنع من الحلف، فهنا یحبس المنکر الی أن یقر أو یحلف.

الثالث: ان یکون الامام وارث المیت. فلا یشرع هنا حلف الامام، بل یحبس المنکر الی أن یحلف أو یحکم بنکوله.» «۱»

۷- الفاضل الهندی، بعد کلام الشیخ الطوسی: «و فیه نظر لأنه عقوبة لم یثبت سببها، و هل یحکم بالنکول، أو یقف الحاکم حتی یقر؟ و جهان» «۲».

۸- السید محمد جواد العاملی بعد کلام الشیخ الطوسی: «و نحن نقول: لما کان المختار عندنا القضاء بالنکول سهل علینا الأمر، کما انه رجع الیه هنا من خالفنا علیه کالشهیدین و غیرهم فی هذه المسائل الثلاث.» «۳»

۹- الشیخ محمد حسن النجفی دفاعا عن الشیخ، و ردّا لکلام المحقّق الحلی حیث قال: لأن السجن عقوبة لم یثبت موجبها. قال: «- و فیه أن موجبها اقتضاء الدعوی المسموعة من المنکر الیمین أو الأداء بعد تعذّر الرد و احتمال سقوط الیمین باحتمال کون الحق علیه مرکبا من الحلف أو الرد. فتعذر الرد یسقط استحقاق الخصوصیة، و لیس هو کالواجب المخیر الذی یتعین احد فردیه بتعذر الآخر و انما هو من الحقوق المستحقة له و علیه- واضح الضعف ضرورة اطلاق الأدلة استحقاق الیمین علی المنکر و المدعی علیه، و استحقاق الرد انما جاء بنصوص اخر ظاهرة فی استحقاقه علی من یصح الرد علیه، فینبغی حینئذ استحقاق الیمین علی المنکر من حیث کونه کذلک علی حسب ما استفید من الاطلاق الأول و لیس فی ادلة الرد ما یقتضی لزوم ذلک للمنکر من حیث کونه منکرا علی حسب استحقاق اصل الیمین علیه، کما هو واضح بأدنی تأمل.

و حینئذ فالحبس المذکور فی کلام الشیخ الذی وافقه علیه الشهید فی الدروس متّجه» «۴».

---

(۱). جامع عبّاسی: ۳۶۱.

(۲). کشف اللثام ۲: ۱۶۲.

(۳). مفتاح الکرامة ۱۰: ۱۱۷.

(۴). جواهر الکلام ۴۰: ۲۶۶- و قد تعرض النراقی فی المستند ۲: ۵۷۵ للمسألتین، فراجع. انظر القضاء للسیّد الگلپایگانی ۱: ۴۳۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۶۳

أقول: یشکل الحبس، لما ذکره المحقق و العلامة و الفاضل الهندی و غیرهم، ثم یدور الأمر بین الحکم بمجرّد النکول کما علیه جماعة، أو الایقاف عن الحکم. فان کان المبنی فی باب القضاء هو الحکم بمجرد النکول، فهنا کذلک.

آراء المذاهب الاخری

۱۰- ابن قدامة: «کما لو مات من لا وارث له فوجد الامام فی دفتره دینا له علی انسان فطالبه به فأنکره و طلب منه الیمین، فانکره، فانه لا خلاف أن الیمین لا ترد و قد ذکر اصحاب الشافعی فی هذا: أنه یقضی بالنکول فی احد الوجهین و فی الآخر یحبس المدعی علیه حتی یقرّ أو یحلف، و کذلک لو ادّعی رجل علی میت انه وصّی الیه بتفریق ثلثه، و انکر الورثة و نکلوا عن الیمین.. ثم قال: فعلی هذا اذا نکل عن الیمین، قال له الحاکم: إن حلفت و إلّا قضیت علیک ثلاثا، فان حلف و الّا قضی علیه.» «۱»

۱۱- المرداوی: «و ان ادّعی وصیّ وصیة للفقراء، فأنکره الورثة حبسوا، علی الصحیح من المذهب.» «۲»

الفرع الثانی: حبس المدعی علیه الناکل عن الیمین مع عدم البینة للمدعی

اشارة

و هو رأی أبی حنیفة و ابن أبی لیلی، حیث یقولان: بحبسه ابدا حتی یقر بالحق أو یحلف علی نفیه.

و لکن فقهاؤنا الامامیة- رضوان اللّه علیهم- بین ردّ الیمین علی المدعی ثم الحکم، و الحکم علیه بمجرد النکول من دون الردّ، نافین فیه الحبس.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «اذا ادعی رجل علی رجل حقا و لا بیّنة له، فعرض الیمین علی المدعی علیه، فلم یحلف و نکل، ردّت الیمین علی المدعی، فیحلف و یحکم له، و لا یجوز الحکم علی المدعی علیه بنکوله، و به قال الشعبی و النخعی و مالک و الشافعی، و قال

---

(۱). المغنی ۹: ۲۳۶.

(۲). الانصاف ۱۲: ۱۱۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۶۴

أبو حنیفة و اصحابه: لا ترد الیمین علی المدعی بحال، فان کان التداعی فی مال کرّر الحاکم الیمین علی المدعی علیه ثلاثا، فان حلف، و الّا قضی علیه بالحق بنکوله، و ان کان فی قصاص. و قال أبو حنیفة: یحبس المدعی علیه ابدا حتی یقرّ بالحق أو یحلف علی نفیه، و قال ابن أبی لیلی: یحبس المدعی علیه فی جمیع المواضع حتی یحلف أو یقرّ..» «۱»

۲- و قال فی المبسوط: «من ادعی مالا أو غیره، و لا بیّنة له، فتوجهت الیمین علی المدعی علیه، فنکل عنها، فانه لا یحکم علیه بالنکول، بل یلزم الیمین المدعی، فیحلف و یحکم له بما ادعاه، و به قال جماعة. و قال بعضهم: ان کان ذلک فیما یحکم فیه بشاهد و امرأتین و بشاهد و یمین یردّ فیه الیمین علی المدعی، و ما لا یحکم بذلک فیه لا یرد الیمین، بل یحبس المدعی علیه حتی یحلف أو یعترف.

و قال قوم: ان کان ذلک فی المال کرّر علی المدعی علیه ثلاثا، ثم یحکم علیه بالمال، و ان کان من القصاص لا یحکم علیه بالنکول، بل یحبس حتی یقرّ أو یحلف، و قال بعضهم: یحکم علیه بالدیة دون القود، و ان کان ذلک فی النکاح و النسب، فانه لا یستحلف فی

هذه الحقوق، فان كان معه بيّنة حكم له، و ان لم يكن معه بيّنة سقطت المطالبة، و قد قلنا: ان مذهبنا الأول.» «۲»

۳- و قال فی النهایة: «و ان قال: لا بيّنة لی، قال له: فما تريد؟ فان قال: تأخذ لی بحقّی من خصمی، قال للمنكر: أ تحلف له؟ فان قال: نعم، أقبل علی صاحب الدعوی، فقال له: قد سمعت، أ فتريد يمينه؟ فان قال: لا، أقامهما، و نظر فی حكم غيرهما، و ان قال: نعم، اريد يمينه، رجع اليه، فوعظه و خوّفه باللّه، فان اقرّ الخصم بدعواه، ألزمه الخروج اليه من الحق، و ان حلف، فرّق بينهما و ان نكل عن اليمين، ألزمه الخروج الی خصمه مما ادعاه عليه.» «۳»

۴- السيد ابن زهرة: «و ان لم يكن له بيّنة، قال له: ما تريد؟ فان امسك، أقامهما،

---

(۱). الخلاف ۶: ۲۹۰ مسألة ۳۸.

(۲). المبسوط ۸: ۲۱۲.

(۳). النهاية: ۳۳۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۶۵

و ان قال: أريد يمينه، قال: أ تحلف؟ فان قال: نعم، خوّفه اللّه تعالی من عاقبة اليمين الفاجرة فی الدنيا و الآخرة.. و ان نكل المدعی عليه عن اليمين ألزمه الخروج الی خصمه مما ادعاه.» «۱»

۵- المحقق الحلی: «اما المدعی و لا شاهد له، فلا يمين عليه الّا مع الرد، أو مع النكول علی قول. فان ردّها المنكر. توجّهت، فيحلف علی الجزم. و لو نكل سقطت دعواه اجماعا.» «۲»

۶- العلامة الحلی: «و ان قال: لا بيّنة لی، عرّفه الحاكم أن له اليمين.. و اذا حلف المنكر سقطت الدعوی عنه ... و ان ردّ المنكر اليمين علی المدّعی، فان حلف، ثبت دعواه، و ان نكل سقطت، و لو نكل المنكر بمعنی انّه لم يحلف و لم يرد، قال له الحاكم: ان حلفت و الّا جعلتك ناكلا ثلاث مرات استظهارا لا فرضا، فان اصرّ فالأقرب: ان الحاكم يردّ اليمين علی المدعی فان حلف ثبت حقه، و ان امتنع سقط، و قيل يقضی بنكوله مطلقا.» «۳»

۷- السيد الگلپايگانی فانه قال بعد نقل ادلة الطرفين و مناقشته للمحقق و صاحب الجواهر قال: «لكنا ذكرنا سابقا بأن اليمين توجب الاطمئنان نوعا بصدق الحالف، و إن الامتناع منها يكشف- نوعا- عن الكذب، فهی مؤثرة وجودا و عدما، فميزان القضاء هو بيّنة المدعی و يمين المنكر أو نكوله عن اليمين.» «۴»

أقول: قد عرفت أن رأی الشيخ فی المبسوط و الخلاف هو عدم جواز القضاء بمجرد النكول، و هو قول جماعة من المتقدمين، و لكنه فی النهاية يری الحكم و لزوم خروج المدعی عليه الی خصمه مما ادعاه، بمجرد النكول، و تبعه ابن زهرة، ففی المسألة قولان لا اكثر، و علی كلا التقديرين لا مورد للحبس. خلافا لبعض العامة، لكن هل يشمل الأموال و الفروج و القصاص مطلقا، أو انه مختص بالأموال، أو الفروج و القصاص

---

(۱). غنية النزوع: ۴۴۵.

(۲). شرايع الإسلام ۴: ۸۹- انظر الجواهر ۴۰: ۲۴۷.

(۳). قواعد الاحكام ۲: ۲۰۹.

(۴). كتاب القضاء ۱: ۳۲۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۶۶

دون النفس؟

آراء المذاهب الاخری

۸- المدونة: «ان مالکا قال لی: اذا جرح الرجل رجلا عمدا فأتی المجروح بشاهد علی جرحه، حلف و اقتص. فان نکل عن الیمین، قیل للجارح: احلف و ابرأ فان لم یحلف حبس حتی یحلف و کذلک القتل عندی.» «۱»

۹- الشافعی: «قلت له: فکیف تزعم أن النکول یقوم مقام الاقرار، فان ادّعیت علی رجل کثیرا، و قلت: فقأ عین غلامی، أو قطع یده أو رجله؛ فلم یحلف، قضیت علیه بالحق و الجراح کلها، فان ادعیت انه قتله قلت القیاس اذا لم یحلف أن یقتل و لکن استحسن فاحبسه حتی یقرّ فیقتل أو یحلف فیبرأ.» «۲»

۱۰- ابن حزم: «فان لم یکن للطالب بیّنة، و أبی المطلوب من الیمین، اجبر علیها، أحبّ أم کره، بالأدب، و لا یقضی علیه بنکوله فی شیء من الأشیاء أصلا، و لا ترد الیمین علی الطالب، و لا ترد الیمین اصلا فی ثلاثة مواضع فقط ... و قال ابو حنیفة:

یقضی علی الناکل عن الیمین فی کل شیء من الأموال و الفروج و القصاص فیما دون النفس، حاشا القصاص فی النفس فلا یقضی فیه بنکول المطلوب، و لا ترد الیمین علی الطالب، لکن یسجن المطلوب حتی یحلف أو یقرّ. و قال زفر: اقضی فی النکول فی کل شیء و فی القصاص فی النفس و ما دون النفس، و هو قول أبی یوسف و محمد فی احد قولیهما. قال الحسن بن حی: فیمن ادعت علیه امرأته طلاقا، أو ادعت علیه امته أو عبده عتاقا، و قام علیه بذلک شاهد واحد عدل. انه یقال له: احلف ما طلّقت و لا اعتقت و تبرأ، فان نکل قضی علیه بالطلاق و العتق، و قال مرة اخری: یسجن حتی یطول أمره و حدّ ذلک بسنة ثم یطلق، و مرة قال: یسجن أبدا حتی یحلف.» «۳»

الفرع الثالث: حبس المدعی علیه الناکل عن الجواب و التفسیر:

اشارة

---

(۱). المدونة الکبری ۶: ۴۱۶.

(۲). الام ۷: ۳۹.

(۳). المحلی ۹: ۳۷۳ مسألة: ۱۷۸۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۶۷

و قد نص علیه کبار فقهائنا کالشیخ المفید فی المقنعة، و الشیخ الطوسی فی النهایة، و المحقق الحلی فی الشرائع و العلامة فی القواعد و التذکرة و الشهید الثانی فی المسالک و الروضة، و السید فی الریاض، و قد نقل فی مفتاح الکرامة عن خمسة و عشرین کتابا من الفقهاء. و من المعاصرین کالسید الاصفهانی فی الوسیلة و السید الامام الخمینی و السید الگلپایگانی و الشیخ الوالد فی تعالیقهم علی الوسیلة، و القرافی من السنة فی الفروق.

و هو المشهور کما فی المفتاح، بل لا خلاف فیه کما فی الجواهر، و اضاف البعض انه یضیّق علیه فی الحبس کما فی الریاض.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ المفید: «و کذلک ان أقرّ بشیء و لم یبیّنه کأنه یقول: له علیّ شیء و لا یذکر ما هو، فیلزمه الحاکم بیان ما أقرّ به، فان لم یفعل حبسه حتی یبیّن.» «۱»

۲- المحقق الحلی: «و یقبل الاقرار بالمبهم و یلزم المقر بیانه، فان امتنع، حبس و ضیّق علیه حتی یبین.» «۲»

۳- یحیی بن سعید: «و ان اقرّ بشیء و لم یبینه حبس حتی یبین.» «۳»

۴- العلامة الحلی: «اذا قال: علی شیء، طولب بالبیان و التفسیر، فان امتنع، فالأقرب أنه یحبس حتی یبیّن، لأن البیان واجب علیه، فاذا امتنع منه، حبس علیه کما یحبس علی الامتناع من أداء الحق، و هو احد وجوه الشافعیة. و الثانی لهم: أنه لا یحبس، بل ینظر ان وقع الاقرار بالمبهم فی جواب دعوی و امتنع عن التفسیر، جعل ذلک انکارا منه، و تعرض الیمین علیه، فان اصرّ جعل ناکلا عن الیمین و حلف المدعی، و ان اقرّ ابتداء، قلنا للمقرّ له: ادّع علیه حقک فاذا ادّعی فأقرّ بما ادعاه أو انکر، اجرینا علیه حکمه، و ان قال: لا ادری، جعلناه منکرا، فان اصرّ جعلناه ناکلا،

---

(۱). المقنعة: ۷۲۵- و مثله الشیخ الطوسی فی النهایة: ۳۴۲.

(۲). شرایع الإسلام ۳: ۱۵۲.

(۳). الجامع للشرائع: ۵۲۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۶۸

لأنه اذا امکن تحصیل الغرض من غیر حبس لا یحبس.

و الثالث: انه ان اقرّ بغصب و امتنع من بیان المغصوب، حبس، و ان اقرّ بدین مبهم، فالحکم کما ذکرناه فی الوجه الثانی، و قال بعض الشافعیة: اذا قال: علیّ شیء و امتنع من التفسیر لم یحبس، و ان قال: علیّ ثوب أو فضة أو طعام و لم یبیّن حبس بناء علی ما لو فسر الشیء بالخمر أو الخنزیر، قبل، فحینئذ لا یتوجه بذلک مطالبة و لا حبس.» «۱»

۵- و قال فی القواعد: «اذا قال: له علی شیء، الزم البیان.. و لو امتنع من التفسیر حبس حتی یبین، و قیل یجعل ناکلا فیحلف المدعی.» «۲»

۶- الشهید الثانی: «و لو امتنع من التفسیر حبس و عوقب علیه حتی یفسر لوجوبه علیه.» «۳»

۷- و قال فی المسالک: «فاذا قال: له علیّ مال، رجع فی تفسیره الیه، فان فسّره بتفسیر صحیح، قبل منه، و ان امتنع حبس حتی یبین لأن البیان واجب علیه، کما یحبس علی الامتناع من أداء الحق. الّا أن یقول: نسیت مقداره، فلا یتجه الحبس، بل یرجع الی الصلح، أو یصبر علیه حتی یتذکر.» «۴»

۸- السید الطباطبائی: «و ان امتنع عن البیان حبس و ضیّق علیه حتی یبیّن إلّا أن یدعی النسیان» «۵».

۹- السید محمد جواد العاملی، قال فی الحواشی: «الأول هو المشهور، و قد تقدم فی أوائل المطلب الرابع حکایة القول بالحبس عن خمسة و عشرین کتابا بملاحظة الباب و باب القضاء فی الکتاب، و انه نسب الی المتأخرین فی المسالک و الکفایة، و ان فی الشرائع و التحریر: انه المروی. «۶» و قال أیضا: فان امتنع حبس حتی یبین کما فی المقنعة

---

(۱). تذکرة الفقهاء ۲: ۱۵۱- باب الاقاریر المجهولة.

(۲). قواعد الاحکام ۱: ۲۸۰.

(۳). الروضة البهیة ۶: ۳۹۰.

(۴). مسالک الافهام ۱۱: ۲۹.

(۵). ریاض المسائل ۱۵: ۸۵.

(۶). مفتاح الکرامة ۹: ۲۶۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۶۹

و النهایة و الخلاف و المراسم و الوسیلة و الشرائع و المختصر النافع و التحریر و الارشاد، و شرح الارشاد و المسالک و الروضة البهیة و المفاتیح، و هو مذهب المتأخرین، کما فی الشرائع و التحریر، الی أن قال: قد تتبعت الوسائل فی الباب فما وجدت ما یصلح دلیلا فی المقام سوی الخبر المشهور، و هو قوله (ص): لیّ الواجد یحل عرضه و عقوبته، و فی نقل آخر، و حبسه بدل عقوبته، و لا تفاوت اذ العقوبة بعض انواعها الحبس، وجه الدلالة ان الواجب علیه الجواب، و هو حق امتنع مع قدرته، و یمکن أن یقال علی تقدیر تسلیم حجیتها لأن کانت مشهورة بین الفریقین، أنّها ظاهرة فی الحق المالی الثابت و نحوه لا فی مثل الجواب و نحوه، فتأمل.» «۱»

۱۰- الشیخ محمد حسن النجفی: «اذا قال: له علیّ مال الزم التفسیر- بلا خلاف اجده فیه، بل و لا اشکال، اذا کان المراد منه ما یشمل الإلزام بدفع أقل ما یصدق علیه، فان امتنع مع قدرته علیه، حبس وفاقا للمشهور فیه.» «۲»

۱۱- السید الاصفهانی: «یصح الاقرار بالمجهول و المبهم، و یقبل من المقر و یلزم، و یطالب بالتفسیر و البیان و رفع الإبهام، و یقبل منه ما فسّره به، و یلزم به لو طابق تفسیره مع المبهم بحسب العرف و اللغة، و امکن بحبسهما أن یکون مرادا منه.» «۳»

۱۲- السید الخوئی: «و لو قال: له علیّ مال الزم به، فان فسّره بما لا یملک لم یقبل.» «۴»

آراء المذاهب الاخری

۱۳- القرافی: «.. من أقر بمجهول، عینا أو فی الذمة و امتنع من تعیینه فیحبس حتی یعیّنهما، فیقول: المعین هو هذا الثوب، أو هذه الدابة و نحوهما أو الشیء الذی

---

(۱). مفتاح الکرامة ۱۰: ۸۶.

(۲). جواهر الکلام ۳۵: ۴۷ و ۳۳.

(۳). وسیلة النجاة ۲: ۱۵۷- انظر وسیلة النجاة (مع تعالیق السید الگلپایگانی) ۲: ۲۳۱ و تحریر الوسیلة ۲:

۴۵.

(۴). منهاج الصالحین ۲: ۲۳۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۷۰

اقررت به هو دینار فی ذمتی.» «۱»

الفرع الرابع: حبس المدعی علیه لو انکر وجود المحکوم به:

۱- العلامة الحلی: «المحکوم به اذا کان غائبا، فان کان دینا میّزه بالقدر و الجنس و ان کان عقارا میّزه بالحد، اما ما عداها من الاقمشة و الرقیق و الحیوان، احتمل الحکم علی غیبة بعد تمییزه بالصفات النادرة الاشتراک- خصوصا اذا عسر اجتماعهما کالمحکوم علیه، و احتمل تعلق الحکم بالقیمة فلا یجب ذکر الصفات، و یحتمل عدم الحکم بل یسمع البینة، و یکتب الی القاضی الآخر لیستلم العبد الموصوف الیه لیحمله الی بلد الشهود لیعینوه بالاشارة، و لا یجب علی سید العبد ذلک بل یکلّف المدعی احضار الشهود، لیشهدوا بالعین، فان تعذّر احضارهم لم یجب حمل العبد الی بلدهم، و لا بیعه علی من یحمله، و لو رأی الحاکم ذلک صلاحا جاز، فان تلف العبد، قبل الوصول أو بعده و لم یثبت دعواه، ضمن المدعی قیمة العبد و اجرته، و اذا حمله الحاکم للمصلحة الزم الغریم بکفیل، لیأخذ العبد من صاحب الید.. ثم یستردّها ان ثبت ملکه فیه، و لو کان المحکوم علیه و العبد حاضرین إلّا أن المدعی علیه لم یحضر

مجلس الحکم، طولب باحضاره بعد قیام الحجة بالصفة، و إن عرف القاضی العبد، حکم بعلمه من دون الاحضار و ان انکر وجود مثل هذا العبد فی یده طولب المدعی بالبینة علی أنه فی یده فان أقام أو حلف بعد النکول «۲» حبس الی أن یحضره، أو یدعی التلف.» «۳»

۲- و قال فی القواعد: «.. و لو انکر مثل هذا العبد الموصوف فی یده فعلی المدعی البینة علی انه فی یده، فان اقام أو حلف بعد النکول، حبسه الی أن یحضره و یخلد علیه الحبس الی أن یحضره أو یدعی التلف، فیقبل منه القیمة، و یقبل دعوی التلف للضرورة لئلا یخلد الحبس.» «۴»

---

(۱). الفروق ۴: ۸۰.

(۲). انه لم یحلف و لم یرد الیمین علی المدعی.

(۳). تحریر الاحکام ۲: ۱۸۷.

(۴). قواعد الاحکام ۲: ۲۱۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۷۱

۳- قال ولده فخر المحققین فی شرح عبارة والده «أقول: تقریر هذه المسألة انه اذا غصب منه عبدا و لم یدر المستحق أن العین باقیة لیطالب بها أو تالفة لیطالب بقیمتها فان المستحق احدهما و کل منهما علی البدل فهل یسمع الدعوی علی التردد بأن یقول:

ادعی عبدا قیمته عشرة دنانیر، فان کان باقیا فعلیه ردّه و ان کان تالفا فعلیه قیمته؛ فیه و جهان: احدهما لا یسمع لأنها غیر جازمة بل یدعی العین و یحلف علیها ثم ینشئ دعوی القیمة و یحلف علیها، فان نکل المنکر عن الیمین علی العین حلف المدعی و حبس المنکر الی أن یحضرها أو یستأنف دعوی التلف و یسمع للضرورة فیضمن القیمة بغیر یمین » «... ۱»

۴- قال العاملی فی شرح عبارة القواعد: «أی أنکر المدعی علیه غائبا کان أو حاضرا کون هذا العبد الذی قامت البینة علیه بالصفة، و هذا تفریع علی الاحتمال الأول، و المرجع فی ذلک الی قاضی بلد العبد، فالذی ینبغی أن یقال: إنّ قاضی بلد العبد ان علم ذلک العبد فی ذلک البلد، سلّمه الی المدعی من دون حکومة، و کذا اذا ظنّ ظنّا شرعیا و الّا توقّف. فان ادعی المدعی ان العبد المحکوم به هذا العبد، فان صدّقه الزم و الّا الزمه القاضی بإظهار غیره علی تلک الصفة حیا أو میّتا، ثم یقال: و ان انکر الی آخر ما ذکر المصنف» «۲».

الفصل الرابع عشر حبس الشهود الی وقت صلاة العصر

الآیات و الروایات

«تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَیُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ» «۳».

---

(۱). إیضاح الفوائد ۴: ۳۶۱.

(۲). مفتاح الکرامة ۱۰: ۱۷۰.

(۳). المائدة: ۱۰۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۷۲

۱- الکافی: «محمد بن احمد، عن عبد اللّه بن الصلت عن یونس بن عبد الرحمن، عن یحیی بن محمد قال: سألت أبا عبد اللّه (ع) عن قول اللّه عز و جل «یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا شَهٰادَةُ بَیْنِکُمْ إِذٰا حَضَرَ أَحَدَکُمُ الْمَوْتُ حِینَ الْوَصِیَّةِ اثْنٰانِ ذَوٰا عَدْلٍ مِنْکُمْ أَوْ آخَرٰانِ مِنْ غَیْرِکُمْ.»

قال: اللذان منكم، مسلمان، و اللذان من غيركم من أهل الكتاب، فان لم تجدوا من أهل الكتاب فمن المجوس، لأن رسول اللّه (ص) سنّ فی المجوس سنّة اهل الكتاب فی الجزية و ذلك اذا مات الرجل فی ارض غربة، فلم يجد مسلمين، أشهد رجلين من أهل الكتاب يحبسان بعد الصلاة فيقسمان باللّه عز و جلّ «لا نَشْتَرِی بِهِ ثَمَناً وَ لَوْ كانَ ذا قُرْبیٰ وَ لا نَكْتُمُ شَهادَةَ اللّهِ إِنّا إِذاً لَمِنَ الْآثِمِينَ» - قال: و ذلك اذا ارتاب وليّ الميت فی شهادتهما، فَإِنْ عُثِرَ عَلیٰ أَنَّهُمَا شهدا بالباطل فليس له أن ينقض شهادتهما حتی يجیء بشاهدين، فيقومان مقام الشاهدين الأولين، فَيُقْسِمانِ بِاللّهِ لَشَهادَتُنا أَحَقُّ مِنْ شَهادَتِهِما وَ مَا اعْتَدَيْنا إِنّا إِذاً لَمِنَ الظّالِمِينَ، فاذا فعل ذلك نقض شهادة الأولين و جازت شهادة الآخرين، يقول اللّه عزّ و جلّ: «ذٰلِكَ أَدْنیٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهادَةِ عَلیٰ وَجْهِها أَوْ يَخافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمانٌ بَعْدَ أَيْمانِهِمْ». «۱»

۲- البرهان: «سعد بن عبد اللّه، قال: حدثنا احمد بن محمد بن عيسی، عن الحسين بن سعيد، عن الحسين بن علی، عن حفص المؤدّب، عن أبی عبد اللّه (ع) فی قول اللّه عزّ و جلّ: «يٰا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» فذلك اذا كان مسافرا فحضره الموت، أشهد ذوی عدل من أهل دينه «فان لم تجدوا فَآخَرانِ» ممن يقرأ القرآن من غير أهل ولايته «تَحْبِسُونَهُما مِنْ بَعْدِ الصَّلاةِ فَيُقْسِمانِ بِاللّهِ عزّ و جلّ إِنِ ارْتَبْتُمْ لا نَشْتَرِی بِهِ ثَمَناً وَ لَوْ كانَ ذا قُرْبیٰ وَ لا نَكْتُمُ شَهادَةَ اللّهِ إِنّا إِذاً لَمِنَ الْآثِمِينَ» فَإِنْ عُثِرَ عَلیٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقّا إِثْماً فَآخَرانِ يَقُومانِ مَقامَهُما مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيانِ من أهل ولايته فَيُقْسِمانِ بِاللّهِ لَشَهادَتُنا أَحَقُّ مِنْ شَهادَتِهِما وَ مَا اعْتَدَيْنا إِنّا إِذاً لَمِنَ الظّالِمِينَ.» «۲»

۳- البيهقی: «اخبرنا ابو عبد اللّه الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، انبا

---

(۱). الكافی ۷: ص ۴ ح ۶- انظر تفسير القمی ۱: ۱۸۹- العياشی ۱: ۳۴۸ ح ۲۱۸- البرهان ۱: ۵۰۸ ح ۴- الصافی ۲: ۹۵.

(۲). البرهان ۱: ۵۰۹ ح ۱۰ و الاية فی سورة المائدة: ۱۰۶ و ۱۰۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۷۳

الربيع بن سليمان، أنبأ الشافعی انبا عبد اللّه بن مؤمّل عن ابن أبی مليكة قال: كتبت الی ابن عباس (رضی اللّه عنه) من الطائف فی جاريتين ضربت احداهما الاخری و لا شاهد عليهما، فكتب إلیّ: أن احبسهما بعد صلاة العصر ثم اقرأ عليهما: إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللّهِ وَ أَيْمانِهِمْ ثَمَناً قَلِيلًا، ففعلت فاعترفت.» «۱»

آراء المفسرين

۱- الشيخ الطوسی: «ذكر الواقدی و ابو جعفر (ع): أن سبب نزول هذه الآية ما قال اسامة بن زيد، عن أبيه قال: كان تميم الدارى و أخوه عدی نصرانيين و كان متجرهما الی مكة، فلما هاجر رسول اللّه (ص) الی المدينة قدم ابن ابی ماريه مولی عمرو بن العاص المدينة و هو يريد الشام تاجرا فخرج هو و تميم الدارى و اخوه عدی حتی اذا كانوا ببعض الطريق مرض ابن أبی ماريه فكتب وصية بيده و دسّها فی متاعه و أوصی اليهما و دفع المال اليهما، و قال: ابلغا هذا أهلی، فلما مات فتحا المتاع و اخذا ما اعجبهما منه ثم رجعا بالمال الی الورثة، فلما فتّش القوم المال، فقدوا بعض ما كان خرج به صاحبهم و نظروا الی الوصية فوجدوا المال فيها تاما و كلّموا تميما و صاحبه، فقالا:

لا علم لنا به و ما دفعه إلينا أبلغنا كما هو، فرفعوا أمرهم الی النبی (ص) فنزلت هذه الآية:.. و قوله: تحبسونهما: خطاب للورثة، و الهاء فی (به) تعود الی القسم باللّه، و الصلاة المذكورة فی هذه الآية قيل فيها ثلاثة أقوال: اوّلها: قال شريح و سعيد بن جبير و ابراهيم و قتادة، و هو قول أبی جعفر (ع): أنها صلاة العصر، الثانی: قال الحسن: هی الظهر و العصر، و كل هذا لتعظيم حرمة وقت الصلاة على غيره من الأوقات و قيل لكثرة اجتماع الناس كان بعد صلاة العصر.

الثالث: قال ابن عباس: صلاة أهل دينهما يعنى فى الذميين لأنهم لا يعظمون أوقات صلاتنا.» «۲»

۲- أمين الإسلام الطبرسى: «المعنى تحبسونهما من بعد صلاة العصر، لأن الناس

---

(۱). السنن الكبرى ۱۰: ۱۷۸- انظر الام ۷: ۳۷ و فيه: ففعل فاعترفت.

(۲). تفسير التبيان ۴: ۴۲.

كانوا يحلفون بالحجاز بعد صلاة العصر لاجتماع الناس و تكاثرهم فى ذلك الوقت، و هو المروى عن أبى جعفر (ع) و قتادة و سعيد بن جبير و غيرهم. و قيل: هى صلاة الظهر أو العصر، عن الحسن، و قيل: بعد صلاة اهل دينهما يعنى الذميين، عن ابن عباس و السدى. و معنى تحبسونهما، تقفونهما كما تقول: مرّبى فلان على فرس فحبس على دابّته، أى وقفه، و قيل معناه: تصبرونهما على اليمين و هو أن يحمل على اليمين و هو غير متبرع بها، ان ارتبتم فى شهادتهما و شككتم و خشيتم أن يكونا قد غيّرا أو بدّلا أو كتما و خانا، و الخطاب فى تحبسونهما للورثة، و يجوز أن يكون خطابا للقضاة و يكون بمعنى الأمر أى: فاحبسوهما، ذكره ابن الأنبارى.» «۱»

۳- الفاضل المقداد: «.. اذا حمل الضمير فى- منكم- على المسلمين و فى- غيركم- على غيرهم، هل الحكم باق غير منسوخ أم لا؟ قال اصحابنا بالأول، و جوزوا شهادة اهل الذمة مع تعذر المسلمين فى الوصية، و قال جماعة من الفقهاء بالثانى، و ان الآية منسوخة، و الأصح الأول لأصالة عدم النسخ، و يكون الآية مخصّصة لأدلّة اشتراط الإيمان و العدالة فى الشاهد بما عدا الوصية، نعم يشترط عدالتهم فى دينهم.» «۲»

آراء المذاهب الاخرى

۴- المدونة ...: « أولا ترى ان العظيم من الأمر مثل اللعان انه يكون بحضرة الناس و بعد الصلاة لاجتماع الناس و شهرة اليمين، أو لا ترى ان ابن عباس أمر ابن أبى مليكة بالطائف أن يحبس الجارية بعد العصر ثم يقرأ عليها إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللّهِ وَ أَيْمَانِهِمْ ثَمَناً قَلِيلًا «۳» فاعترفت.» «۴»

۵- ابو بكر محمد بن عبد اللّه المعروف بابن العربى: «تحبسونهما من بعد الصلاة و فى ذلك دليل على حبس من وجب عليه الحق و هو أصل من أصول الحكمة و حكم من

---

(۱). مجمع البيان ۳: ۲۵۷.

(۲). كنز العرفان ۲: ۹۹.

(۳). آل عمران: ۷۷.

(۴). المدونة الكبرى ۵: ۲۰۰.

احكام الدين، فان الحقوق المتوجهة على قسمين: منها ما يصح استيفاؤه معجّلا، و منها ما لا يمكن استيفاؤه الّا مؤجّلا، فان خلّى من عليه الحق و غاب و اختفى بطل الحق، و توى (أى ذهب) فلم يكن بدّ من التوثّق منه، فأما بعوض عن الحق و يكون بمالية موجودة فيه و هو المسمّى رهنا: و هو الأولى و الأوكد، و اما شخص ينوب منابه فى المطالبة و الذمة و هو دون الأول لأنه يجوز أن يغيب كغيبته و يتعذر وجوده كتعذره و لكن لا يمكن اكثر من هذا، فان تعذرا جميعا لم يبق إلّا التوثّق بحبسه حتى تقع منه التوفيه لما كان عليه من حق، فان كان الحق بدنيا لا يقبل البدل كالحدود و القصاص و لم ينفق استيفاءه معجلا: لم يبق الّا التوثق بسجنه و لأجل هذه الحكمة

شرّع السجن.» «۱»

۶- ابن قیم الجوزیة: «قال فی ردّه علی من ادعی النسخ، و علی القائلین بأن الآیة تخالف الأصول و القیاس من وجوه: احدها: ان ذلک یتضمن شهادة الکافر و لا شهادة له، الثانی: انه یتضمن حبس الشاهدین، و الشاهد لا یحبس الخ. قال فی الرد علی الفقرة الثانیة: و قولکم الشاهدان لا یحبسان لیس المراد هنا السجن الذی یعاقب به أهل الجرائم و انما المراد به امساکهما لیمین بعد الصلاة، و هذه العبارة تحتمل وجهین: الأول: ان المراد به التوقیف أی السجن المؤقّت، و الثانی: انه ینفی ان یکون معنی الحبس هنا السجن بمعناه المعروف، و علی کل حال فان المحاورة تشعر بل ظاهرة فی انهم کانوا یستفیدون منها السجن بمعناه المعروف، لکنه سجنا موقتا للاحتیاط.» «۲»

۷- الفخر الرازی: «المسألة الأولی: تحبسونهما: أی توقفونهما کما یقول الرجل: مرّ بی فلان علی فرس فحبس علی دابّته، أی أوقفها، و حبست الرجل فی الطریق اکلّمه أی أوقفته، فان قیل: ما موقع تحبسونهما؟ قلنا: هو استئناف، کأنه قیل: کیف نعمل ان حصلت الریبة فیهما؟ فقیل تحبسونهما، المسألة الثانیة: قوله (من بعد الصلاة): فیه أقوال: الأول: قال ابن عباس: من بعد صلاة اهل دینهما، و الثانی قال عامة المفسرین: من بعد صلاة العصر، فان قیل: کیف عرف ان

---

(۱). احکام القرآن لابن العربی ۲: ۷۱۶.

(۲). الطرق الحکمیة: ۲۱۳ و ۲۰۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۷۶

المراد هو صلاة العصر مع ان المذکور هو الصلاة المطلقة..؟ قلنا: انما عرف هذا التعیین بوجوه: احدها: ان هذا الوقت کان معروفا عندهم بالتحلیف بعدها، فالتقیید بالمعروف المشهور، أغنی عن التقیید باللفظ. و ثانیها: ما روی انه لما نزلت هذه الآیة صلّی النبی (ص) صلاة العصر و دعا بعدی و تمیم، فاستحلفهما عند المنبر فصار فعل الرسول (ص) دلیلا علی التقیید. ثالثها: ان جمیع اهل الأدیان یعظمون هذا الوقت و یذکرون اللّه فیه و یحترزون عن الحلف الکاذب، و أهل الکتاب یصلّون لطلوع الشمس و غروبها.

القول الثالث: قال الحسن: المراد بعد الظهر أو بعد العصر، لأن أهل الحجاز کانوا یقعدون للحکومة بعدهما.

القول الرابع: ان المراد بعد اداء الصلاة، أیّ صلاة کانت و الغرض من التحلیف بعد اقامة الصلاة، هو ان الصلاة تنهی عن الفحشاء و المنکر، فکأنّ احتراز الحالف عن الکذب فی ذلک الوقت اتمّ و أکمل.. «الفاء» فی قوله: فیقسمان باللّه، للجزاء:

یعنی تحبسونهما فیقدمان لأجل ذلک الحبس علی القسم.» «۱»

أقول: استدل بعض الفقهاء المعاصرین بهذه الآیة و هذا المورد علی مشروعیة اصل الحبس، و هو استدلال جیّد، ان کان الحبس بالمعنی المصطلح لا بمعنی آخر علی ما یظهر من الشیخ الطبرسی و الرازی و کذلک ان لم نقل بالنسخ فی الآیة.

الفصل الخامس عشر حبس العبد الذی یخاف اباقه

الروایات

۱- الکافی: «علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن احمد بن محمد بن أبی نصر، عن أبی

---

(۱). التفسیر الکبیر ۱۲: ۱۱۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۷۷

جمیلة، عن زید الشحام، عن أبی عبد اللّه علیه السلام انه سأله رجل یتخوف اباق مملوکه أو یکون المملوک قد ابق أ یقیّده أو یجعل فی رقبته رایة؟ فقال: انما هو بمنزلة بعیر تخاف شراده فاذا خفت ذلک فاستوثق منه، و لکن اشبعه و اکسه، قلت: و کم شبعه؟

فقال: اما نحن فنرزق عیالنا مدّین من تمر.» «۱»

و أورده الشیخ الصدوق فی الفقیه. «۲»

قال الفیروزآبادی: «الرایة: القلادة أو التی توضع فی عنق الغلام الآبق.» «۳»

الفصل السادس عشر حبس العبد الآبق

اشارة

لا کلام فی تحریم الإباق، و قد وردت فی ذلک نصوص، و انه یبطل التدبیر بالإباق، و جواز استیثاقه و تقییده فیما لو خاف المولی فراره، و سیأتی الروایات فیه، لکن الکلام فی جواز حبسه للحاکم عقوبة أو حفظا للمالیة، و الظاهر من الشیخ الطوسی انّ امره الی الحاکم فی بیعه و حفظه فیکون الحبس للحفظ، و الذی یظهر من بعض المذاهب انه للعقوبة، و یحتمل ان یکون فی الحبس جهتان: حفظ المالیة و العقوبة علی ارتکابه المحرّم، و لکن لم یفت به احد من الامامیة و یحتمل أن یکون الحبس عند قائله، للحفظ و الصیانة، و لکن یبقی سؤال الفرق بین الآبق و الضال حیث خص الحکم بالآبق.

الروایات

۱- الکافی: «محمد بن یحیی، عن محمد بن الحسین عن محمد بن عبد اللّه بن هلال، عن محمد بن مسلم، عن أبی جعفر الأول (ع) عن جاریة مدبّرة ابقت من سیّدها..

---

(۱). الکافی ۶: ۱۹۹ ح ۱- و عنه الوسائل ۱۶: ۵۲ ح ۱- انظر مرآة العقول ۲۱: ۳۳۱.

(۲). الفقیه ۳: ۸۷ ح ۳.

(۳). القاموس المحیط ۴: ۳۴۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۷۸

فقال ... لأنها ابقت عاصیة للّه و لسیدها فابطل الاباق التدبیر..» «۱»

۲- و فیه: «علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن احمد بن محمد بن أبی نصر، عن أبی جمیلة، عن زید الشحام، عن أبی عبد اللّه (ع)، أنه سأله رجل یتخوف اباق مملوکه، أو یکون المملوک قد ابق، أ یقیّده أو یجعل فی رقبته رایة؟ فقال: انما هو بمنزلة بعیر تخاف شراده، فاذا خفت ذلک فاستوثق منه و لکن اشبعه و اکسه، قلت: و کم شبعه؟ قال: اما نحن فنرزق عیالنا مدّین من تمر.» «۲»

و أوردناه سابقا، و انما ذکرناه هنا لدلالته علی المطلوب.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «اذا وجد عبدا فلا یخلو امّا أن یکون صغیرا أو مراهقا کبیرا، فان کان صغیرا، له أن یلتقطه بعد أن یعلم انه عبد، لأنه یجری مجری المال، و ان کان مراهقا کبیرا ممیزا فانه کالضوال مثل الابل و الخیل، لیس له أن یلتقطه فان اخذه یرفعه الی الحاکم

و یأخذه الحاکم، فان کان الحظ فی حفظه، حفظه و ینفق علیه حتی یجیء صاحبه، و ان کان الحظ فی بیعه، باعه و حفظ ثمنه علی صاحبه، فان جاء صاحبه، و قال: کنت اعتقته قبل هذا، فهل یقبل اقراره أم لا؟ و قیل فیه و جهان:

احدهما: یقبل، لأنه غیر متهم فی هذا، لأنه یقول: لا ارید الثمن، و الثانی: لا یقبل قوله، لأن بیع الحاکم کبیعه.» «۳»

آراء المذاهب الاخری

۲- ابو یوسف: «و اما ما سألت عنه یا أمیر المؤمنین مما یدفع الی الولاة فی کل بلد من العبید و الإماء الإباق و إنّهم قد کثروا فی الحبس فی کل مصر و مدینة و لیس یأتی لهم طالب، فولّ رجلا ثقة ترضی دینه و امانته بیع من بحضرتک بمدینة السلام فی

---

(۱). الکافی ۶: ۲۰۰ ح ۴- و عنه الوسائل ۱۶: ۵۱ ح ۲- انظر المستدرک ۱۵: ۴۷۵ ب ۳۷.

(۲). الکافی ۶: ۱۹۹ ح ۲- و عنه الوسائل ۱۶: ۵۲ ح ۱.

(۳). المبسوط ۳: ۳۲۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۷۹

الحبس حتی یبیعهم، و اکتب الی ولاتک علی القضاء فی الأمصار و المدن بذلک حتی یخرج الغلام أو الأمة فیسأل عن اسمه و اسم مولاه و من أی بلد هو؟ و این یسکن مولاه؟ و من أی القبائل؟ و یکتب ذلک فی دفتر و یکتب اسم العبد و حلیته و جنسه و الشهر الذی ابق فیه و السنة، و الشهر الذی اخذ فیه و السنة، ثم یثبت ذلک علی ما یقول العبد ثم یحبس فاذا أتی علیه فی الحبس ستة أشهر و لم یأت له طالب، اخرجه الرجل الذی ولّیته امرهم، فنادی علیهم فیمن یزید و باعهم و جمع مالهم و صیّره الی بیت المال و کتب علیه مال ثمن الاباق، فإن جاء صاحب عبد أو امة و هو فی الحبس و لم یبع العبد و لا الأمة، قال له ... و ان لم یأت لذلک طالب و طالت به المدة صیّر ذلک فی بیت المال یصنع به الامام ما احب و یصرفه فیما یری انه انفع للمسلمین، و ینبغی ان یتقدم فی الاجراء علی هؤلاء الاباق الی أن یباعوا کما یجری علی من فی الحبس علی ما کنت قدرت لکل امرئ منهم، و لیکن الاجراء علیهم من بیت مال المسلمین.» «۱»

۳- المدونة: «قلت أ رأیت الآبق اذا وجده الرجل ما یصنع به فی قول مالک؟ قال:

قال مالک: یرفعه الی السلطان فیحبسه السلطان سنة، فان جاء صاحبه و الّا باعه و حبس له ثمنه، قلت: فمن ینفق علیه فی هذه السنة؟ قال: ما سمعت من مالک فیه شیئا، و لکن أری أن ینفق علیه السلطان و یکون فیما انفق بمنزلة الأجنبی، الّا أن السلطان إن لم یأت ربّه باعه و اخذ من ثمنه ما انفق علیه و جعل ما بقی فی بیت المال.» «۲»

۴- الموصلی: «یحبس الآبق دون الضال..» «۳»

۵- القرافی: «و یشرع الحبس فی ثمانیة مواضع:.. حبس الآبق سنة، حفظا للمالیة رجاء ان یعرف صاحبه.» «۴»

---

(۱). الخراج: ۱۸۴.

(۲). المدوّنة الکبری ۶: ۱۷۶.

(۳). الاختیار ۳: ۳۵.

(۴). الفروق ۴: ۷۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۸۰

الفصل السابع عشر حبس المولی الشریک اذا أبی عن دفع حصّة شریکه

اشارة

اذا کان عبد مشترک بین اثنین فأعتق احدهما نصیبه، ینعتق نصیب الآخر نظرا الی السرایة و یغرم حصة شریکه إن کان موسرا و الّا استسعی العبد، و هذا هو المشهور بین الامامیة، و مما انفردت به کما قاله السید المرتضی، و افردوا له بابا بعنوان العتق بالسرایة و هو: إنّ من خواص العتق و لو بجزء یسیر هو السرایة الی سائر الأجزاء، و انعتاق العبد بأجمعه، و یکفینا آراء السید المرتضی و ابن البراج، و المحقق الحلی و یحیی بن سعید و الشهید الأول و الشیخ محمد حسن النجفی، و عن بعض آخر منهم: انه یبقی بعضه رقیقا.
هذا و لکن عن بعض السنة: انه یحبس الشریک الی أن یدفع للشریک حصته و استدل بما نقل عن النبی (ص) و لعله للالتواء عن أداء الحق مع یساره.

الروایات و الآثار

۱- القرطبی: «و وقع فی احکام ابن زیاد عن الفقیه ابی صالح ایوب بن سلیمان: ان رسول الله ص سجن رجلا أعتق شرکا له فی عبد فأوجب علیه استتمام عتقه و قال: فی الحدیث «حتی باع غنیمة له.» اقضیة رسول الله: ۷.
۱- البیهقی: «ان غلامین من جهینة کان بینهما غلام فاعتق احدهما نصیبه فحبسه رسول اللّه (ص) حتی باع غنیمة له- هذا مرسل-» «۱».
۲- المصنف: «حدثنا ابو بکر قال: حدثنا غندر عن شعبة عن مغیرة عن الشعبی، قال: ان کان شریح لیحبسه به- فی مورد عبد کان بین رجلین فاعتقه احدهما فرکب شریکه الی عمر فکتب: ان یقوّم أعلی القیمة.» «۲»

آراء فقهائنا

۱- السید المرتضی: «و مما انفردت به الامامیة: أنّ العبد اذا کان بین شریکین أو

---

(۱). السنن الکبری ۶: ۴۸.
(۲). مصنّف ابن ابی شیبة ۶: ۴۸۴ ح ۱۷۷۵.
موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۸۱
اکثر من ذلک، فاعتق احد الشرکاء نصیبه انعتق ملکه من العبد خاصة، فان کان هذا المعتق موسرا طولب بابتیاع حصص شرکائه، فاذا ابتاعها، انعتق جمیع العبد، و ان کان المعتق معسرا وجب ان یستسعی العبد فی باقی ثمنه، فاذا اداه عتق جمیعه، فان عجز العبد عن الکسب و السعایة کان بعضه عتیقا و بعضه رقیقا و خدم ملّاکه بحساب رقّه و تصرف فی نفسه بقدر ما انعتق منه، و خالف باقی الفقهاء فی هذه الجملة.» «۱»
۲- ابن البراج: «و اذا کان عبد بین شریکین و اعتق احدهما نصیبه، اضرارا بشریکه الآخر، و کان موسرا کان علیه ان یبتاع ما بقی من العبد و یعتقه، و ان کان معسرا لا یملک الّا ما اعتقه، کان العتق باطلا، و ان لم یکن قصده بما اعتقه من نصیبه الإضرار بشریکه و انما قصد بذلک وجه اللّه، لم یجب علیه ابتیاع نصیب شریکه و لا عتقه، بل یستحب له ذلک، فان لم یفعله، استسعی العبد فی الباقی من ثمنه، و لم یکن لصاحبه الذی یملک منه و لا علیه ضرر به بل له أن یستسعیه فی الباقی من ثمنه، فان امتنع العبد من السعی فی فک رقبته کان له من نفسه قدر ما اعتق و لمولاه الباقی.» «۲»

۳- المحقق الحلی: «و اما السرایة: فمن اعتق شقصا من عبده، سری العتق فیه کله اذا کان المعتق صحیحا جائز التصرف، و ان کان له فیه شریک، قوّم علیه ان کان موسرا، و سعی العبد فی فکّ ما بقی منه، ان کان المعتق معسرا..» «۳»

۴- یحیی بن سعید: «و من اعتق حصته فی عبد و هو موسر الزم قیمة حصة شریکه یوم العتق و عتق کله، و ان کان معسرا سعی العبد فی فک رقبته، فان لم یختر ذلک فبعضه حر و بعضه رق، و الأولی ان یقال: إن اعتق مضرّة و هو موسر وجب تقویمه علیه، و ان ورث شقصا ممن یعتق علیه لم یقوم علیه باقیه، و ان شراه أو استوهبه قوّم علیه.» «۴»

۵- الشهید الأول: «من خواص العتق السرایة، فمن اعتق شقصا من عبده، عتق

---

(۱). الانتصار: ۱۶۹.

(۲). المهذب ۲: ۳۵۸.

(۳). شرایع الإسلام ۳: ۱۱۱- انظر وسائل الشیعة ۱۶: ۲۰.

(۴). الجامع للشرائع: ۴۰۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۸۲

کله ...، و لو کان له فیه شریک؛ قوّم علیه نصیبه و عتق مع یساره و سعی العبد فی باقی قیمته مع اعساره.» «۱»

۶- النجفی: «و اما العتق بالسرایة فالمشهور ان من اعتق شقصا جزءا و لو یسیرا من عبده المملوک بأجمعه، أو أمته، سری العتق فیه کله و ان لم یملک سواه، فان کان له فیه شریک مسلم أو کافر، اذ لا فرق فی السرایة بین أن یکون الشریکان مسلمین أو کافرین، أو کان المعتق کافرا، ان سوغنا عتق الکافر، أو بالتفریق لعموم الأدلة و حینئذ فمتی اعتق، قوّم علیه ان کان موسرا بلا خلاف اجده فیه مع قصده الاضرار، إلّا ما حکاه فی المختلف عن الحلبی من اطلاق وجوب السعی علی العبد فی الفک، بل و مع عدم قصده عند الأکثر، خلافا للشیخ و القاضی، فأوجبا علی العبد السعی.

و للإسکافی: فخیّر الشریک بینه و بین الزام المعتق قیمة نصیبه، و لا شاهد له، و سعی العبد فی فک ما بقی منه و ان کان المعتق معسرا، و لم یقصد المضارة بلا خلاف بل و مع قصدها، وفاقا للأکثر، بل المشهور، بل فی الانتصار الاجماع علیه و علی الأول أیضا.» «۲»

آراء المذاهب الاخری

۷- ابن حزم: «و من ملک عبدا أو أمة بینه و بین غیره فاعتق نصیبه کله، أو بعضه، أو اعتق کله عتق جمیعه حین یلفظ بذلک، فان کان له مال یفی بقیمة حصة من یشرکه حین لفظ بعتق ما اعتق منه ادّاها الی من یشرکه، فان لم یکن له مال یفی بذلک کلّف العبد أو الأمة ان یسعی فی قیمة حصة من لم یعتق علی حسب طاقته، لا شیء للشریک غیر ذلک و لا له ان یعتق، و الولاء للذی اعتق أولا، و انما یقوّم کله ثم یعرف مقدار حصة من لم یعتق، و لا یرجع العبد المعتق علی من اعتقه بشیء مما سعی فیه، حدث له مال أو لم یحدث و للناس فی هذا اربعة عشر قولا..» «۳»

۸- الشوکانی: «فرع: و یجب حبس من علیه الحق للإیفاء اجماعا ان طلب، لحبسه

---

(۱). الروضة البهیة ۶: ۲۶۱.

(۲). جواهر الکلام ۳۴: ۱۵۴ و ۱۵۲.

(۳). المحلی ۹: ۱۹۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۸۳

من اعتق شقصا فی عبد حتی غرم لشریک قیمته «۱».. الی ان قال: و فیه انقطاع و قد روی من طریق آخر عن عبد اللّه بن مسعود مرفوعا.» «۲»

الفصل الثامن عشر هل یحبس صاحب الماشیة، اذا افسدت الحرث و الزرع؟

اشارة

لو افسدت الماشیة الزرع فعلی صاحبها ما نقص من ثمنه لیس إلّا، نعم لو ما طل عن ادائه فیحبس لذلک لا لإفساد ماشیته الزرع، و به وردت روایة عن أمیر المؤمنین (ع).

و لکن عن بعض المنتحلین الی الإسلام خلاف ذلک، اما الروایة:

۱- دعائم الإسلام: «انه قضی فیمن قتل دابة عبثا أو قطع شجرا أو أفسد زرعا أو هدم بیتا أو غور بئرا أو نهرا أن یغرم قیمة ما استهلک و أفسد، و یضرب جلدات نکالا، و ان أخطأ و لم یتعمد ذلک فعلیه الغرم و لا حبس علیه و لا أدب، و ما أصاب من بهیمة فعلیه ما نقص من ثمنها.» «۳»

آراء المذاهب الاخری

۱- الکندی: «ابو عبد اللّه الی ابن عشیرة: تأمر و إلیک علی القطارة، اذا وصل الیه واصل بدابة و ادّعی انها افسدت علیه ان ترسل معه رسولا یقف معه علی زراعته و ماله، فان رأی فیها فسادا حبس له صاحب الدابة و لم یکلفهم علی ذلک بیّنة» «۴».

۲- و فیه: «عن محمد بن محبوب: اذا رأی فی الزرع اثر الأکل، فقال صاحب الحرث: دابة فلان أکلت حرثی، حبس صاحبها حتی یقر أنّ دابّته أکلت ذلک الحرث أو یعفو عنه أو یری الحاکم انه قد بلغ حبس مثله.» ۵

---

(۱). نیل الاوطار ۷: ۱۵۱.

(۲). نیل الاوطار ۸: ۳۰۵.

(۳). دعائم الإسلام ۲: ۴۲۴ ح ۱۴۶۷ و عنه المستدرک ۱۷: ۹۵ ح ۶.

(۴) ۴ و ۵. المصنّف: ۱۴ و ۱۳ و ۱۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۸۴

۳- و فیه: «و یحبس الذین یعرفون بکثرة الفساد و اهمال دوابهم من ثلاثة ایام الی عشرة ایام، و من کان لا یعرف بالفساد و انما یکون منه الذلة فذلک یحبسه یوما أو یومین.» «۱»

۴- و فیه: «مسألة: و یحبس فی سبب الفساد خادم صاحب الفساد لا یضیع الدواب، و قد تحبس المرأة فی بیتها، و یتعاهد منها لوقت طعامها و صلاتها، و قد یحبس قیّم الیتیم أو غلامه بفساد دوابه، و ان کان الغلام عاقلا مراهقا حبس فی غیر الحبس فی مسجد أو طریق أو اخذ به ولیّه، یقال له: ان شئت کف دابتک و الّا حبسناک.» ۲

اقول: و قد عرفت انه لا حبس فیه اذ لم یرتکب جریمة یعاقب علیها بالحبس، نعم قد یحمل کلامه علی الإتلاف العمدی، و الّا فکیف یحبس صاحب الدابة من دون قیام البینة علی ان دابته افسدت حرث الغیر أم کیف یحبس الی ان یقر بالإتلاف، و ما قیمة هذا الاقرار الذی ینشأ من الحبس و التخویف، نعم لا- عتب علی النزوی و امثاله الخوارج المارقین عن الإسلام، اذ هم کما یزعمون: مشرّعون و

هم سلطات تقنینیة و قضائیة و تنفیذیة، فهم حملة الإسلام الصحیح و هم کل شیء حتی و لو کان اشقی الأشقیاء، و یرون ان غیرهم من الناس و من القادة المبدئیین خاصة لا شیء، حتی و لو کان یحبّه اللّه و یحبه الرسول (ص)، «۳» فالاسلام هو ما ترسمه أوهامهم و أهواؤهم و نواياهم الخبیثة، یکفیهم قوله (ص): «یمرقون من الدین کما یمرق السهم من الرمیة» «۴» سود اللّه وجوههم کما اسودت قلوبهم.

---

(۱) (۱ و ۲). المصنّف: ۱۶.

(۳). عقد الفرید: ۲: ۳۶۸.

(۴). مسند احمد ۱: ۸۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۸۵

القسم الثانی فی الحقوق و الاحکام

اشارة

۱- حق المسجون اذا ثبتت براءته.

۲- حقه فی حضور الشعائر الدینیة.

۳- حقه فی ملاقاة اقربائه.

۴- حقه فی الرفاهیة.

۵- حقه فی الاجازة و الرخصة.

۶- حقه فی تعجیل محاکمته.

۷- حقه فی حضور زوجته معه.

۸- هل یحبس لو کان مریضا أو اجیرا؟

۹- فصل النساء عن الرجال.

۱۰- فصل الأحداث عن الکبار، و المسلمین عن غیرهم.

۱۱- تشغیل المسجون.

۱۲- نفقة المسجون.

۱۳- تحریم التعذیب لانتزاع الاقرار:

أ- الروایات و الآراء.

ب- نصوص توهم بالجواز.

ج- کلمات المجوزین.

۱۴- معنی التأدیب و التشدید فی السجن و حدوده.

۱۵- الخروج من السجن.

۱۶- هل التعزیر یشمل الحبس.

۱۷- لو لم یکن للقاضی سجن.

۱۸- حکم السجن بمکة.

۱۹- بناء السجن.

۲۰- ما کتب حول الموضوع.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۸۷

الفصل الاوّل حق المسجون اذا ثبتت براءته

اشارة

فی المقام جوانب و صور متعددة، فمرة یکون محبوسا بدعوی خصم، و فیها صور، و مرة من قبل الوالی بتهمة محرم شخصی أو اجتماعی أو سیاسی، ثم: تارة یبحث فی تدارک الخسارة المالیة الواردة علیه، و أخری فی الضرر المعنوی و ردّ الاعتبار، و مرة یکون مسجونا من قبل الجائر و اخری من العادل. ثم، قد یکون الحبس، لشهادة الشهود ثم یتبین الخطأ أو التعمد فی الکذب، و اخری، عن علم الحاکم، ثم یظهر خطاؤه...

و البحث فعلا حول التعویض و الضمان المالی لو ثبت براءته.

فنقول: إن هذه المسألة مبنیة علی أنّ عمل الحر قبل المعاوضة علیه هل هو من الأموال و له مالیة أم لا؟

فالضمان: یدور مدار صدق المال و المالیة، و قد یظهر من المحقق الحلی عدم المالیة حیث لا یری الضمان بحبس الصانع، و فصّل الآخرون بین الفوات و التفویت کما فرق ثالث بین الکسوب و غیره و رابع، بین الحر و العبد و خامس، بین کونه اجیرا للغیر حین الحبس و عدمه، و سادس، الفرق بین صدق الاستیلاء علی منافعه و عدمه.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۸۸

آراء فقهائنا

۱- المحقق الحلی: «لو حبس صانعا لم یضمن اجرته» «۱».

۲- السید الطباطبائی: «و لو حبس صانعا، حرا زمانا له اجرة عادة (لم یضمن اجرته) اذا لم یستعمله و لم یستأجره، و لو استأجره مدة معینة فمضت زمان اعتقاله و هو باذل نفسه للحمل، استقرت الأجرة لذلک لا للغصب بخلاف الرقیق لأنه مال محض و منافعه کذلک کذا قالوه، فظاهر هم القطع بعدم الضمان فی صورته، فان تم اجماعا و الّا ففیه مناقشة حیث یکون الحابس سببا مفوتا لمنافع المحبوس لقوة الضمان فیه لذلک لا للغصب و علیه نبّه بعض متأخری المتأخرین و وافقه الخال العلامة ادام اللّه سبحانه ضلاله.

اقول: و یحتمل قویا اختصاص ما ذکره الاصحاب بصورة عدم استلزام الحبس التفویت بل الفوات و یظهر الفرق فی ما لو حبسه مدة له اجرة فی العادة فان کان لو لم یحبس لحصلها، کان حبسه سببا لتفویتها فیضمن هنا و ان کان لو لم یحبس لم یحصلها أیضا لم یکن حبسه سببا لتفویتها فلم یضمن.» «۲»

۳- قال الشیخ الأنصاری فی أول البیع فی انه هل یمکن وقوع عمل الحر ثمنا أو مثمنا و جعله طرفا للمعاملة: قال: «اما عمل الحر فان قلنا انه قبل المعاوضة علیه، من الأموال فلا اشکال، و الّا ففیه اشکال.» «۳»

و تبعه الفقهاء و علقوا علیه تعالیق نذکر بعضها:

۴- السید الیزدی: «اما المبنی ففیه وجوه: الأول ان یقال: انه مال عرفی مطلقا، اذ لا فرق بینه و بین عمل العبد مع انه لا اشکال فی کونه مالا- الثانی: ان یقال: إنّه لیس بمال فعلا- و لذا لا- یتعلق به الاستطاعة اذ لا یجب الحج علی من کان قادرا علی الکسب فی طریق

الحج، أو اجارة نفسه و صرف الاجرة فی الحج، و أیضا لو حبسه

---

(۱). المختصر النافع ۲: ۲۵۶.

(۲). الشرح الصغیر ۳: ۱۲۴.

(۳). المکاسب (الطبعة الجدیدة) ۶: ۱۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۸۹

الظالم، لا یکون ضامنا لما یمکنه ان یکتسب فی ذلک الیوم مثلا، بخلاف ما اذا حبس العبد، أو الدابة فانه ضامن لمنافعهما، و إن لم یستوفها. الثالث: ان یفرق بین العمل المکسوب و غیره و یقال: إن الأول مال عرفی دون الثانی، و غیر بعید من الصواب للصدق العرفی فی الأول دون الثانی، و یمکن هذا الفرق فی مسألة الضمان و تعلق الاستطاعة أیضا بل فی مسألة «الکلی فی الذمة» أیضا یمکن الفرق بین من کان من شأنه بحسب العادة ذلک المقدار کما اذا کان له مزرعة یحصل منها ذلک المقدار عادة و بین غیره.» «۱»

۵- الشهیدی: «نعم یفترق عمل العبد عن عمل الحر فی صورة عدم المعاوضة علیها قبل البیع، بکون الأول ملکا للسید، بخلاف الثانی، فانه لیس ملکا لأحد، فان قلت: بعد ان کان عمل الحر مالا کعمل العبد فما الوجه فی ضمان الثانی اذا حبسه الظالم دون الأول؟ قلت: الوجه فیه ان المدار فی الضمان علی اتلاف المال لکن لا مطلقا، بل بما هو مضاف الی الغیر کما هو مفاد ادلة الضمان: من دلیل الا تلاف و الید، و الاضافة الی الغیر موجودة فی عمل العبد لأنه ملک المولی بالتبع بخلاف عمل الحر، لأنه لیس ملکا لأحد، نعم له سلطنة تملیک اعماله للغیر و هذا من موارد انفکاک السلطنة عن الملکیة» «۲».

۶- المحقق النائینی: «.. نعم بین عمل الحر و العبد فرق من غیر هذه الجهة کما اذا حبس العبد فانه یضمن منفعته دون ما اذا حبس الحر فانه لا یضمن الّا اذا کان اجیرا» «۳».

۷- الامام الخمینی: «ان عمل الحر مال سواء کان کسوبا أم لا، ضرورة ان خیاطة الثوب أو حفر النهر مال یبذل بإزائه الثمن و لیس المال الّا ما یکون موردا لرغبة العقلاء و تقاضاهم و معه یبذلون بإزائه الثمن، نعم ماله باعتبار توقع حصوله و وجوده، لکن لا بمعنی انه قید له، بل معنی کونه مالا بلحاظه، فیکون ذلک کجهة تعلیلیة

---

(۱). حاشیة المکاسب: ۵۵.

(۲). هدایة الطالب: ۱۴۹- انظر حاشیة الایروانی: ۷۲، اذ یفهم منه: جواز بیعه و شرائه.

(۳). منیة الطالب ۱: ۴۰. انظر المسالک ۵: ۲۲۸ و ۱۲: ۱۵۹، الروضة البهیة ۴: ۳۵۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۹۰

لذلک، فالفرق بین عمل الکسوب و غیره من جهة صدق المال فی الأول دون الثانی لیس علی ما ینبغی، نعم فرق بینهما فی تحقق الضمان بحبسه، فان الظاهر ان حبس الحر الکسوب موجب للضمان لدی العقلاء.» «۱»

۸- و قال السید الخونساری فی شرحه علی المختصر النافع: «و اما صورة حبس الصانع فان منعنا صدق القهر و الاستیلاء علی الحر فلا اشکال فی عدم الضمان بالنسبة الی ما فات من منافع الحر، و ان صدق الاستیلاء علیه فلا یبعد ان یقال:

الاستیلاء علی منافعه کغصب الدار أو الحیوان، حیث یقال: ان الغاصب یضمن المنافع الغیر المستوفاة.» «۲»

۹- السید الخوئی: «و الحق انه لا یفرق فی صدق مفهوم المال علی عمل الحر بین وقوع المعاوضة علیه و عدمه، و الوجه ان مالیة الاشیاء متقومة برغبة الناس فیها رغبة عقلائیة و لا یعتبر فی ذلک صدق الملک علیها لأن النسبة بینهما هی العموم من وجه..

و من المعلوم ان عمل الحر قبل وقوع المعاوضة علیه من مهمات الأموال العرفیة و ان لم یکن مملوکا لأحد بالملکیة الاعتباریة بل هو

مملوک لصاحبه بالملکیة الذاتیة الأولیة..

اما الوجه فی ان اتلاف عمل الحر لا یوجب ضمانة علی المتلف فهو إن قاعدة الضمان بالا تلاف لیست بروایة لکی یتمسک باطلاقها فی الموارد المشکوکة بل هی قاعدة متصیدة من الموارد الخاصة. و اذن فلا بدّ من الاقتصار فیها علی المواضع المسلّمة المتیقنة.. نعم اذا کان الحر کسوبا و له عمل خاص یشتغل به کل یوم کالبناء و النجارة و الخیاطة و غیرها فانّ منعه عن ذلک موجب للضمان؛ للسیرة القطعیة العقلائیة.» «۳»

۱۰- قال الطبسی: «و اعلم انه لا یضمن الحر و لا یدخل تحت الید حتی یکون موجبا للضمان الا ان یکون صغیرا او مجنونا تلفا تحت ید الآخذ و کان تلفها مستندا إلیه من عدم مراقبتها، اما فی الاول عدم الضمان للأصل و عدم صدق الغصب علیه لدی العرف، و لأنه ما کان مالا حتی یقال إنه غصب مالا فیصدق استیلاء الید علی مال الغیر و اما فی الثانی، إذا أصاب الصغیر او المجنون بسبب الأخذ شیئا مباشرة او تسبیبا فیکون ضامنا للإجماع...

و لو عرضه شیء بمثل أن یفترسه سبع، او لذعه حسیة و نحوه ففی الضمان قولان للشیخ فی مبسوطه و عن ابی حنیفة: القول بالضمان، و وافقه الشیخ. و قال: إن قلنا بقول أبی حنیفة کان قویا و دلیله الاحتیاط.

و کذا لا یضمن «أجرة الصانع لو منعه عنها» ای عن صنعته، إذا لم یستعمله، و أشرنا سابقا و وجهه أن منافع الحر لا تدخل تحت الید تبعا له مطلقا، قد استاجره لعمل قد اعتقله و لم یستعمله أم لا، إلا أن یکون قد استأجره و هو باذل نفسه للعمل فحینئذ استقر الأجرة علیه لذلک لا من جهة الغصب و لا یقاس بالرقیق و العبید فانه مال محض و منافعه کذلک و الظاهر ان الحکم بعدم الضمان مقطوع به فی کلامهم فی الصورة المزبورة کما هو المصرح به فی الکفایة، فان تم ذلک الإجماع و الاتفاق فلیس لنا کلام و الا فالمسألة مشکلة من حیث ان الآخذ و الحابس لزید الذی کان صانعا لما منعه فی من شغله و صنعته فقد فوت علیه الفائدة التی کان یستفیدها لو لا- المنع فیکون هو المفوّت لها عنه و حکم الشارع بنفی الضمان ضرر علیه و لا- ضرر و لا- ضرار فی الإسلام خصوصا إذا کان المحبوس و الممنوع مما لا معیشة سواه و کان منحصرا إعاشته و إعاشة عیالاته به. و الله العالم. «۴»

و قال فی الوسیلة: «لو استولی علی حر فحبسه لم یتحقق الغصب لأنه لا یدخل تحت الید لا بالنسبة الی عینه و لا بالنسبة الی منفعته و إن أثم بذلک و ظلمه سواء کان کبیرا او صغیرا فلیس علیه ضمان الید الذی هو من من أحکام الغصب ... و کذا لا یضمن منافعه کما إذا کان صانعا و لم یشتغل بصنعته فی تلک المدة فلا یضمن أجرته..

و قال فی مسألة اخری: اذا حبس حرا لم یضمن لا- نفسه و لا- منافعه ضمان الید حتی فیما اذا کان صانعا فلیس علی الحابس أجرة صنعته مدة حبسه و إن فعل حراما. نعم لو کان أجیرا لغیره ضمن منفعته الفائتة للمستأجر. و کذا لو استخدمه و استوفی منفعته کان علیه أجرة عمله «... ۵»

من هو الضامن؟

اشارة

ثم لو ثبت ان الحر تحت الید و عمله مال لا سیما لو کان کسوبا فالحبس أوجب اتلافا

---

(۱). کتاب البیع ۱: ۲۰.

(۲). جامع المدارک ۵: ۱۹۹- له رحمه اللّه تحقیق رشیق فراجع.

(۳). مصباح الفقاهة ۲: ۳۶ و ۳۴.

(۴). ذخیرة الصالحین، المجلد الخامس/ کتاب الغصب/ ص ۸۱.

(۵). وسیلة النجاة/ مع تعالیق الشیخ الطبسی/ ص ۲۵۱- ۲۵۴- کتاب الغصب..

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۹۱

لهذا المال فیضمن متلفه.

فالمتلف تارة هو القاضی و ذلک بخطائه فی الحکم، و اخری الشهود و ذلک لخطائهم فی تحمل الشهادة أو ادائها، أو لرجوعهم عن الشهادة بدعوی التعمد فی الکذب.

اما خطأ الحاکم:

اشارة

فقد نصّ الفقهاء علی أنه من بیت المال أو من الحاکم أو من المزکّین و فیما یلی آراؤهم:

آراء فقهائنا

۱- ابن ادریس: «اذا حکم الحاکم بشهادة شاهدین ثم بان له انه حکم بشهادة من لا یجوز الحکم بشهادته نقض الحکم بلا خلاف، و ان کان حکم بإتلاف کالقصاص و القتل و الرجم لا قود، هاهنا لأنه عن خطأ الحکم فأمّا الدیة فانها: علی الحاکم عند قوم، و عند آخرین علی المزکین، و روی اصحابنا أن ما اخطأت الحکّام فعلی بیت المال.

فامّا ان حکم بالمال نظرت، فان کان عین المال باقیة استردّها و ان کانت تالفة، فان کان المشهود له هو القابض و کان موسرا غرم، و ان کان معسرا ضمن الإمام حتی اذا أیسر رجع الامام علیه.» «۱»

۲- یحیی بن سعید: «و روی اصحابنا فی ما اخطأت القضاة من دم أو قطع: انه علی بیت المال.» «۲»

۳- العلامة الحلی: «لو اعترف الحاکم بخطائه فی الحکم، فان کان بعد العزل غرم فی ماله، و ان کان قبله استعیدت العین ان کانت قائمة علی اشکال، و الّا ضمن فی بیت المال، و لو قال تعمّدت، فالضمان علیه یقتص فی القتل منه أو یؤخذ المال ان کان مالا من خاصه.» «۳»

۴- السید الگلپایگانی: «نعم یجب تجدید النظر فی صورة دعوی المحکوم علیه کون

---

(۱). السرائر ۲: ۱۴۹ قال الحلی: و التعزیر فیما یسوغ فیه التعزیر واجب و لا یجب ضمانه لو تلف بالتعزیر السائغ التحریر ۲: ۲۲۷- انظر الماوردی: ۲۳۸.

(۲). الجامع للشرائع: ۵۴۶.

(۳). قواعد الاحکام ۲: ۲۴۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۹۲

حکم الحاکم الأول علی خلاف القواعد و الأحکام المقررة فی القضاء. فان کان حکمه عن تقصیر فهو ضامن، و ان کان عن قصور فضمانه من بیت المال» «۱».

امّا خطأ الشهود:

اشارة

و اما لو کان عن خطأ الشهود، أو ظهور فسقهم، أو رجوعهم عن الشهادة ففی المسألة صور و أقوال نکتفی ببعضها:

آراء فقهائنا

۱- ابن حمزة: «اذا رجع الشهود عن الشهادة، لم یخل من ثلاثة أوجه امّا رجع کلهم أو بعضهم، قبل الحکم أو بعده، قبل استیفاء الحق أو بعده، فان رجعوا قبل الحکم بطلت شهادتهم و ان رجعوا بعد الحکم قبل استیفاء الحق نقض الحاکم حکمه، و ان رجعوا بعد الاستیفاء و کان الحق مالا و قد بقی، ردّ علی صاحبه، و ان تلف غرم الشهود، و ان رجعوا کلهم غرموا بالنصیب، و المرأة علی النصف من الرجل، و ان رجع بعضهم غرم نصیبه، و ان کان الحق حدّا أو قصاصا و هلک المحدود أو المقتص منه لم یخل اما قالت البینة: أخطأنا أو تعمّدنا و لم نعرف أنه یقتل أو لم یدّعوا الجهل، فالأول الزم الدیة مخفّفة و الثانی تغلظ الدیة و الثالث: یجب علیهم القود، و ان قال بعضهم اخطأنا و بعضهم تعمدنا الزم المخطئ الدیة بالحساب و المتعمد القود علی ما سنذکرها..» «۲»

۲- المحقق الحلی: «اذا ثبت انهم شهدوا بالزور نقض الحکم و استعید المال، فان تعذر غرم الشهود، و لو کان قتلا- ثبت علیهم القصاص و کان حکمهم حکم الشهود اذا اقروا بالعمد.» «۳»

۳- العلامة الحلی: «لو ظهر فسق الشاهدین بعد قطع أو قتل بشهادتهما أو کفرهما

---

(۱). القضاء ۱: ۱۶۸.

(۲). الوسیلة: ۲۳۴.

(۳). شرایع الإسلام ۴: ۱۴۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۹۳

لم یضمنا و ضمن الحاکم فی بیت المال لأنه وکیل عن المسلمین و خطأ الوکیل فی حق موکله علیه.» «۱»

آراء المذاهب الاخری

۴- المرداوی: «قوله: و خطأ الامام و الحاکم فی احکامه: فی بیت المال، و هو المذهب و علیه أکثر الاصحاب، کخطإ الوکیل، و عنه: علی عاقلتهما، و قدّمه فی الهدایة و الخلاصة، و المراد: فیما تحمله العاقلة، نقله فی الفروع عن صاحب الروضة کخطائهما فی غیر الحکم و اطلقهما فی المذهب» «۲».

و الحاصل: لو بنینا المسألة علی مالیة عمل الحر، فالحبس أوجب تلفه من غیر وجه شرعی، فالضمان ثابت لأن ضمان تلف المال لا یدور مدار العمد بل حتی و لو کان عن غیر عمد، فیضمنه الحاکم أو الشاهد أو المزکّی أو بیت المال، أضف الی ذلک قاعدة لا ضرر و دعوی عمومها بحیث تشمل هذا المورد من الاضرار، ثم إنّ هذا الفرع بخصوصه غیر مذکور فی مورده، و ما اوردناه هنا انما هو علی سبیل الاحتمال لا الاستدلال علی المختار حیث إنّا لم نختر جانبا.

الفصل الثانی حقه فی حضور الشعائر الدینیة

اشارة

روی الصدوق فی الفقیه و الشیخ فی التهذیب، عن الامام الصادق (ع) لزوم اخراج المحبسین فی الدین الی الجمعة و العید.

و فی الجعفریات: اضافة: الفساق و من احبس فی تهمة، و قد افتی بذلک ابو الصلاح الحلبی فی الکافی فی الفقه و مال الیه العلامة الحلی فی المختلف، و کذلک بعض المعاصرین.

---

(۱). قواعد الاحکام ۲: ۲۴۷.

(۲). الانصاف ۱۰: ۱۲۱- انظر المدونة الکبری ۶: ۲۸۳- عیون الازهار: ۴۴۳.

طبسی، نجم الدین، موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، در یک جلد، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم - ایران، اول، ه ق موارد السجن فی النصوص و الفتاوی؛ ص: ۴۹۴

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۹۴

کما تناول ابن ادریس فی السرائر، الفرع و توقف فیه، و اما من السنة: فقد صرح السرخسی فی مبسوطه، و الکاسانی فی البدائع، بأن المحبوس فی الدین ممنوع عن الحضور الی الجمع و الجماعات و الاعیاد.

الروایات

۱- الفقیه: «و روی عبد اللّه بن سنان عن ابی عبد اللّه علیه السلام انه قال: علی الامام ان یخرج المحبسین فی الدین یوم الجمعة الی الجمعة و یوم العید الی العید فیرسل معهم فاذا قضوا الصلاة و العید ردّهم الی السجن.» «۱»

و رواه الشیخ فی التهذیب «۲» بسنده عن عبد الرحمن بن سیابة، و رواه فی النهایة عنه «۳».

۲- الجعفریات: «اخبرنا محمد، حدثنی موسی، حدثنا أبی، عن أبیه، عن جدّه جعفر بن محمد، عن أبیه علیهم السلام: ان علیا کان یخرج أهل السجون من احبس فی دین أو تهمة الی الجمعة فیشهدونها و یضمّنهم الأولیاء حتی یردونهم.» «۴»

۳- و فیه «بهذا الاسناد: ان علیا علیه السلام، کان یخرج الفساق الی الجمعة و کان یأمر بالتضییق علیهم.» ۵

آراء فقهائنا

۱- ابو الصلاح الحلبی: «و یلزم الحاکم اخراج المحبسین فی الحقوق- المحبوسین- الی الجمعة و العیدین فاذا قضیت الصلاة ردّهم الی الحبس.» «۶»

---

(۱). الفقیه ۳: ۲۰ ح ۵- و فی بعض النسخ عبد الرحمن بن سیابة، بدل: عبد اللّه بن سنان- و عنه الوسائل ۵: ۱۱۶ ح ۱ و ۱۸: ۲۲۱ ح ۲.

(۲). التهذیب ۶: ۳۱۹ ح ۸۴- و ج ۳: ۲۸۵ ح ۸ و عنه الوافی ۱۶: ۱۰۷۵ ح ۲/ کتاب القضاء، و جامع احادیث الشیعة ۶: ۶۸ ح ۱.

(۳). النهایة: ۳۵۴ ح ۲۵- الجامع للشرائع: ۵۲۸.

(۴) ۴ و ۵. الجعفریّات: ۴۴- و عنه المستدرک ۶: ۲۷ ح ۲- ۶: ۱۳۲ و ۱۷: ۴۰۳ ح ۱ و فیه: من حبس فی دین- و جامع احادیث

الشیعة ۶: ۶۸ ح ۲.

(۶). الکافی فی الفقه: ۴۴۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۹۵

۲- ابن ادریس: قال بعد نقل ما رواه الشیخ فی النهایة قال: «روی هذا الحدیث غیر متواتر فان کان علیه اجماع منعقد یرجع الیه أو دلیل سوی الاجماع عوّل علیه و لا یرجع الی اخبار الآحاد فی مثل هذا.» «۱»

۳- العلامة الحلی: قال بعد کلام الحلبی: «و هو جیّد لأنهم مکلّفون بهذه الصلاة فلا یجوز للحاکم حبسهم عنها و یبعثهم مع رقیب یحفظهم الی أن یؤدّوا الفرض الذی علیهم.

و قال بعد کلام ابن ادریس: و هذا القول یدل علی توقفه فی هذا الحکم، و لیس بجید، و الدلیل علی ما قلناه: من عموم الخطاب بهذه الصلوات.» «۲»

و قال بعد الروایة عن الشیخ: و هذه الروایة مناسبة للمذهب منتهی المطلب ۱: ۳۴۵.

أقول: هذا دلیل آخر یرید به أن الخطاب بالفرائض حاکم علی الخطاب بالسجن، فتأمل.

۴- ولایة الفقیه: «و الظاهر أنه لا- خصوصیة للدین و التهمة بل الظاهر عموم الحکم لکل مسجون مسلم، نعم ربّما یظهر من هاتین الروایتین: أن الحبس فی تلک الاعصار لم یکن غالبا الّا فی الدیون أو التهم، و لم یکن الأمر مثل ما فی أعصارنا بحیث یحکم بالحبس لکل کبیرة و صغیرة، بل لکل امر تافه موهوم أیضا، بل لم یعهد فی عصر أمیر المؤمنین (ع) و ما قبله وجود السجون السیاسیة الرائجة فی عصرنا حیث ان الناس کانوا احرارا فی عرض آرائهم السیاسیة ما لم یترتب علیها البغی و الطغیان و القتل و الاغارة.» «۳»

أقول: لازم کلامه حمل القید- المحبسین فی الدین- علی التوضیح لا الاحتراز، و اما قوله: «لم یعهد »: ... فراجع «حبس أعداء الدولة» و «الحبس علی فعل المحرمات» اذ تری غیر ما قاله هنا.

۵- یقول المحامی توفیق الفکیکی: «قد جاءت الاخبار و دلت الآثار التی یجدها القارئ فی کتب التاریخ و الآداب و السیر و فی مدوّنات الفقه الاسلامی بأن العبادات

---

(۱). السرائر ۲: ۲۰۰.

(۲). المختلف ۸: ۴۲۰ المسألة ۲۱.

(۳). ولایة الفقیه ۲: ۴۷۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۹۶

الشرعیة و الآداب التهذیبیة و التعالیم القرآنیة و القراءة و الکتابة کانت مرعیّة و محتمة فی النافع و المخیّس و کان أمیر المؤمنین (ع) یؤدّب المسجونین المکلفین بالنفعات- العصیّ- علی ترکهم الشعائر الدینیة، و یعزر المهمل منهم أو المتهاون بأدائها، کما کان یلحظ بروح الانصاف أحوال معیشتهم و ادارتهم و شئونهم الاخری ملاحظة دقیقة، و یشملهم برعایته و یرأف بحالهم.» «۱»

أقول: لا- شک فی عدالة علی (ع) و عطفه و رأفته، لکن این هذه الآثار و الأخبار التی یشیر الیها المحامی الفکیکی؟ حبّذا لو نقل بعضها، أو أشار الی مصادرها.

هذا و بالنسبة الی ما نقلتها من الروایات: فمع الغض عن سندها، ظاهرها الاختصاص بالموارد المذکورة فی الروایات، أو لا أقل من التعدیة الی خصوص غیر المؤبد من المحبوسین، و أما غیره فلا دلیل علیه، هذا کله فیما لو قلنا بوجوب الجمعة علی المحبوس و امّا لو قلنا بسقوطها عنه لأنه من ذوی الاعذار کما علیه ابن ادریس «۲»، فلا- مجال للقول بوجوب الاخراج، نعم یجوز ذلک بل قد یکون راجحا.

آراء المذاهب الاخری

۶- السرخسی: «و لا یخرج المحبوس فی الدین بجمعة و لا عید و لا حج و لا جنازة قریب أو بعید، لأن الواجب أن یحبس علی وجه لا یخلص بعد زمان حتی یضجر قلبه عند ذلک فیسارع فی قضاء الدین، فلو خرج احیانا لا یضیق قلبه حینئذ، و لهذا قالوا: ینبغی أن یحبس فی موضع خشن لا یتبسط له فی فراش و لا وطاء و لا أحد یدخل علیه لیستأنس، لیضجر قلبه بذلک.» «۳»

۷- الکاسانی: «و اما بیان ما یمنع المحبوس عنه و ما لا یمنع: فالمحبوس ممنوع عن الخروج الی أشغاله و مهماته و الی الجمع و الجماعات و الاعیاد و تشییع الجنائز و عیادة المرضی و الزیارة و الضیافة، لأن الحبس للتوسل الی قضاء الدین فاذا منع عن أشغاله

---

(۱). احکام السجون: ۱۳۴.

(۲). السرائر ۱: ۲۹۱.

(۳). المبسوط ۲۰: ۹۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۹۷

و مهماته الدینیة و الدنیویّة تضجّر فیسارع الی قضاء الدین..» «۱»

الفصل الثالث حقه فی ملاقاة اقربائه و غیرهم

اشارة

تفرد القاضی نعمان المصری فی الدعائم بروایة عن أمیر المؤمنین (ع) حول ابن هرمة المسجون، و فیها ما یشعر بعدم منع من أراد اللقاء معه أو اراد أن یأتیه بمطعم و مشرب و ملبس، نعم یمنع من اراد أن یلقنه اللدد «۲» و به صرح بعض المعاصرین منا، و الکاسانی فی بدائع الصنائع من العامة، کما خالف السرخسی فی ذلک.

الروایات و الآراء

۱- الدعائم: کتاب علی الی رفاعة حول ابن هرمة المسجون: «.. و لا تحل بینه و بین من یأتیه بمطعم أو مشرب، أو ملبس أو مفرش، و لا تدع احدا یدخل الیه ممن یلقّنه اللدد.» «۳»

۲- ولایة الفقیه: «اما القسمان الأولان أعنی ما یقع بداعی العقوبة حدا أو تعزیرا فیجوز بل قد یجب أن یضاف الیه بعض العقوبات الاخر من القید و الضرب قبل الحبس أو فی الحبس، و التضییق فی المأکل و المشرب و زیارة الأهل و العیال و الاخوان و سائر الامکانات اذا رأی الحاکم العادل البصیر به و بنفسیاته دخل هذه الأمور فی تنبّهه و فی اصلاحه و تهذیبه» «۴».

۳- السرخسی: «و لهذا قالوا ینبغی أن یحبس فی موضع خشن.. و لا احد یدخل علیه لیستأنس، لیضجر قلبه بذلک..

---

(۱). بدائع الصنائع ۷: ۱۷۴- انظر المحلی ۵: ۴۹.- المصنف لابن أبی شیبة ۲: ص ۶۶ الباب ۸۴ نقل عن إبراهیم: لیس علی أهل السجن جمعة. و روی عن ابن سیرین خلافه.

(۲). شدید الخصومة/ لسان العرب ۳: ۳۹۱.

(۳). دعائم الإسلام ۲: ۵۳۲ ح ۱۸۹۲.

(۴). ولایة الفقیه ۲: ۴۴۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۹۸

و قال: و لا یمنع المحبوس من دخول اخوانه و اهله علیه، لأنه یحتاج الی ذلک حتی یشاورهم فی توجیه دیونه، و لکن لا یمکّنون من المکث عنده حتی یستأنس بهم.» «۱»

۴- الکاسانی: «و لا یمنع- المحبوس- من دخول اقاربه علیه، لان ذلک لا یخل بما وضع له الحبس، بل قد یقع وسیلة الیه..» «۲».

۵- ابن عابدین: «و لا یمکّن احد أن یدخل علیه للاستیناس إلّا اقاربه و جیرانه و لا یمکثون عنده طویلا، و قال فی الشرح أی: بحیث یحصل له الاستیناس بهم بقدر ما یحصل به المقصود من المشاورة.» «۳»

أقول: لو کان اللقاء منافیا لمقتضی التضییق المأمور به علی بعض المسجونین کالملتوی عن أداء الدین، و کالمرتدة و.. فلا حق له فی اللقاء و لا یجب بل لا یجوز مراعاته.

الفصل الرابع حقه فی الرفاهیة

اشارة

تشیر بعض فقرات روایة الدعائم عن أمیر المؤمنین (ع) الی مراعاة حق الرفاهیة و الخروج الی صحن السجن للتفرج و به صرّح بعض المعاصرین، و قبله مؤلف «احکام السجون» و استدل او استشهد بحبس النبی (ص) الاسری فی الدور الاعتیادیة کما حبس فی دار امرأة من بنی النجار.

و فصّل البعض الآخر حیث أفتی فی بعض المسجونین بالتضییق علیه فی المکان و الملبس و المفرش و المطعم، و ما فیه جنبة ترفیه.. و قد أشرنا الی ذلک فی بحث عدم جواز تعذیب المسجون و سیأتی.

---

(۱). المبسوط ۲۰: ۹۰.

(۲). بدائع الصنائع ۷: ۱۷۴.

(۳). رد المحتار ۴: ۳۱۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۴۹۹

الروایات و الآراء

۱- الدعائم: «کتاب علی حول ابن هرمة: «و مر باخراج اهل السجن فی اللیل الی صحن السجن لیتفرجوا..» «۱»

۲- ولایة الفقیه: «ان علی الامام أن یراعی حاجات المحبوسین فی معاشهم من الغذاء و الدواء و الهواء الصافی و الألبسة الصیفیة و الشتویة و سائر الامکانات..» «۲».

۳- و قال بعض المفکرین فی بیان ما یلزم رعایته: «ان یکون بناء السجن مریحا و واقیا من الحر و البرد مما یتوفر معه راحة السجین و من هنا تری النبی (ص) یحبس فی الدور الاعتیادیة التی یسکنها سائر الناس و یتوفر فیها النور و السعة فقد حبس الأسری المقاتلین الذین حکمهم القتل فی دور اعتیادیة اذ فرقهم علی بیوت الصحابة، و احیانا کان یحبسهم فی دار واحدة کما حبسهم فی دار امرأة من بنی النجار من الأنصار.» «۳»

آراء المذاهب الاخری

۴- الخراج: «کتب عمر بن عبد العزیز: لا تدعنّ فی سجونکم احدا من المسلمین فی وثاق لا یستطیع أن یصلی قائما و لا تبیتنّ فی قید الّا رجلا مطلوبا بدم، و اجروا علیهم من الصدقة ما یصلحهم فی طعامهم و ادمهم و السلام، فمر بالتقدیر لهم ما یقوتهم فی طعامهم و ادمهم و صیّر ذلک دراهم تجری علیهم فی کل شهر یدفع ذلک الیهم، فانک ان اجریت علیهم الخبز ذهب به ولاة السجن و القوّام و الجلاوزة و ولّ ذلک رجلا من أهل الخیر و الصلاح یثبت اسماء من فی السجن ممن تجری علیهم الصدقة و تکون الأسماء عنده و یدفع ذلک الیهم شهرا بشهر یقعد و یدعو باسم رجل رجل و یدفع ذلک الیه فی یده فمن کان منهم قد أطلق و خلی سبیله ردّ ما یجری علیه و یکون للإجراء عشرة دراهم

---

(۱). دعائم الإسلام ۲: ۵۳۲ ح ۱۸۹۲.

(۲). ولایة الفقیه ۲: ۴۶۹.

(۳). احکام السجون: ۱۱۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۰۰

فی الشهر لکل واحد و لیس کل من فی السجن یحتاج الی ان یجری علیه، و کسوتهم فی الشتاء قمیص و کساء و فی الصیف قمیص و ازار و یجری علی النساء مثل ذلک و کسوتهن فی الشتاء قمیص و مقنعة و کساء، و فی الصیف قمیص و ازار مقنعة..» «۱».

۵- قال السرخسی فی الملتوی عن اداء الدین: «و لهذا قالوا ینبغی ان یحبس فی موضع خشن لا یتبسط له فراش و لا وطاء..» «۲».

۶- قال السید سابق: «و ینبغی ان یکون الحبس واسعا و ان ینفق علی من فی السجن من بیت المال، و ان یعطی کل واحد کفایته من الطعام و اللباس، و منع المساجین مما یحتاجون إلیه من الغذاء و الکساء و المسکن الصحی جور یعاقب اللّه علیه» «۳».

أقول: اما الحبس فی الدور الاعتیادیة فلعله لعدم توفر الامکانیات المادیة للحکومة الاسلامیة آنذاک، لبناء السجون، أو لجهات سیاسیة اقتضت عدم بناء السجون فی بدایة اقامة الحکومة مثل ان لا یصدم الناس بالخشونة و عدم اللین فی النظام الاسلامی، او لأجل عدم الاحتیاج الی اماکن خاصة آنذاک: اما لقلة العدد و اما لکفایة الدور الموجودة لرفع الحاجة، و لذا صرّح بعض فقهائنا- رضوان اللّه علیهم- بلزوم التضییق و عدم مراعاة الرفاهیة لبعض المسجونین کما سیأتی فی البحوث الآتیة، هذا:

و للأسف ان البعض قد انخدع بشعارات الاوربیین حول الامور الترفیهیة المزعومة المعطاة للمعتقلین فی السجون، و حاول ان یعرض الإسلام فی جانبه هذا، فی وجه احسن و اکثر رفاهیة حسب تصوره و زعمه، لکنه غفل عن ان شعارات الاوربیین حول حقوق الانسان و بخاصة المسجونین لا- یتجاوز فی الاغلب السطور و الاوراق، و الواقع یکذب ما یتفوهوا به، اضف الی ذلک انه لیس لنا ان نحمّل علی الإسلام و قوانینه ما تزینه لنا أهواؤنا و افکارنا المتأثّره بهذه الشعارات الخلابة، بل لا بد و ان نرد مناهل الإسلام نفسه و نرتوی من عذب مائه و صافی معینه دون أن نخلطه بما قرع سمعنا من الاساطیر الغربیة

---

(۱). الخراج: ۱۵۰.

(۲). المبسوط ۲۰: ۹۰.

(۳). فقه السّنة ۱۴: ۸۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۰۱

و الاوربیة، و هذا الخطأ کثیرا ما نجده فی الکتب المطبوعة حدیثا.

ثم ان القارئ المحقق یری ان الإسلام لا یعطی الرفاهیة و التوسعة لأوضاع المساجین مهما کانت جرائمهم و ذلک لأن فلسفة الحبس لا- تلائم جعل المسجون فی رفاهیة، فالاسلام مثلا- یحبس الموسر المماطل حتی یخرج من حق الناس، و من المعلوم ان مثل هذا

السجین لا- یخرج عن عهدة الدین الذی علیه الّا اذا ضیق علیه و حرم عن بعض المسائل الترفیهیة، اما لو کان وضعه المعیشی فی السجن کما کان فی خارجه، بل احسن منه، لما وجد دافعا للخروج عن الحق و کذلک المرتد الملی و المرتدة، عند ما یحبسان لأجل ترکهم شریعة الإسلام فانهما لا یرجعان عن الانحراف الا اذا ضیق علیهم و الّا فلا یجدان دافعا و موجبا للرجوع عن ارتدادهما، نعم لا دلیل علی ممارسة الضغط علی کل المسجونین، کالمحبوس الذی یدعی العسر، أو المتهم بالقتل و..

الفصل الخامس حقه فی الاجازة

عدّ البعض من جملة حقوق المسجون حقه فی الاجازة و الرخصة، و لکنّا لم نجد- رغم الفحص و الجهد- نصّا أو فتوی فقیه یشیر الی ذلک، او ما یدل علی ان النبی (ص) أو احد المعصومین رخّص للسجین و اجازه فی الخروج لزیارة الأهل و الأقرباء، و قد استظهر بعض المعاصرین من روایة ابن سنان عن ابی عبد اللّه (ع) فی اخراج المحبسین الی الجمعة.. الفسحة لهم لزیارة الأقارب، و فیما یلی الروایة ثم الاستظهار:

الفقیه: «روی عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (ع) انه قال: علی الامام أن یخرج المحبسین فی الدین یوم الجمعة الی الجمعة و یوم العید الی العید فیرسل معهم فاذا قضوا الصلاة و العید ردّهم الی السجن.» «۱»

القضاء و الشهادة: «.. ربما یظهر منه الفسحة لهم یوم العید لزیارة الأهل

---

(۱). الفقیه ۳: ۲۰ ح ۵.

و الأقارب، الّا ان یراد بالعید صلاته لکنها بعیدة، و یلحق بالصلاة الحج الواجب.» «۱»

أقول: و هو تنبه جید و لکنه خلاف الظاهر اذ فی الروایة: «.. یوم الجمعة الی الجمعة..» أی یخرجهم لإقامة صلاتی الجمعة و العید، اضف الی ذلک وجود قرینة صارفة عن هذا المعنی و هی قید «المحبسین فی الدین» لان هؤلاء یجب التضییق علیهم حتی یؤدّوا حق الناس، الّا ان یقرأ بالکسر، فتأمل.

و لکنا مع ذلک لا- نضایق القول بجوازه لهم لو رأی الحاکم المصلحة فی ذلک، و لم یکن مخالفا لمقتضی التضییق علی بعض المسجونین.

کما یظهر من المسالک امکان خروج السجین لحاجة: فانه قال فی المسالک «إن سرق من الحبس او من خارجه لو اتفق خروجه لحاجة.»

مسالک الافهام ۱۰: ۲۸۵.

الفصل السادس حقه فی تعجیل محاکمته

اشارة

لا خلاف بین الفقهاء فی تعجیل محاکمة المسجون و النظر فی امره، و بذلک وردت روایة مرسلة عن أمیر المؤمنین (ع) و قد تعرضوا لهذه المسألة فی آداب القضاء و مستحباتها کالشیخ فی المبسوط و ابن البراج فی المهذب و علی بن حمزة فی الوسیلة و المحقق فی المختصر النافع و الشرائع و العلامة فی القواعد و التذکرة و الشهید الأول فی الدروس و المحقق السبزواری فی الکفایة و الفیض الکاشانی فی المفاتیح و الآشتیانی فی القضاء و.. و من العامة: الشیبانی فی النفقات و البصری فی التفریع و الفیروزآبادی فی التنبیه و

ابن قدامة فی المغنی و النووی فی المنهاج و المرداوی فی الانصاف و..

و علیه فلا کلام فی ذلک و انما الکلام فی ان ذلک هل هو علی سبیل الوجوب أو الاستحباب؟ الظاهر من الأکثر هو الثانی، و لکن المرحوم السید الخونساری فی «جامع المدارک» استشکل علی ذلک بعدم الدلیل علی الاستحباب، بل لعله واجب.. و ان اجابه البعض بما لا یدفع الشبهة، و فیما یلی الروایات ثم الآراء.

---

(۱). القضاء و الشهادة: ۱۶۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۰۳

الروایات

۱- الدعائم: «عنه- أمیر المؤمنین (ع)- انه کان یعرض السجون فی کل یوم جمعة فمن کان علیه حد اقامه و من لم یکن علیه حد خلّی سبیله.» «۱»

۲- اقرب الموارد: السجن جمع سجون و فی الحدیث: شهدت علیا بالکوفة، یعرض السجون، أی یعرض من فیها من المسجونین، یعنی یشاهدهم و یفحص عن احوالهم.» «۲»

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «فاذا جلس للقضاء فاوّل شیء ینظر فیه حال المحبسین فی حبس المعزول، لان الحبس عذاب فیخلّصهم منه و لأنه قد یکون منهم من تمّ علیه الحبس بغیر حق، فاذا ثبت هذا، فترتیب ذلک أن یبعث الی الحبس ثقة یکتب اسم کل واحد منهم فی رقعة مفردة و یکتب اسم من حبسه و بما ذا حبسه، فاذا فرغ من هذا، نادی فی البلد الی ثلاثة ایام، الا ان القاضی فلان ینظر فی امر المحبسین فمن کان له علی محبوس حق فلیحضر یوم کذا و یأخذ الوعد الیوم الرابع، فیخرج فی الرابع الی مجلسه علی الوجه الذی ذکرناه، فیخرج رقعة فینادی مناديه: هذه رقعة فلان بن فلان المحبوس، فمن کان خصمه فلیحضر فاذا حضر خصمه بعث الیه، فأخرجه ثم یخرج رقعة اخری و یصنع مثل ذلک حتی یحضر عنده العدد الذی یتمکن أن یفصل بینهم و بین خصومهم، فاذا اجتمعوا اخرج الرقعة الأولی فیقول: این خصمه؟ فاذا حضرا عنده لم یسأل الحابس لم حبسته لأنه ما حبسه الّا بحق، لکنه یسأل المحبوس فیقول له: هذا خصمک؟ فاذا قال: نعم قال له: بما ذا حبسک؟..» «۳».

۲- القاضی ابن البراج: «فاذا جلس للحکم، کان اول ما ینظر فیه حال

---

(۱). دعائم الإسلام ۲: ۴۴۳ ح ۱۵۴۴- و عنه المستدرک ۱۸: ۳۶ ح ۱.

(۲). اقرب الموارد: ۴۹۷.

(۳). المبسوط ۸: ۹۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۰۴

المحبسین، لان الحبس عذاب، فیخلصهم منه و لأنه قد یکون فیهم من تمّ علیه الحبس بغیر حق..». «۱»

۳- علی بن حمزة: «و ینظر فی حال المحبوسین مع خصومهم، فان حبسوا بحق ترکهم و ان حبسوا بباطل ردّ الی الحق.» «۲»

۴- المحقق الحلی: «النظر الثانی فی الآداب: و هی مستحبة و مکروهة، فالمستحب:.. و السؤال عن أهل السجون و اثبات اسمائهم و البحث عن موجب اعتقالهم لیطلق من یجب اطلاقه.» «۳»

۵- و قال فی الشرائع: «فی الآداب، فالمستحبة: ثم یسأل عن أهل السجون و یثبت أسماءهم و ینادی فی البلد بذلک، لیحضر الخصوم و یجعل لذلک وقتا، فاذا اجتمعوا اخرج اسم واحد واحد و یسأله عن موجب حبسه، و عرض قوله علی خصمه، فان ثبت لحبسه موجب اعاده و الّا أشاع حاله بحیث ان لم یظهر له خصم اطلقه.» «۴»

۶- و قال أیضا: «لو قضی الحاکم علی غیرهم بضمان مال و أمر بحبسه، فعند حضور الحاکم الثانی ینظر فان کان الحکم موافقا للحق الزم و الّا أبطله سواء کان مستند الحکم قطعیا أو اجتهادیا.» «۵»

۷- العلامة الحلی: «ثم ینظر أول جلوسه فی المحبوسین فیطلق کل من حبس بظلم أو تعزیر، و من اعترف انه حبس بحق اقره، و من قال: انا مظلوم لأنّی معسر فان صدّقه غریمه اطلقه، و ان کذّبه، فان کان الحق مالا أو ثبت بالبینة ان له مالا، ردّه الی الحبس الّا أن تقوم بینة بتلفه. و لو لم یکن الدعوی مشتملة علی اخذ مال و لا ثبت له اصل مال، فالقول قوله مع الیمین فی الاعسار و ان قال: انا مظلوم اذ لا حق علیّ. طولب خصمه بالبینة فان أقامها، و الّا اطلقه بعد یمینه. و هل یجوز اطلاقه بادّعائه الظلم و ان

---

(۱). المهذب ۲: ۵۹۵.

(۲). الوسیلة: ۲۰۹.

(۳). المختصر النافع: ۲۷۹.

(۴). شرایع الإسلام ۴: ۷۳.

(۵). شرایع الإسلام ۴: ۷۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۰۵

لم یحضر خصمه؟ الأقرب المنع. و لو قال: لا خصم لی و لا أدری لم حبست، نودی علی طلب الخصم فان لم یحضر أطلق. و ان ذکر غائبا و زعم انه مظلوم، ففی اطلاقه نظر اقربه انه لا یحبس و لا یطلق، لکن یراقب الی أن یحضر خصمه و یکتب الیه لیعجل، فان لم یحضر أطلق.» «۱»

۸- و قال فی التذکرة: «قد بیّنا انه یقبل قوله فی الاعسار اذا لم یعرف له سابقة مال مع یمینه فحینئذ یقول: انه یقبل فی الحال کما لو اقام البینة یسمع فی الحال و هو قول اکثر الشافعیة و قال بعضهم: یتأنّی القاضی و یبحث عن باطن حاله و لا یقنع بقوله بخلاف ما اذا قام البینة، و حیث قلنا انه لا یقبل قوله الّا بالبینة، لو ادعی ان الغرماء یعرفون اعساره کان له احلافهم علی نفی المعرفة، فان نکلوا حلف و ثبت اعساره و ان حلفوا، حبس. و کلّما ادعی ثانیا و ثالثا و هلم جرّا انه قد ظهر لهم اعساره کان له تحلیفهم، الّا ان یعرف القاضی انه یقصد الایذاء و اللجاج. فاذا حبسه فلا یغفل عنه بالکلیة، و لو کان غریبا لا یتمکن من اقامة البینة وکّل به القاضی من یبحث عن منشأه و عن منتقله و یفحص عن احواله بقدر الطاقة، فاذا غلب علی ظنّه افلاسه، شهد به عند القاضی، لئلا یتخلد علیه عقوبة السجن.» «۲»

و قال فی تبصرة المتعلمین: «و یستحب ... و السؤال ... و أرباب السجن و موجبه.» ۱۷۹.

۹- الشهید الأول: «اما مستحبة- و هی عشرون: الخامس: أن یبدأ لما یقدم بالمحبوسین، فمن حبس بظلم أو فی تأدیب ثم ادّبه اطلقه، و من ذکر انه محبوس بحق، أقرّ.

و من أنکر الحق یسأل عن خصمه، فان عینه احضره، فان اعترف بالظلم اطلقه، و ان زعم ان الأول حبسه لثبوت حقه عنده، فعلیه البینة، ان لم یصدق الغریم، و ان لم یعین خصما، فان قال: لی خصم لا اعرفه اقر. و ان قال: لا خصم لی، اشیع حاله بالنداء، فان لم یظهر أطلق، و ان قال: حبست ظلما فالأقرب انه لا یسمع منه لأنه قدح فی الأول، بل یشاع حاله ثم یطلق بعد احلافه علی البراءة، قاله الشیخ و هو حسن. و هل یلزم بکفیل فی الموضعین؟ احتمال. و لو ذکر خصما غائبا و ذکر انه مظلوم، فالأقرب

(۱). قواعد الاحکام ۲: ۲۰۴- انظر التحریر ۲: ۱۸۲- إیضاح الفوائد ۴: ۳۰۸.

(۲). تذکرة الفقهاء ۱۴: ۷۴ المسألة ۳۰۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۰۶

اخراجه و المراقبة أو التکفیل.» «۱»

۱۰- الأردبیلی: «ثم ینبغی أن ینظر أولا فی حال المحبوسین إن لم یفت قبله حق شخص و لم یکن هناک أمر ضروری احوج منه. فإن الحبس عذاب، بل ینبغی أن ینادی إن احتاج: إن القاضی یسأل عن حال المحبوسین، فلیحضر من له محبوس، و من هو خصمهم، فیروح بنفسه، او یبعث أمینا أو أکثر إلیهم، و لو اقتضت المصلحة بإخراجهم لاستعلام حالهم، فعل فیسأل، فمن ظهر له خصم، و إن حبسه علی حق، یحبس و من علم أنه علی باطل یطلقه، و من لم یظهر له خصم، و قال: ما لی خصم، أو ما أعرف، یشیع حاله، بحیث لو کان لظهر. فإن لم یظهر، یمکن أن یطلقه مع عدم المفسدة.

و إن علم أن له خصما غائبا، ففیه احتمالات:

الحبس، و عدمه، و مراقبته، و الکتابة إلی الخصم، و التحقیق، فتأمل. «۲»

۱۱- الشیخ البهائی: «سادس من المستحبات: ان یبدأ بأحوال المحبوسین فی سجن القاضی المعزول..» «۳»

۱۲- السبزواری: «قالوا: اذا تفرغ القاضی من مهماته و اراد القضاء استحب أن یبتدئ أولا بالنظر فی حال المحبوسین.» «۴»

۱۳- الفیض الکاشانی: «.. ثم یسأل عن أهل السجون و عن موجب حبسهم فمن لم یثبت لحبسه موجب اطلقه، و کذا من لم یظهر له خصم بعد اشاعة حاله، و ان ادعی ان لا خصم له؛ ففی احلافه مع ذلک قولان.» «۵»

۱۴- السید العاملی، قال بعد کلام العلامة فی التذکرة: «و بهذا الذی ذکره فی التذکرة یسقط ما اعترض به المولی الأردبیلی علی الاصحاب: من انه کیف یحبس اذ قد لا یکون له بینة و یکون معسرا و المال تالفا و الحبس عقوبة عاجلة من غیر ظهور وجهها و الحبس بعید، بل یحلف علی عدم بقائه عنده، ثم احتمل عدم الحلف، ثم قال:

لا بد من الحلف لمکان دعوی المال، انتهی. قلت: قوله من غیر ظهور وجهها لا وجه له لأن الوجه فی ذلک استصحاب بقاء الموضوع الذی لم یخالف فیه احد، و به استقام النظام مضافا الی أصل العدم، و این یقع بظهور الاتلاف من هذین الاصلین، مع ان الظهور هنا لیس علی (عن خ) مدرک شرعی» «۶».

۱۵- السید الخونساری: «ما ذکر من الآداب بین ما لا دلیل علی استحبابه بالخصوص و بین ما لعلّه یجب مراعاته.. و مثل السؤال عن أهل السجون و البحث عن موجب اعتقالهم، کیف یکون من المستحبات؛ فان المدین مع اظهار العسر یحبس حتی یتبین حاله، و مع تبین اعساره لا مجوز لحبسه، فکیف یکون السؤال عن حاله و موجب

(۱). الدروس: ۱۷۱. و ج ۲: ۷۱ (الطبعة الجدیدة)

(۲). مجمع الفائدة ۱۲: ۳۶- انظر کتاب القضاء للشیخ الانصاری ص ۸۲.

(۳). جامع عباسی: ۳۵۵.

(۴). کفایة الاحکام: ۲۶۲.

(۵). مفاتیح الشرائع ۳: ۲۴۹.

(۶). مفتاح الکرامة ۱۰: ۷۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۰۷

حبسه مستحبا.» «۱»

أقول: و قد اجاب المحقق الآشتیانی عن هذا الاشکال فقال: «و به صرح فی الجواهر و علل بانهم فی عذاب یعنی سرعة الخلاص منه مطلوبة و لا بأس بما ذکروه للتسامح، لا یقال: مقتضی التعلیل الوجوب مع ان ظاهرهم بل صریحهم استحباب اصله فکیف بالبدأة به، لأنا نقول: الوجوب انما هو اذا ثبت و لو فی الظاهر عدم استحقاقه العذاب، و الّا فلا دلیل علی حرمة ترک الخلاص مطلقا، و فعل القاضی محمول علی الصحة ما لم یظهر خلافه.» «۲»

أقول: ان جواب الآشتیانی دلیل علی سبق هذا الاشکال علی السید الخونساری (ره) و ان لم نعرف قائله، أو حصل توارد فکری بینهما و علی أی، قد یجاب عن الاشکال: بانه لعل نظر اصحاب هذه الفتاوی بانه یستحب للإمام و الوالی و القاضی التعجیل فی النظر بأمر المحبوسین کل یوم و تقدیمه علی غیره، فالمستحب هو التعجیل لا النظر، فتأمل.

آراء المذاهب الاخری

۱۶- الشیبانی: «و اذا حبس القاضی رجلا فی نفقة المرأة أو فی دین فینبغی (له) ان یسأل عنه و عن حاله بعد شهرین أو ثلاثة أشهر.» «۳»

۱۷- ابن الجلاب: «فصل ۹۹۰- نظر الحاکم فی أمر المحبوسین: و ینبغی للحاکم أن ینظر فی أمر المحبوسین و لا یهمل أمرهم، فمن علم اعساره انظره و من علم لدده اطال حبسه.» «۴»

۱۸- الفیروزآبادی: «و أول ما ینظر فیه امر المحبسین فمن حبس بحق ردّه الی الحبس و من حبس بغیر حق خلاه، و من ادعی انه حبس بغیر خصم، نادی علیه ثم

---

(۱). جامع المدارک ۶: ۱۲.

(۲). القضاء: ۵۹.

(۳). النفقات: ۴۷.

(۴). التفریع ۲: ۲۴۷.

یحلفه و یخلیه.» «۱»

۱۹- ابن قدامة: «و اذا جلس الحاکم فی مجلسه فأوّل ما ینظر فیه أمر المحبوسین لان الحبس عذاب و ربما کان فیهم من لا یستحق البقاء فیه فینفذ الی حبس القاضی الذی کان قبله ثقة یکتب اسم کل محبوس و فیم حبس و لمن حبس..» «۲».

۲۰- المرداوی: «فی آداب القضاء: فان کان حبس فی تهمة، أو افتیات علی القاضی قبله خلی سبیله- و جزم به فی الهدایة و المذهب و المستوعب و الخلاصة و المغنی و الشرح و الوجیز و شرح ابن منجا و غیرهم، قال المصنف و الشارح: لأن المقصود بحبسه التأدیب و قد حصل، و قال ابن منجا: لأن بقاءه فی الحبس ظلم، قلت: فی هذا نظر، و قال فی المحرر و غیره: و ان حبسه تعزیرا أو تهمة خلّاه أو بقّاه بقدر ما یری و کذا قال فی الفروع و غیره، قلت: و هو الصواب..» «۳»

۲۱- النووی: «المستحب ان یبدأ فی نظره بالمحبسین لان الحبس عقوبة و عذاب و ربما کان فیهم من تجب تخلیته فاستحب البدایة بهم.» «۴»

۲۲- ابو اسحاق الشیرازی: «و المستحب أن یبدأ فی نظره بالمحبسین لان الحبس عقوبة و عذاب و ربما کان فیهم من تجب تخلیته، فاستحب البدایة بهم و یکتب اسماء المحبسین و ینادی فی البلدان: القاضی یرید النظر فی أمر المحبسین فی یوم کذا، فلیحضر من له

محبوس، فاذا حضر الخصوم اخرج خصم کل واحد منهم فان وجب اطلاقه اطلقه، و إن وجب حبسه اعاده الی الحبس.» «۵»

۲۳- ابو ضیاء خلیل: «فی أول ما یبدأ به القاضی- و بدأ بمحبوس ثم وصیّ و مال و طفل، قال الشارح، محمد الخرشی المالکی: یعنی ان القاضی یجب علیه فی أول جلوسه أن یبدأ بالمحبوسین فینظر فی امرهم فمن استحق الاخراج اخرج عنه و من لا؛

---

(۱). التنبیه: ۲۵۳.

(۲). المغنی ۹: ۴۶.

(۳). الانصاف ۱۱: ۲۱۸.

(۴). المجموع ۲: ۱۴۰- و مثله فی منهاج الطالبین ۲: ۳۴۰.

(۵). المهذب ۲: ۲۹۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۰۹

ابقاه و هذا بعد النظر فی الکشف عن الشهود الموقعین فیفحص عن عدالتهم فیثبت من کان عدلا و یسقط من لیس کذلک.» «۱»

۲۴- ابن النجار: «و یسنّ ان یبدأ بالمحبوسین فینفذ ثقهٔ..» «۲»

۲۵- السید سابق: «و لا یحل حبس احد بدون حق، و متی حبس بحق یجب المسارعهٔ بالنظر فی أمره، فان کان مذنبا اخذ بذنبه و ان کان بریئا أطلق سراحه.» «۳»

الفصل السابع حقه فی حضور زوجته معه

اشارهٔ

وردت روایهٔ عن الصادق (ع) ظاهرها: ثبوت حق للمحبوس فی حضور زوجته معه و لم اجد من صرّح بذلک الّا بعض المعاصرین منّا، و عبد الرزاق فی مصنفه عن بعض فقهاء العامهٔ و ابن عابدین فی ردّ المحتار.

امّا باقی الفقهاء، فقد تعرضوا فی باب القسم- من النکاح- بما یفهم منه ذلک، و نکتفی بکلام الشیخ الطوسی فی المبسوط و العلامهٔ الحلی فی القواعد، و ابن قدامهٔ فی المغنی.

الروایات

۱- الجعفریات: «اخبرنا عبد اللّه، أخبرنا محمد، حدثنی موسی، قال: حدثنا أبی عن أبیه، عن جده جعفر بن محمد عن أبیه عن جده عن علی (ع): ان امرأهٔ استعدت علیا (ع) علی زوجها فأمر علی بحبسه و ذلک لأن الزوج لا ینفق علیها اضرارا بها، فقال الزوج: احبسها معی، فقال علی: لک ذلک؛ انطلقی معه لا علیک احدا.» «۴»

---

(۱). شرح مختصر الجلیل ۷: ۱۷۳.

(۲). منتهی الارادات ۲: ۵۸۳- انظر شرح منتهی الارادات ۳: ۴۷۳- ادب القاضی ۱: ۲۲۱.

(۳). فقه السنهٔ ۱۴: ۸۳.

(۴). الجعفریّات: ۱۰۸- و عنه المستدرک ۱۳: ۴۳۲ ح ۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۱۰

قد یقال بدلالة الروایة علی لزوم ایجاد مقدمات اللقاء بین السجین و زوجته، و لکن لا دلالة فیها علی ذلک، لأن قوله (ع) «لک ذلک» لا یدل علی کونه اخبارا عن حق ثابت له بل لعله إنشاء و تفضل من أمیر المؤمنین (ع).

نعم یستفاد منه رجحان ذلک للحاکم اذا کان ممکنا و لم یزاحمه ما هو أهم.

ثم ان الروایة لا تشمل الزوجة المحبوسة لاحتمال الخصوصیة فی الرجل، بل لا یتعدی من مورد الدین فی النفقة علی الزوجة أو مطلق النفقة أو مطلق الدین أو فی خصوص الملتوی عن أداء الدین ان لم نقل بوجوب التضییق علیه، و جعل الزوجة معه ینافیه. ثم ان هذا الحکم لا یشمل من لم یتزوج بعد و اراد ان یتزوج و هو فی السجن لاحتمال الخصوصیة فی الرجل المتزوج.

و زبدة المخض: ان الموارد تختلف، فقد یکون المورد من الذین یستحق التضییق علیهم و التشدید بهم فی الحبس فهنا یشکل دعوی استحقاقه فی احضار الزوجة معه لأنه ینافی التضییق علیه.

ثم ان الفقهاء تعرضوا لهذه المسألة أو لما یشابه المسألة فی باب القسم و النشوز، من کتاب النکاح.

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «اذا کان محبوسا فی موضع و له اربع زوجات و تمکن من الدخول و الوصول الیه و قد کان قد قسّم فی حال انطلاقه، فانه وجب علیه أن یقسم للبواقی، لان ذلک حق لهن، و مع القدرة یجب ایفاؤهن حقهن، و ان کان لم یقسم لهن و استدعی واحدة و باتت عنده، وجب علیه أن یقضی تلک اللیلة فی حقهن کلّهن لأن لکل واحدة لیلة، فاذا أمکن ایفاؤهن وجب ذلک، و ان استدعی واحدة و امتنعت سقط حقّها من النفقة و القسم و السکنی لأنها ناشزة.» «۱»

۲- العلامة الحلی: «و لو حبس قبل القسمة، فاستدعی واحدة لزمه استدعاء

---

(۱). المبسوط ۴: ۳۳۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۱۱

الباقیات، فان امتنعت واحدة سقط حقّها.» «۱»

۳- ولایة الفقیه: «و من الامور المهمة التی ینبغی رعایتها ایجاد شرائط اللقاء بین المسجون و زوجته و امکان الخلوة بینهما فان الحاجة الجنسیة من أشد الحاجات، و الفصل الطویل بینهما یستعقب غالبا أمورا لا یرضی بها العقل و الشرع و ربما یوجب الفرقة و تلاشی الحیاة العائلیة.» «۲»

أقول: ثم انه یظهر من البعض ان ذلک من حقه، و انه مفروغ عنه و لذا تعرضوا للقسم، و افتوا بوجوب اجابة الزوجة له و إلّا فهی ناشزة، و لعل ذلک لاطلاقات الأدلة و لاستصحاب الحق قبل الحبس و عدم المعارض لهما. نعم لو کان الحبس للارتداد عن ملة فلا حق له؛ لأنه محکوم بالکفر حینئذ، فلا یجوز للزوجة التمکین.

آراء المذاهب الاخری

۱- المصنف: «.. فکتب فیه عمر بن عبد العزیز: ان کان جرح احدا فاجرحوه و ان قتل احدا فاقتلوه، و الّا فاستودعوه السجن و اجعلوا اهله قریبا منه حتی یتوب من رأی السوء.» «۳»

۲- ابن قدامة: «و ان حبس الزوج فاحبّ القسم بین نسائه بأن یستدعی کل واحدة فی لیلتها فعلیهن طاعته ان کان ذلک سکنی مثلهن، و ان لم یکن، لم تلزمهن اجابته لأن علیهن فی ذلک ضررا، و ان اطعنه لم یکن له ان یترک العدل بینهن و لا استدعاء بعضهن دون بعض کما فی غیر الحبس.» «۴»

۳- ابـن عابـدین: «و فی النهر: و اذا احتـاج الجمـاع دخلت علیه زوجته أو امته ان کـان فیه موضـع سـتره، و فیه دلیـل علی ان زوجته لا تحبس معه لو کانت هی الحابسـة له ۴- منهـاج الطالبین: «لا یحبس زوجته معه لو حبسـته» «۵» ۵- الخطیب: «عن أبی حنیفـة: انه یمنع عن الجماع» «۶»

---

(۱). قواعد الاحکام ۲: ۴۷.

(۲). ولایة الفقیه ۲: ۴۷۰.

(۳). مصنف عبد الرزّاق ۱۰: ۱۱۸ ح ۱۸۵۷۶.

(۴). المغنی ۷: ۳۴.

(۵). منهاج الطالبین ۴: ۳۴۵.

(۶). الفتاوی الغیاثیة: ۱۶۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۱۲

و هو الظاهر.» «۱»

الفصل الثامن هل یحبس لو کان مریضا أو اجیرا؟

اشارة

افتی بعض فقهائنا رضوان اللّه علیهم بعـدم جواز حبس المـدیون لو کان مریضا أو اجیرا للغیر لقاعـدتی نفی الضـرر و الحرج، کما فی مهذب الاحکام، و العروة الوثقی، و تحریر الوسیلة.

و امّا من السـنّة ففی حاشـیة الجمل، و حاشیة الاختیار أیضا ذلک و قیّد فی الأخیر الحکم بالمریض الذی لم یوجد من یخدمه و إلیک کلماتهم:

آراء فقهائنا

۱- السـید الیزدی: «اذا کان المدیون مریضا یضـره الحبس، یشکل جواز حبسه، کما انه لو کان له مانع آخر کما اذا کان اجیرا للغیر أو کان علیه واجب یکون الحبس منافیا له.» «۲»

۲- الامام الخمینی: «لو کان المدیون مریضا یضره الحبس، أو کان اجیرا للغیر قبل حکم الحبس علیه، فالظاهر عدم جواز حبسه.» «۳»

۳- السید السبزواری: «لو اضرّ الحبس بالمعسر، أو کان اجیرا للغیر قبل ذلک فلا یجوز حبسه، لقاعدتی نفی الضرر و الحرج.» «۴»

۴- القضاء و الشـهادة: قال فی بحث الدین: «اذا کان المحکوم علیه مریضا یضـرّ به الحبس أو کانت امرأة یضـرّ بعفّتها لم یحبس لعدم اطلاق فی صحیح غیاث، و هذا

---

(۱). رد المحتار ۴: ۳۱۴- انظر منهاج الطالبین ۴: ۳۴۵.

(۲). العروة الوثقی ۳: ۵۶ مسألة ۱۲.

(۳). تحریر الوسیلة ۲: ۳۷۵ مسألة ۹.

(۴). مهذب الاحکام ۲۷: ۹۰ مسألة ۱۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۱۳

الحکم یجری فی فرض کل مانع أقوی من تحصیل المال.» «۱»

آراء المذاهب الاخری

۵- الشیخ سلیمان الجمل: «و لو کان المسجون مستأجر العین علی عمل لا یمکن فی الحبس امتنع حبسه.» «۲»

۶- قال أبو دقیقة فی شرحه علی الاختیار: «و اذا مرض المحبوس، فان کان له من یخدمه فی الحبس، لم یخرجه و إلّا اخرجه لئلا یهلک.» «۳»

۷- الخطیب: لو مرض فی الحبس و أضناه و لم یجد من یخدمه، یخرجه من الحبس هکذا روی عن محمد قال: و هذا اذا کان الغالب هو الهلاک و علیه الفتوی. الفتاوی الغیاثیة: ۱۶۷ أقول: أولا: ان ظاهر کلام السید الیزدی و الامام الخمینی و السید السبزواری هو اختصاص الحکم بالمحبوس للدین، لا مطلقا، و علیه فلم یفت احد بعدم جواز حبس غیره لو اضره الحبس کما فی حبس الممسک علی القتل أو المرتد الملی، أو المرأة أو الآمر بالقتل و.. إلّا ان یقال بالفرق بینهما موضوعا، أو هذا تعزیر و ذاک حد.

ثانیا: لو کان هذا الحبس للعقوبة و هو من أنواع التعزیر کما صرح به السید العاملی فی المفتاح «۴» فما الدلیل علی ترکه للمرض، سیما مع اطلاقات ادلة الحبس و عدم وجود مقید لهما، و استلزامه تعطیل الحدود و التعزیرات اضف الی ذلک انه ضرر علی صاحب الحق- الغریم-.

لکن الظاهر من فتاواهم استنادهم الی قاعدتی نفی الضرر و الحرج کما صرح بهما السید السبزواری، أو الخوف علی المحبوس من الهلاک «۵»، فلو لم یخش علیه الهلاک من مرضه أو امکنت معالجته فی السجن لانتفی موضوع الفتاوی المذکورة.

اما الاستدلال علی عدم جواز حبس الأجیر بتضرر مستأجره فیعارضه تضرر الغریم من عدم حبسه، و لعل نظر فتواهم الی الحبس فی الدین دون غیره، و کیف کان

---

(۱). القضاء و الشهادة: ۵۷ مسألة ۸.

(۲). شرح الجمل علی شرح المنهج ۵: ۳۴۶.

(۳). الاختیار ۲: ۹۱.

(۴). مفتاح الکرامة ۱۰: ۸۶.

(۵). انظر شرایع الإسلام ۴: ۱۵۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۱۴

فلا دلیل خاص علی عدم جواز حبس المریض و المستأجر نعم یجب رعایة ما یقتضیه مرضه و استئجاره مع عدم مزاحمته لما هو أهم.

الفصل التاسع فصل النساء عن الرجال فی السجن

اشارة

یری البعض وجوب فصل النساء عن الرجال فی السجن و لا دلیل خاص فی المقام، نعم نقل عن النبی (ص): انه کان یحبس السبایا، و فی بعض النصوص: یحبس النساء فی حظیرة بباب المسجد.

کما یستأنس ذلک مما دلّ علی حرمة الخلوة بالاجنبیة «۱» و حرمة الصلاة فی مکان خلوة لا یمکن لثالث الدخول علیهما عند بعض

«۲» و بطلانها عند بعض آخر ۳.

و النهی عن سفر المرأة للحج، الّا و معها محرم «۴» کما فی کتب العامة، و لذا أفتی البعض بوجوب الفصل، و بعض السنة باستحبابه کما عن السرخسی فی المبسوط و ابن عابدین فی ردّ المحتار.

النصوص التاریخیة

۱- ابن هشام: «فی أمر عدی بن حاتم.. و تخالفنی خیل لرسول اللّه (ص) فتصیب ابنة حاتم، فیمن اصابت، فقدم بها علی رسول اللّه (ص) فی سبایا من طی و قد بلغ رسول اللّه (ص) هربی الی الشام، قال: فجعلت بنت حاتم فی حظیرة بباب المسجد،

---

(۱). انظر وسائل الشیعة ۱۳: ۲۸۰ ح ۱ و ج ۱۴: ۱۳۳/ باب عدم جواز خلوة الرجل بالمرأة الاجنبیة ح ۳ و ۲ و ۱- دعائم الإسلام ۱: ۲۲۶ و ج ۲: ۲۱۴ ح ۷۸۸- الجعفریات: ۹۶/ مستدرک الوسائل ۱۴: ۲۶۵ باب عدم جواز خلوة الرجل بالاجنبیة ح ۸- ۱ و مسند احمد ۱: ۲۲۲ و ج ۳: ۳۳۹.

(۲) ۲ و ۳. انظر توضیح المسائل للإمام الخمینی: ۱۴۴ مسألة ۸۸۹- و للسید الخوئی: ۱۵۲ مسألة ۸۹۸- و للسید الگلپایگانی ۱۷۲: مسألة ۸۹۸.

(۴). کنز العمال ۶: ۷۲۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۱۵

کانت السبایا یحبسن فیها.» «۱».

۲- و فی التراتیب: «سجن النساء:.. فجعلت بنت حاتم فی حصیرة بباب المسجد و کانت النساء تحتبسن فیها» «۲».

آراء الفقهاء

۱- ولایة الفقیه: «لا ریب ان السجون الشرعیة یجب أن تلحظ فیها و فی برامجها الموازین الشرعیة و الأهداف الاصلاحیة الاسلامیة و من الواضح ان اختلاط الرجال بالنساء فی مکان خلوة مما یوجب الفساد قطعا.» «۳»

۲- السرخسی: «و ینبغی أن یکون محبس النساء فی الدین علی حدة و لا یکون معهن رجل حتی لا یؤدّی الی فتنة» «۴».

۳- ابن عابدین: «و یجعل للنساء سجن علی حدة دفعا للفتنة.» «۵»

۴- قال السیوطی: «اول من حبس النساء مع الرجال فی قید واحد..

الضحاک بن قیس.» «۶»

أقول: و تبعه الحجاج بن یوسف الثقفی «۷». و مما یؤیّد لزوم فصل النساء فتوی الفقهاء بکراهة اختلاط النساء بالرجال کما عن السید الیزدی «۸» و استدلال بعض المعاصرین «۹» له بمعتبرة غیاث بن ابراهیم عن أبی عبد اللّه (ع) قال: قال أمیر المؤمنین (ع): یا أهل

---

(۱). السیرة النبویّة ۴: ۲۲۵.

(۲). التراتیب الاداریة ۱: ۳۰۰.

(۳). ولایة الفقیه ۲: ۴۵۵.

(۴). المبسوط ۲۰: ۹۰.

(۵). رد المحتار علی الدر المختار ۴: ۳۲۸ و ۳۴۷.

(۶). الوسائل الی مسامرة الاوائل: ۱۲۵- انظر ترجمته فی اسد الغابة ۳: ۳۷.

(۷). انظر الغدیر ۱۰: ۵۲- تهذیب ابن عساکر ۴: ۸۰- المستطرف ۱: ۶۶.

(۸). العروة الوثقی: ۶۲۷ مسألة ۴۹/ النکاح.

(۹). انظر مستمسک العروة الوثقی ۱۴: ۵۴- مستند العروة الوثقی ۱: ۱۱۵/ النکاح.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۱۶

العراق، تبّئت ان نساءکم یدافعن الرجال فی الطریق اما تستحون «۱». و مرسل الکلینی و خبر محمد بن شریح و موثق یونس بن یعقوب .۲

أقول: و المستفاد من مجموع هذه الروایات و الفتاوی، أنّ مذاق الشرع عدم الرضا باختلاط النساء بالرجال، و عدم الخلوة بالأجنبیة حتی و لو کانا فی حال العبادة، فکیف بهما فی محل بعیدین عن الأهل و الأزواج.

الفصل العاشر فصل الاحداث عن الکبار، و المسلمین عن غیرهم

اشارة

ینبغی بل یلزم التفکیک و تفریق الاحداث عن الکبار، و المسلمین عن الکفار و أهل الذمة، و المحبوس لأداء الحق، عن المحبوس لجریمة القتل أو السرقة أو الزنا، و المحبوس للإیلاء و الظهار عن المحبوس فی الحرابة دفعا للمفاسد.

و مما یؤید لزوم تفریق الکفار عن المسلمین بل المؤمنین عن غیرهم؛ قول الصادق (ع) فیمن ازال شعر رأس امرأة: «و یحبس فی سجن المسلمین. و فی نقل آخر:

سجن المؤمنین.» و قد مرّ مع مصادره فی باب الایذاء الجسمی، فراجع.

الآراء

۱- ولایة الفقیه: «.. فیجب ان یفرد لکل صنف من هؤلاء و من اصناف المجرمین مکان خاص لئلا یؤدّی الأمر الی الفساد و بذلک یظهر وجوب افراد سجن الشباب السذّج أیضا عن سجن من توغّل فی الانحراف الفکری و العقائد الفاسدة و المناهج الباطلة المعدیة اذ المعاشرة المستمرة مؤثرة قطعا فینقلب السجن المعد للإصلاح الی محل الفساد و الافساد.» «۳»

۲- احکام السجون: «نص ابن عابدین علی ضرورة تفریق الاحداث عن

---

(۱) ۱ و ۲. انظر وسائل الشیعة ۱۴: ۱۷۴ باب ۱۳۲/ مقدّمات النکاح.

(۳). ولایة الفقیه ۲: ۴۵۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۱۷

الکبار.» «۱»

أقول: «لا کلام فی کبری مسألة افراز الاحداث مع خوف المفسدة، و انما الکلام فی تحقق الصغری و أنه هل یحبس الاحداث؟ و قد أشرنا فی الکتاب الی موارده و إلیک بعضها:

۱- حبس اطفال البغاة کما عن العلامة الحلی فی القواعد «۲» و السید العاملی فی مفتاح الکرامة. «۳»

۲- حبس احداث الکفار لو ادعی الانبات. و قد مرّ فی فصل «اعداء الدولة»

۳- حبس القاتل لو کان غیر بالغ- علی ما یبدو من العلامة فی المختلف «۴» و المجلسی الأول فی الروضة «۵».

۴- الحبس للتأدیب، کما عن السرخسی و الحموی من السنة، و لکن تأدیبه عندنا هو الضرب دون عشرة سیاط.

أ- قال القاضی ابن البراج: «و اذا أخطأ مملوک أو صبیّ، ادّب بخمس ضربات الی ست، و لا یزاد علی ذلک.» «۶»

ب- قال الشهید الأول: «و لا یزاد فی تأدیب الصبی علی عشرة اسواط.» «۷»

ب- السبزواری: للحاکم الشرعی تعزیر الاطفال بالحبس و الضرب حسب ما اقتضته المصلحة مهذب الأحکام ۲۸: ۱۲۲ ج- قال السرخسی: «اما الصبی فلا یحبس الّا للتأدیب لأنه غیر مخاطب به.» «۸»

د- و قال الحموی: «فی باب احکام الصبیان: و یقام علیه التعزیر تأدیبا و کذا یحبس تأدیبا لا عقوبة.» «۹»

---

(۱). احکام السجون: ۱۰۱- نقلا عن الدر المختار ۴: ۳۴۷ و ۳۲۸.

(۲). قواعد الاحکام ۲: ۲۱۱.

(۳). مفتاح الکرامة ۱۰: ۱۰۶.

(۴). المختلف: ۹: ۳۳۱ المسألة ۳۰ فان العلامة حمل عبارة: «و یستودع العبد السجن» علی صغر العبد!!.

(۵). روضة المتّقین ۱۰: ۳۵۳.

(۶). المهذب ۲: ۵۵۲.

(۷). الروضة البهیّة ۹: ۱۹۳.

(۸). المبسوط ۲۰: ۹۱.

(۹). غمر عیون البصائر ورقة: ۲۲۸- علی ما فی احکام السجون: ۱۰۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۱۸

ه- ابن عابدین: «و فی المحیط: حبس الصبی التاجر تأدیبا لا- عقوبة لئلا- یماطل حقوق العباد، فان الصبی یؤدّب لینزجر عن الافعال الذمیمة.» «۱»

الفصل الحادی عشر تشغیل المسجون

لم نجد نصّا من الفریقین فی خصوص تشغیل المسجون، لکن الکلام تارة یقع فی أنه هل یجوز- أو هل یجب- للدولة تشغیله؟ و اخری: هل ان من حق السجین ان یطالب الدولة بالاشتغال اذا اراد؟

اما الأول: فلا کلام فی حسنه العقلی و انه تعاون علی البر اذ أنّ فی التشغیل انقاذه من المفاسد المترتبة علی فراغه فی السجن و ان کان ذلک قاصرا عن اثبات وجوبه.

اما الثانی: فیکفی فیه اطلاقات ما ورد من الحثّ علی العمل و کراهة الکسل و ترک العمل «۲» فیثبت مشروعیة العمل و التشغیل فی الجملة، و لکن هذا غیر استخدام بعض المسجونین فی الاشغال الشاقة- الذی یکون جزءا من العقوبة الأصلیة- کما ورد فی المرأة المرتدة، لأنّه نوع تعزیر و تعذیب لها، فلا وجه للاستدلال به فی المقام، اذ أن معناه حینئذ: جواز تعزیر کلّ مسجون باستخدامه و تشغیله، کما ان ذلک غیر تسلیم المدیون الی الغرماء لیستعملوه کما ورد عن علی علیه السلام: انه (ع) کان یحبس فی الدین ثم ینظر فان کان له مال اعطی الغرماء، و ان لم یکن له مال دفعه الی الغرماء فیقول لهم:

اصنعوا به ما شئتم، ان شئتم آجروه و ان شئتم استعملوه.» «۳»

فان هذا لا یعدّ تشغیلا فی السجن اذ لا معنی لحبسه بعد فرض کونه معسرا، اضف الی ذلک: ضعف المستند کما عن ابن ادریس و

العلامة المجلسی و الحر العاملی، و رده البعض باشتماله علی حکم مخالف للکتاب و السنة.

---

(۱). رد المختار ۴: ۳۴۷.

(۲). انظر وسائل الشیعة ۱۲: ۵۱- ۲/ مقدّمات التجارة.

(۳). التهذیب ۶: ۳۰۰ ح ۴۵- انظر بحث «الملتوی عن اداء الدین».

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۱۹

کما لا یجدی الاستدلال باطلاقات ما ورد فی وجوب نفقة الأهل و الأولاد، علی لزوم تشغیله فی السجن أو خارجه، لأن غایة ما تفید هذه الاطلاقات عدم منع الدولة عن اشتغاله و عمله، ان لم یکن ممن یجب علیه التضییق و کان العمل یتنافی معه فلا تفید اثبات حق له علی الدولة و لا وجوب تشغیله أو تهیئة مقدمات العمل له.

کما لا یمکن الاستدلال بما قاله بعض فقهائنا- رضوان اللّه علیهم- فی المخلد «من ان نفقة السجین علی نفسه» و ذلک لأنه: أولا: یتعارض مع فتوی جمع من الفقهاء من ان نفقته علی بیت المال ان کان فقیرا أو مطلقا، و لم یقیدوا الأمر بکونه غیر قادر علی التکسب. ثانیا: کون نفقته علیه لا یلازم التشغیل اذ قد یکون له مال فینفقه علی نفسه. ثالثا: هب ان الحکم فی المخلّد هکذا، و لکن ما الدلیل علی ان الحکم یسری علی غیر المخلد؟ إلّا بتنقیح المناط و هو کما تری. هذا و قد استدلّ بعض المفکرین بما لا یرتبط بالمقام «۱».

نعم عن الخطیب: «و هل یمنع عن الکسب؟ اختلف المشایخ فیه و الأصح انه یمنع» «۲»

الفصل الثانی عشر نفقة المسجون

اشارة

دلّت النصوص علی ان نفقة المسجون من بیت المال، و لکن أکثرها وردت فی خصوص السارق فی المرة الثالثة.

و فی بعضها: المخلدون من المحبوسین مع حصرهم بالممسک علی الموت، و المرتدة، و السارق.

و فی بعض آخر: مطلق المخلدین و لکن بالنسبة الی اطعامهم فقط دون سائر المصارف.

و لکن فقهاؤنا فصّلوا بین الفقیر و الغنی مع الاختصاص بالسارق، کما عن السید فی الریاض و الفاضل الهندی فی کشف اللثام و السید الیزدی فی العروة و المامقانی فی

---

(۱). انظر احکام السجون: ۱۱۴.

(۲). الفتاوی الغیاثیة: ۱۶۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۲۰

المناهج، و الامام الخمینی فی التحریر و الشیخ الوالد فی «ذخیرة الصالحین» کما أطلق الآخر کالسید الخوئی.

هذا و قد فصّل آخرون من الخاصة و العامة تفصیلات اخری بحسب المکنة و نوعیة الجریمة، کما فی المستند للنراقی و القضاء للکنی، و من السنة: کما فی المبسوط و الخراج، و عیون الازهار و غیره. و فیما یلی الروایات و الآثار ثم آراء الفقهاء:

الروایات و الآثار

۱- الکافی: «علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن حماد، عن الحلبی، قال: سألت أبا عبد اللّه (ع).. الی ان قال: و یقطع الید

و الرجل ثم لا یقطع بعد و لکن ان عاد حبس و انفق علیه من بیت مال المسلمین.» «۱»

و حسّنه المجلسی فی المرآة «۲».

۲- و فیه: «عدة من اصحابنا، عن احمد بن محمد، عن الحسین بن سعید، عن النضر بن سوید، عن القاسم، عن أبی عبد اللّه (ع) قال: سألته عن رجل سرق فقال:

سمعت أبی یقول: اتی علی (ع) فی زمانه برجل قد سرق فقطع یده ثم اتی به ثانیة فقطع رجله من خلاف ثم اتی به ثالثة فخلده فی السجن و انفق علیه من بیت مال المسلمین، و قال: هکذا صنع رسول اللّه (ص) لا أخالفه.» «۳»

أورده المجلسی فی المرآة و رماه فقال: مجهول «۴».

و أورده الشیخ فی التهذیب «۵» و فی سنده «عن أبی القاسم» بدل «قاسم».

قال المجلسی الأول: «و الظاهر انه معاویة بن عمار» «۶».

أقول: و ما یقال فی تضعیفه بقاسم بن سلیمان و انه غیر معلوم الحال. فنقول: انه وقع

---

(۱). الکافی ۷: ۲۲۴ ح ۱۰- و عنه التهذیب ۱۰: ۱۰۷ ح ۳۳- و الوسائل ۱۸: ۴۹۴ ح ۷.

(۲). مرآة العقول ۲۳: ۳۴۶.

(۳). الکافی ۷: ۲۲۳ ح ۵- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۹۳ ح ۳.

(۴). مرآة العقول ۲۳: ۳۴۵.

(۵). التهذیب ۱۰: ۱۰۴ ح ۲۲.

(۶). روضة المتّقین ۱۰: ۱۸۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۲۱

فی اسناد کامل الزیارات، فقبوله علی المبنی «۱» و ما یقال: ان المحکی من فعل أمیر المؤمنین (ع) هو واقعة خاصة فلعل الشخص کان فقیرا غیر متمکن، فلا یدل الخبر علی وجوب الانفاق علی کل مسجون، یجاب عنه: ان ورودها فی مقام الجواب عن حکم السارق یشعر بأنها قاعدة کلیة.

۳- و فیه: «محمد بن یحیی عن محمد بن الحسین عن صفوان بن یحیی عن شعیب، عن أبی بصیر، عن أبی عبد اللّه (ع) قال: قطع رجل السارق بعد قطع الید ثم لا یقطع بعد، فان عاد حبس فی السجن و انفق علیه من بیت مال المسلمین.» «۲»

أورده المجلسی و قال: صحیح «۳».

۴- الفقیه: «و قال الصادق علیه السلام: کان أمیر المؤمنین علیه السلام اذا سرق الرجل أولا قطع یمینه، فان عاد قطع رجله الیسری، فان عاد ثالثة خلده السجن و انفق علیه من بیت المال.» «۴» و رواه فی المقنع «۵» أیضا.

۵- العلل: «حدثنا محمد بن الحسن رحمه اللّه قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار عن العباس بن معروف، عن علی بن مهزیار، عن الحسن بن سعید، عن عثمان بن عیسی، عن سماعة قال: سألته عن السارق و قد قطعت یده، فقال: تقطع رجله بعد یده فان عاد حبس فی السجن و انفق علیه من بیت مال المسلمین.» «۶»

عن أبی جعفر ع فی رجل أشل الیمنی سرق، قال: تقلع یمینه شلاء کانت او صحیحة، فان عاد فسرق قطعت رجله الیسری، فان عاد خلد فی السجن و أجری علیه طعامه من بیت مال المسلمین یکف عن الناس شره البحار ۷۶: ۱۸۴ ح ۱۳ عن العلل

۶- العیاشی: «عن السکونی، عن جعفر بن محمد، عن أبیه، عن علی انه اتی بسارق فقطع یده ثم اتی به مرة اخری فقطع رجله الیسری، ثم اوتی به ثالثة، فقال: انی لأستحیی من ربّی ان لا ادع له یدا یأکل بها و یشرب بها و یستنجی بها و رجلا یمشی علیها، فجلده و

استودعه السجن و انفق علیه من بیت المال.» «۷»

---

(۱). انظر معجم رجال الحدیث ۱۴: ۲۲- و قد رجع منه مؤخرا علی ما سمعت من الشیخ الاستاذ فی الدرس.

(۲). الکافی ۷: ۲۲۳ ح ۶- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۹۳ ح ۶- انظر التهذیب ۱۰: ۱۰۴ ح ۲۱.

(۳). مرآة العقول ۲۳: ۳۴۵.

(۴). الفقیه ۴: ۴۵ ح ۱۴- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۹۵ ح ۱۰.

(۵). المقنع: ۱۵۰.

(۶). علل الشرائع ۲: ۵۳۷ ح ۴- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۹۶ ح ۱۴. و البحار ۷۶: ۱۸۶ ح ۱۶.

(۷). تفسیر العیاشی ۱: ۳۱۹ ح ۱۰۶- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۹۶ ح ۱۶، و البرهان ۱: ۴۷۱ ح ۹. و البحار ۷۶: ۱۹۰ ح ۳۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۲۲

۷- الدعائم: «کان علی (ع) اذا اتی بالسارق فی الثالثة بعد ان قطع یده و رجله فی المرتین خلّده فی السجن و انفق علیه من فیء المسلمین فان سرق فی السجن قتله.» «۱»

۸- الجعفریات: «قال جعفر بن محمد: قال أبی (علیهما السلام): و کان أمیر المؤمنین علیه السلام، اذا سرق السارق بعد ان یقطع یده و رجله، جلد و حبس فی السجن و انفق علیه من فیء المسلمین.» «۲»

۹- النوادر: «احمد بن محمد، عن عبد اللّه بن سنان قال: سمعت ابا عبد اللّه (علیه السلام)- فی حدیث- قال: و تقطع من السارق الرجل بعد الید، فان عاد فلا تقطع علیه، و لکن یخلد السجن، و ینفق علیه من بیت المال.» «۳»

أقول: ان الأصل الاولی یقتضی کون نفقة المسجون علیه، فیما لو کان متمکنا أو علی من یجب نفقته علیه کالزوج و الأب و الجد الأبی و الابن و المولی الخ.

و قد یستدل بالروایة الصحیحة الأولی ان النفقة علی بیت المال و لکن یرد علیه انه یحتمل الخصوصیة فی السارق فلا یتعدی عنه و ان قلنا بالتعدی فیقتصر علی القدر المتیقن و هو السجن المؤبد دون غیره، و یؤید احتمال الخصوصیة فی السارق: انه فی الثالثة یصیر معاقا غیر قادر علی کسب معیشته، بخلاف المرتدة مثلا أو الممسک علی القتل أو.. و کذلک الکلام فی الروایة الثالثة و الرابعة بل مجموع الروایات التسع المذکورة غایة ما تدل: علی ان بیت المال یتحمل نفقة السارق من المسجونین و امّا غیره فیحتاج الی دلیل، نعم فی المقام روایات اخری یمکن الاستدلال بها علی المطلوب.

و یستدل بروایات اخری

۱- الدعائم: «عن أبی عبد اللّه (ع): من خلّد فی السجن رزق من بیت المال و لا یخلد فی السجن الّا ثلاثة: الذی یمسک علی الموت، و المرأة ترتد إلّا ان تتوب، و السارق بعد

---

(۱). دعائم الإسلام ۲: ۴۷۰ ح ۱۶۷۴- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۲۶ ح ۳.

(۲). الجعفریات: ۱۴۱- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۲۵ ح ۲. انظر الوافی ۱۵: ۴۴۵ ح ۱۵۴۵۵.

(۳). کتاب النوادر لا حمد بن عیسی: ۱۵۲ ح ۳۸۹- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۲۶ ح ۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۲۳

قطع الید و الرجل.» «۱»

أقول: و هی صریحة فی حکم المسألة و مطلقة من حیث الغنی و الفقر و التمکن من العمل و عدمه، و لکنها: أولا: ضعیفة السند، و ثانیا: خاصة بالمؤبدین، ثم بالموارد الثلاثة فقط، و ان کان الظاهر ان الحصر فیها اضافی.

۲- التهذیب: «عنه (أی محمد بن الحسن الصفار) عن محمد بن الحسین بن أبی الخطاب، عن وهیب بن جعفر، عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: سألته عن قول اللّه عزّ و جلّ ... و قال: ان علیا علیه السلام کان یطعم من خلد فی السجن من بیت مال المسلمین.» «۲»

أقول: و لکنها مختصة بالإطعام الّا ان یقال: بأنّ المراد منه الانفاق، و لکن یبقی اختصاصها بالمخلدین، و فی وهیب کلام «۳».

۳- الخراج: «ابو یوسف: و لم تزل الخلفاء یا أمیر المؤمنین تجری علی أهل السجون ما یقوتهم فی طعامهم و أدمهم و کسوتهم الشتاء و الصیف، و أول من فعل ذلک علی بن أبی طالب کرم اللّه وجهه بالعراق، ثم فعله معاویة بالشام، ثم فعل ذلک الخلفاء من بعده.» «۴»

و هی واضحة الدلالة الّا ان الکلام فی السند.

۴- و فیه: «حدثنی اسماعیل بن ابراهیم بن المهاجر عن عبد الملک بن عمیر قال: کان علی بن أبی طالب اذا کان فی القبیلة أو القوم الرجل الداعر، حبسه، فان کان له مال انفق علیه من ماله، و ان لم یکن له مال انفق علیه من بیت مال المسلمین، و قال:

یحبس عنهم شرّه و ینفق علیه من بیت مالهم.» «۵»

قوله: الداعر: الخبیث المفسد، و الدعارة: سوء الخلق.

---

(۱). دعائم الإسلام: ۲: ۵۳۹ ح ۱۹۱۷- و عنه المستدرک ۱۷: ۴۰۳ ح ۴ و ۱۸: ۱۲۶ ح ۴.

(۲). التهذیب ۶: ۱۵۳ ح ۴- و عنه الوسائل ۱۱: ۶۹ ح ۲ و جامع احادیث الشیعة ۱۳: ۱۷۸ ح ۱.

(۳). انظر معجم رجال الحدیث ۱۹: ۲۱۵ الرقم ۱۳۲۰۶ و جامع الرواة ۲: ۳۰۳.

(۴). الخراج: ۱۴۹.

(۵). الخراج: ۱۵۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۲۴

هذا: و لکن دلالة غیر الأولی و الثانیة علی الانفاق علی مطلق المؤبدین مشکل فضلا عن غیرهم فیکون الأصل محکّما، الا ان یقال بالأولویة بیانه: لو امکن اثبات نفقة المخلد علی بیت المال مع انها تستلزم صرف مبالغ طائلة ما دام العمر و الحیاة، فاثبات وجوب نفقة المحبوس- موقتا- علی بیت المال بطریق أولی، و هو کما تری، لأنه اسراء للحکم من موضوع- علی فرض ثبوته فی المؤبد- الی موضوع آخر قیاسا من غیر دلیل یعتمد علیه.

أو یقال: بأن حفظ النظام الاسلامی و شئون الحکومة یقتضی ان یکون له ادارة و مراکز و نظم و میزانیة و مصارف، کلّها من بیت المال، کما هو المتداول فی یومنا هذا فی جمیع البلاد؛ اسلامیة کانت أم غیرها.

و هو أیضا کما تری لأنه لا منافاة بین حفظ النظام و بین کون نفقة المسجون علیه لا علی بیت المال.

أو یقال: بأن ترک ذلک یوجب عارا دولیا علی الدولة الاسلامیة و منقصة عالمیة و یوجب حربا اعلامیا ضد النظام الاسلامی فیصرف علی المسجون صیانة للوجه و دفعا للأعلام. لکنه استحسان محض لا دلیل علیه.

ثم ان بعض فقهائنا رضوان اللّه علیهم فصّل بین المتمکن و غیره فی السارق فی الثالثة و یؤیده ما روی عن أمیر المؤمنین (ع) فی کتاب الخراج کما مرّ.

أقول: و هو تفصیل جید و لکن البحث حول مستنده، لأن الکلام حول وجوب تحمل بیت المال نفقة المسجون، و اختصاص هذا الوجوب بما لو کان المسجون فقیرا یحتاج الی دلیل، نعم لا شک فی ان الفقیر غیر المتمکن؛ تتحمل الدولة الاسلامیة و بیت المال،

تـأمین احتیاجاته من سـهم الفقراء و المساکین- الزکاة- و لکن هـذا المعنی لا یختص بالمسـجون بل یصـرف علی الفقیر المحتاج من الزکوات و الصـدقات سواء المسـجون و غیره، و اما ما ذکر بعنوان التأییـد فهو مختص بالـداعر لا مطلقا، مع ضـعف سـنده، لکن ادعی بعض فقهائنا عدم الخلاف فیها، فکأن المسألة اجماعیة و متفق علیها فلا یبقی مورد لهذه المناقشات.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۲۵

آراء فقهائنا

۱- السید علی الطباطبائی: «و لو عاد فسرق مرة ثالثة حبس فی السجن دائما و انفق علیه من بیت المال مع فقره لا مطلقا» «۱».

۲- الفاضل الهندی: «فان عاد ثالثا خلّد السـجن حتی یموت أو یتوب و یری الإمام منه صـلاحا و اقلاعا و ان فی اطلاقه صلاحا، و انفق علیه من بیت المال ان لم یکن له ما ینفق علی نفسه..» «۲»

۳- الفاضل النراقی: «مؤنة المحبوس حال الحبس من ماله، و وجهه ظاهر و یشـکل الأمر لو لم یکن له شیء ظاهر و کان ینفق کل یوم بقرض أو بکسب قـدر مؤنته أو سؤال أو کلّ علی غیره و نحوها، بل قـد یغتنم المحبس لـذلک، و کذا الاشـکال فی مؤنة الحبس فانه یحتـاج الی مکـان و مراقب لئلا یهرب المحبوس، فان کان هناک بیت مال فالمئونتان علیه و إلّا فان بـذله خصـمه من ماله فلا اشـکال أیضا و الّا فتحمیله علی الحاکم ضـرر علیه منفی شـرعا فیعارض بأدلته ادلـة الحبس فیرجع الی أصل عدم وجوب الحبس علیه أو یقال بالتخییر فله اطلاقه و لا یجب علیه شیء.» «۳»

۴- الشـیخ محمـد حسن النجفی: «.. و کیف کـان فـإن سـرق ثالثـة حبس دائمـا حتی یموت أو یتوب و انفق علیه من بیت المال ان لم یکن له مال» «۴».

۵- السـید الیزدی: «فی مورد المـدیون المماطـل: الظاهر ان مؤنـة الحبس من بیت المال و اذا لم یکن فعلی المحبوس، و یحتمل کونها علی المحکوم له.» «۵»

۶- الشـیخ المامقـانی: «و لو سـرق ثالثـا لم یقطع منه شـیء بل یحبس حبسا دائما حتی یتوب أو یموت و ینفق علیه ما دامه محبوسا من بیت المال ان لم یکن له مال.» «۶»

---

(۱). ریاض المسائل ۱۶: ۱۳۱.

(۲). کشف اللثام ۲: ۲۴۹.

(۳). مستند الشیعة ۲: ۵۴۹.

(۴). جواهر الکلام ۴۱: ۵۳۳.

(۵). العروة الوثقی ۳: ۵۶ مسألة ۱۳.

(۶). مناهج المتّقین: ۵۰۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۲۶

۷- الشـیخ الکنی: قـال فی المـدیون الـذی یـدّعی الاعسـار: «ثم ان نفقته مـا دام فی الحبس فی ماله ان لم یکن هناک مال معـدّ لنفقة المحبوسـین مطلقـا، و ان لـم یکن شـیء منهمـا و لاـ من یـداینه انفـق علیه من بیت المـال و مع عـدمه فـالمتمکنون منه سـواء من غیر اختصاص بالمسـتحق و کونه لمصـلحته لا یصـلح للتخصـیص و اما مؤنة الحبس من مفتاح و حافظ و نحوهما فان بذلها باذل و إلّا فمن بیت المال و إلّا فیقوی کونها علی المستحق لکونه وسیلة الی استنقاذ حقه کمئونة نقل الشهود من بعید و ثمن القرطاس و مؤنة احضار المدعی علیه و نحو ذلک.» «۱»

۸- الامام الخمینی: «.. و ان سرق ثالثا حبس دائما حتی یموت و یجری علیه من بیت المال ان کان فقیرا.» «۲»

۹- السید الخوئی: «.. و ان سرق ثالثة حبس دائما و انفق علیه من بیت المال.. من دون خلاف و اشکال فی البین.» «۳»

۱۰- الشیخ الوالد: «و ان عاد ثالثا خلّد فی السجن دائما حتی یموت و انفق علیه من بیت المال ان لم یکن له مال» «۴».

السبزواری: «الثالث: من سرق ثالثة مع ذلک یحبس دائما حتی یموت و یجری علیه من بیت المال ان لم یکن له مال.

قال فی الشرح: اما الإجراء من بیت المال فللإجماع و النصوص...،

و اما اعتبار الفقر: فلأنه المنساق من الأدلة، مضافا الی ظهور اجماع الأجلة فیجیره الحاکم بالاتفاق علی نفسه مباشرة او تسبیبا.» «۵»

آراء المذاهب الاخری

۱۱- ابو بکر الشیبانی: «فلو ان امرأة الرجل ارتدت عن الإسلام بانت منه و لم یکن لها علیه نفقة لأن الفرقة جاءت من قبلها بسبب هو معصیة.. و الفرق ان المرتدة تحبس لحق الشرع فلا تبقی محبوسة لحق الزوج.» «۶»

۱۲- ابو یوسف: «و اما ما سألت عنه یا أمیر المؤمنین من أمر أهل الدعارة و الفسق و التلصص اذا اخذوا فی شیء من الجنایات و حبسوا هل یجری علیهم ما یقوتهم فی

---

(۱). القضاء: ۲۱۲.

(۲). تحریر الوسیلة ۲: ۴۴۰ مسألة ۱.

(۳). مبانی تکملة المنهاج ۱: ۳۰۴.

(۴). ذخیرة الصالحین ۸: ۵۵.

(۵). مهذب الأحکام ۲۸: ۹۸.

(۶). النفقات: ۶۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۲۷

الحبس؟ و الذی یجری علیهم من الصدقة أو من غیر الصدقة، و ما ینبغی أن یعمل به فیهم؟ قال: لا بد لمن کان فی مثل حالهم اذا لم یکن له شیء یأکل منه لا مال و لا وجه شیء یقیم به بدنه أن یجری علیه من الصدقة أو من بیت المال، من ای الوجهین فعلت فذلک موسع علیک و أحبّ إلیّ أن تجری من بیت المال علی کل واحد منهم ما یقوته، فانه لا یحل و لا یسع الّا ذلک. قال: و الأسیر من أسری المشرکین لا بد أن یطعم و یحسن الیه حتی یحکم فیه فکیف برجل مسلم قد أخطأ أو أذنب؛ یترک یموت جوعا؟ و انما حمله علی ما صار الیه القضاء (الفضلة) أو الجهل. و لم تزل الخلفاء یا أمیر المؤمنین تجری علی أهل السجون ما یقوتهم فی طعامهم و ادمهم و کسوتهم الشتاء و الصیف و أوّل من فعل ذلک علی بن أبی طالب کرم اللّه وجهه بالعراق » «... ۱».

۱۳- و قال أیضا حول نفقة العبد الآبق: «و ینبغی أن یتقدم فی الاجراء علی هؤلاء الاباق الی ان یباعوا کما یجری علی من فی الحبس علی ما کنت قدرت لکل امرئ منهم و لیکن الاجراء علیهم من بیت مال المسلمین.» «۲».

۱۴- و قال السرخسی فی نفقة المحبوس بالکفالة: «خاصم رجل ابنا لشریح الی شریح کفل له برجل علیه دین فحبسه فلما کان اللیل قال: اذهب الی عبد اللّه بفراش و طعام؛ و کان ابنه یسمی عبد اللّه.» «۳»

۵ قول: لعل هذا من جهة الابوة و البنوّة لا من بیت المال.

۱۵- علاء الدین السمرقندی: «و اما اذا کانت محبوسة بالدین قبل النقلة، فان کانت تقدر علی ان تخلی بینه و بین نفسها فلها النفقة و الّا فلا، لأنّ هذا حبس بحق و هذا اذا کانت لا تقدر علی أداء الدین، فامّا اذا کانت تقدر و لا تؤدی تسقط لتقصیر منها، فاما اذا طلبت

النفقة و لیست بمریضة و لا محبوسة و هی بالغة ففرض لها النفقة ثم مرضت أو حبست: لم تبطل نفقتها لأن النفقة قد وجبت بتسلیم النفس من غیر مانع الماوردی: «یجوز للأمیر فیمن تکررت منه الجرائم و لم ینزجر عنها بالحدود أن یستدیم حبسه إذ استضر الناس بجرائمه حتی یموت بعد أن یقوم بقوته و کسوته من بیت المال لیدفع ضرره عن الناس و إن لم یکن ذلک للقضاة. ۲۲۰ الاحکام السلطانیة

---

(۱). الخراج: ۱۴۹- و عنه التراتیب الاداریة ۱: ۳۰۰.

(۲). الخراج: ۱۸۴.

(۳). المبسوط ۲۰: ۸۸- السنن الکبری ۶: ۷۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۲۸

عن الوطء، فاعتراض المانع لا یسقط النفقة کالحیض.» «۱»

۱۶- المرداوی: «قال فی الرعایة: من عرف بأذی الناس و مالهم، حتی بعینه و لم یکف: حبس حتی یموت، و قال فی الأحکام السلطانیة: للوالی فعله، لا للقاضی، و نفقته من بیت المال لدفع ضرره.» «۲»

۱۷- احمد بن یحیی: «و نفقة المحبوس من ماله ثم من بیت المال ثم من خصمه قرضا أو اجرة، و اجرة السجان و الاعوان من مال المصالح ثم من ذی الحق کالمقتص.» «۳»

۱۸- النزوی: «اما ما حبسها (أی المرأة) به مع الحاکم من حبس المتهم و غیر ذلک مما یکون فیه الأدب الذی لا مخرج لها منه و لا تقدر علی فکاک نفسها فعلیه نفقتها علی هذا، لأنه هو حبسها و عرضها للحبس، و لا حق علیها فیه فتؤدّیه و کذلک ان کان شیء من الحقوق، و کان هو یعلم انها معسرة فعلیه نفقتها علی هذا، لأنه لو صح ذلک مع الحاکم لم یحبسها اذا کانت معسرة و لا یجوز له هو ان یحبسها اذا کانت معسرة بالحق، و ذلک انهم قالوا: اذا حبست علی شیء من الحقوق أو الدیون لم یکن لها نفقة.» «۴»

۱۹- الجزیری: «المالکیة: یجب علی الامام ان یمهل المرتد ثلاثة ایام.. و یطعم فی الحبس و یسقی من ماله.» «۵»

الفصل الثالث عشر لو مرض فی السجن فعلی من تکالیفه

من الذی یتحمل مسئولیة نفقة المسجون لو مرض و احتاج الی علاج فهل یکون علیه أو علی بیت المال لقد تعرض فقهاؤنا لهذا النوع ضمن مرض المحدود من اجراء الحد علیه.

و ترددوا فی المتحمل لهذه المسئولیة.

فیحتمل أن یکون علیه لان السبب الاصلی هو نفس المحدود و یحتمل ان یکون علی بیت المال لان المرض جاء من ناحیة الحد.

قال السبزواری: لو مرض المحدود من اجراء الحد علیه فهل یجب علی الحاکم الشرعی مداواته أم لا؟ وجهان قال فی الشرح: من أن المرض جاء من ناحیة الحد فصار إجراء الحکم الشرعی سببا لمرضه فیجری علیه من بیت المال المعد لمصالح المسلمین و هذا منها و من أن السبب الأصلی جاء من نفس المحدود فیکون المرض من تبعاته، فلا یکون الضمان علی الحاکم و من بیت المال. نعم لو کان المرض من لوازم اجراء الحد کالجرح الحاصل من القطع، یکون ذلک من بیت المال، لما مر من قول علی ع: «فداو کلومهم» و ما عن نبینا الاعظم ص: اذهبوا فاقطعوا یده ثم احسموه» و غیرهما من الاخبار و لکن یستفاد من قول علی ع: فاحسن القیام علیهم، فاذا برءوا فأعلمنی.

و عنه أیضا: و أمر بأیدیهم أن تعالج فأطعمهم السمن و العسل و اللحم حتی برءوا إن مقتضی الامتنان و السهولة الشرعیة أن یکون ذلک من بیت المال. و الله العالم «۶» أقول: لو قلنا إن نفقة السجین علی بیت المال مع فقره أو مطلقا و مصارف العلاج أیضا یعد من

النفقة، فالأمر واضح. إلا أن يفصل بين أنواع السجناء- السارق و غيره.

الفصل الرابع عشر تحريم التعذيب لانتزاع الاقرار

اشارة

لو توقف اخذ الاقرار و الاعتراف من المتهم على الضرب و الحبس و التعذيب، أو

---

(۱). تحفة الفقهاء ۱: ۱۵۸.

(۲). الانصاف ۱۰: ۲۴۹- انظر ۹: ۳۸۱.

(۳). عيون الازهار: ۴۶۹.

(۴). المصنّف: ۴۲۴.

(۵). الفقه على المذاهب الاربعة ۵: ۴۲۴.

(۶). تهذيب الأحكام ۲۸: ۱۰۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۲۹

التهديد بذلك، فهل يجوز ذلك و هل يكون الاقرار حينئذ نافذا؟ ظاهر الأدلة و النصوص و الفتاوى عدمه، و قد نقل فی كتب التاريخ موارد ربما يوهم بالجواز: منها ما رواه الواقدی فی قصة كنانة بن أبی الحقيق- رأس يهود خيبر- حيث أمر النبی (ص) من يعذبه حتى مات، و منها فی قصة حاطب- حين هدد على (ع) المرأة- التی أخذت كتاب حاطب، حتى اخرجته.

و قد اعتمد بعض المعاصرين فی جواز تعذيب كاتم الحقيقة على هذه القضايا، كما اعتمد البعض الآخر فی جواز التعزير، لحفظ النظام و دفع الفتنة، أو تقوية الإسلام، و عن بعض العامة جواز ضرب السارق لإظهار المال المسروق، و عن بعض آخر منهم: جواز ضرب المتهم بالقتل، للإقرار. و فيما يلی النصوص و الآثار ثم الآراء:

أ- الروايات و الآثار

اشارة

۱- الكافی: «على بن محمد بن بندار، عن احمد بن أبی عبد اللّه، عن أبيه، عن أبی البختری، عن أبی عبد اللّه عليه السلام: ان أمير المؤمنين عليه السلام قال: من اقر عند تجريد أو تخويف أو حبس أو تهديد فلا حد عليه.» «۱»

ضعّفه المجلسی فی المرآة «۲»، و قال فی الملاذ: «ضعيف و عليه العمل.» «۳»

و قال والده العلّامة: «و عمل اكثر الاصحاب عليه و ضعفه منجبر بالشهرة و بموافقته للأصول، و يمكن الجمع بحمل الاقرار بدون الاتيان بالسرقة.» «۴»

أقول: و دلالتها واضحة، فهی تنفی موجب الحد بمجرد الاعتراف خوفا من الحبس و و.. سواء كان فی مورد السرقة أو الأمر بالقتل و.. و هی و ان كانت ضعيفة و لكنها معمولة بها،

---

(۱). الكافی ۷: ۲۶۱ ح ۶- انظر التهذيب ۱۰: ۱۴۸ ح ۲۳- و عنهما الوسائل ۱۸: ۴۹۷ ح ۲- الجعفريات: ۱۲۲- دعائم الإسلام ۲: ۴۶۶ ح ۱۶۵۵- و عنه المستدرک ۱۶: ۳۲ ح ۱.

(۲). مرآة العقول ۲۳: ۴۰۵.

(۳). ملاذ الاخیار ۱۶: ۲۹۵.

(۴). روضة المتقین ۱۰: ۲۳۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۳۰

۲- و فیه: «علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن النوفلی، عن السکونی، عن أبی عبد اللّه (ع) قال: قال رسول اللّه (ص): ان أبغض الناس الی اللّه عز و جلّ رجل جرد ظهر مسلم بغیر حق.» «۱»

و رواه فی الدعائم بزیادة: «و من ضرب فی غیر حق من لم یضربه أو قتل من لم یقتله.» «۲»

۳- و فیه: «علی بن ابراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن هشام بن سالم، عن سلیمان بن خالد قال: سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن رجل سرق سرقة فکابر عنها فضرب فجاء بها بعینها، هل یجب علیه القطع؟ قال: نعم، و لکن لو اعترف و لم یجیء بالسرقة لم تقطع یده لأنه اعترف علی العذاب.» «۳»

و رواه الشیخ فی التهذیب. «۴»

قال العلامة المجلسی: «حسن» «۵» و قال والده: «فی الحسن کالصحیح» «۶».

أقول: و هی کالروایة السابقة، اذ فی الذیل تعلیل بقوله لأنه اعترف علی العذاب، و المعنی: ان الاعتراف لو کان عن التعذیب أو التخویف فلا أثر له شرعا.

۴- العلل: «و بهذا الاسناد- محمد بن الحسن عن الحسن بن الحسن بن ابان، عن اسماعیل بن خالد- عن أبی جعفر (ع): ان اول من استحل الامراء العذاب، لکذبة کذّبها انس بن مالک علی رسول اللّه (ص): سمر ید رجل الی الحائط و من ثم استحل الامراء العذاب.» «۷»

۵- التهذیب: «عنه (أی محمد بن الحسن الصفار) عن الحسن بن موسی الخشاب، عن غیاث بن کلوب عن اسحاق بن عمار عن أبی جعفر علیه السلام عن أبیه علیه

---

(۱). الکافی ۷: ۲۶۰ ح ۲- انظر مرآة العقول ۲۳: ۴۰۴.

(۲). دعائم الإسلام ۲: ۴۴۴ ح ۱۵۵۱- و عنه المستدرک ۱۸: ۲۷ ح ۱.

(۳). الکافی ۷: ۲۲۳ ح ۹- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۹۷ ح ۱. علل الشرائع ۲: ۵۳۵ الباب ۳۲۳ ح ۱ و بطریق آخر و عنه البحار ۷۶: ۱۸۴ ح ۷.

(۴). التهذیب ۱۰: ۱۰۶ ح ۲۸.

(۵). مرآة العقول ۲۳: ۳۴۶.

(۶). روضة المتقین ۱۰: ۲۳۶.

(۷). علل الشرائع ۲: ۵۴۱ ح ۱۸- و عنه البحار ۷۶: ۲۰۳ ح ۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۳۱

السلام: ان علیا کان یقول: لا قطع علی احد تخوف من ضرب و لا قید و لا سجن و لا تعنیف الّا ان یعترف، فان اعترف قطع، و ان لم یعترف سقط عنه لمکان التخویف.» «۱»

و وثّقها المجلسی الأول فی الروضة «۲».

قال الفیض: «المراد بالاعتراف الذی یکون من قبل نفسه من دون تکلیف و تخویف» الوافی ۱۵: ۴۱۲ ح ۱۵۳۷۹.

أقول: و ان کان موردها السرقة و القطع، و لکن الاستدلال انما هو بذیل الروایة و هو التعلیل بقوله: (لمکان التخویف) فهی علة منصوصة و هذا بمنزلة کبری کلیة و هی:

کل مورد کان الاعتراف لأجل التخویف و التهدید فلا یترتب علیه شیء.

۶- الدعائم: «عنه (ع) انه قال: من اقرّ بحد علی تخویف أو حبس أو ضرب لم یجز ذلک علیه و لا یحد.» «۳»

۷- و فیه: «و عن علی.. و قال: لا یجوز علی رجل قود و لا حد باقرار بتخویف و لا حبس و لا ضرب و لا قید.» «۴»

۸- مسند زید: «حدثنی زید بن علی، عن أبیه، عن جده، عن علی- رضی اللّه عنهم- قال: لما کان فی ولایة عمر اتی بامرأة حامل، فسألها عمر، فاعترفت بالفجور فأمر عمر أن ترجم فلقیها علی بن أبی طالب (رضی اللّه عنه) فقال: ما بال هذه؟ قالوا أمر بها عمر أن ترجم، فردّها علی- رضی اللّه عنه- فقال: امرت بها ان ترجم؟ فقال: نعم، اعترفت عندی بالفجور، فقال علی رضی اللّه عنه: هذا سلطانک علیها فما سلطانک علی ما فی بطنها؟ قال: ما علمت انها حبلی؟ قال أمیر المؤمنین رضی اللّه عنه: ان لم تعلم فاستبرئ رحمها ثم قال (رضی اللّه عنه): فلعلک انتهرتها أو أخفتها؟ قال: قد کان ذلک، فقال: ا و ما سمعت رسول اللّه (ص) یقول: لا حدّ علی معترف بعد بلاء، انه من قیدت أو حبست أو تهددت فلا اقرار له، قال: فخلی عمر سبیلها، ثم قال: عجزت

---

(۱). التهذیب ۱۰: ۱۲۸ ح ۱۲۸- و عنه الوسائل ۱۸: ۴۹۸ ح ۳.

(۲). روضة المتقین ۱۰: ۲۳۶.

(۳). دعائم الإسلام ۲: ۴۶۶ ح ۱۶۵۵- و عنه المستدرک ۱۸: ۱۲۷ ح ۱، و فیه: لم یجر بدل، لم یجز.- البحار ۷۹: ۳۲ ح ۱ قرب الإسناد ۳۷.

(۴). دعائم الإسلام ۲: ۴۰۸ ح ۱۴۲۰- و عنه المستدرک ۱۸: ۲۷۳ ح ۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۳۲

النساء أن تلد مثل علی بن أبی طالب، لو لا علی، لهلک عمر.» «۱»

۹- المصنف: «اخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن أیوب عن ابن سیرین قال:

وهّب قوم غلاما حتی اعترف لهم ببعض ما أرادوا ثم أنکر بعد فخاصموه الی شریح، فقال: هو هذا ان شاء اعترف و لم یجز اعترافه بالتهدید.» «۲»

۱۰- و فیه: «اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهری قال: لا یجوز الاعتراف بعد عقوبة فی حد و لا غیره.» ۳

۱۱- و فیه: «اخبرنا عبد الرزاق عن الثوری عن عبد الرحمن بن عبد اللّه عن القاسم بن عبد الرحمن عن شریح، قال: القید کره و الوعید کره، و السجن کره، و الضرب کره.» «۴»

۱۲- و فیه: «اخبرنا عبد الرزاق عن الثوری، عن الشیبانی، عن حنظلة، عن أبیه، عن عمر بن الخطاب، قال: لیس الرجل أمینا علی نفسه اذا أوجعته، أو أوثقته، أو ضربته». «۵»

۱۳- و فیه: «اخبرنا عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن طاوس عن عکرمة بن خالد، ان عمر بن الخطاب اتی بسارق فاعترف، قال: أری ید رجل ما هی بید سارق، فقال الرجل: و اللّه ما أنا بسارق و لکنهم تهددونی، فخلی سبیله، و لم یقطعه.» «۶»

۱۴- و فیه: «اخبرنا عبد الرزاق، عن محمد بن مسلم، عن ابراهیم بن میسرة، ان رجلا کان مع قوم یتهمون بهوی، فأصبح یوما قتیلا، فاتهم به رجل من القوم، فأرسل له عمر بن عبد العزیز، و امر بالسیاط فقال الرجل: ایها المسلمون! انی و اللّه ما قتلته، و ان جلدنی لأعترفن، فأمر به عمر فاستحلف و خلی سبیله.» «۷»

۱۵- ابو داود: «حدثنا عبد الوهاب بن نجده، ثنا بقیة، ثنا صفوان، ثنا ازهر بن

(۱). مسند زید ۲۹۹.

(۲) ۲ و ۳. مصنف عبد الرزاق ۱۰: ۱۹۲ ح ۱۸۷۸۹ و ۱۸۷۸۶.

(۴). مصنف عبد الرزاق ۱۰: ۱۹۲ ح ۱۸۷۹۱.

(۵). مصنف عبد الرزاق ۱۰: ۱۹۳ ح ۱۸۷۹۲- انظر الخراج: ۱۷۵.

(۶). مصنف عبد الرزاق ۱۰: ۱۹۳ ح ۱۸۷۹۳.

(۷). مصنف عبد الرزاق ۱۰: ۱۹۲ ح ۱۸۷۹۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۳۳

عبد اللّه الحرازی، ان قوما من الکلاعیین سرق لهم متاع، فاتهموا اناسا من الحاکة، فاتوا النعمان بن بشیر صاحب النبی صلّی اللّه علیه و سلّم، فحبسهم ایّاما ثم خلّی سبیلهم. فاتوا النعمان فقالوا: خلیت سبیلهم بغیر ضرب و لا امتحان؟! فقال النعمان:

ما شئتم، ان شئتم ان اضربهم فان خرج متاعکم فذاک و الّا اخذت من ظهورکم مثل ما اخذت من ظهورهم، فقالوا: هذا حکمک؟ فقال: هذا حکم اللّه و حکم رسوله صلّی اللّه علیه و سلّم، قال أبو داود: انّما أرهبهم بهذا القول، أی: لا یجب الضرب الّا بعد الاعتراف.» «۱»

۱۶- الخراج: «حدثنی محمد بن اسحاق عن الزهری قال: اتی طارق بالشام برجل قد اخذ فی تهمة سرقة فضربه، فأقرّ به فبعث به الی عبد اللّه بن عمر یسأله عن ذلک، فقال ابن عمر: لا یقطع فانه انما اقر بعد ضربه ایّاه.» «۲»

۱۷- و فیه: «و حدثنا هشام بن عروة، عن أبیه، عن سعید بن زید انه مرّ علی قوم قد اقیموا فی الشمس فی بعض ارض الشام، فقال: ما شأن هؤلاء؟ فقیل له: أقیموا فی الشمس فی الجزیة، قال: فکره ذلک و دخل علی أمیرهم و قال: انی سمعت رسول اللّه (ص) یقول: من عذّب الناس عذّبه اللّه» «۳».

۱۸- و فیه: «و حدثنا هشام بن عروة، عن أبیه: ان عمر بن الخطاب مرّ بطریق الشام و هو راجع فی مسیره من الشام علی قوم قد اقیموا فی الشمس یصب علی رءوسهم الزیت، فقال: ما بال هؤلاء؟ فقالوا: علیهم الجزیة لم یؤدوها فهم یعذبون حتی یؤدّوها، فقال عمر: فما یقولون هم و ما یعتذرون به فی الجزیة؟ قالوا: یقولون:

لا نجد، قال: فدعوهم لا تکلفوهم ما لا یطیقون، فانی سمعت رسول اللّه (ص) یقول:

لا تعذبوا الناس فان الذین یعذبون الناس فی الدنیا یعذبهم اللّه یوم القیامة، و أمر بهم

(۱). سنن ابی داود ۴: ۱۳۵ ح ۴۳۸۲- انظر مصنّف ابن ابی شیبة ۹: ۵۲۰ الباب: ۱۴۲۲.

(۲). الخراج: ۱۷۵.

(۳). الخراج: ۱۲۵- انظر المحلی ۱۱: ۱۳۱- و اورده الطبرانی فی الکبیر ۲۲: ۱۷۰ ح ۴۳۶ و فیه: حبستهم فی الجزیة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۳۴

فخلّی سبیلهم.» «۱»

آراء فقهائنا

۱- الشیخ الطوسی: «و لا یجب القطع و لا ردّ السرقة علی من اقرّ علی نفسه تحت ضرب أو خوف.» «۲»

۲- المحقق الحلی: «و یشترط فی المقر:.. الاختیار.. و کذا لو اقرّ مکرها و لا یثبت به حد و لا غرم، فلو ردّ السرقة بعینها بعد الاقرار

بالضرب، قال فی النهایة: یقطع و قال بعض الأصحاب: لا یقطع، لتطرق الاحتمال الی الاقرار اذ من الممکن أن یکون المال فی یده من غیر جهة السرقة، و هذا حسن.» «۳»

۳- یحیی بن سعید: «و لا حد علی مکره و لا علی من أقرّ اکراها.» «۴»

۴- العلامة الحلی: «لو أقرّ المکره لم ینفذ اقراره لا- فی القطع و لا- فی الغرم فلو اتهم بالسرقة فأنکر فضرب و اعترف ثم ردّ السرقة بعینها، قال الشیخ (ره): یقطع و قیل لا یقطع لاحتمال کون المال فی یده من غیر جهة السرقة و هو جید.» «۵»

۵- الشیخ محمد حسن النجفی: «فلو اکره علی الاقرار لم یصح بلا خلاف و لا اشکال..» «۶»

۶- الامام الخمینی: «یعتبر فی المقر البلوغ ... و الاختیار فلا اعتبار.. و کذا المکره..» «۷»

۷- السید الگلپایگانی: «لو حبس المتهم أو جرد أو هدد فأقرّ لشیء یوجب الحد ۸- السبزواری: «لو مات بالتعذیب للإقرار، یکون من العمد و فیه القصاص و قال فی الشرح:

لعدم إذن الشارع فی التعذیب للإقرار فیثبت القصاص إن مات الشخص بالتعذیب لأنه من القتل العمدی ثم قال: نعم لو کان ذلک لأجل مصلحة یراها الحاکم الشرعی کما فی التعزیرات ففیه الدیة.

قال فی الشرح: لما تقدم من أن خطأ الحاکم الشرعی فی بیت المال» مهذب الاحکام ۲۹: ۶۷

---

(۱). الخراج: ۱۲۵- انظر المحلی ۱۱: ۱۳۱- و اورده الطبرانی فی الکبیر ۲۲: ۱۷۰ ح ۴۳۶- و فیه: حبستهم فی الجزیة.

(۲). النهایة: ۷۱۸.

(۳). شرایع الإسلام ۴: ۱۷۶.

(۴). الجامع للشرائع: ۵۵۲.

(۵). تحریر الاحکام ۲: ۲۳۰.

(۶). جواهر الکلام ۴۱: ۲۸۰/ الحدود- انظر ۳۲: ۱۰ و ۳۵: ۱۰۴.

(۷). تحریر الوسیلة ۲: ۴۴ مسألة ۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۳۵

هل یجری الحد علیه أم لا؟ ج: من أقر عند الحبس أو التخویف أو التجرید أو التهدید لم یلزم علیه الحد.» «۱»

أقول هذا بالنسبة إلی غیر الإقرار بالسرقة و ردها- تحت الضرب- إذ یجب فیها القطع کما علیه الشیخ فی النهایة و وافقه العلامة الحلی و لذلک لوجود المقتضی- و هو المال المسروقة عنده- و لما رواه سلیمان بن خالد. انظر المختلف ۹: ۲۲۳ التهذیب ۱۰: ۱۰۶ ح ۴۱۱.

آراء المذاهب الاخری

۹- الخراج: «کتب عمر بن عبد العزیز.. فمر و لا تک جمیعا بالنظر فی أمر المحبوس..

و تقدم الیهم ان لا یسرفوا فی الأدب و لا یتجاوزوا بذلک الی ما لا یحل و لا یسع، فانه بلغنی انهم یضربون الرجل فی التهمة و الجنایة الثلاثمائة و المائتین و أکثر و أقل، و هذا مما لا یحل و لا یسع، ظهر المؤمن حمی إلّا من حق یجب بفجور أو قذف أو سکر أو تعزیر لأمر أتاه لا یجب فیه حد و لیس یضرب فی شیء من ذلک کما بلغنی ان ولاتک یضربون، و ان رسول اللّه (ص) قد نهی عن ضرب المصلین.» «۲»

۱۰- ابو یوسف: «و من ظن به أو توهم علیه سرقة أو غیر ذلک فلا ینبغی أن یعزر بالضرب و التوعد و التخویف، فانّ من أقرّ بسرقة أو بحد أو بقتل و قد فعل ذلک به فلیس اقراره ذلک بشیء و لا یحل قطعه و لا اخذه بما أقرّ به.» «۳»

۱۱- ابن حزم: «لا یحل الامتحان فی شیء من الأشیاء بضرب و لا بسجن و لا بتهدید، لأنه لم یوجب ذلک قرآن و لا سنة ثابتة و لا اجماع.» «۴»

۱۲- السمرقندی: «و اما إذا اکره علی الاقاریر فلا یصح، سواء کان بالمال أو الطلاق أو العتاق و نحو ذلک، لأنّ الإقرار اخبار، و الخبر الذی ترجح کذبه لا یکون حجة، و الاکراه دلیل رجحان الکذب و لکن هذا اذا کان الاکراه بوعید شیء معتبر عند الناس حتی یکون نافیا للضرر و یختلف باختلاف حال المکره من الشرف و الدناءة و الضعف و القوة حتی قال اصحابنا: بأن السوط الواحد و القید و الحبس فی الیوم الواحد، اکراه فی حق بعض الناس و لیس باکراه فی حق البعض، فیکون

طبسی، نجم الدین، موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، در یک جلد، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم - ایران، اول، ه ق موارد السجن فی النصوص و الفتاوی؛ ص: ۵۳۵

---

(۱). مجمع المسائل ۳: ۲۱۰ مسألة ۸۱.

(۲). الخراج: ۱۵۱.

(۳). الخراج: ۱۷۵.

(۴). المحلی ۱۱: ۱۴۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۳۶

مفوضا الی رأی القاضی المجتهد، لاختلاف أحوال الناس فیه.» «۱»

۱۲- ابن تیمیة: «فیمن اتهم بقتیل فهل یضرب لیقر أم لا؟ و الجواب: ان کان هناک لوث و هو ما یغلب علی الظن انه قتله جاز لأولیاء المقتول أن یحلفوا خمسین یمینا و یستحقوا دمه، و اما ضربه لیقرّ فلا یجوز إلّا مع القرائن التی تدل علی انه قتله، فانّ بعض العلماء جوز تقریره بالضرب فی هذه الحال و بعضهم منع من ذلک مطلقا. «۲»

و قال: مسألة: فی شخصین اتهما بقتیل فامسکا و عوقبا العقوبة المؤلمة، فاقر احدهما علی نفسه و علی رفیقه و لم یقر الآخر و لا اعترف بشیء فهل یقبل قوله أم لا؟

الجواب: ان شهد شاهد مقبول علی شخص أنه قتله، کان لأولیاء المقتول أن یحلفوا خمسین یمینا و یستحقون الدم، و کذلک ان کان هناک لوث یغلب علی الظن الصدق، و إلّا حلف المدعی علیه و لا یؤاخذ بلا حجة.» «۳»

۱۳- ابن عابدین: «لا یضرب المحبوس الّا فی ثلاث: اذا امتنع عن کفارة الظهار، و الانفاق علی قریبه و القسم بین نسائه بعد وعظه.» «۴»

۱۴- السید سابق: «و یحرم ضرب المتهم لما فیه من اذلاله و اهدار کرامته و قد نهی رسول اللّه (ص) عن ضرب المصلین: أی المسلمین. و هل یضرب اذا اتهم بالسرقة؟ فیه رأیان: فالرأی المختار عند الاحناف، و عند الغزالی من الشافعیة: ان المتهم بالسرقة لا یضرب لاحتمال کونه بریئا، فترک الضرب فی مذنب أهون من ضرب بریء، و فی الحدیث: لأن یخطئ الامام فی العفو خیر من أن یخطئ فی العقوبة، و اجاز مالک سجن المتهم بالسرقة، و اجاز الصحابة أیضا ضربه لإظهار المال المسروق من جهته، و جعل السارق عبرة لغیره من جهة اخری. و متی أقرّ فی هذه الحال، فانّه لا قیمة لإقراره لأنه یشترط فی الاقرار الاختیار، و هنا انما اقر تحت ضغط التعذیب.» «۵»

---

(۱). تحفة الفقهاء ۳: ۲۷۷.

(۲). الفتاوی الکبری ۴: ۲۲۸.

(۳). الفتاوی الکبری ۴: ۲۳۰- انظر ص ۲۲۶ أیضا.

(۴). رد المحتار علی الدر المختار ۴: ۳۱۴.

(۵). فقه السنة ۱۴: ۸۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۳۷

ب- النصوص التی توهم بالجواز

۱- الدعائم: «و عن علی (ع) انه رخص فی تقریر المتهم بالقتل و التلطف فی استخراج ذلک منه.» «۱»

أقول: مع ضعف سندها لا دلالة فیها علی التخویف و التهدید و موردها القتل فقط.

۲- الواقدی: «ان کنانة بن أبی الحقیق- رأس یهود خیبر- صالح رسول اللّه (ص) علی حقن دماء من فی حصونهم من المقاتلة و ترک الذریة لهم و یخرجون من خیبر و ارضها بذراریهم، و یخلون بین رسول اللّه (ص) و بین ما کان لهم من مال أو ارض، و علی الصفراء و البیضاء و الکراع و الحلقة و علی البز الا ثوبا علی ظهر انسان، فقال رسول اللّه (ص): و برئت منکم ذمة اللّه و ذمة رسوله ان کتمتونی شیئا فصالحه علی ذلک. و ارسل رسول اللّه (ص) الی الأموال فقبضها، الأول فالأول و بعث الی المتاع و الحلقة فقبضها فوجد الدروع مائة درع و السیوف اربعمائة سیف و ألف رمح و خمسمائة قوس عربیة بجعابها. فسأل رسول اللّه (ص) کنانة عن کنز آل الحقیق و حلی من حلیهم کان یکون فی مسک- جلد جمل- فقال: یا أبا القاسم: انفقناه فی الحرب فلم یبق منه شیء و حلف علی ذلک و وکد الایمان، فقال رسول اللّه (ص): برئت منک ذمة اللّه و ذمة رسوله ان کان عندک، قال نعم فأشهد علیه جماعة من اصحابه و عشرة من الیهود ثم سأل رسول اللّه (ص) ثعلبة بن سلام بن أبی الحقیق- و کان رجلا ضعیفا- عن الکنز؟ فقال: لیس لی علم غیر انّی قد کنت أری کنانة یطوف کل غداة بخربة کذا، فان کان شیء دفنه فهو فیها. فأرسل رسول اللّه (ص) نفرا من المسلمین مع ثعلبة فاستخرجوا الکنز من الخربة، فلما اخرج الکنز، أمر رسول اللّه (ص) الزبیر أن یعذب کنانة بن أبی الحقیق حتی یستخرج کل ما عنده فعذبه الزبیر حتی جاءه بزند یقدحه فی صدره و اخیرا أمر رسول اللّه (ص) بدفعه الی محمد بن مسلمة یقتله بأخیه فقتله و کذلک أمر بابن أبی الحقیق الاخر، فعذب ثم دفع الی أولیاء بشر بن البراء فقتل به و استحل

---

(۱). الدعائم ۲: ۴۰۷ ح ۱۴۲۰- و عنه المستدرک ۱۸: ۲۸۳ ح ۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۳۸

رسول اللّه (ص) بذلک أموالهما و سبی ذراریهما، و کان فی مسک الجمل اسورة الذهب و دمالج الذهب و خواتیم الذهب و غیرها.» «۱»

۳- ابن هشام: «و اتی رسول اللّه (ص) بکنانة بن الربیع و کان عنده کنز بنی النضیر فسأله عنه فجحد ان یکون یعرف مکانه، فأتی رسول اللّه (ص) رجل من یهود، فقال لرسول اللّه (ص): إنی رأیت کنانة یطیف بهذه الخربة کل غداة، فقال رسول اللّه (ص) لکنانة: أ رأیت إن وجدناه عندک، أ أقتلک؟ قال نعم، فأمر رسول اللّه (ص) بالخربة فحفرت، فاخرج منها بعض کنزهم ثم سأله عما بقی، فأبی أن یؤدّیه، فأمر به رسول اللّه (ص) الزبیر بن العوام، فقال: عذّبه حتی تستأصل ما عنده. فکان الزبیر یقدح بزند فی صدره «۲» حتی اشرف علی نفسه ثم دفعه رسول اللّه (ص) الی محمد بن مسلمة فضرب عنقه بأخیه محمود بن مسلمة.» «۳»

أقول: یرد علیه أولا ضعف السند لأن التاریخ اکثره مراسیل و فیه المدسوس و الاسرائیلیات سیما هذه النقاط التی تستهدف تشویه صورة الإسلام و سمعته.

ثانیا: ان کنانة کان مهدور الدم لمحاربته.

ثالثا: کان مطلوبا بالدم لقتله محمود بن مسلمة، و لعل التعذیب من باب الاقتصاص حیث انه عذب محمود بن مسلمة.

رابعا: ان النبی (ص) اشترط علیه اوّلا القتل و أشهد علی ذلک عشرة من الیهود فیما لو عثر علی الأموال التی اخفاها کنانة. فتأمّل، لعلها قصة فی واقعة و علیه: فکیف یقاس المورد، بتعذیب أو حبس المسلم علی جریمة لم تثبت بعد بل یراد اثباتها بمعونة الحبس و التعذیب أو التهدید بهما، اضف الی ذلک کله: انها قضیة فی واقعة.

۴- و فیه: «لما اجمع رسول اللّه (ص) المسیر الی مکة، کتب حاطب بن أبی بلتعة کتابا الی قریش یخبرهم بالذی اجمع علیه رسول اللّه (ص) من الأمر فی السیر الیهم ثم اعطاه امرأة فأخفته فی قرون رأسها و فتلت علیه شعرها و خرجت، و أتی رسول اللّه (ص)

---

(۱). المغازی ۲: ۶۷۱.

(۲). أی یوجعه بألیم النار.

(۳). السیرة النبویّة ۳: ۳۵۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۳۹

الخبر بما صنع حاطب، فبعث علیا (ع) و الزبیر، فقال: ادرکاها، فخرجا الیها و ادرکاها بالحلیفة «۱» فاستنزلاها و التمسا رحلها فلم یجدا شیئا، فقال لها علی بن أبی طالب (ع):

ما کذب رسول اللّه (ص) و لا کذّبنا و لتخرجن الکتاب أو لنکشفنک فلما رأت الجدّ منه، قالت: اعرض، فاعرض، فخلت قرونها و اخرجت الکتاب فأتیا به الی رسول اللّه (ص)..» «۲».

أقول: لم تکن هذه متهمة بالجریمة و لا- کان التهدید لأجل اخذ الاقرار منها بل کانت مجرمة بتمام معنی الکلمة و قد اخبر النبی الصادق (ص)، علیا (ع) فانها اخذت الرسالة و ولّت الی مکة فالتهدید انما هو لأجل استرداد الرسالة التی فیها معلومات عسکریة سریة الی قریش، و هذا لا یقاس بمورد لم یثبت الجریمة الّا بالتهدید و الحبس.

مقتضی الأصل: ثم علی فرض التعارض بین الطائفتین و التساقط فما هو مقتضی الأصل؟ فنقول: نرجع الی البراءة من الالتزام بما التزم به المکره، استنادا الی حدیث الرفع «.. و ما استکرهوا علیه» «۳» سواء علی مبنی کون المراد من الحدیث هو رفع جمیع الآثار الوضعیة و التکلیفیة فی کل واحد من التسعة، أو یکون المراد: الأثر الظاهر فیه أو یقدّر المؤاخذة فی الکل. «۴»

إلّا أن یقال: ان مصلحة حفظ النظام و ارکان الحکومة الاسلامیة التی هی من أهم المصالح لو تعارضت مع مفسدة تعذیب المجرم أو المتهم بالجریمة و توقف حفظ سلامة أمن المجتمع الاسلامی علی التهدید أو سجن المتهم أو تعذیبه لأخذ الاقرار فلا مانع حینئذ، لکن لا بد و ان یکون لهذه الأعمال مجوّزا من فقیه جامع الشرائط، تکون مشروعیة الدولة و اعمالها مکتسبة منه.

ثم لا بد من التفکیک بین مسائل ثلاث و طرح کل منها علی حدة: -

۱- هل یجوز أخذ الاقرار بالتهدید بالضرب و الحبس، و هل هذا الاقرار نافذ؟ و جوابه

---

(۱). قریة بینها و بین المدینة ستة امیال او سبعة، و منها میقات اهل المدینة/ معجم البلدان ۲: ۲۹۵.

(۲). السیرة النبویّة ۴:؟؟؟ ۴۵- المغازی ۲: ۷۹۷.

(۳). الخصال: ۷۱۴ ح ۱/ باب التسعة.

(۴). فرائد الاصول: ۱۹۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۴۰

واضح فانه غیر مشروع و لا یکون نافذا إلّا فی المتهم بالسرقة لو أتی بالمال المسروق علی ما فی بعض الروایات و أفتی به الشیخ الطوسی فی النهایة و خالفه بعض الأصحاب، و ابن ادریس و العلامة فی أکثر کتبه، و تبعه جمیع من تأخّر عنه «۱».

۲- هل یجوز الحبس علی التهمة و الظنّة؟ و الجواب أیضا النفی الّا فی مورد الدم أو المتهمین برسم الخطط و المحاولات ضد النظام الإسلامی- کما عن بعض المعاصرین.

۳- هل یعذب المسجون کجریمة و عقوبة زائدة علی حبسه؟ سوف نتعرض له؛ و انه منهی عنه و لو بالکلب العقور.

ج- کلمات المجوزین

اشارة

۱- ملحقات القضاء: «و الذی نستخلصه من أمثال هذه القضایا: إنّ لولی المسلمین ان یعذّب کاتم الحقیقة، فیما اذا علم بها اجمالا أو احتمله احتمالا قریبا و کان فی کتمانها ضرر علی المسلمین، فیتوصل بالتعزیر و التعذیب العادل الی بلوغ الحقیقة المنشودة.» «۲»

۲- ولایة الفقیه: «و مقتضی الأصل الأولی عدم جواز التعرض للشخص بمجرد التهمة فانه مخالف لحریته و سلطته علی نفسه و لأصالة البراءة فالجواز یحتاج الی دلیل متقن و مورد معتبرة السکونی هو خصوص الدم فلا تدل علی الجواز فی غیره.. و کیف کان فجواز القبض و الحبس بمجرد الاتهام فی غیر الدم فی غایة الاشکال هذا، و لکن یمکن أن یقال: ان حفظ نظام المسلمین و کیانهم و کذلک حفظ أموالهم و حقوقهم أمران مهمان عند الشارع و هما یتوقفان کثیرا علی القبض علی المتهمین و حبسهم بداعی الکشف و التحقیق اذا کانوا فی معرض الفرار، فالقول بعدم الجواز لذلک یوجب ضیاع الحقوق و الأموال و اختلال النظم، و لا سیما اذا غلب الفساد علی الزمان

---

(۱). النهایة: ۷۱۸- شرایع الإسلام ۴: ۱۷۶- السرائر ۳: ۴۹۰- جواهر الکلام ۴۱: ۵۲۴- الکافی ۷: ۲۲۳ ح ۹- مرآة العقول ۲۳: ۳۴۶- روضة المتّقین ۱۰: ۲۳۶.

(۲). تعلیق و تحقیق علی امهات مسائل القضاء (القضاء للعراقی): ۳۶۸.

و أهله. «۱»

و فیه أیضا: و امّا اذا علم الحاکم انه یوجد عند الشخص اطلاعات نافعة فی حفظ النظام و دفع الفتنة أو فی تقویة الإسلام أو فی احقاق حقوق المسلمین بحیث یحکم العقل و الشرع بوجوب الاعلام علیه، و کان وجوبه واضحا بیّنا له أیضا و هو مع ذلک یکتم الشهادة عنادا جاز حینئذ تعزیر المتهم للکشف و الاعلام فقط من دون أن یترتّب علی اعترافه المجازاة، لما عرفت من جواز التعزیر علی ترک الواجب مطلقا، و المفروض ان الاعلام واجب علیه.» ۲

آراء المذاهب الاخری

۳- ابن تیمیة: «فی المتهم بالقتل: اما ضربه لیقر فلا یجوز الّا مع القرائن التی تدل علی انه قتله فان بعض العلماء جوّز تقریره بالضرب فی هذه الحال و بعضهم منع من ذلک مطلقا.» «۳»

۴- السید سابق: «و أجاز مالک سجن المتهم بالسرقة و اجاز الصحابة أیضا ضربه لإظهار المال المسروق من جهة، و جعل السارق عبرة لغیره من جهة اخری.» «۴»

۵- الماوردی: «یجوز للأمیر مع قوة التهمة أن یضرب المتهوم ضرب التعزیر لا ضرب الحد لیأخذه بالصدق عن حاله فیما قرف به و اتهم، فان اقرّ و هو مضروب اعتبرت حاله فیما ضرب علیه..»

[د] لو مات السجین

لم أر من تعرض لهذا الفرع من فقهائنا غیر السید السبزواری من المعاصرین.

و فی المسألة ذات صور، من حیث کونه قتلا عمدا أو خطأ أم أنه یعد موت حتف الانف. فتارة لم یستند الموت إلی السجن و أخری مات بسبب السجن- و إن لم یسجن لأجل الموت. و ثالثة: یسجن لأجل الموت و رابعة: یشک فی أن المورد من أی الصور، فکل حکمه تعرض له المرحوم السبزواری و فیما یلی کلامه:

«مسألة ۹: لو سجن أحد لمصلحة شرعیة یراها الحاکم الشرعی فمات فیه فهو علی أقسام:

الاول: أن یکون الموت غیر مستند إلی السجن بنظر أهل الخبرة و لم یکن السجن لأجل الموت و لم یقصد موته و کان من الموت حتف أنفه فلا شیء علی أحد.

قال: للأصل، بعد عدم تحقق الموضوع للخطأ و العمد و شبهه الثانی: أن یکون الموت مستندا إلی السجن بنظر الخبراء و لم یکن السجن لأجل الموت و لم یقصد الموت. یکون کذلک من الخطأ.

قال لعدم قصد القتل، و لا- کون المحل سببا للموت نوعا و تثبت الدیة علی الجانی قال: لعمومات أدلة الخطاء و إطلاقاتها، و لئلا یذهب دم المسلم هدرا.

إن لم یتسبب الحاکم الشرعی لسجنه و إلا فعلی بیت المال.

قال: لقول علی ع فی المعتبر: ما اخطأت القضاة فی دم أو قطع، فهو علی بیت مال المسلمین «۵» مضافا إلی الاجماع.

الثالث: أن یقصد الحابس قتله فهو من العمد و یکون القود علی الجانی.

قال: لفرض تعمده و قصده إلی القتل. و قال: للعمومات و الاطلاقات المتقدمة.

الرابع: ما إذا شککنا فی أنه من أی الاقسام المتقدمة فلا شیء علی أحد.

قال: للأصل بعد کون أحد أطراف العلم الإجمالی لا أثر له أصلا، و هو القسم الأول و لا مورد لجریان قوله: لا یبطل دم امرئ مسلم» «۶» لغرض عدم احراز الموضوع و أن الموت حتف الانف من أحد الاطراف. نعم الاحتیاط فی التراضی و التصالح بما شاءا «۷»

الفصل الخامس عشر معنی التأدیب و التشدید فی السجن و حدوده

اشارة

هل یجوز تعذیب المسجون- فی الفقه الاسلامی-؟

و الجواب: ان کان المقصود به هو الاعمال الوحشیة و الجرائم اللاإنسانیة التی یرتکبها الصهاینة و أیادیهم بشأن المؤمنین، فی المعتقلات و الزنزانات، و التی أهونها الشد بالمراوح السقفیة و غرز الأبر فی البدن و الأعضاء و قلع جلد الرأس و الجسد و قلع الأظافر

---

(۱) ۱ و ۲. ولایة الفقیه ۲: ۵۸۵ و ۳۸۳.

(۳). الفتاوی الکبری ۴: ۲۲۸.

(۴). فقه السنة ۱۴: ۸۳.

(۵) وسائل الشیعة ۱۷: ۱۶۵ ب ۱۰ ح ۱ من أبواب آداب القاضی. مضافا إلی الاصل و إن بیت المال معد للمصالح و هذا من أهمها- انظر مهذب الاحکام ۲۸: ص ۵۸.

(۶) وسائل الشیعة ج ۱۹، ب ۲۹ من أبواب القصاص فی النفس.

(۷) مهذب الاحکام ۲۹: ۶۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۴۲

و الشد بالسریر و إشعال النار تحته و قطع الأعضاء بالمناشیر و.. فالاسلام مخالف لهذه الجرائم البشعة و لا یسمح بها حتی بالکلب العقور، و یستحق مرتکبه القصاص کائنا من کان.

و لکن فی الشریعة حدود و تعزیرات بشأن المجرمین، من تأدیبهم و التشدید علیهم فی السجن أو خارجه- و هذا غیر التعذیب و الاعمال الشاقة- و إلیک نماذج منها:

اما التشدید فی السجن

الأول: التضییق فی المطعم و المشرب: و یعاقب به طوائف:

أ- من ظاهر زوجته و لم یراجع، قال العلامة الحلی: «.. و الا ضیق علیه فی المطعم و المشرب حتی یفیء» «۱».

ب- من حلف علی ترک وطی زوجته و لم یرجع، عن أبی عبد اللّه (ع): «فی المولی اذا أبی أن یطلق، قال: کان أمیر المؤمنین یجعل له حظیرة من قصب و یحبسه فیها و یمنعه من الطعام و الشراب حتی یطلّق.» «۲»

ج- المدیون یلتوی فی السجن؟ قال أبو الصلاح: فان تجلّد الغریم علی الحبس..

ضیق علیه..» «۳»

قال یحیی بن سعید: «فصل: الذین یضیق علیهم فی المطعم و المشرب. یضیق فی المطعم و المشرب علی ثمانیة:

۱- المظاهر بعد ثلاثة أشهر من حین المرافعة الی الحاکم اذا امتنع من الطلاق أو الکفارة مع القدرة علیها. ۲- و المولی بعد اربعة اشهر من حین رفعته زوجته الی الحاکم اذا امتنع من الکفارة مع القدرة علیها أو الطلاق. ۳- و من قتل أو فعل فعلا یوجب الحد أو التعزیر و التجأ الی الحرم یضیق علیه فی المطعم و المشرب حتی یخرج؛ فیقاد منه أو یقام علیه الحد أو التعزیر. ۴- و من أسلم و له أکثر من أربع زوجات أمر بأن یختار

---

(۱). تحریر الاحکام ۲: ۶۲.

(۲). وسائل الشیعة ۱۵: ۵۴۵ ح ۱.- انظر حدود الشریعة ۳: ۳۴۴ و ج ۴: ۲۲۷.

(۳). الکافی فی الفقه: ۴۴۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۴۳

منهن اربعا، فإن لم یفعل ضیق علیه فی المطعم و المشرب حتی یختار منهن أربعا. و من أقر لإنسان بشیء و لم یبینه و أصرّ علی ذلک عزر و ضیق علیه فی المطعم و المشرب حتی یبینه. و من ادعی علی غیره بشیء فسکت و لم یقر به و لم ینکر عزر و ضیق علیه فی المطعم و المشرب حتی یقر أو ینکر. و المحارب اذا لم یقتل و لم یأخذ المال فانه ینفی عن البلد أو یضیق علیه فی المطعم و المشرب حتی یتوب علی ما ذهب الیه الشیخ أبو جعفر فی النهایة و المبسوط و مسائل الخلاف.. و المرتدة تخلد فی السجن و تضرب أوقات الصلاة و یضیق علیها فی المطعم و المشرب..» «۱».

الثانی: التضییق فی الملبس: و هو عقوبة المرتدة أیضا:

عن علی (ع): «.. و لم تلبس الّا من خشن الثیاب بمقدار ما یواری عورتها و یدفع عنها ما یخاف منه.» «۲»

الثالث: التقیید و شد الیدین و الرجلین، و هو عقوبة طوائف:

أ- الامّ الزانیة: «جاء رجل الی رسول اللّه (ص) فقال: انّ امّی لا تدفع ید لامس، قال: فاحبسها، قال: قد فعلت، قال (ص): فامنع من یدخل علیها. قال: قد فعلت.

قال (ص) فقیدها.» «۳»

ب- العامل الخائن: قصة ابن هرمة- عامل سوق الأهواز- کتب علی (ع): «و مرّ به الی السجن.. و احزم رجلیه بحزام.» «۴»

ج- الداعر: «عن علی (ع): انه کان یقید الدّعّار بقیود لها اقفال و یوکّل بهم من یحلها لهم فی أوقات الصلاة من احد الجانبین.» «۵»

د- قصة ثمامة بن أثال: «فأقبل ثمامة معتمرا و هو علی شرکه حتی دخل المدینة..

فاتی به رسول اللّه (ص) فأمر به فربط الی عمود من عمد المسجد.» «۶»

---

(۱). نزهة الناظر فی الجمع بین الاشباه و النظائر: ۱۲۱.

(۲). دعائم الإسلام ۲: ۴۸۰ ح ۱۷۲۰.

(۳). وسائل الشیعة ۱۸: ۴۱۲ ح ۱.

(۴). دعائم الإسلام ۲: ۵۳۲ ح ۱۸۹۲.

(۵). مسند زید: ۲۶۵.

(۶). أسد الغابة ۱: ۲۴۶- نیل الاوطار ۸: ۳۰۵- تنقیح المقال ۱: ۱۶۹. صحیح مسلم ۲: ۱۴۷/ الجهاد عوالی اللآلی ۱: ۲۲۷ ح ۱۲۱ عنه المستدرک ۲: ۵۱۴ الباب ۱۲ ح ۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۴۴

أقول: انه کان ملک الیمامة فبعث النبی (ص) الیه و الی هوذة بن علی کتابا مع سلیط بن عمرو حینما بعث کتبا و رسلا الی الملوک. «۱»

ه- المتلوی عن أداء الدین: الشیخ الکنی: «و منه یظهر انه یحبس فی السجن ان لم ینجع بمطلقه بل بالحدید و نحوه کذلک، بل للفقیه ان یفهم کونه من باب المثال خصوصا بعد ما عرفت من کونه من باب الأمر بالمعروف، فالمدار علی الضیق علیه حتی یخرج عن الحق و لو بوضعه فی مکان حار أو بارد و نحو ذلک.» «۲»

احمد بن یحیی: «ثم من المنکر درأها و یمهله ما رأی و الحکم و الأمر بالتسلیم و الحبس له، ان طلبت، و القید لمصلحة، الّا والدا لولد..» «۳»

و- المطلوب بالدم: عمر بن عبد العزیز: «لا تدعن فی سجونکم احدا من المسلمین فی وثاق لا یستطیع أن یصلی قائما و لا تبیتن فی قید الّا رجلا مطلوبا بدم» «۴».

أقول: لم یفت أحد من الفقهاء بذلک، نعم لو خیف فراره فذلک أمر آخر.

الرابع: التضییق فی المکان، و یعاقب به طوائف منها الملتوی عن أداء الدین و قد مرّ.

و منها: العامل الخائن: عن علی (ع) فی قصة ابن هرمة: و مر باخراج أهل السجن فی اللیل الی صحن السجن لیتفرجوا غیر ابن هرمة الّا ان تخاف موته فتخرجه مع أهل السجن فی الصحن.» «۵»

الخامس: الضرب بالسیاط و التعزیر: و قد روی عن النبی (ص): انه حکم بالسجن و الضرب.» «۶»

ثم انه عقوبة طوائف منها:

أ- الممسک فی القتل: عن الصادق (ع): «و یضرب کل سنة خمسین جلدة.» «۷»

---

(۱). السیرة النبویّة ۴: ۲۵۴- انظر عمدة القاری ۱۲: ۲۶۱.

(۲). القضاء: ۲۱۲.

(۳). عیون الأزهار: ۴۶۹.

(۴). الخراج: ۱۵۰.

(۵). دعائم الإسلام ۲: ۵۳۲.

(۶). التراتیب الاداریة: ۱: ۲۹۶. أقضیة رسول الله ص: ۸.

(۷). التهذیب ۱۰: ۲۲۱ ح ۱.

و قد أفتی به ابن البراج «۱»، و من المعاصرین السید الخوئی «۲».

ب- العامل الخائن: عن علی (ع): «فاخرجه من السجن فاضربه خمسة و ثلاثین سوطا.. فان رأیت به طاقة أو استطاعة فاضربه بعد ثلاثین یوما خمسة و ثلاثین سوطا بعد الخمسة و الثلاثین الأولی.» «۳»

ج- السارق فی الثالثة: «.. ضربه و خلده فی السجن.» «۴»

د- الملتوی عن أداء الدین: قال الشیخ الطوسی فی الملتوی عن الأداء: «فان السلطان یجبره علی قضاء الدین فان فعل و الّا حبسه تعزیرا فان فعل و الّا أخرجه و عزره و لا یزال یحبسه و یعزره حتی یظهر المال و یقضی الدین..» «۵»

أقول: و أفتی به ابن حمزة «۶» و یحیی بن سعید، و العلامة و غیرهم.

ه- المرتدة: «تضرب أوقات الصلاة «۷» و تستعمل فی أسوأ الأعمال.» «۸»

الجزیری: «عن الحنفیة: فی حکم ارتداد المرأة.. و لکن یجب حبسها ابدا حتی تسلم أو تموت و تضرب کل یوم تسعة و ثلاثین سوطا، و نقل عن جامع الصغیر: و انما تضرب کل یوم مبالغة فی الحمل علی اعتناق الإسلام.» «۹»

و- القاتل الفار: «و فی روایة: ثم للوالی بعد حبسه و ادبه.» «۱۰»

و هذا هو معنی التأدیب و التشدید المأمور به بالنسبة الی المسجون بما فیه من روایات ضعاف لا یصح الاستناد الیها، فلا یجوز التعدی منها الی أمور أخری المسماة بالاعمال

---

(۱). المهذب ۲: ۴۶۸.

(۲). مبانی تکملة المنهاج ۲: ۱۱.

(۳). دعائم الإسلام ۲: ۵۳۲.

(۴). الدارقطنی ۳: ۱۰۸- انظر الجعفریات: ۱۴۱.

(۵). المبسوط ۴: ۲۳۲.

(۶). الوسیلة: ۳۷۲ و ۲۱۳.

(۷). شرایع الإسلام ۴: ۱۸۳- انظر نزهة الناظر: ۱۱۹.

(۸). وسائل الشیعة ۱۸: ۵۴۹ ح ۱.

(۹). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۲۶.

(۱۰). الکافی ۷: ۲۸۶ ح ۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۴۶

الشاقة و التعذیب. «۱»

---

(۱). امّا فی یومنا هذا یعانی الاحرار سیما المؤمنون اشد اسالیب التعذیب و ابشعها و فیما یلی نماذج منها:

۱- ایصال الکهرباء الی المناطق الحساسة من الجسم، و ذلک بربطها بسلک کهربائی فتحدث لدی المعذب رجّات کهربائیة یفقد فیها توازنه و تماسکه...

۲- الجلوس علی المدفأة النفطیة (الصوبة).

۳- حرق اللحی.

۴- التعلیق بالمروحة السقفیة من رجلیه، ثم تشغل المروحة و یدور معها حیثما دارت، و یقف علی الأرض جلاوزة بأیدیهم المطارق فیضربون رأسه بسرعة کلّما مر امامهم بعد ان یحکموا ربط یدیه الی الوراء.

۵- حرق الید بالکهرباء.

۶- الکوی بالنار: و ذلک بان یحمی سیخ حدید علی النار حتی یحمر لونه و یصبح کأنه قطعة جمر، فیکوی به بدن المعذب.

۷- ثقب الید او الرجل بمزرف کهربائی.

۸- کسر الانف بمطرقة حدید.

۹- قلع الاظافر.

۱۰- الحقن بالماء الحار.

۱۱- شق الفم.

۱۲- قطع بعض الاطراف.

۱۳- نفخ بطن المعذب بمنفاخ، حتی یغشی علیه من التمزق.

۱۴- یعری المعتقل و یوضع فی مکان ممتلئ بالزنابیر- النحل- اذ تنقض علیه هذه فتلسع جمیع مناطق جسمه حتی یتورم و یغمی علیه.

۱۵- الحبس الانفرادی: فی زنزانة صغیرة جدا لا یستطیع فیها المعتقل ان یمد رجلیه فینام او ان ینتصب فیها قائما.

۱۶- الحبس فی اسطوانات خاصة ... حدیدیة مجوفة یوضع فیها المعتقل و یغلق علیه الباب ... و یبقی المعتقل واقفا الی ان یموت، او یعذبوه عذابا آخر.

۱۷- کبس الاذن بالحائط بمسمار فی حالة جلوس المعذب او وقوفه او نومه...

۱۸- نتف شعر الرأس و اللحیة و الحواجب و الاهداب بجهاز خاص و کثیرا ما یقتطع الشعر معه اجزاء من اللحم.

۱۹- وضع الرأس داخل آلة حدیدیة کابسة ینتهی احیانا الی کسر الجمجمة و قد یؤدی به الی الموت.

۲۰- قلع الاسنان بالآت حدیدیة ربما توجب کسرا فی الفک او قلع قطع من اللحم معها.

۲۱- وضع الکف فی شق الباب و غلقه علیها.

۲۲- غرس الابر فی الأنامل بین الاظفر و اللحم.

۲۳- صب الاسید علی بعض انحاء الجسم للتشویه و الایلام.

۲۴- تعذیب المعتقل بعدم السماح له بالنوم و ذلک بضربه او وخزه کلما اراد النوم حتّی یصیبه الاعیاء.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۴۷

الفصل السادس عشر الخروج من السجن

یفرج عن السجین بأحد الطرق التالیة علی سبیل منع الخلو.

الأول: قد یکون الحبس محدودا بزمان معین شرعا کما فی المتهم بالقتل- علی القول به- أو المتهم بالسرقة- علی قول مالک- أو لمعرفة حال المدیون أو المحارب الذی لم یقتل و لم یجرح، علی فرض تفسیر النفی فی الآیة بالحبس سنة، فیطلق سراحه بعد مضی تلک المدّة.

الثانی: و قد یکون الحبس من باب التعزیر، فحینئذ للإمام العفو عنه- کما هو شأنه فی مطلق التعزیرات. «۱» و قد صرّح جمع من فقهائنا- رضوان اللّه علیهم- بشمول التعزیر للسجن کالشیخ الطوسی فی المبسوط و العلامة فی التحریر و القواعد، و الشیخ محمد حسن النجفی فی الحادی و الأربعین و الثانی و الأربعین من الجواهر

.- ۲۵- ربط الرجل بحبل قوی ثم القاء المعتقل من طابق عالی مما یسبب له النتر الشدید عند انتهاء امتداد الحبل و احیانا یوجب ذلک قطع عصب العقب او انخلاع المفصل او الرجة فی المخ.

۲۶- جرح بعض مناطق الجسم من المعتقل ثم رش الخل او الملح او الفلفل علیه.

۲۷- سل لسان المعتقل ثم غرس ابرة کبیرة فیه خارج الفم مع ربط یدیه و رجلیه لکیلا یحاول اخراج الابرة.

۲۸- وضع حدیدة کبیرة نسبیّا فی فم المعتقل لیبقی فاغر الفم و لیسبب له آلاما مزدوجة نفسیة و جسدیة.

۲۹- وضع رجلی المعتقل او یدیه فی (القیر) المذاب.

۳۰- یمدد المعتقل علی قفاه و یفتحون اجفان عینیه و یملونها بمسحوق (..) ثم یشدونهما بعصابة شدا محکما و یترکونه لیتلوی من الالم.

۳۱- تعلیق النساء من شعورهن بعد ربط الایدی و الا رجل.

۳۲- و فی ایام الدورة الشهریة تعلق المرأة من رجلیها و حینئذ، فان الدم امّا ان یحتبس فی الموضع فیسبب لها آلاما عظیمة، و اما ان ینزل الدم علی وجهها ... فتستغیث و لا تغاث ... و تبقی کذلک حوالی سبعة ایام الی ان تنقطع.

و مئات من الاسالیب الوحشیة الاخری التی ترتکبها القاسیة قلوبهم و الاشدّاء علی المؤمنین، اعنی الیهود و عملائهم، و هم یحملون شعارات حقوق الانسان، و الدفاع عن الانسانیة!!

(۱). انظر شرایع الإسلام ۴: ۱۴۷- مسالک الافهام ۱۴: ۳۲۶- المبسوط ۸: ۶۶.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۴۸

و المجلسی الأول فی روضة المتقین، کما یلوح من بعض آخر: کالشهید فی المسالک و الفاضل الهندی فی کشف اللثام و.. و هو رأی کثیر من السنة: کالسمرقندی فی تحفة الفقهاء و ابن قدامة فی المغنی، و القرشی فی معالم القربة و احمد بن یحیی فی عیون الأزهار و غیرهم و سیأتی.

الثالث: و قد یتوب المسجون و یصلح امره أو یری الامام صلاحا، فیطلقه و ان کان حبسه مؤبّدا و قد صرح بذلک فقهاؤنا العظام فی حد السرقة و إلیک آرائهم:

۱- الشیخ المفید: «.. خلد فی الحبس الی أن یموت أو یری الإمام صلاحا منه و توبة و اقلاعا و یعلم ان فی اطلاقه صلاحا فلا بأس أن یخلی سبیله اذا کان الأمر علی ما وصفناه.» «۱»

۲- السید المرتضی: «.. خلد فی الحبس الی أن یموت أو یری الامام رأیه.» «۲»

۳- سلار بن عبد العزیز: «خلد الحبس الی أن یموت أو یری الإمام منه توبة و صلاحا فیخلیه.» «۳»

۴- ابن زهرة: «خلد فی الحبس الی أن یموت أو یری ولی الأمر فیه رأیه.» «۴»

۵- الفاضل الهندی: «خلد فی السجن حتی یموت أو یتوب و یری الامام منه صلاحا و اقلاعا و ان فی اطلاقه صلاحا.» «۵»

۶- الشیخ محمد حسن النجفی: «.. حبس دائما حتی یموت أو یتوب.» «۶»

الرابع: و قد یکون السجن حدا لکنه ثبت باقرار المجرم لا بالبینة فللإمام أیضا العفو عنه إن تاب کما علیه فقهاؤنا و ادعی فی الجواهر عدم الخلاف فیه، و ان منعه البعض فی خصوص شرب الفقاع و المسکر، کما خص آخرون العفو بالإمام المعصوم، و ثالث: خصه بحقوق اللّه تعالی، و رابع: أطلق الحکم و ان لم یتب.

---

(۱). المقنعة: ۸۰۲.

(۲). الانتصار: ۲۶۳.

(۳). المراسم: ۲۵۹.

(۴). الغنیة: ۴۳۲.

(۵). کشف اللثام: ۲: ۲۴۹.

(۶). جواهر الکلام ۴۱: ۵۳۳- و مثله مناهج المتقین: ۵۰۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۴۹

۱- الشیخ الطوسی: «فان کان قد اقرّ علی نفسه، ثم تاب بعد الاقرار جاز للإمام العفو عنه، أو اقامة الحد علیه حسب ما یراه اردع فی الحال..» «۱»

۲- السید ابن زهرة: «و ان تاب بعد ثبوت الزنا علیه فللإمام عفو منه و لیس ذلک لغیره.» «۲»

۳- المحقق الحلی: «و لو کان ثبوت الحد باقراره، کان الامام علیه السلام مخیرا بین حده و عفوه.» «۳»

۴- الشیخ محمد حسن النجفی: «و لو أقرّ بحد ثم تاب کان الإمام مخیرا فی اقامته رجما کان أو جلدا قال: بلا خلاف أجده فی الأول، بل فی محکی السرائر الاجماع علیه، بل لعله کذلک فی الثانی أیضا و ان خالف هو فیه، للأصل الذی یدفعه أولویة غیر الرجم منه بذلک، و النصوص المنجبرة بالتعاضد و بالشهرة العظیمة.. نعم ظاهر النص و الفتوی قصر الحکم علی الإمام (علیه السلام) و ربما احتمل ثبوته لغیره من الحکام و لا ریب فی ان الأحوط الأول، لعدم لزوم العفو، لکن قد یقوی الإلحاق لظهور الأدلة فی التخییر الحکمی الشامل للإمام (علیه السلام) و نائبه الذی یقتضی نصبه ایاه ان یکون له ماله (ع).

هذا و فی کشف اللثام: المراد بالحد حد حقوق اللّه فامّا ما کان من حقوق الناس لا یسقط الّا باسقاط صاحب الحق ... قلت: لا دلالة فی ما ذکره من بعض المعتبرة علی ما نحن فیه، و قد سمعت اشتمال النصوص علی العفو عن حد السرقة، مضافا الی ما یفهم منها من کون ذلک حکم الاقرار من حیث کونه کذلک و الی اطلاق الاصحاب، و لعله لان الامام أولی بالمؤمنین من أنفسهم و اللّه العالم.» «۴»

۵- السید الخوئی: «لو اقرّ بما یوجب الحد من رجم أو جلد کان للإمام (ع) العفو

---

(۱). النهایة: ۷۱۸.

(۲). الغنیة: ۴۲۵- انظر الجواهر ۴۱: ۵۴۰.

(۳). شرایع الإسلام ۴: ۱۷۰.

(۴). جواهر الکلام ۴۱: ۲۹۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۵۰

و عدم اقامة الحد علیه، و قیّده المشهور بما اذا تاب المقر، و دلیله غیر ظاهر.» «۱»

۶- الشیخ الوالد: «و لو اقرّ ثم تاب عنه تخیّر الامام (علیه السلام) فی اقامة الحد علیه أو العفو عنه، رجما کان أو غیره و لا خلاف فیه الّا من الحلی..». «۲»

الفصل السابع عشر هل التعزیر یشمل الحبس؟

اشارة

التعزیر- لغة- من الألفاظ المتضادة فهو بمعنی التعظیم و التوقیر و الاعانة و النصر، و الضرب أو أشد من الضرب، و التأدیب و المنع و الرد و التوقیف علی باب الدین، و اللوم، و یقال للتأدیب الذی هو دون الحد تعزیر لأنه یمنع الجانی أن یعاود الذنب.

و شرعا: عقوبة أو اهانة لا- تقدیر لها- و قیده البعض بالغالب- وحده دون الحد کما یراه الوالی، و هو تابع للمفسدة و ان لم یکن معصیة کتعزیر الصبیان و غیر المکلفین- و انه علی وفق الجنایات فی الصغر و العظم بخلاف الحد فانه یکفی فیه مسمّی الفعل و یدخل التخییر فیه بحسب انواع التعزیر و مصادیقه و یختلف باختلاف الإهانات فی الأمصار.

هذا و قد صرّح جمع من فقهائنا- رضوان اللّه علیهم- بشمول التعزیر- أو خصوص التأدیب- للحبس، کما عن شیخ الطائفة فی المبسوط و ابن البراج فی المهذب، و العلامة الحلی فی التذکرة و التحریر و القواعد، و العلامة المجلسی الأول فی روضة المتقین و الشیخ محمد حسن النجفی فی موردین من موسوعته القیمة جواهر الکلام، کما یلوح ذلک من بعض آخرین- قدس اللّه أسرارهم- کالشهید الثانی فی المسالک و الفاضل الهندی فی کشف اللثام.

کما هو رأی أکثر العامة بل کلهم کالماوردی و أبی یعلی فی الأحکام السلطانیة و القرشی فی معالم القربة و السرخسی فی المبسوط، و الکاسانی فی البدائع و الصنائع و السمرقندی فی تحفة الفقهاء، و ابن قدامة فی المغنی و احمد بن یحیی فی عیون الازهار،

---

(۱). مبانی تکملة المنهاج ۱: ۱۷۶.

(۲). ذخیرة الصالحین ۸: ۳۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۵۱

و الجزیری فی الفقه. فلا یبعد حمل ما ورد فی التعزیر «۱» و تفسیره بالضرب و الجلد علی بیان أحد مصادیقه أو أظهر مصادیقه لا أنه ینحصر به اذ قد یکون بالضرب، و قد یکون بالحبس «۲» و قد یکون بالنفی «۳»، و قد یکون باعلام المذنب ذنبه «۴» و قد یکون بالتشهیر «۵» و قد یکون بالتلویث فی مخروءه «۶»، و قد یکون بهدم الدار کما هدم أمیر المؤمنین (ع) دار مصقلة بن هبیرة الشیبانی «۷» و حنظلة بن الربیع «۸» و جریر بن عبد اللّه «۹»، و لعلها قضایا فی موارد خاصة و علمها عنده (ع)، اذ لم نجد من أفتی بذلک.

التعزیر لغة

۱- قال ابن فارس: «عزر: العین و الزاء و الراء کلمتان: احدهما للتعظیم و النصر و الکلمة الاخری جنس من الضرب: فالأولی النصر و التوقیر کقوله تعالی «وَ تُعَزِّرُوهُ وَ تُوَقِّرُوهُ» «۱۰» و الأصل الآخر التعزیر، و هو الضرب دون الحد» «۱۱».

۲- و قال الجوهری: «التعزیر: التعظیم و التوقیر، و التعزیر أیضا: التأدیب، و منه سمی الضرب دون الحد تعزیرا» «۱۲».

۳- و قال ابن منظور: «العزر: اللوم- و عزره یعزره عزرا و عزره: ردّه. و العزر و التعزیر:

ضرب دون الحد لمنعه الجانی من المعاودة و ردعه عن المعصیة و قیل هو أشد الضرب،

---

(۱). انظر الوسائل ۱۸: ۵۶۷/ ابواب الحدود و التعزیرات.

(۲). الوسائل ۱۸: ۲۲۱ ح ۳.

(۳). ابو داود ۲: ۵۸۰- السنن الکبری ۸: ۲۲۳.

(۴). الغرر و الدرر ۴: ۷۳، الرقم ۵۳۴۲: «علی (ع): رب ذنب مقدار العقوبة علیه اعلام المذنب به».

(۵). الوسائل ۱۸: ۴۵۰ ح ۳.

(۶). التهذیب ۱۰: ۴۸ ح ۱۷۵.

(۷). الغارات ۱: ۳۶۵- و عنه المستدرک ۱۷: ۴۰۴- ح ۶.

(۸). وقعة صفین: ۹۷- شرح ابن ابی الحدید ۳: ۱۷۶.

(۹). وقعة صفین: ۶۰- شرح ابن ابی الحدید ۳: ۱۱۸.

(۱۰). الفتح: ۹.

(۱۱). معجم مقاییس اللغة ۴: ۳۱۱.

(۱۲). صحاح اللغة ۲: ۷۴۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۵۲

و عزره: ضربه ذلک الضرب، و العزر: المنع، و العزر: التوقیف علی باب الدین.

و التعزیر: التوقیف علی الفرائض و الأحکام، و أصل التعزیر: التأدیب، و لهذا یسمی الضرب دون الحد تعزیرا، انّما هو أدب.» «۱»

۴- و قال ابن الأثیر: «التعزیر: الاعانة و التوقیر و النصر مرة بعد مرة، و اصل التعزیر المنع و الردّ، فکأنّ من نصرته فقد رددت عنه اعداءه و منعتهم من أذاه و لهذا قیل للتأدیب الذی هو دون الحد التعزیر لأنه یمنع الجانی ان یعاود الذنب.» «۲»

۵- و قال الفیروزآبادی: «العزر: اللوم، التعزیر: ضرب دون الحد أو هو أشد الضرب.» «۳»

۶- و قال الطریحی: «التعزیر: ضرب دون الحد، و هو أشد الضرب «وَ تُعَزِّرُوهُ» أی تعظموه، و فی غیر هذا الموضع تمنعوه من عزرته: منعته..» «۴»

۷- و قال الشیرازی: «عزره عزرا کضرب: لأمه، و فلانا اعانه، و عزرا: منعه، و زیدا أوقفه علی باب الدین و الفرائض و الأحکام، و التعزیر من التفعیل: التعظیم و التوقیر و التأدیب و منه سمی الضرب دون الحد تعزیرا و هو أشد الضرب.» «۵»

التعزیر عند الفقهاء

۱- المحقق الحلی: «کل ماله عقوبة مقدرة یسمی حدا، و ما لیس کذلک سمی تعزیرا.» «۶»

۲- الشهید الثانی: «التعزیر لغة: التأدیب و شرعا عقوبة أو اهانة لا تقدیر لها بأصل الشرع غالبا.» «۷»

---

(۱). لسان العرب ۴: ۵۶۱.

(۲). النهایة ۳: ۲۲۸.

(۳). القاموس ۲: ۹۱.

(۴). مجمع البحرین ۳: ۴۰۱.

(۵). معیار اللغة ۱: ۴۶۳- انظر مفردات الراغب: ۳۴۵.

(۶). شرایع الإسلام ۴: ۱۴۷.

(۷). مسالک الافهام ۱۴: ۳۲۵- انظر السرائر ۳: ۵۳۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۵۳

۳- السید الطباطبائی: «.. و اذا لم تقدر العقوبة سمی تعزیرا و هو لغة التأدیب.» «۱»

۴- الشیخ محمد حسن النجفی: «اما التعزیر فالأصل فیه عدم التقدیر، و الأغلب من افراده کذلک و لکن قد وردت الروایات بتقدیر بعض افراده..» «۲»

۵- الماوردی: «التعزیر: تأدیب علی ذنوب لم تشرع فیها الحدود و یختلف حکمه باختلاف حاله و حال فاعله..» «۳»

۶- القرشی: «التعزیر: اسم، یختص بفعله الامام أو نائبه فی غیر الحدود و التأدیب..» «۴»

الفرق بین الحد و التعزیر

قال الشهید الأول: «یفرق بین الحد و التعزیر من وجوه عشرة:

الأول: فی عدم التقدیر فی طرف القلة، و لکنه مقدر فی طرف الکثرة بما لا یبلغ الحد، و جوزه کثیر من العامة، لان عمر جلد رجلا زوّر کتابا علیه، و نقش خاتما مثل خاتمه، مائة، فشفع فیه قوم، فقال: اذکرنی الطعن و کنت ناسیا «۵»، فجلده مائة اخری ثم جلده بعد ذلک مائة اخری.

الثانی: استواء الحر و العبد فیه.

الثالث: کونه علی وفق الجنایات فی العظم و الصغر، بخلاف الحد فانه یکفی فیه مسمّی الفعل، فلا فرق فی القطع بین سرقة ربع دینار و قنطار، و شارب قطرة من الخمر و جرّة، مع عظم اختلاف مفاسدهما.

الرابع: انه تابع للمفسدة و ان لم تکن معصیة، کتأدیب الصبیان، و البهائم و المجانین، استصلاحا لهم، و بعض الاصحاب یطلق علی هذا: التأدیب، اما الحنفی: فیحد

---

(۱). الریاض ۱۵: ۴۳۳.

(۲). جواهر الکلام ۴۱: ۲۵۵- انظر بدایة الهدایة ۲: ۲۵۵.

(۳). الاحکام السلطانیة: ۲۳۶- انظر الاحکام السلطانیة لأبی یعلی الفراء: ۲۷۹.

(۴). معالم القربة: ۱۹۰.

(۵). هذا من الامثال، یضرب فی تذکر الشیء بغیره/ مجمع الامثال ۱: ۲۹۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۵۴

بشرب النبیذ و ان لم یسکر، لان تقلیده لإمامه فاسد، لمنافاته النصوص عندنا مثل:

ما اسکر کثیره فقلیله حرام، و القیاس الجلی عندهم، و ترد شهادته لفسقه.

الخامس: اذا کانت المعصیة حقیرة لا تستحق من التعزیر الّا الحقیر و کان لا اثر له البتة، فقد قیل: لا یعزر، لعدم الفائدة بالقلیل و عدم اباحة الکثیر.

السادس: سقوطه بالتوبة، و فی بعض الحدود خلاف و الظاهر انه انما یسقط بالتوبة قبل قیام البینة.

السابع: دخول التخيير فيه بحسب انواع التعزير، و لا تخيير فی الحدود الّا فی المحاربة.

الثامن: اختلافه بحسب الفاعل و المفعول و الجناية، و الحدود لا تختلف بحسبها.

التاسع: لو اختلف الاهانات فی البلدان، روعی فی کل بلد عادته.

العاشر: انه يتنوع الی کونه علی حق اللّه تعالی، کالکذب، و علی حق العبد محضا کالشتم، و علی حقهما، کالجناية علی صلحاء الموتی بالشتم، و لا يمکن أن يکون الحد تارة لحق اللّه، و تارة لحق الآدمی، بل الکل حق اللّه تعالی الّا القذف علی خلاف فيه.» «۱»

فقهاؤنا المصرحون بشمول التعزير او التأديب للحبس

۱- الشيخ الطوسی: «اذا فعل انسان ما يستحق به التعزير مثل ان قبّل امرأة حراما أو أتاها فيما دون الفرج، أو أتی غلاما بين فخذيه عندهم، لان ذلک لواط، أو ضرب انسانا او شتمه بغير حق فللإمام تأديبه، فان رأی ان يوبّخه علی ذلک و يبکّته أو يحبسه فعل..» «۲»

۲- و قال أيضا: «من وجب عليه دين حال و عرف له مال يستره و لم يکن له مال سواه، فان السلطان يجبره علی قضاء الدين، فان فعل و الّا حبسه تعزيرا.» «۳»

۳- العلامة الحلی: «- فيمن أسلم علی ثمان زوجات- فان اختار اربعا و الّا حبسه

---

(۱). القواعد و الفوائد ۲: ۱۴۲، قاعدة: ۲۰۴.

(۲). المبسوط ۸: ۶۶- و مثله ابن البراج فی المهذب ۲: ۵۹۶.

(۳). المبسوط ۴: ۲۳۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۵۵

الحاکم تعزيرا عليه فی ترک الواجب» «۱».

۴- و قال فی القواعد: «ثم ينظر اول جلوسه فی المحبوسين فيطلق کل من حبس بظلم أو تعزير» «۲».

۵- و قال فی التحرير: «التعزير يجب فی کل جناية لا حدّ فيها.. و هو يکون بالضرب و الحبس و التوبيخ من غير قطع و لا جرح و لا اخذ مال.» «۳»

۶- المجلسی الأول: «و هذا- أی الحبس- أيضا احد انواع التعزير.» «۴»

۷- الشيخ محمد حسن النجفی- فی مسألة من أزال شعر رأس المرأة-: «و لعل ما فيه من الحبس و الضرب علی الوجه المزبور محمول علی ضرب من التعزير الذی هو علی حسب ما يراه الحاکم.» «۵»

۸- و قال أيضا: «نعم قد تحصل مصلحة فی بعض المقامات تقتضی جواز حبس الحاکم.» «۶»

۹- السيد الگلپايگانی: «يجوز التعزير بالحبس فی بعض الموارد.» مجمع المسائل ۳: ۲۱۳ المسألة ۹۹ کما يلوح ذلک من کلام بعض فقهائنا کالفاضل الهندی فی الکشف. قال: «ثم وجوب التعزير فی کل محرم من فعل أو ترک ان لم ينته بالنهی و التوبيخ و نحوهما فهو ظاهر لوجوب انکار المنکر و إما ان انتهی بما دون الضرب فلا دليل الّا فی مواضع مخصوصة و ردّ النصّ فيها بالتأديب أو التعزير. و يمکن تعميم التعزير فی کلامه- أی العلامة- و کلام غيره لما دون الضرب من مراتب الانکار.» «۷»

أقول: لمّا کان معنی التعزير شرعا هو الاهانة- کما عن الشهيد الثانی فی المسالک- فيکون الحبس من مصاديقه لأنه مما يتحقق به التذليل و الاهانة، و يؤيّده تسمية

---

(۱). تذکرة الفقهاء ۲: ۶۵۶.

(۲). قواعد الاحکام ۲: ۲۰۴- انظر تحریر الاحکام ۲: ۱۸۲.

(۳). تحریر الاحکام ۲: ۲۳۹. و مثله ۲: ۲۲۷.

(۴). روضة المتقین ۶: ۱۶۳.

(۵). جواهر الکلام ۴۲: ۱۷۴.

(۶). جواهر الکلام ۴۱: ۲۴۹/ الحدود.

(۷). کشف اللثام ۲: ۲۳۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۵۶

أمیر المؤمنین (ع) له بالمخیّس أی: یذل فیه و یهان «۱». فلا نری منعا من شموله للحبس الّا أن یقوم دلیل علی خلافه.

لکن یظهر من البعض خلاف ذلک، کما عن السید السبزواری فإنه قال: لو أری الحاکم الشرعی المصلحة فی تبدیل التعزیر إلی عقوبة أخری من حبس أو نحوه هل یجوز ذلک أم لا؟ وجهان.

قال فی الهامش: من إطلاق دلیل ولایته علی ذلک فیجوز، و من الجمود علی ما وصل إلینا من السنة المقدسة، فلا یجوز التعدی عنها. هذا إذا کان التبدیل مساویا فی الانزجار معه، و إلا فالأمر أشکل «۲»

آراء المذاهب الاخری

۱- الماوردی: «فتدرج- أی التعزیر- فی الناس علی منازلهم و ان تساووا فی الحدود المقدرة: فیکون تعزیر من جلّ قدره بالإعراض عنه و تعزیر من دونه بالتعنیف له، و تعزیر من دونه بزواجر الکلام، و غایته الاستخفاف الذی لا قذف فیه و لا سبّ، ثم یعدل بمن دون ذلک الی الحبس الذی یحبسون فیه علی حسب ذنبهم و بحسب هفواتهم، فمنهم من یحبس یوما، و منهم من یحبس أکثر منه الی غایة مقدرة.» «۳»

۲- السرخسی- فی المتهم بالزنا-: «فاذا بینوا ذلک و القاضی لا یعرف عدالة الشهود فانه یحبسه حتی یسأل عن الشهود و هذا لأنه لو خلّی سبیله هرب فلا یظفر به بعد ذلک ... قلنا: لیس حبسه بطریق الاحتیاط بل بطریق التعزیر لأنه صار متهما بارتکاب الفاحشة فیحبسه تعزیرا.» «۴»

۳- الکاسانی: «.. التعازیر علی اربعة مراتب: تعزیر الاشراف و هم الدهاقون و القوّاد، و تعزیر اشراف الأشراف و هم العلویة و الفقهاء، و تعزیر الأوساط و هم السوقة، و تعزیر الاخسّاء و هم السفلة، فتعزیر أشراف الأشراف بالإعلام المجرد و هو أن یبعث القاضی أمینه الیه فیقول له: بلغنی انک تفعل کذا و کذا، و تعزیر الأشراف بالاعلام و الجر الی باب القاضی و الخطاب بالمواجهة، و تعزیر الأوساط الإعلام و الجر و الحبس، و تعزیر السفلة الإعلام و الجر و الضرب و الحبس..» «۵»

۴- السمرقندی: «و یکون التعزیر علی قدر الجنایة و علی قدر مراتب الجانی: قد

---

(۱). النهایة لابن الاثیر ۲: ۹۶.

(۲) مهذب الأحکام ۲۸: ۵۹.

(۳). الاحکام السلطانیة: ۲۳۶، و مثله الاحکام السلطانیة لأبی یعلی الفراء: ۲۷۹، و معالم القربة: ۱۹۱.

(۴). المبسوط ۹: ۳۸.

(۵). بدائع الصنائع ۷: ۶۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۵۷

یکون بالتغلیظ فی القول و قد یکون بالحبس، و قد یکون بالضرب.» «۱»

۵- ابن قدامة: «التعزیر یکون بالضرب و الحبس و التوبیخ و لا یجوز قطع شیء منه و لا جرحه و لا أخذ ماله لأن الشرع لم یرد بشیء من ذلک عن أحد یقتدی به، و لأن الواجب أدب و التأدیب لا یکون بالاتلاف.» «۲»

۶- القرشی: «فی التعازیر:.. و غایته الاستخفاف الذی لا قذف فیه و لا سبّ ثم یعدل بمن دون ذلک الی الحبس الذی ینزلون فیه علی حسب رتبهم بحسب هفواتهم فمنهم من یحبس یوما و منهم من یحبس اکثر الی غایة مقدورة، و قال أبو عبد اللّه الزبیری «۳» من اصحاب الشافعی: تقدر غایته شهرا للاستبراء و الکف، و ستة أشهر للتأدیب و التقویم.» «۴»

۷- احمد بن یحیی: «و التعزیر الی کل ذی ولایة، و هو حبس أو اسقاط عمامة، أو عتل، أو ضرب دون حد لکل معصیة لا توجیه، کأکل و شتم محرم، و اتیان دبر الحلیلة.. و منه حبس الدعار.» «۵»

۸- الجزیری: «.. ان التعزیر باب واسع یمکن الحاکم ان یقضی به علی کل الجرائم التی لم یضع الشارع لها حدا أو کفارة علی أن یضع العقوبة المناسبة لکل بیئة و لکل جریمة من سجن، أو ضرب أو نفی، أو توبیخ، أو غیر ذلک.» «۶»

۹- الفقه الاسلامی: «و التعزیر یکون اما بالضرب أو بالحبس أو الجلد أو النفی أو التوبیخ، أو التغریم المالی و نحو ذلک مما یراه الحاکم رادعا للشخص بحسب اختلاف حالات الناس حتی القتل سیاسة کما قرر فقهاء الحنفیة و المالکیة.» «۷»

---

(۱). تحفة الفقهاء ۳: ۱۴۸.

(۲). المغنی ۸: ۳۲۶.

(۳). انه من احفاد الزبیر بن العوام و قد تولی القضاء بمکة، له «الموفقیات» و «نسب قریش» و غیره، توفی بمکة و هو قاض علیها سنة (۲۵۶- ۱۷۲ ه)/ الاعلام للزرکلی ۳: ۷۴.

(۴). معالم القربة: ۲۸۵.

(۵). عیون الازهار: ۴۸۵.

(۶). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۰۰.

(۷). الفقه الاسلامی و ادلته ۴: ۲۸۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۵۸

أقول: اما بلوغ التعزیر الی القتل، فهو توهم محض و قول بلا دلیل و لا یساعده اللغة و لا الاصطلاح الفقهی- و لا ما قاله هو من کون التعزیر رادعا له- لأنه مقدر فی طرف الکثرة بما لا یبلغ الحد، اللهم الّا ان یجوز ذلک کما عن کثیر من العامة، لان عمر فعل ذلک «۱».. لکن مع ذلک یبقی سؤال بلوغه القتل؟ فان لإزهاق النفس و سفک الدم موجبات و اسباب خاصة قررها الشرع و لا یجوز لأحد تخطیها اجتهادا أو تشهیا، بل و لا یجوز البلوغ الی أدنی منه کالقطع و الجرح کما صرح به العلامة الحلی فی التحریر «۲» و ابن قدامة فی المغنی، «۳» إلّا من باب النهی عن المنکر کما فی اللمعة. ۲: ۴۱۶

قال العلامة الحلی: «و یجبان- أی الأمر و النهی عن المنکر- بالقلب ... و بالید إذا عرف الحاجة الی الضرب، و لو افتقر الی الجراح و القتل افتقر الی إذن الإمام علی رأی.» الارشاد ۳۵۲

التعزیر المالی

اما التعزیر المالی فقد اجازه بعض الحنفیة علی انه اذا تاب یرد له «۴». و هو جائز عند مالک أیضا معالم القربة ۲۸۷.

و لکنّا لم نعثر علی دلیل یسکن الیه النفس، بل نفی جوازه العلامة الحلی فی التحریر «۵»، و ابن قدامة. و السید الگلپایگانی فقال: «لا

دلیل علی التعزیر المالی.» مجمع المسائل ۳: ۲۱۳ المسألة ۹۹

و ما یستدل له باحراق علی (ع) طعاما احتکر «۶» فهو ضعیف المأخذ و لم یذکر فی کتبنا الحدیثیة و لا الفقهیة.

و ما ورد فی وجوب دینار علی من أتی زوجته فی استقبال الحیض، فعلی فرض القول بوجوبه فهو کفارة لا- تعزیر مالی، و الّا فلا بد من اطلاق التعزیرات المالیة علی کفارات الحج و الصوم و حنث النذر، و الیمین، و الظهار، و الإیلاء، و القتل، و جزّ المرأة شعرها و نتفه و خدش وجهها، و شق الرجل ثوبه فی موت ولده أو زوجته، و التزویج بامرأة فی عدّتها «۷» و.. و هو کما تری.

---

(۱). انظر القواعد و الفوائد ۲: ۱۴۲- الفروق ۴: ۱۷۷- قوانین الاحکام الشرعیة: ۳۸۸- الوجیز ۲: ۱۱۰.

(۲). تحریر الاحکام ۲: ۲۳۹.

(۳). المغنی ۸: ۳۲۸.

(۴). الفقه علی المذاهب الاربعة ۵: ۴۰۱.

(۵). تحریر الاحکام ۲: ۲۳۹. التعزیر ... و لیس فیه قطع شیء منه و لا جرحه و لا أخذ ماله ۲: ۲۲۷.

(۶). المحلی ۹: ۶۵ مسألة ۱۵۶۷.

(۷). انظر: الروضة البهیة/ الکفارات ۳: ۱۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۵۹

الفصل الثامن عشر لو لم یکن للقاضی سجن

۱- قال المحقق النراقی: «اذا لم یکن للحاکم محبس و لا اعوان ینصبها للمراقبة و سایر ما یحتاج الیه للحبس، کما هو الغالب فی تلک الأزمنة، فله بعثه الی محبس السلطان و نحوه، و للسلطان و نحوه الحبس بإذن الحاکم، لأنه یصیر حینئذ محبسا للقاضی، و لو لم یتمکن من ذلک أیضا سقط عنه.» «۱»

الفصل التاسع عشر حکم السجن و اقامة الحد فی الحرم

اشارة

لا خلاف بین فقهائنا الإمامیة- رضوان اللّه علیهم- فی عدم جواز اقامة الحدود فی الحرم فضلا عن مکة المکرمة، فمن جنی خارجه ثم التجأ الیه، فانّه یضیّق علیه فی المطعم و المشرب، و یمنع عن مبایعته و مشاراته حتی یخرج فیقام علیه الحد الّا أن یحدث فی الحرم، فیقام علیه حدا کان أو تعزیرا.. و خالف فی ذلک أبو حنیفة، حیث قال:

بإقامة الحدود فی الحرم الّا القتل، فانه لا یقام فیه حد قتل و لا قود. و عن طاوس: حیث کره الحبس فیه.

و یظهر من العینی جوازه: حیث افرد بابا فی بیان مشروعیة ربط الغریم و حبسه فی الحرم، و یزعم ان العمل علیه. و فیما یلی کلمات فقهائنا- أعلی اللّه کلمتهم- ثم کلمات المجوزین من السنة:

---

(۱). مستند الشیعة ۲: ۵۴۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۶۰

آراء فقهائنا

۱- الشیخ المفید: «و لا یقام الحدود فی الحرم الّا علی من انتهک حرماته بفعل ما یوجب علیه الحد فیه، و لا تقام الحدود فی المساجد و لا فی مشاهد الأئمة و من فعل فی المساجد أو المشاهد بما یوجب الحد علیه، أقیم علیه الحد خارجا منها و لم تقم علیه الحدود فیها ان شاء اللّه.» «۱»

۲- الشیخ الطوسی: «و لا یقام الحد أیضا علی من التجأ الی حرم اللّه و حرم رسوله أو حرم أحد من الأئمة علیهم السلام، بل یضیق علیه فی المطعم و المشرب و یمنع من مبایعته و مشاراته حتی یخرج، فیقام علیه الحد، فان احدث فی الحرم ما یوجب الحد، أقیم علیه الحد کائنا ما کان.» «۲»

آراء المذاهب الاخری

۱- ابن حزم: «و لا یحل أن یسفک فی حرم مکة دم بقصاص اصلا، و لا ان یقام فیها حد و لا یسجن فیها أحد، فمن وجب علیه شیء من ذلک اخرج عن الحرم و أقیم علیه ... فلم یخصوا من اصاب حدا فی الحرم ممن اصابه خارج الحرم، ثم لجأ الی الحرم، و فرّق عطاء و مجاهد بینهما.. و قال ابو حنیفة: تقام الحدود فی الحرم الّا القتل وحده فانه لا یقام فیه حد قتل و لا قود حتی یخرج باختیاره. و قال أبو یوسف: یخرج فیقام علیه حد القتل.

قال علی: تقسیم أبی حنیفة فاسد و ما نعلم لمن اباح القتل فی الحرم حجة اصلا و لا سلفا الّا الحصین بن نمیر و من بعثه و الحجاج و من بعثه.» «۳»

---

(۱). المقنعة: ۷۸۳.

(۲). النهایة: ۷۰۲- انظر السرائر ۳: ۳۶۴- المراسم: ۲۵۴- المهذب ۲: ۵۲۹ و ۵۱۶- شرایع الإسلام ۴: ۱۵۶- المختصر النافع: ۲۱۶- الجامع للشرائع: ۵۵۲- قواعد الاحکام ۲: ۲۵۵- جواهر الکلام ۴۱: ۳۴۴- تحریر الوسیلة ۲: ۴۱۹- مبانی تکملة المنهاج ۱: ۲۱۶- ذخیرة الصالحین- للشیخ الوالد ۸: ۴۳.

(۳). المحلی ۷: ۲۶۲ مسألة ۸۹۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۶۱

۲- العینی: «باب الربط و الحبس فی الحرم- أی هذا باب فی بیان مشروعیة ربط الغریم و حبسه فی الحرم و فیه ردّ علی طاوس حیث کرّه السجن بمکة فروی ابن أبی شیبة من طریق قیس بن سعد، عن طاوس انه کان یکره السجن بمکة و یقول:

لا ینبغی لبیت عذاب ان یکون فی بیت رحمة. قلت: هذا نظر ملیح و لکن العمل علی خلافه.» «۱»

أقول: و من الملاحظ انهم أفتوا بحرمة الحبس فی مکة أو کراهته و لم یستدل أحد منهم بما فعله عمر من شراء سجن فی مکة، مما یدلّ علی أن فعل الخلیفة عمر لیس دائما حجة عند فقهاء المذاهب الأربعة. قال ابن حزم- بعد نقله فعل عمر- أما نحن فلا حجة عندنا فی قول أحد دون قول اللّه تعالی و قول رسول اللّه ص و حکمه» «۲»

الفصل العشرون بناء السجن فی الإسلام

اشارة

نقل فی (مسند زید) روایة عن علی علیه السلام: انه بنی سجنا و سماه نافعا ثم بنی آخر و سمّاه مخیسا، و فی الغارات عن سابق البربری مثله، و انه رأی ذلک السجن و سمع أمیر المؤمنین (ع) یردد قوله: بنیت بعد نافع مخیسا. کما تناول ارباب اللغة:

کابن الأثیر فی النهایـة و ابن منظور فی لسان العرب، و الفیروزآبادی فی القاموس، و الزمخشـری فی الفائق و غیرهم، فی مادة «خیس» ذلک.

و قـد نسب السـیوطی فی «الوسائـل الی مسامرة الأوائل» بناء السـجن فی الإسـلام الی أمیر المؤمنین (ع)، کما نقل فی التراتیب الاداریة ذلک عن أحمـد بن الشـلبی فی اتحاف الرواة و قـد نفی الخفاجی فی شـفاء الغلیل وجود السـجن فی زمن الرسول (ص) و أبی بکر و عثمان، و ان علیا أول من بناه فی الإسـلام، و مثله عن ابن الهمام فی شـرح فتـح القـدیر، و کـذلک عن عطیة مصـطفی فی نظم الحکم بمصر، کما ادعی ابن حزم فی المحلی: عدم الخلاف فی عدم وجود السجن علی عهد النبی (ص). هذا: و لکن یظهر من.

---

(۱). عمدة القاری ۱۲: ۲۶۱.

(۲) المحلی ۱۰: ۴۹۸.

بعض آخر منهم کرضـوان الشـافعی فی «الجنایـات المتحـدة» و الشوکـانی فی «نیـل الاوطـار» وجـود ذلـک، و فیمـا یلی النصـوص ثم کلماتهم:

النصوص

۱- مسـند زید: «عن أبیه، عن جده، عن علی (ع): انه بنی سـجنا و سـمّاه نافعا ثم بدا له فنقضه (و بنی آخر- ظ) و سمّاه مخیسا و جعل یرتجز و یقول: أ لم تر انی کیسا مکیسا بنیت بعد نافع مخیسا.» «۱»

۲- الغارات: «حدثنا محمد، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا ابراهیم قال:

و اخبرنی ابراهیم بن یحیی النوری، قـال: حـدثنا ابو اسـحاق بن مهران عن سـابق البربری قـال:.. رأیت المحبس و هو خص «۲» و کان النـاس یفرجونه و یخرجون منه فبناه علی (ع) بالجص و الآجر. قال: فسـمعته و هو یقول: ألا ترانی کیسا مکیسا بنیت بعـد نافع مخیسا.» «۳»

۳- قـال ابن الأثیر: «فی حـدیث علی: «انه بنی سـجنا فسـمّاه المخیس» و قال: بنیت بعـد نافع مخیسا بابا حصـینا و امینا کیسا، نافع: اسـم حبس کان له من قصب، هرب منه طائفة من المحبسین فبنی هذا من مدر و سمّاه المخیس، و تفتح یاؤه و تکسر، یقال:

خـاس الشـیء اذا فسـد و تغیّر، و التخییس: التـذلیل، و الانسـان یخیس فی الحبس، أی یـذل و یهـان، و المخیس «۴» بالفتح: موضع التخییس، و بالکسـر فـاعله، و فی حـدیث معاویـة «انه کتب الی الحسین بن علی: انی لم اکسـک و لم أخسـک» أی لم أذلک، أو لم اخلفک وعدا.» «۵»

۴- قال ابن منظور: «.. و منه المخیس، و هو سجن کان بالعراق، قال ابن سیدة: -

---

(۱). مسند زید: ۲۶۶.

(۲). الخص بالضم و التشدید: البیت من القصب/ مجمع البحرین ۴: ۱۶۸.

(۳). الغارات ۱: ۱۳۴- و عنه البحار (الحجریّة) ۸: ۷۳۹.- انظر البحار «الطبعة الجدیدة» ۳۴: ۴۲۰.

(۴). مخوس: معقل من خاس خوسا، و الخوس: الخیانة، خاس بعهده: یخیس و یخوس/ الاشتقاق: ۳۶۷.

(۵). النهایة: ۲: ۹۲. البحار ۶۷: ۳۰۸.

و المخیس السجن لأنه یخیس المحبوسین و هو موضع التذلیل، و به سمّی سجن الحجاج مخیسا، و قیل: هو سجن بالکوفة بناه أمیر المؤمنین علی بن أبی طالب، رضوان اللّه علیه، و فی حدیث علی: انه بنی حبسا و سمّاه المخیس، و قال: اما ترانی کیسا مکیسا بنیت بعد نافع مخیسا بابا کبیرا و أمینا کیسا، نافع: سجن بالکوفة کان غیر مستوثق البناء، و کان من قصب فکان المحبوسون یهربون منه، و قیل: انه نقب و أفلت منه المحبوسون فهدمه علی رضی اللّه عنه، و بنی المخیس لهم من مدر. و کل سجن مخیّس و مخیّس أیضا.» «۱»

۵- و قال الفیروزآبادی: «و المخیس کمعظم و محدّث: السجن و سجن بناه علی- رضی اللّه عنه- و کان أولا جعله من قصب و سمّاه نافعا فنقبه اللصوص..» «۲»

۶- الزمخشری: «علی علیه السلام بنی سجنا من قصب فسمّاه مانعا، فنقبه اللصوص ثم بنی سجنا من مدر فسمّاه مخیسا.» «۳»

الکلمات و الآراء

۱- السیوطی: «أول من سنّ الأسر و الحبس نمرود، و قال: أول من بنی السجن فی الإسلام علی بن أبی طالب، و کانت الخلفاء قبله یحبسون فی الآبار.» «۴»

۲- الکتانی: «و فی اتحاف الرواة بمسلسل القضاة لأحمد بن الشلبی الحنفی لدی ذکره أولیات علی (ع): و أول من بنی السجن فی الإسلام و کانت الخلفاء قبله یحبسون فی الآبار. و فی شفاء الغلیل للخفاجی: لم یکن فی زمن رسول اللّه (ص) و أبی بکر و عثمان سجن و کان یحبس فی المسجد أو فی الدهالیز، حیث أمکن، فلما کان زمن علی (ع) أحدث السجن و کان أول من أحدثه فی الإسلام و سمّاه نافعا، و لم یکن حصینا فانفلت الناس منه فبنی آخر و سمّاه مخیسا بالخاء المعجمة و الیاء المشدّدة فتحا

---

(۱). لسان العرب ۶: ۷۴- انظر المبسوط للسرخسی ۲۰: ۸۹.

(۲). القاموس ۲: ۲۲۰.

(۳). الفائق ۱: ۴۰۵.

(۴). الوسائل الی مسامرة الاوائل: ۵۴ و ۴۳- عن الشواهد الکبری للعینی. انظر أقضیة رسول الله: ۱۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۶۴

و کسرا قلت: و لعل عمر کان یحبس فی الآبار قبل شراء الدار التی أعدها للسجن فقد اخرج البیهقی من حدیث نافع بن عبد الحارث انه اشتری من صفوان بن امیة دارا لسجن عمر بن الخطاب بأربعة آلاف «۱».

ثم قال: کان السلطان أبو الأملاک المولی اسماعیل بن شریف العلوی سأل علماء فاس؛ القاضی بردلة، و المناوی، و ابن رحال و غیرهم: من اول من احدث السجن؟

و کیف کان الناس یسجنون فی الآبار؟ و کیف الجمع بین ما ذکره السیوطی من ان أول من احدث السجن علی (ع) و بین ما ذکره ابن فرحون من انه عمر لما اتسعت مملکته؟

فأجاب الشیخ المناوی بان التعارض یدفع ما بین ابن فرحون و السیوطی بحمل کلام السیوطی علی ان علیا (ع) أول من احدث له مکانا مخصوصا و اتخذه بقصده فی ابتداء، و ما کان من عمر: فانه کان فی ثانی حال و عارضا للدار المتخذة بالقصد الأول لغیره من السکنی و نحوه و امّا استشکال السجن فی الآبار فان المراد بها السراديب و المطامیر المتخذة تحت الأرض، و قد تکون من الاتساع بحیث تحمل المئین من الناس لا- سیما مصانع ملوک الامم السالفة، فانها کانت علی قدر قواهم التی لا نسبة بینهما و بین من جاء بعدهم، و تسمیة ذلک بالآبار للشبه الصوری بالکون تحت الأرض مع ضیق أبوابها و مداخلها.» «۲»

۳- و قال ابن الهمام: «و لم یکن فی عهده- النبی (ص)- و أبی بکر سجن و انما کان یحبس فی المسجد أو الدهلیز حتی اشتری عمر دارا بمکة بأربعة آلاف درهم و اتخذه محبسا. و قیل: لم یکن فی زمن عمر و لا عثمان أیضا الی زمن علی (ع) فبناه و هو أول سجن بنی فی الإسلام.» «۳»

۴- و قال ابو اسحاق الشیرازی: «و یستحب أن یکون له- أی القاضی- حبس لأن

---

(۱). انظر عمدة القاری ۱۲: ۲۶۳- الاحکام السلطانیة: ۱۹۰- رد المحتار ۴: ۳۱۳- منهاج الطالبین ۴: ۳۴۵- دائرة المعارف للبستانی ۹: ۵۰۸- دائرة المعارف، فرید وجدی ۵: ۵۰.

(۲). التراتیب الاداریة ۱: ۲۹۷- ۲۹۹.

(۳). شرح فتح القدیر ۵: ۴۷۱. مصنف عبد الرزاق ۵: ۱۴۷ ح ۹۲۱۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۶۵

عمر اشتری دارا بمکة باربعة آلاف درهم و جعلها سجنا، و اتخذ علی (ع) سجنا، و حبس عمر الحطیئة الشاعر ... و حبس عمر آخر.. و لأنه یحتاج الیه للتأدیب، و لاستیفاء الحق من المماطل بالدین.» «۱»

۵- و قال عطیة مصطفی: «لم یکن السجن کما تراه الآن و هو حبس المتهم فی مکان ضیق موجودا ایام النبی (ص) و لا فی زمن الخلیفة أبی بکر، انما کان السجن ایامها هو تعویق الشخص و منعه عن التصرف بنفسه و الاختلاط بغیره فکان بتوکل الخصم أو وکیله بملازمة هذا الشخص فی بیت أو مسجد و هو ما یسمّی بالترسیم، و لقد أمر النبی (ص) بملازمة غریم الشخص له ...، و امّا السبایا فقد کنّ یحبسن فی حظیرة الجامع، و لما انتشرت الرعیة فی زمن عمر بن الخطاب وجد الحبس الذی یحبس فیه المجرم و ابتاع عمر بمکة دارا من صفوان باربعة آلاف درهم و جعلها سجنا- سجن عارم- یحبس فیها المجرمین..» «۲»

۶- رضوان الشافعی: «و لم یکن فی زمن الرسول (ص) مکان خاص بالحبس و کذلک فی عهد أبی بکر الصدیق و لما انتشرت الرعیة فی زمن عمر بن الخطاب أمیر المؤمنین ابتاع دارا بمکة و جعلها سجنا یحبس فیها و قد ابتاعها من صفوان بن أمیة باربعة آلاف درهم و کان الحبس قبل ذلک فی المسجد أو الدهلیز، و قیل: ان اتخاذ مکان خاص بالحبس لم یکن فی زمان عمر و لا عثمان الی زمان علی (ع) فبنی سجنا من القصب الفارسی و سمّاه نافعا، و هو أول سجن بنی فی الإسلام، فنقبه اللصوص، و تسیّب الناس منه ثم بنی سجنا من مدر و سمّاه مخیسا.» «۳»

۷- الشوکانی: «قال فی البحر: و ندب اتخاذ سجن للتأدیب و استیفاء الحقوق لفعل أمیر المؤمنین علی رضی اللّه عنه و عمر و عثمان و لم ینکر، و کذلک الدّرة و السوط، لفعل عمر، و عثمان.» «۴»

---

(۱). المهذب ۲: ۲۹۴.

(۲). نظم الحکم بمصر فی عهد الفاطمیین: ۲۸۹.

(۳). الجنایات المتحدة فی القانون و الشریعة: ۶۸.- انظر المحلی ۸: ۳۷۳.

(۴). نیل الاوطار ۷: ۱۵۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۶۶

۸- ابن حزم: «و اما السجن فلا یختلف اثنان فی انّ رسول اللّه (ص) لم یکن له قط سجن..» «۱»

۹- السید سابق: «قال ابن قیم: الحبس الشرعی لیس هو الحبس فی مکان ضیق، و انما هو تعویق الشخص و منعه من التصرف بنفسه، سواء کان فی بیت أو مسجد أو کان بتوکیل الخصم أو وکیله و ملازمته له، و لهذا سماه النبی (ص) اسیرا کما روی أبو داود و ابن

ماجة، عن الهرماس ابن حبیب عن أبیه، قال: أتیت النبی (ص) بغریم لی فقال لی: الزمه، ثم قال: یا اخا بنی تمیم ما ترید أن تفعل بأسیرک؟ و فی روایة ابن ماجة: ثم مرّبی فی آخر النهار فقال: ما فعل بأسیرک یا أخا بنی تمیم؟ ثم قال ابن القیم: و کان هذا هو الحبس علی عهد رسول اللّه (ص) و أبی بکر، و لم یکن محبس معد لحبس الخصوم و لکن لما انتشرت الرعیة فی زمن عمر بن الخطاب ابتاع بمکة دارا و جعلها سجنا یحبس فیها، و لهذا تنازع العلماء من اصحاب احمد و غیرهم: هل یتخذ الامام حبسا، علی قولین، فمن قال: لا یتخذ حبسا، قال لم یکن لرسول اللّه (ص) و لا لخلیفة بعده حبس و لکن یقوّمه (أی الخصم) بمکان من الأمکنة، أو یقام علیه حافظ، و هو الذی یسمّی بالترسیم أو یأمر خصمه بملازمته کما فعل النبی (ص) و من قال: له (أی للإمام) أن یتخذ حبسا، قال: قد اشتری عمر بن الخطاب من صفوان بن امیة دارا باربعة آلاف و جعلها حبسا.» «۲»

۱۰- قال الشوکانی: «ان الحبس وقع فی زمن النبوة، و فی ایام الصحابة و التابعین فمن بعدهم الی الآن فی جمیع الأعصار و الأمصار من دون انکار، و فیه من المصالح ما لا یخفی لو لم یکن منها الّا حفظ أهل الجرائم المنتهکین للمحارم الذین یسعون فی الإضرار بالمسلمین و یعتادون ذلک، و یعرف من اخلاقهم و لم یرتکبوا ما یوجب حدا و لا قصاصا حتی یقام علیهم فیراح منهم العباد و البلاد فهؤلاء ان ترکوا و خلّی بینهم و بین المسلمین بلغوا من الاضرار بهم الی کل غایة، و ان قتلوا کان سفک دماء منهم بدون حقّها، فلم یبق الّا حفظهم فی السجن، و الحیلولة بینهم و بین الناس بذلک حتی

---

(۱). المحلی ۹: ۳۸۳.

(۲). فقه السنّة ۱۴: ۸۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۶۷

تصح منهم التوبة أو یقضی اللّه فی شأنهم ما یختاره، و قد أمرنا اللّه تعالی بالأمر بالمعروف و النهی عن المنکر و القیام بهما فی حق من کان کذلک لا یمکن بدون الحیلولة بینه و بین الناس بالحبس، کما یعرف ذلک من عرف أحوال کثیر من هذا الجنس.» «۱»

الفصل الواحد و العشرون ما کتب حول الموضوع مستقلا أو ضمنا

۱- حبس المحارب، لأبی النصر العیاشی، صاحب التفسیر. «۲»

۲- کتاب الحبس، لأبی الفضل الصافی، محمد بن أحمد بن ابراهیم بن سلیمان الجعفی، رواه النجاشی بواسطتین ۳.

۳- احکام السجون، للشیخ احمد الوائلی.

۴- زندان و زندانی از دیدگاه اسلام، للسید أبو الفضل میر محمّدی و الشیخ الباقری.

۵- زندان در اسلام، احمد صادقی اردستانی.

۶- زندان از دیدگاهی نو، المجلس الأعلی للقضاء.

۷- بخشنامه‌های شورای سرپرستی زندانهای کشور.

۸- حقوق زندانیان و علم زندانها، تاج زمان دانش.

۹- آئین نامه زندانها و بازداشتگاهها.

۱۰- نزهة الناظر، لیحیی بن سعید الحلی.

۱۱- مجمع المسائل ج ۳، للسید الگلپایگانی- دام ظله-.

۱۲- الحکومة الاسلامیة فی احادیث الشیعة، مؤسسة «در راه حق» قم.

۱۳- القضاء و الشهادة، للشیخ المحسنی.

۱۴- ولایة الفقیه ج ۲، للشیخ المنتظری.

۱۵- تاریخ السجن الاصلاحی، للفکیکی، مجلة الاعتدال السنة ۶ العدد ۱.

---

(۱). نیل الاوطار ۸: ۳۰۵- و عنه فقه السنة ۱۴: ۸۱.

(۲) ۲ و ۳. الذریعة ۶: ۲۳۹- انظر ۱۲: ۵، تجد اسماء کتب لعلها ترتبط بالمقام.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۶۸

۱۶- ردّ المحتار ج ۴، لابن عابدین.

۱۷- ادباء السجون، لعبد العزیز الحلفی.

۱۸- حصاد السجن، لأحمد الصافی النجفی.

۱۹- حقوق الإنسان فی السجون غنّام محمد غنام ۱۹۹۴ الکویت.

۲۰- السجون و أثرها فی الآداب العربیة واضح الصمد.

۲۱- احکام المحبوسین.

و الحمد للّه علی ما وفقنا لا نجاز هذا الکتاب الموسوم ب «موارد السجن فی النصوص و الفتاوی». و قد تم بعون اللّه تعالی- الفراغ منه بعد بحث و تحقیق استمر قرابة العشر سنوات- فی الثالث من صفر الخیر من سنة ۱۴۱۱ للهجرة النبویة. بقم المقدسة؛ و انا العبد الراجی ربه: نجم الدین بن محمد رضا الطبسی النجفی.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۶۹

[الفهارس]

الفهارس العامّة

۱- فهرس الآیات

۲- فهرس أحادیث المعصومین علیهم السلام

۳- فهرس الآثار

۴- فهرس اسماء المعصومین علیهم السلام

۵- فهرس الاعلام (الاسماء و الالقاب)

۶- فهرس الأماکن

۷- فهرس القبائل و الفرق

۸- فهرس الاعداد و الأرقام

۹- فهرس الاشعار

۱۰- فهرس المصادر

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۷۱

فهرس الآیات القرآنیة

سورة البقرة– ۲

الآیة/ رقمها/ الصفحة
فَمَنِ اعْتَدیٰ/ ۱۹۴/ ۶۰
وَ هُوَ أَلَدُّ الْخِصام/ ۲۰۴/ ۲۴۴
وَ اللّهُ رَؤُفٌ بِالْعِبادِ/ ۲۰۷/ ۷۵
وَ مِنَ النّاسِ مَنْ یَشْری/ ۲۰۷/ ۷۵
لِلَّذِینَ یُؤْلُونَ مِنْ نِسائِهِمْ/ ۲۲۶/ ۲۹۲
فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَ مِنْهُمْ مَنْ کَفَرَ/ ۲۵۳/ ۳۳۸
وَ إِنْ کانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ/ ۲۸۰/ ۳۹۹، ۴۰۵، ۴۱۱، ۴۱۲

سورة آل عمران– ۳

إِنَّ الَّذِینَ یَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللّهِ/ ۷۷/ ۴۷۴

سورة النساء– ۴

وَ اللّاتِی یَأْتِینَ الْفاحِشَةَ/ ۱۵/ ۲۶۱
فَلا وَ رَبِّکَ لا یُؤْمِنُونَ حَتّی/ ۶۵/ ۴۴۲
إِنَّ الَّذِینَ آمَنُوا ثُمَّ کَفَرُوا/ ۱۳۷/ ۲۲۹

سورة المائدة– ۵

تَعاوَنُوا عَلَی الْبِرِّ وَ التَّقْویٰ/ ۲/ ۲۷۶
موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۷۲
إِنَّما جَزاءُ الَّذِینَ یُحارِبُونَ/ ۳۳/ ۱۲۰، ۱۴۳، ۱۴۴، ۳۵۴
أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ/ ۴۵/ ۹۷
لا نَشْتَری بِهِ ثَمَناً وَ لَوْ کانَ/ ۱۰۵/ ۴۷۲
تَحْبِسُونَهُما مِنْ بَعْدِ الصَّلاةِ/ ۱۰۶/ ۴۷۱
یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا شَهادَةُ بَیْنِکُمْ/ ۱۰۶/ ۴۷۲
ذلِکَ أَدْنیٰ أَنْ یَأْتُوا بِالشَّهادَةِ/ ۱۰۸/ ۴۷۲

سورة الانعام– ۶

وَ لا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْریٰ*/ ۱۶۴/ ۳۹۷

سورة التوبة– ۹

مٰا عَلَی الْمُحْسِنِینَ مِنْ سَبِیلٍ/ ۹۱/ ۲۲۱

سورة مریم – ۱۹

وَ تُنْذِرَ بِهِ قَوْماً لُدًّا/ ۹۷/ ۴۴۲

سورة النور – ۲۴

الزّٰانِیَةُ وَ الزّٰانِی/ ۲/ ۲۶۲

وَ اللَّذٰانِ یَأْتِیٰانِهٰا مِنْکُمْ/ ۲/ ۲۶۲

وَ الَّذِینَ یَرْمُونَ أَزْوٰاجَهُمْ/ ۷/ ۳۱۱

سورة العنکبوت – ۲۹

إِنَّکُمْ لَتَأْتُونَ الْفٰاحِشَةَ/ ۲۸/ ۲۶۳

سورة محمّد – ۴۷

فَضَرْبَ الرِّقٰابِ/ ۴/ ۲۶۰

سورة الممتحنة – ۶۰

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیمِ یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا/ ۱/ ۳۲۲

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۷۳

فهرس احادیث المعصومین علیهم السلام

أ

– أتت امرأة امیر المؤمنین (ع) فقالت: أنی فجرت ۲۴۷.

– أ تدری ما فی بطن فرسی ۱۹۷.

– أ تعرفون انها حرام؟ قلنا: نعم ۲۱۹.

– أتی امیر المؤمنین (ع) بالنجاشی الشاعر ۲۵۳، ۲۸۳، ۲۸۴.

– اتی امیر المؤمنین صلوات اللّه علیه برجل ۴۲۷.

– أتی علی بن أبی طالب (ع) برجل معه غلام ۲۷۴.

– أتی علی (ع) فی زمانه برجل ۵۲۰.

– أتی عمر بن الخطاب برجل أقطع الید ۱۲۰.

– أتی ماعز بن مالک النبی فاقرّ عنده ۲۴۹.

– أتی النبی عین من المشرکین ۳۲۴.

- احبسوه ثلاثا و أطعموه ۷۵.
- أخبرت أنّ عليّا (ع) قطع البائع ۱۳۸.
- أختر منهن اربعا، و فارق سايرهن ۳۰۲.
- اخذ النبی (ص و ال) ناسا من قومی فی تهمة

طبسی، نجم الدین، موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، در یک جلد، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم - ایران، اول، ه ق موارد السجن فی النصوص و الفتاوی؛ ص: ۵۷۳

فحبسهم ۴۰.
- ادرکاها، فخرجا الیها و ادرکاها بالحلیفة ۵۳۹.
- اذا آلی الرجل من امرأته و هو ۲۹۳.
- اذا اخذ السارق قطعت یده من وسط الکف ۱۱۰.
- اذا ارتدّت المرأة عن الإسلام ۲۳۲.
- اذا أمر الرجل عبده ان یقتل رجلا ۹۸.
- اذا أمسک الرجل و قتله الاخر ۶۰.
- اذا تحمّل الرجل بوجه الرجل ۴۲۷.
- اذا حبس القاضی رجلا فی دین ۴۰۰.
- اذا قتل العبد الحرّ دفع الی اولیاء المقتول ۱۰۲.
- اذا قطع الطریق اللّصوص ۱۴۳.
- اذن ویحک من انت ۳۵۳.
- أری ان یحبس الذین خلّصوا القاتل ۷۱.
- اربعة لا قطع علیهم المختلس ۱۲۷.
- أعیذک باللّه أن تخرجه من ظل رأسه ۳۸۷.
- أقبل رجلان من بنی غفّار حتّی نزلا ۱۴۹.
- اقتلوا بقیّة الأحزاب و أولیاء الشیطان ۳۳۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۷۴

- اقتلوا القاتل و اصبروا الصابر ۶۰.
- اللهم ارحم خلفائی ... ثلاثا ۱۹۰.
- اما بعد: فإنّ من أعظم الخیانة ۳۷۰.
- أمر رسول اللّه (ص) الزبیر ان یعذّب کنانة ۵۳۷.
- أمرّ الماء علی بطنه و احبسه ۴۴۴.
- ان آتاها فعلیه عتق رقبة أو صیام ۲۹۸.
- ان أعطتکم الصحیفة فخلوا سبیلها ۳۲۳.
- ان أمیر المؤمنین (ع) أتی برجل اختلس ۱۲۶.

- ان أمير المؤمنين (ع) أتى برجل قد باع حرّا ۱۳۸.
- ان أمير المؤمنين (ع) رفع اليه رجل عذّب عبده ۹۱، ۹۴.
- ان أمير المؤمنين (ع) قال لرجل ۲۷۴.
- ان أمير المؤمنين (ع) قال من أقر عند تجريد ۵۲۹.
- ان أمير المؤمنين (ع) كان لا يرى الحبس ألا ۴۱۹.
- ان امرأة استعدت ۴۱۰.
- ان امرأة استعدت عليا (ع) على زوجها ۳۰۵، ۵۰۹.
- ان أول من استحلّ الامراء العذاب ۵۳۰.
- ان ثلاثة نفر رفعوا الى أمير المؤمنين ۵۲.
- ان الجلد هو السبيل الذى جعله اللّه ۲۶۴.
- ان رجلا قتل عبده فجلده النبى ۹۲.
- ان رجلا كفّل لرجل بنفس رجل ۴۲۸.
- انّ رسول اللّه (ص) أمر بديلا ان يحبس السبايا ۳۴۵.
- انّ رسول اللّه (ص) أمر بقتله ۳۲۵.
- انّ رسول اللّه (ص) حبس بنى قريظة ۳۶۴.
انّ رسول اللّه (ص) قتل مرتدّة ۲۴۱.
- انّ رسول اللّه (ص) نهى ان يشترى الخمر ۲۸۴.
- إن شاء أولياؤه قتلوهم جميعا ۷۷.
- انّ شهود الزور يجلدون ۲۰۸.
- إنّ عبد اللّه بن سبأ كان يدعى النبوة ۲۴۳.
- ان عشت رأيت فيه رأيى، و ان هلكت ۷۵.
- إنّ على بن ابى طالب اتى برجلين ۵۵.
- ان عليا (ع) اتى برجل كفّل برجل ۴۲۷.
- إنّ عليا (ع) اتى بسارق فقطع ۱۱۱.
- إنّ عليا (ع) اتى بسارق فقطع يده اليمنى ۱۱۲.
- انّ عليا (ع) حبس متّهما بالقتل ۳۹.
- انّ عليا (ع) خرج يوقظ الناس لصلاة الصبح ۷۴.
- انّ عليا (ع) دعا حسينا و محمّدا فقال ۷۵.
- ان عليا (ع) رفع اليه أنّ رجلا ۱۲۶.
- انّ عليا (ع) رفع اليه رجل ضرب عبدا ۹۲.
- انّ عليا (ع) قال: انما الحبس حتى يتبيّن للإمام ۳۹.
- انّ عليا (ع) كان اذا أخذ شاهد زور ۲۰۵.
- ان عليا (ع) كان يحبس فى الدّين ۳۹۸، ۴۱۱.

- انّ علیا (ع) کان یحبس فی الدّین ثم ینظر ۳۹۹.
- انّ علیا (ع) کان یخرج أهل السّجون ۴۹۴.
- انّ علیا (ع) کان یخرج الفساق الی الجمعة ۲۱۶، ۴۹۴.
- انّ علیّا (ع) کان یطعم من خلّد فی السجن ۵۲۳.
- انّ علیا (ع) کان یقطع اللّصوص و یحبسهم ۲۲۰.
- انّ علیا (ع) کان یوقف المولی بعد اربعة اشهر ۲۹۳.
- انّ عمّارا جاء لأمیر المؤمنین (ع) بأسیر ۳۴۰.
موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۷۵
- انّ قوما من الکلاعیین سرق لهم متاع ۱۵۰.
- ان کان له مال أخذت الدّیة من ماله ۸۸.
- ان لا یضرب فی التعزیر اکثر من عشرة ۱۸۶.
- إنّ لصاحب الحق مقالا ۳۸۸.
- انّ النبی (ص) أتی بساحر فقال أحبسوه ۱۹۳.
- انّ النّبی (ص) حبس رجلا فی تهمة ۳۹.
- انّ النبی (ص) حبس فی تهمة یوما و لیلة ۴۰.
- انّ النّبیّ (ص) قال فیمن قتل غیره ۵۴.
- انّ النّبیّ کان یحبس فی تهمة الدم ۳۷، ۳۸، ۴۱.
- إنّ نجدة کتب الی عبد اللّه بن عباس ۱۱۳.
- ان یغرم أهل تلک القریة ۴۸.
- انّا لو فعلنا هذا لکل من نتّهمه من الناس ۳۵۲.
- إنّما هو بمنزلة بعیر تخاف شراده ۴۷۷.
- انّه اتی برجل قد اقرّ علی نفسه بالزّنا ۲۴۸.
- انّه اتی برجلین أمسک أحدهما و جاء الاخر.
۵۴.
- انّه أتی بسارق فقطع یده ۵۲۱.
- انّه أتی فی امرأة باعت هی و ابنها ۴۰۰.
- انه استدرک علی ابن هرمه خیانة ۳۶۷.
- إنه أمر بقطع سرّاق، فلما قطعوا أمر بحبسهم ۲۱۹.
- إنّه (ع) بنی حظیرة من قصب ۲۹۲.
- انه بنی سجنا و سمّاه نافعا ۵۶۲، ۵۶۳.
- إنّه حکم بالسّجن و الضّرب ۵۴۴.
- أنّه دخل یوما الی مسجد الکوفة ... فقال للفتی ۳۸.
- انّه رخّص فی تقریر المتهم بالقتل ۵۳۷.

- انّه شهد بدرا ۳۲۴.
- انّه قال فی رجل قتل رجلا متعمدا ۵۵.
- انّه قال فی المختلس: لا یقطع ۱۲۶.
- انّه قضی فی رجل قتل رجلا و آخر ۵۴.
- إنّه قضی فیمن قتل دابة عبثا او قطع ۴۸۳.
- انّه کان یحبس فی الدّین ۳۸۴، ۴۰۳.
- انه (ع) کان یحبس فی الدّین ثم ینظر ۵۱۸.
- انه (ع) کان یحبس فی النفقة و فی الدین ۲۱۷، ۳۰۵، ۳۸۱.
- انه کان یعرض السجون فی کل یوم جمعة ۵۰۳.
- إنّه کان یقطع ید السارق فی الیمین ۱۱۲.
- إنّه کان یقیّد الدّعار ۵۴۳.
- انّه کان یقطع یمین السارق ۱۱۲.
- انّه کان یوقف المولی بعد الاربعة الأشهر ۲۹۳.
- انّها تسترقّ لا تقتل ۲۴۰.
- انّها صلاة العصر ۴۷۳.
- انّهم أهل بدر ۳۲۴.
- الإیلاء هو أن یحلف الرجل ۲۹۲.

ب

- بجریرة حلفائک من بنی عامر ۳۴۷.
- بعث رسول اللّه (ص) خیلا قبل نجد ۳۴۴.
- بعث رسول اللّه (ص) علیا فی مائة رجل ۳۲۵.

ت

- تضرب اوقات الصلاة ۵۴۵.
- تقطع رجله بعد یده فإن عاد ۵۲۱.
- تقطع یدیهما لأنهما سارقان ۱۳۸.

ث

- ثم ضرب بالسّیف ضربة اخذ السّیف منه ۲۶۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۷۶

- ثم للوالی بعد حبسه و ادبه ۵۴۵.
- الثّیب بالثّیب جلد مائة و الرّجم ۲۶۸.

ج

- جاء رجل الی الرسول (ص) فقال: ۵۴۳.
- جاء رجل الی الرسول (ص) فقال: ان أمی لا تدفع ۱۸۱، ۲۵۵.

ح

- حرق علی (ع) طعاما احتکر ۵۵۸.
- حضرت علی بن أبی طالب (ع) اتی برجل مقطوع ۱۲۰.

د

- دسست الرجال للاحتیال و الاغتیال ۳۲۸.
- دعا [النبی (ص)] ولیّ المقتول و طلب منه ۷۸.

ر

- ربّ ذنب مقدار العقوبة علیه ۵۵۱.
- رجل ولد علی الإسلام ثم کفر ۲۲۶.
- رفع الی عمر ان عبدا قتل مولاه فدعاه علی (ع) ۴۶.
- روی اذا کفل الرّجل بالرّجل ۴۲۸.

س، ش

- سئل الرّضا (ع) عن نبّاش نبش قبر امرأة ۱۵۷.
- شهدت علیا بالکوفة یعرض السجون ۵۰۳.

ص، ض

- صلّی النبی (ص) صلاة العصر و دعا بعدی ۴۷۶.
- ضربه و خلّده فی السّجن ۵۴۵.

ع

- علی الامام ان یخرج المحبسین ۴۹۴، ۵۰۱.
- عن علی (ع) أنه اتی بلصّ نقب بیتا ۱۳۰.
- عن عمر انه اتی برجل قد سرق ۱۱۳.
- عن فرات بن حیّان ان النبی (ص) امر بقتله ۳۳۵.

ف

- فأتی بهم علی بن أبی طالب (ع) فوضعهم فی السّجن ۲۲۶.
- فأخرجه من السّجن فاضربه خمسة و ثلاثین سوطا ۵۴۵.
- فاستقبلنی رسول (ص) قال: له سلبه ۳۲۴.
- فأمر النّبیّ (ص) رجلا من ثقیف ۳۴۶.
- فأقبل ثمامة معتمرا و هو علی شرکه ۵۴۳.
- فالمرتدّ و ان کانت امرأة حبست ۲۳۴.
- فأمر به فسجن، فحبسه ثلاثة ایام فی السجن ۳۴۴.
- فإن تابت و الّا خلّدت فی السجن ۲۴۲.
- فإن ثبت إعساره انظر ۴۱۰.
- فإن جاء اولیاء المقتول ببیّنة ۲۸، ۴۶.
- فان جاء اولیاء المقتول بثبت ۲۸.
- فان مثّل به عوقب به و عتق العبد ۱۵۷.
- فحبسه رسول اللّه (ص) حتی باع غنیمة له ۴۸۰.
- فسهر نبیّ اللّه لیلته فقال له بعض ۳۴۵.
- فکان من شریعتهم فی الجاهلیّة إن المرأة اذا

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۷۷

زنت ۲۶۱.
- فلما توفّی امیر المؤمنین (ع) و دفن جلس الحسن ۷۶.
- فلما نزل ببقعاء أصاب عینا للمشرکین ۳۲۵.
- فمن صدّقک لهذا فقد کذّب القرآن ۲۰۱.
- فنزل جبرئیل (ع) علی رسول اللّه (ص) فأخبره بذلک ۳۲۲.
- فی رجل أمر رجلا بقتل رجل فقتله ۶۴، ۶۶.
- فی رجل أمسک رجلا و قتله الاخر ۵۵.
- فی رجل سرق فقطعت یده الیمنی ثم سرق ۱۱۱.
- فی رجل عدا علی رجل و جعل ینادی ۵۴.
- فی رجل قتل مملوکته أو مملوکه ۹۲.
- فی رجل کان جالسا مع قوم فمات ۴۸.
- فی قول اللّه عزّ و جل یا أیها الذین آمنوا ۴۷۲.
- فی المرتدّ یستتاب فإن تاب و الا قتل ۲۳۱.
- فی المولی اذا أبی أن یطلق ۵۴۲.
- فیها اربعة حدود: اما اولها ۱۳۷.

ق

- قال أمیر المؤمنین (ع) فی رجل أمر عبده ۹۶.
- قال أمیر المؤمنین (ع) یا أهل العراق نبئت ۵۱۶.
- قال رسول اللّه (ص) ان ابغض الناس ۵۳۰.
- قال رسول اللّه (ص) لیّ الواجد بالدّین ۳۷۹.
- قال لی یا موسی قلت لبیک ۳۳۸.
- قدم بالاساری حین قدم ۳۴۵.
- قضی أمیر المؤمنین (ع) فی رجل شدّ علی رجل ۵۲.
- قضی أمیر المؤمنین (ع) فی رجلین أمسک ۵۱، ۵۷.
- قضی امیر المؤمنین (ع) فی السّارق ۱۰۹.
- قضی أمیر المؤمنین (ع) فی ولیدة کانت نصرانیة ۲۳۲، ۲۴۸.
- قضی علی (ع) فی رجل أمسک رجلا ۵۴.
- قطع رجل السارق بعد قطع الید ثم لا یقطع ۵۲۱.
- قطع الطریق بجلولاء ۱۴۲.
- قوته بغیر سرف اذا اضطرّ الیه ۳۹۱.

ک

- کان أمیر المؤمنین (ع) اذا اتی المولی ۲۹۲.
- کان أمیر المؤمنین (ع) اذا سرق الرّجل ۵۲۱.
- کان أمیر المؤمنین (ع) اذا سرق السارق ۵۲۲.
- کان أمیر المؤمنین صلوات اللّه علیه یحبس الرجل ۳۷۸، ۳۸۵.
- کان أمیر المؤمنین (ع) یجعل له حظیرة ۲۹۲.
- کان تمیم الداری و اخوه عدی نصرانیّین ۴۷۳.
- کان رسول اللّه (ص) اذا بعث أمیر علی جیش ۱۵۸.
- کان علی (ع) اذا اتی بالسارق فی الثالثة ۵۲۲.
- کان علی بن أبی طالب (ع) اذا کان فی القبیلة ۱۷۶، ۲۱۷، ۵۲۳.
- کان علی (ع) لا یحبس فی السجن الا ثلاثة ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۱.
- کان علی (ع) لا یقطع الّا الید و الرجل ۱۱۳.
- کان علی (ع) لا یقطع سارقا حتی یأتی ۱۵۱.
- کان علی (ع) ولّی المنذر بن الجارود ۳۶۹.
- کان علی (ع) یقول اذا سرق السارق ۱۱۲.
- کان علی (ع) یقول فی السارق ۱۱۳.
- کان قوم یشربون فیسکرون ۲۱۴.

- کان من أهل الشام بصفین رجل ۳۴۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۷۸

- کان یحثّ فی خطبته علی الصدقة ۱۵۷، ۱۵۹.
- کان یزید بن حجّیة قد أستعمله علی ۳۶۹.
- کلّ عبد مثّل به فهو حرّ ۱۵۷.
- کلّ مسلم بین مسلمین ارتد عن الإسلام ۲۲۵.
- کنت شاهدا عند البیت الحرام و رجل ینادی ۵۳.
- کنت واقفا علی رأس أبی حین أتاه ۱۶۷.

ل

- لئن بلغنی أنک تنظر فی النّجوم لأخلدنّک فی الحبس ۱۹۷.
- لا، الا السارق فإنه کان یحبسه فی الثالثة ۱۱۱.
- لا تجوز المثلة و لو بالکلب العقور ۱۵۸.
- لا تحمّلوهم ما لا یطیقون و أطعموهم مما تأکلون ۱۵۸.
- لا تعذّبوا الناس فإنّ الّذین یعذّبون ۵۳۳.
- لا تقطع ید النّبّاش إلّا أن ۱۳۲.
- لا حبس فی تهمة إلّا فی دم ۳۸.
- لا حدّ علی القوّاد، أ لیس إنّما یعطی ۲۷۱.
- لأنّها أبقت عاصیة للّه و لسیّدها ۴۷۸.
- لا یخلّد فی السّجن الا ثلاثة ۱۱۱، ۱۵۵، ۲۳۱.
- لا یطلّ دم أمرئ ۹۹.
- لا یطلّ دمه و لکن یعقل ۴۸.
- لا یقطع الطّرار و هو الذی ۱۲۶.
- اللّذان منکم، مسلمان و اللذان من غیرکم ۴۷۲.
- لعلّک أتیت و انت نائمة ۲۴۹.
- لما امسی رسول اللّه (ص) یوم بدر ۳۴۵.
- لما کان فی ولایة عمر اتی بامرأة حامل ۵۳۱.
- لیّ الواجد: یحلّ عرضه و عقوبته ۳۷۹، ۳۸۵، ۳۸۸، ۴۰۵، ۴۰۶، ۴۳۹، ۴۶۹.

م

- ما اقرّ لمعاویة و لأصحابه: انهم مؤمنون ۳۳۸.
- ما کان مع أمیر المؤمنین (ع) من یعرف حقّه إلّا صعصعة ۳۶۹.
- ما له ترحه اللّه فعل فعل السیّد ۳۷۰.

- ما یحلّ لنا دمه، و لکنّا نحبسه ۳۵۲.
- المرأة اذا ارتدّت استتیبت ۲۳۸.
- المرتد یستتاب فان تاب ۲۳۲.
- مرّ رجل بقدر فوقعت علی رأس رجل ۱۶۰.
- مطل الغنیّ ظلم ۳۸۸.
- من أقرّ بحد علی تخویف أو حبس ۵۳۱.
- من امتنع من دفع الحق ۳۷۹.
- من خلّد فی السجن رزق من بیت المال ۵۲۲.
- من رأی منکم منکرا، فلیغیّره بیده ۱۸۶، ۲۲۱.
- من عذّب الناس عذّبه اللّه ۵۳۳.
- من وقع علی ذات محرم فاقتلوه ۲۵۹، ۲۶۰.
- من یعمل من أمتی عمل قوم لوط ۴۷.
- منهم فرات بن حیان، و اطلقه و لم یزل ۳۲۵.

ن

- نابیت قومک و داهنت و ضیّعت ۳۷۲.
- نعم و لکن لو أعترف و لم یجیء بالسرقة ۵۳۰.
- نعم ینتظر بقدر ما ینتهی خبره ۴۱۴.
- نهی رسول اللّه (ص) عن المثلة و لو بالکلب العقور ۲۱۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۷۹

ه

- هدم أمیر المؤمنین دار مصقلة بن هبیرة ۵۵۱.
- هل تعرف الکتاب؟ قال: نعم ۳۲۳.
- هی صلاة الظهر ۴۷۴.
- هی منسوخة و السبیل هو الحدود ۲۶۲.

و

- و اتی رسول اللّه (ص) بکنانة بن الربیع و کان عنده ۵۳۸.
- و اذا ارتدّت المرأة عن الإسلام ۲۳۴.
- و اعلم یا رفاعة إن هذه الامارة ۳۶۸.
- و أعلم یرحمک اللّه ان الایلاء ۲۹۳.
- و اللّه لأقتلنّ معاویة ۲۳۳.

- و أمر بضرب عنقه و کتب الی البصرة ۳۲۲.
- و ان قامت بینة علی قوّاد جلد ۲۷۱.
- و ان کانت امرأة فحلق رجل رأسها ۱۶۰.
- و تقطع من السارق الرجل بعد الید ۵۲۲.
- و الجاسوس و العین اذا ظفر بهما قتلا ۳۲۲، ۳۲۹.
- و روی إنّه إن فاء و هو ان یرجع ۲۹۳.
- و سألته ان هو سرق بعد قطع الید و الرجل ۱۱۰.
- و قضی علی (ع) فی الدّین انه یحبس ۳۹۸.
- و کان أمیر المؤمنین یحبس الجهّال من الاطباء ۲۱۳.
- و لا تحل بینه و بین من یأتیه بمطعم ۴۹۷.
- و لا تدع احدا یدخل علیه ۳۷۱.
- و لا یجوز علی رجل قود و لا حدّ ۵۳۱.
- و لم تلبس إلّا من خشن الثیاب ۵۴۳.
- و ما استکرهوا علیه ۵۴۰.
- و ما یمنعه؟ و لکن اذا فعل فلیحصّن بابه ۱۸۲، ۲۵۶.
- و مر بإخراج أهل السّجن فی اللیل ۴۹۹، ۵۴۴.
- و مرّ به الی السجن ۵۴۳.
- و من ارتد من نسائهم حبست ۲۳۴.
- و یحبس فی سجن المسلمین ۵۱۶.
- و یستودع العبد السّجن حتی یموت ۹۷.
- و یضرب فی کلّ سنة خمسین جلدة ۵۴۴.
- و یقطع الید و الرجل ثم لا یقطع ۵۲۰.
- ویلک لعلّ رجلا وقع علیک ۲۴۹.

ی

- یا بنی عبد المطلب ... و لا یمثل بالرجل ۱۵۷.
- یجب علی الامام ان یحبس الفساق ۲۱۲.
- یجبر الرّجل علی النفقة علی امرأته ۳۰۵.
- یستودع السجن ۱۰۰.
- یضرب ضربا وجیعا و یحبس فی سجن ۱۵۹، ۱۶۰.
- یضرب ضربة بالسیف ۲۵۷.
- یضرب ضربة بالسیف، بلغت منه ما بلغت ۲۵۷.
- یقتل القاتل و یصبر الصابر ۵۷، ۵۸، ۵۹.

- یقتل و لا یستتاب ۲۲۶.

- یمرقون من الدین کما یمرق السهم ۴۸۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۸۰

فهرس الآثار

أ

اتی طارق بالشام برجل قد اخذ فی تهمة ۵۳۲.

أتی عمر شاهد الزور فوقفه للناس ۲۰۶.

اذا أنا لم احبس فی الدّین ۳۸۰.

اذا سرق فاقطعوا یده ۱۱۲.

اذا لاعن الرجل و أبت المرأة ۳۱۱.

إن أبا بکر و عمر کانا یقولان: لا یقتل المولی ۹۲.

إن امرأة باعت دار الغیر ۳۹۵.

إن امرأة غاب عنها زوجها، ثم جاء ۲۴۹.

إن رجلا قدم من الهند بأمان ۱۰۲.

إن رجلا کان مع قوم یتّهمون بهوی ۵۳۲.

إن رجلا من المشرکین قتل رجلا من المسلمین ۱۰۳.

إن عمر استشار فی السارق ۱۱۳.

إن عمر حبس ثلاثة ۱۸۹.

إن عمر حبس الخطیئة ۱۷۴.

إن عمر حبس عصبة صبی ۳۰۶.

إن عمر بن الخطاب أتی بسارق فاعترف ۵۳۲.

إن عمر بن الخطاب ضرب شاهد الزور ۲۰۶، ۲۱۱.

إن عمر بن الخطاب کتب الی عمّاله بالشام ۲۰۶.

إن عمر بن عبد العزیز کان لا یسجن ۴۰۰.

إن غلاما اختلس طوقا فرفع الی عدی ۱۲۷.

إن کان جرح أحدا فاجرحوه ۳۵۹، ۵۱۱.

إن کان شریح لیحبسه به ۴۸۵.

إنّه حبس ابنه عبد اللّه ۴۲۸.

إنّه حبس رجلا فی خادم باعه لابنته ۳۹۳.

إنّه قدم علی عمر رجل من قبل أبی موسی ۲۲۷.

إنّه کان إذا أخذ شاهد الزور بعث ۲۱۰.

إنّه کان یحبس فی الدّین ۳۸۰.

إنّهما حبسا رجلا فی السجن ۳۹۳.

أوّل من فعل ذلک علی بن أبی طالب (ع) ۵۲۳، ۵۲۷.

أ یقطع السارق اکثر من یده و رجله ۱۱۳.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۸۱

ب

بعثنی أبو موسی بفتح تستر الی عمر، فسألنی ۲۲۶.

ت

تخالفنی خیل لرسول اللّه فتصیب ۳۴۵، ۹۱۴، ۵۱۵.

ج

الجروح قصاص و لیس للإمام أن یضربه ۱۰۴.

خ

خاصم رجل ابنا لشریح ۴۲۸، ۵۲۷.

ر

رأیت المحبس و هو خص و کان النّاس ۵۶۲.

إنّه یقتل القاتل و یحبس الممسک ۵۹.

روینا عن سلیمان بن موسی قال: لو أمر ۶۴.

ش

شهدت شریحا حبس رستم ۳۸۰.

شهدت عبد الرحمن بن أذینة، أقصّ ۱۰۴.

ص

صلاة أهل دینهما ۴۷۳.

ع

عجزت النساء أن تلد مثل علی بن أبی طالب ۵۳۱.

علامة المهدی أن یکون شدیدا علی العمال ۳۶۹.

عن عدی بن أرطاة انه کتب الی عمر بن عبد العزیز ۱۳۲.

ف

فقد قوم متاعا لهم من بینهم ۱۳۱.

فکتب إلیّ: أن احبسهما بعد صلاة العصر ۴۷۳.

فمر ولاتک جمیعا بالنظر فی أمر المحبوس ۵۲۵.

فی رجل باع امرأة و هما حرّان ۱۳۹.

فی المرأة ترتدّ عن الإسلام تحبس ۲۳۴.

فی المرأة ترتدّ عن الإسلام قال لا تقتل تحبس ۲۳۴.

ق

القید کره و الوعید کره و السجن کره ۵۳۲.

ک

کان أوّل حدود النساء کن یحبسن ۲۶۲.

کان شریح اذا قضی علی رجل ۳۸۱.

کان الزبرقان قد سار الی عمر ۱۷۴.

کان لی علی رجل ثلاثمائة درهم ۳۸۱.

کتب عمر بن عبد العزیز بکتاب قرأته ۱۵۲.

ل

لا تدعن فی سجونکم أحدا ۴۹۹، ۵۴۴.

لا تقتل النساء اذا هنّ ارتددن ۲۳۹.

لا قطع علی المختلس و لکن یسجن ۱۲۷.

لا یحبس الانسان فی الدین اکثر من ۴۰۸.

لا یجوز الاعتراف بعد عقوبة فی حدّ ۵۳۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۸۲

لیس الرجل امینا علی نفسه اذا أوجعته ۵۳۴.

لا ینبغی لبیت عذاب أن یکون ۵۶۱.

م

ما هذا الحدیث عن رسول اللّه (ص) و احسبه حبسهم ۱۸۹.

من بعد صلاة أهل دينها ۴۷۵.

و

و أما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين من أهل الدّعارة ۵۲۶.

وهّب قوم غلاما حتى اعترف لهم ۵۳۲.

ی

يجبران على اللعان و يحبسان ۳۱۱.

يعاقب المختلس و يخلّد الحبس ۱۲۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۸۳

فهرس اسماء المعصومين عليهم السلام

النّبی محمّد بن عبد اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم ۳۷، ۳۹، ۴۰، ۴۳، ۴۷، ۵۳، ۵۴، ۵۵، ۷۵، ۷۷، ۹۲، ۹۵، ۱۳۸، ۱۴۰، ۱۵۰، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۵۹، ۱۷۰، ۱۷۲، ۱۷۴، ۱۷۹، ۱۸۱، ۱۸۶، ۱۸۸، ۱۸۹، ۱۹۰، ۱۹۳، ۱۹۷، ۱۹۸، ۲۱۱، ۲۲۱، ۲۲۵، ۲۳۵، ۲۴۱، ۲۴۷، ۲۴۹، ۲۵۵، ۲۶۳، ۲۶۸، ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۷۶، ۲۸۴، ۲۹۷، ۳۰۲، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۴۴، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۴۷، ۳۶۸، ۳۷۹، ۳۸۸، ۳۹۱، ۳۹۶، ۴۱۷، ۴۴۴، ۴۷۲، ۴۷۳، ۴۷۶، ۴۸۰، ۴۸۲، ۴۹۸، ۴۹۹، ۵۰۱، ۵۱۴، ۵۲۹، ۵۳۰، ۵۳۱، ۵۳۳، ۵۳۵، ۵۳۶، ۵۳۷، ۵۳۸، ۵۳۹، ۵۴۳، ۵۴۴، ۵۶۱، ۵۶۳، ۵۶۴، ۵۶۵، ۵۶۶.

الامام علی بن أبی طالب علیه السّلام ۳۸، ۳۹، ۴۶، ۴۷، ۵۱، ۵۲، ۵۴، ۵۵، ۵۷، ۶۲، ۷۴، ۷۵، ۷۶، ۹۱، ۹۲، ۹۶، ۹۸، ۱۰۰، ۱۰۹، ۱۱۱، ۱۱۲، ۱۱۳، ۱۱۹، ۱۲۰، ۱۲۶، ۱۲۷، ۱۳۰، ۱۳۸، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۵۷، ۱۶۰، ۱۶۲، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۶، ۱۸۶، ۱۹۷، ۲۰۱، ۲۰۵، ۲۱۲، ۲۱۴، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۱۹، ۲۲۰، ۲۲۶، ۲۳۲، ۲۳۴، ۲۴۰، ۲۴۳، ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۴۹، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۶۱، ۲۶۸، ۲۷۴، ۲۸۳، ۲۹۲، ۲۹۳، ۳۰۵، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۲۸، ۳۳۶، ۳۳۷، ۳۳۸، ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۴۳، ۳۵۱، ۳۵۲، ۳۵۳، ۳۵۸، ۳۶۴، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۷۱، ۳۷۲، ۳۷۳، ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۸۴، ۳۸۵، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۰۰، ۴۰۴، ۴۱۱، ۴۱۹، ۴۲۱، ۴۲۴، ۴۲۸، ۴۸۳، ۴۹۴، ۴۹۵، ۴۹۶، ۴۹۷، ۴۹۸، ۴۹۹، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۱۵، ۵۱۸، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۲، ۵۲۳، ۵۲۴، ۵۲۷، ۵۲۹، ۵۳۱، ۵۳۲، ۵۳۷، ۵۳۹، ۵۴۲، ۵۴۳، ۵۴۴، ۵۴۵، ۵۵۱، ۵۵۶، ۵۶۱، ۵۶۲، ۵۶۳، ۵۶۴، ۵۶۵.

فاطمة الزّهراء سلام اللّه علیها ۱۶۷، ۱۷۰، ۱۷۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۸۴

الامام الحسن بن علی علیهما السّلام ۷۴، ۷۵، ۷۶، ۸۵، ۱۵۷، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۸.

الامام الحسین بن علی علیهما السلام ۷۴، ۷۵، ۸۵، ۵۶۲.

الامام علی بن الحسین زین العابدین علیهما السّلام ۱۲۷، ۲۵۷.

الامام محمد بن علیّ الباقر علیهما السلام ۳۱، ۳۹، ۴۳، ۵۲، ۵۴، ۶۴، ۶۶، ۶۷، ۶۸، ۷۷، ۱۰۹، ۱۱۰، ۱۱۱، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۳۴، ۲۴۳، ۲۴۷، ۲۴۸، ۳۲۲، ۳۵۴، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۷۳، ۴۷۴، ۴۷۷، ۵۳۰.

الامام جعفر بن محمد الصّادق علیهما السلام ۳۷، ۴۱، ۴۸، ۵۱، ۵۲، ۵۳، ۵۴، ۵۷، ۷۰، ۷۳، ۷۴، ۷۵، ۸۸، ۹۱، ۹۲، ۹۶، ۹۷، ۱۰۲، ۱۱۰، ۱۱۱، ۱۲۶، ۱۲۷، ۱۳۲، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹، ۱۵۷، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۸، ۱۸۱، ۱۸۲، ۲۰۵، ۲۱۴، ۲۱۶، ۲۲۵، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۳۸، ۲۵۵، ۲۵۶،

۲۵۷، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۷۱، ۲۷۴، ۲۸۴، ۲۹۲، ۲۹۸، ۳۰۵، ۳۲۱، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۹۹، ۴۱۰، ۴۱۱، ۴۲۷، ۴۷۲، ۴۷۷، ۴۷۸، ۴۹۳، ۴۹۴، ۵۰۱، ۵۰۹، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۳، ۵۲۹، ۵۳۰، ۵۴۲، ۵۴۴.

الامام موسی بن جعفر علیهما السّلام ۹۲، ۱۵۷، ۱۶۷، ۲۲۶، ۳۷۹.

الامام علی بن موسی الرضا علیهما السلام ۲۲۶، ۲۷۱، ۲۷۴، ۳۷۹، ۴۱۴.

الامام محمد بن علی الجواد علیهما السلام ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۴۶، ۱۵۷، ۳۵۸.

الامام الحجّة بن الحسن العسکری علیهما السلام ۶، ۲۷، ۳۶۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۸۵

فهرس الأعلام (الأسماء و الألقاب)

الأسماء

[أ]

ابان: ۴۸، ۷۶.

ابان بن تغلب: ۱۰۲.

ابان بن عثمان: ۷۷، ۸۸، ۱۱۰.

ابراهیم ۳۵۴، ۴۰۳، ۵۶۲.

ابراهیم بن أبی عبلة: ۳۴۶.

ابراهیم بن خثیم بن عراک: ۴۰.

ابراهیم بن سعد الجوهری: ۳۴۶.

ابراهیم بن سلیمان القطیفی: ۱۹۵.

ابراهیم بن هاشم: ۱۶۰، ۳۹۹.

ابراهیم بن میسرة: ۵۳۲.

ابراهیم بن یحیی النوری: ۵۶۲.

ابراهیم القطیفی: ۱۹۵.

ابن ابزی: ۲۴۹.

ابن أبی بلتعة- حاطب: ۳۲۸.

ابن أبی الحدید: ۲۰۱.

ابن أبی داود: ۱۴۳.

ابن أبی الزناد: ۲۸۵.

ابن أبی سیف: ۳۷۱.

ابن أبی عبلة: ۳۴۵.

ابن أبی عمیر: ۵۱، ۲۵۷، ۴۱۹، ۵۲۰، ۵۳۰.

ابن أبی لیلی: ۶۰، ۸۵، ۲۱۱، ۳۸۰، ۳۹۳، ۴۶۳، ۴۶۴.

ابن أبی ماریة: ۴۷۳.

ابن أبی ملیکة: ۴۷۳.

ابن أبی نجران: ۵۲، ۱۰۹.

ابن الأثیر: ۱۲۹، ۱۵۶، ۲۱۲، ۳۲۵، ۳۴۳، ۵۵۲، ۵۶۱، ۵۶۲.

ابن اسحاق: ۳۴۵، ۳۴۶.

ابن ادریس: ۴۴، ۹۹، ۱۱۲، ۱۱۵، ۱۲۰، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۳۴، ۱۸۴، ۲۰۷، ۲۳۵، ۲۴۱، ۳۳۰، ۳۳۶، ۳۵۰، ۳۹۳، ۳۹۹، ۴۳۵، ۴۹۱، ۴۹۴، ۴۹۵، ۴۹۶، ۵۱۸.

ابن اذینة: ۴۱۹.

ابن الأنباری: ۴۷۴.

ابن بقاح ۲۹۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۸۶

ابن بدیل بن ورقاء: ۳۴۵، ۳۴۶.

ابن البراج- القاضی ابن برّاج: ۴۰، ۴۷، ۴۸، ۵۶، ۶۲، ۸۹، ۹۰، ۱۱۵، ۱۲۰، ۱۲۱، ۱۲۸، ۱۳۴، ۱۴۵، ۱۶۹، ۱۷۲، ۲۰۷، ۲۲۸، ۲۳۵، ۲۵۸، ۲۷۵، ۲۸۳، ۲۹۱، ۲۹۵، ۳۲۶، ۳۲۸، ۳۳۳، ۳۵۱، ۴۳۵، ۴۴۳، ۴۴۵، ۴۴۹، ۴۵۰، ۴۵۱، ۴۸۰، ۴۸۱، ۴۸۲، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۱۷.

ابن البناء: ۳۱۴.

ابن تیمیة: ۷۹، ۱۴۷، ۱۷۲، ۱۸۷، ۲۵۶، ۲۷۰، ۳۲۱، ۳۳۲، ۳۸۹، ۵۳۶، ۵۴۱.

ابن جریج: ۷۵، ۱۳۸، ۱۴۹، ۱۵۲، ۳۰۶.

ابن جلاب: ۴۹، ۹۵، ۱۱۸، ۲۶۹، ۳۱۴، ۳۱۶، ۳۹۸، ۴۰۶، ۴۲۵، ۵۰۷.

ابن الجنید- الاسکافی: ۹۴، ۹۸، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۴۸، ۴۵۰.

ابن الجوزی: ۳۲۱، ۳۳۳، ۳۳۵.

ابن حزم- ابو محمد: ۸۷، ۸۹، ۹۰، ۱۶۲، ۱۷۱، ۱۸۶، ۲۶۷، ۳۵۸، ۴۱۱، ۴۴۹، ۴۵۲، ۴۹۲.

ابن حمزة- علی بن حمزة الطوسی: ۴۰، ۴۴، ۴۹، ۵۶، ۵۹، ۶۳، ۶۵، ۶۸، ۶۹، ۸۰، ۸۴، ۹۹، ۱۱۵، ۱۲۸، ۱۴۰، ۱۶۹، ۲۳۶، ۲۴۷، ۲۵۰، ۲۷۲، ۲۷۶، ۲۹۳، ۲۹۵، ۳۱۳، ۳۳۰، ۲۳۶، ۲۴۷، ۲۵۰، ۲۷۲، ۲۷۶، ۲۹۳، ۲۹۵، ۳۱۳، ۳۳۰، ۳۳۶، ۳۸۲، ۳۸۸، ۴۰۶، ۴۱۸، ۴۳۷، ۴۶۶، ۴۸۲، ۵۰۲، ۵۰۴، ۵۳۵، ۵۴۵، ۵۶۰، ۵۶۱، ۵۶۶.

ابن داود: ۳۹۲.

ابن دیزیل: ۱۹۷.

۲ بن رئاب: ۲۷۴.

ابن رشد- القرطبی: ۷۹، ۱۳۶، ۲۱۴، ۲۳۹، ۲۹۷، ۳۵۴، ۳۶۰، ۳۸۸، ۴۲۵، ۴۳۳.

ابن زهرة- ابو المکارم: ۵۶، ۶۵، ۸۷، ۸۹، ۹۳، ۱۳۴، ۱۴۲، ۱۴۶، ۲۶۹، ۲۷۴، ۲۹۵، ۳۳۵، ۳۵۳، ۳۵۶، ۳۵۸، ۴۴۹، ۴۵۱، ۴۶۴، ۴۶۵، ۵۴۸، ۵۴۹.

ابن سنان: عبد اللّه بن سنان: ۴۸.

ابن سیدة: ۶۹، ۵۶۳.

ابن سیرین: ۱۰۴، ۳۸۰، ۳۸۱، ۵۳۲.

ابن شبرمة: ۴۳۴.

ابن شبة: ۱۷۴، ۳۴۴.

ابن شراعة: ۲۷۴.

ابن شمّون: ۹۱.

ابن شهر آشوب: ۴۷، ۷۶.

ابن الصّیرفی: ۶۰.

ابن طاوس: ۱۵۱، ۳۶۹، ۵۳۲، ۵۶۱.

ابن عابدین: ۴۹۸، ۵۰۹، ۵۱۱، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۶۸.

ابن عباس: ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹، ۱۴۰، ۲۳۴، ۳۲۳، ۳۲۴، ۳۴۱، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۶۰، ۴۷۳، ۴۷۴، ۴۷۵.

ابن عشیرة: ۴۸۳.

ابن عقیل: ۱۱۹، ۳۲۱، ۳۳۳.

ابن الغضائری: ۲۷۳.

ابن فارس: ۵۵۱.

ابن فرعون: ۵۶۴.

ابن فضال: ۳۷۸، ۴۲۷.

ابن القاسم: ۸۷، ۲۵۲، ۳۱۶، ۳۲۱، ۳۹۲.

ابن قدامة: ۶۰، ۷۹، ۸۵، ۹۵، ۱۰۰، ۱۱۹، ۱۲۲، ۱۵۹، ۱۷۲، ۱۹۶، ۲۱۱، ۲۲۷، ۲۳۰،

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۸۷

۲۴۰، ۲۹۸، ۳۴۱، ۳۴۷، ۳۶۳، ۳۸۸، ۳۹۸، ۴۰۷، ۴۰۹، ۴۱۸، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۴۰، ۴۴۲، ۴۴۴، ۴۴۷، ۴۵۳، ۴۵۴، ۴۵۷، ۴۵۹، ۴۶۳، ۵۰۳،

۵۰۸، ۵۰۹، ۵۱۱، ۵۴۸، ۵۵۰، ۵۵۷، ۵۵۸.

ابن قولویه: ۲۷۳، ۳۰۵، ۴۱۹.

ابن قیم الجوزیة: ۴۷۵، ۵۶۶.

ابن لهیعة: ۳۵۴، ۴۰۰.

ابن ماجة: ۳۹.

ابن الماجشون: ۳۳۴.

ابن المبارک: ۳۷۹.

ابن مجلز: ۳۵۴.

ابن محبوب- الحسن بن محبوب: ۶۴، ۶۹، ۷۰، ۱۱۱، ۱۸۱، ۲۲۵، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۴۲، ۲۵۵، ۲۷۴.

ابن مسعدة: ۳۷۳.

ابن مسعود: ۱۸۹.

ابن مسکان: ۱۸۲، ۲۵۶، ۲۹۲.

ابن المسیب: ۱۴۷.

ابن ملجم «لعنه اللّه» ۱۵۷.

ابن منجا: ۱۳۷، ۵۰۸.

ابن المنذر: ۷۹، ۴۰۷.

ابن منظور: ۱۵۶، ۱۹۸، ۲۱۵، ۲۱۷، ۵۵۱، ۵۶۱، ۵۶۳.

ابن مهدی: ۱۰۳.

ابن النجار: ابن النّجّار الحنبلی ۱۱۹، ۱۷۶، ۵۰۹.

ابن نمیر: ۱۱۳.

ابن هرمة: ۳۶۷، ۳۶۸، ۳۷۱، ۴۹۷، ۴۹۹، ۵۴۳، ۵۴۴.

ابن هشام: ۳۴۵، ۵۳۸.

ابن الهمام: ۵۶۱.

ابن وهب: ۲۰۶، ۳۳۴، ۴۰۰.

ابنة حاتم: ۳۴۵.

أبو الأحوص: ۱۲۰، ۲۸۵.

ابو أسامة: ۱۱۲.

ابو اسحاق: ۲۸، ۴۵۴، ۴۵۸.

ابو اسحاق بن راهویه: ۲۲۹.

ابو اسحاق بن مهران: ۵۶۲.

ابو اسحاق الشیرازی: ۵۰۸، ۵۶۴.

ابو اسحاق المدائنی: ۳۵۸.

ابو ایوب: ۷۰.

ابو البختری: ۵۲۹.

طبسی، نجم الدین، موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، در یک جلد، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم – ایران، اول، ه ق موارد السجن فی النصوص و الفتاوی؛ ص: ۵۸۷

ابو بصیر: ۸۸، ۲۹۲، ۲۹۳، ۵۲۱.

ابو بکر: ۹۲، ۱۰۳، ۱۰۴، ۱۱۲، ۱۱۳، ۱۱۹، ۱۲۷، ۱۳۹، ۱۵۲، ۱۶۰، ۲۲۰، ۲۴۹، ۲۸۵.

ابو بکر ابن أبی اویس: ۱۱۲.

ابو بکر ابن أبی قحافة: ۱۱۳، ۵۶۱، ۵۶۳، ۵۶۶.

ابو بکر– ابن أبی شیبة: ۵۵، ۹۲، ۱۰۲، ۱۰۳، ۲۲۶، ۲۳۴، ۲۴۹، ۲۸۴، ۳۱۱، ۳۸۰، ۳۹۳، ۳۹۵، ۴۲۸، ۴۸۰، ۵۶۱.

ابو بکر الشیبانی: ۵۲۶.

ابو بکر– محمد بن احمد بن بالویه: ۱۸۹.

ابو بکر– محمد بن عبد اللّه– ابن العربی: ۴۷۴.

ابو بکر النیسابوری: ۲۹۴.

ابو ثور: ۷۹، ۱۲۰، ۱۲۲، ۱۴۰، ۲۹۷.

ابو جعفر المنصور: ۵۳.

ابو جمیلة: ۴۷۷، ۴۷۸.

ابو جهل: ۲۳۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۸۸

ابو الحارث التیمی: ۲۸۵.

ابو حازم: ۱۲۰.

ابو حرّة: ۲۳۴.

ابو الحسن- علی بن محمد المقری: ۲۶۲.

ابو حمزة الثمالی: ۱۵۷.

ابو حنیفة: ۵۰، ۵۹، ۸۸، ۱۱۹، ۱۴۰، ۱۴۲، ۱۶۲، ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۸۳، ۱۸۴، ۲۱۱، ۲۲۵، ۲۲۹، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۶۸، ۲۷۶، ۳۰۶، ۳۰۹، ۳۱۱، ۳۱۳، ۳۲۱، ۳۳۹، ۳۴۱، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۵۶، ۳۶۰، ۳۸۷، ۳۸۹، ۳۹۷، ۴۰۹، ۴۱۶، ۴۱۷، ۴۳۵، ۴۵۲، ۴۶۳، ۴۶۴، ۵۶۰.

ابو الخطاب: ۶۰، ۱۱۹، ۴۴۷.

ابو داود: ۴۰، ۱۵۰، ۲۳۴، ۳۴۴، ۵۳۲، ۵۳۳.

ابو الدّرداء: ۱۸۹.

ابو دقیقة: ۲۳۰، ۳۸۹، ۴۰۹، ۴۴۷، ۵۱۳.

ابو ذر: ۱۸۹.

ابو الربیع: ۲۰۶.

ابو رزین: ۲۳۴، ۲۳۹.

ابو زمیل: ۳۴۴.

ابو سعید المقبری: ۱۲۰.

ابو سفیان: ۲۴۹، ۳۲۵، ۳۳۵.

ابو سفیان الثوری: ۱۶۲.

ابو الصلاح الحلبی: ۴۸، ۵۸، ۶۵، ۷۰، ۷۱، ۸۹، ۹۶، ۹۹، ۱۱۴، ۱۲۸، ۱۳۴، ۱۳۹، ۱۴۲، ۱۴۶، ۱۶۹، ۲۰۷، ۲۲۷، ۲۳۵، ۲۷۲، ۲۹۱، ۲۹۴، ۳۰۰، ۳۵۳، ۳۵۶، ۳۵۸، ۳۵۹، ۳۸۲، ۳۹۸، ۴۰۱، ۴۱۳، ۴۱۶، ۴۸۲، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۵، ۵۲۰، ۵۴۲.

ابو الضحی: ۱۱۲.

ابو ضیاء خلیل: ۵۰۸.

ابو طالب: ۹۶، ۱۰۰.

ابو العباس- محمد بن یعقوب: ۴۷۲.

ابو عبد اللّه: ۴۸۳.

ابو عبد اللّه الجدلی: ۳۹۳.

ابو عبد اللّه الحافظ: ۴۷۲.

ابو عبد اللّه الزبیری: ۵۵۷.

ابو عبد اللّه- محمد بن زکریا البصری ۲۳۴.

ابو عبید: ۵۵، ۲۸۵، ۲۹۷، ۳۵۵.

ابو علی: ۱۶۳.

ابو علی الأشعری: ۲۵۲، ۲۸۳.

ابو علی الجبانی: ۳۵۴.

ابو عمرو الحوضی: ۱۸۹.

ابو عیسی: ۱۵۹، ۲۳۹، ۲۹۷.

ابو الفضل الکرابیسی: ۱۲۰.

ابو القاسم البصری: ۳۵۹، ۵۲۰.

ابو القاسم البغوی: ۲۰۶.

ابو القاسم الکوفی: ۴۶.

ابو ماجد الحنفی: ۲۸۵.

ابو محمد: ۲۲۰، ۴۱۴.

ابو محمد الجوزی: ۶۰.

ابو مخنف: ۷۶، ۳۵۲.

ابو مریم: ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۸۳.

ابو مسعود الأنصاری: ۱۸۹.

ابو معاویة- الضریر: ۱۶۰، ۱۶۱، ۲۴۹.

ابو المفضل: ۳۷۹.

ابو المقدام: ۶۲.

ابو موسی: ۲۲۶، ۲۲۷.

ابو نصر العیاشی: ۵۶۷.

ابو نصر بن قتادة: ۱۲۰.

ابو هریرة: ۴۰، ۱۰۰، ۳۴۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۸۹

ابو هلال: ۳۸۰.

ابو یزید- سهیل بن عمرو: ۳۴۵.

ابو یعلی: ۵۵۰، ۵۵۳، ۵۵۶.

ابو یعلی الفراء: ۳۱۳، ۳۳۲، ۳۴۱.

ابو یعلی الماوردی: ۳۵۴، ۳۶۰.

ابو یوسف: ۵۰، ۸۴، ۸۵، ۱۱۸، ۱۲۵، ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۱، ۱۳۷، ۱۷۱، ۲۱۱، ۲۱۷، ۲۲۹، ۲۳۹، ۲۵۲، ۲۵۴، ۳۲۱، ۳۲۹، ۳۴۰، ۳۵۰، ۳۹۷، ۴۵۲، ۴۷۸، ۵۲۳، ۵۲۶، ۵۳۵، ۵۶۰.

أم جعفر: ۳۸۰.

أم الهیثم بنت الاسود النخعیة: ۷۶.

أحمد: ۷۹، ۹۲، ۱۱۹، ۱۳۶، ۱۴۰، ۱۸۸، ۱۸۹، ۱۹۶، ۲۳۹، ۲۹۷، ۳۱۴، ۳۳۳، ۳۸۹، ۴۰۸، ۴۳۰.

أحمد بن أبی عبد اللّه: ۵۲۹.

احمد بن أبی عبد اللّه البرقی: ۲۱۲، ۲۵۳.

احمد بن اسحاق بن بهلول- القاضی ابو جعفر:

۳۴۵.

أحمد بن الحسن القطان: ۲۳۳.

أحمد بن الحسن المیثمی: ۷۶، ۸۸.

أحمد بن حنبل: ۱۶۲، ۱۸۴.

أحمد بن خالد: ۲۵۷.

أحمد بن الشلبی: ۵۶۱، ۵۶۲.

أحمد شبویه: ۱۷۴.

أحمد بن عیسی: ۵۲۲.

أحمد بن الفضل الخاقانی: ۱۴۲.

أحمد بن محمد: ۵۱، ۶۴، ۷۰، ۲۲۵، ۲۹۳، ۳۷۸، ۴۲۷، ۵۲۰، ۵۲۲.

أحمد بن محمد بن ابی نصر: ۴۷۶، ۴۷۸.

أحمد بن محمد بن خالد: ۱۱۰.

أحمد بن محمد بن عیسی: ۵۲، ۶۹، ۹۱، ۱۸۱، ۲۰۵، ۳۰۵، ۴۱۹، ۴۷۲.

أحمد بن نجدة: ۱۲۰.

أحمد بن نصر الخزاز: ۲۵۳، ۲۸۳.

أحمد بن یحیی: ۲۹۸، ۳۰۱، ۳۰۹، ۳۲۱، ۳۳۴، ۳۴۱، ۴۰۷، ۴۳۴، ۴۳۵، ۴۴۰، ۵۲۸، ۵۴۴، ۵۴۸، ۵۵۰، ۵۵۷.

أحمد صادقی اردستانی: ۵۶۷.

الازدی: ۳۲۸.

أزهر بن عبد اللّه الحرازی: ۱۵۰، ۵۳۲.

أسامة بن زید: ۴۷۳.

اسحاق: ۷۹، ۱۴۰، ۲۳۹.

اسحاق بن أبی فروة: ۹۲.

اسحاق بن راهویه: ۱۴۰، ۱۶۲.

اسحاق بن عمار: ۹۷، ۹۹، ۴۲۴، ۴۲۷، ۵۳۰.

اسحاق بن بنان: ۲۹۲.

اسرائیل: ۲۴۹، ۳۹۳.

الاسکافی- ابن الجنید: ۴۵، ۴۸، ۴۲۴، ۴۸۲.

إسماعیل: ۶۰.

إسماعیل بن ابراهیم بن المهاجر: ۲۱۷، ۵۲۳.

إسماعيل بن أميّة: ۵۵.

إسماعيل بن الحجاج بن ارطاة: ۲۱۵.

إسماعيل بن خالد: ۵۳۰.

إسماعيل بن شريف العلوی- السلطان

ابو الاملاک: ۵۶۴.

إسماعيل بن عليه: ۳۹۵.

الأسود بن قيس: ۳۵۲.

الأسود بن يزيد: ۳۵۲.

الأشتر: ۳۴۳.

الأشعث: ۳۱۱، ۳۷۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۹۰

الأصبغ: ۳۳۴، ۴۰۳.

الأصبغ بن ضرار الأزدی: ۳۴۳.

الأصبغ بن نباتة: ۳۷۸، ۳۹۸، ۴۲۷.

أنس: ۳۲۴.

أنس بن مالک: ۵۳۰.

أياس بن معاوية: ۱۲۷، ۳۹۵، ۳۹۶.

أيوب: ۳۹۵، ۵۳۲.

ب

بدر الدين العينی: ۳۸۹.

بردله: ۵۶۴.

بريدة: ۱۵۹.

بريد بن معاوية: ۴۹.

بشر بن البراء: ۵۳۷.

بقيّة: ۱۵۰.

بكر بن حبيب الكوفی: ۲۴۷.

بكر بن وائل: ۲۲۷.

بنان: ۳۰۵.

بنان بن محمد: ۲۷۴.

بنت حاتم: ۵۱۴، ۵۱۵.

بنت الحارث: ۳۶۴.

بهز بن حكيم: ۳۹، ۴۰.

ت

تاج زمان دانش: ۵۶۷.

تمیم الداری: ۴۷۳.

توفیق الفکیکی: ۴۹۵، ۴۹۶، ۵۶۷.

ث

ثعلبة بن سلام بن أبی الحقیق: ۵۳۷.

الثعلبیة: ۲۳۳.

ثمامة: ۳۴۴.

ثمامة بن أثال: ۳۴۴، ۵۴۳.

ج

جابر: ۱۱۳، ۲۴۹، ۲۵۳، ۳۲۴، ۳۹۳.

جابر بن یزید الجعفی ۲۴۲، ۲۳۴.

جبرئیل (ع) ۳۲۲.

جریر: ۱۱۲، ۳۸۰.

جریر بن عبد اللّه: ۵۵۱.

جعفر بن محبوب: ۱۵۷.

جعفر بن محمد بن عمارة: ۲۳۴.

جمیل: ۲۵۹.

ح- خ

الحارب بن حصیرة: ۲۱۹.

الحارث بن أبی ضرار: ۳۲۵.

حارثة بن مضرب: ۳۲۵.

حاطب: ۲۲۳، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۶، ۳۳۳، ۳۳۴، ۵۲۹.

حاطب بن أبی بلتعة: ۵۳۸، ۵۳۹.

الحاکم: ۳۹، ۴۰، ۱۸۹، ۴۰۰.

حبیب- بن سلیم: ۴۲۸.

الحجاج: ۹۲، ۱۱۳، ۱۶۲، ۵۶۰.

الحجاج بن أرطاة: ۱۱۳.

الحجاج بن عمرو بن دینار: ۱۱۳.

الحجاج بن یوسف الثقفی: ۵۱۵.

الحجال: ۲۵۷.

حجیّة ۲۲۰.

حریز: ۷۰، ۷۲، ۷۳، ۲۴۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۹۱

حسان بن ثابت: ۱۷۴.

الحسن: ۹۵، ۱۰۹، ۱۱۹، ۱۲۷، ۱۳۹، ۲۳۴، ۲۴۰، ۲۶۲، ۳۱۱، ۳۲۴، ۳۵۳، ۳۵۵، ۳۶۰، ۴۷۴، ۴۷۶، ۵۶۲.

الحسن البصری: ۱۴۰، ۱۴۷.

الحسن بن حیّ: ۸۵، ۱۶۲.

الحسن بن الربیع: ۲۷۴.

الحسن بن عسکری: ۲۳۳.

الحسن بن علی: ۲۹۲، ۴۷۲.

الحسن بن محمد بن اسحاق: ۲۶۲.

الحسن بن محمد بن سماعة: ۸۸، ۱۱۰.

الحسن بن موسی الخشاب: ۴۲۷، ۵۳۰.

حسن الصدر: ۲۷۱.

الحسین بن الحسن بن ابان: ۱۱۱.

الحسین بن زید: ۲۸۴.

الحسین بن سعید: ۵۲، ۱۱۱، ۲۲۶، ۲۳۲، ۲۴۸، ۴۷۲، ۵۲۰، ۵۲۱.

حسین بن علاء: ۳۹۱.

الحسین بن محمّد: ۲۱۹، ۲۹۲.

حسین القزوینی: ۲۷۱.

حصین: ۱۱۲.

الحصین بن نمیر: ۵۶۰.

حفص: ۹۲.

حفص المؤدّب: ۴۷۲.

حماد: ۹۸، ۱۰۹، ۱۱۱، ۱۱۹، ۱۵۵، ۲۳۱، ۲۴۱، ۵۲۰.

حمّاد بن سلمة: ۱۳۹.

حمّاد بن عثمان: ۵۱، ۲۹۲.

حمدان القلانسی: ۲۹۲.

حمید بن زیاد: ۸۸، ۱۱۰.

حنّان: ۱۳۷.

حنبل: ۱۹۶.

حنظلة: ۵۳۲.

حنظلة بن الربیع: ۵۵۱.

خریت بن راشد: ۳۵۱، ۳۷۰.

خصیف الجزری: ۱۳۱.

د– ذ

الدارقطنی: ۵۵، ۳۴۵.

داود (ع): ۳۸، ۳۹.

داود بن یوسف الخطیب: ۹۵، ۱۵۲، ۱۷۵.

درست بن أبی منصور: ۵۴، ۵۵.

ذهل بن حارث: ۳۷۰، ۳۷۱.

ر

الربیع بن سلیمان: ۴۷۳.

الربیع: ۹۸، ۳۵۴.

الربیعة: ۵۶، ۵۹، ۶۲.

رستم الضریر: ۳۸۰.

رضوان الشافعی: ۵۶۲، ۵۶۵.

رفاعة: ۳۶۷، ۳۶۸، ۳۷۱، ۴۹۷.

ز

الزبیر: ۱۷۴، ۳۲۲، ۳۲۳، ۴۴۴، ۵۳۷، ۵۳۹.

الزبیر بن العوام: ۵۵۷.

زرارة: ۶۴، ۶۶، ۶۷، ۶۹، ۱۱۰، ۱۱۱، ۳۹۹، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۱.

زرعة: ۵۱.

زنباع: ۱۵۸.

زیاد بن عبید اللّه الحارثی ۱۶۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۹۲

زیاد بن مسلم: ۱۰۲.

زید ۳۵۸.

زید بن ثابت ۱۶۲.

زید بن حبّان ۱۳۹.

زید بن الحسن بن عیسی: ۱۲۲.

زید بن علی: ۱۱۲، ۱۴۳، ۲۱۶، ۲۶۸، ۲۶۹، ۲۹۳، ۳۰۵، ۳۸۰، ۳۸۹، ۴۲۸، ۵۳۱.

زید الشحام: ۴۷۷، ۴۷۸.

زین العابدین المازندرانی- الشیخ: ۱۷۱.

س

سابق- السید سابق: ۱۵۰، ۵۰۰، ۵۰۹، ۵۳۶، ۵۴۱، ۵۶۶.

سابق البربری: ۵۶۱، ۵۶۲.

سارة: ۳۲۳.

سحنون: ۴۱۳.

سریّة الشعبی: ۳۸۰.

سعدان بن مسلم: ۲۱۹.

سعد: ۳۰۵، ۳۶۴.

سعد بن ابراهیم: ۱۸۹.

سعد بن عبد اللّه: ۶۹، ۱۸۱، ۴۱۹، ۴۷۲.

سعید: ۹۲، ۱۰۲، ۱۲۷، ۳۵۵.

سعید الاموی: ۳۴۶.

سعید بن أبی سعید: ۳۴۴.

سعید بن جبیر: ۳۵۴، ۴۷۴.

سعید بن زید: ۵۳۳.

سعید بن العاص: ۸۵.

سعید بن عبد اللّه بن أبی خلف القمی: ۲۴۳.

سعید بن المسیب: ۳۰۶.

سعید بن منصور: ۱۰۲، ۱۲۰، ۱۶۰، ۱۶۲.

سعید بن هبة الراوندی ۲۶۷.

سلّار بن عبد العزیز- الدیلمی: ۵۶، ۸۶، ۹۰، ۱۰۹، ۱۱۵، ۱۲۸، ۱۳۴، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۷۳، ۲۵۸، ۲۷۲، ۲۹۱، ۲۹۵، ۳۹۸، ۴۰۱، ۴۲۶، ۴۲۹، ۴۳۵، ۴۳۷، ۵۴۸.

سلمة بن الاکوع- ابو داود: ۳۲۴، ۳۳۵.

سلمة بن تمام الشقری: ۱۶۰.

سلمة بن سلیمان: ۴۰۸.

سلمة بن الفضل: ۳۴۵.

سلمة بن کهیل: ۲۲۰.

سلیط بن عمرو: ۵۴۴.

سلیمان بن بریدة: ۱۵۸.

سلیمان بن خالد: ۵۳۰.

سلیمان بن داود المنقری: ۱۵۹.

سلیمان بن صالح: ۱۷۴.

سلیمان بن عبد العزیز: ۳۹۰.

سلیمان بن عثمان: ۳۹۰.

سلیمان بن موسی ۶۴.

سلیمان الجمل ۵۱۳.

سلیمان الشیبانی ۴۲۸.

سلیمان المنقری: ۱۶۰.

سفّانة: ۳۴۵.

سفیان: ۵۵، ۱۰۳، ۱۴۰.

سفیان بن بشر بن السری البصری: ۳۳۵.

سفیان الثوری: ۱۳۷، ۲۳۹، ۲۹۴، ۲۹۷.

سماک: ۱۱۳.

سماک بن حرب: ۱۲۰، ۲۱۵.

سماک بن علقمة: ۴۵۱.

سماعة: ۵۱، ۵۸، ۲۰۸، ۲۱۰، ۵۲۱.

سماعة بن مهران: ۱۱۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۹۳

سمرة: ۹۵.

سمرة بن جندب: ۱۵۹.

سندر- ابن سندر: ۱۵۸.

سهل بن زیاد: ۶۴، ۶۹، ۹۱، ۱۰۹، ۱۶۷، ۲۲۵.

سوار المنقری: ۳۵۳.

سودة بنت زمعة: ۳۴۵.

سورة بن کلیب: ۳۵۸.

سیف بن عمر الکذاب: ۲۴۲.

سیف التمار: ۲۷۴.

ش

شراحة الهمدانیة: ۲۴۹.

شریک: ۲۰۶.

شریح: ۳۸، ۳۹، ۲۱۰، ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۹۳، ۴۲۸، ۴۸۰، ۵۲۷، ۵۳۲.

الشریف: ۶۰.

الشریف أبو جعفر: ۴۴۷.

الشریف ابو الفتح العمری: ۲۰۶.

شعبة: ۱۱۲، ۱۸۹، ۴۸۰.

شعیب: ۵۲۱.

شعیب بن واقد: ۲۸۴.

ص – ط

الصادق: ۲۶۹.

صعصعة بن صوحان: ۳۶۹.

صفوان: ۱۵۰، ۲۹۲، ۵۳۲.

صفوان بن أمیة: ۵۶۳، ۵۶۵، ۵۶۶.

صفوان بن یحیی: ۱۸۲، ۲۵۶، ۵۲۱.

صفیة: ۳۲۲.

الصلت بن مسعود: ۱۵۰، ۲۹۲، ۵۳۲.

طارق: ۵۳۳.

طلحة بن زید: ۳۹۹.

طلق بن معاویة: ۳۸۰.

ع

عائشة: ۱۴۰، ۳۲۴.

عاصم: ۵۲، ۲۰۶، ۲۳۴.

عاصم بن أبی النجود: ۲۳۹.

عاصم بن حمید: ۱۰۹، ۲۳۲، ۲۴۸.

عاصم بن عبید اللّه: ۲۰۶.

عامر: ۲۴۹، ۳۹۳.

عامر بن السمط: ۲۵۷، ۲۶۰.

عباد بن الازرق: ۳۳۵.

عباد بن صهیب: ۲۳۲، ۲۴۱، ۲۴۲.

العباس: ۲۷۴، ۳۴۵.

العباس بن معروف: ۵۲۱.

عبد الأعلی: ۳۸۰.

عبد الرحمن بن أبی شریح: ۲۰۶.

عبد الرحمن بن أبی نجران: ۴۱۹.

عبد الرحمن بن اذینة: ۱۰۴.

عبد الرحمن بن أسماء الفزاری: ۳۷۳.

عبد الرحمن بن الحجاج: ۴۱۹.

عبد الرحمن بن عائذ: ۱۲۰.

عبد الرحمن بن عبد اللّه: ۵۳۲.

عبد الرحمن بن عبید العامری: ۲۲۶.

عبد الرحمن بن سیابة: ۴۹۴.

عبد الرحمن بن عوف: ۱۷۴.

عبد الرحمن بن محمد الکندی: ۳۷۳.

عبد الرحمن بن ملجم: ۷۴، ۷۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۹۴

عبد الرحمن بن یزید بن جابر: ۱۱۲.

عبد الرحیم بن سلیمان: ۲۲۰، ۲۲۶.

عبد الرزاق: ۷۵، ۱۱۳، ۱۲۷، ۱۳۱، ۱۳۸، ۱۴۹، ۱۵۱، ۱۵۲، ۲۲۶، ۳۹۳، ۵۰۹، ۵۳۲.

عبد العزیز بن أبی سلمة: ۱۷۴.

عبد العزیز الحلفی: ۵۶۸.

عبد القادر عودة: ۳۶۱.

عبد الکریم: ۵۷.

عبد اللّه: ۵۴، ۹۲، ۱۲۶، ۳۰۴، ۳۰۵، ۴۲۸، ۵۰۹، ۵۲۷.

عبد اللّه بن أبی بکر: ۳۴۵.

عبد اللّه بن أبی الجعد: ۲۱۵.

عبد اللّه بن أبی رافع: ۳۸.

عبد اللّه بن جعفر: ۷۵، ۳۲۵.

عبد اللّه بن جعفر الحمیری: ۶۹، ۱۸۱.

عبد اللّه بن الحسن العلوی: ۹۲.

عبد اللّه بن سبأ: ۲۴۳.

عبد اللّه بن سلمة: ۱۱۲، ۱۱۳.

عبد اللّه بن سمعان: ۱۱۲.

عبد اللّه بن سنان: ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۸۱، ۲۱۰، ۲۴۲، ۲۵۵، ۲۷۱، ۲۷۲، ۴۹۴، ۵۰۱، ۵۲۲.

عبد اللّه بن الصلت: ۴۷۲.

عبد اللّه بن طلحة: ۱۳۸، ۱۳۹.

عبد اللّه بن عامر: ۲۰۶.

عبد اللّه بن عبد الرحمن الأصم: ۹۱، ۱۱۲، ۲۳۹.

عبد اللّه بن علی بن الحسین: ۱۱۲.

عبد اللّه بن عمر: ۵۳۳.

عبد اللّه بن قعین: ۳۵۲.

عبد اللّه بن المبارک: ۱۰۲، ۱۷۴، ۳۷۹.

عبد اللّه بن محمد النفیلی: ۳۷۹.

عبد اللّه بن مسعدة بن حکمة بن حذیفة الفزاری:
۳۷۲.

عبد اللّه بن مسعود: ۴۸۳.

عبد اللّه بن المغیرة: ۳۰۵.

عبد اللّه بن مؤمل: ۴۷۳.

عبد اللّه الجزائری: ۱۹۸.

عبد الملک: ۱۱۳.

عبد الملک بن أبجر: ۲۲۰.

عبد الملک بن عمیر: ۲۱۷، ۵۲۳.

عبد الوهاب بن نجدة: ۱۵۰، ۵۳۵.

عبید بن زرارة: ۱۱۱.

عبید بن عمیر: ۳۴۴.

عبید اللّه: ۲۵۷.

عبید اللّه بن أبی جعفر: ۴۰۰.

عثمان بن زیاد: ۳۸۷.

عثمان بن عفان: ۳۷۱، ۵۶۱، ۵۶۳.

عثمان بن عیسی: ۱۱۰، ۵۲۱.

عدة من أصحابنا: ۹۱، ۱۰۹، ۱۱۰، ۱۶۷، ۲۲۵، ۵۲۰.

عدی: ۴۷۳.

عدی بن ارطاة: ۱۲۷، ۱۳۲.

عدی بن حاتم: ۳۴۵، ۳۵۲، ۵۱۴.

عراک بن مالک: ۱۴۹.

عطاء: ۱۰۴، ۱۱۳، ۵۶۰.

عطاء بن أبی ریاح: ۵۵.

عطاء بن أبی مروان: ۲۵۳.

عطاء الخراسانی: ۳۵۴.

عطیّة بن قیس: ۲۰۸.

عطیة مصطفی: ۵۶۱، ۵۶۵.

عفّان: ۱۸۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۹۵

عکرمة بن خالد: ۱۵۱، ۵۳۲.

عکرمة بن عمار: ۳۴۴.

علاء الدین الحلبی: ۲۲۸، ۳۵۳، ۳۵۷، ۳۵۸.

علی: ۹۶، ۲۷۱.

علی بـن ابراهیم: ۳۷، ۵۱، ۵۲، ۷۰، ۹۲، ۱۰۹، ۱۱۱، ۱۲۶، ۱۳۸، ۱۵۵، ۱۵۹، ۱۸۶، ۲۲۵، ۲۳۱، ۲۶۲، ۲۷۴، ۳۲۲، ۴۱۹، ۴۷۶، ۴۷۸، ۵۲۰، ۵۳۰.

علی بن اسباط: ۱۶۷.

علی بن ثابت: ۳۲۴.

علی بن الجعد: ۲۰۶.

علی بن جعفر: ۱۶۷، ۲۲۶.

علی بن حرب: ۲۹۴.

علی بن الحسین السعدآبادی: ۲۵۳.

علی بن الحکم: ۲۹۳.

علی بن رئاب: ۶۴، ۶۵، ۶۸، ۱۱۱.

علی بن صالح: ۳۸۰.

علی بن محمد بن بندار: ۵۲۹.

علی بن مرداس: ۲۱۹.

علی بن مسهر: ۴۲۸.

علی بن مهزیار: ۵۲۱.

علی بن موسی بن بابویه القمی: ۲۷۱.

علی المیلانی: ۲۶۰.

عمار: ۳۴۰، ۳۷۸، ۴۲۷.

عمار الساباطی: ۱۸۲، ۲۲۵، ۲۵۶.

عمر: ۷۹، ۹۲، ۱۱۲، ۱۱۳، ۲۱۱، ۳۴۲.

عمر بن الخطاب: ۴۶، ۱۲۰، ۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۸۹، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۲۶، ۲۲۷، ۲۴۹، ۲۷۳، ۳۰۶، ۳۲۴، ۳۲۵، ۴۸۰، ۵۳۱، ۵۳۲، ۵۳۳، ۵۶۱، ۵۶۴، ۵۶۵.

عمر بن عبد العزیز: ۸۵، ۱۰۲، ۱۰۳، ۱۲۷، ۱۳۰، ۱۳۱– ۱۳۷، ۱۴۰، ۱۵۲، ۳۵۳، ۳۵۵، ۳۵۹، ۴۰۰، ۴۹۹، ۵۱۱، ۵۳۲، ۵۳۵، ۵۴۴.

عمران بن حصین: ۱۵۷، ۳۴۶.

العمرکی بن علی النیسابوری: ۲۲۶.

عمرو بن أبی مقدام: ۵۳.

عمرو بن السمط: ۲۵۷، ۲۶۰.

عمرو بن سلمة بن حرب: ۲۹۴.

عمرو بن الشرید: ۳۷۹.

عمرو بن شعیب: ۹۲، ۳۰۶.

عمرو بن شهر: ۲۵۳، ۲۸۳.

عمرو بن العاص: ۴۷۳.

عمرو بن مرة: ۱۱۲، ۱۱۳.

عوف و معوذ ابنی عفراء: ۳۴۵.

العیزار بن الاخنس: ۳۵۲.

عیسی: ۳۱۱.

عیسی بن حمّاد المصری: ۳۴۴.

عیسی بن المغیرة: ۳۵۹.

عیسی بن یونس: ۵۵.

غ

غندر: ۴۸۰.

غیاث: ۲۱۰، ۲۴۲، ۳۷۸، ۳۹۸، ۵۲۱.

غیاث بن ابراهیم: ۲۰۵، ۲۳۲، ۲۹۲، ۳۹۹، ۵۱۵.

غیاث بن سلمة الثقفی: ۳۰۲.

غیاث بن کلوب: ۵۳۰.

غیاث بن کلوب بن فیهس البجلی: ۴۲۷.

ف

الفتح بن یزید الجرجانی: ۹۲، ۹۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۹۶

فرات بن حیان: ۳۲۵، ۳۳۵.

فرید وجدی: ۵۶۴.

فضالة بن ایوب: ۴۸.

الفضل بن محمد بن المسیب البیهقی: ۳۷۹.

الفضیل بن یسار: ۷۷.

ق

القاسم: ۵۲۰.

قاسم بن سلیمان: ۱۱۱، ۵۲۰.

القاسم بن عبد الرحمن: ۵۳۲.

القاضی ابن سعید: ۱۷۵.

قتیبة: ۳۴۴.

قثم (مولی الفضل): ۷۵.

قنبر: ۲۱۹، ۲۷۴.

ک

کثیر الحضرمی: ۳۵۲.

کنانة بن أبی الحقیق: ۵۲۹، ۵۳۷.

کنانة بن الربیع: ۵۳۸.

ل

اللیث: ۷۶، ۷۹.

اللیث بن سعد: ۳۴۴، ۳۵۴.

م

ماعز بن مالک: ۲۴۹.

مالک: ۸۴، ۸۷، ۸۸، ۱۱۸، ۱۲۰، ۱۲۲، ۱۳۶، ۱۴۰، ۱۴۶، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۷۲، ۱۷۵، ۱۸۳، ۱۸۴، ۲۶۸، ۲۹۷، ۳۱۴، ۳۱۵، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۹، ۳۶۰، ۳۸۷، ۳۸۹، ۳۹۲، ۳۹۵، ۴۰۶، ۴۱۳، ۴۱۸، ۴۴۷، ۴۵۲، ۴۶۳، ۴۶۶، ۴۷۹.

مالک الاشتر: ۳۶۹.

مالک بن أنس: ۳۷، ۴۴، ۴۵، ۴۶، ۴۸، ۵۹، ۶۰، ۷۶، ۷۸، ۲۹۷.

مالک بن عطیة: ۲۷۴.

مالک بن مقول: ۳۸۰.

المتّقی: ۱۵۱.

مجاهد: ۱۴۷، ۳۵۲، ۵۶۰.

المحسنی: ۵۶۷.

المحل بن خلیفة: ۳۵۲.

محمد ابن الحنفیة: ۷۵.

محمد: ۵۰، ۵۴، ۸۴، ۸۵، ۹۲، ۱۲۶، ۲۱۱، ۲۱۶، ۳۰۴، ۳۰۵، ۴۹۴، ۵۰۹، ۵۶۲.

محمد بن أبی القاسم: ۲۵۷.

محمد بن أحمد: ۲۵۷، ۴۷۲.

محمد بن أحمد بن ابراهیم بن سلیمان: ۵۶۷.

محمد بن احمد بن یحیی: ۲۵۷، ۲۹۸.

محمد بن إسحاق: ۳۴۶، ۳۶۴، ۵۳۳.

محمد بن إسماعیل الصنعانی: ۶۰، ۳۰۹.

محمد بن أیوب: ۱۸۹.

محمد بن بشر: ۱۲۷.

محمد بن بکر: ۱۰۴، ۱۵۲.

محمد بن حاتم: ۳۴۴.

محمد بن الحسن: ۹۲، ۱۱۱، ۲۹۸، ۳۵۵، ۵۲۱، ۵۳۰.

محمد بن الحسن بن شمون: ۹۱.

محمد بن الحسن الصفار: ۱۶۰، ۳۹۸، ۵۲۱، ۵۲۳، ۵۳۰.

محمد بن الحسین: ۱۳۷، ۱۵۷، ۳۹۸، ۴۱۴،

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۹۷

۴۷۷، ۵۲۱، ۵۲۳.

محمد بن حفص: ۱۳۸.

محمد بن راشد الاصفهانی: ۳۴۶.

محمد بن الزبیر: ۳۱۱.

محمد بن سالم: ۲۵۳، ۲۸۳.

محمد بن سلیمان: ۱۵۹، ۱۶۰، ۲۷۱، ۲۷۳، ۴۱۴.

محمد بن سلیمان البصری: ۲۷۳.

محمد بن سلیمان المصری الدیلمی: ۲۷۳.

محمد بن سلیمان النصری: ۲۷۳.

محمد بن شریح: ۵۱۶.

محمد بن عبد اللّه بن مهران: ۲۵۷، ۲۶۰.

محمد بن عبد اللّه بن هلال: ۴۷۷.

محمد بن عبد اللّه الغفاری: ۲۲۷.

محمد بن عثمان العبدی: ۲۴۳.

محمد بن علی بن الحسین: ۲۸۴.

محمد بن علی بن ماجیلویه: ۲۵۷.

محمد بن علی بن محبوب: ۲۷۴، ۳۰۵، ۳۹۹.

محمد بن علی الشلمغانی: ۲۷۱.

طبسی، نجم الدین، موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، در یک جلد، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم – ایران، اول، ه ق موارد السجن فی النصوص و الفتاوی؛ ص: ۵۹۷

محمد بن علی الشوکانی: ۳۳۴.

محمد بن عمرو الرازی: ۳۴۵.

محمد بن عیسی: ۵۱.

محمد بن غالب: ۱۸۹.

محمد بن الفضیل: ۵۳.

محمد بن قولویه القمی: ۲۴۳.

محمد بن قیس: ۵۲، ۱۰۹، ۲۳۲.

محمد بن محبوب: ۳۹۰، ۴۸۳.

محمد بن محمد بن الاشعث: ۱۲۶.

محمد بن مسعود العیاشی: ۲۶۲.

محمد بن مسلم: ۴۸، ۴۷۷، ۵۳۲.

محمد بن مسلمة: ۵۳۸.

محمد بن منهال: ۲۶۲.

محمد بن مهران: ۲۶۰.

محمد بن موسی المتوکل: ۱۸۱، ۲۵۳.

محمد بن میمون: ۳۷۹.

محمد بن یحیی: ۵۱، ۵۲، ۶۴، ۷۰، ۱۳۷، ۱۵۷، ۲۰۵، ۲۲۵، ۲۲۶، ۲۵۷، ۲۹۳، ۳۷۸، ۳۹۸، ۴۱۴، ۴۲۷، ۴۲۹، ۴۷۷، ۵۲۱.

محمد حسن النجفی صاحب الجواهر، انظر النجفی، محمد الخسرشی المالکی: ۵۰۸.

محمود بن مسلمة: ۵۳۸.

محیی الدین النووی: ۸۶.

المختار بن محمد بن المختار: ۹۲.

مسافر بن عفیف الازدی: ۱۹۷.

مسطح بن أثاثة: ۳۲۴.

مسعدة بن زیاد: ۴۹.

مسلم بن جنادة: ۵۵.

مسمع: ۹۵.

مسمع بن عبد الملک: ۹۱.

المسیب: ۳۷۲، ۳۷۳.

مصقلة بن هبیرة: ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۷۱، ۵۵۱.

معاذ: ۲۴۹.

معاذ بن معاد: ۳۱۱.

معاذ بن معاد بن عوف: ۱۰۴.

معاویة: ۸۵، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۸، ۳۴۳، ۳۷۰، ۳۷۱، ۳۷۲، ۵۲۳، ۵۶۲.

معاویة بن طریف: ۱۳۷.

معاویة بن عمار: ۵۲۰.

المعتصم: ۱۴۳.

معتمر بن سلیمان: ۳۱۱.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۹۸

معقل: ۳۷۰.

معلی بن محمد: ۲۱۹، ۲۹۲.

معمر: ۴۰، ۱۰۲، ۱۱۳، ۱۲۷، ۱۳۱، ۱۵۱، ۵۳۲.

مغیرة: ۱۱۲، ۴۸۰.

مکحول: ۱۱۲، ۱۶۲، ۲۰۶، ۳۱۱.

ملا محمد الاشرفی: ۲۳۸.

المنذر بن الجارود: ۳۶۹.

منصور: ۱۱۲.

المنهال بن خلیفة العجلی: ۱۶۰.

المهلب: ۳۴۴.

موسی: ۵۴، ۹۲، ۱۲۶، ۱۲۷، ۲۱۶، ۳۰۴، ۳۰۵، ۴۹۴، ۵۰۹.

موسی بن طلحة بن عبید اللّه ۳۳۸.

موسی بن عمر: ۲۵۷.

ن

الناصر: ۲۶۹، ۳۸۹.

ناصف علی: ۲۱۸.

نافع بن عبد الحارث: ۵۶۳.

نجدة: ۱۱۳.

نضر بن مزاحم المنقری: ۳۴۲.

النضر بن سوید: ۱۱۱، ۲۳۲، ۲۴۸، ۵۲۰.

النعمان بن بشیر: ۱۵۰، ۵۳۳.

نمرود: ۵۶۳.

ه

هارون بن عمرو المجاشعی: ۳۷۹.

هدبة بن خشرم: ۸۵.

الهرماس بن حبیب: ۵۶۶.

هشام بن عروة: ۱۴۰، ۵۳۳.

هشام بن سالم: ۲۲۵، ۵۳۰.

هوذة بن علی: ۵۴۴.

هیاج بن عمران: ۱۵۷.

و

وائل بن حجر: ۷۸.

وبر بن أبی ذلیلة: ۳۷۹.

وبر بن علیم: ۳۲۶.

الوحید البهبهانی: ۲۷۱.

الوحید الخراسانی- الشیخ الاستاذ: ۱۱۰، ۵۲۱.

وکیع: ۵۵، ۱۶۰، ۲۴۹، ۳۸۰، ۳۹۳.

الولید بن أبی مالک: ۲۰۶.

وهیب بن جعفر: ۵۲۳.

وهیب بن حفص: ۲۹۸.

ی

یحیی بن أبی کثیر: ۵۵.

یحیی بن جابر: ۲۸۵.

یحیی بن سعید الحلّی: ۵۷، ۷۰، ۷۱، ۹۱، ۹۳- ۹۶، ۹۹، ۱۰۳، ۱۱۵، ۱۲۵، ۱۴۵، ۱۴۹، ۱۵۹، ۱۶۱، ۱۶۹، ۲۱۲، ۲۱۳، ۲۲۸، ۲۳۶، ۲۵۸، ۲۷۵، ۳۳۷، ۳۴۶، ۳۵۳، ۳۵۷، ۳۸۲، ۳۹۸، ۴۰۲، ۴۲۶، ۴۳۵، ۴۳۷، ۴۶۷، ۴۸۰، ۴۸۱، ۴۹۱، ۵۳۴، ۵۴۲، ۵۴۵، ۵۶۷.

یحیی بن عبد اللّه بن سعد: ۳۴۵.

یحیی بن محمد: ۴۷۲.

یزید بن حجیه: ۳۶۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۵۹۹

یزید بن زریع: ۲۶۲.

یعقوب بن عتبة: ۳۲۵.

یعقوب الثقفی: ۱۸۹.

یوسف بن یعقوب: ۱۰۳.

یوسف بن یعقوب القاضی: ۲۶۲.

یونس: ۵۱، ۱۰۲.

یونس بن عبد الرحمن: ۲۴۳، ۴۷۲.

یونس بن یعقوب: ۲۴۷، ۲۴۸، ۵۱۶.

فهرس الألقاب

أ

الأردبیلی: ۱۲۰، ۱۲۳، ۲۳۷، ۴۰۴.

الآشتیانی: ۴۴۲، ۵۰۳، ۵۰۷.

الاصفهانی: ۲۹۶، ۲۹۸، ۳۰۰، ۳۰۷، ۳۱۳، ۴۱۰، ۴۱۵، ۴۲۵، ۴۳۲، ۴۶۷، ۴۶۹.

الاصم: ۹۲.

الأعمش: ۲۴۹.

الأنصاری: ۱۹۵، ۲۴۷، ۳۹۶، ۴۸۸.

الأوزاعی: ۵۵، ۷۶، ۷۹، ۸۴، ۲۱۱، ۲۳۹، ۳۲۱، ۳۲۹، ۳۳۲- ۳۳۴، ۳۵۴.

الایروانی: ۴۸۹.

ب

الباقری: ۵۶۸.

بحر العلوم- السید بحر العلوم: ۲۷۱، ۴۱۵.

البحرانی- المحدث البحرانی: ۷۰، ۷۲، ۷۴، ۲۷۱، ۳۰۷، ۳۷۹، ۴۳۰، ۴۳۴.

البستانی: ۵۶۴.

البستی: ۷۶، ۷۸، ۳۲۱، ۳۲۴، ۳۲۹، ۳۳۳، ۴۰۶.

البصری: ۱۰۹، ۳۵۴.

البغوی: ۱۱۲.

البلاذری: ۳۷۲.

البهائی: ۱۱۶، ۲۰۰، ۲۳۷، ۴۰۳، ۴۱۷، ۴۳۰، ۴۳۵، ۴۳۸، ۴۵۹، ۴۶۱، ۵۰۶.

البهوتی: ۱۱۹، ۱۴۲، ۳۰۹، ۳۱۴.

البیهقی: ۱۲۰، ۱۵۸، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۲۰، ۲۲۷، ۲۴۹، ۲۶۲، ۲۶۷، ۲۸۵، ۴۲۸، ۴۷۲، ۴۸۰، ۵۶۴.

ث

الثقفی: ۳۵۱.

الثوری: ۱۰۹، ۱۱۹، ۲۲۶، ۳۳۵، ۳۵۹، ۵۳۲.

ج

الجزیری: ۷۹، ۸۶، ۱۱۹، ۱۳۷، ۱۴۷، ۱۷۲، ۱۷۵، ۱۸۷، ۱۹۶، ۲۳۰، ۲۴۰، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۷۶، ۲۸۷، ۳۰۱، ۳۱۰، ۳۱۴، ۳۴۲، ۳۶۴، ۵۲۸، ۵۴۵، ۵۵۱، ۵۵۷.

الجوهری: ۱۹۸، ۴۱۶، ۵۵۱.

ح

الحر العاملی: ۷۱، ۷۲، ۱۱۶، ۱۳۹، ۱۸۲، ۱۸۳، ۲۰۰، ۲۰۵، ۲۰۸، ۲۱۰، ۲۳۷، ۲۵۹، ۲۷۱، ۲۸۴، ۳۹۹، ۴۲۰، ۵۱۸.

الحطیئة- جرول بن ایاس: ۱۷۳، ۱۷۵، ۵۶۵.

لحلی- العلامة الحلی: ۴۰، ۴۵، ۴۸، ۴۹، ۵۷،

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۰۰

۶۶، ۷۱، ۷۶، ۷۷، ۸۱، ۹۴، ۹۸، ۹۹، ۱۰۳، ۱۰۴، ۱۱۵، ۱۲۰- ۱۲۳، ۱۳۱، ۱۳۵، ۱۳۹، ۱۴۹، ۱۷۰، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۹۵، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۸، ۲۱۰، ۲۳۶، ۲۴۱، ۲۴۳، ۲۶۷، ۲۸۴، ۲۸۶، ۲۹۵، ۲۹۹، ۳۰۱- ۳۰۶، ۳۲۱، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۳۱، ۳۳۲، ۳۳۵، ۳۳۶- ۳۳۹، ۳۴۷- ۳۵۰، ۳۶۲، ۳۶۳، ۳۸۳، ۳۹۰- ۳۹۲، ۳۹۴، ۴۰۲، ۴۰۸، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۱۵، ۴۱۶، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۳۴، ۴۳۷، ۴۴۱، ۴۴۵، ۴۴۶، ۴۵۰، ۴۵۴، ۴۵۵، ۴۶۰، ۴۶۷، ۴۷۰، ۴۸۸، ۴۹۱- ۴۹۴، ۵۰۴، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۱۷، ۵۳۴، ۵۴۲، ۵۴۵، ۵۴۷، ۵۵۰، ۵۵۴، ۵۵۸.

الحلی- المحقق الحلی: ۳۷، ۴۱، ۴۷، ۵۷، ۶۲، ۶۵، ۶۶، ۶۸، ۸۱، ۸۲، ۸۷، ۹۰، ۹۳، ۱۰۴، ۱۱۵، ۱۲۳، ۱۲۸، ۱۲۹، ۱۳۱، ۱۳۵، ۱۴۸، ۱۵۸، ۱۶۹، ۱۸۴، ۱۸۵، ۲۰۰، ۲۰۸، ۲۲۸، ۲۳۵، ۲۳۸، ۲۳۶، ۲۵۸، ۲۷۳، ۲۷۷، ۲۸۶، ۲۹۵، ۳۰۰، ۳۰۴، ۳۰۶، ۳۱۲، ۳۳۰، ۳۴۹، ۳۵۰، ۳۵۱، ۳۸۲، ۳۹۷، ۳۹۸، ۴۰۱، ۴۱۰، ۴۱۳، ۴۱۵، ۴۲۳، ۴۲۶، ۴۲۹، ۴۳۲، ۴۳۴، ۴۳۷، ۴۴۹، ۴۵۴- ۴۵۶، ۴۵۹، ۴۶۰، ۴۶۲، ۴۶۵، ۴۶۷، ۴۸۰، ۴۸۲، ۴۸۷، ۴۸۸، ۴۹۲، ۵۰۲، ۵۰۴، ۵۱۷، ۵۳۴، ۵۵۲.

خ

الخرقی: ۱۱۹، ۱۳۷، ۱۸۶، ۲۳۰، ۲۴۰، ۴۴۷.

خلاس: ۹۸.

الخفاجی: ۵۶۱، ۵۶۳.

الخلّال: ۹۲.

الخمینی- الامام الخمینی: ۴۲، ۵۸، ۶۱، ۶۲، ۶۷، ۸۲، ۸۴، ۹۶، ۱۱۷، ۱۲۴، ۱۳۵، ۲۳۸، ۲۵۹، ۲۹۸، ۳۳۱، ۳۸۶، ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۸، ۴۳۵، ۴۴۱، ۴۵۴، ۴۵۶، ۴۶۷، ۴۸۹، ۵۱۲- ۵۱۴، ۵۲۰، ۵۲۶، ۵۳۴.

الخوانساری- السید الخوانساری: ۲۰۹، ۲۱۰، ۳۹۸، ۴۰۵، ۴۱۱، ۴۲۱، ۴۴۰، ۴۳۵، ۴۹۰، ۵۰۳، ۵۰۶، ۵۰۷.

الخوئی: «آیة اللّه الخوئی»: ۴۲، ۴۵، ۴۹، ۵۴، ۵۸، ۶۲، ۶۷، ۶۹، ۷۳، ۷۴، ۸۳، ۹۱، ۹۴، ۹۵، ۹۶، ۹۹، ۱۱۷، ۱۲۴، ۱۲۵، ۱۳۶، ۱۳۹، ۱۴۱، ۱۷۰، ۱۸۵، ۱۹۵، ۲۰۰، ۲۳۳، ۲۳۸، ۲۵۷، ۲۵۹، ۲۶۳، ۲۷۱، ۲۹۷، ۳۰۸، ۳۸۶، ۳۹۲، ۳۹۸، ۴۲۵، ۴۶۹، ۴۹۰، ۵۱۴، ۵۲۰، ۵۲۶،

۵۴۵، ۵۴۹.

د– ذ

الداوی: ۳۲۱، ۳۳۴.

الدیلمی: انظر «سلّار».

الذهبی: ۱۸۹.

ر– ز

الراوندی: ۲۹۵.

الزبرقان: ۱۷۳– ۱۷۵.

الزرکشی: ۶۰، ۱۳۷، ۲۴۰، ۳۱۴، ۳۶۱.

الزرکلی: ۵۵۷.

الزمخشری: ۵۶۱، ۵۶۳.

الزهری: ۱۰۹، ۱۱۹، ۵۳۲، ۵۳۳.

س

السبزواری– المحقق السبزواری: ۱۹۵، ۲۰۱،

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۰۱

۳۸۷، ۴۰۵، ۵۰۲، ۵۰۶، ۵۱۲، ۵۱۳.

السدی: ۳۵۴، ۴۷۴.

السرخسی: ۴۵، ۱۰۳، ۱۷۶، ۲۱۰، ۲۱۶، ۲۱۸، ۲۴۷، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۴، ۲۶۷، ۳۰۸، ۳۵۲، ۳۶۴، ۳۷۸، ۳۹۴، ۳۹۵، ۴۲۸، ۴۳۳، ۴۴۷، ۴۵۲، ۴۹۴، ۴۹۶، ۴۹۷، ۵۰۰، ۵۱۴، ۵۱۵، ۵۱۷، ۵۲۷، ۵۵۰، ۵۵۶، ۵۶۳.

السکونی: ۳۷، ۴۰– ۴۴، ۵۲، ۹۱، ۹۵– ۹۷، ۹۹، ۱۲۶، ۱۳۹، ۲۱۴، ۳۰۵، ۳۸۴، ۳۹۹، ۴۰۴، ۴۱۰– ۴۱۲، ۵۲۱، ۵۳۰.

السمرقندی: ۵۰، ۲۲۵، ۲۲۹، ۲۴۰، ۳۳۷، ۳۴۱، ۳۹۷، ۴۳۳، ۴۵۲، ۵۲۷، ۵۳۵، ۵۴۸، ۵۵۰، ۵۵۶.

السیوطی: ۵۶۱، ۵۶۲، ۵۶۴.

ش

الشافعی: ۵۱، ۵۹، ۷۸، ۸۴، ۸۵، ۸۸، ۹۸، ۱۰۰، ۱۲۰، ۱۲۲، ۱۳۶، ۱۴۲، ۱۷۷، ۱۸۴، ۱۸۷، ۲۱۱، ۲۴۰، ۲۵۰، ۲۵۲، ۲۵۴، ۲۶۷، ۲۷۰، ۲۸۱، ۲۸۴، ۲۹۷، ۳۰۶، ۳۱۲، ۳۱۴، ۳۳۳، ۳۳۹، ۳۴۱، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۶۰، ۳۶۱، ۳۸۹، ۳۹۰، ۴۰۶، ۴۰۸، ۴۰۹، ۴۱۶، ۴۱۷، ۴۲۶، ۴۳۰، ۴۵۷، ۴۶۳، ۴۶۶، ۴۷۳، ۵۵۷.

الشعبی: ۱۰۹، ۱۱۲، ۱۱۳، ۱۱۹، ۱۴۰، ۱۶۲، ۲۴۹، ۲۹۴، ۳۹۳، ۴۱۱، ۴۶۲، ۴۸۰.

الشهید الأول: ۴۱، ۷۴، ۸۱، ۱۲۹، ۱۸۸، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۸، ۲۲۸، ۲۳۶، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۰۲، ۳۰۷، ۳۳۶، ۳۳۷، ۳۴۰، ۳۴۸، ۳۴۹، ۳۵۰،

۳۸۳، ۴۰۳، ۴۶۲، ۴۸۰، ۴۸۱، ۵۰۲، ۵۰۵، ۵۱۷، ۵۵۳.

الشهید الثانی: ۴۱، ۴۷، ۵۷، ۶۴، ۶۶، ۶۸، ۶۹، ۹۰، ۹۴، ۱۷۰، ۱۹۳، ۲۳۷، ۲۴۱، ۲۴۲، ۲۵۸، ۲۶۷، ۳۱۵، ۳۱۷، ۴۰۳، ۴۱۱، ۴۶۷، ۴۶۸، ۵۴۸، ۵۵۰، ۵۵۲، ۵۵۵.

الشهیدان: ۳۷، ۶۶، ۸۲، ۱۱۶، ۱۳۵، ۱۷۰، ۳۳۱، ۴۱۷، ۴۲۶، ۴۳۰، ۴۳۵، ۴۳۸، ۴۵۰.

الشهیدی: ۴۸۹.

الشوکانی: ۳۹، ۶۰، ۶۲، ۱۴۷، ۳۱۰، ۳۸۹، ۴۸۲، ۵۶۲، ۵۶۵، ۵۶۶.

الشیبانی: ۴۷، ۸۴، ۲۹۴، ۴۲۸، ۵۰۷، ۵۳۲.

الشیخین- المفید و الطوسی: ۸۶.

الشیرازی: ۶۰، ۱۱۹، ۲۱۷، ۳۱۴، ۵۵۲.

ص

الصابونی: ۲۶۶، ۳۱۴.

الصدوق: ۶۴، ۶۹، ۷۱، ۷۶، ۷۷، ۸۶، ۸۹، ۹۱، ۹۵، ۹۶، ۹۷، ۱۱۴، ۱۶۸، ۱۸۱، ۲۵۳، ۲۵۵، ۲۵۷، ۲۷۵، ۲۹۴، ۳۷۸، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۲۸، ۴۷۷، ۴۹۳.

الصنعانی: ۳۵۴، ۳۶۱.

الصیمری- الشیخ مفلح الصیمری: ۷۳، ۲۲۸، ۴۱۱، ۴۳۸.

ط

الطباطبائی- السید الطباطبائی (ره): ۶۶، ۱۱۶، ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۹۳، ۱۹۵، ۲۰۸، ۲۳۶، ۲۵۹، ۲۹۶، ۲۹۸، ۲۹۹، ۳۵۰، ۳۵۳، ۳۵۷، ۴۰۴، ۴۳۱، ۴۳۵، ۴۳۸، ۴۶۸، ۴۸۸، ۵۱۹، ۵۲۵، ۵۵۳.

الطباطبائی- العلامة الطباطبائی «صاحب

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۰۲

التفسیر»: ۳۶۳، ۳۲۳.

الطبرانی: ۳۳۴، ۳۴۶، ۳۵۲، ۳۵۴، ۵۳۴.

الطبرسی: ۲۶۲، ۳۱۲، ۳۲۳، ۳۵۵، ۴۴۴، ۴۷۳، ۴۷۶.

الطبسی، آیة اللّه الشیخ الوالد، محمد رضا الطبسی: ۵۸، ۶۳، ۶۷، ۷۴، ۹۵، ۱۰۰، ۱۱۷، ۱۲۴، ۱۲۵، ۱۳۹، ۱۷۱، ۱۸۲، ۱۹۵، ۱۹۶، ۲۰۹، ۲۳۹، ۲۶۰، ۲۹۶، ۲۹۸، ۳۰۸، ۳۸۶، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۲۵، ۴۳۲، ۴۶۷، ۵۲۰، ۵۲۶، ۵۵۰، ۵۶۸.

الطبسی، نجم الدین (المؤلف): ۳۱، ۵۶۸.

الطحاوی: ۴۰۸.

الطریحی: ۶۲، ۱۹۴، ۲۱۳، ۳۴۲، ۵۵۲.

الطوسی- ابو جعفر (شیخ الطائفة): ۳۸، ۴۰- ۴۴، ۴۶، ۴۸، ۵۲، ۵۵، ۵۸، ۵۹، ۶۲، ۶۴، ۶۵، ۷۱، ۷۴، ۷۶، ۷۷، ۸۰- ۸۴، ۸۷، ۸۹، ۹۳، ۹۵، ۹۷، ۹۸، ۱۱۰، ۱۱۱، ۱۱۴، ۱۱۹، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۲۵، ۱۲۷، ۱۳۰، ۱۳۳، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۴۴، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۹، ۱۷۳، ۱۸۴،

۲۰۷، ۲۱۲، ۲۱۵، ۲۲۷، ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۵، ۲۵۲- ۲۵۴، ۲۵۷، ۲۵۸، ۲۶۸، ۲۷۲، ۲۷۳، ۲۷۵، ۲۸۵، ۲۸۶، ۲۹۱، ۲۹۲، ۲۹۴، ۲۹۸، ۳۰۱- ۳۰۴، ۳۰۶، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۱۵، ۳۱۶، ۳۲۱، ۳۲۸، ۳۲۹، ۳۳۵، ۳۳۶، ۳۳۹، ۳۴۸، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۶، ۳۵۷، ۳۶۲، ۳۷۷، ۳۷۸، ۳۸۱، ۳۹۲، ۳۹۹، ۴۰۶، ۴۱۱، ۴۱۶، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۱- ۴۲۳، ۴۲۶، ۴۲۸، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۴۱، ۴۴۲، ۴۴۷، ۴۴۸، ۴۴۹- ۴۵۱، ۴۵۴، ۴۵۸- ۴۶۳، ۴۶۵، ۴۶۷، ۴۷۳، ۴۷۷، ۴۷۸، ۴۸۲، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۵، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۲۰، ۵۳۰، ۵۳۴، ۵۴۳، ۵۴۷، ۵۴۹، ۵۵۰، ۵۵۴، ۵۶۰.

العاملی- السید محمد جواد العاملی: ۷۳، ۸۲، ۱۵۶، ۲۸۷، ۳۴۸، ۳۸۰، ۴۰۰، ۴۰۳، ۴۰۸، ۴۱۱، ۴۱۹، ۴۲۱، ۴۲۴، ۴۳۰، ۴۳۹، ۴۶۲، ۴۶۷، ۴۶۸، ۵۰۹، ۵۱۳، ۵۱۷.

العراقی- المحقق العراقی: ۱۵۸، ۳۸۵، ۴۰۵، ۴۴۰، ۵۴۰.

العسکری- العلامة العسکری: ۲۴۳.

العنبری: ۳۱۰.

العیّاشی: ۱۱۲، ۱۴۲، ۱۴۶، ۳۵۸.

العینی: ۳۲۹، ۳۳۲، ۳۳۴، ۳۴۴، ۵۵۹، ۵۶۱، ۵۶۲.

ف

الفاضل المقداد: ۴۱، ۸۲، ۱۱۶، ۱۲۱، ۲۶۳، ۲۹۶، ۲۹۸، ۲۹۹، ۳۰۱، ۳۵۶، ۴۰۳، ۴۷۴.

الفاضل الهندی: ۸۲، ۱۱۷، ۱۲۰، ۱۲۱، ۱۸۵، ۲۰۸، ۲۳۷، ۲۷۱، ۲۹۸، ۲۹۹، ۴۳۵، ۴۴۱، ۴۴۵، ۴۴۶، ۴۵۴، ۴۵۶، ۴۶۰، ۴۶۲، ۴۶۳، ۵۱۹، ۵۲۵، ۵۴۸، ۵۵۰، ۵۵۵.

الفخر الرازی: ۲۶۶، ۴۷۵، ۴۷۶.

فخر المحققین- ولد العلامة الحلّی: ۸۱، ۲۹۶، ۳۰۳، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۵۹، ۴۶۱، ۴۷۱، ۵۲۹، ۵۳۰، ۵۳۱.

الفراء: ۶۹.

الفیروزآبادی: ۲۹۷، ۳۳۲، ۳۴۰، ۳۶۳، ۴۴۷، ۴۵۲، ۴۵۴، ۴۵۷، ۴۷۷، ۵۰۳، ۵۰۷، ۵۵۲، ۵۶۱، ۵۶۳.

الفیض الکاشانی: ۴۲، ۵۷، ۸۲، ۹۴، ۱۵۶،

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۰۳

۱۸۵، ۲۱۳، ۲۳۷، ۲۶۳، ۳۷۹، ۴۲۴، ۵۰۳، ۵۰۶.

ق

القاضی- نعمان المصری: ۴۶، ۶۰، ۱۱۱، ۱۳۲، ۲۳۲، ۳۱۴، ۳۶۹، ۴۹۷.

قتادة: ۹۵، ۹۸، ۱۱۹، ۱۲۷، ۱۳۹، ۲۴۰، ۳۵۴، ۳۶۰، ۳۷۳، ۴۷۴.

القرافی: ۸۶، ۱۸۳، ۱۸۷، ۳۰۱، ۳۰۳، ۳۳۷، ۳۵۴، ۳۶۰، ۳۸۴، ۳۸۹، ۴۰۷، ۴۶۷، ۴۶۹، ۴۷۹.

القرشی: ۲۷۴، ۲۷۶، ۵۴۸، ۵۵۰، ۵۵۳، ۵۵۷.

القمی- الشیخ عباس القمی: ۲۸۴، ۳۲۱، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۳۱، ۳۸۴، ۴۱۹، ۴۲۰.

ک- گ

الکاسانی: ۵۰، ۱۰۹، ۱۱۸، ۲۵۵، ۴۲۲، ۴۹۴، ۴۹۶، ۴۹۷، ۴۹۸، ۵۵۰، ۵۵۶.

کاشف الغطاء- الشیخ جعفر: ۳۲۸، ۳۳۱، ۳۳۵.

الکتانی: ۱۷۵، ۵۶۳.

الکراجکی: ۲۰۰.

الکرکی- المحقق الکرکی: ۵۷، ۶۶، ۱۹۵، ۲۰۰، ۳۳۳، ۴۱۷، ۴۲۴، ۴۴۳، ۴۵۹.

الکشی: ۲۴۳.

الکلبی: ۳۶۴.

الکلینی- محمد بن یعقوب: ۹۵، ۱۵۶، ۲۹۳، ۵۱۶.

الکنی: ۲۱۳، ۳۴۹، ۴۰۹، ۴۱۹، ۴۲۱، ۴۳۹، ۴۴۶، ۴۵۱، ۵۲۶، ۵۴۴.

الگلپایگانی- «آیة اللّه»: ۴۳، ۵۸، ۶۷، ۷۳، ۷۴، ۸۳، ۱۱۷، ۱۷۱، ۲۱۲، ۲۱۳، ۲۳۸، ۲۶۰، ۲۹۷، ۲۹۸، ۳۰۸، ۳۱۳، ۳۸۶، ۴۱۲، ۴۱۵، ۴۲۵، ۴۳۲، ۴۵۴، ۴۵۶، ۴۶۲، ۴۶۵، ۴۶۷، ۴۶۹، ۴۹۱، ۵۱۴، ۵۳۴.

م

المامقانی: ۱۱۷، ۱۳۱، ۱۷۴، ۲۰۹، ۵۱۹، ۵۲۵.

الماوردی: ۳۵۴، ۳۶۰، ۳۸۷، ۴۴۲، ۴۴۴، ۵۵۰، ۵۵۳، ۵۵۶.

المجلسی الاول- محمد تقی المجلسی: ۵۲، ۷۲، ۹۷، ۱۱۰، ۱۶۰، ۱۸۲، ۲۱۲، ۲۱۵، ۲۵۷، ۳۰۵، ۳۷۸، ۴۰۰، ۴۱۹، ۴۲۰، ۵۱۷، ۵۴۸، ۵۵۰، ۵۵۵.

المجلسی الثانی: ۳۸، ۳۹، ۴۲، ۵۲، ۵۳، ۵۷، ۶۴، ۷۲، ۸۸، ۹۲، ۹۴، ۹۵، ۹۷، ۱۰۲، ۱۱۶، ۱۲۴، ۱۵۵، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۸، ۱۸۱، ۲۰۰، ۲۰۴، ۲۱۲، ۲۲۸، ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۷، ۲۵۷، ۲۷۱، ۲۹۱، ۳۰۵، ۳۷۸، ۳۸۱، ۳۹۸، ۴۰۰، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۷، ۵۱۸، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۹، ۵۳۰.

المجلسیان: ۷۷.

المحمودی: ۳۶۸.

المرتضی- علم الهدی: ۴۷، ۵۱، ۵۵، ۵۸، ۸۹، ۱۰۹، ۱۱۴، ۱۶۹، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۷۲، ۲۷۴، ۴۸۰، ۵۴۸.

المرداوی: ۴۴، ۶۰، ۶۳، ۶۸، ۱۰۰، ۱۱۹، ۱۳۷، ۱۷۶، ۱۸۸، ۲۴۰، ۳۱۴، ۳۳۳، ۳۴۲،

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۰۴

۳۴۷، ۳۵۴، ۳۶۱، ۴۴۵، ۴۴۷، ۴۵۳، ۴۵۴، ۴۵۸، ۴۵۹، ۴۶۳، ۴۹۳، ۵۰۳، ۵۰۸، ۵۲۸.

المروزی: ۲۹۷.

المزنی: ۱۸۷.

المفید: ۵۵، ۸۷، ۹۳، ۱۰۹، ۱۱۴، ۱۲۷، ۱۳۳، ۱۴۴، ۱۶۱، ۲۰۰، ۲۱۶، ۲۱۸، ۲۴۲، ۲۴۷، ۲۵۰، ۲۷۱، ۲۷۲، ۲۷۵، ۲۷۷، ۳۲۲، ۳۴۳، ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۹۸، ۴۰۰، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۴۸، ۴۵۲، ۴۶۷، ۴۶۸، ۵۴۸، ۵۶۰.

المقدسی: ۱۱۹.

المناوی: ۵۶۴.

المنتظری: ۵۳۵.

الموصلی: ۵۰، ۶۸، ۱۱۹، ۱۳۶، ۱۴۷، ۲۲۵، ۲۲۹، ۲۳۹، ۳۰۹، ۳۱۳، ۳۸۸، ۴۰۶، ۴۲۲، ۴۳۳، ۴۷۹.

المیلانی: ۴۸۹.

ن

النائینی: ۴۸۹.

النجاشی: ۲۵۱- ۲۵۳، ۲۵۵، ۲۷۲، ۲۷۳، ۲۸۳، ۲۸۴، ۵۶۷.

النجفی- محمد حسن صاحب الجواهر: ۴۲، ۵۸، ۶۶، ۷۳، ۸۲، ۹۰، ۱۱۷، ۱۲۲، ۱۲۴، ۱۲۹، ۱۶۱، ۱۷۰، ۱۸۵، ۲۰۹، ۲۱۶، ۲۲۹، ۲۳۸، ۲۵۹، ۲۸۷، ۲۹۶، ۲۹۸، ۳۰۰، ۳۰۷، ۳۴۰، ۳۵۱، ۳۵۷، ۳۷۹، ۳۸۴، ۴۲۴، ۴۳۲، ۴۳۴، ۴۵۰، ۴۶۲، ۴۶۹، ۴۸۰، ۴۸۲، ۵۲۵، ۵۳۴، ۵۴۷، ۵۴۸، ۵۴۹، ۵۵۰، ۵۵۳، ۵۵۵.

النخعی: ۶۰، ۹۵، ۱۰۹، ۱۱۹، ۴۶۳.

النراقی: ۱۸۸، ۲۰۹، ۳۸۰، ۳۸۴، ۳۹۰، ۴۰۸، ۴۱۱، ۴۳۵، ۴۳۸، ۴۵۰، ۴۶۲، ۵۲۰، ۵۲۵، ۵۵۹.

النزوی- الکندی: ۱۶۳، ۲۷۷، ۳۰۹، ۳۱۷، ۳۸۹، ۳۹۲، ۴۰۷، ۴۳۳، ۴۸۳، ۵۲۷.

النّسائی: ۱۸۲.

النوفلی: ۳۷، ۴۲، ۵۲، ۹۶، ۱۲۶، ۱۳۹، ۳۹۹، ۵۳۰.

النوری: ۲۰۹، ۲۱۰، ۲۵۳، ۳۷۹.

النووی: ۱۴۲، ۲۵۰، ۴۳۴، ۴۵۸، ۵۰۳، ۵۰۸.

النیسابوری: ۳۳۷.

الهیثمی: ۴۰.

و- ی

الواقدی: ۳۲۵، ۴۷۳، ۵۲۹، ۵۳۷.

الیزدی: ۳۸۵، ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۳، ۴۴۵، ۴۴۶، ۴۸۸، ۵۱۲، ۵۱۳، ۵۱۵، ۵۱۹، ۵۲۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۰۵

فهرس الأماکن

[أ]

آذربیجان ۳۷۱.

أبواب کنده ۳۵۲.

أرجان ۳۶۹.

أردشیر خرّة ۳۶۹، ۳۷۰.

أرض کلب ۳۷۲.

الأهواز ۳۶۷، ۳۷۱.

إیران ۳۲۷.

ب

بدر ۳۲۴.

(یوم) بدر ۳۴۵.

البرجان ۳۷۰.

البصرة ۳۲۲، ۳۳۸، ۳۳۹، ۳۶۷، ۳۷۱، ۳۷۳.

بقعاء ۳۲۵.

بلاد کسری ۱۹۸.

البیت الحرام ۵۳.

ت

تستر ۲۲۶.

تهامة ۱۴۹.

تیماء ۳۷۲، ۳۷۳.

ج

الجزیرة ۴۱۴.

جعرانة ۳۴۶.

جلولاء ۱۴۳.

جمل ۳۳۷، ۳۳۸.

الجناب ۳۷۲.

جور ۳۷۰.

ح

الحجاز ۳۷۲، ۴۷۴.

حرم اللّه ۲۸۲.

الحروریة ۱۹۷.

حضرموت ۳۹۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۰۶

الحلیفة ۵۳۹.

الحوزة العلمیة ۳۶۹.

حی سعد ۳۲۵.

خ

خانقین ۱۴۳.

خراسان ۳۵۹.

خبر ۳۷۰.

الخوار ۳۷۰.

خیبر ۱۶۸، ۳۲۶، ۳۵۹.

د

دستبی ۳۶۹.

دمشق ۳۷۲.

ر

الرحبة ۲۴۹.

الرّی ۹۱، ۳۶۹.

الروس ۳۲۷.

س

السماوة ۳۷۲.

السند ۳۶۹.

سوق الاهواز ۳۶۷، ۳۶۸، ۵۴۳.

سیراف ۳۶۹، ۳۷۰.

سیرجان ۳۶۹.

ش

الشام ۱۶۸، ۲۰۶، ۳۴۲، ۳۴۵، ۳۷۲، ۳۷۳، ۵۱۴، ۵۲۳، ۵۳۳.

شیراز ۳۷۰.

ص– ض– ط

صفین ۳۳۷، ۳۳۸، ۳۴۲.

الصیمکان ۳۷۰.

ضجنان ۱۴۹.

الطائف ۳۴۶.

ع

العراق ۱۷۴، ۳۶۹، ۳۷۲، ۵۲۳، ۵۲۷، ۵۶۲.

ف

فارس ۳۶۷، ۳۶۹، ۳۷۰.

فدک ۳۵۹.

فیروز ۳۷۰.

ق

قزوین ۳۶۹.

قطارة ۴۸۳.

قم ۹۱، ۳۶۸، ۳۶۹.

ک

کازرون ۳۷۰.

کأم ۳۷۰.

کرمان ۳۶۹.

الکوفة ۱۹۷، ۲۹۷، ۳۲۲، ۳۷۱، ۳۷۲، ۳۷۳، ۵۰۳.

کور الشام ۲۰۶.

م

مخیّس ۵۶۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۰۷

المدائن ۳۵۲.

المدینة ۱۵۰، ۱۶۸، ۱۸۹، ۲۰۶، ۲۷۲، ۲۸۵، ۳۲۲، ۳۲۵، ۳۷۳، ۳۴۳، ۴۷۳، ۵۳۹، ۵۴۳.

مدینة السلام ۴۷۸.

المریسیع ۳۲۵.

مسجد الکوفة ۳۸، ۳۵۲.

مکران ۳۶۹.

مکة ۱۴۹، ۲۳۵، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۶، ۳۴۶، ۳۷۲، ۴۷۳، ۴۸۶، ۵۳۸، ۵۵۷، ۵۵۹، ۵۶۱، ۵۶۴.

میمند ۳۷۰.

ن

نافع ۵۶۳.
نهروان ۳۳۷.

ه

همدان ۳۶۹.
الهند ۱۰۲، ۳۶۹.

و

وادی القری ۱۶۸، ۲۷۲.

ی

الیمامة ۳۲۵، ۳۴۴، ۵۴۴.
(یوم) الیمامة ۱۵۰، ۲۷۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۰۸

فهرس القبائل و الفرق

آل حقیق ۵۳۷.
آل رزین ۱۴۲.
آل عفراء ۳۴۵.
أعجمیّا ۹۸.
الانصار ۳۲۵، ۳۳۵، ۴۴۴، ۴۹۹.
أهل الکوفة ۲۳۹.
بلمصطلق ۳۲۵.
بنو عامر ۳۴۶، ۳۴۷.
بنی بکر بن وائل ۲۲۶.
بنی تمیم ۵۶۶.
بنی سدوس ۳۵۲.
بنی سعد ۳۲۵.
بنی عبد المطّلب ۱۵۷.
بنی غفّار ۱۴۹.
بنی قریظة ۳۴۳، ۳۶۴.

بنی قشیر ۳۴۴.

بنی القین ۳۲۲.

بنی ناجیة ۳۵۱، ۳۷۰.

بنی النجّار ۴۴۳، ۴۹۸، ۴۹۹.

بنی النّضیر ۵۳۸.

ترکا ۹۷.

ثقیف ۳۴۶.

جهینة ۴۸۰.

الحمیر ۳۲۲.

الخوارج ۱۹۷، ۳۴۱، ۳۵۲.

الذمّی ۳۲۱، ۳۹۵.

طیّئ ۳۴۵، ۵۱۴.

غطفان ۱۵۰.

الغطفانیون ۱۵۰.

الغفاریین ۱۵۰.

قریش ۳۲۳، ۵۳۸.

الکتابی ۳۳۱.

الکتابیات ۳۰۲.

الکلاعیین ۱۵۰، ۵۳۳، ۵۳۷.

المجوس، ۹۶، ۳۲۹، ۴۷۲.

مجوسیّة ۳۰۲.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۰۹

النّصاری ۱۷۲، ۳۲۹.

نصرانیة ۲۳۲.

هوازن ۳۲۴.

واقفیّا ۹۱.

وثنیّة ۳۰۲.

الیهود ۱۷۲، ۳۲۹.

الیهودی ۲۷۷.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۱۰

فهرس الأعداد و الأرقام

الواحد

سنة ۱۴۵.

الحبس سنة ۹۳.

حبسه سنة ۵۱، ۹۱، ۹۲.

سنة کاملة ۴۵، ۴۹.

کل سنة ۶۱.

فی کل سنة ۵۳، ۵۸.

لا یحبس سنة ۷۷.

یحبس سنة ۷۶، ۷۹، ۸۷.

یسجنه سنة ۷۹.

یسجن سنة ۸۷، ۷۹.

شهرین متتابعین ۸۹.

شاهد واحد ۴۷.

فی کل عام ۵۴.

کل عام ۵۷.

الاثنان

سنتین ۲۴۷، ۲۵۱.

شهران ۲۹۸.

شهران متتابعان ۹۳.

شهرین ۳۰۸، ۳۸۹، ۴۰۸.

فی رجلین ۵۱.

الثلاثة

ثالثا ۱۱۴، ۱۱۵، ۱۱۶، ۱۲۴.

ثالث ینظر ۵۶.

ثالثة، ۱۱۱، ۱۱۲، ۵۲۲.

الثالثة ۱۱۱، ۱۱۲، ۱۸۳.

فی الثالثة ۱۰۹.

ثلاثة ۱۸۹، ۲۳۱، ۳۰۸، ۳۸۹، ۴۰۸.

ثلاثة أیام ۴۲، ۴۴، ۴۵، ۴۶، ۴۷، ۱۸۶، ۲۲۵، ۲۲۸، ۲۴۳، ۳۴۴، ۳۵۱، ۳۹۷، ۴۵۱، ۵۲۸.

ثلاثة أرباع ۲۷۱.

للثلاثة أیّام ۷۶.

ثلاث مرات ۲۴۹.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۱۱

شروطا ثلاثة ۶۱.

ثلاثة أشهر ۲۹۹، ۳۰۰.

ثلاثة نفر ۵۲، ۵۵.

إلّا ثلاثة ۱۱۱، ۱۵۵، ۵۲۲.

الاربعة

اربعا ۲۷۴.

أربعة أشهر ۲۹۱، ۲۹۲، ۲۹۳، ۲۹۵، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۸.

اربعة حدود ۱۳۷.

أربعة ۱۲۷، ۳۰۱.

أربعة شهود ۲۶۲.

الرابعة ۱۸۴.

الرابع ۱۸۳.

ربع ۱۳۲، ۱۳۸.

الخمسة

فی الخامسة ۱۱۹.

خمس سنوات ۲۴۷، ۲۵۱.

الخمسة من أصحاب الاجماع ۲۵۳.

خمسة نفر ۳۵۲.

الستة

ستّة أیام ۴۱، ۴۲، ۴۳، ۴۴، ۴۵، ۴۸.

ستّة أشهر ۱۴۸، ۳۰۹، ۴۷۹، ۵۵۷.

الثمانیة

ثمان ۱۸۵.

ثمان زوجات ۵۵۴.

ثمانی نسوة ۳۰۲.

ثمانیة ۱۸۳.

الحبس فی ثمانیة مواضع ۸۶.

التسعة

تسعة أشهر ۲۴۷، ۲۵۱.

العشرة

عشرا ۱۸۶.

عشرة جلدات ۲۱۱.

عشرة قتلوا رجلا ۷۷.

عشرة نسوة ۳۰۳.

العشرون

عشرین سوطا ۲۵۵.

الثلاثون

ثلاثون ابنا ۲۴۱.

ثلاثین یوما ۳۶۸.

خمسة و ثلاثین ۵۴۵.

خمسة و ثلاثین سوطا ۳۶۸.

تسعة و ثلاثین سوطا ۲۱۱، ۲۵۳، ۵۴۵.

الاربعون

اربعین ۲۰۶، ۲۱۱.

اربعین یوما ۴۰۸.

الخمسون

خمسین جلدة ۵۳، ۵۷، ۵۴۴.

خمسین رجلا ۵۰.

خمسین سوطا ۵۴.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۱۲

خمسین یمینا ۴۴، ۴۹، ۵۳۶.

خمسة و سبعون

خمسة و سبعین ۲۱۱، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۲.

الثمانون

ثمانین ۲۵۳، ۲۸۳.

المائة فما فوق

مائة ۲۶۸.

ضربها مائة ۲۴۹.

أ یضرب مائة ۷۸.

یجلده مائة جلدة ۹۵.

یضرب مائة ۸۷.

مائة جلدة ۴۹، ۹۲.

فضربه مائة ۹۱.

مائة سوط ۹۳، ۹۴.

مائة رجل ۳۲۵.

مائة درع ۵۳۷.

مائة مائة ۲۱۱.

مأتی الف ۳۷۱.

الثلاثمائة و الثمانین ۵۳۵.

اربعمائة سیف ۵۳۵.

خمسمائة إنسان ۳۷۰.

خمسمائة بعیر ۳۲۶.

خمسمائة قوس ۵۳۷.

الف رمح ۵۳۷.

الفا شاة ۳۲۶.

الفین و سبعمائة ۳۷۲.

اربعة آلاف ۵۶۴.

خمسة آلاف ۱۵۹.

طبسی، نجم الدین، موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، در یک جلد، انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم، قم - ایران، اول، ه ق موارد السجن فی النصوص و الفتاوی؛ ص: ۶۱۲

مأئة الف ۳۷۱.

اربعمائة الف ۳۶۹.

بخمس مائة الف ۳۷۰.

الف الف درهم ۳۷۰.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۱۳

فهرس الاشعار

الا یا لیت هذا اللیل طبّق سرمدا ۳۴۳.

الا ترانی کیسا مکیسا ۵۶۲.

الم ترانی کیسا مکیسا ۵۶۲.

أما ترانی کیسا مکیسا ۵۶۳.

أنا ابن أسماء و هذا مصدقی ۳۷۳.

دع المکارم لا ترحل لبغیتها ۱۷۴، ۱۷۵.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۱۴

مصادر البحث

اشارة

۱- القرآن الکریم.

- ألف-

۲- آئین نامهٔ جمهوری اسلامی/ ذکر اللّه احمدی، دار الباقر، قم المقدسة.

۳- اثبات الوصیة/ للمسعودی، علی بن الحسین، ت: ۳۴۶ ه نشر الرضی، قم المقدسة.

۴- احکام السجون/ للوائلی، الشیخ احمد، مؤسسة أهل البیت، بیروت.

۵- الأحکام السلطانیة/ للماوردی، أبی الحسن، ت: ۴۵۰ ه مرکز الاعلام الاسلامی، قم المقدسة.

۶- الأحکام السلطانیة/ للفراء، أبی یعلی، ت ۴۵۸ ه، مرکز الإعلام الاسلامی، قم المقدسة.

۷- احکام القرآن، لابن العربی، ت ۵۴۲ ه، ط: مصر، دار احیاء الکتب العربیة، بیروت.

۸- الاختبارات العلمیة (الفتاوی الکبری)/ لابن تیمیة، ت: ۷۲۸ ه، دار المعرفة، بیروت.

۹- اختلاف العلماء/ للمروزی، محمد بن نصر، ت: ۲۹۴ ه، عالم الکتب، بیروت.

۱۰- الاختیار/ للموصلی، ت: ۵۹۰ ه، دار المعرفة، بیروت.

۱۱- اختیار معرفة الرجال (المعروف برجال الکشّی)/ للشیخ الطوسی، محمد بن الحسن، ت: ۴۶۰ ه، جامعة مشهد المقدس، ایران.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۱۵

۱۲- ادب القاضی/ للماوردی، أبی الحسن، ت: ۴۵۰ ه، مطبعة الارشاد، بغداد.

۱۳- الارشاد/ للشیخ المفید، محمد بن محمد بن النعمان، ت: ۴۱۳ ه، بصیرتی، قم المقدسة.

۱۴- إرشاد الساری/ للقسطلانی، ت: ۹۲۳ ه، دار التراث العربی، بیروت.

۱۵- الاستبصار/ للشیخ الطوسی، محمد بن الحسن، ت: ۴۶۰ ه، المکتبة المرتضویة، طهران.

۱۶- استفتاءات جدید/ للإمام الخمینی- قدس سرّه- ت: ۱۴۰۹ ه، نشر جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۱۷- اسد الغابة/ لابن الأثیر الشیبانی، ت: ۶۳۰ ه، المکتبة الاسلامیة، طهران.

۱۸- الإسلام و مبدأ المقابلة بالمثل/ للسید جعفر مرتضی، نشر الوکالة العالمیة للتوزیع.

۱۹- اشارة السبق/ للشیخ علاء الدین الحلبی، ت: ۷۰۸ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۲۰- الاشتقاق/ لابن درید، ت: ۳۲۱ ه، مکتبة الخانجی، مصر.

۲۱- الاصابة/ لابن حجر، ت: ۸۵۲ ه، دار الکتاب، بیروت.

۲۲- إصباح الشیعة/ للصهرشتی، نظام الدین، بین القرن الرابع و الخامس.

۲۳- الأعلام/ للزرکلی، خیر الدین، دار العلم للملایین، بیروت.

۲۴- الأغانی/ لأبی الفرج الاصفهانی، ت: ۳۵۶ ه، دار احیاء التراث العربی، بیروت.

۲۵- اقرب الموارد/ للشرتونی، سعید الخوری، ت ۱۲۸۹ ه، مکتبة السید النجفی، قم المقدسة.

۲۶- أقضیة رسول الله (ص) لمحمد بن فرج القرطبی ت ۴۹۷ دار النجاری القصیم

۲۷- الام/ للشافعی، ت: ۲۰۴ ه، دار المعرفة، بیروت.

۲۸- الأمالی/ للشیخ الصدوق، محمد بن علی بن الحسین، ت: ۳۸۱ ه، الأعلمی، بیروت.

۲۹- الأمالی، للشیخ الطوسی، ت: ۴۶۰ ه، مکتبة الداوری، قم المقدسة.

۳۰- الامامة و السیاسة/ لابن قتیبة الدینوری، ت: ۲۷۶ ه، الشریف الرضی، قم المقدسة.

۳۱- الانتصار/ للشریف الرضی، علی بن الحسین الموسوی، ت: ۴۳۶ ه، الشریف الرضی، قم المقدسة.

۳۲- الأنساب/ للسمعانی أبو سعد التمیمی ت ۵۶۲- دار الکتب العلمیة

۳۳- أنساب الأشراف/ للبلاذری، احمد بن یحیی، ت: القرن الثالث، الأعلمی، بیروت.

۳۴- الانصاف/ للمرداوی، علاء الدین، ت: ۸۸۵، دار احیاء التراث العربی، بیروت.

۳۵- الأوائل/ للطبرانی، ت: ۳۶۰ ه (ضمن الوسائل للسیوطی) دار الکتب العلمیة، بیروت.

۳۶- إیضاح الفوائد/ لفخر المحققین، الشیخ أبو طالب الحلی، ت: ۷۷۱ ه، بنیاد فرهنگ اسلامی، طهران.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۱۶

- ب-

۳۷- بحار الأنوار/ للمجلسی، محمد باقر، ت: ۱۱۱۱ ه، مؤسسة الوفاء، بیروت.

۳۸- بدء الإسلام و شرایع الدّین/ لابن سلّام الاباضی، ت: ۲۷۳، نشر: فرانز شتانیر، قیسبادن.

۳۹- بدایة المجتهد/ لابن رشد القرطبی، ت: ۵۹۵ ه، دار المعرفة، بیروت.

۴۰- البدایة و النهایة/ لابن کثیر، ت: ۷۷۴، مکتبة المعارف، بیروت.

۴۱- بدایة الهدایة/ للشیخ الحر العاملی، ت: ۱۱۰۴ ه، آل البیت، قم المقدسة.

۴۲- بدائع الصنائع/ للکاشانی، علاء الدین، ت: ۵۸۷ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۴۳- البرهان فی تفسیر القرآن، للسید هاشم البحرانی، ت: ۱۱۰۷ ه، اسماعیلیان، قم المقدسة.

۴۴- برهان قاطع، لمحمد حسین برهان، ت: ۱۰۸۳ ه، نشر خرد، نیما، طهران.

۴۵- بستان السیاحة/ للشیروانی زین العابدین، کان حیا: ۱۲۴۸ ه، مکتبة النسائی.

۴۶- البیان فی تفسیر القرآن/ للسید ابو القاسم الخوئی- دام ظله- المطبعة العلمیة، قم المقدسة.

۴۷ البیان و التحصیل لابن رشد القرطبی ت ۵۹۵ ه دار الغرب الإسلامی بیروت

۴۸- البیع/ للإمام الخمینی، ت: ۱۴۰۹ ه، اسماعیلیان، قم المقدسة.

- ت-

۴۹- تاریخ الامم و الملوک/ للطبری، أبی جعفر محمد بن جریر، ت: ۳۱۰ ه، دار المعارف، القاهرة.

۵۰- تاریخ الخلفاء/ للسیوطی، ت ۹۱۱ ه، مطبعة السعادة مصر.

۵۱- التاریخ الکبیر/ للبخاری، ت: ۲۵۶ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۵۲- تاریخ مدینة دمشق/ لابن عساکر، ت: ۵۷۱ ه، مجمع اللغة العربیة، دمشق.

۵۳- تاریخ المدینة/ لابن شبّة البصری، ت: ۲۶۲ ه، دار الفکر قم المقدسة.

۵۴- تبصرة المتعلمین للعلامة الحلی ت ۷۲۶ ه وزارة الإرشاد- طهران

۵۵- تتمة المنتهی للشیخ عباس القمی ت ۱۳۵۹ ه

۵۶- تحریر الأحکام/ للعلامة الحلی، ت: ۷۲۶ ه، مؤسسة آل البیت، قم المقدسة.

۵۷- تحریر الوسیلة/ للإمام الخمینی، ت: ۱۴۰۹ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۵۸- تحفة الفقهاء/ لعلاء الدین السمرقندی، ت: ۵۳۹ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۵۹- تذکرة الخواص/ لسبط بن الجوزی، ت: ۶۵۴ ه، مؤسسة اهل البیت، بیروت.

۶۰- تذکرة الفقهاء/ للعلامة الحلی، ت: ۷۲۶ ه، المکتبة المرتضویة، طهران.

۶۱- تذکرة الفقهاء للحلی: ۷۲۶- مؤسسة آل البیت قم

۶۲- التراتیب الإداریة، للکتانی، عبد الحی، ت: ۱۳۸۳ ه، دار احیاء التراث العربی، بیروت.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۱۷

۶۳- التشریع الجنائی الاسلامی/ لعبد القادر عودة، ت: ۱۳۷۳ ه، مؤسسة الرسالة، بیروت.

۶۴- تعلیق و تحقیق (القضاء للعراقی)/ للشیخ محمد هادی المعرفة، مطبعة مهر، قم المقدسة.

۶۵- التفریع/ لابن الجلّاب، ت: ۳۷۸ ه، دار الغرب الاسلامی، بیروت.

۶۶- تفسیر التبیان/ للشیخ الطوسی، ت: ۴۶۰ ه، مؤسسة الأعلمی، بیروت.

۶۷- تفسیر الصافی/ للفیض الکاشانی، ت: ۱۰۹۱ ه، مؤسسة الأعلمی، بیروت.

۶۸- تفسیر العیاشی/ لأبی النضر محمد بن مسعود بن عیاش، المکتبة العلمیة، طهران.

۶۹- تفسیر فرات الکوفی، ت: القرن الثالث ه، مکتبة الداوری، قم المقدسة.

۷۰- تفسیر القمی/ للشیخ علی بن ابراهیم بن هاشم القمی، ت: القرن الثالث ه، مکتبة العلامة، قم المقدسة.

۷۱- التفسیر الکبیر/ للفخر الرازی، ت: ۶۰۶ ه، مطبعة البهیة المصریة.

۷۲- تقریرات ابحاث السید الگلپایگانی- دام ظله- بقلم السید علی المیلانی- مخطوط-.

۷۳- تلخیص الخلاف/ للشیخ مفلح الصیمری، ت: ۸۷۳ ه، مکتبة السید النجفی، قم المقدسة.

۷۴- تلخیص مستدرک الحاکم/ للذهبی، ت: ۸۴۸ ه، مطبوع بهامش المستدرک.

۷۵- التنبیه/ للفیروزآبادی، ت: ۴۷۶ ه، عالم الکتب، بیروت.

۷۶- التنقیح الرائع لمختصر الشرائع/ للفاضل المقداد، ت: ۸۲۶ ه، مکتبة النجفی، قم المقدسة.

۷۷- تنقیح المقال/ للشیخ عبد اللّه المامقانی، ت: ۱۳۵۱ ه، المطبعة المرتضویة، النجف الأشرف.

۷۸- تهذیب ابن عساکر/ لعبد القادر بدران، ت: ۱۳۴۶ ه، دار المسیرة.

۷۹- تهذیب الاحکام/ للشیخ الطوسی، ت: ۴۶۰ ه، ج ۶ و ۸ و ۱۰، دار الکتب الاسلامیة، طهران.

۸۰- توضیح المسائل/ للإمام الخمینی- رضوان اللّه علیه- نشر روح، قم المقدسة.

۸۱- توضیح المسائل/ للسید الخوئی- دام ظلّه- المطبعة العلمیة، قم المقدسة.

۸۲- توضیح المسائل/ للسید الگلپایگانی- دام ظلّه- نشر صدر، قم المقدسة.

- ج -

۸۳- جامع احادیث الشیعة/ للسید آغا حسین البروجردی، ت: ۱۳۸۰ ه، نشر مدینة العلم، قم

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۱۸

المقدسة.

۸۴- جامع الرواة/ للشیخ محمد بن علی الأردبیلی، ت: بعد ۱۱۰۰ ه، مکتبة المصطفوی، قم المقدسة.

۸۵- جامع الشتات/ للمحقق القمی، ت: ۱۲۳۱ ه، نشر شرکة الرضوان، طهران.

۸۶- الجامع الصحیح/ للترمذی محمد بن عیسی بن سورة، ت: ۲۹۷ ه، دار احیاء التراث العربی، بیروت.

۸۷- الجامع الصغیر/ للشیبانی، ت: ۱۸۹ ه، عالم الکتب، بیروت.

۸۸- جامع عباسی/ للشیخ بهاء الدین العاملی، ت: ۱۰۳۱ ه، مؤسسة فراهانی، طهران.

۸۹- الجامع للشرائع/ لیحیی بن سعید الحلی، ت: ۶۹۰ ه، مؤسسة سید الشهداء (ع)، قم المقدسة.

۹۰- جامع المدارک/ للسید احمد الخونساری، ت: ۱۴۰۵، نشر مکتبة الصدوق، طهران.

۹۱- جامع المقاصد/ للمحقق الکرکی، ت: ۹۴۰ ه، مؤسسة آل البیت (ع)، قم المقدسة.

۹۲- الجعفریات/ لإسماعیل بن موسی بن جعفر (ع)، بروایة محمد بن محمد الأشعث الکوفی، الطبعة الحجریة، اسلامیة.

۹۳- الجمل (النصرة فی حرب البصرة)/ للشیخ المفید، ت: ۴۱۳ ه، مکتبة الداوری، قم المقدسة.

۹۴- الجنایات المتحدة بین القانون و الشریعة/ رضوان الشافعی، المطبعة السلفیة، مصر.

۹۵- جواهر الفقه/ للقاضی ابن البراج الطرابلسی ت: ۴۸۱ ه، جماعة المدرسین قم المقدسة.

۹۶- جواهر الکلام/ للشیخ محمد حسن النجفی، ت: ۱۲۶۶ ه، دار الکتب الاسلامیة، طهران، ج: ۶، ۲۱، ۲۴، ۲۵، ۲۶، ۳۱، ۳۳، ۳۴، ۳۷، ۴۰، ۴۱، ۴۲.

۹۷- الجوهر النقی- بهامش السنن الکبری/ لعلاء الدین الترکمانی، ت: ۷۴۵ ه، دار المعرفة، بیروت.

- ح -

۹۸- حاشیة المکاسب/ للسید محمد کاظم الیزدی، ت: ۱۳۳۷ ه، دار العلم، قم المقدسة، سنة ۱۳۷۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۱۹

۹۹- حاشیة المکاسب/ للمیرزا علی الإیروانی، ت: ۱۳۵۴ ه، نشر مصطفوی، طهران.

۱۰۰- الحاوی للفتاوی/ للسیوطی، ت: ۹۱۱ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۱۰۱- الحدائق الناضرة/ للشیخ یوسف البحرانی، ت: ۱۱۰۷ ه، ج: ۲۰، ۲۱، ۲۵، نشر جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۱۰۲- حدود، دیات، قصاص./ لمحمد باقر المجلسی، ت: ۱۱۱۱ ه، نشر آثار اسلامی، قم المقدسة.

۱۰۳- حیاة الإمام الحسن العسکری محمد جواد الطبسی- مکتب الأعلام الإسلامی قم المقدسة

- خ-

۱۰۴- الخراج/ لأبی یوسف، ت: ۱۸۲ ه، دار المعرفة، بیروت.

۱۰۵- الخصال/ للشیخ الصدوق، ت: ۳۸۱ ه، محمد بن علی بن الحسین بن بابویه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۱۰۶- الخصائص الکبری/ للسیوطی، ت: ۹۱۱ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۱۰۷- الخلاف/ للشیخ الطوسی، محمد بن الحسن، ت: ۴۶۰ ه جماعة المدرسین قم المقدسة.

- د- ذ-

۱۰۸- دائرة المعارف الاسلامیة/ دار المعرفة، بیروت.

۱۰۹- دائرة المعارف/ للبستانی، ت: ۱۳۰۱ ه، دار المعرفة بیروت.

۱۱۰- دائرة معارف القرن العشرین/ محمد فرید وجدی، دار المعرفة، بیروت.

۱۱۱- الدراری المضیئة/ لمحمد بن علی الشوکانی، ت: ۱۲۲۰ ه دار المعرفة، بیروت.

۱۱۲- درر الاخبار/ للشیخ الطبسی- الشیخ الوالد رضوان اللّه علیه- مطبعة النعمان، النجف الأشرف.

۱۱۳- الدر المنثور/ للسیوطی، ت: ۹۱۱ ه، نشر محمد أمین دمج، بیروت.

۱۱۴- الدروس الشرعیة فی فقه الامامیة/ للشهید الأول، محمد بن جمال الدین مکی العاملی، ت: ۷۸۶ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۱۱۵- دعائم الإسلام/ للنعمان بن محمد بن منصور التمیمی المغربی، ت: ۳۶۳ ه، آل البیت، قم المقدسة.

۱۱۶- ذخیرة الصالحین فی شرح تبصرة المتعلمین/ للشیخ الطبسی- الوالد- مخطوط-، ج ۵، ۷، ۸.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۲۰

۱۱۷- ذخیرة المعاد/ للشیخ زین العابدین المازندرانی، ت: ۱۳۰۸ ه، مطبعة ریاض الرضا، هند.

۱۱۸- ذرایع البیان فی عوارض اللسان/ للطبسی- الوالد- المطبعة العلمیة، قم المقدسة.

۱۱۹- الذریعة الی تصانیف الشیعة/ للشیخ آغا بزرک الطهرانی، ت: ۱۳۸۹ ه، ج: ۳، ۴، ۵، ۶، ۱۰، ۱۲، ۱۸، ۲۰، ۲۱، المکتبة الاسلامیة، طهران.

- ر-

۱۲۰- رجال العلامة الحلّی- خلاصة الأقوال/ للعلامة الحسن بن یوسف بن مطهّر الحلی، ت: ۷۲۶ ه، منشورات الرضی، قم المقدسة.

۱۲۱- رجال النجاشی/ لأحمد بن علی بن عباس النجاشی، ت: ۴۵۰ ه، نشر مکتبة الداوری، قم المقدسة.

۱۲۲- ردّ المحتار علی الدر المختار/ لابن عابدین، ت: ۱۲۵۲ ه، ط، مصر، بولاق.

۱۲۳- رسالة المحکم و المتشابه/ للسید المرتضی، ت ۴۳۳ ه، ط، سنة ۱۳۱۲ ه.

۱۲۴- الروضة البهیة، فی شرح اللمعة الدمشقیة/ للشهید الثانی، زین الدین الجبعی العاملی، ت: ۹۶۶ ه، ج: ۲، ۳، ۴، ۵، ۶، ۹، ۱۰، جامعة النجف الدینیة.

۱۲۵- روضة المتّقین/ للعلامة المجلسی الأول، محمد تقی بن مقصود الاصفهانی، ت: ۱۰۷۰ ه، نشر بنیاد فرهنگ اسلامی، کوشانپور. طهران.

۱۲۶- روائع البیان/ للصابونی، مکتبة الغزالی، دمشق.

۱۲۷- روح المعانی/ للآلوسی، ت: ۱۲۷۰ ه، دار احیاء التراث العربی، بیروت.

۱۲۸- ریاض المسائل، فی بیان احکام الشرع بالدلائل/ للمیر سید علیّ بن السید محمد علی الطباطبائی، ت: ۱۲۳۱، و هو المشهور بالشرح الکبیر، الطبعة الحجریة، سنة ۱۳۰۰ ه.

- س-

۱۲۹- سبل السلام/ لمحمد بن اسماعیل الصنعانی، ت: ۱۱۸۲ ه، دار الریان، القاهرة.

۱۳۰- السرائر/ لابن ادریس العجلی الحلی، ت: ۵۹۸ ه، نشر جماعة المدرسین قم المقدسة.

۱۳۱- سفینة البحار/ للشیخ عباس القمی، ت: ۱۳۵۹ ه، دار الأسوة، قم المقدسة.

۱۳۲- سنن أبی داود/ لسلیمان بن الاشعث السجستانی، ت: ۲۷۵ ه، دار احیاء السنّة النبویة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۲۱

۱۳۳- سنن ابن ماجة/ لمحمد بن یزید القزوینی، ت: ۲۷۵ ه، دار احیاء التراث العربی، بیروت.

۱۳۴- سنن الدارقطنی/ لعلی بن عمر الدارقطنی، ت: ۳۸۵ ه، عالم الکتب، بیروت.

۱۳۵- سنن سعید بن منصور/ لسعید بن منصور المکی، ت: ۲۲۷ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۱۳۶- السنن الکبری/ للبیهقی، احمد بن الحسین بن علی، ت: ۴۵۸ ه، ج: ۶، ۷، ۸، ۹، ۱۰، دار المعرفة، بیروت.

۱۳۷- سنن النسائی/ أبو عبد الرحمن احمد بن شعیب، ت: ۳۰۳ ه، دار احیاء التراث العربی، بیروت.

۱۳۸- السیرة الحلبیة/ لعلی بن برهان الدین الحلبی الشافعی، ت: ۱۰۴۴ ه، ط، بیروت، سنة ۱۴۰۰ ه.

۱۳۹- السیرة النبویة/ لابن هشام، ت: ۲۱۳ ه، دار إحیاء التراث العربی، بیروت.

- ش-

۱۴۰- شرایع الإسلام/ للمحقق الحلی، ت: ۶۷۶ ه، مطبعة الآداب، النجف الاشرف.

۱۴۱- شرح الأخبار للقاضی نعمان المصری ت ۳۶۲ ه جماعة المدرسین قم المقدسة.

۱۴۲- شرح تبصرة المتعلمین/ للشیخ ضیاء الدین العراقی، ت: ۱۲۶۱ ه، مطبعة مهر، قم المقدسة.

۱۴۳- شرح الجمل علی المنهج/ للشیخ سلیمان الجمل، ت: ۱۲۰۴ ه، ط، مصر، مصطفی محمد.

۱۴۴- شرح الشفاء/ للقاضی عیاض، ت: ۵۴۴ ه، لملا علی القاری، ت: ۱۰۱۴ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۱۴۵- الشرح الصغیر/ للمیر سید علی الطباطبائی، ت: ۱۲۳۱ ه، مکتبة السید النجفی، قم المقدسة.

۱۴۶- شرح فتح القدیر/ لابن الهمام الحنفی، ت: ۶۸۱ ه، دار احیاء التراث العربی، بیروت.

۱۴۷- شرح مختصر الجلیل/ لمحمد الخرشی المالکی، ط، مصر، بولاق (مطبوع بهامش المختصر).

۱۴۸- شرح منتهی الارادات/ للبهوتی منصور بن یونس، ت: ۱۰۵۱ نشر المکتبة السلفیة، المدینة المنوّرة.

۱۴۹- شرح نهج البلاغة/ لابن أبی الحدید المعتزلی، ت: ۶۵۶ ه، ج: ۱، ۲، ۴، ۶، ۱۸، دار الکتب
موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۲۲
العلمیة، قم المقدسة.
۱۵۰- شعائر الإسلام/ للحاج ملا محمد الاشرفی البارفروشی، ت: ۱۳۱۵ ه، ط، سنة ۱۳۱۲ ه.

- ص- ط-

۱۵۱- الصحاح/ للجوهری اسماعیل بن حماد، ت: ۳۹۶ ه، نشر دار العلم للملایین، بیروت.
۱۵۲- صحیح البخاری/ لمحمد بن اسماعیل البخاری، ت: ۲۵۶ ه، مطبوعات صبیح، القاهرة.
۱۵۳- صحیح مسلم/ لأبی الحسین مسلم بن الحجاج القشیری، ت: ۲۶۱ ه، دار احیاء التراث العربی، بیروت.
۱۵۴- صفحات سوداء/ لعبد الحمید العباسی.
۱۵۵- صفة الصفوة/ لأبی الفرج ابن الجوزی، ت: ۵۹۷ ه، دار المعرفة، بیروت.
۱۵۶- الطرق الحکمیة/ لابن قیم الجوزیة، ت: ۷۵۱ ه، ط مصر، المدنی: ۱۳۸۱ ه.

- ع-

۱۵۷- عبد اللّه بن سبأ/ للسید مرتضی العسکری، دار الزهراء (ع)، بیروت.
۱۵۸- عجائب احکام أمیر المؤمنین (ع)/ للسید محسن العاملی، ت: ۱۳۷۱ ه.
۱۵۹- العروة الوثقی/ للسید کاظم الیزدی، ت: ۱۳۳۷ ه، دار الکتب الاسلامیة، طهران.
۱۶۰- عقد الدرر/ لیوسف بن یحیی المقدسی السلمی، ت: القرن السابع ه، عالم الفکر، القاهرة.
۱۶۱- العقد الفرید/ لابن عبد ربّه الاندلسی، ت: ۳۲۷ ه، دار الکتب العربی، بیروت.
۱۶۲- علل الشرائع/ للصّدوق محمد بن علی بن الحسین، ت: ۳۸۱ ه، المکتبة الحیدریة، النجف الاشرف.
۱۶۳- علماء معاصرین/ للملّا علی الواعظ التبریزی الخیابانی، کان حیا ۱۳۶۶ ه، المکتبة الاسلامیة، طهران.
۱۶۴- عمدة القاری/ لبدر الدین العینی، ت: ۸۵۵ ه، دار احیاء التراث العربی، بیروت.
۱۶۵- العمل فی السجون- حسن علام، دار القاهرة مصر
۱۶۶- عوائد الأیام/ للمولی احمد بن محمد مهدی بن أبی ذر النراقی، ت: ۱۲۴۴ ه، مکتب الأعلام الإسلامی، قم
موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۲۳
المقدسة.
۱۶۷- العین/ لأبی عبد الرحمن الفراهیدی ت ۱۷۵ ه دار الهجرة قم المقدسة.
۱۶۸- عیون الأزهار/ لأحمد بن یحیی المرتضی، ت: ۸۸۵ ه، دار الکتاب اللبنانی.

- غ-

۱۶۹- الغارات/ لأبی اسحاق، ابراهیم بن محمد الثقفی، ت: ۲۸۳ ه، انجمن آثار ملی، طهران.
۱۷۰- غایة المأمول/ لمنصور علی ناصف (بهامش التاج)، دار احیاء التراث العربی، بیروت.
۱۷۱- الغدیر/ للشیخ عبد الحسین الأمینی، ت: ۱۳۹۰ ه، دار الکتاب العربی، بیروت.

۱۷۲- غنائم الأیام/ للمیرزا أبی القاسم القمّی، ت: ۱۲۳۱ ه، مطبعة دار الخلافة، طهران.

۱۷۳ غنائم الأیام للقمی ت ۱۲۳۱- مکتب الأعلام الإسلامی- قم المقدسة.

۱۷۴- غنیة النزوع/ لأبی المکارم ابن زهرة، ت: ۵۸۵ ه (مؤسسة الإمام الصادق قم المقدسة).

- ف-

۱۷۵- الفائق فی غریب الحدیث/ للزمخشری، محمود بن عمر، ت: ۵۳۸ ه، دار المعرفة، بیروت.

۱۷۶- الفتاوی الغیاثیة/ لداود بن یوسف الخطیب، ت: ۹۷۰ ه، المکتبة الاسلامیة، کویته.

۱۷۷- الفتاوی الکبری/ لابن تیمیة، ت: ۷۲۸ ه، دار المعرفة، بیروت.

۱۷۸- فتح الباری بشرح البخاری/ لابن حجر العسقلانی، ت: ۸۵۲ ه، دار احیاء التراث العربی.

۱۷۹- فرائد الأصول/ للشیخ مرتضی الانصاری، ت: ۱۲۸۱ ه، الطبعة الحجریة، مکتبة المصطفوی، قم المقدسة.

۱۸۰- الفروق/ للقرافی، شهاب الدین احمد بن ادریس، ت: ۶۸۴ ه، دار المعرفة، بیروت.

۱۸۱- فرهنگ عمید/ حسن عمید، نشر جاویدان، طهران.

۱۸۲- فرهنگ معین/ محمد معین، نشر امیر کبیر، طهران.

۱۸۳- فقه السنّة/ للسید سابق، دار البیان، الکویت.

۱۸۴- الفقه علی المذاهب الأربعة/ للجزیری، ت: ۱۳۶۰ ه، دار احیاء التراث العربی، بیروت.

۱۸۵- الفقه علی المذاهب الخمسة/ محمد جواد مغنیة، ت: ۱۳۹۹ ه، دار التعارف للمطبوعات، بیروت.

۱۸۶- فقه (فارسی)/ للعلامة محمد تقی المجلسی، ت: ۱۰۷۰ ه، نشر فراهانی، طهران.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۲۴

۱۸۷- فقه القرآن/ للراوندی، سعید بن هبة اللّه، ت: ۵۷۳ ه، المطبعة العلمیة، قم المقدسة.

۱۸۸- الفقه المنسوب للإمام الرضا (ع)، نشر المؤتمر العالمی للإمام الرضا (ع) مشهد المقدس.

- ق-

۱۸۹- القاموس المحیط/ للفیروزآبادی، محمد بن یعقوب، ت: ۸۱۷ ه، مؤسسة الحلبی، القاهرة.

۱۹۰- قرب الإسناد/ للحمیری، ابو عباس عبد اللّه بن جعفر، ت: ۳۱۰ ه، (مطبوع مع الجعفریات) المطبعة الاسلامیة، سنة ۱۳۷۰ ه- و مؤسسة آل البیت علیهم السلام.

۱۹۱- القضاء/ للسید الگلپایگانی، بقلم السید علی المیلانی مطبعة الخیّام، قم المقدسة.

۱۹۲- القضاء من کتاب تحقیق الدلائل فی شرح تلخیص المسائل/ للشیخ میرزا علی الکنی، ت: ۱۳۰۶ ه، الطبعة الحجریة.

۱۹۳- القضاء و الشهادات/ للآشتیانی، الحاج میرزا حسن، ت: ۱۳۱۸ ه، دار الهجرة، قم المقدسة.

۱۹۴- القضاء و الشهادة/ للمحسنی، مطبعة سید الشهداء (ع)، قم المقدسة.

۱۹۵- قلائد الدرر فی بیان آیات الأحکام بالأثر/ للجزائری، الشیخ احمد، ت: ۱۱۵۱- مکتبة النجف الاشرف.

۱۹۶- قواعد الأحکام/ للعلامة الحلی، ت: ۷۲۶ ه، مؤسسة آل البیت، قم المقدسة.

۱۹۷- القواعد و الفوائد/ للشهید الأول، محمد بن جمال الدّین مکی العاملی، ت: ۷۸۶ ه، مکتبة المفید، قم المقدسة.

۱۹۸- قوانین الأحکام الشرعیة/ لابن جزی الغرناطی، ت: ۷۴۱ ه، دار العلم للملایین، بیروت.

- ک-

۱۹۹- الکافی/ للکلینی، محمد بن یعقوب الرازی، ت: ۳۲۸ ه، المطبعة الاسلامیة، طهران.

۲۰۰- الکافی فی الفقه/ لأبی الصلاح الحلبی، ت: ۴۴۷ ه، مکتبة الإمام أمیر المؤمنین (ع) اصفهان.

۲۰۱- الکامل فی التاریخ/ للشیخ أبی الحسن علی بن أبی المکرم، المعروف بابن الأثیر، ت: ۶۳۰ ه، نشر دار صادر بیروت.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۲۵

۲۰۲- کتاب النوادر/ لأبی جعفر احمد بن محمد بن عیسی الأشعری القمی، ت: القرن الثالث ه، مؤسسة الامام المهدی (ع)، قم المقدسة.

۲۰۳- کتاب الحجة للشیبانی محمد بن الحسن ۱۸۹ ه.

۲۰۴- کشف الأستار/ لأبی بکر الهیثمی، ت: ۸۰۷ ه، مؤسسة الرسالة، بیروت.

۲۰۵- کشف الرموز/ للفاضل الآبی، زین الدین أبی علی الحسن بن أبی طالب ابن أبی مجد الیوسفی، المعروف بالفاضل و المحقق الآبی، ت: ۶۷۶ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۲۰۶- کشف الغطاء/ للشیخ جعفر کاشف الغطاء، ت: ۱۲۲۸ ه، نشر مهدوی، اصفهان.

۲۰۷- کشف الغمة/ للأربلی، علی بن عیسی بن أبی الفتح، ت: ۶۰۰ ه، دار الکتاب الاسلامی، بیروت.

۲۰۸- کشف اللثام/ للفاضل الاصفهانی، الشهیر بالفاضل الهندی، ت: ۱۱۳۵ ه، مؤسسة فراهانی، طهران.

۲۰۹- کفایة الأحکام/ للسبزواری، محمد باقر بن محمد مؤمن، ت: ۱۰۹۰ ه، نشر مهدوی، اصفهان.

۲۱۰- کنز العرفان/ للفاضل المقداد السیوری، ت: ۸۲۶ ه، المکتبة المرتضویة، طهران.

۲۱۱- کنز العمال/ للمتقی الهندی، ت: ۹۷۵، مؤسسة الرسالة، بیروت.

۲۱۲- الکنی و الألقاب/ للشیخ عباس القمی، ت: ۱۳۵۹ ه، مکتبة الصدر، طهران.

- ل-

۲۱۳- لبّ الوسائل/ للشیخ عباس القمی، ت: ۱۳۵۹ ه، مطبوع مع بدایة الهدایة، آل البیت، قم المقدسة.

۲۱۴- اللباب فی شرح الکتاب عبد الغنی المیدانی ت ۴۲۸ ه دار الحدیث.

۲۱۵- لسان العرب/ لابن منظور، محمد بن مکرم الافریقی، ت: ۷۱۱ ه، أدب الحوزة، قم المقدسة.

- م-

۲۱۶- مائة و خمسون صحابی مختلق/ للسید مرتضی العسکری، دار الزهراء (ع)، بیروت.

۲۱۷- مبانی تکملة المنهاج/ للسید الخوئی- دام ظله- مطبعة الآداب، النجف الأشرف.

۲۱۸- المبسوط/ للشیخ الطوسی، ت: ۴۶۰ ه، ج ۲، ۳، ۴، ۵، ۶، ۷، ۸، المکتبة المرتضویة، طهران.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۲۶

۲۱۹- المبسوط/ للسرخسی، ت: ۴۸۳ ه، ج ۵، ۹، ۱۰، ۱۶، ۲۰، ۲۴، دار المعرفة، بیروت.

۲۲۰- مجمع الأمثال/ للمیدانی، أبی الفضل النیسابوری، ت: ۵۱۸ ه، نشر: عبد الرحمن احمد، مصر.

۲۲۱- مجمع البیان/ للطبرسی، الشیخ أبو علی الفضل بن الحسن، ت: ۵۴۸ ه، احیاء التراث العربی، بیروت.

۲۲۲- مجمع البحرین/ للشیخ فخر الدین الطریحی، ت: ۱۰۸۵ المکتبة المرتضویة، طهران.

۲۲۳- مجمع الزوائد/ للهیثمی، علی بن أبی بکر، ۸۰۷ ه، دار الکتاب العربی، بیروت.

۲۲۴- مجمع الفائدة و البرهان/ للمولی احمد، المقدّس الأردبیلی، ت: ۹۹۳ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۲۲۵- مجمع المسائل/ للسید الگلپایگانی- دام ظلّه- نشر دار القرآن الکریم، قم المقدسة.

۲۲۶- المجموع/ للنووی، ت: ۶۷۶ ه، نشر دار الفکر، بیروت.

۲۲۷- محاضرات فی الأصول/ محمد إسحاق فیاض، نشر امام موسی صدر.

۲۲۸- محاضرات فی فقه الامامیة/ للسید محمد هادی المیلانی، ت: ۱۳۹۵ ه، مؤسسة چاپ و انتشارات فردوسی.

۲۲۹- المحلّی/ لابن حزم، ت: ۴۵۶ ه، ج: ۵، ۷، ۸، ۹، ۱۰، ۱۱، دار الآفاق الجدیدة، بیروت.

۲۳۰- مختصر تفسیر ابن کثیر/ اختصار الصابونی، دار القرآن الکریم، بیروت.

۲۳۱- مختصر المزنی/ لأبی ابراهیم اسماعیل بن یحیی المزنی ۲۶۴ ه، مطبوع بهامش الام للشافعی، دار المعرفة، بیروت.

۲۳۲- المختصر النافع/ للمحقق الحلی (الشیخ ابو القاسم نجم الدین) ت: ۶۷۶ ه، مکتبة المصطفوی، قم المقدسة.

۲۳۳- مختلف الشیعة فی احکام الشریعة/ للعلامة الحلی، ت: ۷۲۶ ه، مرکز الأبحاث و الدراسات الإسلامیة قم المقدسة.

۲۳۴- المدوّنة الکبری/ لمالک بن أنس الأصبحی، بروایة سحنون بن سعید التنوخی، ت: ۲۴۰ ه، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن مالک بن انس، دار صادر، بیروت.

۲۳۵- المراسم، فی الفقه الامامی/ لحمزة بن عبد العزیز الدیلمی، ت: ۴۶۳ ه، نشر الحرمین، سنة ۱۴۰۴ ه.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۲۷

۲۳۶- مرآة العقول/ للمولی محمد باقر المجلسی، ت: ۱۱۱۱ ه، ج: ۱۹، ۲۱، ۲۲، ۲۳، ۲۴، دار الکتب الاسلامیة، طهران.

۲۳۷- مراصد الاطلاع/ لیاقوت بن عبد اللّه الحموی الرومی، ۶۲۶ ه (الطبعة الحجریة).

۲۳۸- المرشد الی کنز العمال/ لندیم و اسامة المرعشلی، الشرکة المتحدة للتوزیع.

۲۳۹- مروج الذهب/ للمسعودی، علی بن الحسین، ت: ۳۴۶ دار الأندلس، بیروت.

۲۴۰- مسالک الأفهام/ للشهید الثانی زین الدین الجبعی العاملی، ت: ۹۶۵ ه، مؤسسة المعارف الإسلامیة- قم المقدسة.

۲۴۱- المستدرک علی الصحیحین/ للحاکم النیسابوری، ت: ۴۰۵ دار المعارف النظامیة، حیدرآباد.

۲۴۲- المستدرک علی معجم المؤلفین/ عمر رضا کحالة، مؤسسة الرسالة، بیروت.

۲۴۳- مستدرک الوسائل/ للنوری، میرزا حسین الطبرسی، ت: ۱۳۲۰ ه، آل البیت، قم المقدسة.

۲۴۴- مستمسک العروة الوثقی/ للسید محسن الحکیم، ت: ۱۳۹۰ ه، مکتبة السید النجفی، قم ۲ لمقدسة.

۲۴۵- مستند الشیعة/ للمولی احمد بن محمد مهدی النراقی، ت: ۱۲۴۴ ه، مکتبة السید النجفی، قم المقدسة- و مؤسسة آل البیت- قم المقدسة.

۲۴۶- مستند العروة الوثقی/ تقریرات ابحاث السید الخوئی، المطبعة العلمیة، قم المقدسة.

۲۴۷- مسند احمد بن حنبل/ ت ۲۴۱ ه، دار الفکر، بیروت.

۲۴۸- مسند زید/ جمع عبد العزیز بن اسحاق البقال، ت: ۳۱۳ ه، دار الکتب العلمیة، بیروت.

۲۴۹- مشیخة الفقیه/ للشیخ الصدوق، ت: ۳۸۱ ه، مطبوع فی آخر (الفقیه)، دار الکتب الاسلامیة، طهران.

۲۵۰- مصباح الاصول/ للسید سرور البهسودی، ط، مطبعة النجف الاشرف.

۲۵۱- مصباح الفقاهة/ للشیخ محمد علی التوحیدی، ت: ۱۳۹۲، مطبعة سید الشهداء (ع)، قم المقدسة.

۲۵۲- معارج الأصول/ للمحقق الحلّی، ابو القاسم نجم الدین ت: ۶۷۶ ه، آل البیت، قم المقدسة.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۲۸

۲۵۳- معالم السنن/ للبستی، ت: ۳۸۸ ه، المکتبة العلمیة، بیروت.

۲۵۴- معالم القربة/ للقرشی محمد بن محمد بن أحمد، ت: ۶۴۸، مکتب الاعلام الإسلامی، قم المقدسة.

۲۵۵- معالم المدرستین/ للعسکری، السید المرتضی، مؤسسة البعثة، طهران.

۲۵۶- معتمد العروة الوثقی/ تقریرات ابحاث السید الخوئی- دام ظلّه- مدینة العلم، قم المقدسة.

۲۵۷- معجم أحادیث الإمام المهدی (ع) لجمع من المحققین منهم- مؤلف هذا الکتاب- مؤسسة المعارف الإسلامیة قم المقدسة.

۲۵۸- معجم البلدان/ للحموی، یاقوت بن عبد اللّه، ت: ۶۲۶ ه، دار احیاء التراث العربی، بیروت.

۲۵۹- معجم رجال الحدیث/ للسید الخوئی- دام ظلّه- دار الزهراء، بیروت. ج: ۱، ۳، ۵، ۸، ۹، ۱۰، ۱۳، ۱۴، ۱۶.

۲۶۰- معجم فقه ابن حزم/ جامعة دمشق، کلیّة الشریعة، لجنة موسوعة الفقه الاسلامی.

۲۶۱- المعجم الکبیر/ للطبرانی، ت: ۳۶۰ ه، وزارة الأوقاف العراقیة.

۲۶۲- المعجم المفهرس لألفاظ الحدیث النبوی/ جمع من المستشرقین، مکتبة بریل، لیدن.

۲۶۳- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الکریم/ محمد فؤاد عبد الباقی، دار الکتب المصریة، القاهرة.

۲۶۴- معجم مقاییس اللغة/ لأبی الحسین احمد بن فارس، ت: ۳۹۵ ه، مکتب الإعلام الإسلامی، قم المقدسة.

۲۶۵- معجم المؤلفین/ عمر رضا کحالة، دار احیاء التراث العربی، بیروت.

۲۶۶- معجم المغنی/ دار الفکر، بیروت.

۲۶۷- معیار اللغة/ للشیرازی، المیرزا محمد علی، کان حیا ۱۲۷۳ ه، ط، حجریة، سنة ۱۳۱۱ ه.

۲۶۸- مفاتیح الشرائع/ للفیض الکاشانی، ت: ۱۰۹۱ ه، مجمع الذخائر الاسلامیة، قم المقدسة.

۲۶۹- مفتاح الکتب الأربعة/ للدهسرخی، مطبعة مهر، قم المقدسة.

۲۷۰- مفتاح الکرامة/ للسید محمد جواد العاملی، ت: ۱۲۶۶ ه، آل البیت، قم المقدسة.

۲۷۱- المفردات/ للراغب الاصفهانی، ت: ۵۶۵ ه، اسماعیلیان، قم المقدسة.

۲۷۲- المقتصر/ لأحمد بن محمد بن فهد الحلی، ت: ۸۴۱ ه، مجمع البحوث الاسلامیة، مشهد المقدس.

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۲۹

۲۷۳- المصنف/ لابن أبی شیبة، ت: ۲۳۵ ه، دار السلفیة، هند، ج: ۶، ۷، ۹، ۱۰، ۱۲.

۲۷۴- المصنف/ لعبد الرزاق الصنعانی، ت: ۲۱۱ ه، المکتب الاسلامی، بیروت، ج: ۳، ۵، ۶، ۷، ۸، ۹، ۱۰.

۲۷۵- المصنف/ للکندی النزوی، ت: ۵۵۷ ه، سلطنة عمان وزارة الأوقاف.

۲۷۶- المغازی/ لمحمد بن عمر بن واقد، ت: ۲۰۷ ه، نشر: عالم الکتب، بیروت.

۲۷۷- المغنی/ لأبی محمد، عبد اللّه بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسی، ت: ۵۴۱ ه، ج: ۲، ۴، ۷، ۸، ۹، عالم الکتب، بیروت.

۲۷۸- المقنع/ للشیخ الصدوق، محمد بن علی بن الحسین بن بابویه القمی، ت: ۳۸۱ ه، دار العلم، قم المقدسة.

۲۷۹- المقنعة/ للشیخ المفید، محمد بن محمد بن النعمان، ت: ۴۱۳ ه، جماعة المدرسین قم المقدسة.

۲۸۰- المکاسب/ للشیخ مرتضی الأنصاری، ت: ۱۲۸۱ ه، منشورات جامعة النجف الدینیة.

۲۸۱- ملاذ الأخیار/ للعلامة المجلسی، ت: ۱۱۱۱ ه، ج: ۵، ۹، ۱۰، ۱۶، مکتبة السید النجفی، قم المقدسة.

۲۸۲- مناقب آل أبی طالب/ لابن شهر آشوب، ت: ۵۸۸ ه، المطبعة العلمیة، قم المقدسة.

۲۸۳- مناهج المتقین/ للشیخ عبد اللّه المامقانی، ت: ۱۳۵۱ ه، مطبعة المرتضویة، النجف الأشرف.

۲۸۴- المنجد/ للأب لویس معلوف الیسوعی.

۲۸۵- منهاج البراعة/ للمیرزا حبیب اللّه الخوئی، ت: ۱۳۲۴ ه، المکتبة الاسلامیة، طهران.

۲۸۶- منهاج السنّة/ لابن تیمیة، ت: ۷۵۸ ه، المکتبة العلمیة، بیروت.

۲۸۷- منهاج الصالحین/ للسید أبو القاسم الخوئی، المطبعة العلمیة، قم المقدسة.

۲۸۸- منهاج الطالبین/ للنووی، ت: ۶۷۷ ه، ط، مصر، مصطفی الحلبی.

۲۸۹- منتهی الارادات فی جمع المقنع مع تنقیح و زیادات/ محمد بن احمد الفتوحی، الشهیر بابن النجار، ت: ۹۷۲ ه، مکتبة دار المعرفة، القاهرة.

۲۹۰- منتهی المطلب/ للعلامة الحلی، ت: ۷۲۶ ه، حجریة، نشر الحاج احمد مؤید العلماء.

۲۹۱- المنیة فی تحقیق حکم الشارب و اللحیة/ للشیخ الطبسی- الوالد- الطبعة السادسة عشر.

۲۹۲- من لا یحضره الفقیه/ للشیخ الصدوق، محمد بن علی بن الحسین، ت: ۳۸۱ ه، دار الکتب

موارد السجن فی النصوص و الفتاوی، ص: ۶۳۰

الاسلامیة، طهران.

۲۹۳- المهذب/ للقاضی ابن البراج الطرابلسی، ت ۴۸۱ ه، جماعة المدرسین، قم المقدسة.

۲۹۴- المهذب/ لأبی اسحاق الشیرازی، ت: ۴۷۶، ط: عیسی البابی، مصر.

۲۹۵- مهذب الأحکام/ للسید عبد الأعلی السبزواری، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.

۲۹۶- موازین قضائی از دیدگاه امام خمینی/ ترجمة و تدوین: حسین کریمی، نشر شکوری، قم المقدسة.

۲۹۷- المؤتلف و المختلف/ للدارقطنی، ت: ۳۸۵ ه، دار الغرب الاسلامی، بیروت.

۲۹۸- موضح الأوهام للخطیب البغدادی ت ۴۶۳ ه- دار المعرفة بیروت

۲۹۹- الموطأ/ لمالک بن أنس، ت: ۱۹۰ ه، بروایة یحیی الأندلسی، دار احیاء التراث العربی.

۳۰۰- میزان الاعتدال/ للذهبی، محمود بن أحمد بن عثمان، ت: ۷۴۸ ه، دار المعرفة، بیروت.

۳۰۱- المیزان فی تفسیر القرآن/ للعلامة الطباطبائی، ت: ۱۴۰۲ ه، دار الکتب الاسلامیة، طهران.

- ن -

۳۰۲- نجاة العباد/ للشیخ محمد حسن الاصفهانی النجفی (صاحب الجواهر)، ت: ۱۲۶۶ ه.

۳۰۳- نزهة الناظر فی الاشباه و النظائر/ لیحیی بن سعید الحلی، ت: ۶۹۰ ه، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.

۳۰۴- نضد القواعد الفقهیة/ للفاضل المقداد، ابو عبد اللّه مقداد بن عبد اللّه السیوری الحلی، ت: ۸۲۶ ه، مکتبة السید النجفی، قم المقدسة.

۳۰۵- النظم الاسلامیة/ للدکتور صبحی الصالح، دار العلم للملایین، بیروت.

۳۰۶- نظم الحکم بمصر فی عهد الفاطمیین/ للدکتور عطیة مصطفی، مطبعة الاعتماد، مصر.

۳۰۷- النفقات/ للشیبانی أبو بکر احمد بن عمرو، ت: ۲۶۱ ه، دار الکتب العربی، بیروت.

۳۰۸- نکت النهایة/ للمحقق نجم الدین جعفر بن سعید الحلی، ت: ۶۷۶ ه، ط، نشر جماعة المدرسین- قم المقدسة.

۳۰۹- النهایة فی مجرّد الفقه و الفتاوی/ لشیخ الطائفة أبی جعفر محمد بن الحسن الطوسی، ت: ۴۶۰ ه، نشر قدس، محمدی، قم

المقدسة.

۳۱۰- نهج البلاغة/ جمع الشريف الرضى، ت: ۴۰۶ ه، مؤسسة الأعلمى، بيروت.

۳۱۱- نهج السعادة/ للشيخ محمد باقر المحمودى، مكتبة التضامن الفكرى، بيروت.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ۶۳۱

۳۱۲- نهج الصباغة/ للشيخ محمد تقى التسترى، مكتبة الصدر، طهران.

۳۱۳- نور الثقلين/ للشيخ عبد على بن جمعة العروسى الحويزى، ت: ۱۱۱۲ ه، اسماعيليان، قم المقدسة.

۳۱۴- نيل الأوطار/ لمحمد بن على الشوكانى، ت: ۱۲۵۵ ه، ج ۵، ۶، ۷، ۸، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ه-

۳۱۵- الهداية/ للشيخ الصدوق، محمد بن على بن بابويه القمى، ت: ۳۸۱ ه، دار العلم، قم المقدسة.

۳۱۶- الهداية/ لأحمد بن محمد الصّديق، ت: ۱۳۸۰ ه، عالم الكتب، بيروت.

۳۱۷- هداية الطالب/ للشيخ فتّاح الشهيدى التبريزى، ت: ۱۳۷۲ ه، مكتبة السيد النجفى، قم المقدسة.

- و-

۳۱۸- الوافى/ للفيض الكاشانى، ت: ۱۰۹۱ ه، ط، مكتبة الإمام أمير المؤمنين أصفهان.

۳۱۹- الوجيز (فى الفقه الشافعى)/ للغزالى، محمد بن محمد، ت: ۵۰۵، مطبعة: حوش قدم، القاهرة.

۳۲۰- الوسائل الى مسامرة الأوائل/ للسيوطى، ت: ۹۱۱ ه، دار الكتب العلمية، بيروت.

۳۲۱- وسائل الشيعة/ للشيخ محمد بن الحسن الحر العاملى، ت: ۱۱۰۴ ه، دار احياء التراث العربى، بيروت.

۳۲۲- الوسيلة الى نيل الفضيلة/ لعلى بن حمزة الطوسى، ت: ۵۶۶ ه، مكتبة النجفى، قم المقدسة.

۳۲۳- وسيلة النجاة/ للسيد ابو الحسن الاصفهانى، ت: ۱۳۶۵ ه.

۳۲۴- وسيلة النجاة/ مع تعاليق السيد الگلپايگانى- دام ظلّه- مطبعة استوار، قم المقدسة.

۳۲۵- وسيلة النجاة مع تعاليق الشيخ الطبسى- الوالد رحمه اللّه- مخطوط.

۳۲۶- وقعة صفين/ لنصر بن مزاحم، ت ۲۱۲ ه، مكتبة السيد النجفى، قم المقدسة.

موارد السجن فى النصوص و الفتاوى، ص: ۶۳۲

۳۲۷- ولاية الفقيه/ للشيخ المنتظرى، المركز العالمى للدراسات الاسلامية.

- ى-

۳۲۸- الينابيع الفقهية/ جمع على اصغر مروارید، نشر مركز بحوث الحج و العمرة.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... َ يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلاّمة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ

الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة "الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى – "رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة "للتحرِّى الحاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإمامىّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلاّب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التى يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ– فى آكناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فى أنحاء العالَم – مِن جهةٍ اُخرَى.

– من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتى "القائميّة "www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض فى القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمىّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسيم النظام التلقائىّ و اليدوىّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرىّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع "ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فى الجلسة

ى) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرّئيسىّ: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع "پنج رَمَضان "ومُفترَق "وفائى/ "بناية "القائميّة"

تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِّجاریّة و المَبیعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمین ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

المیزانیّة الحالیّة لهذا المرکز، شَعبیّة، تبرّعیّة، غیر حکومیّة، و غیر ربحیّة، اقتُنِیَت باهتمام جمع من الخیّرین؛ لکنّها لا تُوافِی الحجمَ المتزاید و المتّسِعَ للامور الدّینیّة و العلمیّة الحالیّة و مشاریع التوسعة الثّقافیّة؛ لهذا فقد ترجَّی هذا المرکزُ صاحِبَ هذا البیتِ (المُسمَّی بالقائمیّة) و مع ذلک، یرجو مِن جانب سماحة بقیّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّریفَ) أن یُوفِّقَ الکلَّ توفیقاً متزائداً لِإعانتهم - فی حدّ التّمکّن لکلّ احدٍ منهم – إیّانا فی هذا الأمر العظیم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفیق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹